

الملازمة

شرح بداية المبتدي

للإمام برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر المرغيناني

٥١١-٥٩٣ هـ

طبعة جديدة ملونة مع تعليقات مفيدة
قام بإعداده وتصحيح أخطائه العلمية والمطبعية
ومخرج أحاديثه نخبة من معاصري الفقه والحديث

على أساس حاشية

الشيخ عبدالحفي اللكنوي

١٢٦٤-١٣٠٤ هـ

المجلد السابع

كتاب الشفعة - القسمة - المزارعة - المساقاة - الذبائح - الأضحية

الكراهية - أحياء الموات - الأشربة - الصيد - الرهن

مكتبة المبتدي
كلية الشريعة - جامعة القاهرة

الْمُهَلَّلَاتُ

شرح بداية المبتدي

للإمام برهان الدين أبي الحسن محمد بن أبي بكر الخفيازي

المتوفى سنة ٥٩٣ هـ

المجلد السابع

كتاب الشفعة	كتاب القسمة	كتاب المزارعة	كتاب المساقاة
كتاب الذبائح	كتاب الاضحية	كتاب الكراهية	كتاب احياء الموات
كتاب الاشربة	كتاب الصيد	كتاب الرهن	

طبعة جديدة مصححة ملونة بحواشي جديدة ومفيدة

قامت بإعداده جماعة من العلماء المتخصصين في الفقه والحديث

وراجعوا حواشيه وخرجوا أحاديثه وقاموا بتصحيح أخطائه

مكتبة النشيد

كراتشي باكستان

سعر مجموع ثمانی مجلدات
800/= روبیة پاکستانیة
(مکمل ۸ جلدیں: 800/= روپے)

الطبعة الأولى: ۱۴۲۸ھ - ۲۰۰۷م
الطبعة الثانية: ۱۴۲۹ھ - ۲۰۰۸م



AL-BUSHRA Publishers
Choudhri Mohammad Ali Charitable
Trust (Regd.)

Z-3 Overseas Bungalows Block 16-A
Gulistan-e-Jauhar Karachi - Pakistan

هاتف: +92-21-7740738

فاکس: +92-21-4018902

الموقع على الإنترنت: www.ibnabbasaisha.edu.pk

البريد الإلكتروني: al-bushra@cyber.net.pk

یطلب من:

+92-321-2196170 مکتبۃ البشری، کراتشي

+92-321-4399313 مکتبۃ الحرمین، لاہور

وغيرهما من المکتبات المشہورة

كتاب الشُّفْعة

الشُّفْعة مشتقة من الشَّفْع، وهو الضمُّ، سُمِّيَتْ بِهَا؛ لما فيها من ضمِّ المشتراة إلى عقار الشَّفيع. قال: الشُّفْعة واجبةٌ للخليط ^{ثابتة للشريك} في نفس المبيع، ثم للخليط ^{الشُّفْعة} في حق المبيع، كالشُّرب والطريق، ثم للجار ^{الملاصق}، أفاد هذا اللفظ ثبوت حق الشُّفْعة لكل واحد من هؤلاء، وأفاد الترتيب. أما الثبوت؛ فلقوله **عَلَيْكَ**: "الشُّفْعة لشريك لم يُقاسم"، *

كتاب الشُّفْعة: وجه مناسبة الشُّفْعة بالغصب بتملك الإنسان مال غيره بلا رضاه في كل منهما، والحق تقديمها عليه؛ لكونها مشروعة دونه، لكن توفر الحاجة إلى معرفته للاحتراز عنه مع كثرته بكثرة أسبابه من الاستحقاق في البياعات، والأشربة، والإيجارات، والشركات، والزراعات أوجب تقديمها، وسببها: اتصال ملك الشَّفيع بملك المشتري، وشرطها: كون المبيع عقاراً. [العناية ٢٩٣/٨ - ٢٩٤] هي تملك البقعة بما قام على المشتري بالشركة أو الجوار. [الكفاية ٢٩٣/٨] **ضم المشتراة إلخ**: لأنه يضم بسبب داره ملك جاره إلى نفسه. [البنية ٣٢١/١] **في نفس المبيع**: كالأرض المشتركة بين الرجلين.

في حق المبيع: [أي ما يتوقف عليه الانتفاع من المبيع] وهو الشريك الذي قاسم وبقيت له شركة في الطريق والشُّرب الخاصين، وإنما قيدنا بذلك؛ لأنهما إذا كانا عامين لم يستحق بهما الشُّفْعة على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى. [البنية ٣٢٢/١٠] **وأفاد الترتيب**: صورته: منزل بين اثنين وسكة غير نافذة، باع أحد الشريكين نصيبه، فالشريك في المنزل أحق بالشُّفْعة، فإن سلم فأهل السكة أحق، فإن سلموا فالجار، وهو الذي على ظهر المنزل، وباب داره في سكة أخرى. [البنية ٣٢٣/١٠]

لشريك لم يقاسم: أي تثبت الشُّفْعة للشريك إذا كانت الدار مشتركة فباع أحد الشريكين نصيبه قبل القسمة، أما إذا باع بعدها فلم يبق للشريك الآخر حق لا في المدخل ولا في نفس الدار، فحيث لا شُّفْعة. [العناية ٢٩٥/٨] وأما الثبوت في حق المبيع؛ فلقوله **عَلَيْكَ**: الشريك أحق من الخليط، والخليط أحق من الشَّفيع، سيأتي تحريجه.

* قلت: (هذا اللفظ) غريب. [نصب الراية ١٧٢/٤]، ولكن أخرج مسلم عن عبدالله بن إدريس عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال قضى رسول الله ﷺ بالشُّفْعة في كل شركة لم تقسم ربة أو حائط لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن شاء أخذ، وإن شاء ترك، فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به. [رقم: ١٦٠٨، باب الشُّفْعة]

ولقوله **ﷺ**: "جار الدار أحق بالدار والأرض، يُنتظر له وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً"، * ولقوله **ﷺ**: "الجار أحق بسقبة" قيل: يا رسول الله ما سقبة؟ قال "شفعته"، ** ويروى: "الجار أحق بشفعته"، *** وقال الشافعي **رحمته**: لا شفعة بالجوار؛ لقوله **ﷺ**: "الشفعة فيما لم يُقسم،

ينتظر: أي الشفيع يكون على شفيعته وإن غاب؛ إذ لا تأثير للغيبة في إبطال حق تقرر سببه كذا قال تاج الشريعة. [نتائج الأفكار ٢٩٦/٨] إذا كان طريقهما إحد: المراد به جار هو شريك في الطريق، ويثبت الحكم في الشرب دلالة؛ لأن الشفعة إنما تثبت بالشركة في الطريق باعتبار الحاجة، وقد وجدت في الشرب. [الكفاية ٢٩٦/٨] لا شفعة بالجوار: وكذا بالشركة في الحقوق كالطريق والشرب؛ لأن ذلك كالجوار، وكذا فيما لا يحتمل القسمة كالنهر والبئر، وبه قال مالك وأحمد. [البنية ٣٢٩/١٠] فيما لم يُقسم: ووجه الاستدلال: أن اللام للجنس كقوله **ﷺ**: "الأئمة من قریش"، فتنحصر الشفعة فيما لم يقسم، يعني إذا كان قابلاً للقسمة، وأما إذا لم يكن فلا شفعة فيه عنده، وأنه قال: فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة فيه، وفيه دلالة ظاهرة على عدم الشفعة في المقسوم، وأما الشريك في حق المبيع والجار، فحق كل منهما مقسوم، فلا شفعة فيه. [العناية ٢٩٦/٨]

* هو مركب من حديثين، فصدر الحديث أخرجه أبو داود في "البيوع"، والترمذي في "الأحكام"، والنسائي في "الشروط". [نصب الراية ١٧٢/٤] أخرجه أبو داود في "سننه" عن شعبة عن قتادة عن الحسن عن سمره عن النبي **ﷺ** قال: "جار الدار أحق بدار الجار أو الأرض". [رقم: ٣٥١٧، باب في الشفعة] وبقي الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة. [نصب الراية ١٧٣/٤] أخرجه أبو داود في "سننه": عن عبد الملك بن أبي سليمان بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله **ﷺ**: الجار أحق بشفعة جاره ينتظر به وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً. [رقم: ٣٥١٨، باب في الشفعة]

** أخرج البخاري في "صحيحه" عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع مولى النبي **ﷺ** أنه سمع النبي **ﷺ** يقول: "الجار أحق بسقبة". [رقم: ٢٢٥٨، باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع] *** تقدم في حديث جابر عند الترمذي. [نصب الراية ١٧٤/٤] أخرجه الترمذي في "جامعه" عن جابر بن عبد الله **رضي** الله عنه قال: قال رسول الله **ﷺ**: "الجار أحق بشفعته ينتظر له وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً". [رقم: ١٣٦٩، باب ما جاء في الشفعة للغائب]

فإذا وقعت الحدود وصُرِفَت الطُّرُق فلا شفعة* ولأن حقَّ الشَّفْعَةِ معدولٌ به عن سُنَنِ القِيَّاس؛ لما فيه من تملك المال على الغير من غير رضاه، وقد ورد الشرع به فيما لم يُقَسِّم، وهذا ليس في معناه؛ لأن مؤنَّة القسمة تلزمه في الأصل دون الفرع. ولنا: ما روينا، ولأن ملكه متصل بملك الدَّخِيل اتصالاً تأييدٍ وقرار، فيثبت له حقُّ الشفعة عند وجودِ المعاوضة بالمال اعتباراً بموردِ الشرع؛
الشريك في نفس المبيع

وصرفت الطرق: أي جعل لكل قسم طريق على حدة، فلا شفعة. (البنية) عن سنن القياس: فكان الواجب أن لا يثبت حق الشفعة أصلاً، لكن ورد الشرع به فيما لم يقسم، فلا يلحق به غيره قياساً أصلاً، ولا دلالة إذا لم يكن في معناه من كل وجه. (العناية) وهذا: أي الجار، يعني شفعة الجار ليس في معنى ما ورد به الشرع؛ لأن ثبوتها فيه لضرورة دفع مؤنَّة القسمة التي تلزمه. [العناية ٢٩٧/٨]

في الأصل: أي فيما لم يقسم، ولا مؤنَّة عليه في الفرع وهو المقسوم، ويفهم من جملة كلامه أن نزاعه ليس في الجار وحده، بل فيه وفي الشريك في حق المبيع؛ لأنه مقسوم أيضاً، وفيما لم يحتل القسمة كالبيتر والحمام. [العناية ٢٩٧/٨] ولنا ما روينا [من قوله عَصَى: "الجار أحق بسقيه"] قال الإمام الحلواني: تركوا العمل بمثل هذا الحديث مع شهرته وصحته، والعجب منهم أنهم سمَّوا أنفسهم بأصحاب الحديث، وقد أخرج ابن أبي شيبة عن أبي أسامة عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عن أبيه، قلت: يارسول الله! أرضي ليس لأحد فيها قسم ولا شريك إلا الجوار، قال: "الجار أحق بسقيه ما كان". وسمي الزوجة جاراً؛ لأنها تجاوره في الفراش لا أنها تشاركه. [البنية ٣٣١/١٠]

بملك الدخيل: أي متصل بما ملك المشتري بالشراء. (البنية) تأييدٍ وقرار: احتراز عن المنقول والسكنى بالعارية، وذكر القرار احتراز عن المشتري شراءً فاسداً؛ فإنه لا قرار له؛ إذ الواجب النقص دفعاً للفساد. [الكفاية ٢٩٨/٨]

وجود المعاوضة إلخ: احترز به عن الإجارة والمرهونة والمجعولة مهراً. (البنية) اعتباراً: أي إلحاقاً بالدلالة بمورد الشرع، وهو ما لا يقسم. [البنية ٣٣٣/١٠]

* أخرجه البخاري عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله قال: قضى النبي ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود وصُرِفَت الطُّرُق فلا شفعة. [رقم: ٢٢٥٧، باب الشفعة فيما لم يقسم]

وهذا لأنَّ الاتصالَ على هذه الصِّفةِ إنما انتصَبَ سبباً فيه؛ **لدفع** ضرر الجوار؛ إذ هو اتصال تأييد وقرار ^{مورد الشرع} **مادة المضار** على ما عرف، **وقطع** هذه المادة بتملُّك الأصيل ^{الشفيع} أولى؛ لأنَّ الضرر في حقه بإزعاجه عن خطة آبائه أقوى، وضرر القسمة مشروع لا يصلح **علة** لتحقيق ضرر غيره. وأما الترتيب؛ فلقوله **عَلَيْهِ**: "الشَّرِيكُ أَحَقُّ مِنَ الْخَلِيطِ، وَالْخَلِيطُ أَحَقُّ مِنَ الشَّفِيعِ"، * فالشريك في نفس المبيع، والخليط في حقوق المبيع، والشفيع هو الجار،

وهذا إلخ: هذا كآته جواب عن قوله: وهذا ليس في معناه. (البنية) **لدفع ضرر:** أي لدفع ضرر التأذي بسوء المجاورة على الدوام، حتى لا يثبت للمستأجر والمستعير؛ إذ هو مادة المضار من وجوه مختلفة. **وقطع هذه المادة:** جواب إشكال، وهو أن يقال: الشفيع أن يتضرر بالدخيل، والدخيل أيضاً يتضرر بتملك الشفيع ماله عليه، فأجاب بأن قطع هذه المادة. (البنية) **وضرر القسمة:** هذا جواب عن قول الشافعي **عَلَيْهِ**: لأن مؤنة القسمة تلزمه في الأصل عند بيع أحد الشريكين؛ لأنه جعل العلة المؤثرة في استحقاق الشفعة عند البيع لزوم مؤنة القسمة. [البنية ٣٣٣/١٠]

لا يصلح علة: يعني أن ضرر القسمة ضرر مستحق عليه شرعاً، وما وجب شرعاً وصار حقاً عليه لا يصلح علة لتحقيق ضرر المشتري بتملك ماله بغير رضاه، وإنما المرفوع ضررٌ ليس بحق عليه شرعاً. [الكفاية ٣٠١/٨-٢٩٩] **ضرر غيره:** وهو التملك على المشتري من غير رضاه لدفع ضرر القسمة. [البنية ٣٣٤/١٠] **الشريك أحق إلخ:** أي الشريك راجح في حق الشُّفْعة بالنسبة إلى الخليلط، فلذا يتقدم على الخليلط، وإن كان للخليط استحقاق معه، بخلاف الابن وابن ابن آخر؛ لأن شرط استحقاقه عدم الابن، فهنا لو أسقط الابن حقه في التركة لا يثبت لابن الابن حق فيها مع وجود الابن، والحاصل أن الشريك صاحب للخليط في الحكم، والابن حاجب لابن ابن آخر في النسب. [حاشية البنية ٣٣٦/١٠]

* غريب، وذكره ابن الجوزي في "التحقيق"، وقال: هذا حديث لا يعرف. وأما المعروف فما رواه سعيد بن منصور ثنا عبد الله بن المبارك **عَلَيْهِ** عن هشام بن المغيرة الثقفي قال: قال الشعبي: قال رسول الله **ﷺ**: "الشفيع أولى من الجار، والجار أولى من الخليلط، والشفيع أحق ممن سواه. [٧٩/٨، باب الشفعة بالجوار والخليط أحق] شريح قال: الخليلط أحق من الشفيع، والشفيع أحق ممن سواه. [٧٩/٨، باب الشفعة بالجوار والخليط أحق]

ولأن الاتصال بالشركة في المبيع أقوى؛ لأنه في كل جزء، وبعده الاتصال في الحقوق؛
لأنه شركة في مرافق الملك، والترجيح يتحقق بقوة السبب، ولأن ضرر القسمة
إن لم يصلح علة صلح ^{منافع} مُرَجَّحاً. قال: **وليس للشريك في الطريق والشرب والجار شفعة**
مع الخليط في الرقبة؛ لما ذكرنا أنه مقدم. قال: **فإن سلم فالشفعة للشريك في الطريق،**
فإن سلم أخذها الجار؛ لما بينا من الترتيب، والمراد بهذا الجار الملاصق، وهو الذي على
ظهر الدار المشفوعة، وبابه في سكة أخرى، وعن أبي يوسف ^{في غير ظاهر الرواية} **رحمته**: أن مع وجود
الشريك في الرقبة لا شفعة لغيره سلم أو استوفى؛ لأنهم **محبوبون** به، ووجه الظاهر: أن
السبب قد تقرر في حق الكل، إلا أن للشريك حق التقدم، فإذا سلم كان لمن يليه
بمنزلة دين الصحة مع دين المرض، والشريك في المبيع قد يكون في بعض منها، كما
في منزل معين من الدار، أو جدار معين منها، وهو مقدم على الجار في المنزل،
الدار

صلح مرجحاً: لأن القسمة أمر مشروع يصح مرجحاً. (البنية) **فإن سلم:** أي الشريك في نفس المبيع. (البنية)
أخذها الجار: لكن من شرط ذلك أن يكون الجار طلب الشفعة مع الشريك إذا علم بالبيع؛ ليمكنه الأخذ
إذا سلم الشريك، فإن لم يطلب حتى سلم الشريك فلا حق له بعد ذلك. (العناية) **على ظهر الدار:** احترز به
عن الجار المقابل. (الكفاية) **سكة أخرى:** احتراز عما إذا كان بابه في سكة غير نافذة في هذه
الدار. [الكفاية ٣٠١/٨] **محبوبون به:** فلا فرق؛ إذ ذاك بين الأخذ والتسليم. [العناية ٣٠١/٨]
دين الصحة: أي كحق غرماء الصحة مع غرماء المرض في الشركة، فإنه إذا أسقط حقهم بالإبراء كانت
التركة لغرماء المرض لديونهم؛ لأن سبب استحقاقهم ثابت. (النهاية)

في منزل معين: مثل أن يكون في دار كبيرة بيوت، وفي بيت منها شركة. [العناية ٣٠١/٨]
على الجار: أي الشريك في منزل معين من الدار أو جدار معين منها مقدم على الجار في المنزل، في
"المعنى": ثم الجار الذي هو مؤخر عن الشريك في الطريق أن لا يكون شريكاً في الأرض التي هي تحت
الحائط الذي هو مشترك بينهما، أما إذا كان شريكاً فيه لا يكون مؤخرًا، بل يكون مقدماً. وصورة ذلك: =

وكذا على الجار في بقية الدار في أصحّ الروايتين عن أبي يوسف رحمته الله؛ لأن اتصاله أقوى والبقعة واحدة. ثم لا بدّ أن يكون الطريق، أو الشرب خاصاً حتى تستحق الشفعة بالشركة فيه، فالطريق الخاص: أن لا يكون نافذاً، والشرب الخاص: أن يكون نهراً لا تجري فيه السفن، وما تجري فيه فهو عام، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمتهما الله، وعن أبي يوسف رحمته الله: أن الخاص أن يكون نهراً يسقى منه قراحان، أو ثلاثة، وما زاد على ذلك فهو عام. فإن كانت سكة غير نافذة يتشعب منها سكة غير نافذة، وهي مستطيلة، فبيعت دار في السفلى ^{المنشعبة} فلاهلها الشفعة خاصة دون أهل العليا،

= أن يكون أرض بين اثنين غير مقسومة بنيا في وسطها حائطاً، ثم اقتسما الباقي، فيكون الحائط وما تحت الحائط من الأرض مشتركاً بينهما، فكان هذا الجار شريكاً في بعض المبيع، أما إذا اقتسما الأرض قبل بناء الحائط، ونحطاً خطأ في وسطها، ثم أعطى كل واحد منهما شيئاً حتى بنيا حائطاً، فكل واحد منهما جار لصاحبه في الأرض شريك في البناء لا غير، والشريك في البناء لا غير يوجب الشفعة. [الكفاية ٣٠١/٨]

وكذا: أي كما هو مقدم على الجار في المنزل كذلك هو مقدم على الجار في بقية الدار. (الكفاية) **والبقعة واحدة:** لأن كل الدار واحد عن أبي يوسف رحمته الله، والرواية الأخرى: أنه والجار سواء في بقية الدار. [العناية ٣٠١/٨] **فيه السفن:** قيل: أريد به أصغر السفن. [الكفاية ٣٠٢/٨]

قراحان [أو بستانان أو ثلاثة]: القراح من الأرض كل قطعة على حالها، ليس فيها شجر ولا بناء، وفي "الذخيرة": وعامة المشايخ على أن الشركاء في النهر إذا كانوا لا يحصون فهو نهر كبير، وإن كانوا يحصون فهو نهر صغير، لكن اختلفوا بعد هذا في حد ما يحصى وما لا يحصى، وبعض مشايخنا قالوا: أصبح ما قيل فيه: أنه مفوض إلى رأي كل مجتهد في زمانه، إن رآهم كثيراً كانوا كثيراً، وإن رآهم قليلاً كانوا قليلاً. [الكفاية ٣٠٢/٨]

دون أهل العليا: لأنه لا شركة لهم فيها ولا حق المرور، وليس لهم أن يفتحوا فيها باباً، فكانت كالمملوكة لأهلها، بخلاف السكة الواحدة إذا بيعت دار في أقصاها كانت الشفعة بين أهل السكة الواحدة، وإن لم يكن لأهل الأعلى حق المرور في الأقصى؛ لأن السكة إذا كانت واحدة والطريق فيها واحد، فللكل فيها شركة من أول السكة إلى آخرها، إلا أن شركة البعض أكثر، والترحيح لا يقع بالكثرة على ما عرف. [الكفاية ٣٠٢/٨]

وإن بيعت في العليا فلاهل السكتين، والمعنى ما ذكرنا في كتاب أدب القاضي، ولو كان هر صغير يأخذ منه هر أصغر منه، فهو على قياس الطريق فيما بيناه. قال: ^{المصنف} ولا يكون الرجل بالجدوع على الحائط شفع شركة، ولكنه شفع جوار؛ لأن العلة هي الشركة في العقار، وبوضع الجدوع لا يصير شريكاً في الدار، إلا أنه جار ملازق. قال: والشريك في خشبة تكون على حائط الدار جار؛ لما بينا. قال: وإذا اجتمع الشفعاء، فالشفعة بينهم على عدد رؤوسهم، ولا يعتبر اختلاف الأملاك، وقال الشافعي رحمته: هي على مقادير الأنصباء؛ لأن الشفعة من مرافق الملك، ألا يرى أنها لتكميل منفعته،

فلاهل السكتين: لأن لأهل السفلى حق المرور فيها. (الكفاية) ما ذكرنا: وهو قوله: لأن فتحه للمرور، ولا حق لهم في المرور، وأصل ذلك: أن استحقاق الشفعة وجواز فتح الباب يتلازمان، فكل من له ولاية فتح الباب في سكة، فله استحقاق الشفعة في تلك السكة، ومن لا فلا. [العناية ٣٠٢/٨] فهو على قياس إلخ: فإن استحقاق الشفعة هناك باعتبار جواز التطرق، فلذلك قال: على قياس الطريق، يعني لو بيع أرض متصلة بالنهر الأصغر كانت الشفعة لأهل النهر الأصغر، لا لأهل النهر الصغير كما ذكرنا الحكم في السكة المنشعبة مع السكة المستطيلة العظمى. [الكفاية ٣٠٢/٨]

فيما بيناه: يعني قوله: فإن كانت سكة غير نافذة ينشعب منها سكة غير نافذة إلخ. [العناية ٣٠٢/٨] والشريك في إلخ: قال الكاكي: وتأويله: إذا كان وضع الخشبة على الحائط من غير أن يملك شيئاً من رقبة الحائط؛ لأنه إذا كان هكذا يكون جاراً لا شريكاً. (البنية) لما بينا إلخ: أن العلة هي الشركة في العقار، فبالشركة في الخشبة لا يكون شريكاً في الدار. [الكفاية ٣٠٢/٨] قال: أي محمد في بيوع "الجامع الصغير". [البنية ٣٤٧/١٠]

ولا يعتبر اختلاف إلخ: بيانه: دار بين ثلاثة: لأحدهم نصفها، ولآخر ثلثها، ولآخر سدسها، فباع صاحب النصف نصيبه، وطلب الآخرين الشفعة، قضى بالشفص المبيع بينهما عند الشافعي رحمته أثلاثاً بقدر ملكهما، وإن باع صاحب السدس نصيبه قضى بينهما أحاساً، وإن باع صاحب الثلث قضى بينهما أرباعاً، وعندنا قضى بينهما نصفان في الكل، وكذلك على أصلنا إذا بيعت ولها جاران: جار من ثلاثة جوارب، والآخر من جانب واحد، وطلب الشفعة فهو بينهما نصفان. [الكفاية ٣٠٣/٨]

فأشبه الربح والعلة والولد والثمرة. ولنا: أنهم استووا في سبب الاستحقاق، وهو الاتصال، فيستوون في الاستحقاق، ألا يرى أنه لو انفرد واحد منهم استحقَّ كل الشفعة، وهذا آية كمال السبب، وكثرة الاتصال تؤذن بكثرة العلة، والترجيح يقع بقوة في الدليل لا بكثرته،

قاسم الربح فإن الشريكين إذا اشتريا شيئاً خمسة عشر درهماً مثلاً، وما أحدهما خمسة وما الآخر عشرة، ثم باعاه، فربحاً ثلاثة دراهم، فالدرهمان لصاحب عشرة، والدرهم الواحد لصاحب خمسة؛ لأن الربح تنع بدمال، فكان بينهما على قدر رأس مالهما. [الكفاية ٣٠٣/٨] **والعلة** أي وأشبه علة العقار مشترك بين اثنين أثلاثاً يكون أثلاثاً. (الساية) **والولد والثمره** أي وأشبه الولد من الحرية المشتركة، أو الهيمة المشتركة يكون فيه الملك لكل واحد بقدر مسك في الأم، وكذلك ثمرة سجل لمشارك. [الساية ٣٤٨/١٠] **استووا** وذلك لأن سبب استحقاق الشفعة إما احوار أو الشركة، وقد استووا في أصل ذلك، فإن صاحب القليل شريك لصاحب الكثير، وجاز؛ لاتصال ملكه بالمبيع كصاحب الكثير. (النهاية)

استحق كل الشفعة يعني أن صاحب الكثير لو باع نصيبه، كان صاحب القليل أن يأخذ الكل بالاتفاق، كما لو باع صاحب القليل كان لصاحب الكثير أن يأخذ جميع المبيع؛ ما أن ملك كل جزء علة تامة لاستحقاق جميع المبيع بالشفعة، وإنما اجتمع في حق صاحب الكثير عمل، وفي حق صاحب القليل علة واحدة، والمساواة تتحقق بين العلة الواحدة والعمل، ألا ترى أن أحد المذيعين لو أقام شاهدين، والآخر عشرة، فهما سواء، وكذلك لو أن رجلاً حرق رجلاً جراحة واحدة، وجرحه آخر عشر جراحات، فمات استويا في حكم القتل. [الكفاية ٣٠٣/١٠] **وكثرة الاتصال** هذا جواب عما يقال: لاتصال سبب الاستحقاق، وصاحب الكثير أكثر اتصالاً، فإني يتساويان. [البنية ٣٥٠/١٠]

بكثرة العلة لأن الاتصال بكل جزء علة. (البنية) **والترجيح يقع بقوة** **الح** كاشتريك يرجح على الحار، وكجز اربعة مع جرح الآخر، فإن حكم القتل يضاف إلى الحار لا إلى الحارح بالاتفاق. (الكفاية) **لا تكثرت**. [كما في الشاهدين و عشرة شهود. (الساية)] لأن ما يصح علة بافراده لا يصح مرجحاً؛ لأن عند ظهور الترجيح كان المرحوح مدفوعاً بالرجح، وهما حق صاحب القليل لا ينصل أصلاً، وعرفنا أنه لا ترجيح في جانب من حيث قوة العلة. [الكفاية ٣٠٣/٨]

ولا قوة ههنا؛ لظهور الأخرى بمقابلته، وتملك ملك غيره لا يجعل ثمرة من ثمرات ملكه، بخلاف الثمرة وأشباهاها. ولو أسقط بعضهم حقه، فهي للباقيين في الكل على عددهم؛ لأن الانتقاص للمزاحمة مع كمال السبب في حق كل واحد منهم، وقد انقطعت، ولو كان البعض غيباً يقضى بها بين الحضور على عددهم؛ لأن الغائب لعله بالتسليم ^{في حق أحدهم} جمع غالب لا يطلب. وإن قضى الحاضر بالجميع، ثم حضر آخر يُقضى له بالنصف، ولو حضر ثالث، فبثلث ما في يد كل واحدٍ تحقيقاً للتسوية، فلو سلم الحاضر بعد ما قضى له بالجميع لا يأخذ القادم إلا النصف؛ لأن قضاء القاضي بالكل للحاضر يقطع حق الغائب عن النصف بخلاف ما قبل القضاء. قال: **والشفعة تحب بعقد البيع، ومعناه: بعده** لا أنه هو السبب؛ لأن سببها الاتصال على ما بيناه.

وتملك ملك إلخ. جواب عما قاله الشافعي ^{٣٥١/١٠} إن الشفعة من مرافق الملك. [البنية ٣٥١/١٠] **لا يجعل ثمرة** [لأنه لا يتولد من ملكه] أي القدرة على التملك لا تعد من ثمرات الملك، كالأب له أن يملك حارية ابنه، ولا يعد من ثمرات ملكه. (الكفاية) **بخلاف السرقة إلخ** فإنها متولدة من العين، فيتولد بقدر الملك، أما تملك ملك غيره فلا يتولد من ملكه، فكيف يجعل كالثمره والبر والولد. [الكفاية ٣٠٣/٨] **ولو أسقط بعضهم:** يعني وإذا اجتمع الشفعاء وأسقط بعضهم حقه، فلا يحلو إما أن يكون قبل القضاء له بحقه أو بعده، فإن كان قبله فالشفعة للباقيين في الكل على عددهم دون أنصائهم كما تقدم. (العناية) **لا يطلب** يعني قد يطلب وقد لا يطلب، فلا يترك حق الحاضرين بالشك. [العناية ٣٠٤/٨] **يقطع إلخ.** لأن القاضي لما قضى بينهما صار كل واحد منهما مقضياً عليه من جهة صاحبه فيما قضى به لصاحبه، والمقضي عليه في قضية لا يصير مقضياً له فيها. (العناية) **بعده** وهو يوهم أن الباء للسببية، فيكون سببها العقد وليس كذلك. [العناية ٣٠٤/٨] **ما يساه** يعني قولهم: ولما أهم استووا في سبب الاستحقاق وهو الاتصال. [البنية ٣٥٤/١٠]

والوجه فيه: أن الشفعة إنما تجب إذا رغب البائع عن ملك الدار، والبيع يعرفها، ولهذا
 يكتفى بثبوت البيع في حقه، حتى يأخذها الشفيع إذا أقر البائع بالبيع، وإن كان
 المشتري يكذبه. قال: **وستنظر بالاستسناد** من طلب الموائمة لأنه حق ضعيف
 يبطل بالإعراض، فلا بد من الإشهاد والطلب؛ ليعلم بذلك رغبته فيه دون إعراضه عنه،
 ولأنه يحتاج إلى إثبات طلبة عند القاضي، ولا يمكنه إلا بالإشهاد. قال: **والشفيع**
 الشفيع إلا بالتراضي أو قضاء القاضي، كما في الرجوع في الهبة، وتظهر فائدة هذا

أن **الشفيع** يعني أن الشفعة إنما تجب إذا رغب البائع عن ملك الدار، ورغبته عنه أمر حفي لا يطلع عليه،
 وله دليل ظاهر، وهو بيع، فيقام مقامه، والحاصل: أن الاتصال بالملك سبب، والرغبة عن الملك شرط،
 والبيع دليل على ذلك قائم مقامه بدليل أن البيع إذا ثبت في حق الشفيع بإقرار البائع به صحح به أن يأخذه
 وإن كذبه المشتري. وبوقض عما إذا رغب البائع بشرط اختيار له، أو وهب وسلم، فإن الرغبة عنه قد عرفت،
 وليس للشفيع الشفعة، وأحيب بأن في ذلك تردد البقاء اختيار للبائع، بخلاف الإقرار، فإنه يخبر به عن
 انقطاع ملكه عنه بالكلية، فعومل به كما زعمه، واهبة لا تدل على ذلك؛ إذ عرض الواهب المكافأة،
 ولهذا كان له الرجوع، فلا ينقص عنه حقه بالكلية. (العناية) **أقر سابع** ببيع بدليل أن البيع إذا ثبت في
 حق الشفيع بإقرار البائع به صحح له أن يأخذه. [العناية ٣٠٥/٨]

وستنظر بالاستسناد أي أن الشفعة تستقر بالإشهاد. (البناية) **طلب الموائمة** وهو طلب الشفعة على
 السرعة، وإنما أضاف الطلب إلى الموائمة لتسببه بها. [السياسة ٣٥٥، ١٠] **فلا بد من الاستسناد** أي لا بد من
 دليل يدل على أنه أعرض عنه أو دام عليه، والإشهاد والطلب يدلان على السوام فلا بد منهما. [العناية ٣٠٥/٨]
كما في الرجوع أي كما لا يصح الرجوع في الهبة إلا بالتراضي وقضاء القاضي؛ لأن الموهوب
 دخل في ملك الموهوب له، فلا يخرج إلا بالتراضي أو بقضاء القاضي؛ لما ذكرنا آنفاً. [السياسة ٣٥٦، ١٠]
وتظهر فائدة هذا أي توقف الملك في الدار المشعوعة عند الطلبين إلى وقت أحد الدار بأحد الأمرين
 المذكورين. [العناية ٣٠٦/٨]

فيما إذا مات الشفيع بعد الطلبين، أو باع داره المستحق بها الشفعة، أو بيعت دار
 بجانب الدار المشفوعة قبل حكم الحاكم، أو تسليم المخاصم: لا تورث عنه في الصورة
 الأولى، وتبطل شفعته في الثانية، ولا يستحقها في الثالثة؛ لانعدام الملك له، ثم قوله:
 تجب بعقد البيع بيان أنه لا يجب إلا عند معاوضة المال بالمال على ما نبيته إن شاء الله
 تعالى، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.

بعد الطلبي أي طلب الموائبة وطلب التقرير. ويسمى طلب التقرير طلب الإشهاد أيضاً. [الناية ٣٥٦/١٠]
 في الصورة الأولى الح وهي ما إذا مات الشفيع بعد الطلبين؛ لأنه لم يملكها المورث فكيف تورث
 عنه. (الناية) في السابعة الح. يعني إذا باع داره لزوال السبب، وهو الاتصال قبل ثبوت الحكم. (الناية)
 في الثالثة. يعني إذا بيعت دار بجانب الدار المشفوعة؛ لأنه لم يملك المشفوعة فكيف يملكها غيرها. [الناية ٣٥٦/٨]
 ما نبيته: أي في باب ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب. [الناية ٣٥٧/١٠]

باب طلب الشفعة والخصومة فيها

قال: وإذا علم سمسع بالبيع شهد في محسبه دلت على خصمته، اعلم أن الطلب على ثلاثة أوجه: طلب الموائبة، وهو أن يطلبها كما علم، حتى لو بلغ الشفعيع البيع، ولم يطلب شفעתه بطلت الشفعة؛ لما ذكرنا. ولقوله: "الشفعة لمن واثبها"، ولو أُخبر بكتاب والشفعة في أوله أو في وسطه، فقرأ الكتاب إلى آخره بطلت شفעתه،

باب الح ما لم تثبت الشفعة بدون الصلب شرع في بياحه وكيفيته وتقسيمه. (العناية) **باب الح** وكلامه صاهر لا يحتاج إلى بيان سوى ألفاظ شبه عليها. [العناية ٣٠٧/٨] **طلب الموائبة ح** سميت به؛ تتركاً لفظ الحديث: الشفعة لمن واثبها، أي لمن طلبها على وجه السرعة والمبادرة، معانة من الوثوب على الاستعارة؛ لأن من يشب هو الذي يسرع في طي الأرض بمشيئه. [الكفاية ٣٠٧/٨]

كتب علم الح أي على فور علمه بالبيع من غير توقف، سواء كان عنده إنسان أو م يكن، وذكر في المبسوط: "وإذا علم بالبيع وهو محضر من المشتري، فاحووب واضح: أن يطلبها، وكذلك إن كان محضر من الشهود يسعى له أن يشهدهم على طلبه، وكذلك لو لم يكن محضرته أحد حين سمع يسعى أن يطلب الشفعة، واطلب صحيح من غير إشهاد، والإشهاد محافة الحوود، فيبغى به أن يطلب حتى إذا حلعه المشتري، أمكه أن يخلف أنه طلبها كما سمع، وذكر في 'شرح الأقطع': وإنما يفعل ذلك أي يطلب وإن لم يكن عنده أحد؛ لئلا تسقط فيما بينه وبين الله تعالى. [الكفاية ٣٠٧/٨]

لما ذكرنا وهو قوله: لأنه صعيص يصل بالإعراض، فلا بد من الإشهاد، وقال ابن أبي ليلى: إن طلب في ثلاثة أيام فله الشفعة، وقال سفيان: له مهنة يوم حين سمع، وقال شريك: هو على شفעתه ما لم يطلبها صريحاً أو دلالة بمنسولة سائر الحقوق المستحقة. [الكفاية ٣٠٧/٨-٣٠٨]

هذا ليس بحديث. [البناية ٣٠٩/١٠] وإنما أحرجه عبد الرراق في 'مصنفه' عن الحسن بن عماره عن رجل عن شريح قال: "إن الشفعة من واثبها"، قال عبد الرراق: وهو قول معمر. [٨٣، ٨] باب الشفعيع يأذن قبل البيع وكم وقتها]

وعلى هذا عامة المشايخ رحمهم الله، وهو رواية عن محمد رحمهم الله، وعنه أن له مجلس العلم، والروايتان في "النوادر"، وبالثانية أخذ الكرخي رحمهم الله؛ لأنه لما ثبت له خيار التملك لا بد له من زمان التأمل، كما في المخيرة. ولو قال بعد ما بلغه البيع: الحمد لله، أو لا حول ولا قوة إلا بالله، أو قال: سبحان الله لا تبطل شفعتي؛ لأن الأول حمد على الخلاص من جواره، والثاني: تعجب منه لقصد إضراره والثالث: لافتتاح كلامه، فلا يدل شيء منه سوء جواره على الإعراض. وكذا إذا قال: من ابتاعها وبكم بيعت؛ لأنه يرغب فيها بثمن دون ثمن، ليس هذا بعارضاً ويرغب عن مجاورة بعض دون بعض، والمراد بقوله في الكتاب: أشهد في مجلسه ذلك على المطالبة، طلب الموائبة، والإشهاد فيه ليس بلازم، إنما هو لنفي التجاحد. والتقيد بالمجلس إشارة إلى ما اختاره الكرخي رحمهم الله. ويصح الطلب بكل لفظ يفهم منه طلب الشفعة، كما لو قال: طلبت الشفعة، أو أطلبها، أو أنا طالبها؛ لأن الاعتبار للمعنى.

وعلى هذا. أي عني أن طلب الشفعة على الفور. (البنية) في النوادر أي الروايتان المذكورتان عن محمد المذكورتان في نوادر محمد. [الباية ٣٦٠/١٠] كما في المحيرة **الح** فإنها الخيار ما دامت في مجلسها، والجامع: حاجة الرئي والتأمل، ولأن الشرع أوجب له حق التملك بدل، ولو أوجب النائع له ذلك بإيجاب البيع كان له خيار القول مادام في مجلسه، فهذا مثله. (الكفاية) **ولو قال بعد ما **الح**** إلى قوله: لا تبطل شفعتي هذا على رواية أن له مجلس العلم. [الكفاية ٣٠٨/٨]

لنفي التجاحد **الح** يعني ربما يجحد الخصم فيحتاج إلى الشهود، وتحقيقه: أن طلب الموائبة ليس لإثبات الحق، وإنما شرط ليعلم أنه غير معرض عن الشفعة، والإشهاد في ذلك ليس بشرط. [الباية ٣٠٨/٨] والتقيد بالتجسس. أي تقيد القدوري بقوله: أشهد في مجلسه. [الباية ٣٦٢/١٠]

لأن الاعتبار للمعنى ظاهر قوله: طلبت الشفعة إحصار عن الطلب في الزمان الماضي، وإبه كذب، والكذب لا عبرة به، فكأنه لم يطلب، وكذا إذا قال: أطلبها؛ لأنه عدة، إلا أنه في العرف يراد هذه الألفاظ الطلب للحال، لا الخبر عن أمر ماضٍ أو مستقبل. [الكفاية ٣٠٨/٨]

معناه: لم يسلم إلى المشتري، أو على المتاع أو عند اعقار، ^{فد} فعل ^د استقرت شفعته؛ وهذا لأن كل واحد منهما خصم فيه؛ لأن للأول اليد وللثاني الملك. وكذا يصح الإشهاد عند المبيع؛ لأن الحق متعلق به، فإن سلم البائع المبيع لم يصح الإشهاد عليه؛ لخروجه من أن يكون خصماً؛ إذ لا يد له ولا ملك، فصار كالأجنبي. وصورة هذا الطلب أن يقول: إن فلاناً اشترى هذه الدار، وأنا شفيعتها وقد كنت طلبت الشفعة، وأطلبها الآن، فاشهدوا على ذلك. وعن أبي يوسف ^{رحمته}: أنه يشترط تسمية المبيع وتحديدته؛ لأن المطالبة لا تصح إلا في معلوم، والثالث: طلب الخصومة والتملك، وسنذكر كيفيته من بعد إن شاء الله تعالى. قال: ^{القُدوري} ولا نستقص الشفعة بخير هذا الطلب عند أبي حنيفة ^{رحمته}، وهو رواية عن أبي يوسف ^{رحمته}، وقال محمد ^{رحمته}: إن تركها تنهرا ^{شفعة} عند الإشهاد بصت، وهو قول زفر ^{رحمته}. معناه: إذا تركها من غير عذر، وعن أبي يوسف ^{رحمته}: أنه إذا ترك المخاصمة في مجلس من مجالس القاضي تبطل شفعته؛ لأنه إذا مضى مجلس من مجالسه ولم يخاصم فيه اختياراً دل ذلك على إعراضه وتسليمه.

على المتاع: أي على المشتري سواء كانت الدار في يده أو لا، لأن الملك له ويأخذ الشفعة منه. [لساية ١٠ ٣٦٥] لم يصح إلخ: ذكر أبو الحسن القدوري واسطفي أنه لا يصح الصب عده، وذكر شيخ الإسلام أنه صحيح استحساناً، وهكذا ذكر الشيخ الإمام أحمد الطواويس. [الكفاية ٨/٣١٠] وسنذكر كيفيته إلخ: أي عند قوله: وإذا تقدم الشفيع إلى القاضي فدعى الشراء وطلب الشفعة من آخره. (الساية) هذا الطلب: طلب الخصومة واتميتها. [الساية ١٠ ٣٦٧] معناه: وإنما قال: معناه إذا تركها من غير عذر؛ لأنهم أجمعوا على أنه إذا تركه حرص أو حس أو غير ذلك، ولم يمكنه التوكيل بهذا الطلب لا تبطل شفعته، وإن طالت المدة. [العناية ٨/٣١٠]

وجه قول محمد - أنه لو لم يسقط بتأخير الخصومة منه أبداً يتضرر به المشتري؛ لأنه لا يمكنه التصرف حذار نقضه من جهة الشفيع، فقدّرناه بشهر؛ لأنه أجل، وما دونه عاجل على ما مرّ في الأيمان. ووجه قول أبي حنيفة - وهو ظاهر المذهب وعليه الفتوى، أن الحق متى ثبت، واستقر لا يسقط إلا بإسقاطه، وهو التصريح بلسانه، كما في سائر الحقوق. وما ذكر من الضرر يُشكّل بما إذا كان غائباً، ^{بإشهاد} ولا فرق في حق المشتري بين الحضر والسفر. ولو علّم أنه لم يكن في البلدة قاضٍ ^{دعماً بعد الثبوت لا تسقط إلا بالإسقاط} لا تبطل شفيعته بالتأخير بالإتفاق؛ لأنه لا يتمكن من الخصومة إلا عند القاضي، فكان عدراً. قال: وإذا تقدّم الشفيع ^{بإشهاد} فدعى الشراء وصب الشفعة.

في الأيمان أي في مسألة يقصّر حقه عاجلاً، فقصد فيما دون الشهر في نفيه. (السنة) وعليه الفتوى وهذا مخالف لما قرر قاضي حاد في 'جامعه'، وصاحب 'النافع'، و'اخلاصة' أن الفتوى على قول محمد -، ولكن الذي أحده المصنف هو الذي أحده الطحاوي في 'مختصره'، والكروحي 'حد برواية الشهر'، إلا أن يكون القاصي عيلاً أو عائداً. (الساية ١٠/٣٦٩) سائر الحقوق فإنها بعد الثبوت لا تسقط إلا بالإسقاط. وما ذكر إلخ جواب عن قول محمد يعني أن الشفيع إذا كان عائداً لم تطل شفيعته بأخير هذا الصب بالإتفاق، ولا فرق في حق لمشتري بين الحضر والسفر في لزوم الضرر، فكما لا تطل وهو عائداً، لا تطل وهو حاضراً. (الساية ٨/٣١٠) ولا فرق إلخ أي لا فرق في لزوم الضرر على المشتري من أن يكون الشفيع حاضراً أو عائداً، ثم لا يعتبر ضرره في الشفيع العائد حيث لم تطل شفيعته بتأخير هذا الصب بالإتفاق، فيجب أن لا تطل فيما إذا كان الشفيع حاضراً. (الساية) وإذا تقدّم الشفيع وهذا هو صب الخصومة الذي وعده بقوله: وسنذكر كيفيته من بعد. [البنية ١٠/٣٧٠]

فادعى الشراء وصورة ذلك: أن يقول الشفيع بقاضي: إن فلاناً اشتري دراً، وبين مصرها ومثلها وحدودها، وأنا شفيعها بدار لي، وبين حدودها، فمره تسليمها إلي، وإما بين هذه الأشياء؛ لأن الدعوى إنما تصح في المعلوم، وإعلام العقار بهذه الأشياء. [الكفاية ٨/٣١٠]

سأل القاضي المدعى عليه، فإن اعترف بملكه الذي يشفع به، **والا كلفه** بإقامة البينة؛ لأن اليد ظاهر محتمل، فلا تكفي لإثبات الاستحقاق. قال **حجته**: يسأل القاضي المدعي قبل أن يُقْبَلَ على المدعى عليه عن موضع الدار وحدودها؛ لأنه ادعى حقاً فيها، فصار كما إذا ادعى رقبته، وإذا يَبَيَّن ذلك يسأله عن سبب شفيعته **لاختلاف أسبأها**، فإن قال: أنا شفيعها بدار لي تلاصقها الآن، ثم **دعواه** على ما قاله الخصاف **حجته**، وذكر في الفتاوى تحديد هذه الدار التي يشفع بها أيضاً، وقد بيناه في الكتاب الموسوم بالتجنيس والمزيد. قال: **فإن عجز عن البينة استجحف** **القدوري** **القاضي** **المسري** بأنه ما يعزم أنه مالك ليدى ذكره مما يشفع به.

والا كلفه: أي إن أنكر أن يكون شفيعها، بأن كان المدعي ادعى الشفعة بسبب اخوار، وادعى عليه أنكر أن يكون المدعي حاراً للدار المشتراة، وأن يكون الدار التي حجب الدار المشتراة منك المدعي، فالقول قوله، وإن كانت تلك الدار في يد المدعي. وعنى المدعي أن يقيم البينة على أن تلك الدار ملكه؛ لأن اليد محتملة، يحتمل أن تكون يد منك، ويحتمل أن تكون يد إجارة أو عارية، والمحتمل لا يصلح حجة، وأقصى ما فيه: أن الظاهر أن يده يد ملك، ولكن الظاهر يكفي لإبقاء ما كان عني ما كان، ولا يكفي لاستحقاق أمر لم يكن، وحاجة الشفيع إلى الاستحقاق على المشتري، والظاهر لا يكفي لذلك. (النهاية)

لاختلاف أسبأها. فإن بعضهم قالوا: تثبت الشفعة لنحو امقابل، وهو قول شريح ذكره في 'المبسوط' إذا كان أقرب باباً، وعدداً: الشفعة على مراتب، فلا بد أن يبين سببها؛ لينظر القاضي أن ما زعمه سبباً هل هو سبب، وبعد أن يكون سبباً هل هو محجوب بعينه. (النهاية) **ثم دعواه**. قيل: م يتم بعد، بل لابد أن يسأله، فيقول: هل قبض المشتري المبيع أو لا؟ لأنه لو لم يقبض لم نصح الدعوى على المشتري ما لم يحصر النافع ثم يسأله عن السبب ثم يقول له: متى أخبرت بالشراء؟ وكيف صنعت حين أخبرت به؟ ليعزم أن المدة طالت أو لا، فإن عجز أبي يوسف ومحمد **حجته** إذا طالت المدة فالقاضي لا ينتفت إلى دعواه، وعليه الفتوى. [العناية ٣١١/٨]

معناه: بطلب الشفيع؛ لأنه ادعى عليه معنى لو أقرَّ به لزمه، ثم هو استخلاف على ما في يد غيره فيحلف على العلم. **فإن نكل** أو ذهب يستصحب منه ما يمكنه من النكران
يستصحب مما ذهب حوله. فعدت مائة نفسي. يعني: المدعى عليه، هل سأل أم لا؟
فإن ذكر الاستماع قبل المستصحب: أقم نسبه؛ لأن الشفعة لا تجب إلا بعد ثبوت البيع، وثبوته بالحجة. قال: **فإن عجز عنها:** مستحلف مسرى الله ما سأل، أو بالله ما يستحق عليه القدوري الشفع إقامة السه
في هذه المسئلة من أحد بني ذكره. فهذا على الحاصل، والأول على السبب،
وقد استوفينا الكلام فيه في الدعوى، وذكرنا الاختلاف بتوفيق الله، وإنما يُحنَفُه على
البتات؛ لأنه استخلاف على فعل نفسه، وعلى ما في يده إصالة، وفي مثله يخلف على البتات.
قال: **ووجه** يسارع في شفعته وإن لم يخصر شفع يسأل عن نفس القاضي. القدوري
قد قصي نفسي شفعته لزمه. وهذا ظاهر رواية "الأصل".

معناه 'أي معنى قول القدروري: سنحيف المشتري بد صب شقيق'. (ساية) **على العلم** هذا قول
 أبي يوسف . وعن محمد . يحف على أنات؛ لأن خادعي يدعي عليه استحقاق الشفعة هذا
 النسب، وصار كما لو دعى ملك سب شراء أو غيره، وهو يكره، وهناك يحف على سب، وكذا
 ههنا. [الكفاية ٣١٢٨] **فإن بكل** أي مشتري عن يمين. (ساية) **ونسوبه بالحد** وهي لإقرار
 البيّنة. (البنية) **والأول**: وهو قوله: بالله ما اتعاع. [البنية ٣٧٣/١٠]

وذكرنا **الإحلاف** وهو ما ذكره في فصل كيفية ليمين ولاستحلاف من كتاب الدعوى، بقوله: 'فيحلف على الحاصل في هذه لوجهين ما قال: وهذا قول أبي حنيفة ومحمد بن... وأما على قول أبي يوسف...
يحلف في جميع ذلك على السبب [لكفية ٨ ٣١٢] وهذا **طاهر رواية** أح ولم يقل: هذا رواية 'الأصل'؛
لأنه لم يصرح في 'الأصل' هكذا، ولكنه ذكر ما يدل على أن القاصي يقضي بالنسقة من غير إحصار لشمس؛
لأنه قال: للمشتري أن يخلص البذر حتى يستوفي لشمس منه، أو من ورثته إن مات. [الغاية ٨ ٣١٢]

وعن محمد ^{٣٧٧} : أنه لا يقضي حتى يحضر الشفيع الثمن، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة ^{٣٧٨} : لأن الشفيع عساه يكون مفسداً، فيتوقف القضاء على إحضاره، حتى لا يتوَّى مال المشتري. وجه الظاهر: أنه لا ثمن له عليه قبل القضاء، ولهذا لا يشترط تسليمه، فكذا لا يشترط إحضاره. وإذا قصي به ^{٣٧٩} الدار، فمشتري ^{٣٨٠} لا يحسمه حتى ^{٣٨١} لا يثبت ^{٣٨٢} الثمن من قضاء ^{٣٨٣} الشفيع. وينفذ القضاء عند محمد ^{٣٨٤} أيضاً؛ لأنه فصل ^{٣٨٥} بجته فيه، ووجب عليه الثمن، فيحسم فيه، فلو أخر أداء الثمن بعد ما قال له: ادفع الثمن إليه لا تبطل شفيعته؛ لأنها تأكدت بالخصومة عند القاضي. قال: ^{٣٨٦} إن أحضر الشفيع ^{٣٨٧} لئلا ^{٣٨٨} يسمع في يده. ^{٣٨٩} عند أن يحسمه في الشفعة؛ لأن ^{٣٩٠} اليد ^{٣٩١} هي يد ^{٣٩٢} المستحق، ولا يسمع القاضي البينة حتى يحضر المشتري، فيفسخ البيع بمشهد منه ويقضي بالشفعة على البائع، ويجعل العهدة عليه؛ لأن الملك للمشتري واليد للبائع، والقاضي يقضي بهما للشفيع، فلا بد من حضورهما، بخلاف ما إذا كانت الدار قد قبضت، حيث لا يعتبر حضور البائع؛ لأنه صار أجيباً؛ إذ لا يبقى له يد ولا ملك.

لا ثمن له عليه يعني لا ثمن للمشتري على الشفيع قبل قضاء القاضي بالشفعة للشفيع، فكيف يطلب المشتري الثمن من الشفيع قبل الوجوب، فلا بد من قضاء القاضي له بالشفعة، حتى يتمكن المشتري من مطالبة الثمن عن الشفيع إلى هذا أشار في "المسعود". (انهاية) ^{٣٩٣} لأنه فصل ^{٣٩٤} إلخ يعني أن عند محمد ^{٣٩٥} لا يقضي بالشفعة قبل إحضار الثمن، ومع هذا لو قصي بها قبل الإحضار يفيد القضاء عنده أيضاً لوقوعه في محل مجتهد فيه [الباية ١٠ ٣٧٧] ^{٣٩٦} فيحسم فيه. أي يحسم المبيع في يد المشتري، حتى يأخذ الثمن. (انهاية) ^{٣٩٧} يد ^{٣٩٨} مستحقة أي معتبرة كيد مالك، وهذا كان له أن يحسمه حتى يستوفي الثمن، ولو هلك في يده هلك من ماله، وإنما قال: ذلك؛ احترازاً عن يد المودع والمستعير، ومن له يد كذلك، فهو حصم من ادعى عليه. [الباية ٨/٣١٢]

وقوله: فيفسخ البيع بمشهد منه إشارة إلى **علة أخرى**، وهي أن البيع في حق المشتري إذا كان يفسخ لابد من حضوره ليقضي بالفسخ عليه، ثم وجه هذا الفسخ المذكور أن يفسخ في حق الإضافة؛ لامتناع قبض المشتري بالأخذ بالشفعة، وهو يوجب الفسخ، إلا أنه يبقى أصل البيع لتعذر انفساخه؛ لأن الشفعة بناء عليه، ولكنه تتحول الصفقة إليه، وبصير كأنه هو المشتري منه، فلهذا يرجع بالعهد على البائع، بخلاف ما إذا قبضه المشتري فأخذه من يده حيث تكون العهدة عليه؛ لأنه تم منحه بالقبض، وفي الوجه الأول: امتنع قبض المشتري، وأنه يوجب الفسخ، وقد طولنا الكلام فيه في "كفاية المنتهي" بتوفيق الله تعالى. قال: ومن سري دار غيره، فهو **الحصص** **مستفيع**؛ لأنه هو العاقد. والأخذ بالشفعة من حقوق العقد، فيتوجه عليه.

علة أخرى يعني اشتراط حضور المشتري معور بعين، إحداهما: أنه يصير مقصداً عليه في حق المثل؛ لأنه قال قل هذا؛ لأن المثل للمشتري واليد للبائع، فلا بد من حضوره. وثانيهما: أنه يصير مقصداً عليه بحق الفسخ كما ذكره ههنا، فلا بد من حضوره؛ إذ انقضاء على العائد لا يجوز. [الساية ١٠ ٣٧٩] **الفسخ المذكور** وهو قوله: فيفسخ البيع بمشهد منه. [الكفاية ٣١٣/٨] **في حق الإضافة** يعني يصير اسيع مضافاً إلى الشميع بعد أن كان مضافاً إلى المشتري. [الساية ١٠ ٣٨٠] **لامناع**. تعيل لقوله: أن يفسخ في حق الإضافة، يعني يتمي قص المشتري بسبب أحد الشميع الدار من البائع لاحتاجة، فلما انتهى قصه وجب انقور بالفسخ، لكنه م يمكن الفسخ من الأصل؛ لئلا يتعذر الشفعة، فقبل بالانصاح من حيث الإضافة. **إلا أنه يفي الخ** أي ليس المراد أنه ينتقض البيع أصلاً؛ لأنه لو انفسخ من الأصل لم يكن للشفعة وجود؛ لأن الشفعة تقتضي سابقة وجود البيع. **فلهد الخ** أي فلتحول الصفقة إليه يرجع بالعهد على البائع؛ لأنه تابع كما كان، ولو كان يعقد جديد كانت على امشتري [الساية ٣١٣ ٨] **وفي الوجه الأول** أي فيما إذا كان في يد البائع.

قال: **إلا أن يسلمها إلى المؤكل**؛ لأنه لم يبق له يد ولا ملك، فيكون الخصم هو ^{المؤكل} المؤكل؛ وهذا لأن الوكيل كالبائع من المؤكل على ما عرف، فتسليمه إليه كـ ^{الوكيل} تسليم البائع إلى المشتري، فتصير الخصومة معه، ^{المؤكل} إلا أنه مع ذلك قائم مقام المؤكل، فيكتفى بحضوره في الخصومة قبل التسليم، وكذا إذا كان البائع وكيل الغائب، فلشفيع أن يأخذها منه إذا كانت في يده؛ لأنه عاقد، وكذا إذا كان البائع وصياً لميت فيما يجوز بيعه؛ لما ذكرنا. قال: **وإذا قصي** للشفيع بالدار ^{من أمه لعاقده القدوري} ولم يكن رآها، فيه خيار الرؤية، وإن وحدهما عيباً، فله أن يردها، وإن كان المشتري شرط الرأية ^{لغير} منه؛

كالبائع من المؤكل. لأنه يجري بينهما مبادلة حكمية على ما عرف. (العناية) **على ما عرف** في باب الوكالة: أن بين الوكيل والمؤكل بيع حكماً. [إساية ٣٨٢/١٠] **مقام المؤكل** لكونه نائباً عنه. [العناية ٣١٤/٨] **فيكتفى بحضوره** أي بخلاف البائع مع المشتري، فإنه لا يكتفى بحضرة البائع حتى يحضر المشتري؛ لأن البائع ليس نائب عن المشتري، كأن هذا جواب لسؤال يرد على قوله: وهذا لأن الوكيل... الخصومة معه، وهو أن يقال: لو كان هو كالبائع والمؤكل كالمشتري يشترط حضورهما كما شرط ثم، فأجاب أن الوكيل مع ذلك قائم مقام المؤكل، فيكتفى بحضوره قبل التسليم إلى المؤكل. [الكفاية ٣١٤/٨]

وكذا يعني يكون الخصم لشفيع هو الوصي إذا كانت الورثة صغاراً. (العناية) **فيما يجوز بيعه** قيد به؛ لأنه لا يجوز بيع الوصي ولا شراؤه، إلا بما يتعاضد الناس. فلا يجوز فيما لا يتعاضد الناس في مثله؛ لأن ولاية الوصي نظرية، ولا نظر في العيب الفاحش، فلا يجوز ذلك. (النهاية) ذكر في الباب الأول من شفعة "المبسوط": البائع إذا كان وصياً لميت، إلا أن الورثة كبار كمهم، وليس على أميت دين، ولم يوص شيء يباع فيه الدار لم يجز بيع الوصي؛ لأن الملك للورثة، وهم متمكون من المظر لأنفسهم، وإن كان فيهم صبي صغير جار بيع الوصي في جميع الدار. وكذلك إن كان عليه دين، أو أوصى بوصية من ثمن الدار وهو استحسان، ذهب إليه أبو حنيفة ^{رحمته}، وفي القياس لا يجوز بيعه، إلا في نصيب الصغير خاصة، أو بقدر الدين والوصية، ثم فيما جار بيعه كان لشفيع أن يأخذ الدار منه بالشفعة إذا كانت في يده. [الكفاية ٣١٤/٨]

والمشتري من العدو. ولهما: أنه لا تنافي بينهما، فيجعل كأن الموجود بيعان،
ولشفيع أن يأخذ بأيهما شاء، وهذا بخلاف البائع مع المشتري؛ لأنه لا يتوالى
بينهما عقدان إلا بانفساخ الأول، وههنا الفسخ لا يظهر في حق الشفيع، وهو
التخريج لبينة الوكيل؛ لأنه كالبايع والموكل كالمشتري منه، كيف وأنها ممنوعة على
ما روي عن محمد ص. وأما المشتري من العدو، فقلنا: ذكر في "السير الكبير":
أن البينة بينة المالك القديم، فلنا: أن نمنع،
لها مرة

من العدو أي كبينة المشتري من العدو مع بينة المولى القديم، فإن لمشتري من العدو مع المولى القديم إذا
احتكما في ثمن البعد المأسور، وأما البينة كست البينة بينة المشتري من العدو؛ ما فيها من إثبات
الزيادة. [الكفاية ٣١٦/٨] لا تنافي بينهما. أي بين البنتين في حق شفيع؛ يجوز تحقق سبعين مرة بألف،
وأخرى بألفين على ما شهد عليه البنتان، وفسح أحدهما بالآخر لا يظهر في حق الشفيع لتأكد حقه.
فحار أن يحللا موحودين في حقه. [العناية ٣١٥/٨-٣١٦] بيعان أي أي البعين شاء، عادة ما في لباب:
أن الثاني يتضمن فسح الأول، إلا أن الأول لا يظهر في حق الشفيع؛ لأن حقه قد تأكد، وإحق بمالك
لا يسقط إلا بإسقاط من له الحق، فيبقى البيع الأول في حق الشفيع. [السبابة ٣٨٦/١٠]

بخلاف البائع الخ لأنه لا يتوالى بينهما عقدان إلا بانفساخ الأول، فالجمع بينهما غير ممكن، فيصار إلى
أكثرهما شتاء؛ لأن المصير إلى الترخيص عند تعدد التوفيق. (العناية) وههنا الفسخ حيث نهى ظهور الفسخ
في حق الشفيع وذلك يقتضي تحقق الفسخ في نفسه. [نائح الأفكار ٣١٦/٨] والموكل كالمشتري. فلا يمكن
توالي العقد بينهما إلا بانفساخ الأول، فتعذر التوفيق. [العناية ٣١٦/٨] عن محمد ص. فإن من سماعة
روى عن محمد ص. أن البينة بينة الموكل؛ لأن لوكيل صدر منه إقراران بحسب ما يوجب البنتان، فكان
لموكل أن يأخذ بأيهما شاء، فأما في صاهر الرواية فقلنا: الوكيل مع موكل كالبائع مع المشتري، وهذا
يجري التحالف بينهما عند الاختلاف في الثمن. [الكفاية ٣١٦/٨]

وأما المشتري. يعني أن المشتري من العدو والمولى القديم إذا احتكما، فقد نص في "السير الكبير" لأن البينة
بينه المولى القديم، ولم يذكر فيه قول أبي يوسف رحمهم الله. [الكفاية ٣١٦/٨]

وبعد التسليم نقول: لا يصح الثاني هنالك إلا بفسخ الأول، أما ههنا فبخلافه، ولأن
 بينة الشفيع ملزمة وبينة المشتري غير ملزمة، والبيئات للإلزام. قال: **وَدَعَى**
 المشتري سائداً ودعى السائع أقل منه **وَمِنْ بَعْضِ الثَّمَنِ**: أحدها استضع بما فيه البائع وكان
 ذلك حطاً عن مشتري؛ وهذا لأن الأمر إن كان على ما قال البائع فقد وجبت الشفعة به،
 وإن كان على ما قال المشتري فقد حطَّ البائعُ ببعض الثمن، وهذا الحطُّ يظهر في
 حق الشفيع، على ما نبين إن شاء الله تعالى، **وَلأن التملك على البائع بإيجابه**، فكان
 القول قوله في مقدار الثمن ما بقيت مطالبته، فيأخذ الشفيع بقوله. قال: **وَمِنْ ادَّعى**
 سائداً **لا يمس بتحالفات** مبردة، وإنما كل صهر إن تمس ما يقوله لآخر. فأحده
 استضع بدلت، وإن حتماً يمسح لقاضي السبع على ما عرفت.

وبعد التسليم أي وإن سلمنا أن البينة لمشتري مثل ما قال. (الساية) **لا يصح الثاني** الخ هذه صريقة
 لأي حيفة في هذه المسألة، وحكاها محمد في الصريقة الثانية وحكاها أبو يوسف في قوله:
 ولأن بينة الشفيع مبرمة وبينة المشتري غير مبرمة، والسائق للإلزام، بين هذا أنه إذا قست بينة الشفيع وحسب
 على المشتري سبب لدار إليه تألف شاء أو نفي، وإذا قست بينة لمشتري لا يجب على الشفيع شيء، ولكنه
 يحجر إن شاء أحد وإن شاء ترك، والبرم من البينتين مرجح، وبه فارق بينة السائع مع المشتري؛ لأن كل
 واحد من البينتين هناك مبرمة، وكذلك بينه التوكيل مع الموكل، وكل واحد منهما ملزمة، فهذا صريحاً في
 ترجيح بزيادة، وفي مسألة المشتري من لعدو على هذه الصريقة السة بينة المؤن القديمة لأهل مبرمة، وبينة
 المشتري غير ملزمة، كذا في الباب الأول من شفعة "المبسوط". [الكفاية ٣١٧/٨]

غير ملزمة لأنه لا يبرم على الشفيع شيئاً، نكوهه محيراً. (الساية) **والبيئات للإلزام** يعني مشروعية البيئات
 لإلزام الخصم، وبيئات الحق عنده [الساية ٣٨٨/١٠] **وَلأن التملك الخ** هذا وجه آخر، وإنما كان للمدعي
 على السائع بإيجابه، لأنه لو لم يقل: 'نعت' لا يثبت استضع شيء، لا يرى أنه لو أقر سابع وأبكر المشتري
 ثبت له حق الأخذ. [العناية ٣١٧/٨] **بتحالفات** السائع والمشتري بالحديث المعروف. [الساية ٣٨٩/١٠]

ويأخذها الشفيع بقول البائع؛ لأن فسخ البيع لا يوجب بطلان حق الشفيع. قال: وإن كان قبض الثمن أحد مما قال امشترى إن شاء، ولم يُتفَت إلى قول ^{انقذوري} البائع؛ لأنه لما استوفى الثمن انتهى حكم العقد، وخرج هو من البين، وصار هو كالأجنبي، وبقي الاختلاف بين المشتري والشفيع، وقد بيناه. ولو كان نقد الثمن غير ظاهر، فقال البائع: بعث الدار بألف، وقبضت الثمن، يأخذها الشفيع بألف؛ لأنه لما بدأ بالإقرار بالبيع، تعلقت الشفعة به، فيقوله بعد ذلك: قبضت الثمن يريد إسقاط حق الشفيع، فيرد عليه، ولو قال: قبضت الثمن، وهو ألف لم يُلتفت إلى قوله؛ لأن بالأول - وهو الإقرار بقبض الثمن - خرج من البين، وسقط اعتبار قوله في مقدار الثمن.

لأن فسخ البيع [كما لو رد عليه نيب قضاء قاضي] إلخ: يعني أن الفسخ وإن كان ناقضاً لا يظهر في حق الشفيع؛ لأن القاضي نصب ناظرًا بمسمى لا مصلًا لحقوقهم. ولأن الفسخ مقرر حق الشفيع لا رافع، وهذا يفسخ العقد الذي جرى بين البائع والمشتري بالأحد بالشفعة [الكفاية ٣١٧/٨] وقد بيناه أي بينا الحكم فيما مضى، وهو: أن القول قول المشتري إذا احتج في مقدار الثمن. (الساية) غير ظاهر: ذكره تفريعاً على مسألة القذوري، أي غير معلوم للشفيع. [البنية ٣٩١/١٠]

تعلقت الشفعة به: [أي بالإقرار بالبيع بذلك المقدار]. (الساية) لأنه أحرر عن الثمن في حاله ولاية البيان، فبي الحكم عليه، ثم بقوله: قبضت الثمن يريد إسقاط حق الشفيع في الأحد مما قاله، فيرد عليه، بخلاف ما إذا أقر باستيفاء الثمن أولاً؛ لأنه بذلك خرج من البين، فلم يقل بيناه، وقد خرج من البين. [الكفاية ٣١٧٨-٣١٨] لم يلتفت: ويأخذها مما قال المشتري. (لبنية) إلى قوله: وروى حسن عن أبي حنيفة ^{رحم}، أن المبيع إذا كان في يد المائع، فأقر بقبض الثمن، ورغم أنه ألف، فالقول قوله؛ لأن التملك يقع على البائع، فيرجع إلى قوله وهو ظاهر. [العناية ٣١٧/٨]

فصل^{١٩} فيما يؤخذ به المشفوع

قال: **وإذا حط شفع عن شفع بعض الثمن سقطت عن شفعه** **وإذا حط جميع الثمن سقطت عن شفعه** لأن حط البعض يلتحق بأصل العقد، فيطهر في حق الشفع؛ لأن الثمن ما بقي، وكذا إذا حط بعد ما أخذها الشفع بالثمن ^{والشفع يأخذ بالثمن} يحط عن الشفع، حتى يرجع عليه بذلك القدر، بخلاف حط الكل؛ لأنه لا يلتحق بأصل العقد حاله، وقد بيناه في البيوع. **وان زاد شفع عن شفع سقطت عن شفعه** لأن في اعتبار الزيادة ضرراً بالشفع؛ لاستحقاقه الأخذ بما دونها، بخلاف الحط؛ لأن فيه منفعة له. ^{لأخذ بالحط} ونظير الزيادة إذا جدد العقد بأكثر من الثمن الأول، لم ينزم شفع حتى كان له أن يأخذها بالثمن الأول؛ لما بينا كذا هذا.

فصل **الح** ما طرح من سائر أحكام المشفوع وهو الأصل؛ لأنه مقصود من حق شفعة، شرع في سائر ما يؤخذ به المشفوع، وهو ثمن الذي يؤديه شفع؛ لأن لثمن سعة. [العناية ٣١٨٨] **بعض الثمن حط بعض** ثمنه وزيادة يسويان في سائر مزايا دون الشفعة؛ لأن في مزاياه يسو في شراء الزيادة حتى يصل إلى مسجونه، بخلاف الشفعة، فإن في الزيادة فيها إبطال حتى ثبت للشفيع بأقل منها. [العناية ٣١٨٨] **بذلك القدر** إن كان لشفيع أو فاه الثمن. **حط الكل** يجب لشفعة كل ثمن.

لأنه لا يسحق الح وذلك لأن حط جميع ثمنه يوجب بطلان العقد، فإما أن يصير العقد هبة، ولا شفعة لشفيع في هبة، أو يصير بيعاً بلا ثمن، فيكون فاسداً، ولا شفعة في بيع فاسد، فلو أدى إلى إبطال حق شفع. [الكفاية ٣١٨٨] **في السو** أي في فصل من اشترى شيئاً مما يملك قبل الزمان (الساعة) وإن أراد الح هذا فقط لقديري في مختصرة (سأيه) **ونظير لزيادة الح** أراد أن هذه صير ما يرد في ثمن عند تحديد العقد. (سأيه) **ما ساء** إلا أن في الزيادة صرراً بالشفيع لاستحقاقه لأخذ ما دونها. (سأيه) **كذا هذا** أي كذا حكم ما إذا أرد المشتري دون تحديد العقد. [السأيه ٣٩٣١٠]

قال: ومن اشترى داراً بعرض أخذها الشفيع بقيمته؛ لأنه من ذوات القيم، وإن اشتراها بمكيل أو موزون أخذها بمثله؛ لأحدهما من ذوات الأمثال؛ وهذا لأن الشرع أثبت للشفيع ولاية التملك على المشتري بمثل ما تملكه، فيأمر بالقدر الممكن كما في الإتلاف، والعددي المتقارب من ذوات الأمثال. وإن باع عقاراً عناراً، حد الشفع كل واحد منهما بقيمة الآخر؛ لأنه بدله، وهو من ذوات القيم فيأخذه بقيمته. قال: وإذا باع من مؤجل: فللشفيع الخيار إن شاء أحدهما لمن حسن، وإن شاء صبر. حتى ينقضي لأجل. ثم أحدهما. ونس له أن يأخذهما في حسن من مؤجل. وقال زفر رحمه الله: له ذلك، وهو قول الشافعي في القديم؛

وعرض: واسترد منه متاع القيمي كالعبد مثلاً. (السياسة) بقيمته: أي بقيمة العرض عندنا، وقد أهل مدينة بأخذها بقيمة المدرك؛ دفعاً لنصر عن المشتري بوصف قيمة منكه إليه، وإن أن الشفيع يملك مثل ما يملكه المشتري، والمثل نوعان: كامل: وهو مثل صورة ومعنى، وقاصر: وهو المثل معنى، فإن اشتراها بمكيل أو موزون أحدها مثله؛ لقدرته على المثل الكامل؛ لأحدهما من ذوات الأمثال، وإن اشتراها بعرض أحدها بقيمة العرض؛ لعجزه عن المثل الكامل؛ لأنه من ذوات القيم، ولأن كان يبيع بشيء بقيمة فهو في ما استقاء، فصار كما لو استحق أحد العددين، ويعتبر قيمة العرض وقت الشراء لا وقت لأحد بقيمة. [الكفاية ٨، ٣١٨، ٣١٩]

بالقدر الممكن: فإن كان به مثل صورة تملكه به، وإلا فالأفضل من حيث المانية، وهو لقيمة. (السياسة) كما في الإتلاف إلخ أي كما إذا أتلف متاع آخر، فإنه يجب عليه مثله إن كان من ذوات الأمثال، وإلا بقيمته. (السياسة) وإن باع إلخ هذا أيضاً من مسائل "القدوري". [السياسة ١٠/٣٩٥]

فللشفيع الخيار إلخ وفي "الندحيرة": هذا إذا كان الأجل معوماً، فأمر إذا كان مجهولاً نحو: احصاد وسداس وأشياء دك، فقال الشفيع: أنا أعجل أتمس وأحدهما م يكن له دك؛ لأن اشتراء بالأجل مجهول فاسد، وحق الشفيع لا يثبت في الشراء الفاسد. [الكفاية ٨/٣١٩] قول الشافعي إلخ: وقوله الصحيح كقولنا كما قد ذكرناه في "شرح الأقطع". [الباب ١٠/٣٩٥]

لأن كونه مؤجلاً وصف في الثمن كالزيافة والأخذ بالشفعة به، فيأخذه بأصله ووصفه كما في الزيوف. ولنا: أن الأجل إنما يثبت بالشرط، ولا شرط فيما بين الشفيع والبائع أو المبتاع، وليس الرضا به في حق المشتري رضا به في حق الشفيع؛ لتفاوت الناس في الملاعة، وليس الأجل وصف الثمن؛ لأنه حق المشتري، ولو كان وصفاً له لتبعه، فيكون حقاً للبائع كالثمن، وصار كما إذا اشترى شيئاً بثمن مؤجل، ثم ولاه غيره، لا يثبت الأجل إلا بالذكر، كذا هذا، ثم إن أخذها بثمن حال من البائع سقط الثمن عن المشتري؛ لما بينا من قبل، وإن أخذها من المشتري رجع البائع على المشتري بتمن مؤجل كما كان؛ لأن الشرط الذي جرى بينهما لم يبطل بأخذ الشفيع، فبقي موجباً، فصار كما إذا باعه بثمن حال، وقد اشتراه مؤجلاً، وإن اختار الانتظار له ذلك؛ لأن له أن لا يلتزم زيادة الضرر من حيث النقدية. وقوله في "الكتاب": وإن شاء صبر حتى ينقضي الأجل، مراده الصبر عن الأخذ،

كما في الزيوف أي كما لو اشتراه بألف ريوف، فبها يأخذها بالريوف. (المائة) وليس الرضا به. دليل آخر، وتقديره. لا بد في الشفعة من لرصاء يكونها مبادلة، ولا رضا في حق الشفيع ناسية إلى الأجل؛ لأن الرضا به في حق مشتري يسر الرضا في حق الشفيع؛ تنصت ناس في الملاعة. [العناية ٣١٩/٨] وليس الأجل جواب عن قول زفر رحمه الله، ووجهه: أن وصف الشيء يتبعه لاحتالة، وهذا ليس كذلك. [البناية ٣٩٦/١٠]

كذا هذا أي ما عن فيه لا يثبت الأجل فيه. (المائة) لما بينا إلخ. أي في أواخر باب طلب الشفعة، وهو: أن سيع المصح في حق لمشتري، وقام الشفيع مقام المشتري في حق المشتري في حق إصافة انعقد إليه، وبإصاح انعقد يسقط الثمن عن المشتري. [الكفاية ٣٢٠/٨] وقد اشتراه مؤجلاً: الدفع الأول يرجع على ثاني الثمن مؤجلاً. زيادة الضرر وفي لزوم الشفيع في النقد زيادة ضرر فلا يجوز. [البناية ٣٩٨/١٠]

أما الطلب عليه في الحال، حتى لو سكت عنه بطلت شفعته عند أبي حنيفة ^{الطلب} ومحمد ^{جهد}. خلافاً لقول أبي يوسف ^{جهد} الآخر؛ لأن حق الشفعة إنما يثبت بالبيع. ^{دليل للطرفين} والأخذُ يترأخى عن الطلب، وهو متمكن من الأخذ في الحال بأن يؤدي الثمن حالاً، فيشترط الطلب عند العلم بالبيع. قال: **وإن اشترى دمي بخمر أو خمر** دار، **وشفعها دمي أحدها قتل الخمر** ^{معموم} وقيمة الخمر؛ لأن هذا البيع مقضي بالصحة فيما بينهم، وحق الشفعة يعم المسلم والذمي، والخمر لهم كالحل لنا، ^{معموم النص} والخنزير كالشاة، فيأخذ في الأول بالمثل والثاني بالقيمة. قال: **وإن كان شفعها** مسدداً أحدها قيمة الخمر ^{شفع} وخمر. أما الخنزير فظاهر، وكذا الخمر لامتناع التسليم والتسليم في حق المسلم، فالتحقق بغير المثلي، ^{خمر}

خلافاً لقول أبي يوسف احتزر بقوله في قوله الآخر عن قوله الأول. روى ابن أبي مالك أن أبا يوسف كان يقول أولاً كفوهما ثم رجع، وقال: له أن يأخذها عند حنون الأهل وإن لم يظف في الحال؛ لأنه لا يتمكن من الأخذ في الحال، وفائدة الطلب التمكن منه، فيؤخر الطلب إلى وقت حلول الأجل. [الساية ٣٩٨/١٠] **وإن اشترى دمي** [من دمي داراً، أو بيعة، أو كيسة] قوله: دمي احتزر عن المسلم، فإن شراء المسلم بما ذكر فاسد لا شفعة فيه، وقوله: خمر أو خمر احتزر عما إذا اشترى الذمي بيعة أو دم، فإن اشترى بهما باطل لا شفعة فيه، أو عن اشترائه بما هو متقوم عند الكل، فإن الحكم لا يختلف فيه بين المسلم والذمي. وقوله: وشفعها دمي احتزر به عن ارتد، فإن المرتد لا شفعة له، سواء قتل في رده، أو مات، أو حق بدار الحرب، ولا لورثته؛ لأن الشفعة لا تورث، وأما احربي المستأمن في وجوب الشفعة له وعليه في دار الإسلام سواء بمحلة أدمي؛ لأنه من جملة المعاملات، وهو قد اترم حكم المعاملات مدة مقامه في دارنا، فيكون بمنزلة الذمي في ذلك. [الكفاية ٣٢١/٨-٣٢٢]

أما الخنزير ^{الخ} لأنه من دوات القيم، ووجوب القيمة من دوات القيم أمر طاهر. [الساية ٤٠٠/١٠] **لامتناع التسليم** ^{الخ}. لأن المسلم لا يجوز أن يضمن تسليم الخمر في دمه. (الساية)

وإن كان شفعيها مسلماً ودمياً أخذ المسلم نصفها بنصف قيمة الخمر، والدمي نصفها بنصف مثل الخمر اعتباراً للبعض بالكل، فلو أسلم الدمى أخذها بنصف قيمة الخمر؛ لعجزه عن تملك الخمر، وبالإسلام يتأكد حقه لا أن يبطل. فصار كما إذا اشتراها بكرٌّ من رطب، فحضر الشفع بعد انقطاعه: يأخذها بقيمة الرطب. كذا هذا.

من سبق وإن كان مثلياً

فصل

قال: وقد سئل عن شفع، أو حرس، ثم قضى بشفع بالشفعة، فهو باختيار، بشفعة أخذها بالثمن، وقيمة الساء بحرس، وإن شاء كُف مسرى فشفعة، وعن أبي يوسف - رحمه الله - أنه لا يكف القلع، ويخير بين أن يأخذ بالثمن، وقيمة البناء والغرس، وبين أن يترك، وبه قال الشافعي - رحمه الله - إلا أن عبده له أن يقنع، ويعطي قيمة البناء. لأبي يوسف - رحمه الله - أنه مُحِقٌّ في البناء؛ لأنه بناء على أن الدار ملكه، ومُحَقٌّ لا يكف القلع.

سلم الدمى بعد ثبوت حق الشفعة له. وبالإسلام لأن الإسلام سب تأكيد حقه. [السيدة ٤٠١/١٠] كذا هذا أي ما حل فيه حيث يأخذ بنصف قيمة الخمر. (السيد) فصل لأصل في الشفع، عدم النعير، والنعير بزيادة أو النقص بنفسه أو بفعل الغير عارض، فكان حدير شاحير في فصل على حدة. [العدة ٨/٣٢٢] أخذها بالثمن: الذي اشتراه به المشتري.

ويعطي قيمة الساء أي يقص الساء الذي حصل بالشفعة. أي يضم رُش يقص الساء ويسمى بمشتري، فأحصل: أن عبدي يوسف - رحمه الله - شاء أحده بقيمة الساء ولعرس قنمين على لأرض غير مقبوعين، وإن شاء ترك، وعند شافعي - رحمه الله - له خيار ثلاث: أن يشتريه أو يوفيه أو يتركه. والآخر: أن يتركه يقنع الساء، ويقص رُش السقاء، والتفاوت بين قول شافعي - رحمه الله - وقوله في الأمر بالشفعة، أن عبده يقص يقص القلع، وعندهما لا يقص نقضه، وذكر في السبب لأصحاب الشافعي - رحمه الله - أن شفع أن يعلق، والمقلوع للمشتري، ويضمن الشفع أرض القلع. [الكفاية ٨/٣٢٢]

والتكليف بالقنع من أحكام العدوان، وصار كالموهوب له والمشتري شراء فاسداً، وكما إذا زرع المشتري، فإنه لا يكلف القنع؛ وهذا لأن في إيجاب الأخذ بالقيمة دفع أعلى الضررين بتحمل الأدنى، فيصار إليه. ووجه ظاهر الرواية: أنه بني في محل تعلق به حق متأكد للغير من غير تسليط من جهة من له الحق، فينقض كالأمر إذا بني في الموهون؛ وهذا لأنَّ حقه أقوى من حق المشتري؛ لأنه يتقدم عليه، ولهذا ينقض بيعه وهبته وغيره من تصرفاته، بخلاف الهبة والشراء الفاسد عند أبي حنيفة عليه السلام؟

أحكام العدوان. أي القسم؛ لأنه غير متعد في العرس والبناء؛ لأنه فعل في ملكه. [الباية ١٠/٤٠٣] **وصار كالموهوب له إلخ:** يعني أن الموهوب له، إذا بني في لأرض موهوبة ليس سواها أن يقع بقاءه، ويرجع في الأرض؛ لأنه بقاء في ملكه، وكسك المشتري شراء فاسداً عند أبي حنيفة عليه السلام، وكما إذا زرع مشتري ثم جاء لشفع، فإنه لا يأخذها بالشفعة حتى يدرك الرخ. [الكفاية ٨/٣٢٢] وهذا. أي ما قبل من عدم إيجاب القنع ووجوب قيمة البناء والعرس. [الباية ١٠/٤٠٤]

دفع أعلى الضررين [وهو صرر المشتري، وهو القنع من غير عوض يقاذه] إلخ. بيده. أنه حتم هيب صرر؛ لأنه في تكليف المشتري انقاع صرر لا جبر به، ولو وجب قيمة البناء والعرس على اشفع عند اختياره لأحد يلزمه صرر زيادة اشم، إلا أن له جبراً؛ لأنه يدخل في مقابته في ملكه عوض، وهو لئاء، وبصرر بدل أهون من الصرر بغيره، فيصار إليه. [الكفاية ٨/٣٢٣] **حق متأكد للغير:** أي حق لا يتمكن أحد من إبطائه بدون رضاه. [الباية ١٠/٤٠٤] **من غير تسليط إلخ:** احتراز عن موهوب له والمشتري بالشراء الفاسد، فإن بناءهما حصل بتسيط الواهب والبائع. [العناية ٨/٣٢٣]

لأن حقه أقوى إلخ: فلا مساواة بين الحقين حتى يرجح بريادة الصرر؛ لأن الترجيح إنما يصار إليه عند استساوي **بخلاف** [أي بخلاف بناء الموهوب له، والمشتري بالشراء الفاسد] **الهبة إلخ:** متصل بقوله: من غير تسيط من جهة من له الحق فينقض، وإنما قيد بقوله. 'عند أبي حنيفة عليه السلام'، لأن عدم استرداد البائع في شراء الفاسد إذا بني المشتري في المشتري، إنما هو قوله، وأما عندهما: فله الاسترداد بعد البناء كاشفع في ظاهر الرواية. [العناية ٨/٣٢٣]

لأنه متملك عليه، فنزلاً منزلة البائع والمشتري. والفرق على ما هو المشهور: أن المشتري مغرور من جهة البائع، ومسلط عليه من جهته، ولا غرور ولا تسليط في حق الشفيع من المشتري؛ لأنه مجبور عليه. قال: وإذا هدمت الدار، أو حرق ساقيها، أو حرق سحر الستار بغير فعل أحد: فشفيع بالحمار إلى ثناء أحده حسم الثمن؛ لأن البناء والغرس تابع، حتى دخلا في البيع من غير ذكر، فلا يقابلهما شيء من الثمن ما لم يصير مقصوداً، ولهذا جاز بيعها مراوحةً بكل الثمن في هذه الصورة. بخلاف ما إذا غرق نصف الأرض حيث يأخذ الباقي بحصته؛ لأن الفاتئ بعض الأصل. قال: وإذا ساء رند؛ لأن له أن يمتنع عن تملك الدار بماله. قال: وإذا خصس المشتري ساء فيل شفيع. وإذا شئت فخذ العريضة بحصتها. وإذا شئت فخذ؛ لأنه صار مقصوداً بالإتلاف، فيقابلة شيء من الثمن، بخلاف الأول؛ لأن الهلاك بأفة سماوية،

لأنه متملك عليه الخ أي لأن الشفيع متملك على من أحد منه، فيزب الشفيع، ومن أخذ منه منزلة الناع والمشتري إذا نى واستحقت، فإنه يرجع بقيمة الساء على الناع، ووجه المشهور: أن حق الرجوع بقيمة الساء إنما يثبت لرفع الغرور، والنائع التزم السلامة للمشتري عن الاستحقاق، فصار للمشتري معروراً من جهة الناع، ولا غرور في حق الشفيع؛ لأنه يملك على صاحب اليد جراً بغير احتيار منه فلا يرجع. [الكفاية ٣٢٥/٨] بغير فعل أحد قيد بقوله: من غير فعل أحد؛ لأنه إذا هدمها المشتري، فإنه يقسم الثمن على قيمة البناء مسياً، وعلى قيمة الأرض، فما أصاب الأرض يأخذها الشفيع بذلك، وكذا نزع باباً من الدار فناعه، هكذا ذكر الكرخي في 'مختصره'. [الساية ١٠/٤٠٩]

فلا يقابلها أي لا يقابل الساء والغرس، وفي بعض النسخ: فلا يقابله، أي كل واحد منهما، وبه قال الشافعي - في قول، وأحمد - في رواية، وهو رواية المري وهو الأصح. [الساية ٤١٩/١٠] نخصتها الخ يقسم الثمن على قيمة الأرض، وقيمة البناء يوم وقع الشراء فيأخذ الأرض نخصتها من الثمن. [الكفاية ٣٢٦، ٨]

ومن شفع ^{بشفع} لا يأخذ شفعاً، لأنه صار مفصولاً فلم يسبق تبعاً. قال: ومن ^{بشفع} من ساع أرضاً وعنى أهلها ثم أحدها الشفع ^{بشفع} ثم رهن، ومعناه: إذا ذكر الثمر في البيع؛ لأنه لا يدخل من غير ذكر، وهذا الذي ذكره استحسان، وفي القياس: لا يأخذه؛ لأنه ليس بتبع، ألا يرى أنه لا يدخل في البيع من غير ذكر، فأشبه المتاع في الدار، وحق الاستحسان: أنه باعتبار الاتصال صار تبعاً للعقار كالبناء في الدار، وما كان مركباً فيه، فيأخذه الشفع. قال: وكذلك إن ساعها، ونس في الحبل ^{بشفع}، فأثر في يد مشتري. يعني: يأخذه الشفع؛ لأنه مبيع تبعاً لأن البيع سرى إليه على ما عرف في ولد المبيعة. قال: فإن حده المشتري، ثم جاء شفع لا يأخذ ^{بشفع} الثمر في الفصلين جميعاً؛ لأنه لم يسبق تبعاً للعقار وقت الأخذ حيث صار مفصولاً عنه فلا يأخذه.

صار مفصولاً أي صار مما حول ويقل، ومثل ذلك لا يعنى به الشفعة (الساية) لا أحده. ومنه قال أحمد وشافعي فهو لمشتري، فيبقى في حدد كارع، وكذا ثمرة محدثة في يد مشتري كان له، ويبقى في حدد عديم، وفوق مدك كقوس. [ساية ١٠ ٤١٢] فأشبه المتاع أي فاشبه متاع نصوص في يد مبيعة، فإنه لا يدخل في بيع من غير ذكر؛ لأنه ليس تبع، فكذلك. [ساية ١٠ ٤١٣] مركب فيه كالأوتار والمفاتيح والأعلاق والسلم مركبة (الكفاية) فأثر في يد الخ فيد قوة: في يد المشتري؛ لأنه إذا أثر في يد المتاع قبل انقضاء، ثم قصه المشتري، به حصه من ثمن كما إذا كان موجوداً في وقت شراء. (الكفاية) في ولد المبيع فإن خارية مبيعة إذا ولدت ولد قبل قص مشتري يسري حكم البيع إلى الولد، حتى يكون الولد أيضاً مدك المشتري كامه. [الكفاية ٨/٣٢٧] في الفصلين جميعاً الخ أي في فصل ما إذا كان في حبل ثم حين وقع شراء، ثم حده مشتري، وفي فصل ما إذا لم يكن على الحبل ثم ووقع الشراء على الأرض والحبل، فأثر في يد المشتري، ثم حده المشتري لا يأخذ الشفع الثمر في الفصلين. [الكفاية ٨/٣٢٦]

قال في "الكتاب": وإن حده المشتري سقط عن التمتع حصته قال ^{محضر نقض} ~~هو~~: وهذا جواب
الفصل الأول: لأنه دخل في البيع مقصوداً، فيقابلة شيء من الثمن. أما في **الفصل**
الثاني: يأخذ ما سوى الثمر جميع الثمن؛ لأن الثمر لم يكن موجوداً عند العقد،
 فلا يكون مبيعاً إلا تبعاً، فلا يقابلة شيء من الثمن، والله أعلم.

الفصل الأول وهو ما إذا انتاع أرضاً وعنى نخلها ثمر. (الكفاية) **الفصل الثاني** وهو ما إذا انتاعها
 وبس في الحبل ثمر، ثم ثمر في يد المشتري فأحده. [لساية ١٠/٤١٤] **فلا يكون مبيعاً إلخ** وهذا جواب
 صاهر الرواية، وعن أبي يوسف في قوله الأول: يأخذها نخلها من الثمن في الفصل الثاني، وعند
 الشافعي وأحمد ~~هو~~ يرفع حصته من الثمن في جميع الصور [لساية ١٠/٤١٤]

باب ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب

قال: **شفعة** هي حق في العقار. **ما لا يقسم**، وقال الشافعي: لا شفعة فيما لا يقسم؛ لأن الشفعة إما وجبت دفعاً لمؤنة القسمة، وهذا لا يتحقق فيما لا يقسم، ولنا: قوله: "الشفعة في كل شيء عقار، أو ربع" إلى غير ذلك من العمومات، ولأن الشفعة سببها الاتصال في الملك، والحكمة دفع ضرر سوء الجوار على ما مر، وأنه ينتظم القسمين ما يقسم وما لا يقسم وهو الحمام، والرحى، والبئر، والطريق. قال: **ولا شفعة في ميراثين** لقوله: "لا شفعة إلا في ربع أو حائط"،
القنوري

باب ما تجب الخ ذكر تفصيل ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب بعد ذكر نفس الوجوب محملاً؛ لأن لتفصيل بعد الإجمال كذا في الشروح، [سأخ الأفكار ٨، ٣٢٧، ٣٢٦] في **العقد الخ** وهو كل ما به أصل من دار أو صيغة، ولربع مدار حيث كدت في المصير أو القرى. (الكفاية) **ما لا يقسم الخ** أي لا يحتل بقسمة، أي لو قسم قسمة حسنة لا تنفع لها كالحمام والرحى أي بيت الرحى مع الرحى [الكفاية ٨، ٣٢٧] **وهل الشافعي الخ** واختلاف بين وبينه رجع إلى أصل، وهو أن من أصل الشافعي أن الأحاد بالشفعة يدفع ضرر مؤنة القسمة، وذلك لا يتحقق فيما لا يحتل القسمة، وعندها يدفع ضرر التأدي سوء المحورة على الدوام، وذلك فيما لا يحتل القسمة موجود لانصر أحد شكين بالآخر على وجه التأييد والقرار. (كفاية) **على ما مر** في أوائل كتاب الشفعة [السياسة ١٠، ٤١٧] **والرحى** والمراد به بيت الرحى؛ لأن الرحى سم لدحجر (السياسة) **و حائط** في المعرب: الحائط سستان، وأصله ما أحاط به. [كفاية ٨، ٣٢٧]

روى إسحاق بن راهويه في 'مسنده' أحمد بن عيسى بن موسى ثنا أبو حمزة أسكرني عن عبد العزيز بن ربيع عن س أي مبيكة عن س أي مبيكة عن ابن عباس عن رسول الله قال: شريث شبيع، **والشفعة في كل شيء**. [نصب الرأية ٤/١٧٧]

رواه البزار في 'مسنده' حديثاً عمرو بن عبيد ثنا عاصم ثنا س جريح عن أي بن سيرين عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: لا شفعة في ميراثين ولا بيعي له أن يبيع حتى يستأمر صاحبه، فإن شاء أخذ وإن شاء ترك. [نصب الرأية ٤/١٧٨]

وهو حجة على مالك ^{الحديث} في إيجابها في السفن، ولأن الشفعة إنما وجبت لدفع ضرر سوء الجوار على الدوام، والملك في المنقول لا يدوم حسب دوامه في العقار، فلا يلحق به، وفي بعض نسخ "المختصر" ^{مختصر}: ولا شفعة في البناء والنخل إذا بيعت دون العرصة، وهو صحيح مذكور في "الأصل"؛ لأنه لا قرار له، فكان نقلياً، وهذا بخلاف العلو، حيث يستحق بالشفعة، ويستحق به الشفعة في السفن ^{للبناء أو النخل} إذا لم يكن طريق العلو فيه؛ لأنه بما له من حق القرار ^{حق قرار وسكونه} بالشفعة. قال: ^{مسألة} والدمي في الشفعة سواء: للعمومات، ولأنهما يستويان في السبب والحكمة، فيستويان في الاستحقاق، ولهذا يستوي فيه الذكر والأنثى، والصغير والكبير، والباغي والعاقل،

لا يدوم حسب الخ لأن المنقول يشتري ويباع عادة على حسب الحاجة، ولا كذلك العقار. العرصة. وهو كل بقعة من الدار واسعة يس فيها بناء. (الساية) خلاف العلو الخ يتعلق بقوله: 'ولا شفعة في البناء'، والعلو مجرد بناء، فكان يعني أن لا يكون فيه شفعة، إلا أنه التحق بالعقار. [الكفاية ٣٢٨، ٣٢٧، ٨] إذا لم يكن طريق الخ هذا بيان أن استحقاق الشفعة بالعلو حسب الجوار لا بسبب الشركة، وليس هو لفي الشفعة إذا كان به طريق في السفن، بل إذا كان له طريق في السفن كان استحقاق صاحب العلو الشفعة في السفن بسبب الشركة في الطريق لا بسبب الجوار حتى أنه يكون مقدماً على الجار كما لو باع العلو وكان لسبب العلو طريق في دار رجل، صار صاحب ائدار التي فيها الطريق أولى من صاحب الدار التي عليها العلو؛ لما مر أن الشريك في الطريق مقدم على الجار. [الكفاية ٣٢٨/٨] سواء الخ. وقال ابن أبي ليلى: لا شفعة للدمي؛ لأن الأحد بالشفعة رفق شرعي، فلا يشت من هو مكر هذه الشريعة، وهو الكافر، ولكن نأخذ بما قضى به شريح. وقد تأيد ذلك بإمضاء عمر. [الكفاية ٣٢٨، ٨] والصغير والكبير أي سواء، وهذا عندنا، وقال ابن أبي ليلى: لا شفعة للصغير؛ لأن وجودها لدفع ضرر التأدي لسوء الجاورة، ودعت عن انكار دون الصغير، ولأن الصغير في الجوار تبع، فهو في معنى المستعير والمستأجر. وكما نقول: سبب الاستحقاق متحقق في حق الصغير، وهو الشركة أو الجوار ثم هو محتاج إلى الأحد لدفع الضرر في الثاني عن نفسه، وإن لم يكن محتاجاً إلى ذلك في الحار، وكذلك تثبت الشفعة عندنا للحسين أيضاً. [الكفاية ٣٢٨/٨]

والحر والعبد إذا كان مأذوناً، أو مكاتباً. قال: وإذا ملك العقار بعوض هو مال وحت فيه الشفعة؛ لأنه أمكن مراعاة شرط الشرع فيه، وهو التملك بمثل ما تملك به المشتري صورة أو قيمة على ما مر. قال: ولا شفعة في الدار التي سروح ^{جعلت مهر} لرجل عنها، أو يجمع امرأة بها، أو يستأجر بها ^{جعلت بدل الخلع} أو غيرها، أو يصالح بها عن دم عمد، أو يعتق عليها عبداً؛ لأن الشفعة عندنا إنما تجب في مبادلة المال بالمال؛ لما بينا، وهذه الأعواض ليست بأموال، فإيجاب الشفعة فيها خلاف المشروع وقلب الموضوع، وعند الشافعي لا تجب فيها الشفعة؛ لأن هذه الأعواض متقومة عنده، فأمكن الأخذ بقيمتها إن تعذر بثها كما في البيع بالعرض، بخلاف الهبة؛ لأنه لا عوض فيها رأساً.

إذا كان مأذوناً إلخ وهذا رد كان سائلاً عن مولى، فمسألة تجري على عمومها، فما رد كان سائلاً مولى العبد وعبد شقيقه، فبعد شفعه رد كان عليه دين، وإلا فلا، وعلى هذا سروح لعبد ومولاه شقيقه، فإن لم يكن عنه دين فلا شفعة بمولى؛ لأن سروح لعبد وقع له، وإن كان عليه دين فيه شفعة؛ لأن بيعه كان لعمائه. [الكفاية ٨/٣٢٨] صورة: ثلثين والنورون وعبد شقاوب. [النهاية ١٠/٤٢٣] أو قيمة: أي قيمة لا ماله وهو الذي يتفاوت حده. (ساية) على ما مر أي في فصل ما يؤخذ به المشفوع في قومه؛ ومن استرى دار عرض أحدها الشفع بضمه. [الكفاية ٨/٣٢٩] أو غيرها إلخ أو يستأجر بها غير الدار بأن جعلها حرة عبد أو حايوت أو رحي [ساية ١٠/٤٢٣، ٤٢٤] يصالح بها. أي جعلت بدلاً في النصح. يعني عليها عبداً بأن قال لعده: أعتقتك على هذه الدار. [النهاية ١٠/٤٢٤] لما بينا أي قومه؛ لأنه أمكن مراعاة شرط الشرع إلخ (ساية) خلاف المشروع إلخ لأن شفع لا يقدر على تملك هذه لأشياء لمشتري، حتى تتحقق التملك بمثل ما تملك به. [النهاية ٨/٣٢٩] متقومة عنده إلخ: بدلتقومه حكم شرعي. شرح جعل هذه الأشياء مضمومة هذه الأعواض، وصارت أشياء قيمة ذلك الشيء، وكذا اسماع عنده متقومة كالأعبان. [النهاية ١٠/٣٢٤، ٣٢٥] بقيمتها إلخ وهو مهر لمن. وأحر مثل في التروح والجمع وإلحارة وقيمة الدار، وعند في النصح والإعتاق. [النهاية ٨/٣٢٩] بالعرض: فإنه يأخذ الشفع بقيمة العرض لتعذر المثل. [النهاية ١٠/٤٢٥]

وقوله يتأتى فيما إذا جعل شقصاً من دار مهر، أو ما يضاهيه؛ لأنه لا شفعة عنده ^{الشافعي} إلا فيه. ونحن نقول: إن تقوم منافع البضع في النكاح وغيرها بعقد الإجارة ^{بشركة} ضروري، فلا يظهر في حق الشفعة، وكذا الدم والعق غير متقوم؛ لأن القيمة ما يقوم مقام غيره في المعنى الخاص المطلوب، ولا يتحقق فيهما. وعلى هذا إذا تزوجها بغير مهر ^{وهو مالية} ثم فرض لها الدار مهرًا؛ لأنه بمنزلة المفروض في العقد في كونه مقابلًا بالبضع؛ بخلاف ما إذا باعها بمهر المثل، أو بالمسمى؛ لأنه مبادلة مال بمال، ^{الدار}

أو ما يضاهيه أي أو جعل ما يضاهي المهر أي يشاهه بأن جعل شقصاً من الدار بدل حبي أو الأجرة، أو بدل الصبح أو بدل اعتق. [السيدة ١٠ ٤٢٥] ونحن نقول حوت عن جعل هذه الأعواص متقومة. (نعاية) إن تقوم إلخ. يعني أن تقوم منافع للبضع بالعقد ضروري، فلا يظهر في حق شفعة؛ وهذا لأن مال ليس مثل المستحق بعقد نكاح لا صورة ولا معنى، فلم يصح قسمة له؛ لأن قيمة الشيء ما يقوم مقامه، لا أحدهما في المعنى الخاص، وهذا المعنى لا يتحقق بين مال وبين المستحق بعقد النكاح، غير أن الشرع جعل مثل نكاح مضموناً بالمهر إداة حصرة وعظماً بقدره، وصوباً هذا لعقد عن تشبه بالإباحة، فظهر تقومه في حق هذا المعنى خاصة على خلاف لقياس مكان ضرورية، فلا يظهر معنى لتقوم في حق شفع. وكذا ما دفع ليست أموال عتداء وهذا لا يصح بالعصب والإللاف على ما مر في لعصب، وإنما يظهر تقومها في العقد لضرورة، فلا يظهر في غيره. [الكفاية ٨ ٣٢٩، ٣٣٠]

وكذا الدم والعق إلخ. وبما أفردهما؛ لأن تقومهما أعتد؛ لأنهما ليس بمالين فصلاً عن تقوم. (عديه) لأن القيمة ما إلخ. لأن القيمة بما سميت به لقيمتها مقام غير، وبما تقدم مقام غير باعتبار المالية لا بعرضها من الأوصاف كجوهرية والحسمية وغير ذلك، ولا مالية في الدم والعق. [السيدة ١٠ ٤٢٦] ولا يتحقق فيهما إلخ. أي ولا يتحقق المعنى الخاص فيهما، وهو مالية في الدم والعق؛ لأن اعتق إسقاط وإزالة، ودم ليس إلا حق الاستيفاء، وليس من جنس ما يتمون به ويدخر. [نعاية ٨ ٣٣٠]

بخلاف ما إذا إلخ. يعني تجب الشفعة، فإن قيل: كيف يأخذها وليع فاسد جهالة مهر مثل، قند، حر أن يكون معلوماً عندهما، ولأن جهالة في الساقط، فلا ينقصي إلى إمارعة، فلا يفسد بيع. [نعاية ٨ ٣٣٠]

ولو تزوجها على دار على أن ترد عليه ألفاً، فلا شفعة في جميع الدار عند أبي حنيفة .
وقالوا: تحب في حصّة الألف؛ لأنه مبادلة مالية في حقه، وهو يقول: معنى البيع فيه
تابع، ولهذا يتعقد بلفظ النكاح، ولا يفسد بشرط النكاح فيه، ولا شفعة في الأصل،
فكذا في التبع، ولأن الشفعة شرعت في المبادلة المالية المقصودة، حتى أن المضارب إذا
باع داراً، وفيها ربح لا يستحق رب المال الشفعة في حصّة الربح؛ لكونه تابعاً فيه.
قال: أو يصلح عليها . فان صحح عليه . وحسب سماعه . قال .
هكذا ذكر في أكثر نسخ "المختصر". والصحيح: أو يصلح عنها بإنكار مكان قوله:
أو يصلح عليها؛ لأنه إذا صالح عنها بإنكار بقي الدار في يده، فهو يزعم أنها لم تنزل
عن ملكه، وكذا إذا صالح عنها بسكوت؛ لأنه يَحْتَمِلُ أنه بذل المال اقتداء ليمينه،
وقطعاً لشغب خصمه، كما إذا أنكر صريحاً، بخلاف ما إذا صالح عنها بإقرار؛
لأنه معترف بالملك للمدعي، وإنما استفادته بالصلح.
المدعي عليه المدعي عليه المدعي عليه

في حصّة الألف . ان يقسم الدار على مهر مثلاً ألف درهم، فما أصاب ألف تحب فيه الشفعة، وبه قال
أحمد . (سنة) في حقه أي فيما يخص لألف. (سنة) ولا يفسد بشرط الخ أي لو كان البيع أصلاً
يفسد بشرط النكاح، كما لو قال: بعت مث هذه الدار بألف على أن تزوجني بعتت مي [السنة ١٠ ٤٢٧]
إذا باع داراً بصورة: إذ كان رأس مال ألفاً، فأتى بمضارب وبيع ألفاً، ثم اشترى بالألفين داراً، ورب المال
شفعة، ثم باع الدار بالألفين، فإن رب الدار لا يستحق الشفعة في حصّة المضارب من الربح باعتبار أن الربح
تبع رأس مال، وليس في مقدرة رأس مال شفعة رب مال؛ لأن البيع كان لرب مال؛ لأن المضارب وكل
رب مال في حقه، وليس في بيعه يوكيل شفعة بموكل، فكذلك في حصّة ربح. [كفائة ٨ ٣٣٠]
و يصلح عطف القديري قوله: أو يصلح عليها بإنكار على قوله أو يعق عليها عندنا من الصور
التي لا يحب فيها شفعة. [عبدة ٨ ٣٣١، ٣٣٠] كما إذا أنكر الخ حيث لا شفعة فيه. [أبواب ١٠ ٤٢٩]

فكان مبادلة مالية، أما إذا صالح عليها بإقرار، أو سكوت، أو إنكار وجبت الشفعة ^{الدار} في جميع ذلك؛ لأنه أخذها عوضاً عن حقه في زعمه إذا لم يكن من جنسه، فيعامل بزعمه. قال: ^{القدوري} ولا شفعة في هبة ^{لما ذكرنا}، إلا ^{في عوض} ^{وقت العقد} لأنه يبيع انتهاء، ولا بد من القبض، وأن لا يكون الموهوب ولا عوضه شائعاً؛ لأنه هبة ابتداء، وقد قررناه في كتاب الهبة، بخلاف ما إذا لم يكن العوض مستروطاً في العقد؛ لأن كل واحد منهما هبة مطلقة، إلا أنه أثبت منها، فامتنع الرجوع. قال: ^{القدوري} ^{عوض} ^{موهوب وعوضه} ^{حسب} ^{شفعة} ^{تسفيح} لأنه يمنع زوال الملك عن البائع، ^{حيار البائع} ^{شفعة} لأنه زال المانع عن الزوال، ويشترط الطلب عند سقوط الخيار في الصحيح؛ لأن البيع يصير سبباً لزوال الملك عند ذلك. ^{الملك عن البائع} ^{سقوط الخيار}

فكان مبادلة ^{الح} فوجت فيه الشفعة. [السياسة ١٠/٤٢٩] ^{إذا لم يكن} ^{الح} أي إذا لم يكن العوض من جنس حقه، وقيد بذلك؛ لأنه إذا كان من جنسه ما يكون بعض المصالح عنه حقه كان حقه، فليس فيه معاوضة، فلا يجب الشفعة. [العناية ٨/٣٣١] ^{لما ذكرنا} ^{يرد به قوله}؛ ولأن الشفعة شرعت في مبادلة المالية، وقوله: بخلاف الهبة؛ لأنه لا عوض فيها رأساً. [الكفاية ٨/٣٣١]

^{ولا بد من القبض} وهذا عبداً خلافاً لمرق ^{فيه إد} ^{وهو لرجل داراً على أن يهب له لآخر ألف درهم فلا شفعة لتسفيح ما لم يتقاضا، وبعد التقاض تحب لتسفيح فيها الشفعة، وعلى من رفر} تحب الشفعة قبل التقاض، وهو ساء على ما بينا في كتاب الهبة، أن الهبة بشرط لعوض عبده يبيع ابتداءً ونهايةً، وعبداً هبة ابتداءً، ومخرنة البيع إذا اتصل به القبض من الحائرين. [الكفاية ٨/٣٣١] ^{في كتاب الهبة} لأن الهبة بشرط عوض ترع ابتداءً ومعاوضة انتهاء. [العناية ٨/٣٣١] ^{خلاف ما إذا} ^{فيه لا تثبت الشفعة لا في} الموهوب، ولا في العوض إن كان العوض داراً [العناية ٨/٣٣١] ^{في الصحيح} احتراز عن من بعض المشايخ؛ إنه يشترط الطلب عند وجود البيع؛ لأنه هو السبب. [العناية ٨/٣٣١]

لأنه لا يمنع روال المثلث عن البائع بالاتفاق، والشفعة تبتنى عليه على ما مر، وإذا أخذها في الثلاث وجب البيع لعجز المشتري عن الرد، ولا خيار للتفيع؛ لأنه يشت بالشرط وهو للمشتري دون الشفيع، وإن بيعت داراً إلى جنبها، والخيار لأحدهما، فله الأخذ بالشفعة. أما للبائع فظاهر؛ لبقاء ملكه في التي يشفع بها، وكذا إذا كان للمشتري، وفيه إشكال أوضحناه في البيوع فلا نعيده. وإذا أخذها كان إجازة منه للبيع، بخلاف ما إذا اشتراها ولم يرها حيث لا يبطل، خياره بأخذ ما بيع بجنبها بالشفعة؛ لأن خيار الرؤية لا يبطل بصريح الإبطال،

على ما مر في أول كتاب الشفعة في فوه. وشفعة حب عقد بيع، أو من قبل. وفيه من الشفعة حب بد رعب سابع عن مثل بدر. (كفاية) في الثلاث أي مدة خيار التي هي ثلاث [السنة ١٠ ٤٣٣] أي قيد ثلاث، ليكون اسماء على الاتفاق. [الكفاية ٨ ٣٣١]

وحب البيع أي بقر بيع نسي حري من السبع والمشتري بشرط خيار، أي ذكره، لأن المشتري بشرط خياره رد سابع حكم حذر بشرط قبل صلب شفيع شفعة م حب سابع م بتحقيق، من نفس من الأصل، فحينئذ لا يمكن سابع من صلب الشفعة؛ لأن هذا ليس ما قاله، بل انقاسح من الأصل، فكان السبب معدماً في حقه من الأصل. [الكفاية ٨/٣٣١]

لأحدهما أي وحسب أحد سعاقدين. (سنية) وفيه إشكال وهو أنه لا يشت به مثل عند أبي يوسف كتب راحداً بالشفعة، وقد كان نسحي يدعي ساقصة على أبي حنيفة حيث قال: إذا كان خيار للمشتري لا مثل بيع، وهما بقول نفوساً؛ أحد شفعة وهو مسترد للمثل، وحل لإشكال، بل طلب شفعة من على حذره مثل فيها؛ لأن ما يشت إلا دفع ضرر سوء حوز، وذلك بالاستدانة، فيضمن ذلك سقوط خيار ساقط عنه، فينبى مثل من وقت اشتراءه، فينبى أن الحوار كان ثانياً [السنة ١٠ ٤٣٤]

أوضحناه أي أوضحنا لإشكال في البيوع. (سنية) وإذا أحدها يعني أحد مشتري خيار بشرط بدر سبعة حب بدر المشترة، كان لأحد منه إجازة سابع لأول، فيسقط خياره لما ذكرنا في طرق السابع.

فكيف بدلالته، ثم إذا حضر شفيع الدار الأولى له أن يأخذها دون الثانية؛ لاعداد ملكه في الأولى حين بيعت الثانية. قال: ^{مشتراة بشرط الخيار} ومن امتنع ^{نصف} **درا شراء فاسدا** ولا شفعة فيها. أما قبل القبض؛ فلعدم زوال ملك البائع، وبعد القبض؛ **لاحتتمال الفسخ**، وحق الفسخ ثابت بالشرع لدفع الفساد، وفي إثبات حق الشفعة تقرير الفساد فلا يجوز، ^{الأخذ بالشفعة} بخلاف ما إذا كان الخيار للمشتري في البيع الصحيح؛ لأنه صار أخص به تصرفا، وفي البيع الفاسد ممنوع عنه. قال: ^{لصرف} **إن سقط حق الفسخ وجب الشفعة**؛ لزوال المانع، وإن بيعت دارٌ بجنبها وهي في يد البائع بعد، فله الشفعة؛ لبقاء ملكه، وإن سلمها إلى المشتري فهو شفيعها؛ لأن الملك له، ^{المشتري}

فكيف بدلالته أخذ ما بيع بجنبها شفعة. **شراء فاسدا** الخ. تنويح إلى أن عدم الشفعة إنما هو فيما إذا وقع فاسداً ابتداءً؛ لأن الفساد إذا كان بعد انعقادها صحيحاً، فحق الشفعة باقٍ على حاله، لا ترى أن النصري إذا شترى من بصري داراً خمر، ولم يتقبضها حتى أسما أو أسم أحدهما، أو فسخ لدر ولم يقبض خمر، فإنه يفسد البيع، وحق الشفعة باقٍ؛ لأن فسادها بعد وقوعه صحيحاً. [العناية ٨/ ٣٣٢]

لاحتتمال الفسخ الخ. لأن كل واحد من المتبايعين سبيل من فسخه، وانقضى مستحق حقاً لله تعالى، وفي إثبات الشفعة إسقاط حق الفسخ، وفيه تقرير لفساد، فلا يجوز لإحدهما أن يتناقص. [الكفاية ٨/ ٣٣٢، ٣٣٣]

بخلاف ما إذا الخ [حيث ثبت له الشفعة مع حتمان الفسخ. (الكفاية)] جواب عما يقال: احتتمال الفسخ في البيع الصحيح إذا كان الخيار فيه للمشتري قائم، ولم يمنع حق الشفعة، وتقرير الجواب: أن المشتري إذا صار أخص بالتصرف، حيث تعيق تصرفه الفسخ والإحرة، وذلك بوجوب حق الشفعة كما إذا دون وامكاتب إذا بيعت دار نجس داره، وفي فساد المشتري ممنوع عن تصرف فيه. [العناية ٨/ ٣٣٣]

حق الفسخ بأن دفع مشتري من آخر وجبت الشفعة؛ لأن امتناع حق شفعة إنما كان لثبوت حق الفسخ، فإذا سقط حق الفسخ وجبت الشفعة، ولشفيع أن يأخذ ما بيع بالثمن المذكور، أو يقبض البيع الثاني، ويأخذه بالبائع الأول بقيمته. [الكفاية ٨/ ٣٣٣]

وقد قصدنا الفسخ وهو بيع جديد في حق ثالث لو حود حد البيع، وهو مبادلة المال بالمال بالتراضي، والشفيع ثالث، ومراده الرد بالعيب بعد القبض؛ لأن قلبه فسخ من الأصل، وإن كان غير قضاء على ما عرف. وفي "الجامع الصغير": ولا شفعة في قسمة، ولا خيار رؤية، وهو بكسر الراء، ومعناه: لا شفعة بسبب الرد بخيار الرؤية؛ لما بيناه، ولا تصح الرواية بالفتح عطفًا على الشفعة؛ لأن الرواية محفوظة في كتاب القسمة: أنه يثبت في القسمة خيار الرؤية وخيار الشرط؛ لأحكما يشتان لخلل في الرضا فيما يتعلق لزومه بالرضا، وهذا المعنى موحد في القسمة، والله سبحانه أعلم.

في عقد

قصد الفسخ فيكون فسخًا في أحدهما. (الباية) **ومراده الرد** أي مراد التقديري من قوله: "ثم ردها عيب غير قضاء قاض" للرد بعد القبض؛ لأن الرد قبل القبض فسخ وإن كان غير قضاء. [الباية ١٠/٤٤٠، ٤٤١] وفيه نظر؛ لأنه يناقض قوله هناك: ولا فرق في هذا بين القصد وعدمه. [العناية ٨/٣٣٤] **فسخ من الأصل** لعدم تمام المثلث، وهذا يفرده الراد به من غير أن يحتاج به إلى رضا صاحبه أو قضاء قاض. [الكفاية ٨/٣٣٥] لما بيناه. أنه فسخ من كل وجه.

ولا تصح الرواية الح وتنع المصنف في ذلك فخر الإسلام السردوي والصدر الشهيد حيث أنكر رواية الفتح، وأنها الفقيه أبو الليث في شرح الجامع الصغير" فقال: معناه: لا شفعة في قسمة ولا خيار رؤية في القسمة أيضًا، وإنما يجب في القسمة خيار رؤية، لأنه لا فائدة في رده كان له أن نصيب القسمة من ساعته. فلا يكون في الرد فائدة. [السياسة ١٠، ٤٤٢] في القسمة الح لما فيها من معنى السدلة، والسدلة لعب في غير المكيل والسورون، فيجوز فيها خيار الرؤية، ولا يجوز في المكيل والمورون؛ لأن معنى لإقرار فيها هو الأعلى، وهذا كان لكل واحد من الشريكين أن يأخذ نصيبه من غير إذن صاحبه

باب ما تبطل به الشفعة

قال: وإذا برك الشفع الإسهاد حين علم ناسبع، وهو يقدر على ذلك طلت

شفعه؛ لإعراضه عن الطيب؛ وهذا لأن الإعراض إنما يتحقق حالة الاختيار وهي عند القدرة. وكانت إن أشهد في المجلس، ^{شتراط بقدره} ^{حالة لإختيار} ^{صفت شفعه} ^{لا عند القدرة} ^{وقد أوضحناه فيما تقدم} قال: وإن صاح من شفعه على عوض بطلت شفخته.

باب ولا ثبت أن بطلان بفضي ثبوت سلفه بمصره أو معي، فثبت ذكر هذا الباب عدم ذكر ما ثبت به شفعة (منهية) **الإسهاد** يعني صفت مؤنة، وبما فسره بدلت فلا يرد ما ذكر قبل هذا أن لإسهاد ليس بشرط، فإن برك ما ليس بشرط في شيء لا يضره. [عديه ٨/٣٣٥] **يقدر على ذلك** أي ونحن أنه يقدر على ذلك لإسهاد حين علمه. (المنية) **أشهد في المجلس** أي ديه صفت مؤنة، وبرك صفت التقرير، فإنه بسفط شفخته أبدا. (المنية) **فيما تقدم** أشار به إلى ما ذكره في باب صفت شفعة. [سنة ١٠/٤٤٤]

على عوض أشار به إلى أن صبح إن كان على بعض المذر صبح، وم تبطل شفخته؛ لأن ذلك على وجهين: أحدهما، أن يصاحبه على أحد نصف المذر نصف ثمن، وفيه لصبح حائر عقد الإعرص ^{و الثاني أنه يصاحبه على أحد بيت عيه من المذر حصته من ثمن. و صبح فيه لا يجوز، لأن حصته} مجهولة، وله الشفعة؛ لفقد الإعراض. [العناية ٨/٣٣٧]

طلب شفخته أي خلاف من لأثمة لأربعة. [سنة ١٠/٤٤٤] ثم بطلان شفخته؛ فلأن حق شفخته ليس حق مقرر في محل؛ لأنه مجرد حق السمات، وما ليس حق مقرر في محل لا يصح الاعتصاص عنه. وأما رد عوض؛ فلأن حق الشفعة، سقاص لا يتعلق بالخائر من شرط، يعني: شرط خلاص، وهو أن يتعلق بسقاصه بشرط ليس فيه ذكر مان، مثل قول الشفيع بمشوري. سمحت شفعه هذه لدر على أن أحريها. أو عريها، فافسد وهو ما ذكر فيه مان أو، والفصل بين دلائل وعيرد أن مكانه توقع الانتفاع بمذفع مشفوع كالإحارة والإعارة وتولية وجوه فهو ملائم؛ لأن لأحد شفخته يستمره، وما لم يكن فيه ذلك كأحد العوض فهو غير ملائم؛ لأنه إعرص عن لازم لأحد وإذا يتعطل بالشرط. وقد وجد الإسقاط بطل الشرط وصبح الإسقاط. [العناية ٨/٣٣٦، ٣٣٧]

٥٠٠ **عدمه**؛ لأن حق الشفعة ليس بحق مقرر في المحل، بل هو مجرد حق التملك، فلا يصح الاعتياض عنه، ولا يتعلق إسقاطه بالجائز من الشرط، فبالفاسد أولى، فيبطل الشرط ويصح الإسقاط، وكذا لو باع شفيعته بمال؛ لما بينا، بخلاف القصاص؛ لأنه حق مقرر، وبخلاف الطلاق والعتاق؛ لأنه اعتياض عن منك في المحل. ونظيره: إذا قال للمخيرة: اختاري بألف، أو قال العتق لامرأته: اختاري ترك الفسخ بألف، فاختارت سقط الخيار، ولا يثبت العوض، والكفالة بالنفس في هذا بمنزلة الشفعة في رواية، وفي أخرى: لا تبطل الكفالة ولا يجب المال، وقيل: هذه رواية في الشفعة، وقيل: هي في الكفالة خاصة،
 عن الطلاق والعتاق
 عن سبعة
 اسقاطها بعوض
 الرواية المذكورة

حق مقرر يعني أن الشفيع ليس له منك في المحل، بل له حق يتعرض للملك، فتسليمه شفيعا يكون ترك العوض منه. (الباية ١٠، ٤٤٤) لما سألنا أن حق الشفعة ليس بحق مقرر في المحل، حتى يصح الاعتياض عنه، فكان إعراباً. (العناية) لأنه **حق مقرر** ههنا جواب عما يقدر: حق شفيع كحق القصاص في كونه غير مال، والاعتياض عنه صحيح، فأجاب عنه بقوله: خلاف القصاص إلخ. (الباية ١٠، ٤٤٦) **في حصار** أي فاختارت لمحيرة الروح، وامرأة العين ترك الفسخ. (العناية ٨/٣٣٨) **ولا نسب العوض** لأنه مائت لصنعها قبل اختيارها وبعد عني وجه واحد، فكان أحد العوض أكل مال بالباطل، وهو لا يجوز. في رواية أي حقص، وقيل: وعينه الفتوى، ووجهه: أن حق الكفيل في الطلب، وهو فعل، فلا يصح الاعتياض عنه. (العناية) وفي **أخرى** أي وفي الرواية الأخرى، وهي رواية كتاب الصلح من رواية أبي سليمان. (الباية ١٠، ٤٤٨) **لا تبطل الكفالة** والفرق بينها وبين الشفعة: أن الكفالة لا تسقط إلا بنقص الرضا، وهذا لا تسقط بالسكوت، وقد الرضا إما بتحقيق إد وجب مال، وأما حق الشفعة فليس كذلك؛ لأنه يسقط بالسكوت بعد النعم به. (العناية ٨، ٣٣٦) هذه رواية أي سيمان في الكفالة تكون رواية في الشفعة أيضاً، حتى لا تسقط الشفعة بالصلح على مال. (الباية ١٠، ٤٤٨) **في الكفالة حصه** يعني لا تبطل الكفالة بالصلح على مال، وتبطل الشفعة بالصلح على مال. (العناية ٨/٣٣٨)

وقد عرف في موضعه. قال: **وإذا مات الشفيع بشفيع**، وقال الشافعي: **تورث عنه**. قال: **معناه**: إذا مات بعد البيع قبل القضاء بالشفعة، أما إذا مات بعد قضاء القاضي قبل نقد الثمن وقبضه، فالبيع لازم لورثته، وهذا نظير الاختلاف في خيار الشرط، وقد مر في البيوع، ولأنه بالموت يزول ملكه عن داره، ويثبت الملك للوارث بعد البيع، وقيامه وقت البيع، وبقاؤه للشفيع إلى وقت القضاء شرط، فلا يستوجب الشفعة بدونه. **وإن مات مشتري م يبيع**، لأن المستحق باق، ولم يتغير سبب حقه، ولا يباع في دين المشتري ووصيته، ولو باعه القاضي، أو الوصي،

تورث عنه فإن عده كما تورث الأملاك، فكذلك تورث الحقوق بالارثة ما يعتصم عنها المال. وما لا يعتصم في ذلك، سواء بطريق أو الوارث يقوم مقام مورث، فإن حاجة الوارث كحاجة المورث، ونحن نقول: محذور الرأي والمشقة لا يخري فيه الإرث؛ لأنه لا يبقى بعد موته يحذف المورث فيه، والثابت بالشفعة محذور المشقة بين أن يأخذ أو يترك. [الكفاية ٨ ٣٣٩] **نظير الاختلاف الخ** أي لا يورث خيار الشرط عددا، وعند الشافعي: **تورث**، فكذلك في شفعة، ووجه الإحاق به ما ذكره في "الإيضاح": أن لثابت شفعي حق أن يتمم، فظهر أثر هذا الحق في أن يتخير بين أن يأخذ وبين أن لا يأخذ، والإرث لا يخري في الخيار. [الكفاية ٨ ٣٣٩] **في البيوع** في باب خيار الشرط. [النهاية ١٠ ٤٤٩] **فلا يستوجب** أي فلا يستحقها بدون الشرط المذكور. (سدية) لأن المستحق باق بخلاف موت الشفع، فإن السبب الذي كان يأخذ به شفعة يروى بموته، وهو ملكه، وقيام السبب إلى وقت الأخذ شرط، وهذا لو باع ماله قبل أن يأخذ المشعوع لم يكن له أن يأخذ بالشفعة، فكذا إذا ران بموته، والثابت لمورث حواري، أو شركة حادث بعد البيع، فلا يستحق به الشفعة. [الكفاية ٨ ٣٣٩] **ولا يباع في الخ** أي لا يقدم دين مشتري ووصيته على حق الشفع؛ لأن حق شفع مقدم على حق المشتري. [النهاية ٨ ٣٣٩] **ولو باعه الخ** أي ولو باع عاصي الدار المشعوعة أو الوصي في دين المشتري الميت. [النهاية ١٠ ٤٥٠]

أو أوصى المشتري فيها بوصية، فللشفيع أن يبطله، ويأخذ الدار؛ لتقدم حقه، ولهذا ينقض تصرفه في حياته. قال: وإد باع الشفيع ما يستع به قبل أن يقضى له بالشفعة نصت شفيعته؛ لزوال سبب الاستحقاق قبل التملك، وهو الاتصال بملكه، ولهذا يزول به، وإن لم يعلم بشراء المشفوعة، كما إذا سلم صريحاً، أو أبرأ عن السدين، وهو لا يعلم به، وهذا بخلاف ما إذا باع الشفيع داره بشرط الخيار له؛ لأنه يمنع الزوال، فبقي الاتصال. قال: ووكيل البائع إذا باع وهو استع فلا شفعة له. ووكيل المشتري إذا باع فيه شفعة، والأصل: أن من باع أو بيع له لا شفعة له، ومن اشترى أو ابتاع له، فله الشفعة؛ لأن الأول بأخذ المشفوعة يسعى في نقض ما تم من جهته، وهو البيع، والمشتري لا يُنقض شراؤه بالأخذ بالشفعة؛ لأنه مثل الشراء، وكذلك لو ضمن الدرك

وهذا أي ولتقدم حق الشفيع على حق المشتري. (الساية) يقض الخ. أي حتى المسحذ والمقرة والوقف. ولهذا أي ولكون روال السبب مبطلاً. [الساية ٤٥١/١٠] إذا سلم صريحاً أي إذا سم الشفيع الشفعة بعد البيع وهو لا يعلم بالشراء فتسليمه جائز، سواء كان المشتري حاصراً أو عائناً؛ لأنه إسقاط، فلا يتوقف على العلم كإطلاق. (الكفاية) أبرأ عن الدين أي لو أبرأ رب الدين المدين، وهو لا يعلم بأن له عليه ديناً يصح الإبراء. [الكفاية ٣٤٠/٨] ففي الاتصال وهو السبب فلا تسقط شفيعته. [الساية ٤٥٢/١٠]

لأن الأول أي من باع أو بيع له. (الكفاية) يسعى في نقض أما البائع، فلأنه نائع حقيقة، وأما الوكيل فتمام البيع به أيضاً؛ لأنه بولا توكيله له حار بيعه. [الكفاية ٣٤٠/٨] لأنه مثل الشراء [فلا يصير ساعياً في نقض مات منه] أي في كونه رعة في المشفوعة، والشفعة إما تبطل في الرعة عنها. [العناية ٣٤٠/٨] وكذلك الخ أي كوكيل النائع لو ضمن المشتري الدرك رجلاً عن النائع، وهو الشفيع، فلا شفعة له؛ لأن تمام البيع إما كان من جهته حيث لم يرص المشتري إلا بصمائه، فكان الأحذ بالشفعة سعياً في نقض ما تم من جهته. [العناية ٣٤٠/٨] لو ضمن الدرك أي لو ضمن المشتري تبعه الاستحقاق. [الساية ٤٥٣/١٠]

وكذلك إذا باع وشرط الخيار لغيره، فأمضى
المشروط له الخيار البيع، وهو الشفع، فلا شفعة له؛ لأن البيع تم بإمضائه،
بإخلاف جانب المشروط له الخيار من جانب المشتري. قال: ^{المشروط له خيار}
لأنه إنما سلم لاستكثار الثمن في الأول،
ولتعذر الجنس الذي بلغه، وتيسر ما بيع به في الثاني؛ إذ الجنس مختلف. وكذا كل
مكيل، أو موزون، أو عددي متقارب، بخلاف ما إذا علم أنها بيعت بعرض قيمته
ألف، أو أكثر؛ لأن الواجب فيه القيمة، وهي دراهم أو دنانير، وإن بان أنها بيعت
بدنانير قيمتها ألف، فلا شفعة له، وكذا إذا كانت أكثر. ^{قيمة الدنانير}

فإذا ضل بالشفعة يكون ساعياً بنفس مائه من جهة ولا يجوز. (الساية ١٠ ٤٥٥)
مشتري خيار غيره وهو شفع، فأمضى شفع البيع لا تنص شفعة، لكن إذا طسها قبل لإمضاء؛ لأنه
يكون ساعياً في نفس مائه من جهة، من أحده بالشفعة مثل الشراء على ما مر. [الساية ١٠ ٤٥٥]
ثم سلم لاستكثار الخ فإذا ظهر أقل من ذلك نص تسيمة، وفي النهاية. كأنه قال: سلب إن
كان الثمن ألفاً أراد أنه سلم مشروط بشرط، فينتفي بانتفاء شرطه، بخلاف ما إذا ظهر أكثر من ألف،
فإن مستكثر الألف أكثر استكثاراً للأكثر، فكان استسليم صحيحاً. [العناية ٨ ٣٤٠] في ذلك أي فيما
بيعه ثم بيعت بألف، ثم علم أنه بيعت بألف. (الساية) في الذي أي فيما يذ بعه أنها بيعت بألف، ثم علم
أنها بيعت حصة أو شعير [ساية ١٠ ٤٥٥ ٤٥٦] كل ممكن لا اختصاص بالصفة و شعير.
و عددي متقارب لكونه في معنى المكيل. لأن الواجب في قدر كما هو قيل: بيعت بألف وسلم، ثم ظهر
أكثر من ذلك، ولو كانت قيمتها أقل من ذلك لم يصح التسليم. [العناية ٨/٣٤١]

وقال زفر: له الشفعة لاختلاف الجنس، ولنا: أن الجنس متحد في حق الثمنية.
 يدليل حل التفاصيل بين الدرهم والدينار وكلاما فيها

[illegible]

لتفاوت الجوار، Δd ، بين d_1 و d_2 مع d_1 و d_2 في Δd لأن

التسليم لم يوجد في حقه، و لا في حق من تصف نفسه به، فهو من ادعى حجة

لأن التسليم لضرر الشركة ولا شركة، وفي عكسه لا شفعة في ظاهر الرواية؛

لأن التسليم في الكل تسليم في أبعاضه، والله أعلم.

فصل

قال: وقد بلغ در ولا مصدر درج منب في صور حذ - في من شيع:

وقال زهير وذكر الاختلاف في الأسر بين علمان الثالثة، قال: رد قيل لتشميع: شراء بألف درهم
فسمه، فإذا بدناير تساوي ألف كان به أن يصب عند أبي حنيفة ومحمد . . . وقال أبو يوسف نطقت
شفعته ستحساناً: لأهما حس واحد في حق التجارات وصماها. وجه القياس. أن الإنسان قد يتيسر عليه
الشر . بأحدهما دون الآخر، والرصا بأحدهما لا يدل على الرص بالآخر، وإن كان الحس واحداً، فإنه لو
رضي بدراهم حياد، فإذا هي غلة كان له الطلب. [الكفاية ٣٤١/٨ - ٣٤٢]

الحسن محمد الخ | دليل تكميل نصاب أحدهما بالأحر، وانكره ناسع بادرهم يكون مكرها على البيع بالدراهم. [السنة ١٠ ٤٥٧] وفي عكسه أي لو أحر بشاء الكل فسلم، ثم صهر أنه اشترى النصف، فلا شفعة، قال شيخ الإسلام: هذا الجواب محمول على ما إذا كان من النصف مثل ثل الكل، بأن أحر أنه اشترى لثلث، ثم صهر أنه اشترى النصف بثلث، فأما إذا أحر أنه اشترى الكل بثلث طهر أنه اشترى النصف بخمسائة يكون على شفعته. (النهاية)

في ظاهر الرواية: حرر عما روي عن أبي يوسف - على عكس هذا، لأنه قد يتمكن من تخصيص ثم الصف دون الصف. وقد تكون له حاجته إلى الصف، يتم به مرفق مكة، ولا يحتاج إلى الجميع. (العديد) فصل لما كانت الشفعة تسقط في بعض الأحوال، عدم تلك الأحوال في هذا الفصل؛ لاحتمال أن يكون جوار فاسقاً يتأذى به، وفي استعمال الحياة لإسقاط لشفعة تخصيص الخلاص من مثل هذا الجوار، فأحتجج في بيانه. [عناية ٣٤٣، ٣٤٢/٨]

حتى إذا استحق المشفوع يسبطل الصرف، فيجب رد الدينار لا غير. قال: **ولا تكره**
 حبة في يسقط الشفعة عند أبي يوسف **ح**، **وتكره عند محمد **ح****؛ لأن الشفعة إنما
 وجبت لدفع الضرر، ولو أبحنا الحيلة ما دفعناه. ولأبي يوسف **ح**؛ أنه منع عن إثبات
 الحق، فلا يعد ضرراً، وعلى هذا الخلاف الحيلة في إسقاط الزكاة.

فحب رد الدينار **ح** لأنه تيسر أنه لم يكن في دمة المشتري ألف من الدار، فلم يصر قابضاً في المجلس؛
 لكونه في دتمه، فيبطل الصرف، فلا يرمه إلا رد الدينار، فصار كمن اشترى من آخر ديناراً بعشر دين، ثم
 تصادقا أن لا دين عليه، فإنه يرد الدينار كذا هذا، بخلاف ما إذا دفع الثوب بمقايمة ما في دتمه من الثمن،
 وهو أصعب قيمة الثوب، فهو استحققت الدار المشفوعة يرجع المشتري ثمن الثوب على بائع الدار؛ لأن
 باستحقاق الدار المشفوعة لا يبطل المنايعة التي حرت بين مشتري الدار وبائعه في الثوب، ويثبت
 باستحقاق الدار مشتريها الرجوع على البائع، فيتصبر بذلك بائع الدار، ولا يقال: باستحقاق الدار
 المشفوعة يعلم أن بيع الثوب كان بلا ثمن، فيكون البيع فاسداً، فلا ينصرف مشتري الثوب؛ لأنه لا يطالب
 ثمن الثوب؛ لأننا نقول: البيع يحتاج إلى ذكر الثمن لا إلى وجوده، ولهذا قلنا: لو باع عبداً بما عليه من
 الدين، ثم تصادقا أن لا دين لا يبطل البيع في العبد. [الكفاية ٣٤٤/٨]

ولكره عند محمد **ح**؛ وبه قال الشافعي، وعند أحمد الحيلة لا تسقط الشفعة. (الباية) **فلا يعد ضرراً**؛ فلا يكره كما
 لا تكره الحيلة في إسقاط الربا (الباية) **هذا الخلاف** المذكور بين أبي يوسف ومحمد **ح** [السابعة ٤٦٤/١٠]

مسائل متفرقة

قال: وإذا كان من أحد الطرفين من دفع ثمنه، فليس عليه أن يدفع ثمنه.

وإذا كان من أحد الطرفين من دفع ثمنه، فليس عليه أن يدفع ثمنه. والفرق: أن في الوجه الثاني ^{الدار} ^{الشفيع} ^{بين الفصلين}

بأخذ البعض تتفرق الصفقة على المشتري، فيتضرر به زيادة الضرر، وفي الوجه الأول يقوم الشفيع مقام أحدهم، فلا تتفرق الصفقة، ولا فرق في هذا بين ما إذا كان قبل القبض أو بعده، هو الصحيح، إلا أن قبل القبض لا يمكنه أخذ نصيب أحدهم إذا نقد ما عليه، ما لم ينقد الآخر حصته، كيلا يؤدي إلى تفريق اليد على ^{المشتريين} ^{أحد المشتريين} البائع بمنزلة أحد المشتريين، بخلاف ما بعد القبض؛ لأنه سقطت يد البائع، وسواء سمى لكل بعض ثمنًا، أو كان الثمن جملة؛

مسائل متفرقة: ذكر مسائل متفرقة في حر لكتاب كما هو لمعهود في ذلك (عنه) **مسألة** ١٠: أي يفرق الصفقة عنه [لأية ١٠ ٤٦٥] **رد المحتار** فإن أحد مدك منه ضرر، وضرر شقيقين زيادة على ذلك، وشفعة شرع يدفع ضرر لأحدهم، فلا يشرع على وجه يتقرر به لأحدهم ضرر **رد المحتار** (لأية) **ولا فرق في هذا** أي في جوار أحد الشفيع نصيب أحد المشتريين بينهما، إذا كان قبل قبض المشتري الآخر، وعنده [لأية ٨ ٣٤٥] **هو الصحيح** وروى حسن عن أبي حنيفة: أنه فرق، فقال إن أحد نقص نصيب أحدهم ليس به ذلك، وبعد نقص به ذلك؛ لأنه متى أخذ نصيب أحدهم من مدائع يتضرر مدائع يتفرق له، بخلاف ما بعد نقص، لأنه لا تنق مدائع، ويقع ثمنك على مشتري، وقد أخذ منه جميع ماله، فلا تفريق. [الكفاية ٨/٣٤٥]

مسألة ١١: حد **مسألة** ١٢: إذا نقد ما عليه من ثمن ليس له أن يأخذ نصيبه من الآخر، حتى يؤدي كلهم جميع ما عليهم من الثمن؛ فلا يبرم تفريق اليد على لئاع. [لأية ١٠ ٤٦٦-٤٦٧] **رد المحتار** فلا يبرم تفريق اليد عليه. [البنية ١٠/٤٦٧]

لأن العبرة في هذا لتفريق الصفقة لا للثمن، وهنا تفريعات ذكرناها في "كفاية المنتهي".
 قال: ومن سري صيف دار غير مقسوم، فداخه مانع: **أخذ الشفع** نصيب سري صير
 نصيباً له **الح**: لأن القسمة من تمام القبض؛ لما فيها من تكميل الانتفاع، ولهذا يتم
 القبض بالقسمة في الهبة، والشفيع لا ينقض القبض، وإن كان له نفع فيه بعود العهدة
 على البائع، فكذا لا يُنقض ما هو من تمامه، بخلاف ما إذا باع أحد الشريكين نصيبه من
 الدار المشتركة، وقاسم المشتري الذي لم يبيع حيث يكون للشفيع نقضه؛ لأن العقد
 ما وقع مع الذي قاسم، فلم تكن القسمة من تمام القبض الذي هو حكم العقد.

لتفريق الصفقة حتى لا تفرقت الصفقة من الاستدعاء فما إذا كان مشتري واحداً، وساع اثنين، واشتري
 نصيب كل واحد منهما صفقة على حدة كان للشفيع أن يأخذ نصيب أحدهما، وإن لحق مشتري صير نصيب
 مشتركة؛ لأنه رضى هذه حيث شترى كذلك. [العناية ٨/٣٤٥] **ههنا تفريعات الح** تلك التفريعات
 ذكرها الكرخي في 'مختصره' ويؤيد عليها نانا، فقال: وكذلك إذا كان الشراء بوكالة، فوكل رجل رجلاً
 شراء دار، وهما شفيع، فشفيع أن يأخذ نصيب أحد المشتريين، وإن كان موكل رجلاً وموكل
 رجلاً واحداً لم يكن له أن يأخذ نصيب أحد الموكلين. [البنية ١٠/٤٦٧]

أحد الشفع وليس له أن ينقض القسمة، بأن يقول بمشتري: ادفع إلى سائعي حتى أحدهما، سواء
 كانت القسمة حكم، أو غيره. [العناية ٨/٣٤٥] **والشفيع لا ينقض الح** أي إذا قضى مشتري الشفع
 بأحد الشفع من المشتري، ولا يملك أن ينقض قصص المشتري سبيع، فيرده إلى البائع وبأحد منه ليكون العهدة
 عليه، فكذا لا ينقض قسمته؛ لأنها من تمام القصص. [الكفاية ٨/٣٤٥-٣٤٦] وهذا لأن القصص جهة بيعه
 حكم البيع، فكما لا يملك نقض البيع الأول لا يملك نقض القبض الموجود بجهته.

وقاسم المشتري الح أي قاسم المشتري مع الشريك الذي يبيع كان للشفيع نقضه؛ لأن هذه
 القسمة من ثمر بين العاقدين، ولا يمكن جعلها فصاً حكم العقد، فجعلت مبادلة، والشفيع أن ينقض
 المبادلة. [الكفاية ٨/٣٤٦] **فم يكن القسمة** لأن القسمة ما حرت بين المتعاقدين، فم يمكن جعلها
 فصاً بجهة العقد، وتكميلاً لنقص، فاعتبرت مادته، والشفيع أن ينقض لمادة. [أساية ١٠/٤٧٠]

وهو الصحيح. لمحمد وزفر ^{شععه} **ج**: أنه حق ثابت للصغير. فلا يملكان إبطاله كدبته ^{الأب والوصي} وقوده، ولأنه شرع لدفع الضرر، فكان إبطاله إضراراً به. ولهما: أنه في معنى التجارة فيملكان تركه، ألا ترى أن من أوجب بيعاً للصبي صح رده من الأب والوصي، ولأنه دائر بين النفع والضرر، وقد يكون النظر في تركه؛ ليقى التمس على ملكه، والولاية نظرية فيملكانه، ^{الأب والوصي} **وسكوقهما** كإبطالهما؛ لكونه دليل الإعراض، وهذا إذا بيعت ^{الأب والوصي} بمثل قيمتها، فإن بيعت بأكثر من قيمتها بما لا يتغابن الناس فيه، قيل: جاز التسليم بالإجماع؛ لأنه **تمحص نظراً**، وقيل: لا يصح بالاتفاق؛ لأنه لا يملك الأخذ، فلا يملك التسليم كالأجنبي، وإن بيعت بأقل من قيمتها محابة كثيرة، **فمن أبي حنيفة** - أنه لا يصح التسليم منهما أيضاً، ولا رواية عن أبي يوسف **ج**، والله أعلم.

وهو الصحيح احتراز عما روي أن محمداً مع أبي حنيفة - في حوار تسليم الوكيل لشععه، **ج**، لأبي يوسف - [الغاية ٨ ٣٤٦] **ولهما**: أي ولأبي حنيفة وأبي يوسف **ج**. (بناية) **معنى التجارة**: بل عبه، ألا ترى أنه مادة مال بادن. **وسكوقهما** أي سكوت الأب والوصي عن طلب لشععه حين اعنه سيع الدار. (الساية) **بالإجماع**. أي بلا خلاف محمد وورق وإشافعي **ج**. [الساية ١٠ ٤٧٥] **تمحص نظراً** أي صار نظراً محضاً للصبي. (الساية) **لا يصح بالاتفاق**: أي بين أصحابنا، وفي 'نكاي': وهو الأصح، وهكذا ذكره في 'المبسوط'. [الساية ١٠ ٤٧٥] **فمن أبي حنيفة** - وإذا صح عبه لا يصح عند محمد وورق أيضاً؛ لأنهما م يربا تسليمهما إذا بيعت مثل لشم، فلا لا يربا إذا بيعت بأقل محابة كثيرة أولى، وبما حص قور أبي حنيفة **ج** بالذكر؛ لأن المحامات الكثيرة لا يخرجها عن كونها معنى التجارة، ولهما ولاية الامتاع عن الآخر في مال الصغير، ولكن قال: لا يصح التسليم في هذا؛ لأن تصرفهما في ماله بما يكون بالتي هي أحسن، وليس تركها ههما كدس، وهذا المعنى أيضاً حص قور أبي يوسف **ج** بقوله: ولا رواية عن أبي يوسف؛ لأنه كان مع أبي حنيفة في صحة التسليم فيما إذا بيعت مثل قيمتها. [الغاية ٨ ٣٤٧] **مهما**: أي من الأب والوصي؛ لأن ولايتهما نظرية، والنصر في أحدها في مثل هذا لا في سميمها. (الساية) **عن أبي يوسف**: وإن كان مع أبي حنيفة في صحة التسليم فيما إذا بيعت مثل قيمتها. [الساية ١٠ ٤٧٦]

كتاب القسمة

قال: القسمة في الأعيان المشتركة مشروعة؛ لأن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} باشرها في المغنم والموارث، وجرى التوارث ^{بينهم} بها من غير نكير، ثم هي لا تعرى عن معنى المبادلة؛ لأن ما يجتمع لأحدهما بعضه كان له، وبعضه كان لصاحبه، فهو يأخذه عوضاً عما بقي من حقه في نصيب صاحبه،

كتاب التمسيد: ورد لقسمة عقيب شفعه؛ لأن كلا منهما من نتائج نصيب شائع، فإن أحد شريكيه أراد الإفراق مع غا، ملكه نصيب القسمة ومع عدمه، باع ووجب عليه الشفعة، وعدم شفعه، لأن غا ما كان على ما كتب، وهي في شفعه: سهم لاقسام كاقبوة للاقضاء، وفي شريعته: جمع نصيب شائع في مكان معين، وسنجه. نصيب أحد شريكيه لا يفتح نصيبه على خصوص، وركبه: ما يحصل به الإفراق وتفسير بين نفسين كذلك في مكملات، وأبور في موروثات، ويدرج في مرروحات، ولعدد في معاودات، وسرطنة: أن لا يفتت منفعة بنفسه، وهذا لا يقسم خائف وحمام وخوص، [العناية ٨/٣٤٨]

مشروعة: أي مشروعة بالكتاب، وهو قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَهُمْ أَنْ تَبْعَ قِسْمَهُ﴾ [سورة النساء ١٠/٤٧٨] ^{سورة} ما قسمته في نكاحه، فقد ذكرها في كتاب السير. وأم قسمة موارث فقد أخرجها البخاري والنسائي وموداهد وسرمدي. (سنة) غير نكير من أحد من الأنس، وفاد هذ أن الأمة نصيب جمعت على حوزة قسمة وفعنها [سنة ١٠/٤٧٩] ثم هي لا تعرى سوء كذا في ذوات لأمثال، أو في غير ذوات الأمثال. [العناية ٨/٣٤٨]

أما قسمة موارث، فمنها: ما أخرج البخاري عن هذيل بن شرحبيل قال: مثل أبو موسى لأشعري عن سهينة بن وحب، فقال: بنت نصف، والأخت نصف، وأن من مسعود فسيتبعي فسئل من مسعود وأخبر بقول أبي موسى. فقال: لقد صليت إذ وم أن من مهادين قضى فيها ثلثي حتى ثلاثة نصف، ولأمة إلا أن سددت تكملة للثلثين، وما بقي فلأخت. فأبينا أنا موسى فأخبره بقول ابن مسعود، فقال: لا تأتي من دم هذا خبر فيكم [رقم ٦٧٣٦، باب ميراث أمة بن مع سه]

فكان مبادلة وإفرازاً، والإفراز هو الظاهر في المكيلات والموزونات؛ لعدم التفاوت، حتى كان لأحدهما أن يأخذ نصيبه حال غيبة صاحبه، ولو اشترياه فاقسماه يبيع أحدهما نصيبه مرابحة بنصف الثمن. ومعنى المبادلة هو الظاهر في الحيوانات والعروض للتفاوت، حتى لا يكون لأحدهما أخذ نصيبه عند غيبة الآخر، ولو اشترياه فاقسماه لا يبيع أحدهما نصيبه مرابحة بعد القسمة، إلا أنها إذا كانت من جنس واحد أجبر القاضي على القسمة عند طلب أحد الشركاء؛ لأن فيه معنى الإفراز؛ لتقارب المقاصد،

فكان مبادلة وإفرازاً لأنه ما من جزء إلا وهو مشتمل على انصيبين، فكان ما يأخذ كل واحد منهما نصف ماله، ولم يستفد من صاحبه، فكان إفرازاً، ونصف الآخر كان لصاحبه، فصار له عوضاً عما في يده صاحبه، فكان مبادلة. [الكفاية ٣٤٨/٨] لعدم التفاوت أي في أعض المكيلات والموزونات؛ لأن ما يأخذه مثل حقه صورة ومعنى، فأمكن أن يجعل عين حقه، وهذا جعل عين حقه في القرص وقضاء الدين. [السياسة ٤٨١/١٠] هو الظاهر الخ فإن ما يأخذه كل واحد منهما ليس بمثل لما ترك على صاحبه بيقين، فلم يكن بمنزلة أخذ العين حكماً. [العناية ٣٤٨/٨]

مر نخد بعد القسمة لما ذكرنا أن ما يصيب كل واحد منهما نصفه فيما كان مموكاً، ونصفه عوضاً عما أحده صاحبه من نصيبه. (السياسة) إلا أنها الخ جواب لسؤال يرد على قوله: ومعنى المبادلة هو الظاهر في الحيوانات والعروض، وفي 'معنى': فإن قيل: لو كان لرجلان مبادلة لكان لا يجر لأبي عبيها، أي في غير دوات الأمثال، وبالإجماع يجر، وكذلك لا يثبت حكم العرور فيها، حتى أن الشريكين إذا اقتسما داراً أو أرضاً بينهما بنى أحدهما في نصيبه بناء، ثم جاء مستحق واستحق الصائفة التي بنى فيها، ونقص بناءه لا يرجع على صاحبه بقيمة البناء، ولو كان لرجلان لحاب ابداية نشئت العرور كما لو اشترى، فساخر على هذه ابداية باعتبار حق مستحق للغير، ألا ترى أن اشترى يجر على تسليم الدار إلى الشفع، وإن كان التسليم إليه مديعة لحق الشفع. [الكفاية ٣٥٠/٨] لتقارب المقاصد. باتخاذ الجنس، فإن المقصود من إنشاء مثل اللحم ولا يتفاوت كثيراً، ومن الفرس الركوب كذلك. [السياسة ٤٨٢/١٠]

والمبادلة مما يجري فيه الجبر كما في قضاء الدين؛ وهذا لأن أحدهم يطلب القسمة يسأل القاضي أن يخصه بالانتفاع بنصيبه، ويمنع الغير عن الانتفاع بملكه، فيجب على القاضي إجابته، وإن كانت أجناساً مختلفة لا يجبر القاضي على قسمتها؛ لتعذر المعادلة باعتبار فحش التفاوت في المقاصد، ولو تراضوا عليها جاز؛ لأن الحق لهم. قال: ^{المصري} يسعى بقصبي أن ينصب قاسم يرفقه من بيت من ينقسم من شئ بعير آخر. لأن القسمة من جنس عمل القضاء من حيث أنه يتم به قطع المنازعة، فأشبهه رزق القاضي، ولأن منفعة نصب القاسم تعم العامة، فتكون كفايته في ما هم غرماء بالغنم. قال: **فإن لم يفعل نصب قاسم** ^{كالمقصود والمقابلة العامة} بالآخر، معناه: بأجر على المتقاسمين؛ لأن النفع لهم على الخصوص، ويُقدَّر أجر مثله؛ كيلاً يتحكم بالزيادة، والأفضل أن يرزقه من بيت المال؛ لأنه أرفق بالناس،

والمبادلة مما يجري الخ. هذا أيضاً جواب عن إشكال، يعني ما قسم إياه تنقسم معنى إعادته، فكيف يجبر، فاجب أن إعادته مما يجري فيه خير مقصود. [السبابة ١٠ ٤٨٢] **قضاء الدين**، فإن يدور بحر على القضاء مع أن يدور نقضى بأمره، فصار ما يؤدي بدلاً عما في دمنه، وهذا بحر في إعادة قضاء وقد جاز. (لعناية) إجابته فكان قصده من الانتفاع بنصيبه على الخصوص دون لإجبار على غيره. (العناية) **لتعذر المعادلة** لأن القسمة في مختلف الجنس مادة كاستحارة، وإلزامي في استحارة شرط بالنقص. [العناية ٨ ٣٥٠]

من **حسن عمل الخ** القسمة نسبت بقضاء على الحقيقة، حتى لا يفرض على القاضي مباشرة، وإنما سمي يفرض عنه بحر لاني على قسمه، لا أن هذا شبهة بالقضاء من حيث إنها تستعاد بولاية القضاء، حتى متى انقضى بحر الاني، ولم يمتك لأحيي ذلك، فمن حيث أنها ليست بقضاء حار أحد لأجر عيها، ومن حيث أنها تشبه بقضاء يسحب أن يأخذ لأجر عيها. [كافية ٨ ٣٥١] **فإن لم يفعل** أي لم ينصب القاضي قاسماً يرفقه من بيت المال. [السبابة ١٠ ٤٨٤] **أرفق بالناس** لأنه متى يصل إليه أجر عمله على كل حال لا يميل بأخذ الرشوة إلى البعوض. [العناية ٨/٣٥١]

التهمة أي تهمة نبيل إلى أحد المتقاسمين سبب ما يعصيه بعض اشركاء ريادة. (الكفاية) **عدلاً ما موما** ذكر الأمانة بعد العداة وإن كانت من بوارمها؛ لخوار أن تكون غير ظاهر الأمانة [الكفاية ٨/ ٣٥١] **معاد** أي معنى كلام القدوري هذا. (الساية) **لنحكم بالريادة** وفيه ضرر عيهم، ولا ضرر في الإسلام. [الساية ١٠/ ٤٨٥] **ولو اصطلاحوا** أي اشركاء م يرفعوا الأمر إلى القاضي، بل اقتسموا بأنفسهم باصطلاحهم فهو جائز؛ لأن في القسمة معنى المعاوضة، فثبت بالتراضي كما في سائر المعاوضات. [الكفاية ٨/ ٣٥١] **ولا يبرك الفساد** أي لا يحكي القاضي القاسمين المعيين بأنفسهم على رأيهم في الاشتراك ولا يعيّن، حيث لا يتحاور أمر القسمة عنهم إلى غيرهم؛ لأنه لو عيهم في الاستحجار نعل الفساد يكلفون ريادة على آخر مثل، فيتصر به المتقاسمون، بل يقول القاضي لكل واحد من المتقاسمين استندات بالقسمة من غير مشاركة الآخر، فكان كل واحد منهم مادواً بخاراً بالقسمة من جانب القاضي. [الكفاية ٨/ ٣٥٢، ٣٥١] **كاجرة الكيال** إلخ. يعني إذا استأجروا الكيال ليفعل الكيل فيما هو مشترك بينهم، فالأجرة على قدر الأنصاء، وكذلك الوزان والحافر. [العناية ٨/ ٣٥٢]

ولأي حيفة **ج** أن الأجر مقابل بالتمييز، وأنه لا يتفاوت، وربما يصعب الحساب بال نظر إلى القليل، وقد ينعكس الأمر. فتعذر اعتباره، فيتعلق الحكم بأصل التمييز، بخلاف حفر البئر؛ لأن الأجر مقابل بنقل التراب وهو يتفاوت، والكيل والوزن إن كان للقسمة، قيل: هو على الخلاف، وإن لم يكن للقسمة، فالأجر مقابل بعمل الكيل والوزن وهو يتفاوت، وهو العذر لو أطلق ولا يفصل. وعنه أنه عني الطالب دون الممتنع لنفعه

ب الأجر ج حقيقة: أن تقسمه لا يسحق لأجر مساحة وما لأصا وبمشي على الحدود؛ لأنه لو ساعد في ذلك بأرباب من ستوجب لكل الأجر بد قسم نفسه، فليس عني أن لأجرة في مقداره قسمة، وربما يصعب حساب بالنظر إلى القليل؛ لأن حساب يدق بقوت لأصا، ويردد دقة نفعه لأصا، فعمل تمييز نصيب صاحب لقبيل شق، ويجوز أن يعسر عليه تمييز نصيب صاحب كثير لكسور وقعت فيه، فبعد غندر لكثرة واقعة، فيتعلق حكم بأصل تمييز. [عدة ٨/٣٥٢]

فليس هو ج هذا جواب عما نقل، كأجره لكيل ووزن. [سنة ١٠/٤٨٨] عني حائف: يعني إذا سألوا رجلا لكيل خصة مشتركة سهم، أو سألوا ثوب مشتركة بينهم، إن كان لاستئجار لأجل قسمة، فمسألة على خلاف. (النهاية) وإن لم يكن للقسمة بأن شرب مكيلاً أو مورواً وأمر بستان بأن يكيله ليصير الكل معلوم القدر. [العناية ٨/٣٥٢]

وهو العذر أي تعذر هو أن الأجر مقدر بعمل كيل ووزن أو نصف، ولا يفصل أي لا يريد جهر، مسألة على لإصلاق من غير أن يفصل له نفسه أو لا [الكفاية ٨/٣٥٢] أي تفاوت هو لعدم أي تفاوت عن قسمة على أحر بكيل ووزن أو كان لأجر جت ثمة مطلقاً فلا يفصل على قدر لأصا، فإن قيل فكيف شق وأصعب لأخاه من نفسه، وكذا لو كان خلاف حساب، فإن تقسمة بوزن وشرب بكيل فيه سوء، فإن قرر لقبيل بقرر فكثير لأخاه، وللعكس. [سنة ١٠/٤٨٨]

عني وفي صحة رؤية الإصلاق مال لإمام شمس لأنه سرحسي حيث قال في النسيب وأما أحر بكيل ووزن ج. [الكفاية ٨/٣٥٢] دون مسع شفعة روى الحسن عن أبي حنيفة أن الأجر على نصيب بنفسه دون الممتنع، وقال صاحبه: عيبهم. ه. أن طالب بنفسه إنما يحصل شفعة نفسه، والممتنع إنما يقع قدر يحقه ما. فلا معنى لإيجاب لأجرة على من لا شفعة له. [الكفاية ٨/٣٥٢]

ومضرة الممتنع. قال: وإذا حضر الشركاء عند القاضي وفي أيديهم دار، أو ضيعة،
 وادّعوا أنهم ورثوها عن فلان: لم يقسمها القاضي عند أي حيفة ^{في دار}، حتى يقيموا البينة
 على موته وعدد ورثته، وقال صاحبا: يقسمونها باعتراضهم. ويذكر في كتاب القسمة أنه
 قسمها بقولهم، وإن كان المال المشترك ما سوى العقار، وادّعوا أنه ميراث قسمته في قولهم
 جميعا، ولو ادّعوا في عقار أنهم اشتروه قسمته بينهم. ^{مقبولا} لهما: أن اليد دليل الملك، والإقرار
 أمانة الصدق، ولا منازع لهم فيقسمه بينهم كما في المقول الموروث، والعقار المشتري؛
 وهذا لأنه لا منكر ولا بينة إلا على المنكر، فلا يفيد إلا أنه يذكر في كتاب القسمة
 أنه قسمها بإقرارهم؛ ليقصر عليهم ولا يتعداهم. وله: أن القسمة قضاء على الميت؛
 إذ التركة مبقاة على ملكه قبل القسمة، حتى لو حدثت الزيادة قبلها تنفذ وصاياه فيها،
^{لما قالوا} ^{إقامة البينة} ^{القاضي} ^{تقسيم} ^{في التركة} ^{القسمة}

دار أو ضيعة: قيد لهما؛ لأنه إذا كان في أيديهم عروس أو شيء مما يقبل قسمه بإقرارهم بالاتفاق. (الكفاية)
 وادّعوا: قيد به؛ لأنهم لو ادّعوا اشتراء من عاتق قسمه بينهم بإقرارهم بالاتفاق. [الكفاية ٨ ٣٥٢-٣٥٣]
 قولهم جميعا أي في قول أي حيفة وصاحبه. (الساية) ولو ادّعوا الخ هذا لفظ القدوري. [الساية ١٠ ٤٨٩]
 لهما أن الخ يعني أن الامتناع عن القسمة مما أن يكون شبهه في الميت، أو شهمة في دعوه، أو منازع
 لمدعي في دعوه، ولا شيء من ذلك متحقق؛ لأن اليد دليل ملك. [العناية ٨ ٣٥٣]
 وهذا أي حوار القسمة بإقرارهم بدول البينة. (الساية) ولا يتعداهم. وذلك لأن حكم القسمة بالبينة،
 خلاف حكم القسمة بالإقرار؛ لأن حكم القسمة بالبينة يتعدى إلى الغير، حتى لو ادّعت أم ولد هذا الميت
 أو مدره اعتق، فالقاضي يقضي لهما بالعتق، ولا يكفهما بإقامة بينة على الموت، وحكم القسمة بالإقرار
 لا يتعدى، لا ترى أنه لا يقضي بالعتق في هاتين الصورتين، إلا سعة تقوم على موت كذا ذكره في
 الفصل الثاني من قسمة "الدخيرة". [الكفاية ٨/٣٥٣] تنفذ وصاياه الخ وعن هذا قالوا: إذا أوصى
 تجارية لإسباب، فوُثقت قبل القسمة تنفذ الوصية فيهما بقدر اثبت كأنه أوصى هما. [العناية ٨/٣٥٣]

وتقتضى ديونه منها، بخلاف ما بعد القسمة، وإذا كانت قضاء على الميت، فالإقرار ليس بحجة عليه، فلا بد من البينة، وهو مفيد؛ لأن بعض الورثة ينتصب خصماً عن المورث، ولا يمتنع ذلك بإقراره كما في الوارث، أو الوصي المقر بالدين، فإنه يقبل البينة عليه مع إقراره، بخلاف المنقول؛ لأن في القسمة نظراً للحاجة إلى الحفظ، أما العقار فمُحصَّن بنفسه، ولأن المنقول مضمون على من وقع في يده، ولا كذلك العقار عنده، وبخلاف المشتري؛ لأن المبيع لا يبقى على ملك البائع وإن لم يقسم، فلم تكن القسمة قضاء على الغير. قال: ^{بعد البيع ونسبه} **باب دَعْوَى مِثْلِهِ وَمَا يَكُونُ حَقّاً لِمَنْ يَسْتَلِمُ مِنْهُمْ قِسْمَهُ** لأنه ليس في القسمة قضاء على الغير، فإنهم ما أقروا بالملك لغيرهم، ^{للمتدين}

بخلاف ما أح: فإن الزيادة بموجبه. (سأبه) وهو مقصد. وهذا جواب عن قوهما: لأنه مكروه ولا سنة. لا على مكروه ولا بعد. فقال: من يبيع (السبة) **خصماً عن المورث** أن يجعل أحد حصري مدعى ولا حر مدعى عليه. [العبارة ٣٥٣/٨] **ولا يمنع أح** وهذا جواب عما يقار: كل منهما مقر مدعى صاحبه. والمقر لا يصح خصماً لمدعى عليه فقال: لا يمتنع أح. [السبة ٤٩١/١٠]

كما في الوارث أح أي كما لو ادعى رجل ديناً على ميت وقدم ورث من ورثته على نقاصي، فأقر وارث حقه، فأرد صاحبُ ب يقيم سببة عند نقاصي على حقه، لتكون حقه في جميع ما لم يت، ويرد ذلك جميع مورثته، فإن نقاصي يقبل سببه ويحكم له بدية في جميع ما لم يت؛ لأن مدعي يحتاج إلى إثبات الدين في حقه بحق غيره، وكذا موصي إذا أقر بالدين تقلل سببة عليه مع إقراره لظلال إقراره. [الكفاية ٣٥٤/٨]

بخلاف المنقول جواب عن قوهما: كما في منقول موروث. (العديّة) **نظراً أح** لأن عروض يحثي عليها من تنوى وشك، وفي القسمة تخصيص وحفظ لها ود لا يوحد في مقدار. [السبة ٤٩١/١٠]

مضمون بعد قسمة، وفي القسمة جعله مضموناً، وفي ذلك نظر عميت، خلاف تقدير عبد في حقه. فإنه لا يصير مضموناً على من وقع في يده عنده. [العبارة ٣٥٤/٨] **وبخلاف المسري** جواب عن قوهما والعقار المشتري. [البنية ٤٩٢/١٠]

قال **س**: هذه رواية كتاب القسمة. وفي "الجامع الصغير": أرض ادّعاهما رجلان، وأقاما البينة أنّها في أيديهم وأرادا تقسمة م يمسئنها حتى يقيما البينة أهما ضمّا: ^{الأرض} لاحتمال أن يكون لغيرهما، ثم قيل: هو قول أبي حنيفة **س** خاصة، وقيل: هو قول الكل، وهو الأصح؛ لأن قسمة الحفظ في العقار غير محتاج إليه، وقسمة الملك تفتقر إلى قيامه، ولا ملك، فامتنع الجواز. قال: **و**د حصر ورثان وأقاما البينة على الوفاة ^{حوار القسمة القدوري} وعدد الورثة، والدار في أيديهم ومعهم وارث عائب قسمها تقاضي نصيب ^{وفات المورث} احاصرين، ونصب وكيلًا يقبض نصيب العائب، وكذا لو كان مكان العائب صبي ^{نصبي} تقسمه وينصب وصيًا يقبض نصيبه؛ لأن فيه نظرًا للغائب والصغير، ولا بدّ من إقامة البينة في هذه الصورة عنده أيضًا خلافًا لهما كما ذكرناه من قبل. ولو كانوا مشتربين ^{أبي حنيفة} لم يقسم مع غيبة أحدهم. والفرق: أن ملك الوارث ملك خلافة، حتى يرث بالعيب، ^{عن المورث}

هو قول أبي حنيفة **س**. وعندهما: تقسم بينهما؛ لأهما بقسمان في الميراث بلا بينة، ففي هذا ^{أبو}. [العناية ٨/٣٥٤] وهو الأصح لأن القسمة نوعان: قسمة حق المثل تكميل الشفعة، وقسمة حق الدار لأجل الحفظ والصيانة، ولثاني في عقار غير محتاج إليه، فتعين قسمة المثل، وقسمة المثل تفتقر إلى قيام المثل، ولا مثل دون البينة، فامتنع الجواز. [العناية ٨/٣٥٥] والدار في أيديهم: وكان يعني أن يقول: في أيديهما؛ لأن المذكور الثنية ولكن فيها معنى الجمع. [البناية ١٠/٤٩٤]

لأن فيه: أي بظهور نصيبهما مما في يد الغير، فإنه بالقسمة يعزل نصيب العائب، فكان هذا محض نظر في حق العائب وصغير. [الكفاية ٨/٣٥٥] في هذه الصورة: يعني فيما رد كان معهما صبي عند أبي حنيفة **س** كما إذا كان معهما عائب. (العناية) كما ذكرناه **إلخ**: يريد به قوله: لم يقسمها القاضي عند أبي حنيفة **س**. حتى يقيموا البينة على موته وعدد ورثته. وقال صاحبنا: يقسمها باعترافهم. [العناية ٨/٣٥٥] مع غيبة أحدهم: وإن أقاموا البينة على الشراء. [العناية ٨/٣٥٥]

ويردّ عليه بالعيب فيما اشتراه المورث، أو باع، ^{مورث} ويصير مغروراً بشراء المورث،
فانتصب أحدهما خصماً عن الميت فيما في يده، والآخر عن نفسه، فصارت القسمة
قضاء بحضرة المتخاصمين، أما الملك الثابت بالشراء ملك مبتدأ، ولهذا لا يردّ بالعيب
على بائع بانه، فلا يصلح الحاضر خصماً عن الغائب ^{من مشريه} فوضح الفرق. ^{مشتري} وإن كان
لعقار في يد الوارث غائب أو شيء منه: ^{العقار} لم يقسم، ^{لا يقسم} وكذا إذا كان في يد مودعه،
وكذا إذا كان في يد الصغير؛ لأن القسمة قضاء على الغائب، والصغير باستحقاق
يدهما من غير خصم حاضر عنهما، وأمين الخصم ليس بخصم عنه فيما يستحق عليه،
والقضاء من غير خصم لا يجوز، ولا فرق في هذا الفصل بين إقامة البيّنة وعدمها
هو الصحيح كما أطلق في الكتاب. قال: وإن حضر وارث واحد: لم يقسم، وإن
أقام البيّنة؛ لأنه لا بد من حضور خصمين؛

ويصير مغروراً صورته: شترى مورث حارية وماب، وستولدها مورث، ثم سحقت يكون تولد
حرّاً بالقيمة، ويرجع لوارث بها على سائر كالمورث. [عناية ٨/٣٥٥] باع بانه لأن باع سائر ليس
بفائه مقدمه السائر. (نسبة) فوضح الفرق في ظهر الفرق بين مسئلة الإرث ومسئلة شراء. (السياسة)
على الغائب مخرج شيء مما كان في يده عن يده من غير خصم عنهما. [تنقيح الأفكار ٨/٣٥٦]
وأمين الخصم إلج هذا كأنه جواب عن سؤال مقدر، تقديره: أن يقال. لم يجوز أن يكون مودع خصماً
يكون نعين في يده، فأجاب بأنه أمين خصم. [السياسة ١٠/٤٩٦] في هذا الفصل إشارة إلى قوله:
وإن كان العقار في يد الوارث الغائب، أو شيء منه لم يقسم. [الكفاية ٨/٣٥٦]
هو الصحيح حترر عما ذكر في المستوسط، وإن كان شيء من العقار في يد صغير، أو غائب لا يقسمها
بإقرار الخصوم، حتى يقوم البيّنة على أصل افتراء. [العناية ٨/٣٥٦] كما أطلق وهو قوله: لم يقسم من
غير ذكر إقامة البيّنة على الإرث. [الكفاية ٨/٣٥٦]

لأن الواحد لا يصلح مخاصماً ومخاصماً، وكذا مقاسماً ومقاسماً، بخلاف ما إذا كان الحاضر اثنين على ما بينا. ولو كان الحاضر كبير صغير، نصب القاضي عن الصغير وصياً، وقسم إذا أقيمت النية، وكذا إذا حضر ورت كبير، وموصى له بالثالث فيها، فطلبنا انقسامه وأقاما نية على الميراث والموصية: بقسمه؛ لاجتماع^{الدار} الخصمين الكبير عن الميت والموصى له عن نفسه، وكذا الوصي عن الصبي كأنه حضر بنفسه بعد البلوغ لقيامه مقامه.
الوصي^{الصبي}

لأن الواحد الخ الحاضر إن كان حصصاً عن نفسه، فليس ثمة خصم عن الميت وعن العائث، وإن كان حصصاً عنهما فما ثمة من يخاصم عن نفسه ليقيم النية. [العناية ٣٥٦، ٨] ومخاصماً وهذا عند أبي حنيفة ١٠٠، لأنه يحتاج إلى إقامة النية، وقوله: مقاسماً ومقاسماً هذا عندهما؛ لأنه لا يحتاج إلى إقامة النية عندهما، وعن أبي يوسف ١٠٠ أن القاضي ينصب عن العائث حصصاً، ويسمع النية عليه، ويقسمه الدار. [الكفاية ٣٥٦/٨] على ما بينا. أراد به قوله: وإذا حضر وارثان وأقاما النية الخ، [الباب ١٠ ٤٩٨] ولو كان الحاضر الخ ذكر هذا تفرعاً على مسألة 'القُدوري'. (الساية) نصب القاضي الخ. وإنما ينصب القاضي عن الصغير وصياً إذا كان حاضراً، أما إذا كان غائباً فلا ينصب عنه وصياً؛ لأن القاضي لا ينصب الخصم عن العائث، ولا ضرورة، ومتى كان المدعى عليه صبياً، ولو وقع العجر عن جواره لم يكن عجزاً عن إحصائه، فلا ينصب القاضي حصصاً عنه في حق الحصرة، فلم يصح الدعوى؛ لأنها لا تصح من غير مدعى عليه حاصر، ولا كذلك إذا حصر؛ لأن الدعوى يصح عليه، لكونه حاضراً، إلا أنه عجز عن الخواب، فينصب حصصاً بحسب عنه، بخلاف الدعوى على الميت؛ لأن إحصائه وجوانه لا يتصور، فينصب واحداً في الأمرين جميعاً. [الكفاية ٣٥٦/٨-٣٥٧]

وكذا إذا الخ وهذا أيضاً ذكره تفرعاً على مسألة 'القُدوري'. (الساية) وكذا الوصي الخ أي وكذا الوصي خصم عن الصبي فيما إذا كان الحاصر كبيراً أو وصي الصبي. [الساية ٤٩٩/١٠]

فصل فيما يُقسَم وما لا يُقسَم

قال: **وإذا كان كل واحد من شركاء شفع نفسه: فسم بطلب أحدهم؛ لأن** ^{القدوري} ^{بعد القسمة} **القسمة حق لازم فيما يحتملها عند طلب أحدهم، على ما بيناه من قبل. وإن كان يستمع** ^{منه} **أحدهم. ويُستقِرُّ به الآخر بقية نصيبه. فإن طلب صاحب أكثر: فسم. وإن طلب** ^{جبر} **صاحب قس: لم يُقسَم؛ لأن الأول منتفع به، فيعتبر طلبه، والثاني متعت في طلبه** ^{صاحب القليل} ^{عادم القصة} ^{صاحب الكثير} **فسم يعتبر، وذكر الحصص على قلب هذا؛ لأن صاحب الكثير يريد الإضرار بغيره،** **والآخر يرضى بضرر نفسه. وذكر الحاكم الشهيد في "مختصره": أن أيهما طلب القسمة** **يُقسَم القاضي، والوجه اندرج فيما ذكرناه، والأصح المذكور في الكتاب وهو الأول،** ^{القدوري}

فما بقى ما تنوعت مسائل القسمة إن ما يقسم وما لا يقسم شرع في بيانهما في فصل عسى حدة. [سائح الأفكار ٣٥٧٨] **طلب أحدهم.** جبر على من أتى. **على ما سواه الخ** إشارة إلى قوة: إذا كانت من حسن واحد آخر نقاضي على القسمة عند طلب أحد الشركاء؛ لأن فيه معنى الإفراج. لتقارب المقاصد، والمادة مما يجري فيه آخر كقصاء الدين الخ. [الكفاية ٣٥٧، ٨] **فعتبر طلبه.** لأنه طلب بحق ثابت له. [إساية ١٠، ٥٠٠] **معتب في طلبه** أي متعت في طلب نفسه، والنقاضي يجب المتعت بالرد، ويعذر لا تنفع بصيبه لقية نصيبه لا معنى من جهة صاحب الكثير. (الكفاية) **على طلب هذا** أي هو طلب صاحب القليل قسم، وهو طلب صاحب الكثير لم يقسم. وذكر في بعض نسخ خصاص مكان الحصص، والأصح: هو الحصص؛ لأن الأول قور خصاص. [الكفاية ٣٥٧، ٨] **ولوجه اندرج** لأن دليل قور لأول دليل أحد الخاصين، ودليل قور بخصاص دليل خاص لآخر. (معدية) **فما ذكرناه** وهو ما ذكره؛ لأن الأول مسفع به، فاعتبر صبه، وقوله: والآخر يرضى بضرر نفسه (نكفاية) وهو الأول. لأن رضا صاحب القليل بالتزام بضرر لا يزعم لقاضي شيئاً، وبما المزمع طلب لا يضاف من اقاضي وإيصاله إلى مسفعة، وذلك لا يوجد عند طلب صاحب القليل. [معاية ٣٥٧، ٨]

وإن كان كل واحد منهما ^{لفظ القدوري} **تُسَـمَرُ** ^ص **صَعِدَ** ^ص **نَفْسُهُمَا** ^ص **لَا** ^ص **سِرَ صِيَهُمَا** ^ص **لَـأَن** ^ص **حَرَّ عَنِ** ^ص **نَفْسِهِمَا** ^ص **تُكْمِلُ** ^ص **الْمُنْفَعَةَ** ^ص **وَيُفِي** ^ص **هَذِهِ تَقْوِينَهَا** ^ص **وَجَوْرَ** ^ص **سِرَ صِيَهُمَا** ^ص **لَـأَن** ^ص **الْحَقَّ لِهَـمَا** ^ص **وَهُمَا** ^ص **أَعْرَفَ** ^ص **بِشَأْنَهُمَا** ^ص **أَمَّا** ^ص **الْقَاضِي** ^ص **فَيَعْتَمِدُ** ^ص **الظَّاهِرَ** ^ص **قَالَ** ^ص **وَيَقْسِمُ** ^ص **بِعَرُوصٍ** ^ص **إِذَا** ^ص **كَتَبَ** ^ص **مِنْ** ^ص **صَفِي** ^ص **وَاحِدٍ** ^ص **لَـأَن** ^ص **عِنْدَ** ^ص **اتِّحَادِ** ^ص **الْجِنْسِ** ^ص **يَتَّحِدُ** ^ص **الْمَقْصُودُ** ^ص **فِي** ^ص **حَصْلِ** ^ص **التَّعْدِيلِ** ^ص **فِي** ^ص **الْقِسْمَةِ** ^ص **وَالتَّكْمِيلِ** ^ص **فِي** ^ص **الْمُنْفَعَةِ** ^ص **وَلَا** ^ص **نَفْسُ** ^ص **أَحَدِهِمَا** ^ص **بَعْضُهُمَا** ^ص **فِي** ^ص **بَعْضٍ** ^ص **لَـأَنَّهُ** ^ص **لَا** ^ص **اِخْتِلَاطَ** ^ص **بَيْنَ** ^ص **الْجِنْسَيْنِ** ^ص **فَلَا** ^ص **تَقَعُ** ^ص **الْقِسْمَةُ** ^ص **تَمْيِيزًا** ^ص **بَلْ** ^ص **تَقَعُ** ^ص **مَعَاوِضَةً** ^ص **وَسَبِيلَهَا** ^ص **التَّرَاضِي** ^ص **دُونَ** ^ص **جَبْرِ** ^ص **الْقَاضِي** ^ص **وَيَقْسِمُ** ^ص **كُلَّ** ^ص **مُوزُونٍ** ^ص **وَمُكِنٍ** ^ص **كَثِيرٍ** ^ص **أَوْ** ^ص **فَسٍ** ^ص **وَمُعَدَّودٍ** ^ص **اِسْتِفَارٍ** ^ص **وَمِنْ** ^ص **الذَّهَبِ** ^ص **وَالْفِصَّةِ** ^ص **وَالْخَدِيدِ** ^ص **وَالْحَسِّ** ^ص **وَالْإِبِلِ** ^ص **بِأَشْرَادِهِمَا** ^ص **وَالشَّرِّ** ^ص **وَعَمِّ** ^ص **وَلَا** ^ص **يَقْسِمُ** ^ص **شَاةً** ^ص **وَعَبْرًا** ^ص **وَبِرْدُونَ** ^ص **وَحِمَارًا** ^ص **وَلَا** ^ص **نَفْسُ** ^ص **الْأَوَايِي** ^ص **لَـأَنَّهُا** ^ص **بِاخْتِلَافِ** ^ص **الصَّنْعَةِ** ^ص **التَّحَقَّتْ** ^ص **بِالْأَجْنَاسِ** ^ص **المُخْتَلِفَةِ** ^ص

وهما اعرف ستأهما ولكن القاضي لا يباشر ذلك، وإن طلبوا منه؛ لأن القاضي لا يشتغل بما لا فائدة فيه لاسيما إذا كان فيه إصرار وإصاعة للزمان؛ لأن ذلك حرام، ولا يجمعهم من ذلك؛ لأن القاضي لا يجمع من أقدم على إتلاف ماله في حكمه، وهذا من حملته. **بعضهما في بعض** هذا لفظ القدوري في 'مختصره' بأن جمع نصيب أحدهما في الإبل، ونصيب الآخر في البقر، وبه قال مالك والشافعي ^ج [الباب ١٠/٥٠٣] دون جبر القاضي لأن ولاية الإخبار للقاضي يثبت معنى التمييز (البناية) **ويقسم كل موزون** ذكر هذا تعريفًا على مسألة 'القدوري'. (البناية) **ولا يقسم شاة إلخ** أي لا يقسم حيرًا في هذه الأشياء قسمة جمع، بأن يجمع نصيب أحد الورثة في أشاة خاصة، ونصيب الآخر في البعير خاصة، بل يقسم الشاة بينهم جميعًا على ما يستحقون، وكذلك في البعير وغيره. لأن الأحاس إذا احتلت كانت القسمة بصريق الجمع لبعض المنفعة لا تكميلاً. [الكفاية ٣٥٨/٨] **الأوايي**: من الذهب والفضة والحاس بعضها في بعض. [الباب ١٠/٥٠٤] **التحقت بالأحاس** وإن كان أصبها واحدًا كالإحانة والقمقة، والطلست المتحدة من الصفر مثلاً، وكذلك الأثواب المتحدة من القطر إذا احتلت بالصنعة، كالقواء والحبة والقميص لا يقسم القاضي حيرًا بعضها في بعض. [الكفاية ٣٥٨/٨]

ويقسم ثياب حريرة؛ لاتحاد الصنف ولا يقسم ثوبا واحدا؛ لاشتمال القسمة على الضرر؛ إذ هي لا تتحقق إلا بالقطع، ولا توين إذا احتسب فيمنهما؛ لما بينا، بخلاف ثلاثة أثواب إذا جعل ثوب بثوبين، أو ثوب وربع ثوب بثوب، وثلاثة أرباع ثوب؛ لأنه قسمته البعض دون البعض، وذلك جائز. وقال أبو حنيفة رحمه الله: لا يقسم رقيقا وخوارجا لتفاوتهما، وقال: يقسم الرقيق؛ لاتحاد الجنس كما في الإبل والغنم ورقيق المغنم. وله: أن التفاوت في الآدمي فاحش؛

ولا يقسم ثوب واحد أي عند طلب أحد الشريكين دون الآخر؛ لاشتمال القسمة على ضرره؛ إذ هي لا تتحقق إلا بالقطع، وفي قطعها خلاف حرمة، فلا يفعله القاضي مع كراهة بعض شركاء، فإن رصب بذلك جميعاً قسمته بينهما؛ بوجوه نرى منها اشتراط هذا الضرر. [الكفاية ٨/٣٥٨] لما بينا أي لأنه لا تتحقق إلا بالقطع؛ لأنه لا يمكن التعديل إلا بالقطع أو بزيادة درهم مع الأوكس، ولا يجوز إدخال الدرهم في القسمة حرراً؛ لأن قسمة حق في امتك مشتركة، وبشركة بينهما في ثياب، فهو أدخل في القسمة الدراهم يقسم ما ليس بمشترك وهذا لا يصح. [الكفاية ٨/٣٥٩]

ثوب توين يعني إذا كان قيمته ثوب بوحدة مثل قيمة ثوبين وأرد أحدهما القسمة وأبى الآخر، يقسم القاضي بينهما، ويعطي أحدهما ثوباً، والآخر ثوبين. [معانيه ٨/٣٥٩] وثلاثة أرباع ثوب، بأن كانت ثلاثة أثواب قيمة أحدها دينار وقيمة الآخر دينار، وربع دينار، وقيمة الآخر دينار، وثلاثة أرباع دينار، فإنه يقسم ويعطي الثوب الذي قيمته دينار وربع دينار واحداً، ويعطي الثوب الذي قيمته دينار وثلاثة أرباع دينار لآخر، والثوب الآخر يشترك بينهما أرباعاً، ربعه من أحد الثوب الذي قيمته دينار وثلاثة أرباع دينار، وثلاثة أرباعه من أحد الثوب الذي قيمته دينار وربع دينار. [ساية ١٤/١٥٠]

وذلك حائر لأنه تيسر عليه التمييز في بعض المشترك، وهو تيسر ذلك في الكل قسم لكل عند طلب بعض الشركاء، فكذلك في البعض. [معانيه ٨/٣٥٩] يقسم الرقيق يعني أن رقيق حسن واحد قد كانوا ذكوراً أو إناثاً، ألا ترى أن الرقيق يشت في الدمة مهرأ، ولا يشت في الدمة سلماً كما في سائر الحيوانات، فكذلك في القسمة. [الكفاية ٨/٣٥٩]

لتفاوت المعاني الباطنة، فصار كالجنس المختلف، بخلاف الحيوانات؛ لأن التفاوت فيها يقلُّ عند اتحاد الجنس، ألا ترى أن الذكر والأنثى من بني آدم جنسان، ومن الحيوانات جنس واحد بخلاف المعام؛ لأن حق الغائمين في المالية، حتى كان للإمام بيعها وقسمة ثمنها، وههنا يتعلق بالعين والمالية جميعاً فافترقا. وأما الجواهر فقد قيل: إذا اختلف الجنس لا يُقسَّم كالألآي واليواقيت، وقيل: لا يُقسَّم الكبار منها؛ لكثرة التفاوت، ويقسَّم الصغار؛ لقلة التفاوت، وقيل: يجري الجوابُ على إطلاقه؛ لأن جهالة الجواهر أفحش من جهالة الرقيق، ألا ترى أنه لو تزوّج على لؤلؤة، أو ياقوتة، أو خالغ عليها لا تصح التسمية، ويصح ذلك على عبد، فأولى أن لا يجبر على القسمة. قال: **ولا يُقسَّم حمام، ولا بئر، ولا رحي،**

المعاني الباطنة كالذهب والكياسة؛ لأن من العبد من يصلح للأمانة، ومنهم من يصلح للتجارة، ومنهم من يصلح سمروسة وإخياطة والكتابة، متى جمع نصيب كل واحد منهم في واحد فاته سائر المنافع. (الكفاية) **خلاف الحيوانات إلح** جواب عن قوهما: لاتحاد الجنس كما في الإبل والعم، وقيد بقوله: عند اتحاد الجنس احترازاً عما إذا اختلف الجنس، وأن الحسين لا يقسم بعضها في بعض على ما مر. [الساية ٥٠٨/١٠] **الذكر والأنثى** حتى إذا اشترى شخصاً على أنه عبد، فإذا هو حارية لا يعقد العقد، بخلاف سائر الحيوانات. [الكفاية ٣٥٩/٨] **خلاف المعام** جواب عن قوهما: رقيق المعام. [الساية ٥٠٨/١٠] **بالعين والمالية**. أي فافترق حكم رقيق المعام وحكم شركة مالك، فلا يجوز، وقياسهما من أحدهما على الآخر. (الساية) **جهالة الرقيق** والرقيق لا يقسم عند أبي حنيفة كالجواهر أولى. [الساية ٥٠٩/١٠] **ولا يقسم إلح والأصل في هذا** أن الحر في القسمة إما يكون عند انتفاء الضرر عنهما، بأن يبقى نصيب كل منهما بعد القسمة منتفعاً به انتفاع ذلك الجنس، وفي قسمة الشر والحمام والرحى ضررهما، أو لأحدهما، فلا يقسم إلا بالتراضي. [العناية ٣٦٠/٨]

وهذا يدل على أنهما جنس واحد، فيُجْعَلُ في المسألة روايتان، أو تُبْنَى حرمة الربا هنالك على شبهة المجانسة.

فصل في كيفية القسمة

قال: ويسمى للقاسم أن يصير ما قسمته؛ ليتمكن حفظه ويعتد به يعني يسوِّيه على سهام القسمة، ويُرَوَّى يعزله أي يُقَطَّعه بالقسمة عن غيره، وبشرعه يعرف قدره، وبقاءه لبقاء حاجته إليه في الآخرة، وشرع من ساقط شرعه وشرعه حتى لا يكون لقسمة بعضهم حصص لأخر بعض، فتقطع المنازعة. ويتحقق معنى القسمة على التمام، ثم يُنْتَبِذُ حسب ما ذكره في باب ما إذا كان بين اثنين من جنس واحد، ثم يُخْرَجُ الفرعة.

جنس واحد مما عرف أن حارة اسكى بالسكى لا نخور، وكذا حارة أرض لمرعة لمرعة أرض أخرى لا نخور [الكفاية ٣٦١/٨] في المسألة روايتان يعني إما يحمل ذلك على اختلاف الرواية، أو يقال: بهما جنسان كما ذكره الحصاص. [الساية ١٠/٥١٥] على شبهة الخامسة باعتبار اتحاد مفعليهما وهو اسكى، وفي 'الكافي' للعلامة سمي كذا ذكره في 'الهدية' وهو مشكى هذا إشكال صدر من صاحب 'الكافي' لأنه يؤدي إلى اعتبار شبهة المشبهة، والشبهة هي معتبرة دون الشارل عنها. [الكفاية ٣٦١/٨] كسبه القسمة لما فرغ من بيان ما يقسم وما لا يقسم، شرع في بيان كيفية مقسم فيما يقسم؛ لأن الكيفية صفة، فتتبع جوار أصل القسمة الذي هو الموصوف. [إنتاج الأفكار ٣٦٢/٨ ٣٦٣] ويسمى للقاسم الخ أي إذا شرع في بقسمة يعني أن يصور ما يقسمه، بأن يكتب على كاعدة أو فلان نصيبه كذا، وفلان نصيبه كذا؛ يمكنه حفظه إن أراد رفع تلك الكاعدة إلى قاضي، ليتولى الأفرع بينهم بنفسه. (العناية) لأحمد البداء الساء يقسم على حدة، فرما يقع في نصيب أحدهم شيء منه، فيكون علماً بقيمتها. [العناية ٣٦٢/٨] علي هذا أي على هذا الترتيب بأن يقب الذي يلي لثالث الرابع، والذي يلي الرابع الخامس وهلم جرا. [الساية ١٠/٥١٧] ثم يخرج الفرعة بأن يكتب القاضي أسماء الشركاء في تصافات، ثم يطوي كل تصافة بعينها، ويجعلها في قطعة من طين، ثم يدلكها بين كفيه، حتى تصير مستديرة، فيكون شبيهة البندقة. [الكفاية ٣٦٣/٨]

فمن خرج اسمه أولاً، فيه سهمه الأول، ومن خرج ناساً، فيه أسهمه سمي. والأصل: أن ينظر في ذلك إلى أقل الأنصباء، حتى إذا كان الأقل ثلثاً جعلها أثلاثاً، وإن كان سدساً جعلها أسداساً؛ لتمكن القسمة، وقد شرحناه مشبعاً في "كفاية المنتهي" بتوفيق الله تعالى. وقوله في الكتاب: ويفرز كل نصيب بطريقه وشرهه بيان الأفضل، فإن لم يفعل أو لم يمكن: جاز على ما ذكره بتفصيله إن شاء الله تعالى، والقرعة لتطْييب القلوب وإزاحة قهمة الميل، حتى لو عيّن لكلّ منهم نصيباً من غير إقراع: جاز؛ لأنه في معنى القضاء، فيملك الإلزام. قال: **ولا يدخل في أقسمته دراهم ولا ناساً إلا شر أسهمه:**

فمن خرج: قال الإمام مولانا حميد الدين: صورته: أرض بين جماعة لأحدهم سدسها، وآخر نصفها، وآخر ثلثها يجعلها ستة أسهم، وينقب الجزء الأول بالنسبة الأولى، والذي يبيد بالثاني، والثالث على هذا، ويكتب أسامهم ويجعلها قرعة، فمن خرج اسمه أولاً فيه السهم الأول، فإن كان ذلك يبيد سهمه، بأن كان صاحب السدس فيه الجزء الأول، وإن كان صاحب الثلث فيه الجزء الأول والذي يبيد، وإن كان صاحب النصف فيه الجزء الأول والثلث يليه. (النهاية)

مشبعاً أي مستوفياً كاملاً من غير ترك شيء فيما يتعلق بهذا الباب. (الساية) **فإن لم يفعل.** أي فإن لم يفر الصديق ونقي بينهم كما كان. [الساية ١٠ ٥١٩] **والقرعة إلح.** جواب الاستحسان، والقياس يأبها؛ لأنه تعيق الاستحقاق بخروج القرعة، وذلك قمار، ولهذا لم تجوز عبثاً استعماؤها في دعوى السب ودعوى المار وتعيين المصبة. (العاية) **جار:** لأن القاسم هو قال: أنا عدلت في القسمة فحدث أنت هذا الخاب، وثبت هذا الخاب كان مستقيماً، إلا أنه ربما يتهم في ذلك. [العاية ٨، ٣٦٣]

ولا يدخل: أي لا يدخل الدراهم التي ليست من التركة؛ ليحرمها نقصان بعض الأنصباء. وصورته: دار بين جماعة، فأرادوا قسمتها، وفي أحد الحاسين فضل ساء، فأراد أحد الشركاء أن يكون عوض الساء دراهم، وأراد الآخر أن يكون عوضه من الأرض، فإنه يجعل عوض الساء من الأرض، ولا يكلف الذي وقع الساء في نصيبه أن يرد براء الساء من الدراهم، إلا إذا تعذر، فيحتد للقاضي ذلك. [الكفاية ٨/٣٦٣]

لأنه لا شركة في الدراهم، والقسمة من حقوق الاشتراك؛ ولأنه يفوت به التعديل في القسمة؛ لأن أحدهما يصل إلى عين العقار و دراهم الآخر في ذمته، ولعلها لا تُسلم له، وقد كان أرض ويسد، فعلى أبي يوسف - رحمه الله - يقسم كل ذمة على عبد نفسه. لأنه لا يمكن اعتبار المعادلة إلا بالتقويم، وعن أبي حنيفة: أنه يقسم الأرض بالمساحة؛ لأنه هو الأصل في الممسوحات. ثم يُردُّ من وقع البناء في نصيبه، أو من كان نصيبه أجود دراهم على الآخر حتى يُساويه، فتدخل الدراهم في القسمة ضرورة بمقابلة البناء. كالأخ لا ولاية له في المال، ثم يملك تسمية الصداق ضرورة التزويج، وعن محمد: أنه يرُدُّ على شريكه بمقابلة البناء ما يساويه من العرصة، وإذا بقي فضل ولم يمكن تحقيق التسوية، بأن كان لا تفي العرصة بقيمة البناء، فحينئذ يرد للفضل دراهم؛ لأن الضرورة في هذا القدر، فلا يُترك الأصل إلا بها، وهذا يوافق رواية "الأصل". قال: فإن قسم بينهم ولا أحدهم مسلم في حسب الآخر، أو صرف له شيء من قسمه.

من حقوق الاشتراك يعني قسمة لا تكون إلا فيما فيه اشتراك. (الباية) ولعلها لا تسلم له أي وعن الدراهم لا تسلم لآخر؛ لأنه من العمل، وليس ما يصل لرجل به في الحال، وما لا يصل معدة، فلا بصر إليه إلا عند الضرورة. [الباية ١٠/٥٢١] إلا بالتقويم لأن القسمة لتعديل لأعضاء، ولا يمكن التعديل بين الأرض والساء إلا بالتقويم، فيصار إليه (الباية) ضرورة التزويج أي لأجل ضروره صحة النكاح؛ لأن النكاح ليس بمشروع بلا مهر. [الباية ١٠/٥٢٢] لأن الضرورة الح يعني لأن لضرورة دعت إلى إعطاء دراهم في هذا القدر. [الباية ١٠/٥٢٣] وهذا يوافق لأنه قال فيه: يقسم الدار مراعاة، ولا يجعل لأحدهما على الآخر فضلاً من الدراهم وغيرها، كذا في بعض الشروح. [العناية ٨/٣٦٤]

فإن **ممكن** صرف الطريق والمسيل عنه: ليس له أن يستطرق ويسيل في نصيب الآخر؛
 لأنه **أمكن** تحقيق معنى القسمة من غير ضرر، وإن لم يمكن فسحت القسمة؛ لأن
 القسمة محتلة لبقاء الاختلاط ^{الإفراز والتبعية} فستأنف، بخلاف البيع، حيث لا يفسد في هذه الصورة؛
 لأن المقصود منه تمليك العين وأنه ^{لنفي ضرر الاختلاط} يجامع تعذر الانتفاع في الحال؛ أما القسمة فلتكميل
 المنفعة ولا يتم ذلك إلا بالطريق، ولو ذكر الحقوق في الوجه الأول كذلك الجواب؛
 لأن معنى القسمة الإفراز والتمييز، وتام ذلك بأن لا يبقى لكل واحد تعلق بنصيب
 الآخر، وقد أمكن تحقيقه بصرف الطريق والمسيل إلى غيره من غير ضرر، فيصار إليه.
 بخلاف البيع إذا ذكر فيه الحقوق حيث يدخل فيه ما كان له من الطريق والمسيل؛ لأنه
 أمكن تحقيق معنى البيع، وهو التملك مع بقاء هذا التعلق بملك غيره.
 المشتري

وإن لم يمكن: صرف الطريق والمسيل عنه. (الساية) بخلاف البيع. يعني فما إذا باع داراً أو أرضاً، فإنه لا
 يبصر؛ لعدم دخول الطريق والشرب في البيع؛ لأهما لا يدخلان في البيع من غير ذكرهما، والمراد من
 الطريق: الخاص في ملك إنسان. [البنية ١٠/٥٢٤]
 وأنه يجامع: أي اسيع يجامع تعذر الانتفاع، كمن اشترى جحشاً صغيراً، أو أرضاً سحرة، فإنه يجوز وإن
 كان لا ينفع به اشترى، فأما القسمة فالمقصود منها إيصار كل واحد منها إلى الانتفاع بنصيبه، وإذا
 لم يكن له مفتاح إلى الطريق ولا مسيل ماء، فهذه قسمة وقعت على الصر فلا يجوز. [الكفاية ٨/٣٦٤]
 في الوجه الأول. أي فيما إذا أمكن صرف الطريق والمسيل عنه. [الكفاية ٨/٣٦٤]
 كذلك الجواب: أي ليس له أن يستطرق ويسيل في نصيب الآخر مع ذكر الحقوق، ثم المراد من ذكر
 الحقوق أن يقول. هذا لك حقوقه، وأما إذا قال: هذا لك بطريقه وشربه ومسيل مائه، فإنه يشتر هذه
 الحقوق. [الكفاية ٨/٣٦٤، ٣٦٥] فيصار إليه. أي فيصار إلى صرفها إلى غيرهما من غير ضرر له. (الساية)
 وهو التملك: أي إثبات الملك في العين. [البنية ١٠/٥٢٥]

وفي الوجه الثاني يدخل فيها؛ لأن القسمة لتكميل المنفعة، وذلك بالطريق والمسيل،
 فيدخل عند التخصيص باعتباره، وفيها معنى الإفراز، وذلك بانقطاع التعلق على ما
 ذكرنا، فباعتباره لا يدخل من غير تخصيص. بخلاف الإجارة حيث يدخل فيها بدون
 التخصيص؛ لأن كل المقصود الانتفاع، وذلك لا يحصل إلا بإدخال الشرب
 والطريق، فيدخل من غير ذكر. ولو اختلفوا في رفع صريح سهم في نفسه.
 كان مستقيم لكل واحد صريح نصيبه، فسم حاكم من غير صريح برفع
 حصصهم؛ لتحقيق الإفراز بالكلية دون، وإن كان لا يستقيم ذلك رفع صريح
 من حصصهم؛ ليتحقق تكميل المنفعة فيما وراء الطريق. ولو حسمه في مقداره

وفي الوجه الثاني أي فيما دام يمكن صرف لطريق والمسيل عنه. [الكفاية ٨ ٣٦٥] لأن القسمة الح
 لأن معنى الإفراز لما كان مرعى في قسمة كان يسعى أن لا يدخل الطريق والمسيل لئلا في نصيب
 صاحبه، وإن ذكر لحقوق في القسمة؛ لأنه حينئذ لا يحصل لانقضاء الإفراز من كل وجه، لكن في
 القسمة وإن كان معنى الإفراز، ففيها معنى تكميل المنفعة، فاعتبر كلامهم بهذا الطريق. [كفاية ٨ ٣٦٥]
 عند التخصيص تقريره: أن في قسمة تكميلاً وإفرازاً، وحقوق بالنظر إلى لتكميل تدخل وإن لم يذكر،
 وبالنظر إلى الإفراز لا تدخل وإن ذكرت؛ لأن دخولها في الإفراز، فقسم. بدخل عند تخصيص ولا يدخل
 عند عدمه؛ وعملاً لوجهين بقدر الإمكان. [العناية ٨ ٣٦٥] لا يدخل أي كل واحد من الطريق
 والمسيل. [الساية ١٠ ٥٢٦] خلاف الإجارة الخ هد يتعلق بقوله: خلاف لبيع. [الساية ١٠ ٥٢٦]
 ولو اختلفوا الخ ذكره تقريباً على مسألة تقديري. [الساية ١٠ ٥٢٦] فقال بعضهم: لا بدع صريحاً
 مشتركاً بينا، بل قسمة انكس، وقال بعضهم: بل بدع بنظر القاضي فيه إن كان يستقيم لكل واحد طريق
 يفتحه في نصيبه [العناية ٨ ٣٦٥] في مقداره الخ أي في سعته وصيقه جعل لطريق بينهم على عرض
 باب الدار وصوبه؛ لأن باب الدار طريق متفق عنه، ومختلف فيه يرد إلى المتفق عليه؛ ولأنه بد كتمى
 بذلك في المدخل، فكذا في السلوك. [الكفاية ٨/٣٦٦]

جعل على عرض باب الدار وصورة؛ لأن الحاجة تندفع به. وانصرف على سنهاهم
كما كان قبل القسمة؛ لأن القسمة فيما وراء الطريق لا فيه، ولو ترضوا أن يكون
انصرف بينهما أثلاثاً حاز، وإن كان أصل الدار صغير؛ لأن القسمة على التفاضل
جائزة بالتراضي. قال: وإذا كان سفلى لا عمو عليه، وعمو لا سفلى له، وسفلى له
عمو: قوم كل واحد على حذنه، وقسم بالقيمة ولا مُعبر بغير ذلك. قال: **هذا عند محمد حجة**، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف **حجة**: إنه يُقسم بالذرع،

تدفع به فلا فائدة في جعله أعرض من ذلك، وفائدة قسمة ما وراء طول الباب من الأعلى، هي أن أحد
الشركاء إذا أراد أن يشرع حذاء في بصره إن كان فوق طول الباب كان له ذلك؛ لأن الهواء فيما راد
على طول الباب مقسوم بينهم، فكان دليلاً على خالص حقه، وإن كان فيما دون طول باب يجمع من
ذلك؛ لأن قدر طول مشترك بينهم فصار باباً على الهواء المشترك، وهو لا يخور من غير رضا الشركاء،
وإن كان المقسوم أرضاً يرفع من انصرف مقدار ما يمر فيه ثور واحد؛ لأنه لا بد للثور من ذلك، ولا يفعل
مقدار ما يمر فيه ثوران معاً، وإن كان محتاجاً إلى ذلك؛ لأنه كما يحتاج إلى هذا يحتاج إلى العجلة، فيؤدي
إلى ما لا يتناهى كذا في "النهاية". [العناية ٣٦٥/٨ - ٣٦٦]

حائرة بالتراضي لأن من رضي أن يترك حقه لا يعترض عليه، (ساية) وإذا كان سفلى الخ: صورة امرأة:
أن يكون علو مشتركاً بين رجلين وسفله لآخر، وسفلى مشتركاً بينهما وعلوه لآخر، وبنت كامل
مشتركاً بينهما، والكل في دار واحدة أو في دارين لكن ترصيا على القسمة، وصل من القاصي
القسمة، وإنما قيد بذلك؛ لئلا يقال: تقسيم العلو من سفلى قسمة واحدة إذا كانت البيوت متفرقة
لا يصح عند أبي حنيفة **حجة** (العناية) **قوم كل واحد** فإن كان قيمتهما سواء كان دراع بدراع، وإن
كان قيمة أحدهما نصف قيمة الآخر بحسب دراع بدراعين، وعلى هذا الحساب. [العناية ٣٦٦ - ٣٦٧]
بغير ذلك أي بغير التقويم والقسمة بالقيمة. (ساية) **هذا عند محمد حجة**؛ أي قال المنصف **حجة** هذا
المذكور في القدوري عند محمد **حجة**. [البناء ٥٢٩/١٠]

محمد - ٣٣: أن السفلى يصلح لما لا يصلح له العلو من اتخاذه بئر ماء، أو سرداباً، أو
 بصطلاً أو غير ذلك، فلا يتحقق التعديل إلا بالقيمة. وهما بقولان: إن القسمة
 بالذرع هي الأصل؛ لأن التركة في المذروع لا في القيمة. فيصار إليه ما أمكن،
 والمراعى التسوية في السكنى لا في المرافق، ثم اختلفا فيما بينهما في كيفية القسمة
 بالذرع، فقال أبو حنيفة - ٣٤: ذراع من سفلى بذراعين من علو. وقال أبو يوسف - ٣٥:
 ذراع بذراع، قيل: أجاب كل منهم على عادة أهل عصره، أو أهل بلده في تفصيل
 السفلى على العلو. واستوائهما وتفضيل السفلى مرة والعلو أخرى. وقيل: هو اختلاف
 معنى. ووجه قول أبي حنيفة - ٣٤: إن منفعة السفلى تربو على منفعة العلو بضعفه؛
 لأنها تبقى بعد فوات العلو، ومنفعة العلو لا تبقى بعد فناء السفلى، وكذا السفلى فيه
 منفعة البناء والسكنى، وفي العلو السكنى لا غير؛ إذ لا يمكن البناء على علوه إلا
 برضا صاحب السفلى، فيعتبر ذراعان منه بذراع من السفلى. ولأبي يوسف - ٣٥: أن
 المقصود أصل السكنى، وهما متساويان فيه، والمنفعتان متماثلتان؛ لأن لكل واحد
 العلو والسفلى

أو غير ذلك هو المضح والمست المحض وثنى وأصاحوه وحوه العلو لا يصلح حده الأسماء ولا يصلح إلا
 لشمرة. (ساية) والمراعى التسوية: ورد ما رعى لاعتبار وهو يفتح عين (ساية) ثم اختلفا. أبو حنيفة
 وأبو يوسف - ٣٤. (ساية) أحاب كل منهم أي أحاب أبو حنيفة - ٣٤ ساء على ما شاهد من عادة أهل كوفة في
 حصار السفلى على العلو، وأبو يوسف - ٣٥ أحاب ساء على ما شاهد من عادة أهل بغداد في التسوية بين العلو
 والسفلى في منفعة سكنى، ومحمد - ٣٦ على ما شاهد من خلاف تعددت في سدد من تفضيل السفلى مرة والعلو
 أخرى. [عبدة ٨ ٣٦٧] اختلاف معنى أي حجة وبرهان قيل: إن الاختلاف يعني بفتحهم. [ساية ١٠ ٥٣٠]
 منفعة الساء: هو رد أنه يحفر في ساه سرداباً بكل لصاحب العلو معه دنت. [ساية ١٠ ٥٣٢]
 لأن لكل واحد إلخ: أي كان لصاحب العلو أن يبني إذا لم يضر لصاحب السفلى، ولصاحب السفلى أن يحفر
 إذا لم يضر لصاحب العلو.

منهما أن يفعل ما لا يضر بالآخر على أصله. ولمحمد رحمته: أن المنفعة تختلف باختلاف الحرّ والبرد بالإضافة إليهما، فلا يمكن التعديل إلا بالقيمة، والفتوى اليوم على قول محمد رحمته، وقوله: لا يفتقر إلى التفسير. وتفسير قول أبي حنيفة رحمته في مسألة الكتاب: أن يجعل بمقابلة مائة ذراع من العلو المجرد ثلاثة وثلاثون وثلث ذراع من البيت الكامل؛ لأن العلو مثل نصف السفل. فتلاثة وثلاثون وثلث من السفل وستة وستون وثلثان من العلو المجرد. ومعه ثلاثة وثلاثون وثلث ذراع من العلو، فبلغت مائة ذراع تساوي مائة من العلو المجرد، ويُجعل من بيت الكامل بمقابلة مائة ذراع من السفل المجرد من البيت الكامل ستة وستون وثلثا ذراع؛ لأن علوه مثل نصف سفله،

فلا يمكن التعديل إلخ. لأن المراد من القسمة التعديل، فيصار إلى القسمة. (الساية) والفتوى اليوم إلخ. كذا في المسوّط والدحيرة والمعني' و'محيط'. وانه قالت اثلاثة. (ساية) ثلاثة وثلاثون لأن الدرع الواحد من البيت الكامل بمقابلة ثلاثة أذرع من العلو المجرد، فإذا صرّت اثلاثة في ثلاثة والثلاثين وثلث ذراع يكون مائة، فيسوي الثلاثة والثلاثين وثلث ذراع من البيت الكامل مع مائة ذراع من العلو المجرد. [الساية ٥٣٣/١٠] البيت الكامل: أي المشتمل على العلو والسفل. [الكفاية ٣٦٩/٨]

لأن العلو مثل إلخ: فكان العلو والسفل مثل مائة ذراع من السفل، وموضع هذه لمسألة أنها في در واحد، وعنده تقسمه إذ كانت في در واحدة. [الكفاية ٣٦٩/٨] ومعه ثلاثة وثلاثون إلخ: لأن الدرع الواحد من البيت الكامل يتم كان في تقدير دراعين أحدهما من السفل والآخر من العلو. (النهاية) لأن علوه مثل إلخ: فإن دراعاً من سفلى دراعين من علو عند أبي حنيفة رحمته لأن كل ذراع من البيت الكامل بمقابلة ذراع ونصف من السفل، وهذا معنى قوله: لأن علوه مثل نصف سفله، فإذا صرّت الواحد والنصف في ستة وستين وثلثي ذراع، يكون مائة لأحداً، فيستوي الستة وستون وثلثان من بيت الكامل مع مائة ذراع من السفل المجرد.

فبلغت مائة ذراع كما ذكرنا، والسفل المجرد ستة وستون وتثنان؛ لأنه ضعف العنود، فيجعل بمقابلة مثله. وتفسير قول أبي يوسف **٣٠٠**: أن يجعل بإزاء خمسين ذراعاً من البيت الكامل مائة ذراع من السفل المجرد، أو مائة لأن السفل والعلو عنده سواء، فخمسون ذراعاً من البيت الكامل بمنزلة مائة ذراع: خمسون منها سفل، وخمسون منها علو. قال: **وإذا اختلف المتقاسمون وشهد القاسمان: فبب** **٣١٠** **شهد محمد، قال** **٣٢٠** **قُدوري** هذا الذي ذكره قول أبي حنيفة وأبي يوسف **٣١٠**. وقال محمد **٣٢٠**: لا تقبل، وهو قول أبي يوسف **٣٣٠** أولاً، وبه قال الشافعي **٣٤٠** وذكر الخصاص قول محمد **٣٥٠** مع قوضما، وقاسما القاضي وغيرهما سواء. لمحمد **٣٦٠** أنهما أشهدا على فعل أنفسهما، فلا تقبل كمن عتق عبده بفعل غيره، فشهد ذلك الغير على فعله، ولهما: **أنهما** **٣٧٠** **شاهدان** شهدا على فعل غيرهما، وهو الاستيفاء والقبض لا على فعل أنفسهما؛ **السدس**

فلم أي الأدرج أي تقدر من البيت الكامل بمقابلة مائة ذراع من سفل المجرد، سبع مائة، لأنه أحد من البيت الكامل ستة وستون ذراعاً، وثبت ذراع بمقابلة مثلاً من سفل المجرد، ثم ردد على هذا العدد ضعفه وهو ثلاثة وثلاثون وثبت ذراعاً؛ لأن هذا العدد من بيت الكامل يعني ستة وستين وثلاثون ذراعاً عنوداً، وهو يقدر بضعف هذا، وهو ثلاثة وثلاثون وثبت، فكان مجموع مائة، وكانت هذه مائة من بيت الكامل بمقابلة مائة من السفل المجرد. (النهاية)

وإذا اختلف المتقاسمون أن قل أحدهم: بعض نصيبي في بد صاحبي، ونكر لآخرين ذلك (النهاية) ذكره القدوري ولم يذكر خلافاً، وكأه مال بن قول الخصاف، وبه ذكر قول محمد **٣٦٠** كفوهما. [العبدة ٨ ٣٦٩] **وشهد القاسمان** أي إذا كان قسمت اندر أو الأرض بين الورثة أو اشتريين، فأبكر بعضهم أن يكون ستون نصيبه، فشهد بقدر لبد ثوب لقسمة له ستون نصيبه فبب شهادتهما. [لكفاية ٨ ٣٦٩] **فلا تقبل**: لأنهما متهمان في هذه الشهادة. [البنية ١٠ ٥٣٦]

لأن فعلهما التمييز، ولا حاجة إلى الشهادة عليه، أو لأنه لا يصلح مشهوداً به؛ لما أنه غير لازم، وإنما يلزمه بالقبض والاستيفاء، وهو فعل الغير، فتقبل الشهادة عليه. وقال الطحاوي ^{مع القسمة} ح: إذا قُسِمَا بأجر لا تُقبل الشهادة بالإجماع، وإليه مال بعض المشايخ ^{القسمة} ح: لأنهما يدعيان إيفاء عمل استؤجرا عليه، فكانت شهادة صورة ودعوى معنى فلا تقبل، إلا أنا نقول: هما لا يجران بهذه الشهادة إلى أنفسهما مَغْنَمًا لاتفاق الخصوم على إيفائهما العمل المستأجر عليه، وهو التمييز، وإنما الاختلاف في الاستيفاء فانتفت التهمة. ولو شهد فاسم وح: لا نفس: لأن شهادة الفرد غير مقبولة على الغير، ولو أمر القاضي أمينه بدفع المال إلى آخر: يُقبل قول الأمين في دفع الضمان عن نفسه، ولا يقبل في إلزام الآخر إذا كان منكراً، والله أعلم.

لا يصلح مشهوداً به أي فعل أنفسهما الذي هو التمييز لا يلزم حكماً، فلا يكون مقصوداً، فلا تكون الشهادة عليه من حيث المعنى. (الساية) غير لازم قيل: لأن الرجوع صحيح قبل القبض وهو صحيح إذا كانت القسمة بتراصبهما، أما إذا كان القاصي أو نائيه يقسم، فليس لبعض الشركاء أن يأتي ذلك بعد خروج بعض السهام والباقي واضح. [العبارة ٨ ٣٦٩] فلا تقبل لأن المدعي لا تقبل شهادته. (الساية) الاستيفاء أي استيفاء بعض الحقوق. (الساية) ولو شهد الخ ذكره تعريضاً على مسألة "القدوري". [الساية ١٠/٥٣٨] ولا يقبل الخ: لأن قول الأمين حجة واقعة غير ملزمة. [البنية ١٠/٥٣٩]

باب دعوى الغلط في القسمة والاستحقاق فيها

قال: إذا ادعى أحدهم اعتد ^{في نفسه} ورغم أن مما أصابه شبهة في يد صاحبه. وقد أشهد على نفسه بالاستيفاء، لم يُصدق على ذلك إلا بسببه؛ لأنه يدعي فسخ القسمة بعد وقوعها، فلا يُصدق إلا بخجة. فإن لم يكن له شبهة استخلف الشركاء. فمن كان منهم: جمع بين نصيب المأكل والمدعى، ففُتسِم بينهما على قدر نصيباتهما؛ لأن النكول حجة في حقه خاصة، فيعاملان على زعمهما، قال ^{المأكل والمدعى} ينبغي أن لا تُقبل دعواه أصلاً لتناقضه، وإليه أشار من بعد.

باب دعوى الخ: ما كان دعوى عقد ولاستحقاق من عورض أي عسى أن تقع، وإن لا تقع حجة ذكره. [شأن لأفكار ٨ ٣٧٠] وقد أسند الخ أي وخبر أنه قد أشهد على نفسه، وفسره في "المسوط" أي أقر بالاستيفاء، وكذا قال روح الشريعة، أي أقر أنه استوى نصيبه. [الساية ١٠ ٥٣٩] فسخ القسمة كمنشري، إذا ادعى نفسه حيار شرص. (لعمالة) استخلف الشركاء لأهم أو أقر بزمهم، فإذا نُكروا، سحقتهم رجاء سكور، فمن حلف لا سبيل عليه، ومن كل جمع بين نصيبه ونصيب مدعي كمد ذكر في كتاب، ولا تخلف؛ لوجود تناقض في دعواه. [العدي ٨ ٣٧٠] لا تقل دعواه الخ يعني: وإن أقام نفسه ساقطه؛ لأنه إذا أشهد على نفسه أي. أقر بالاستيفاء، عبارة عن قص حق كماله. فكان دعوى بعد ذلك ساقطاً. [عدي ٨ ٣٧١] وإليه أشار الخ وهو قوله: وإن قال: أصابي إن موضع كذا، فلم يسبني ولم يشهد على نفسه بالاستيفاء تخلف، ففي هذا إشارة إلى أنه لا تقل دعواه فيما إذا أشهد على نفسه بالاستيفاء؛ لأن عدم التحالف عند الإشهاد على الاستيفاء لا يكون معي، إلا أن تناقض مانع لصحة المدعى، ولا تخلف عند عدم صحة دعوى، ألا ترى أنه يحوي التحالف عند صحة دعوى؛ لوجود موجب التحالف، وهو الاختلاف في مقدار ما حصل له بالقسمة، فكان هو نظير الاختلاف في مقدار المبيع. [الكفاية ٨/٣٧١]

وإن قال: قد استوفيت حقي وأخذت بعضه، فالقول قول حصمه مع يمينه؛ لأنه ^{مط القدوري} يدعي عليه الغصب وهو منكراً، وإن قال: أصابني إن موضع كذا، فله نسبه إلى، ^{لعط القدوري} ولم يشهد على نفسه بالاستيفاء، وكذبه شريكه: خالفوا وفسحت القسمة؛ لأن الاختلاف في مقدار ما حصل له بالقسمة، فصار نظير الاختلاف في مقدار المبيع على ما ذكرنا من أحكام التحالف فيما تقدم. ولو اختلفا في التقويم لم يلتفت إليه؛ لأنه دعوى الغبن، ولا معتبر به في البيع، فكذا في القسمة؛ لوجود التراضي، إلا إذا كانت القسمة نقضاء ^{مكتاب الدعوى} التقاضي، والعين فاحش؛ لأن تصرفه مقيد بالعدل. ^{القاضي}

مع يمينه: وعمر عن إقامة البينة. [العامة ٨ ٣٧١] وكذبه شريكه أي في قوله: أصابني إلى موضع كذا. [ساية ١٠ ٥٤١] ولو اختلفا إلخ: ذكره ترمذياً عن مسألة القدوري، وذكر الإسيحاني في شرح القدوري: وإن اقسما مائة شاة فأصاب أحدهما خمس وخمسون شاة، وآخر خمس وأربعون شاة، ثم ادعى صاحب الأوكس غصباً في التقويم، ثم قل بيته في ذلك. [الساية ١٠ ٥٤٢] لم يلتفت إليه: لو احتكما في التقويم، فلا يخبر بما أن يكون يسيراً أو فاحشاً لا يدخل تحت تقويم المقومين، فهو كالأول، لا ينتمى إلى دعوه، سواء كانت القسمة بالرعي أو نقضاء القاضي؛ لأن الاحترار عن مثله عسير جداً، وإن كان الثاني، فإن كانت القسمة نقضاء نقاضي فسمح عن بكل؛ لأن الرعي منهم م يوجد، وتصرف القاضي مقيد بالعدل وم يوجد، وإن كانت بالرعي لم يذكره محمد ^{رحم}، هذا لفصل في الكتاب، وحكي عن الفقيه أبي جعفر الهندوي أنه كان يقول: لقائل أن يقول: لا تسمع هذه الدعوى؛ لأن القسمة في معنى البيع، ودعوى العن في البيع لا تصح؛ لأنه لا فائدة فيه، فإن البيع من أمثال لا يقص بالعن الفاحش، ولقائل أن يقول: تسمع هذه الدعوى؛ لأن إعادة شرط في القسمة، والتعديل في الأشياء متفاوتة يكون من حيث القيمة، وإذا ظهر في القسمة عن فاحش كان شرط حوار القسمة قائماً، فيجب نقضها، وأصدر الشهيد حسام الدين ^{رحم}، كان يأخذ بالقول الأول، وبعض مشايخ عصره كانوا يأخذون بالقول الثاني، كذا في 'الدحيرة'، وفي 'فتاوى قاضي خان': جعل القول الأخير أولى.

ولو اقسما دارا، وأصاب كل واحد صنعة، فادعى أحدهما بيتا في يد الآخر أنه من حصته بفسده، وذكر الآخر: فعنه إقامة نسبه؛ لما قلنا. وإن قوبل نسبه في حد بيته فادعى؛ لأنه خارج وبيته الخارج ترجح على بيته ذي اليد، وإن كان قبل الإقرار بالقبض على القصص: حالف ورد، وإن كان إذا احتلها في حدود وفاء نسبه؛ بقصبي لكل واحد حصته. إن كان في يد صاحبه، لما بينا. وإن فاقم أحدهما نسبه قصي له، وإن لم تقم لواحد منهما تحالفا كما في البيع.

فصل

قال: **ود** مستحق بعض نصيب أحدهما عنه. **م** مسح نسبه عنه أن يحلفه - **م** - ويرجع حصته حيث في نصيب صاحبه، وإن لم يمسح - **م** - لمسح نسبه. قال: **ذكر الاختلاف في استحقاق بعض بعينه،** **ق**ال **م**دوري

ولو اقسما دارا هذه المسألة عين مسأله قول ساب، إلا أنها أعيدت لساء مسألة أخرى عليها. (الكفاية) لما قلنا إشارة إلى قوله: لم يصدق على ذلك إلا بيته؛ لأنه يدعي مسح القسمة بعد وقوعها. (العدة) إذا احتلها بأن قال أحدهما: هذا الحدي قد دخل في نصيبه، وقال الآخر: هذا الحدي قد دخل في نصيبه. [الكفاية ٨/ ٣٧٣] قس: صورته: در قسمه رجلا، فأصاب أحدهم جانب منه، وفي صرف حده بيت في يد صاحبه، وأصاب الآخر جانب، وفي صرف حده بيت في يد صاحبه، فادعى كل واحد منهما أن البيت الذي في يد صاحبه دخل في حده، وأقاما بيته بقصبي لكل واحد سخره الذي في يد صاحبه. [العدة ٨/ ٣٧٣] لما بينا أي بيته خارج أو؛ لأنه أكثر بيتا (ساية) **قصي** له أي من قام له نسبه. **تحالفا** يعني يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه، وبعد التحاليف يرد القسمة. (الساية) **فصل** أي هذا فصل في بيان الاستحقاق. [ساية ١٠/ ٥٤٤] **الاختلاف**: فيه نظر، فإن قول القدوري: **د** مستحق بعض نصيب أحدهما لا بعينه ليس نص في ذلك؛ حوارج أن يكون قوله: بعينه معقبا نصيب أحدهما لا بعض. [العدة ٨/ ٣٧٣، ٣٧٤]

وهكذا ذكر في "الأسرار". والصحيح: أن الاختلاف ^{بين الشريكين} في استحقاق بعض شائع من نصيب أحدهما، فأما في استحقاق بعض معين لا تفسخ القسمة بالإجماع، ولو استحق بعض شائع في الكل تفسخ بالاتفاق، فهذه ثلاثة أوجه، ولم يذكر قول محمد ^{العمري} وذكره أبو سليمان مع أبي يوسف ^{قوله محمد} وأبو حفص مع أبي حنيفة ^ج وهو الأصح. لأبي يوسف ^ج: أن باستحقاق بعض شائع ظهر شريك ثالث لهما، والقسمة بدون رضاه باطلة كما إذا استحق بعض شائع في النصيبين؛ وهذا لأن باستحقاق جزء شائع ^{الشريك الثالث} ينعدم معنى القسمة، وهو الإفراز؛ لأنه يوجب الرجوع بحصته في نصيب الآخر ^{القسمة} شائعاً، بخلاف المعين، ولهما: أن معنى الإفراز لا ينعدم باستحقاق جزء شائع في نصيب أحدهما، ولهذا جازت القسمة على هذا الوجه في الابتداء،

ذكر في "الأسرار" أي ذكر الاختلاف في "الأسرار" في استحقاق بعض معين كذا هنا، وقع سهواً؛ لأن وضع المسألة في "الأسرار" في استحقاق بعض شائع، والذكر فيه دار بين رجلين اقتسماها نصفين، ثم استحق النصف من نصيب أحدهما شائعاً لم تصل القسمة عند أبي حنيفة ^ج، ولكن غير مستحق عليه إن شاء رد الباقي وقسم ثانياً، وإن شاء رجع على الشريك بقدر ما استحق ولم ينقض. [الكفاية ٨/ ٣٧٤]

ثلاثة أوجه. والحاصل: أن المسألة على ثلاثة أوجه، ففي استحقاق بعض معين في أحد النصيبين أو فيهما جميعاً لا ينقض القسمة بالاتفاق، وفي استحقاق بعض شائع في النصيبين ينقض القسمة بالاتفاق، وفي استحقاق بعض شائع في أحد الطرفين لا ينقض القسمة عند أبي حنيفة ^ج خلافاً لأبي يوسف ^ج، وهي مسألة كتاب. وذكره أبو سليمان. أي وذكر أبو سليمان فور محمد مع أبي يوسف ^ج؛ [الساية ١٠/ ٥٤٦]

وهذا أي بطلان القسمة أيضاً في ظهور الاستحقاق في بعض شائع في النصيبين. [الساية ١٠/ ٥٤٧]

ينعدم معنى القسمة الخ. أما فيما ظهر فيها الاستحقاق فظاهر، وكذلك في نصيب الآخر؛ لأنه يوجب الرجوع بحصته في نصيب الآخر شائعاً، بخلاف معين؛ لأن باستحقاق بعض معين يفي الإفراز فيما وراء ذلك انقض. [الكفاية ٨/ ٣٧٤-٣٧٥] لا ينعدم الخ. لأنه لا يوجب الشيوع في نصيب الآخر. [الساية ١٠/ ٥٤٧]

بأن كان النصف المقدم مشتركا بينهما وبين ثالث، والنصف المؤخر بينهما لا شركة
 لغيرهما فيه. فاقسما على أن لأحدهما ما لهما من المقدم، وربع المؤخر يجوز. فكذا
 في الانتهاء، وصار كاستحقاق شيء معين، بخلاف الشائع في النصيين؛ لأنه لو
 بقيت القسمة لتضرر الثالث بتفرق نصيبه في النصيين، أما ههنا فلا ضرر بالمستحق
 فافترقا. وصورة المسألة: إذا أخذ أحدهما الثلث المقدم من الدار، والآخر الثلثين من
 المؤخر، وقيمتها سواء، تم استحق النصف المقدم، فعندهما إن شاء نقض القسمة
 دفعا لعيب التشقيص، وإن شاء رجع على صاحبه برقع ما في يده من المؤخر؛ لأن لو
 استحق كل المقدم رجع بنصف ما في يده. فإذا استحق النصف رجع بنصف
 النصف، وهو الربع اعتباراً للجزء بالكل أيضاً.

وقيمة مائة وخمسون

إن كان النصف: أي واحد منهم نصف، ونصف الآخر بين اثنين على تسوية، ومؤخر بين هذين
 الاثنين على تسوية أيضاً، فقسمة الأثلاث على أن يأخذ نصيبهم من النصف المقدم مع ربع نصف
 المؤخر، ويأخذ الآخر ما بقي من ذلك، وهو ثلاثة أرباع من النصف المؤخر، فيكون لكل واحد منهما
 ثلاثة أثمان جميع الدار، لأن حقهم بعد نصيب ثلثي سبعة أرباع جميع الدار، وما لا يمنع ابتداء قسمة
 لا يمنع بقاء ما بالطريق الأولى. [الكفاية ٨/ ٣٧٥-٣٧٦]

كاستحقاق شيء الخ أي في عدم انقضاء معنى لإقرار. (السياسة) بخلاف الشائع الخ حوت عما قد
 نبه يوسف كما إذا استحق بعض شائع في نصيين (السياسة) فافترقا أي حكما في انقيس
 وانقيس عليه في النصيين؛ لأنه إذا جرح في قسمة في يد كل واحد منهما، فتفرق نصيبه [السياسة ١٠ ٥٤٨]
 وقيمتها سواء بأن يكون قيمة بدر ثلث ومأتي درهم مثلاً، وقيمة الثلث مقدم ست مائة درهم، وقيمة
 ما بقي منه. رجع نصف النصف فيصير في يد كل من الشريكين أربع مائة وخمسون درهماً، والمجموع
 تسع مائة، وهو ثلاثة أرباع ألف ومائتين.

ولو باع صاحب المَقْدَمِ نَصْفَهُ، ثم استحقَّ النصف الباقي شائعاً رجع بربع ما في يد الآخر عندهما؛ لما ذكرنا، وسقط خياره ببيع البعض، وعند أبي يوسف ^{أبي حنيفة ومحمد} ما في يد صاحبه بينهما نصفان، ويضمن قيمة نصف ما باع لصاحبه؛ لأن القسمة تنقلب فاسدة عنده، والمقبوض بالعقد الفاسد مملوكٌ فنفذ البيع فيه، وهو مضمون بالقيمة، ^{بعد الاستحقاق} فيضمن نصف نصيب صاحبه. قال: ^{لا يقدّر على الفسخ} ولو وقعت القسمة ثم ظهر في التركة دين محيط: ^{لا تصل القبض} رُدَّت القسمة؛ لأنه يمنع وقوع الملك للوارث، وكذا إذا كان غير محيط؛ لتعلق حق الغرماء بالتركة، إلا إذا بقي من التركة ما يفي بالدين وراء ما قسِم؛ لأنه لا حاجة إلى نقض القسمة في إيفاء حقهم. ولو أبرأه الغرماء بعد القسمة.

ولو باع صاحب الخ. ذكره تفريراً على مسألة 'القُدوري'، أي ولو باع صاحب المقدم النصف من اثنتي المقدم الذي وقع في نصيب أحدهما. [الباية ٥٤٩/١٠] لما ذكرنا: يعني من قوله: 'لأنه لو استحق كل مقدم، ورجع بنصف ما في يده' إلى قوله: 'اعتباراً للجزء بالكل'. [الباية ٣٧٥/٨]

والمقبوض الخ: جواب عما يقال: ينبغي أن يقض اشيع؛ لأنه بناء على القسمة الفاسدة، والبناء على الفاسد فاسد، ووجهه: أن القسمة في معنى البيع لوجود المبادلة، وإذا كانت فاسدة كانت في معنى البيع فاسدة، والمقبوض بالعقد الفاسد مملوك، فنفذ البيع فيه، وهو مضمون بالقيمة؛ لتعذر الوصول إلى غير حقه لمكان البيع، فيضمن نصف صاحبه. [الباية ٣٧٦/٨]

فيضمن نصف الخ. تعذر الوصول إلى غير حقه لمكان البيع، فيضمن نصف صاحبه. [الباية ٥٥١/١٠]

قال ولو وقعت الخ: ذكر هذه المسألة تفريراً على مسألة 'القُدوري'، وهي من مسائل 'الأصل'، ولكن كان ينبغي أن لا يذكر في أول المسألة لفض قال؛ لأنه لم يذكر هذه المسألة في 'الباية'. (الباية) لأنه يمنع: حتى لو كان في التركة استغرفة بالدين عند، وهو ذو رحم محرر لوارث م يعتقد عليه. [الباية ٣٧٦/٨]

ولو أبرأه الغرماء الخ: أي وكذا لا يرد القسمة؛ لأنه لا حاجة إلى نقض القسمة إذا أبرأ الميت عرماؤه بعد القسمة. [الباية ٥٥٣/١٠]

ثم ادعى ورثة من ماله، وليس محظاً، أو عن حصصه، ^{تقسمة} لأن المانع ^{ليس} قد زال. ولو ادعى أحد المتقاسمين ديباً في التركة صحَّ دَعَوَاهُ؛ لأنه لا تناقض؛ إذ ^{بعد القسمة} ^{على الميت} الدين يتعلق بالمعنى، والقسمة تصادف الصورة، ولو ادعى عينا بأي سبب كان لم يسمع؛ ^{مالية التركة} للتناقض؛ إذ الإقدام على القسمة اعتراف بكون المقسوم مشتركاً.

فصل في المهايأة

المهايأة جائزة استحساناً للحاجة إليه؛ إذ قد يتعذر الاجتماع على الانتفاع، ^{عمل المهايأة}

المانع قد زال خلاف ما إذا ظهر له وراث أو موصى به ثلث أو ربع بعد نفسه، وفات مورثة؛ حين يعصي حقه، فإن القسمة تقضى إن لم يرص لورث أو موصى به، لأن حقهما في عين التركة، فلا يتقبل من مان حر ولا يرصاهما. [المعابة ٨ ٣٧٦] في التركة قيد بقوله ديباً؛ لأنه لو ادعى عينا من أعين التركة بأي سبب كان بائساً، وخضة أو غيرهما، فلا يقبل دعوه كما يحى عن قريب. [السبب ١٠ ٥٥٣]

صحَّ دَعَوَاهُ ويقال أن يقول: إن لم تكن دعوى ناصبة لعدم التقصص، فتكن باطلة باعتدالكم إذ صحت كان به أن يقص القسمة، وذلك سعي في نقص ما تم من جهته، والخوف أنه إذا ثبت الدين ناسية لم تكن تقسمة ناسية، فلا يبرم ذلك [المعابة ٨ ٣٧٧] في المهاداة ذكر قسمة لأعيان شرح بقسمة لأعرص، وهي لغة مشتقة من هيئة وهي: حالة الظاهرة لمتنهيء الشيء، ومنه النهائي، وهو أن يتواضعوا على أمر فيتراضوا به، وفي حقيقة أن يتواضعوا هيئة واحدة، يعني الشريك مستمع بالعين على الهيئة حتى يتفع بها الشريك الآخر، وقد ندد اضمره ثمناً في عرف الفقهاء هي قسمة المصاف. [السبب ١٠ ٥٥٤]

حسره استحسان وأما القياس فبأن جوار النهائي؛ لأنه مادة لمصلحة نخسها، إذ كل واحد من الشريكين في بوته يتفع بمش شريكه عوضاً عن شفاع شريكه بمكة في بوته، ولك تركها بقياس، وجوزناها بقوله تعالى: ﴿لَهَا شَرْطٌ وَكَمْ شَرْطٌ بَوْمٌ مَعْرُومٌ﴾. (النهاية)

يتعذر الاحتجاج الخ أي يعذر لاجتماع على عين واحد في الانتفاع بها، فكنت المهايأة جمعاً لمصاف في زمان واحد كالقسمة جمع النصيب الشائع في مكان معين، فحوت المهايأة محرى لقسمة.

فأشبهه القسمة، ولهذا يجري فيه جبر القاضي كما يجري في القسمة، إلا أن القسمة أقوى منه في استكمال المنفعة؛ لأنه جمع المنافع في زمان واحد، والتهايؤ جمع على التعاقب، ولهذا لو طلب أحد الشريكين القسمة والآخر المهايأة ^{لكن القسمة أقوى} يُقسِمُ القاضي؛ لأنه أبغ في التكميل، ولو وقعت فيما يحتمل القسمة، ثم طلب أحدهما القسمة، يُقسِمُ، وتبطل المهايأة؛ لأنه أبغ، ولا يبطل التهايؤ بموت أحدهما ولا بموتهما؛ لأنه لو انتقض لاستأنفه الحاكم، فلا فائدة في النقض ثم الاستئناف. ^{وهكذا في دار واحدة على} أن يسكن هذا صانعة وهذا صانعة، أو هذا عبدا وهذا سقينا: حار؛ لأن القسمة على هذا الوجه جائزة، فكذا المهايأة، والتهايؤ في هذا الوجه إفراز لجميع الأنصاء ^{تقسيم النواحي} لا مبادلة، ولهذا لا يشترط فيه التأقيت، ولكل واحد أن يستعمل ما أصابه بامتهان ^{شرط ذلك في عقد أو ما يشترطه لحدوث المنافع على ملكه.}

ولهذا يجري إلخ أي إذا طمها بعض الشركاء وأنى غيره يحبره القاضي كما يجري أي في القسمة عند اتحاد المجلس (السنة) على التعاقب يعني يقع شيء منها عقيب شيء. [الساية ٥٦١/١٠] لا استأنفه الحاكم. حوار أن يصب الورثة المهايأة. [العناية ٣٧٨/٨] في هذا الوجه. إنما قيد بقوله: في هذا وجه، وهو أن يسكن هذا في جانب من الدار، ويسكن هذا في جانب آخر منها في زمان واحد؛ لأنه إذا اتحد زمان الاستيفاء يجعل إفرازاً لا مبادلة؛ لأهما إذا تهاينا مكانين في زمان واحد يتحقق معنى لإفراز، وأما إذا كان التهايؤ في زمانين في مكان واحد لا يمكن جعله إفرازاً، بل يعمل كل واحد منهما كالمستقرض عن الآخر في نوبته، فكان مبادلة لا إفرازاً. [الكفاية ٣٧٩/٨] لا مبادلة. لأنه لو كان مبادلة ما صح، لأنها لا تخور في المجلس الواحد؛ شبهة الربا، ولهذا يصاح أنه إفراز؛ لأنه لو كان مبادلة لا يشترط التأقيت، كما في الإحارة؛ لأنه لو كان مبادلة كان تثبيت المنافع بالعوض، فيلتحق بالإحارة حينئذ، فيشترط التأقيت. [الكفاية ٣٨٠/٨] ولكل واحد ابتداء كلام لفي قول من يقول: يهما إذا تهاينا، ولم يشترط الإحارة في أول العقد لم يمكن أحدهما أن يستعمل ما أصابه. [العناية ٣٧٩/٨]

بخلاف أعيان الرقيق؛ لأنها تتفاوتت تفاوتاً فاحشاً على ما تقدم. ^{في نفسه} ولو هاتين بينهما
 على أن نفقة كل عبد على من يأخذه: حار استحساناً للمساحة في إطعام المماليك،
 بخلاف شرط الكسوة؛ لأنه لا يسامح فيها، ولو هاتين في دارين على أن يسكن كل
 واحد منهما داراً: حار، ويجوز لقاضي عليه، أما عندهما فظاهر؛ لأن الدارين عندهما
 كدار واحدة، وقد قيل: لا يجوز عنده اعتباراً بالقسمة. وعن أبي حنيفة ^{هو قول الكرخي} ^{أبي حنيفة} أنه
 لا يجوز التهاؤ فيهما أصلاً بالجبر؛ لما قلنا، وبالتراضي؛ لأنه يبيع السكنى بالسكنى،
 بخلاف قسمة رقبتهما؛ لأن يبيع بعض أحدهما ببعض الآخر جائز. وجه الظاهر:
 أن التفاوت يقل في المنافع، فيجوز بالتراضي، ويجري فيه جبر القاضي. ويعتبر إفرازاً،
 أما التفاوت فيكثر في أعيانها فاعتبر مبادلة، ^{كماها جنس واحد المهاداة} وفي الدائنين لا يجوز التهاؤ على
 تركوت عبد أبي حنيفة ^{في حقه}، وعندهما: يجوز اعتباراً بقسمة الأعيان. وله: أن
 الاستعمال يتفاوت بتفاوت الراكبين، فإنهم بين حاذق وأحرق،

للمساحة الخ: لأن إعادة حررت بالمساحة في إطعام المماليك، فلا يقضي الجهالة إلى المسرعة.
 أما عندهما فظاهر أي أما عبد أبي يوسف ومحمد سمى فظاهر. (الساية) اعتباراً بالقسمة فإن في القسمة
 ههنا ليس غير لاختلاف الأجاس. أصلاً أي لا بطريق الجبر ولا بطريق التراضي، أما بالجبر؛ فلما قلنا:
 وهو قوله: عتاراً بالقسمة بالتراضي؛ لأنه يبيع السكنى بالسكنى، وهو غير جائز على ما مر في الإجازات،
 وجوب صاهر الرواية عن هذا: ما ذكر أن الحرمة عند وجود أحد وصفي عنه الرأى ثالثة بالنص، بخلاف
 القياس، والنص ورد فيما هو مبادلة من كل وجه، وهو البيع، وانهاياة إفراز من وجه مبادلة من وجه،
 فيعبر فيها بقضية القيس. [كفاية ٨ ٣٨٢-٣٨٣] وجه الظاهر: وهو أن يجوز لقاضي عليه عبد
 في حنيفة. (الساية) فاعتبر مبادلة: فلا يجري فيه الجبر، بخلاف الإفراز. (ساية) يجوز اعتباراً: فكما يجوز
 قسمة الدواب من جنس واحد رقة، فكذا يجوز منفعة. [البنية ١٠/٥٦٢]

والتهايؤ في الركوب في دابة واحدة على هذا الخلاف؛ لما قلنا، بخلاف العبد؛ لأنه ^{بحسب الرمان} يخدم باختياره، فلا يتحمل زيادة على طاقته، والدابة تحملها، وأما التهايؤ في الاستغلال ^{نزيادة على الصفاة} فيجوز في الدار الواحدة في ظاهر الرواية، وفي العبد الواحد والدابة الواحدة لا يجوز. ^{طوب العنة} ^{بالاعتدق} ووجه الفرق: أن النصيين يتعاقبان في الاستيفاء، والاعتدال ثابت في الحال، والظاهر بقاءه في العقار، وتغيره في الحيوانات؛ لتوالي أسباب التغير عليها، فتقوت ^{بالاعتدال} المعادلة، ولو زادت الغلة في نوبة أحدهما عليها في نوبة الآخر يشتركان في الزيادة، ليتحقق ^{في نوبة واحدة} التعديل، بخلاف ما إذا كان التهايؤ على ^{نوبة هي يكون} المنافع، فاستغل أحدهما في نوبته زيادة؛ لأن التعديل فيما وقع عليه التهايؤ حاصل، وهو المنافع، فلا تضره زيادة الاستغلال من بعد، ^{في نوبة أحد} **نهي على الاستغلال** في مدارس حائر أيضاً في ظاهر الرواية؛ لما بينا. ولو فضل غلة أحدهما لا يشتركان فيه، بخلاف الدار الواحدة،

على هذا الخلاف أي خلاف المذكور، فعده لا يجوز خلافاً هما. (ساية) **لما قلنا** شر به إلى قوله: أن الاستعمال يتقوت بتفاوت تراكيب. (الساية) **خلاف العبد** أي خلاف تهايؤ في خدمة عبد حيث يجوز. [الساية ١٠ ٥٦٣] **ووجه الفرق** يعني بين حوار تهايؤ في الاستغلال في دار واحدة وعدمه في العبد لو حدة، الساية لو حدة (عبادة) **فتقوت المعادلة** لأن الاستغلال بما يكون للاستعمال، ويظهر أن عمله في زمان الثاني لا يكون كما كان في الأول؛ لأن لقوى جسمانية منهية [عبادة ٨ ٣٨٢] **فلا تضره** لأن بالتفاوت في لعبة لا يبين فوت معادلة في مدافع، فإن نشيئين قد يسوون ثم يحصل في لبدن عبد لعقد. **على الاستغلال** بأن يستعمل هذا داراً، هذا دار أخرى. **في ظاهر الرواية** حترار عما روي عن أبي حنيفة ^{في كيسييات}، أنه لا يجوز، لأن قسمة مفعلة تعتبر قسمة عين، وهي عده في المدارس لا تخور؛ ستفاوت [عبادة ٨ ٣٨٢] **لما بسا** شر به إلى قوله: ولاعتدل ثابت في حال. (ساية) **خلاف الدار الواحدة**: حيث يشتركان في نواضع في عنة بدر بو حده [ساية ١٠ ٥٦٥]

والفرق: أن في الدارين معنى التمييز والإفراز راجح، **لاتحاد زمان** الاستيفاء، وفي الدار الواحدة يتعاقب الوصول، **فاعتبر قرضاً**، وجعل كل واحد في نوبته كالوكيل عن صاحبه، فلهذا يردّ عليه حصته من الفضل، وكذا يجوز في العبدین عندهما اعتباراً بالتهايؤ في المنافع، ولا يجوز عنده؛ لأن التفاوت في أعيان الرقيق أكثر منه من حيث الزمان في العبد الواحد، فأولى أن يتمتع الجواز، والتهايؤ في الخدمة جواز ضرورة، ولا ضرورة في الغلة لإمكان قسمتها؛ لكونها عيناً؛ ولأن الظاهر هو التسامح في الخدمة، والاستقصاء في الاستغلال فلا يتقاسان.

لاتحاد زمان إلخ يعني أن كل واحد منهما يصل إلى الساع والمعة في الوقت الذي يصل إليه صاحبه. [الساية ١٠ ٥٦٥] **فاعتبر قرضاً** أي اعتبر بصيب صاحبه من العلة قرصاً، ويكون هو مستقرصاً. (البنية) وكذا يجوز إلخ أي وكذا يجوز التهايؤ في استعمال العبدین عند أبي يوسف ومحمد، وه قات الثلاثة. (البنية) في المنافع أي قياساً على التهايؤ في الساع في العبدین. [الساية ١٠ ٥٦٦] أكثر منه. [لأنه قد يكون في أحدهما كيسة وحداق] ولياقة، فيحصل في شهر واحد من معة ما لا يقدر عليه الآخر، ثم التهايؤ في استعمال العبد الواحد لا يجوز بالاتفاق، ففي استعمال العبدین أو أن لا يجوز. (العنية) فأولى أن يتمتع إلخ عورص بأن معنى الإفراز والتمييز راجح في غنة العبدین؛ لأن كل واحد منهما يصل إلى المعة في الوقت الذي يصل إليها فيه صاحبه، فكان كأنهاياة في الخدمة. وأجيب بأن التفاوت يمنع من رجحان معنى الإفراز، بخلاف الخدمة؛ ما بينا من وجه، الأصح: أن الساع من حيث الخدمة قما تفاوت. [العنية ٨ ٣٨٣] في الخدمة: جواب عن قولهما: اعتدراً بانتهايؤ في الساع. [الكفدية ٨ ٣٨٣] ضرورة تقريره: أن المهايأة في الخدمة حورت ضرورة، لأن الساع لا تقى، فيتعدر قسمتها على ما يفسرها المصنف عن قريب. (البنية) لإمكان قسمتها. فيسعلان على طريق الشراكة، ثم يقتسمان ما حصل من المعة [الساية ١٠ ٥٦٦ ٥٦٧] ولأن الظاهر. وجه آخر لإصال القياس. [الساية ١٠ ٥٦٧] فلا يتقاسان: يعني ولا يقاس أحدهما على الآخر. [البنية ١٠ ٥٦٧]

ولا يجوز في المادتين عنده خلافاً هما، والوجه ما بيناه في الركوب. ^وو كان ح. ^{النهاية}
أو شجر، أو غنم بين اثنين، فنهايتنا على أن يأخذ كل واحد منهما حصة يستثمرها
أو يرعها، ويشرب ألبانها: لا يجوز؛ لأن المهايأة في المنافع ضرورة أنها لا تبقى فيتعذر
قسمتها، وهذه أعيان باقية تُردُّ عليها القسمة عند حصولها، والحيلة أن يسبيع حصته
من الآخر، ثم يشتري كلها بعد مضي نوبته، أو ينتفع باللبن بمقدار معلوم استقراضاً ^{من غنم أو شجر}
لنصيب صاحبه؛ إذ قرض المشاع جائز، والله أعلم بالصواب. ^{في جور}
إلى أجل معلوم ^{كبدل أوون}

في الركوب. وهو قوله: اعتبر قسمة لأعيان. (السياة) يستثمرها أي يأخذ ثمرها مدة في شجر
والشجر. (البناءة) ثم يشتري كلها أي كل شجر أو الغنم، فيجعل لكل واحد منهما ما تناوبه؛ لأنه
حصل الثمر أو اللبن على ملك مشترك. [السياة ١٠ ٥٦٨] أو ينتفع باللبن من حبيب كل يوم إلى مدة
معروفة بد مصت مدة ينتفع صاحبه باللبن مثل تلك المدة، بعصه من نصيب بقعه في هذه المدة، وبعصه من
افتراضه في المدة الماضية، وكفى يسعى أن يزن اللبن، أو يكفيه في المدة حتى يتحقق المساواة في الاستيفاء،
ولا يكون الرباء؛ لأن اللبن يزيد وينقص في المدة، وكذا المهايأة. [البناءة ١٠ ٥٧٠]

كتاب المزارعة

قال أبو حنيفة رحمه الله: المزارعة بالثلث والرابع ناضجة، اعلم أن المزارعة لغة:

مُفاعلة من الزرع، وفي الشريعة: هي عقد على الزرع ببعض الخارج، وهي فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله. وقالوا: هي جائزة؛ لما روي: "أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خير على نصف ما يخرج من ثمر أو زرع"،* ولأنه عقد شركة بين المال والعمل، فيجوز؛ اعتباراً بالمضاربة. والجامع دفع الحاجة،

كتاب المزارعة قال الشراح: لما كان الخارج في عقد المزارعة من أنواع ما يقع فيه القسمة ذكر المزارعة بعدها [الساية ١٠/٥٧٠] بالثلث. وكذا بالخمس والستس وغير ذلك من المقادير. (الكفاية) وبما قيد بالثلث والرابع؛ لئيب محل السراح؛ لأنه لو لم يعين أصلاً، أو عين دراهم مسماة كانت فاسدة بالإجماع. [الغاية ٨/٣٨٤] **مفاعلة من الزرع** هي تقتضي فعلاً من الخاسر كالمضاربة والمنقابة، وفعل الزرع يوحد من أحد الخاسر، وإنما سمي بها صريق التعيب كالمضاربة مفاعلة من الصرب. [الكفاية ٨/٣٨٤] وهي فاسدة **إلح** والخبة لجوار عهده أن يستأجر العامل بأجر معلوم إلى مدة معلومة، فإذا مضت المدة يعطيه بعض الخارج عوضاً عما وجب له من الأجر في دمة صاحب الدر، فيجوز ذلك بتراضيهما كما في سائر الديون. **اعتباراً بالمضاربة** فإنه أيضاً عقد شركة بين المال والعمل من المضارب. [الساية ١٠/٥٧٣] **دفع الحاجة** فإن الإنسان قد يكون له أرض المزارعة، ولا يهتدي إليها، وقد يكون مهتدياً، ولا يكون له أرض، فتثبت الحاجة إلى انعقادها، ليستصم مصبحتها، ويحصل مقصودهما من الربح كما في المضاربة، فإن دا المال لا يهتدي إلى العمل، والقوي عليه لا يجد المال، فمست الحاجة إلى انعقاد هذا العقد بينهما. [الكفاية ٨/٣٨٤]

* أخرجه الجماعة إلا السائي. [صب الراية ٤/١٧٩] أخرجه البخاري في 'صحيحه' عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل خير بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع. [رقم: ٢٣٢٨، باب المزارعة بالشطر ونحوه]

أهل خير كان خراج مقاسمة بطريق المنّ والصلح، وهو جائز. وإذا فسدت عبده، المزارعة أي حيمة فإن سقي الأرض وكرّبها ولم يخرج شيء منه: فله أجر مثله؛ لأنه في معنى إجارة فاسدة، وهذا إذا كان البذر من قبل صاحب الأرض، وإن كان البذر من قبله، فعليه العامل العامل أجر مثل الأرض، والخارج في الوجهين لصاحب البذر؛ لأنه نماء ملكه، وللآخر الأجر كما فصلنا، إلا أن الفتوى على قولهما؛ لحاجة الناس إليها ولظهور تعامل المزارعة الأمانة بها، والقياس يُترك بالتعامل كما في الاستصناع. ثم المزارعة لصحتها على قول من يجبرها شروط: أحدها: كون الأرض سالحة لمزارعة؛

كان خراج مقاسمة: الخراج على نوعين: خراج وطيفة، وخراج مقاسمة، فالوطيفة: هو أن يوصف الإمام كل سنة على مال كما صالح النبي ﷺ مع أهل خيبر على أن يؤدّوا كل سنة ألفاً ومائتي حبة ستمائة في محرم، وستمائة في رجب، والمقاسمة: هي أن يقسم الإمام ما يخرج من الأرض كما صالح النبي ﷺ مع أهل خيبر على أن ما يخرج من أراضيهم نصفه للنبي ﷺ ونصفه لأهلها كما ذكره لإمام المحوي رحمه الله في ركة الجامع الصغير، وليس في هذا الحديث حجة من جور المزارعة؛ لأن ذلك على سبيل المصلحة [الكفاية ٨ ٣٨٥]

بطريق المنّ إلخ: لأنه لو أخذ كل حزر - لأنه عتق مكها عيمة، فكان ما ترك في أيديهم فصلاً، وم يبين مدة معلومة، وقد أجمعوا على أن عقد المزارعة لا يصح إلا ببيان مدة معلومة. (العناية) وهو جائز: أي خراج مقاسمة بطريق المنّ والصلح. [العناية ٨ ٣٨٥] في الوجهين: يعني فيما إذا كان اسدراً من قبل العامل، وفيما إذا كان من قبل رب الأرض. (العناية) لأنه نماء ملكه: مقبوض عن عبث براءه ورعه، فإن الررع له وإن كان نماء ملك صاحب اسدر، وأجيب بأن العاصب عامل بنفسه واختياره وتحصيله، فكان إضافة الحادث إلى عمله أولى. والمزارع عامل بأمر غيره، فيجعل العمل مضافاً إلى الأمر [العناية ٨ ٣٨٦]

كما فصلنا: إشارة إلى قوله: وهذا إذا كان البذر من قبل صاحب الأرض إلخ. [العناية ٨ ٣٨٦] كما في الاستصناع: أي كما ترك القياس في الاستصناع لتعامل الناس به. [الساية ١٠ ٥٧٨] القياس ينث بالتعامل، ولكن النص لا يترك بذلك؛ لأن التعامل إجماع عمي، والإجماع لا يسح به الكتاب ولا السنة على ما عرف في علم الأصول. [نتائج الأفكار ٨ ٣٨٦]

لأن المقصود لا يحصل بدونه. والثاني: أن يكون رث الأرض واسرار من أهل العقد. وهو لا يحصل ^{شرط ثاني} ^{مررعة} لأن عقداً ما لا يصح إلا من الأهل. والثالث: بيان المدة؛ لأنه عقد على منافع الأرض، أو منافع العامل، والمدة هي المعيار ^{مادة} ^{مادة} لها لتعلم بها. والرابع: بيان من عبه ^{المزارعة} ^{المررعة}؛ قطعاً للمنازعة، وإعلاماً للمعقود عليه. وهو منافع الأرض أو منافع العمل. والخامس: بيان نصيب من لا يدر من قبضه؛ لأنه يستحقه عوضاً بالشرط. فلا بد أن يكون معنوماً، وما لا يُعلم لا يُستحق شرطاً بالعقد. والسادس: أن يُحتي رث الأرض ^{لأرض} ^{لأرض} بها ومن العامل. حتى لو شرط عمل رث لأرض ^{لأرض} ^{لأرض} يفسد العقد؛ لقوات التخلية. والسابع: الشركة في الخارج بعد حصوله؛ لأنه ينعقد شركة في الانتهاء، فما يقطع هذه الشركة كان مفسداً للعقد.

لا يحصل بدونه: أي دون كون الأرض صالحة للزراعة. (السياسة) من أهل العقد. أن يكون باعاً، عقلاً، قادرٌ على التصرفات. [السياسة ١٠ ٥٧٩] بيان المدة وفي نسخة: ومن لشروط مدة أن يقرب إلى سنة، أو سنتين، أو ما أشبه ذلك، وبأن يبين وقتاً لا يتمكن فيه من برراعه فسدت المزارعة، فصار ذكره وعدم ذكره سواء، وكذلك إذا تبين مدة لا يعيش أحدهما إلى منتهى عاذاً؛ لأنه يصير في معنى شروط العقد إلى ما بعد الموت. (الكفاية) منافع الأرض. أي إذا كان يدر من قبل العامل. [الكفاية ٨ ٣٨٦] منافع العامل: أي إذا كان يدر من قبل رث الأرض. (الكفاية) هي المعيار: بمسألة الكل أو الورث. [الكفاية ٨ ٣٨٦] وإعلاماً للمعقود الخ فإن سرب كان من قبل العامل، فمعقود عليه منفعة الأرض، وإذا كان من قبل رث الأرض، فمعقود عليه منفعة العمل، ولأنه من يدر بمعقود عليه؛ لأن جهالته تؤدي إلى المزارعة بينهما. (الكفاية) في الخارج: يعني ينبغي أن لا بشرط فيه مقدار معين لأحدهما؛ إذ جواز أن لا يخرج من الأرض إلا ذلك المقدار، فممنوع شركة على ذلك تقدير، ومن ترصها بقاء لشركه. [الكفاية ٨ ٣٨٧] كان مفسداً الخ. لأنه إذا شرط فيها ما يقطع لشركه في الخارج يقع بإجارة محصة، والقبس يأبى حوار الإجارة المحصة بأجر معدوم. [الكفاية ٨/٣٨٧]

والثامن: بيان جنس البذر؛ ليصير الأجر معلوماً. قال: وهي عندهما على أربعة أوجه: إن كانت الأرض والبذر لواحد، والقر والعمل لواحد: جازت المزارعة؛ لأن البقر آلة العمل، فصار كما إذا استأجر خياطاً ليخيط بإبرة الخياط. وإن كانت الأرض لواحد، والعمل والقر والبذر لواحد: جازت؛ لأنه استأجر الأرض ببعض معلوم من الخارج، فيجوز كما استأجرها بدراهم معلومة. وإن كانت الأرض والبذر والبقر^{كالصنف والثالث} لواحد، والعمل من الآخر: حازت؛ لأنه استأجره للعمل بألة المستأجر، فصار كما إذا استأجر خياطاً ليخيط ثوبه بإبرته، أو طيئناً ليطين بمره. وإن كانت الأرض والبقر^{صاحب الثوب} لواحد، والبذر والعمل لآخر: فهي باطلة. وهذا الذي ذكره ظاهر الرواية. وعن أبي يوسف رحمته الله: أنه يجوز أيضاً؛ لأنه لو شرط البقر والبذر عليه يجوز،^{رب الأرض}

جنس البذر وجه اقياس ليصير الأجر معلوماً؛ إذ هو جزء من الخارج، فلا بد من بيانه؛ ليعلم أن الخارج من أي نوع، ولو لم يعلم عسى أن لا يرصى؛ لأنه ربما يعطي بذرًا لا يحصل الخارج به إلا بعمل كثير، وفي الاستحسان: بيان ما يررع في الأرض بس شرط. [العناية ٨/٣٨٧] وهي عندهما الخ: المراد المزارعة المستعملة بين الناس لا المزارعة الصححية؛ لأنها على ثلاثة أوجه، ولا لماسدة؛ لأنها كذلك على ثلاثة أوجه، ولا مطلق المزارعة؛ لأنها على ستة أوجه. [الكفاية ٨/٣٨٧]

استأجر خياطاً: كان الأجر كله بإزاء احيطة دون الإبرة، فكذلك ههنا يكون الخارج بإزاء العمل دون البقر، فلم يصير مستأجر البقر ببعض الخارج، فيصح. [الكفاية ٨/٣٨٧-٣٨٨] استأجر الأرض: أي لأن هذا الوجه استأجر الأرض ببعض معلوم؛ لأن رب البذر استأجر الأرض بجرء معلوم من الخارج. [النساية ١٠/٥٨٣] لأنه لو شرط. قال في "العناية": ووجه غير ظاهر الرواية ما قال في الكتاب، لو شرط البذر والقر عليه أي على رب الأرض حاز، فكذلك إذا شرط البقر وحده، وصار كحاجب لعامل إذا شرط البقر عليه. وإجاب: أن البذر إذا اجتمع مع الأرض استتبعه للتحانس، وضعف جهة البقر معهما، فكان استأجرًا للعامل، وأما إذا اجتمع الأرض والبقر فلم تستتبعه. [تأنيذ الأفكار ٨/٣٩٠]

فكذا إذا شرط وحده، وصار **كجانب العامل**. وجه الظاهر: أن منفعة البقر ليست من جنس منفعة الأرض؛ لأن منفعة الأرض قوة في طبعها يحصل بها النماء، ومنفعة البقر صلاحية يقام بها العمل، كل ذلك خلق الله تعالى، فلم يتجانسا، فتعذر أن تجعل تابعة لها، بخلاف **جانب العامل**؛ لأنه تجانست المنفعتان، فحسبت تابعة لمنفعة ^{منفعة الأرض} العامل، وههنا وجهان أحزان لم يذكرهما أحدهما: أن يكون البذر لأحدهما ^{وهما فاسدان القدوري} والأرض والبقر والعمل لآخر؛ فإنه لا يجوز؛ لأنه يتم شركة بين البذر والعمل، ولم يرد به الشرع. والثاني: أن يجمع بين البذر والبقر، وأنه لا يجوز أيضاً؛ لأنه لا يجوز عند الانفراد، فكذا عند الاجتماع،

كجانب العامل فيه ما حرر أن يكون البذر مع بقر مشروط على عمل حرر أن يكون بقر مشروطاً عليه بدون البذر. فلم يتجانسا أي منفعة الأرض ومنفعة بقر، لأهما مختلفان. [السياسة ١٠/٥٨٥] والنسبة في معرفة التحسين ما فهم من كلامه: وهو أن ما صدر فعنه من تقوى خيوية فهو حسن، وما صدر عن غيره فهو حسن حرر. فتعذر إلخ أي بد كان كذلك بعد جعل منفعة البقر تابعة لمنفعة الأرض، فلو لم يجعل تابعة كان مستحق منفعة بقر مقصود في تركه، وهذا لا يجوز، كما لو كان من أحدهما البقر وحده، والباقي من الآخر حيث لا يجوز بالاتفاق. [البنية ١٠/٥٨٥]

جانب العمل حرر عن قوة كجانب عمل يعني، لقدس فاسد. (السياسة) **تجانست المنفعتان** لأن لبقر أنه العمل فحسبت تابعة لمنفعة العامل. [الكفاية ٨/٣٩٠] لا يجوز وعن أبي يوسف أنه يجوز لتعامل يتم شركة لأن صاحب بذر مسأخر للأرض، وتحتية بين المستأخر ومسأخر شرمه، فاعدمت التحلية ههنا؛ لأن الأرض تكون في يد العامل. [السياسة ١٠/٥٨٧] ولم يرد إلخ أي لم يرد جواره دليل الشرع من نص أو إجماع أو قياس، فيبقى على أصل الحرمة. أن يجمع إلخ أن يكون البذر والبقر من أحدهما، ولما في من الآخر. (السياسة) عند الانفراد يعني إذا كان البذر وحده من جانب، والبقر وحده من جانب. [البنية ١٠/٥٨٨]

والخارج في الوجهين لصاحب البذر في رواية؛ اعتباراً بسائر المزارعات الفاسدة، وفي رواية: لصاحب الأرض، ويصير مستقرضاً للبذر قابضاً له؛ لاتصاله بأرضه. قال: ولا نصح المزارعة إلا على هذه معروفة: لما بيننا، فإن يكون خارجاً بينهما: تحقيقاً لمعنى الشركة، فإن شرطاً لأحدهما فصار مشتركاً فيهما لأن به تنقطع الشركة؛ لأن الأرض عساها لا تُخرج إلا هذا القدر، فصار كاشتراط دراهم معدودة لأحدهما في المضاربة، ويكون شرطاً لرفع صاحب الأرض في المضاربة فاسدة. انتهى بينهما نصين: لأنه يؤدي إلى قطع الشركة في بعض معين، أو في جميعه، بأن لم يخرج إلا قدر البذر، فصار كما إذا شرطاً رفع الخراج والأرض خراجية، وأن يكون الباقي بينهما؛ لأنه معين، بخلاف ما إذا شرط لصاحب البذر عشر الخراج لنفسه أو للآخر، والباقي بينهما؛ لأنه معين مشاع، فلا يؤدي إلى قطع الشركة كما إذا شرطاً رفع العشر وقسمة الباقي بينهما، والأرض عشرية.

في الوجهين والوجهان مذكورهما، فأحدهما: أن يكون سدر لأحدهما ولناقي للآخر، وشي: أن يكون للبذر والنقر لأحدهما ولناقي للآخر. [الكفاية ٨، ٣٩٠] قاصداً له الخ وهذا في حقيقة حوت إشك، وهو أن انقرض يشترط فيه انقضاء ولا قبض ههنا، فأجاب بأن اتصال البذر بأرضه كالقبض. [النهاية ١٠، ٥٨٨] لما بينا، يعني قوله في بيان شروطها: وثالث من المدة؛ لأنه عقد على منافع الأرض الخ [العدة ٨، ٣٩١] رفع الخراج أي ولأرض خراجية، وأخر الخراج وطيفة، بأن يكون دراهم مسمومة حسب خارج، وقفراً معروفة، وأما إذا كان خراج مقاسمة، وهو جزء من الخراج مشاعاً، حوت الثلث أو الربع، فإنه لا تصد المزارعة هذه الشرط. [النهاية ٨، ٣٩١] فلا يؤدي الخ لأنه تهم قطع شركة، فإن ما من خارج إلا وله عشر، فبقي الشركة في الباقي. [النهاية ١٠، ٥٩٠]

والتبع يقوم بشرط الأصل. ولو شرطاً حباً **فسدت**. وليس لصاحب البذر **حب** لأنه حكم العقد، وإن شرطاً التبن **فسدت**؛ لأنه شرط يؤدي إلى قطع الشركة، بأن لا يخرج إلا التبن، واستحقاق غير صاحب البذر بالشرط. قال: وإذا صحّت المزارعة: **فأخرج على الشرط**؛ لصحة الالتزام، وبأن لا يخرج لأرض سندا: **فلا شيء للعامل**؛ لأنه يستحقه شركة، ولا شركة في غير الخارج، وإن كانت إجارة، فالأجر مسمى، فلا يستحق غيره، بخلاف ما إذا فسد؛ لأن أجر المثل في الذمة، ولا تفوت الذمة بعدم الخارج. قال: **وإذا فسد**، فالج: **حب** لصاحب البذر؛ لأنه نماء مذكور، واستحقاق الأجر بالتسمية. وقد فسد فبقي النماء كنه لصاحب البذر.

والتبع يقوم **إلح** أي يشترط الأصل، وقد وجد شرط صحة شركة في الأصل، وهو حب؛ لأنه اشتراط فيه الشركة، فثبتت شركة في تبن أيضاً لصاحب، كالإمام إذا دحر مصر وبنى لإقامة يصير حسي مقيماً وإن لم يكن في موضع الإقامة، وكذا لمولى مع العبد. [الكفاية ٨/٣٩٢] **لأنه حكم العقد** يعني التمسك به. سكت عن ذكر التبن كان التبن لصاحب البذر؛ لأنه موجب للعقد، وقد نص عليه كأكد صريحاته هو موجب العقد، فلا يتغير به وصف العقد، فكان وجود الشرط وعدمه سواء. [العناية ٨/٣٩٢]

لأنه شرط إلح؛ بأن لا يخرج إلا التبن، وكل شرط شأنه ذلك مفسد للعقد، فكانت المزارعة فاسدة. (العناية) **إلا التبن**؛ فرى يصيبه أفة، فلا يعقد حب، فلا يخرج إلا التبن. [الكفاية ٨/٣٩٣] **على الشرط** فإن العقد إذا كان صحيحاً يجب فيه المسمى، وهذا عقد صحيح، فيجب فيه المسمى. [عناية ٨/٣٩٢]

وإن كانت إجارة إلح هذا جواب عما يقدر. كانت الأرض حرة أسدء فلاند من الأجرة. وتقدير الجواب: أن الأرض إن كانت إجارة في لانداء إلح. [السنة ١٠/٥٩٣] **وإذا فسد** يعني وإن كانت فاسدة، فلا فرق بين أن تخرج الأرض، وأن لا تخرج في وجوب أجر المثل للعامل؛ لأنه في الذمة ولا تفوت بعدم الخارج، فإن أخرجت شيئاً، فخرج لصاحب البذر. [العناية ٨/٣٩٣]

هو الصحيح؛ لأن له مدخلاً في الإجارة، وهي إجارة معنى. وإذا استحق رب الأرض الخارج لندره في مزارعة الفاسد: صابته جميعه؛ لأن النماء حصل في أرض مموكة له، وإن استحقه العامل: أحد قدر ندره، وقدر آخر الأرض وتصدق ^{رب الأرض} ^{الخارج} ^{يعمل} **بالفضل؛ لأن النماء يحصل من البذر، ويخرج من الأرض، وفساد الملك في مافع الأرض أوجب خبثاً فيه، فما سَلِمَ له بعوض طاب له، وما لا عوض له تصدق به. ^{العامل} ^{الملك} ^{العامل} قال: وإذا عُقدت مزارعة، فامسح صاحب البذر من ^{العمل} **عس: لم يجبر عليه؛ لأنه لا يمكنه** ^{الندري} **المصي في العقد إلا بضرر يلزمه، فصار كما إذا استأجر أجيراً ليهدم داره، وإن امتنع الذي ليس من قبله البذر: أجيره الحاكم على العمل؛****

هو الصحيح وقيل: يعزم به مثل أجر الأرض بكونه، فأما البذر فلا يخور أن يستحق عقد مزارعة حال، فلا يبعد العقد عليه صحيحاً ولا فاسد، وجوب آخر مثل لا يكون بدون عقد عقد؛ إذ مافع لا تقوم إلا بالعقد، والأصح أن عقد المزارعة من جنس لإجارة ما مر، ومافع البذر جبر استحقاقها بعقد الإجارة، فيعقد عس عقد مزارعة صفة الفساد، فيجب آخر مثل، كما يجب آخر مثل الأرض **لأن له** أي للبذر مدخلاً في الإجارة؛ حوار إيراد عقد الإجارة عس، والمزارعة جارة معنى، فتعقد مزارعة عليه فساداً، وجب آخر المثل. [العناية ٨/٣٩٤] **وقدر إيج** أي قدر ما عزم من أجر مثل الأرض **وتصدق بالفضل** أي بالرائد على قدر البذر وأجر الأرض. (المسألة) **لأن النماء إيج** أي فهو يحتاج بهما على ما حرب به إعادة احتياجاً باعاً، فكان احث شديداً، فأورث وجوب تصديق وعمل العمل، وهو إلقاء البذر وفتح حداث ليس بسك امتانة؛ لخوار حصوله بدونه عادة كما يد هب انريج فأثقت البذر في أرض، وأمطرت اسماء، فكان ما يمكن به شهة حث، فم يورث وجوب ذلك. [العناية ٨/٣٩٤] **لم يجبر عليه** أي قبل إلقاء البذر، وأما بعد إلقائه فحجر؛ لأن عقد مزارعة يكون لازماً من خسين بعد إلقاء البذر. [الكفائة ٨/٣٩٤] **بضرر يلزمه**؛ وهو استهلاك البذر في الخا كمن سناجر رجلا ليهدم داره. [العناية ٨/٣٩٤]

لأنه لا يلحقه بالوفاء بالعقد ضرر، والعقد لازم بمنزلة الإجارة، إلا إذا كان عذر
يُفسخ به الإجارة، فيفسخ به المزارعة. قال: **له امتنع أن يأخذ من قدامه**
وقد كتب المزارع الأرض، فلا شيء له في حقل الجرب، قيل: هذا في الحكم، أما
فيما بينه وبين الله تعالى يلزمه استرضاء العامل؛ لأنه غرّه في ذلك. قال: **وإذا مات**
أحد من المزارعين، فله نصيب من الأرض اعتباراً بالإجارة، وقد مرّ الوجه في الإجازات،

فلو كان دفعها في ثلاث سنين،
الأرض مزارعة

لأنه لا يلحقه الخ لأنه ترم بقره يعمل، وهو قادر على بقره يعمل كما ترمه بالعقد، وموجب
العقد لأمره وجهه سليم يعقود عنه. وما ذا منع صاحب الأرض من عمله، ففي إجازة موجب
عقد به ترمه م سواء عقد؛ لأن ليس يعقود عنه، وفي بقره في الأرض إتلافه كما في
مسعود [الكفاية ٨ ٣٩٤] كان عذر الخ كما ترمه مع يعمل عن يعمل، وليس شيء لا وفاء به
عنده إلا منع لأرض [عنه ٨ ٣٩٤] **فلا شيء له الخ** لأن عمله بما يقوم بالعقد، وعقد قوم
بإخراج، ولا خارج بعده، فلا يستوجب شيئاً. [البدية ١٠/٥٩٩]

مسعود، **العمل** يعني أن يعطي العامل أجر مثل عمله لأنه إنما يعمل بأمره يعمل بزرع، فيحصل
به نصيبه من خارج، وقد أخذ لأرض بعد ما قام هذه الأعمال من كرت لأرض، وحصر لأمر كان هو
در العمل مستحق نصيبه، وانعزور مدفوع، فسعي أن يقص نصيبه [الكفاية ٨ ٣٩٥]
وإذا مات أحد الخ وعنه أنه رد بقوله: **وإذا مات أحد متعديين بعد بزرع**، لأن شيء يكون
فيه مدكو، فما بينه، وهو يقص بين ما يدست بزرع أو لم يست، ولكنه ذكر جواب سأل في قوله
في وجه الاستحسان: فلما نبت الزرع في السنة الأولى ولم يذكر جواب ما لم ينبت عند موته، ولعله
ترك ذلك اعتماد على دحوه في صلاق أول سنة [عنه ٨ ٣٩٥] **في الإجازات**، وهو قوله: لأنه
بمعنى العقد نصيبه من الأرض، والأجرة منه كونه غير العقد مستحق بالعقد؛ لأنه سئل بالموثوقين
الوارث، وذلك لا يجوز. [الكفاية ٨/٣٩٥]

فلما نبت الزرع في السنة الأولى ولم يستحصد حتى مات رب الأرض: ترك الأرض في يد المزارع حتى يستحصد الزرع، ويُقسم على الشرط، وتنتقض المزارعة فيما بقي من السنتين؛ لأن في إبقاء العقد في السنة الأولى مراعاةً للحقين، بخلاف السنة الثانية والثالثة؛ لأنه ليس فيه ضررٌ بالعامل، فيحافظ فيهما على القياس. ولو مات رب الأرض قبل المزارعة بعد ما كثر لأرضه، وحده لأمره. انتقضت المزارعة، لأنه ليس فيه إبطال مالٍ على المزارع، ولا شيء للعامل بمقابلته ما عسى كما نبينه إن شاء الله تعالى. وإذا فسخ المزارعة بدس فادح لحق صاحب الأرض، فاحتاج إلى سعيها فإخراج حاره. كما في الإجارة، وليس للعامل أن يطالبه بما كثر لأرضه وحده لأمره. لا شيء له لأن المنافع إنما تتقوم بالعقد، وهو إنما قوّم بالخارج، فإذا انعدم الخارج لم يجب شيء.

ولم يستحصد أي لم يحن أوان الحصاد. (الساية) ترك الأرض أي يبقى عقد المزارعة إلى أن يستحصد، ولا يشت إحارة مندأة، حتى لا يجب الأجر على المزارع. [الكفاية ٨ ٣٩٥] مراعاةً للحقين أي حق المزارع وحق المورثة. (الساية) ليس فيه ضرر لأنه لم يشت له شيء بعد شيء (الساية) فيحافظ أي إذا كان الأمر كذلك فيحافظ في السنة الثانية والثالثة على وجه القياس حيث نصل مزارعه بموت أحد المتعاقدين. (ساية) انتقضت المزارعة بخلاف ما إذا مات رب الأرض والمزارع بقل حيث يبقى العقد؛ لأن فيه إبطال مالٍ على المزارع، ولو كلف المقتنع، وفي بعض النسخ: يطل مال المزارع. [الساية ١٠ ٦٠١]

ولا شيء للعامل إلخ لأن المنافع تتقوم بالخارج، ولا خارج فلا يجب شيء. [الساية ١٠ ٦٠١ ٦٠٢]

كما نبينه: إشارة إلى قوله: لأن المنافع إنما تتقوم بالعقد إلى آخره. (للكفاية) كما في الإجارة وأنشئ به بالإجارة يشير إلى أنه احتار رواية 'الريادات'؛ فإنه عليها لابد لصحة المسح من القضاء أو الرضا؛ لأنها في معنى الإجارة، وعلى رواية كتاب المزارعة، والإجازات، والجمع بصغير لا يحتاج فيه إلى ذلك. (عمدة)

أن يطالبه: سواء كان البذر من العامل أو من رب الأرض. [العناية ٨/٣٩٦]

وهذا بخلاف ما إذا مات ربُّ الأرض، والزرعُ بقل حيث يكون العمل فيه على العامل؛ لأن هناك أبقينا العقد في مدته، والعقد يستدعي العمل على العامل، أما ههنا ^{في مسألة الموت} العقد قد انتهى، فلم يكن هذا إبقاء ذلك العقد، فلم يختص العامل بوجوب العمل عليه. **فإن أنفق أحدهما** غير إراد صاحبه، **وأمير القاصي** فهو متصوع؛ لأنه لا ولاية له عليه، ولو أراد ربُّ الأرض أن يأخذ الزرع بقلًا: لم يكن له ذلك؛ لأن فيه إضرارًا بالمزارع، ولو أراد المزارع أن يأخذه بقلًا، ^{بعد نقصه منه} **فإن صاحب الأرض** فجع الزرع فيكون بيكما، أو غصه قيمة نصيبه، أو أنفق أنت على الزرع وأرجع عما تنفقه في حصته؛ لأن المزارع لما امتنع من العمل لا **يُجبر عليه**؛ لأن إبقاء العقد بعد وجود المنهيَّ نظرًا له، وقد ترك النظر لنفسه، وربُّ الأرض مخير بين هذه الخيارات؛ لأن ^{المزارع} بكل ذلك يُستدفع الضرر، ولو مات المزارع بعد نيات الزرع، **فقالته ورثته**: نحن نعمل إلى أن يُستحصد الزرع،

وهذا بخلاف الخ. فإنه يبقى الزرع بلا أجر، ولا اشتراك في النفقة، ولا اشتراك في العمل. [العناية ٨/٣٩٧] يكون العمل الخ. مسألة الموت محالة بسألة انقضاء مدة في الأحكام ثلاث، وهي وجوب أجر الأرض، والاشتراك في النفقة، والاشتراك في العمل، حيث لم يجرُ أجر مثل نصيبه من الأرض على العامل. (الكفاية) **فإن أنفق أحدهما الخ.** أي فيما إذا قصصت مدة المزارعة فهو متصوع؛ لأنه أنفق على ملك الغير بغير أمره، وبغير أمر من يلي عليه. [الكفاية ٨/٣٩٧]

لا ولاية له: لأحدهما على الآخر، خلاف ما إذا أنفق بأمر القاصي حتى يرجع على صاحبه بمقدار حصته؛ لأنه لقاصي ولاية، فصح أمره. (السياسة) ولو أراد ربُّ الخ ذكره تقريرًا أيضًا، وهو من مسائل الأصل. [السياسة ١٠/٦٠٦] لا يجبر عليه: أي على العمل، لا بقضاء مدة لعقد. [السياسة ١٠/٦٠٧]

وإن رتب لأحد **فلهم ذلك**؛ لأنه لا ضرر على رب الأرض، ولا حرج مما عسى؛ لأننا أبقينا العقد نظراً لهم، فإن أرادوا قنّع الزرع لم يُجبروا على العمل؛ لما بينا، والمالك على الخيارات الثلاثة؛ لما بينا. قال: **وكذلك أجره** ^{القدوري} **الحصاد والرفاع** **والدياس** **والشدرية** **عليهما** **الحصص**. **فإن شرطه** **في المزارعة** **على** **عمل** **مستحب**. وهذا الحكم ليس بمختص بما ذكر من الصورة، - وهو انقضاء المدة، والزرع لم يدرك، بل هو عام في جميع المزارعات، ووجه ذلك: أن العقد يتناهي بتناهي الزرع لحصول المقصود، فيبقى مال مشترك بينهما ولا عقد، فيجب مؤنته عليهما.

فليهم ذلك أي منوثة أن يعملوا، أي أن يستحصدا الزرع. (الساية) **نظراً لهم** فلا يستحقون لأجره؛ لأن استحقاق الأجر إنما يكون إذا كان لإبقاء نظراً لغيرهم. (ساية) **لما سا** وهو قوله: **لأن إبقاء** **لنقد** **بعد** وجود النهي نظراً إلح (الكفاية) **على** **الخيار** **الح** لكن في هذه الصورة لو رجع حدث بالفقعة يرجع كلها؛ إذ العمل مستحق لنقد العقد. [الكفاية ٣٩٨/٨] **لما سا** **شأرك** **في** **قوله** **لأن المزارع** **ما** **امنع** **عن** **عمل** **لا** **يجر** **عليه**. (الساية) **وكذلك** **أجره** **الح** أي كما أن لفقة غيبهما فيما إذا نقصت مدة المزارعة، والزرع لم يدرك كذلك عليهما أجره الحصاد. [البناءة ٦٠٨/١٠]

والرفاع **نكسر** **الراء** **وفتحها**، وهو أن يرفع الزرع إلى سدر، وهو موضع دياس، وتسمية أهل مصر الحران. [الساية ٦٠٨، ٦٠٧، ١٠] **والدياس** هو أن يوطأ الطعام بإصلاق النقر، وتكون عليها، يعني يخرجوا حتى يصير تساً. (ساية) **والشدرية** وهو تمير احب من نفس بالرياح. [ساية ٦٠٨ ١٠]

فإن شرطه أي من شرط المتعاقدين في عقد أحص لأشياء المذكورة. (الساية) **وهذا الحكم** أي كون أجره حصاد ورافاع والدياس والشدرية غيبهما ليس بمختص بما ذكرنا من الصورة، وهو نقصاء مدة والزرع لم يدرك. [الكفاية ٣٩٨، ٨] **لما** **كان** **القدوري** **ذكر** **هذه** **المسألة** **عقوب** **انقضاء** **مدة** **الزرع** **والزرع** **لم** **يدرك**، **وما** **يوهم** **احتصاصها** **بذلك**، **فقال** **المصنف** **وهو** **حكم** **ليس** **مختص**. [البناءة ٣٩٨ ٨]

وإذا شرط في العقد ذلك - ولا يقتضيه - وفيه منفعة لأحدهما يُفسد العقد كشرط الحمل أو الطحن على العامل، وعن أبي يوسف ^{عنه} : أنه يجوز إذا شرط ذلك على العامل للتعامل؛ اعتباراً بالاستصناع، وهو اختيار مشايخ بلخ ^{المزارعة} **رحمهم الله**. قال شمس الأئمة السرخسي **رحمهم الله** : هذا هو الأصح في ديارنا. فالحاصل: أن ما كان من عمل قبل الإدراك كالسقي والحفظ، فهو على العامل، وما كان منه بعد الإدراك قبل القسمة فهو عليهما في ظاهر الرواية، كالخصاد والدياس وأشباههما على ما بيناه، وما كان بعد القسمة فهو عليهما، والمعاملة على قياس هذا ما كان قبل إدراك الثمر من السقي والتلقيح والحفظ، فهو على العامل، وما كان بعد الإدراك كالجداد والحفظ فهو عليهما، ولو شرط الجداد على العامل: لا يجوز بالاتفاق؛ لأنه لا عُرف فيه، وما كان بعد ^{بالاشتراك}

يفسد العقد والأصل: أن اشترط ما ليس من أعمال المزارعة على أحد متعديين يفسدها؛ لأنه شرط لا يقتضيه، وفيه منفعة لأحدهما، ومثله يفسد الإحارة، فكما مزرعة لأب فيها معنى الإحارة. [العناية ٨/٣٩٨] كشرط الحمل أي حمل الحضة وحوها إلى مزرعة الأرض (البداية) **مشايخ بلخ** كمحمد بن سلمة وأبي بكر السجزي وغيرهما. (البداية) **هو الأصح** إ. ح. ذكره شمس الأئمة في المسبوط. (البداية) في ظاهر الرواية: وقيد بقوله: في ظاهر الرواية احتراز عما روي عن أبي يوسف **رحمهم الله** : أنه قال: اشترط هذا على العامل غير مفسد. (البداية) **بيناه** إشارة إلى قوله: وجه إ. ح. [البداية ١٠/٦١٠] **والتلقيح** تلقيح سحل إدخال شيء من حبوبها في إناثها، كتلقيح الحيوانات. **كالجداد** بكسر الجيم وبالدال المهملة وهو القطع، والمراد قطع ثمرة النخل، وفي بعض النسخ: كالجذاد. [البداية ١٠/٦١١]

وما كان بعد إ. ح. كالحمل إلى البيت والطحن وأشياء، وهم ليسا من أعمالهما، فيكون عليهما، لكن فيما هو قبل القسمة على الاشتراك، وفيما هو بعدها على كل واحد منهما في نصيبه خاصة ليعتبر من كل واحد منها عن ملك الآخر، فكان التدبير في ملكه إليه خاصة. [العناية ٨/٣٩٨]

القسمة فهو عليهما؛ لأنه مال مشترك ولا عقد، ولو شرط الحصاد في الزرع على رب الأرض: لا يجوز بالإجماع؛ لعدم العرف فيه، ولو أراد **قَصَلَ الْقَصِيلَ**، أوجدَ ^{فَصَعَ} الثمر ^{هذا الشرط} بُسْرًا، أو التقاط الرُّطْب: فذلك عليهما؛ لأنهما ^{المتعاقدين} أُنْهيا العقد لما عزمَا على ^{نَهَدَ} القصل والجداد ^{نَهَدَ} بَسْرًا، **فصار كما بعد الإدراك**، والله أعلم.

لأنه مال **مُسْرَك** سماه مشتركاً بعد القسمة باعتبار ما كان، وقيل. باعتبار أن شموع بعد لقسمة بينهما، ألا ترى أن صيب كل واحد إذا كان معيناً في قرية، يقال همه: شركاء في القرية. [العناية ٨/ ٣٩٨]

قَصَلَ الْقَصِيلَ أي قطع لفصين، وقصص: قطع الشيء ومنه لفصين، وهو لشعير يخرُ حصر علف لسوب، ولقتهاء يسمون الرزع قبل إدراكه قصيلاً محرراً. (السياسة) **فصار كما بعد الح** أي صار حكمه هذا الحكم. ما بعد إدراك الرزع والثمر حيث يكون العمل به عليهما، فكأنه إذا انتهى قبل إدراك. [السياسة ١٠/ ٦١٢]

كتاب المساقاة

قال أبو حنيفة - رحمه الله - المساقاة جزء من ثمر **باطلة**، وقال: حشره د ذكر مدو
معبرمة، **ومسمى جزء من ثمره مساقاة**. والمساقاة: هي المعاملة في الأشجار،
والكلام فيها كالكلام في المزارعة، وقال الشافعي - رحمه الله - المعاملة جائزة، ولا تجوز
المزارعة إلا تبعاً للمعاملة؛ لأن الأصل في هذا المضاربة، والمعاملة أشبه بها؛ لأن فيه
شركة في الزيادة دون الأصل، وفي المزارعة لو شرط الشركة في الربح دون البذر،
بأن شرطاً رفعه من رأس الخارج: تفسد،
البدن

كتاب المساقاة ثم معنى المساقاة لغةً وشرعاً ما هو مذكور في الصحاح وغيره، أن المساقاة أن تستعمل
رجلاً في النخيل أو كروم أو غيرهما؛ ليقوم بإصلاحها أن يكون له سهم معلوم من ثمره. (النهاية) هي
معاملة من السقي، وهي المعاملة في الأشجار بعض الخارج. [الكفاية ٣٩٩/٨] **باطلة**، وبه قال رفر، لأنها
استنحار بعض ما يخرج، وذلك محمول أو معدوم فلا يجوز. [الساية ٦١٣/١٠]

والكلام فيها الخ أي وشرائطها هي الشرائط التي ذكرت في المزارعة مما يصلح شرطاً لمساقاة، وفي
فتاوى قاضي خان: وشرائطها منها: بيان نصيب العامل، فإن نصيب العامل، وسكتا عن نصيب
الدافع جار استحساناً كما قلنا في مزارعة، ومنها: الشركة في الخارج كما في المزارعة، ومنها:
التحلية بين الأشجار والعامل، ومنها: بيان الوقت، فإن سكتا عن الوقت جار استحساناً، ويقع العقد
على أول ثمرة تكون في تلك السنة، فإن لم يخرج في تلك السنة ثمرة تنقص المعاملة. [الكفاية ٣٩٩ ٨]
وقال الشافعي - رحمه الله - الخ إلى قوله: والمنقول في وقف العقار من كلمات الشافعي - رحمه الله - (النهاية)

الا **تبعاً للمعاملة**: بأن يكون بين النخيل والكرم أرض يضاء يسقى ماء النخيل، وقد أخذ النخيل مع
الأرض معاملة جار، حتى لو كانت الأرض تسقى ماء على حدة لا يجوز. [الساية ٦١٤/١٠]
الأصل في هذا: أي في جواز المزارعة والمساقاة.

فجعلنا المعاملة أصلاً وجوّزنا المزارعة تبعاً لها كالشّرب في بيع الأرض، والمنقول في وقف العقار. وشرطُ المدة قياس فيها؛ لأنها إجارة معي^{ساقاة} كما في المزارعة، وفي الاستحسان: إذا لم يبين المدة يجوز، ويقع على أول ثمر يخرج؛ لأن الثمر لإدراكها وقت معلوم، وقَلما يتفاوت، ويدخل فيها ما هو المتيقن، وإدراك البذر في أصول الرطبة في هذا ^{في أصله} بمنزلة إدراك الثمار؛ لأن له نهاية معلومة، فلا يشترط بيان المدة، بخلاف الزرع؛ لأن ابتداءه يختلف كثيراً خريفاً وصيفاً وربيعاً، والانتهاء بناء عليه، فتدخله الجهالة، وبخلاف ما إذا دفع إليه غرساً قد عبق^{ادرك البذر}، ولم يبلغ الثمر معاملة حيث لا يجوز إلا ببيان المدة؛

كالشرب في بيع الخ فإنه يرد عليه انعقد سعيه لأرض، وجوز سعيه بإفراد^{سنة ١٠ ٦١٦} والمنقول في وقف الخ فإنه يصير وفقاً لغيره، ولا يجوز وقفه بغيره. (السياسة) كما في المزارعة كما يشترط بيان المدة في المزارعة، حتى إذا لم يبين المدة. [السياسة ١٠ ٦١٦] وإدراك البذر ح معاد: هو دفع رصه قد انتهى جردها على أن يقوم عليه ويسقيها حتى يخرج بذر عبي أن ما ررق الله من بذر فهو بينهما نصفين جاز إذا كان البذر لم يرع فيه وحده؛ لأنه بصير في معنى ثمر شجره؛ وهذا لأن إدراك البذر هو وقت معلوم عند المزارعين، فكان ذكره كمسرة ذكر وقت معين، وبذر يحصل عمل العمل، فاشترط المناصفة فيه يكون صحيحاً، والرطوبة لصاحبها. [العناية ٣٩٩/٨ - ٤٠٠]

خلاف الررع يعني ذلك بخلاف مزارعته؛ ولأنه يجوز فلا سال المدة قياساً واستحساناً. [السياسة ١٠ ٦١٨] يختلف فإن من أساس من يررع في حريف، ومنهم من يررع في الربع، ومنهم من يررع في الصيف، وإذا كان ابتداء العمل مما يتقدم ويتأخر عرفاً كان الانتهاء كذلك، فكانت هذه مجهولة، فلا يجوز [الكفاية ٨ ٤٠١] إذا دفع الخ أي إذا دفع رجل إلى رجل عرس شجر، أو كرم، أو حل قد عبق على أن يقوم عليه، ويسقيه ويصنعه، فما أخرج الله من ذلك عرس من ثمن، فهو بينهما نصفين، فهذه معاملة فاسدة.

ولم سعي البذر أي ما يبيع عرس الأشجار (الكفاية) لا يجوز هذا لأنه لا يدري متى تحمل الشجر، وقد يتفاوت لأشجار في تحمل تحسب قوة لأرض وضعفها، فلا بد من بيان المدة. سال المدد بأن يذكر سعي معلومة؛ لأنه لا يدري في كم يحمل الشجر والحل والكرم الثمر. [الكفاية ٨ ٤٠٠]

لأنه يتفاوت بقوة الأراضي وضعفها تفاوتاً فاحشاً، وبخلاف ما إذا دفع نخيلاً أو أصول رطبة على أن يقوم عليها، أو أطلق في الرطبة: تفسد المعاملة؛ لأنه ليس لذلك نهاية معلومة؛ لأنها تنمو ما تركت في الأرض، فجُهِلت المدة، ويُشترط سببه الحرج ^{ثابتة في الأرض} أي مادام تركت ^{في الخارج} متسعاً؛ لما بينا في المزارعة؛ إذ شرط جزء معين يقطع الشركة. وإن سُمّي في معامته ^{بشئ منه} وفيه لا يخرج ^{بشئ منه} سبباً فيها: فسدت المعاملة؛ لفوات المقصود وهو الشركة في الخارج، وهو سبباً مدة ^{المعاملة} وسبب سبباً فيها. وقد سأل عن حارث: لأننا لا نتيقن بفوات المقصود، ثم له حرج في دفع سبب، فهو على شركة؛ لصحة العقد، وإن سأل: فبعدم آخر من: لفساد العقد؛ لأنه تبين الخطأ في المدة المسماة،

فقوم عليها أي حتى يذهب أصولها ويقطع ساقها، أي: حينئذ لا يحجر، أما إذا دفع النخيل، أو أصول الرطبة على أن يقوم عليه معاملة مطلقاً، فيحجر إذا كان للرطبة جذد معلوم، وتقع المعاملة في استحيل على أول ثمرة تخرج، وفي الرصة على أول حدة تحدد، وأما إذا لم يكن للرطبة جذد معلوم فلا يحجر، سواء قيد بدهاب أصولها أو أطلق، أو لم يذكر شيئاً، وهو المراد من قوله: أو أطلق في الرطبة؛ لأن في كل منها جهالة المدة في الرطبة، بخلاف النخيل؛ فإنه لو قيد بقوله: دفعتهها معاملة إلى أن تذهب أصولها فلا يحجر، وإن أطلق عن ذلك فهو حائر، وتقع المعاملة على أول ثمرة يخرج في تلك السنة. [الكفاية ٤٠٠/٨-٤٠١]

لاهي تسو الخ دليل الرطبة، ولم يذكر دليل النخيل والرطبة إذا شرط القيام عليهما، حتى تذهب أصولها؛ لأنه لا نهاية لذلك، فكان غير معلوم. [العناية ٤٠١، ٨] فجُهِلت المدة وهذا، لأن الرطبة مما ترداد صولاً بطور امددة، فعني لم يكن وقت جذد معلوماً كان مدة المعاملة مجهولة، بخلاف الثمر؛ لأن لإدراكه وقتاً معلوماً إذا سبب ذلك لا يزداد بعد ذلك وإن طال الزمان، أما الرطبة بخلافها. [الكفاية ٤٠١/٨]

وبشترط الخ متعلق بقوله: وسمي جزءاً من الثمر مشاعاً. (الساية) في المزارعة أشار به إلى قوله: ولا تصح المزارعة إلى قوله: إلا أن يكون اخراج بينهما مشاعاً؛ تحقيقاً لمعنى الشركة. [الباية ٦١٩/١٠]

وإن سُمّي الخ وهذا من مسائل الأصل ذكره تفريعاً على مسألة "القُدوري". [النهاية ٦٢٠/١٠]

فصار كما إذا علم ذلك في الابتداء، بخلاف ما إذا لم يخرج أصلاً؛ لأن الذهاب بأفة، فلا يتبين فساد المدة فقي العقد صحيحاً، ولا شيء لكل واحد منهما على صاحبه. قال: **وَحُورُ الْمَسَاقَاةِ فِي النَّخْلِ وَالشَّجَرِ وَالْكُرْمِ وَالرَّطَابِ، وَأَصُولُ** ^{عُذْرِي} **سَدَّ** . وقال الشافعي ^{قوله الجديد} في الجديد: لا تجوز إلا في الكرم والنخل؛ لأن جوازها بالأثر، وقد خصّهما وهو حديث خير. ^{حسنه الكرم} ولنا: أن الجواز للحاجة وقد عمت، وأثر خير لا يخصّهما؛ لأن أهلها كانوا يعملون في الأشجار والرطاب أيضاً، ولو كان كما زعم، فالأصل في النصوص أن تكون معلولة سيّما على أصله. ^{حسنه الحكمة} **لصاحب الكرم** . ^{حسنه} لأنه لا ضرر عليه في الوفاء بالعقد، قال: **وكذا ليس للعامل أن يترك العمل بغير عذر؛**

في الابتداء يعني لو كان ذلك معلوماً عند بدء العقد لما كان العقد فاسداً، فكذلك إذا تبين في الانتهاء. [الساية ١٠/٦٢٠] **صحح** وموجه سرقة في خارج ولا خارج. (الساية) **كما زعم** أي وهو كان الأثر يخص النخل والكرم كما زعم الشافعي (الساية) **عنى** أصده أي خصوصاً على أصل الشافعي . فإن بابه عنده أوسع؛ لأنه يرى التعيين بعبارة ناقصة، ونحن لا نرى لتعيين إلا عبارة متعديّة، فيكون التعيين على مذهبه أعم عدداً. [الساية ١٠/٦٢٢] **لصاحب الكرم** ذكره تعريفه على مسألة القُدوري. (ساية) **عذر** ما ذكرنا إلا أن يكون له عذر بأن عرض مرض يقعده عن العمل، لا يقال: يسعى أن يأمر بأن يسأجر رجلاً ليقم على عمله؛ لأن في ذلك ضرراً به لم يلتزمه بالمعاملة. [البنية ١٠/٦٢٣]

حديث معمة أهل خير تقدم. [نصب برائة ٤/١٨١] أخرجه السجدي في صحيحه عن عبد الله بن عمر ^{حسنه} أخبره أن النبي ^{حسنه} المزارة بالشطر ونحوه]

بخلاف المزارعة بالإضافة إلى صاحب البذر، على ما قدّمناه. قال: فإن دفع حلاً فيه
 تمر مساقاة، ونمر يزيد للعامل: حار، وبه كانت قد انتهت: لم يجر، وكذا على
 هذا إذا دفع الزرع وهو بقل: جاز، ولو استحصد وأدرك: لم يجر؛ لأن العامل
 إنما يستحق بالعمل، ولا أثر للعمل بعد التناهي والإدراك. فلو جوزناه لكان استحقاقاً
 بغير عمل، ولم يرد به الشرع، بخلاف ما قبل ذلك؛ لتحقيق الحاجة إلى العمل. قال:
 وإذا فسدت مساقاة: فلعامل أجر ميسر؛ لأنه في معنى الإجارة الفاسدة، وصارت
 كالمزارعة إذا فسدت. قال: وتبطل المساقاة بانوب؛ لأنها في معنى الإجارة، وقد
 بيناه فيها، فإن مات رب الأرض والخارج بسر: فلعامل أن يقوم عليه كما كان يقوم
 قبل ذلك إلى أن يُدرك الثمر، وإن كره ذلك ورثة رب الأرض استحسناءً،

صاحب البذر لأن في بقاء البذر في الأرض إيلاف منك، فله أن لا يرصى به، وهذا لا يحتاج رب الكرم
 في إبقاء العقد إلى إيلاف شيء من ماله، فيرم العقد من الجنيين، ولا يفرد واحد منهما بفسحه إلا بعد
 كسائر الإحارات. [الكفاية ٤٠٢/٨] **على ما قدمناه** إشارة إلى ما ذكره في المزارعة: وإذا عقدت
 المزارعة، فامتنع صاحب البذر من العمل لم يجبر عليه إيج. [العناية ٤٠١/٨] ولم يرد به الشرع. لأنها جورت
 بالأثر فيما يكون أجر العامل بعض الخارج. [العناية ٤٠٢/٨]

وتبطل المساقاة الح لأنه لو بقي العقد تصير السمعة المملوكة لغير العاقد مستحقة بالعقد؛ لأنه يتنقل
 بانوب إلى الوارث. وقد بيناه فيها. أي في الإحارات من أنه إذا مات أحد المتعاقدين وقد عقد الإجارة
 لنفسه أفسخت الإجارة. **كره ذلك** ورثة أي يسر لورثته أن يمنعه من ذلك استحسناءً؛ لأن في منعه
 إحق الضرر، فيبقى العقد دفعاً للضرر عنه، ولا ضرر على الورثة. **استحسناءاً** وأما في القياس فقد
 انتقضت المساقاة بينهما، وكان البسر بين ورثة صاحب الأرض وبين العامل نصيباً إن شرطاً أنصافاً؛ لأن
 صاحب الأرض استأجر العامل بعض الخارج، وإجارة تنقص موت أحد المتعاقدين. [العناية ٤٠٢/٨]

فيبقى العقد؛ دفعاً للضرر عنه، ولا ضرر فيه على الآخر. وهو التزام العامل بالضرر:

صاحب الأرض
على الشرط. و...
...

من البسر، وبين أن ينفقوا على البسر، حتى يبلغ فيرجعوا بذلك في حصة العامل من

وَقَدْ رَأَى مِنْ عَمَلِهِمْ أَنَّهُمْ لَا يَنْظُرُونَ فِيهِ النَّظَرَ مِنَ الْجَانِبِينَ، وَرَأَى

الحجرات الثلاثة التي بناها. هـ هـ هـ

يقطعه

العامل

على الآخر وهو وارث الميت، وكان حق التركيب أن يقول عنى الآخرين وهم نورية. (أساية)

المرء العمل **أصغر** حج : قال : إذا حصد صنف السر فيه ذلك ؛ لآل بقاء عقد يدفع لصرف عنه ، فإذا
صعد انتقض العقد بموت رب الأرض ، إلا أنه لا يثبت الحاق الصنف بالهبة (السابقة) **عنه** **المرء** الذي كتب

بين البيت والعمل. [الساية ٦٢٥/١٠] **فَرَحَعُوا** قال الإمام الزيلعي في شرح "الكر": وفي رحوهه في حصنه

فقط إشكال، و كان يسعى أن يرجعوا عليه جميعه؛ لأن العامل بما يستحق بالعمل، و كان العمل كله عليه، وهذا

إذا احتار المضي أو لم يمت صاحبه كالعمل كنه عيه، فهو رجوعا عليه حصته فقط يؤدي إلى استحقاق لعام

و قد **بسطه** د أي بطر الحكمه في باب المزارعة عند قوله: وإن أرد المزارع أن يأخذهُ فليأقيل صاحب

الأرض: إقع الررع إلج. [الندبة ١٠/٦٢٦] إحصارات الملائكة أي بن شاعو حدود لسكر، قسموه على

الشرط، وإن شاءوا أعطوه نصف قيمة سمر، وصار السمر كله بينهم، وإن شاءوا أنفقوا على السمر حتى

يبلغ، ويرجعوا بالنفقة في حصة العامل من الثمر كما في المزارعة، [الكفاية ٤/٨١٨]

لا يقل النقل. فكيف يشت هذا الخيار لهم؟ فقال: هذا ليس من باب توريث الخيار، بل هذا خلافه في حق

ماليّ مستحق عليه. [البنية ١٠/٦٢٦]

وهو ترك الثمار على الأشجار إلى وقت الإدراك، لا أن يكون وارثه في الخيار، فإن أن ورثه العامل أن يقوم عنه: كما جاء في حديثه في سورة البقرة ٢٠١ ص على ما وصفنا. قال: وإذا انقضى مدة معاملة، وخرج سائر حصصه، فهذا **والأول سواء**، ولعامل أن يقوم عنها إلى أن يدرك **لكن بغير أجر**، لأن الشجر لا يجوز استجاره، بخلاف المزارعة في هذا؛ لأن الأرض يجوز استجارها، وكذلك العمل كله على العامل ههنا، وفي المزارعة في هذا عليهما؛ لأنه لما وجب أجر مثل الأرض بعد انتهاء المدة على العامل لا يستحق عليه العمل، وههنا لا أجر، فجاز أن يستحق العمل كما يستحق قبل انتهائها.

شدة

ما وصفا أي الخيارات الثلاثة التي مرت آنفاً. (البنية) فهذا **والأول** أي انقضاء ائدة وموت العاقدين سواء في الحكم المذكور. [البنية ٦٢٧/١٠] سواء واعمل بالخيار إن شاء عمل كما كان يعمل لكن بغير أجر. [الكفاية ٤٠٢/٨] **لكن بغير أجر** أي على العامل في معاملة نصيبه من الثمرة التي بقيت على الشجر بعد انقضاء المدة. (الكفاية) **لا يجوز استجاره** [على ما مر في الإجارة] حتى لو اشترى ثماراً على الأشجار، ثم استأجر الأشجار إلى وقت الإدراك لا يجب عليه أجر. [الكفاية ٤٠٢/٨]

في هذا أي فيما إذا انقضت ائدة والزرع انقل. [البنية ٦٢٧/١٠] **يجوز استجاره** فإن من اشترى زرعاً في أرض، ثم استأجر الأرض مدة معلومة جاز، ووجب اسمي، وإن استأجرها إلى وقت إدراك الزرع وجب أجر مثل. (الكفاية) وكذلك العمل الخ أي فإذا ظهر هذا الفرق يثبت عليه فرق أجر، وهو أن العمل هنا عليهما بحسب مكانها في الزرع؛ لأن رب الأرض لما استوجب الأجر على العامل لا يستوجب عليه العمل في نصيبه بعد انتهاء المدة، وهنا العمل على العامل في الكل؛ لأنه لا يستوجب رب النحل عليه أجر بعد انقضاء المدة كما كان لا يستوجب عليه ذلك قبل انقضاء المدة، فيكون العمل كله على العامل إلى وقت الإدراك كما قبل انقضاء المدة. [الكفاية ٤٠٣/٨] في هذا أي في انقضاء المدة والزرع بقل على رب الأرض والعامل جميعاً. [البنية ٦٢٧/١٠]

قال: ونفسح بالعدر: لما بينا في الإجازات، وقد بينا وجوه العذر فيها، ومن
 لقنوري المساقاة
 جعلتها: أن يكون العامل سارقاً يخاف عليه سرقة السَّعْفِ والثمر قبل الإدراك؛ لأنه
 لأعد
 يلزم صاحب الأرض ضرراً لم يلتزمه فتفسخ به، ومنها: مرض العامل إذا كان
 لأعد
 يضعفه عن العمل؛ لأن في إلزامه استئجار الأجر زيادة ضرر عليه، ولم يلتزمه،
 مرض
 فيجعل ذلك عذراً، ولو أراد العامل ترك ذلك العمل هل يكون عذراً؟ فيه روايتان،
 وتأويل إحداهما أن يشترط العمل بيده، فيكون عذراً من جهته. ومن دفع أرضاً
 بغيره
 ليس فيها شجر
 من رب الأرض وعدره بغيره. لا يشترط الشركة فيما كان حاصلاً
 وهو الأرض
 قبل الشركة لا بعمله. وجميع السواقي وعدره بغيره. ولا يشترط فيه عدره
 بغيره
 لأنه في معنى قفيز الطحان؛ إذ هو استئجار ببعض ما يخرج
 من عمله، وهو نصف البستان فيفسد، وتعذر ردُّ الغراس؛
 بغيره

س في الإجازات يريد به قوله: وسأ: أن المانع غير مقبوضة وهي المعقود عليها، فصار العذر في لإجرة
 كالعيب قبل انقضاء الخ. (العناية) فيه روايتان يعني في كون ترك العمل عذراً روايتان: في إحداهما لا يكون
 عذراً ويحجر على ذلك؛ لأن العقد لازم لا يفسخ إلا من عذر، وهو ما يحققه به ضرر، وهما ليس كذلك،
 وفي الأخرى عذر، وتأويله: أن يشترط عليه العمل بيده، فإذا ترك ذلك العمل كان عذراً، أما إذا دفع إليه
 المحيل على أن يعمل فيها نفسه وبإجرائه، فعليه أن يستخف غيره، فلا يكون ترك العمل عذراً في فسح
 المعاملة. [العناية ٤٠٣/٨] فيكون عذراً الخ لأنه تعذر عليه سقياء المعقود عليه. [الكفاية ٤٠٤، ٤٠٣/٨]
 ومن دفع أرضاً الخ وهذا من مسائل الأصل، ذكره تفريعاً على مسألة 'القنوري'. [الساية ١٠، ٦٢٩]
 إذ هو استئجار الخ لأنه استأجر أجيراً يجعل أرضه بستاناً بالآلات الأجير على أن يكون أحرته نصف
 البستان الذي يظهر بعينه.

لاتصالها بالأرض، فيجب قيمتها وأجر^{أجر المثل} مثله؛ لأنه لا يدخل في قيمة العراس؛ لتقومها بنفسها، وفي تخرجها طريق آخر بيناه في "كفاية المنتهي"، وهذا أصحها، والله أعلم.
هذه المسألة أي طريق الشراء

لاتصالها [إنما أنت الصمير تراجع إليه على تأويل الأعراس] فإنه يوقع العراس وسلمها لم يكن تسيماً لشجر، بل يكون تسيماً لقطعة حشة ولم يكن مشروصاً، بل المشروط تسييم اشجر. [العناية ٨/٤٠٤] **طريق آخر** وهو أن يكون مشتركاً لنصف العراس منه نصف الأرض، والعراس مجهولة فلا يخور. (الكفاية) **وهذا أصحها** يعني المذكور في الهداية أصحهما؛ لأنه نظير من استأجر صاعاً يصنع ثوبه يصنع نفسه على أن يكون نصف المنصوع لنصاع في أن اعراس الة يجعل الأرض بها سنناً، كما يصنع ثوب، وهذا فسدت الإحارة بقيت الة متصلة بملك صاحب الأرض، وهي متقومة، فيبرمه قيمتها كما يجب على صاحب الثوب قيمة ما زاد الصبغ في ثوبه وأجر عمله. [العناية ٨/٤٠٤]

فاكتفى به عند العجز عن الأول؛ إذ التكليف بحسب الوُسْع، ومن شرطه: أن يكون الذابح صاحب ملة التوحيد إما اعتقاداً كالمسلم، أو دعوى كالكثابي، وأن يكون حلالاً خارج الحرم على ما نبينه إن شاء الله تعالى. قال: **ودبيحة المسهم** ^{ملة سماوية} **وكتاتي حلال؛ لما قلونا، ولقوله تعالى: «وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّهُمْ عَمِلُوا عَظِيمًا»** ^{القدوري} **ويحِلُّ إذا كان يعقل التسمية والذبيحة، ويضبط** ^{بما} **وإن كان صبيّاً أو مجنوناً أو امرأة.** أما إذا كان لا يضبط، ولا يعقل التسمية، فالذبيحة لا تحل؛ لأن التسمية على الذبيحة شرط بالنص، وذلك بالقصد وصحة القصد بما ذكرنا، والأقلف والمختون سواء؛ لما ذكرنا،

كالكثابي فإنه يدعي التوحيد، ثم إما نحن ذبيحة الكثابي فيما إذا لم يذكر وقت الذبح اسم عزيز أو اسم المسيح، وأما إذا ذكر ذلك فلا تحل، كما لا تحل ذبيحة المسلم إذا ذكر وقت الذبح غير اسم الله تعالى؛ لقوله تعالى: **«وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّهُمْ عَمِلُوا عَظِيمًا»** فحال الكثابي في ذلك لا يكون أعلى من حال المسهم. [الكفاية ٤٠٦/٨] **لما قلونا** أراد به قوله سبحانه وتعالى: **«وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّهُمْ عَمِلُوا عَظِيمًا»** لأن الخطاب عام. [الباية ٦٣٧/١٠] **وطعام الدين** **الح** قال اسحاري **في "صحيحه"**. قال ابن عباس **طعامهم دبائحهم** [الباية ٦٣٧/١٠] **إذا كان يعقل الح** قيل: يعني يعقل لفظ التسمية، وقيل: يعقل أن حل الذبيحة بالتسمية. (العناية) **ويضبط**. يعني يقدر على الذبح، ويضبطه، أي: يعم شرائط الذبح من فرى الأوداح والحقنوم. (العناية) **مجنوناً**. قال في "النهاية": أي معتوها؛ لأن المحنون لا قصد له ولابد منه. [العناية ٤٠٧/٨] **لما ذكرنا** يعني قوله: إذا كان يعقل التسمية والذبيحة ويضبطه. (العناية) **لما ذكرنا** قيل: أراد به الآيتين المذكورتين، وفيه نظر؛ لأن عادته في مثله لما قلنا، وقيل: أراد به قوله: لأن حل الذبيحة يعتمد الملة، وهذا ليس مذكور في الكتاب، والأولى أن يجعل إشارة إلى الآية، وإلى قوله: ولأن به يتمير الدم المحسن من انسجم الصاهر، وعادته في مثله ذلك قيل، إما ذكر الأقل؛ احترازاً عن قول ابن عباس فإنه يقول: شهادة الأقل وذبيحته لا تجوز. [العناية ٤٠٨/٨]

وإطلاق الكتابي ينتظم الكتابي والذمي والحربي والعربي والتغلي؛ لأن الشرط قيام الملة على ما مر. قال: ولا تؤكل ديبحة أجوسي؛ لقوله ^{القُدوري} ع: "سئوا بهم سنة أهل الكتاب غير ناكحي سائهم ولا آكلي ذبائحهم"، ولأنه لا يدعي التوحيد، فأنعدمت الملة اعتقاداً ودعوى. قال: ^{القُدوري} لأنه لا ملة له، فإنه لا يُقرُّ على ما انتقل إليه، بخلاف الكتابي إذا تحوّل إلى غير دينه؛ لأنه يقرُّ عليه عندنا، فيعتبر ما هو عليه عند الذبح لا ما قبله. قال: ^{القُدوري} والذمي؛ لأنه لا يعتقد الملة. قال: ^{القُدوري} "نحرم يعني من الصيد، ^{القُدوري} لا تأكل ما دبح في حرم من حرام، والإطلاق في المحرم ينتظم الجِلَّ والحرم، والذبح في الحرم يستوي فيه الحلال والمحرم؛ وهذا لأن الدكاة فعل مشروع،

والعني عطف على لعربي، من عطف خاص على عام؛ لأن نعت قوم فلا حول يسكون عرب الروم (سنة) سو نعت قوم من مشركي العرب، ضأنهم عمر بالخرية فأوا، فصحوا على أن بعضوا الصدفه مضاعفة فرصوا لأن الشرط ^{القُدوري} فيه ضرورة لأن وجود اشترط لا يستلزم وجود مشروط، ويمكن أن يخاف عنه، بأنه شرط في معنى نعمة. [البيان ٤٠٨٨] على ما مر شارحه في قوله: ومن شرطه أن يكون الداح صاحب ملة التوحيد إما عقداً كدسسه، أو دعوى ككتنى. [البيان ١٠ ٦٤١] أي عمر دسه يعني لصمراي بد قوم، واليهودي بد نصر، وإنما قصر على ما نقل إليه، خلاف ما يؤممحس، فإنه لا تؤكل ديبحته بلا خلاف. (سنة) عند الداح حتى لو تمحس يهودي أو نصري ^{القُدوري} به جل صيده ولا ديبحته، مكرمة ما موكان محوسباً في الأصل، وب قوم محوسي، أو نصري يؤكل صيده وديبحته، كما هو كان عنه في الأصل. [البيان ٤٠٨٨] والنوري وهو الذي بعد النوش، وهو نصري؛ لأنه ليس له ملة توحيد. [سنة ١٠ ٦٤٣] من الصيد ^{القُدوري} قد نعد لا بد منه؛ لأنه من ديبحته من لأهاني. [سنة ١٠ ٦٤٤]

عرب بعد البض. [نصب الآية ٤ ١٨١] وروى عبد الرزاق في 'مصنعه' عن الحسن بن محمد بن عني قال: كتب ^{القُدوري} إلى محوس هجر يدعوهم إلى الإسلام، فمن أسلم قبل منه الحق. ومن أبى كتب عنه الجزية، ولا تؤكل لهم ديبحة ولا تنكح منهم امرأة. [٧٠/٦، باب أخذ الجزية من المحوس]

وهذا الصنيع مُحَرَّمٌ، فلم تكن ذكاة، بخلاف ما إذا ذبح المحرَّم غير الصيد، أو ذبح في الحرم غير الصيد: صح؛ لأنه فعل مشروع؛ إذ الحرم لا يُؤمَّن الشاة، وكذا لا يحرم ذبحه على الحرم. قال: وإن ترك الذابح التسمية عمداً: فالدسحة مئة لا تؤكل، وإن تركها ناسياً: أكل، وقال الشافعي رحمه الله: أكل في الوجهين، وقال مالك رحمه الله: لا تؤكل في الوجهين، والمسلم والكتابي في ترك التسمية سواء، وعلى هذا الخلاف إذا ترك التسمية عند إرسال البازي والكلب وعند الرمي، وهذا القول من الشافعي رحمه الله مخالف للإجماع، فإنه لا خلاف فيمن كان قبله في حرمة متروك التسمية عامداً، وإنما الخلاف بينهم في متروك التسمية ناسياً، فمن مذهب ابن عمر رضي الله عنهما أنه يحرم، ومن مذهب علي وابن عباس رضي الله عنهما أنه يحل، بخلاف متروك التسمية عامداً، ولهذا قال أبو يوسف والمشايع رحمه الله: إن متروك التسمية عامداً لا يسع فيه الاجتهاد،

وهذا الصنيع محرم. الصيد محرم بالضر، وهو قوله تعالى: «لَا تَحْلِلُوا صَيْدَهُمْ فِي صَيْدِهِمْ» [البقرة ١٠/٦٤٤] لا يؤمن الشاة: ونحوها من النعم، والأمر إنما يشت بالنص للصيد. [البقرة ١٠/٦٤٥] وقال الشافعي رحمه الله: استدلل الشافعي رحمه الله بقوله ﷺ «المسم يدبح على اسم الله تعالى سمي أو لم يسم» سوى بين التسمية وعدمها، والشرط لا يكون كذلك،.... والحواش عن الحديث ما ذكره في الكتاب أنه محمول على حالة النسيان دافعاً لتعارض بينه وبين حديث عدي بن حاتم. [البقرة ٨/٤٠٩] ترك التسمية سواء حتى أد الكتابي إذا تركها عامداً لا تؤكل، وإذا تركها ناسياً تؤكل، وقد ذكرناه. (البقرة) وهذا القول رحمه الله أي القول بخوار أكل متروك التسمية عامداً مخالف للإجماع، لأن الإجماع انعقد على عدم حواره قبل الشافعي رحمه الله، فالمخالف للإجماع المعقد قلبه حارق للإجماع، فلا تسمع. [البقرة ١٠/٦٤٦] متروك التسمية عامداً حيث لم يحتف أحد من الصحابة والتابعين رحمه الله في حرمة. [البقرة ١٠/٦٤٧]

ولو قضى القاضي بجواز بيعه لا ينفذه؛ لكونه مخالفاً للإجماع. له: قوله ^{سأعي} "المسلم يذبح على اسم الله تعالى متى أو لم يسم".* ولأن التسمية لو كانت شرطاً للحل لما سقطت بعذر النسيان كالطهارة في باب الصلاة. ولو كانت شرطاً فالمنة أقيمت مقامها. كما في الناسي. ولنا: الكتاب. وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ الآية، فهي وهو للتحريم،

خوار بعه أي مع منزلة تسميته عمد (سنة) لما سقط **عذر الخ** لأنه لو كانت تسميته من سرقة حل كان مأموراً به، وفي مذمور لا فرق بين سبب وعمد في نفس كقصص خنثوه، لاودح، وسكير، ونفرد في صلاة، وإذا يقع عرف في سرقة كالأكل وسرب في لقوه؛ لأن موجب سبب لاسها، الناسي يكون منتهياً اعتقاداً، فأما موجب الأمر الاكتمار. والبارك باسم أو عمد لا يكون مؤثراً [الكفاية ٤٠٩-٤١٠].

كالطهارة لأن شرطه شيء ما يوقف على وجوده، ولا يفترق حل بين سبب وعمد كما في الطهارة واستفصال اقلية وسر الغيرة. فإن من سبب الطهارة لا حو حلالته كما لو تركها عمداً، وإذا يفرق بينهما في المحودات كالأكل والشرب في الصوم. [البنية ١٠/٦٤٩]

كما في الناسي كما أقيمت منه مقدم تسميته في حق الناسي. وبه أشار لبي عن دبح، فرب تسمية سبب، فإن كمو، فإن تسمية منه تعز في قلب كل من رأى مسماً [نسبة ١٠/٦٤٩].

وهو قوله تعالى **إلح** ووجه الاستدلال أن سبب جمعوا أن مراده يذكر حل ليدح لا غير، وصيه 'عنى' تدل على أن المراد به ذكر باللسان، يقول: ذكر عليه رد ذكر باللسان، وذكره رد ذكر بالسم، وقوله: لا تأكله عام مؤكداً من الاستعرفة لئلي نفيه لتأكيد، وتأكيده عدم بقي حتمال خصوص، فهو غير محتمل للخصوص، فيعم كل ما لم يذكر اسم الله عليه حال دبح عامداً كان أو ناسياً، إلا أن اشرع جعل الناسي ذاكرة؛ لعذر كان من جهته، وهو النسيان. [العناية ٨/٤١٠]

* عريب بهذا اللفظ، وفي معناه أحاديث. [حصب الزبارة ٤/١٨٢] منها أخرجه المدار فصي في اسمه عن ابن عباس أنه قال: سبي الله، فإن سبب كلفه سنة، فإن سبي بالسم حلال دبح، وسبب سبي الله، الله، ثم بياكل". [٤/١٧٠، كتاب الأشربة وغيرها]

والإجماع وهو ما بينا. والسنة: وهو حديث عدي بن حاتم الطائي رضي الله عنه، فإنه عليه قال في آخره: "فإنك إنما سميت على كلبك ولم تُسم على كلب غيرك" * عدل الحرمة بترك التسمية. ومالك رحمته الله يحتج بظاهره ما ذكرنا؛ إذ لا فصل فيه، ولكننا نقول: في اعتبار ذلك من الحرج ما لا يخفى؛ لأن الإنسان كثير النسيان، والحرج مدفوع، والسمع غير مجرى على ظاهره؛ إذ لو أريد به لجرت الحاجة بين سيف وظهر الانقياد، وارتفع الخلاف في الصدر الأول، والإقامة في حق الناسي - وهو معذور - لا يدل عليها في حق العامد ولا عذر،

وهو ما بينا: يريد به ما ذكره في التشيع بقوله: فإنه لا خلاف فيما كان قبله في حرمة متروك التسمية عامداً، وإن اختلف بينهم في متروك التسمية ناسياً. [العبارة ٨/٤١٠] يحتج الخ. وقال في 'العبارة': استد مالک بظاهر قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ سَبْعَ مَرَّاتٍ مِنْهُ لَكُمْ فِي الْحَرْجِ﴾، فإن فيه انتهى أبعد وجه، وهو تأكيده بمن الاستعرافية عن أكل متروك التسمية، وهو بإطلاقه يقتضي الحرمة من غير فصل. [نتائج الأفكار ٨/٤١١] والخرج مدفوع بالنص، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنا عَلَيْكُمْ فِي الْحَرْجِ حَرَجاً﴾، فيحمل على حالة العمد؛ دعاً لتعارض. [الباب ١٠/٦٥٤] والسمع الخ. هذا جواب عن قول مالك رحمته الله، حيث يحتج بظاهر قوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ سَبْعَ مَرَّاتٍ مِنْهُ لَكُمْ فِي الْحَرْجِ﴾ [الكفاية ٨/٤١٠]. ليس المراد منه العموم ظاهراً، ولهذا اختلفت الصحابة في متروك التسمية ناسياً، ولم يحتج من قال: بحرمته بالآية. والإقامة في حق الخ: جواب عن قول الشافعي رحمته الله: أقيمت الملة مقدم التسمية في حق الناسي، يسغي أن يقام أيضاً مقامه في حق العامد. [الباب ١٠/٦٥٤]

* أخرجه الأئمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ٤/١٨٤] أخرج اسحاري في 'صحيحه' عن عدي بن حاتم رضي الله عنه، قال: سألت النبي ﷺ عن صيد المعراض قال: ما أصاب حده فكله، وما أصاب عرصه فهو وفد، وسألت عن صيد الكلب فقد: ما أمسك عيبه فكل، وإن أكل دكة، وإن وجدت مع كسك أو كلالته كساً غيره، فحسبت أن يكون أحده معه وقد قتله فلا تأكل، فبما ذكرت سمى الله على كسك ولم يذكره على غيره. [رقم: ٥٤٧٥، باب التسمية على الصيد]

وما رواه **محمول** على حالة النسيان. ثم التسمية في ذكاة الاختيار **تُشترط** عند الذبح، وهو على المذبوح، وفي الصيد **تُشترط** عند الإرسال والرمي، وهي على الآلة؛ لأن المقدور له في الأول: الذبح، وفي الثاني: الرمي، والإرسال **دون الإصابة**، فتشترط عند فعل ^{ذكاة الاختيار} يقدر عليه، حتى إذا أضجع شاة ^{الصيد} وسمّى، فذبح ^{إلى الصيد} غيرها بتلك التسمية: لا يجوز، ولو رمى إلى صيد وسمّى وأصاب غيره: **حل**، وكذا في الإرسال، ولو أضجع شاة وسمّى، ثم رمى بالشفرة، وذبح **بالأخرى**: أكل، ولو سمّى على سهم، ثم رمى بغيره صيداً لا يؤكل. قال: **ونكره** أن يذكر مع **سم الله** يعني **سم حديد**، **وأن يقول** عند الذبح: **سهم من فلان**، وهذه ثلاث مسائل: إحداها: أن يذكر موصولاً لا معطوفاً: **فيكره**، ولا تحرم الذبيحة، وهو المراد بما قال. ونظيره أن يقول: **بسم الله محمد رسول الله**؛ لأن الشركة لم توجد، فلم يكن الذبح واقعاً له، إلا أنه يكره؛ ^{عمره}

وما رواه **محمول** أي لشافعي، وهو قوله: "المسلم يذبح على اسم الله تعالى سمي أو لم يسم". [الكفاية ٤١١/٨] **شترط عند الذبح** أراد أن التسمية في الذكاة الاختيارية تقع على الذبح، فيشترط عند الذبح، وفي التحفة: يسعى أن يريد بالتسمية: التسمية على ذبيحة، أم لو أراد عند افتتاح العمل: لا يحل. (السياسة) **دون الإصا** يعني الإصا ليست في قدرته عند لرمي والإرسال. [السياسة ٦٥٥/١٠] لا يجوز لفقد التسمية على المذبوح. **حل** لأن التسمية ها على الآلة وهي لم تتبدل. [السياسة ٦٥٦/١٠] **ودبح بالأخرى** أي دبح الشاة التي أصبحها بشفرة أخرى؛ لأن التسمية وقف على الشاة ولم تتبدل، وتذكر الفعل باعتبار الذبيحة. (السياسة) لا يؤكل لوقوع التسمية على السهم الأول، ولا خلاف فيه لثلاثة. (السياسة) قال: لم يشت في النسخة الصحيحة بقية قالها، وصورة المسألة في "جامع الصغير". [السياسة ٦٥٦/١٠] **فيكره** أي إذا كان كذلك يكره فعله هذا، ولا تحرم الذبيحة؛ ما يقوله الآن. [السياسة ٦٥٦/١٠] **محمد**: يرفع الدال في محمد ولو خفضها لا تحل. [السياسة ٦٥٧/١٠]

لوجود القرآن صورةً، فيتصور بصورة المحرم. والثانية: أن يذكر موصولاً على وجه العطف والشركة، بأن يقول: بسم الله واسم فلان، أو يقول: بسم الله وفلان، أو بسم الله ومحمد رسول الله - **بكسر الدال** - : فتحرم الذبيحة؛ لأنه **أهل** به لغير الله. والثالثة: أن يقول مفصولاً عنه صورةً ومعنى، بأن يقول قبل التسمية وقبل أن يضع الذبيحة أو بعده، وهذا لا بأس به؛ لما روي عن النبي ﷺ أنه قال بعد الذبح: "اللهم تقبل هذه عن أمة محمدٍ ممن شهد لك بالوحدانية ولي بالبلاغ"،* والشرط هو الذكر الخالص المجرد على ما قال ابن مسعود رضي الله عنه: جردوا التسمية،** حتى لو قال عند الذبح: اللهم اغفر لي لا يحل؛ لأنه دعاء وسؤال، ولو قال: الحمد لله، أو سبحان الله، يريد التسمية: حل، ولو عطس عند الذبح،

لوجود القرآن: أي لوجود المتعارضة بين الكلامين بحسب الظاهر، فيكره ذلك. (الناية) **بكسر الدال**: وإن رفعه يحل؛ لأنه كلام متدا، وإن نصه اختلفوا فيه، وعلى هذا القياس لو سمي آخر مع اسم الله تعالى. [الكفاية ٤١١/٨] **لأنه أهل** به لأنه سمي بغير اسم الله سبحانه وتعالى، فصارت ميتة. (الناية) أو **بعده**: أي أو بعد أن يصنع الشاة، وفي بعض النسخ: وقبل أن يضع الذبيحة. [الناية ٦٥٨/١٠] **والشرط إلخ**: أي وشرط حل الدكاة هو الذكر الخالص لوجه الله تعالى المجرد عن غيره. [الناية ٦٥٩/١٠]

* أخرجه مسلم في الضحايا عن يزيد بن قسيط عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ أمر بكش أقرن يطاء في سواد، ويترك في سواد، ويطر في سواد، فأتى به ليضحى به، فقال لها: يا عائشة هلمي المديّة، ثم قال: استحديها بحجر، ففعلت، فأحدها وأحد الكيش، فأضحجه ثم دحه، ثم قال: سببه **لهم نفس من محمد** رضي الله عنه، ومن أمه محمد ثم ضحى به. [رقم: ١٩٦٧، باب استحباب الضحية وذبحها مباشرة بلا توكيل، والتسمية والتكبير]

** غريب. [نصب الراية ١٨٤/٤]

فقال: الحمد لله لا يحل في أصح الروايتين؛ لأنه يريد به الحمد على نعمه دون التسمية، وما تداولته الألسن عند الذبح وهو قوله: بسم الله والله أكبر، منقول عن ابن عباس ^{رضي الله عنه} في قوله تعالى: ^{عند غيرها} **هَذَا كَرَامٌ** ^{عند غيرها} **بِسْمِ اللَّهِ عَالِيهَا صَوَافٌ** * قال: **والذبح بين الحق والسم**، وفي الجامع الصغير: لا بأس بالذبح في الحق كله: وسطه وأعلى وأسفله. والأصل فيه ^{الدليل}

دون السم لأنه قال في الأصل: بد قال: حمد لله يريد به التسمية كمن، وإن لم يرد التسمية فلا، ولعل طس لم يرد تسمية على الذبح، بل أراد حمد على نعم الله سبحانه وتعالى. [ساية ١٠، ٦٦٠] خلاف الحصة حيث حور عنها، لأن المذكور فيها ذكر الله تعالى مطلقاً لقوله تعالى: **هَذَا كَرَامٌ** ^{عند غيرها} **بِسْمِ اللَّهِ عَالِيهَا صَوَافٌ** * **منقول عن ابن الج**. قال لسان: **والذبح بين الحق والسم**، **بسم الله** أكبر بدون الوجود، فإن قال مع الواو بكسر: لأنه يقطع فور التسمية. [الكفاة ٨، ٤١٢]

صواف أي فدام على ثلث قوائم قد صنعت حبسها ويدها اليمنى وأخرى معقوفة: فيحرها، وهذا على سبيل تذبذب، ويجوز حرها ودعها مصححة على حبسها كالمفر. **والذبح** مرد يذبح: يذبح محل الذبح. [ساية ١٠، ٦٦١] وفي **الجامع الصغير** ويبدأ بعد لفظ **الجامع الصغير**؛ لأن فيه بيان محل الذبح. **الذبح**، وليس يذبح في قوله: **الذبح بين الحق والسم**، وهو رواية بسوس. [الكفاة ٨، ٤١٢]

والأصل فيه بين روايتي 'المسوط' و'الجامع الصغير' اختلاف من حيث الظاهر؛ لأن رواية 'المسوط' تقتضي الحق فيما إذا وقع الذبح فوق لعقدة قبل الحق، لأنه وإن كان قبل العقدة، فهو بين لثة وسحبين، فيحل، ورأيه 'الجامع الصغير' تقتضي أن لا حل؛ لأن على روايته محل الذبح الحق، فلما وقع الذبح قبل لعقدة لم يكن حل حق محل الذبح فلا يجوز، فكانت رواية 'الجامع الصغير' مقيدة لإطلاق رواية 'المسوط'، فكان مراد من إطلاق رواية 'المسوط'، أن الذكاة ما بين لثة وسحبين مقيد، وهو أن تقع الذكاة في حق بعد أن تكون ما بين لثة وسحبين، وقد صرح في دلائل 'الذخيرة' بأن الذبح إذا وقع أعني من أحقوم أو أسفل منه يحرم كذبها؛ لأنه ذبح في غير المذبح، لأن المذبح هو الحقوم. (لهابة)

رواه إمامكم في "مستدرک" في الدلائل من حديث شعبه عن سيمان عن أبي ضبيان عن ابن عباس ^{رضي الله عنه} في قوله تعالى: **هَذَا كَرَامٌ** ^{عند غيرها} **بِسْمِ اللَّهِ عَالِيهَا صَوَافٌ** * قال فدام على ثلاثه فهو ثم معقوفة ^{عند غيرها} **بِسْمِ اللَّهِ عَالِيهَا صَوَافٌ** * **منقول عن ابن الج**. وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين وهو يرواه. [٢٣٣، ٤]

قوله **ما ١٤**: "الذكاة ما بين الدبّة والضحّين" * ولأنّه مجمّع المجزئ والعروق، فيحصل بالفعل فيه إنّهار الدم على أبلغ الوجوه، فكان حكم الكل سواء. قال: والعروق التي تقطع في الذكاة أربعة: حنقوم، والمرى، ولودجان؛ لقوله **ع ١٤**: "أفر الأوداج بما شئت" * وهي اسم جمع، وأقله الثلاث، فيتناول المرى واللودجين، وهو حجة على الشافعي في الاكتفاء بالحنقوم والمرى، إلا أنه لا يمكن قطع هذه الثلاثة إلا بقطع الحلقوم، فيثبت قطع الحلقوم باقتضائه، وبظاهر ما ذكرنا يحتاج مالك **ج ١٤**، ولا يجوز الأكثر منها، بل يشترط قطع جميعها، وعندما إن قطعها: حل الأكل.

أخرى أي محرّ الطعام والماء. (لأنه) حكم الكل أراد به كل الحق؛ وسطه وأعلى وأسفله. [البيان ١٠/٦٦٤] **أفر المرى**: اقطع بالإصلاح، وإفراء الإفساد، بكسر هـ ههنا لئلا. [الكفاية ٨/٤١٢] **فيثبت قطع الخ** وحنج الشافعي **ج ١٤** أنه جمع لأوداج، ومائة إلا اللودجان، فإن عني أن المقصود ما يحصل به رهق الروح، وهو بقطع الحلقوم والمرى؛ لأن الحيوان لا يعيش بعد قطعهما، وهو ضعيف لفظاً ومعنى، أما قصد فلأن لأوداج لا دلالة له على حنقوم والمرى أصلاً، ولما معنى؛ فلأن المقصود إسالة الدم النجس، وهو إنما يحصل بقطع عراه. [العناية ٨/٤١٣] **وبظاهر ما ذكرنا** أي بظاهر دلالة النص، ولما يقصبه، فإن لأوداج جمع وألفه ثلاثة، وقصع هذه الثلاثة بدون قصع الحلقوم متعذر، فتثبت قصع الحلقوم بالاقتضاء. [عناية ٨/٤١٣]

* **عرب هذا المقصود**. [نصب الرية ٤/١٨٥] وأخرج لدر قطي في 'نسه' عن أبي هريرة **ج ١٤** قال: سمعت رسول الله **ص ١٤** يقول: "من ذبح ذبائحاً على غير ما أمر به، لم يقبل الله ذبائحهم، ولا ينجس لهم بهنهم، ولهم من أيّ ذبح وشرب معاً" [١٦١/٤]. كتاب لأشربة وغيره | وأخرج البخاري عن ابن عباس **ج ١٤** تعليقاً على الذكاة في الحق والمنة، وقال ابن حجر: صحيح لإسناد. [إعلاء لسن ١٧/٧٩] * **عرب**. [نصب الرية ٤/١٨٥] وأخرج ابن أبي شيبة في 'مصفه' عن رفع بن حديج قال: سألت رسول الله **ص ١٤** عن الذبيحة بالبط، فقال: "كل ما فرى الأوداج بلا سن أو صقر". [٣٨٩/٤]. باب ذبائحهم الدم فكل ما خلا سنّاً أو عظماً

وإن قطع أكبرها: فكسبت عدد أبي حنيفة ^{ثلاث} ^{٣٣٣} وقالوا: لا بد من قطع الحلقوم والمريء وأحد الودجين، قال ^{٣٣٣} ^{٣٣٣} هكذا ذكر القدوري ^{٣٣٣} الاختلاف في مختصره، والمشهور في كتب مشايخنا ^{٣٣٣} أن هذا قول أبي يوسف ^{٣٣٣} وحده، وقال: في "الجامع الصغير": وإن قطع نصف الحلقوم ونصف الأوداج: لم يؤكل، وإن قطع الأكثر من الأوداج والحلقوم قبل أن يموت: أكل، ولم يحك خلافاً، فاختلفت الرواية فيه. والحاصل: أن عند أبي حنيفة ^{٣٣٣} إذا قطع الثلاث أي ثلاث كان يحل، وبه كان يقول أبو يوسف ^{٣٣٣} أولاً ثم رجع إلى ما ذكرنا. وعن محمد ^{٣٣٣} أنه يُعتبر أكثر كل فرد، وهو رواية عن أبي حنيفة ^{٣٣٣}: لأن كل فرد منها أصل بنفسه؛ لانفصاله عن غيره، ولورود الأمر بفرديه، فيعتبر أكثر كل فرد منها. ولأبي يوسف ^{٣٣٣} أن المقصود من قطع الودجين إظهار الدم، فينوب أحدهما عن الآخر؛ إذ كل واحد منهما مجرى الدم. أما الحلقوم ^{٣٣٣} فيخالف المريء، فإنه مجرى العلف والماء، والمريء مجرى النفس، فلا بد من قطعهما. ولأبي حنيفة ^{٣٣٣} أن الأكثر يقوم مقام الكل في كثير من الأحكام، وأي ثلاث قطعها، فقد قطع الأكثر منها، وما هو المقصود يحصل بها، وهو إظهار الدم المسفوح، ^{الأربعة} ^{ثلاث}

هذا قول أبي يوسف ^{٣٣٣} أي أن قوله: لا بد من قطع الحلقوم والمريء وأحد الودجين قول أبي يوسف وحده. [الساية ١٠/٦٦٧] ولم يحك خلافاً أي في "الجامع الصغير" لم يحك خلافاً في هذه المسألة (الساية) ما ذكرنا وهو قوله: لا بد من قطع الحلقوم والمريء وأحد الودجين. (الساية) فيعتبر أكثر أي من الأربعة، وبالأكثر حكم الكل. [الساية ١٠/٦٦٨] مجرى العلف [هذا ليس بجهد، وإحق عكسه] والماء قيل: هذا عكس، بل الحلقوم مجرى النفس، والمريء مجرى العلف، وهكذا في الإيضاح، وذكر في 'معرب' المريء: مجرى الطعام والشراب. (النهاية)

والتوحية في إخراج الروح؛ لأنه لا يجيى بعد قطع مجرى النفس أو الطعام، ويخرج الدَّم بقطع أحد الودجين، فيكفي به؛ تحرزاً عن زيادة التعذيب، بخلاف ما إذا قطع النصف؛ لأن الأكثر باقٍ، فكأنه لم يقطع شيئاً؛ احتياطاً لجانب الحرمة. قال: **وَحَرَّ** الدِّمَّ بِالطُّفَرِ وَالسِّنِّ وَالْقَرْنِ إِذَا كَانَ مَبْرُوعاً، حَتَّى لَا يَكُونَ أَكْثَرُ نَاسٍ. إِلَّا أَنَّهُ يُكْرَهُ هَذَا الدَّبْحُ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته: الْمَذْبُوحُ مَيْتَةٌ؛ لِقَوْلِهِ رحمته: "كُلْ مَا أَهَرَ الدَّمُ وَأَفْرَى الْأَوْدَاجِ مَا خَلَا الظُّفَرَ وَالسِّنَّ فَإِنَّهُمَا مُدَى الْحَبْشَةِ".*

والتوحية. [يقال: موت وحي وذكاة وحية أي سريعة، والقتل بالسيف وُحِيَ أي أسرع، كذا في 'المنعوت'] أي الإسراع والتعجيل. [الساية ٦٦٩/١٠] **بخلاف ما إذا قطع إحداهما** يريد به لما كان الرحاحان لحاب التحريم كان للنصف الباقي حكم الأكثر، ويحتمل أن يريد أن الأكثر من الثلاث لقائم مقام الأربع باقٍ، فإنه إذا ترك الاثنين غير مقطوع يكون الباقي أكثر ما شرط قطعه للحل، وهو اثلاث. [الكفاية ٤١٤/٨] **لم يقطع شيئاً إحداهما** [دليل لبقاء الأكثر] لأن الاثنين ما كانا باقين كان أكثر لمرحص، وهو الثلاثة باقية، فلا يحل، وقيل: لما كان حاب الحرمة مرجحاً كان للنصف الباقي حكم الأكثر، فكأنه لم يقطع شيئاً وربما لوح لهذا بقوله: احتياطاً لحاب الحرمة أي لأجل الاحتياط لحاب الحرمة. [الساية ٦٧٠/١٠]

احتياطاً إحداهما. هذا جواب عن القصص منع وجود العنة تقديرًا، وتقدير القصص: أنه لا يجيى بعد قطع مجرى النفس فقط مثلاً، وقصع أحد الودجين مع أنه لا يحل، وتقدير الجواب: أن العنة لم توجد حكماً احتياطاً لحاب الحرمة مع وجود التعارض طاهراً بين النصف المقطوع، فرجحنا المحرم احتياطاً **والسِّنِّ** استشاهما بالإطلاق عما يحور كنهه، فيتناول الحرمة بالسروع والقائم. (العناية) **فإنهما مدى الحبشة** فهم لا يقيمون الأظفار، ويحددون الأسنان، ويقايمون بالحدش والعض. [العناية ٤١٤/٨]

* هو مطلق من حديثين. [نصب الرأية ١٨٦/٤] فأخرجه إسحاري في "صحيحه" عن عناية بن رفاع عن جده رافع قال: إنا نرجو - أو نخاف - أن ننقى أعدو عدأ، وليس معنا مدى، فمدح ناقص؟ فقال: ما أهز الدم، وذكر اسم الله عليه، فكل، ليس السِّنِّ والظفر، وسأحدثكم عن ذلك: أما السِّنِّ فعظم، وأما الظفر فمدى الحبشة، مختصر. [رقم: ٣٠٧٥، باب ما يكره من دبح الإبل والنعم في المغام] =

ولأنه فعل غير مشروع، فلا يكون ذكاة كما إذا ذبح بعير المنزوع. ولنا: قوله **فإن**
 "أنهر الدم بما شئت" ويروى: "أهر الأوداج بما شئت"، وما رواه محمود على غير المشروع،
 فإن أحببته كانوا يفعلون ذلك. ولأنه آلة جارحة، فيحصى به ما هو المقصود - وهو
 إخراج الدم - وصار كاللحم والحديد، بخلاف غير المنزوع؛ لأنه يقتل بالثقل، فيكون
 في معنى المنخقة، وإنما يُكره؛ لأن فيه استعمال جزء الأدمي. ولأن فيه إغسارا على
 الحيوان، وقد أمرنا فيه بالإحسان. قال: **وإن ذبح باللبطة والمروء**.

ولأنه فعل الخ أي ولأن ذبح الضفيرة وسن مشروعي. [نسبة ١٠ ٦٧١ ٦٧٢]
 ول قوله: هو بإصلاحه يقتضي الجواز بالمنزوع وغيره، وإنما تركنا غير المشروع لما رآه الشافعي
 فإن فيه دلالة على ذلك. وهو قوله: "أهر الأوداج بما شئت"، وما رواه ج. [أعلاه ٨ ٤١٤]
 ولأنه [أي ضمير وسن ونقير] له حجاب عن ذنبه مغمور، ونقيره لا يمس إلا بهار الدم
 ضمير وسن مشروعي غير مشروع، فإنه يكل واحد منهما له ج. [أعلاه ٨ ٤١٥]
 بخلاف أي خلاف غير مشروع، فإنه يوجب موت بالثقل مع خدة، فنفسر ذبحه في معنى منخقة.
 لأنه يقتل أي لأنه يوجب موت بالثقل مع خدة. [نسبة ١٠ ٦٧٣] **فيكون** ذبح غير مشروع.
 بالإحسان أي والحال أنا قد أمرنا في ذبح الحيوان بالإحسان على ما ينبغي، وهذا تعبير شافعي
 كل (سنة) باللبطة أي به وهو فشر القصب. (نسبة) والمروء وهو حجر أبيض رقيق يذبح به
 كالسكين. [البنية ١٠/٦٧٤]

= وروى: ما أخرجه من أبي شيبة في مصنفه عن زهير بن حديج قال سألت رسول الله ﷺ عن ذبح
 بعير، فقال: لا، قال: ذبح الأوداج لا بأس به. [٣٨٩٥ باب ذبح البهائم فكل ما جازى أو عظم]
 أخرجه أبو داود في مسنديه وسأله ما جازى. [نسبة ٤ ١٨٧] أخرجه أبو داود في مسنده عن عدي بن
 حاتم قال: قلت: يا رسول الله ﷺ رأيت أن أحداً أصاب صيداً وليس معه سكين فذبح بالمرءة وشققة
 العصا، فقال: "أمر الدم بما شئت، واذكر اسم الله عز وجل". [رقم ٢٨٢٤ باب في الذبيحة بالمرءة]

وكل شيء أهر الدم، إلا السن القائم، واضطر قائم، فإن المذبوح بهما ميتة؛ لما بينا، ونص محمد رحمه في "الجامع الصغير" على أنها ميتة؛ لأنه وجد فيه نصاً، وما لم يجد فيه نصاً يحتاط في ذلك، فيقول في الحل: لا بأس به، وفي الحرمة يقول: يكره، أو لم يؤكل. قال: ويستحب أن يحد الذابح شفرته؛ لقوله عليه السلام: "إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتل، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة، وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته".* ويكره أن يضعها، ثم يحد الشفرة؛ لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه رأى رجلاً أضجع شاة وهو يحد شفرته، فقال: "لقد أردت أن تميتها موتات،

لما بها إشارة إلى قوله: لأنه يقتل باثقل، فيكون في معنى سحقه. [العناية ٨/٤١٥] **الفئة** بكسر القاف وهي: هيئة وحالة. (الساية) **الدخة** بكسر الد، وهي هيئة وإحالة. (الساية) **ويكره أن يضعها إلخ**. ذكره تعريفاً في مسألة 'القدوري'. [الساية ١٠/٦٧٥] **لقد أردت** [كأن الشاة تموت إذا رأت تحديد الذابح شفرته مرة، وبالذبح مرة أخرى] أن إلخ قيل: إما يكون ذلك إذا علم المقصود بالذبح أن التحديد لدخه، ونس كذلك؛ لأن المذبوح لا عقل له، وهو مع كونه سوء أدب ساقض؛ لأن الوهم في ذلك كذب، وهو موجود فيه، وعقل يحتاج إليه لمعرفة الكليات، وما نحن فيه بيس منها. [العناية ٨/٤١٥]

تميتها موتات: ذكر في 'المبسوط' في هذه المسألة: أنه تعرف ما يراد به كما جاء في الخبر أجمعت النهاية إلا عن أربعة، حالقها وراقها وحتمها وفسادها، فإذا كانت تعرف ذلك، وهو يحد شفرة بين يديها كان فيه زيادة إيلام غير محتاج إليه. [الكفاية ٨/٤١٥]

* أخرجه الجماعة إلا سحاري. [نصب الرأية ٤/١٨٧] أخرجه مسلم عن شداد بن أوس رضي الله عنه قل. ثبت حفظتهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: بها كتب بإحسان على كل شيء، قد قسم فأحسن نفسه. وقد دخنه فأحسنوا لدخه. ويحد أحدكم شفرته فيرح ذبيحته [رقم: ١٩٥٥، باب الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة]

هَلَا حَدَدَتْهَا قَبْلَ أَنْ تُضَجَّعَهَا* قَالَ: وَمَنْ بَلَغَ بِالسَّكَنِ التَّحَاغَ، أَوْ قَطَعَ الرَّأْسَ: كَرِهَ لَهُ دَلَتْ، وَتَوَكَّلَ دَبَّحَهُ، وَفِي بَعْضِ النُّسخ: "قَطَعَ" مَكَانَ "بَلَغَ"، وَالتَّحَاغَ: عَرَقَ أَيْضَ فِي عَظْمِ الرِّقْبَةِ. أَمَّا الْكَرَاهَةُ؛ فَلَمَّا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ هُمَى أَنْ تُنْخَعَ الشَّاةُ إِذَا ذُبَحَتْ،** وَتَفْسِيرُهُ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ أَنْ يَمُدَّ رَأْسُهُ حَتَّى يَظْهَرَ مَذْبَحُهُ، وَقِيلَ: أَنْ يَكْسِرَ عُنُقَهُ قَبْلَ أَنْ يَسْكُنَ مِنَ الاضطرابِ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ؛ وَهَذَا لِأَنَّهُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ، وَفِي قَطْعِ الرَّأْسِ زِيَادَةُ تَعْذِيبِ الْحَيَوَانِ بِلا فائِدةٍ، وَهُوَ مَنْهِيٌّ عَنْهُ. وَالْحَاصِلُ: أَنَّ مَا فِيهِ زِيَادَةُ إِيْلَامٍ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الذَّكَاةِ مَكْرُوهٌ،

التَّحَاغَ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ وَالصَّمُّ لَعْنَةٌ فِيهِ، فَسَرَهُ لِمَصْصَفَ بَأَنَّهُ عَرَقَ أَيْضَ فِي عَظْمِ الرِّقْبَةِ، وَسَمَهُ صَاحِبَ "الْبَهَايَةِ" إِلَى السَّهْوِ، وَقَالَ: هُوَ حَيْضَ أَيْضَ فِي حَوَافِ عَظْمِ الرِّقْبَةِ يَمْتَدُّ إِلَى الصَّلْبِ، وَرَدَّ بَأَنَّهُ يَدُ الْحَيَوَانِ مُرَكَّبٌ مِنْ عَصَمٍ وَأَعْصَابٍ وَعُرُوقٍ، هِيَ شَرَائِبُ وَأَوْتَارٌ، وَمَا ثَمَّةُ شَيْءٍ يَسْمَى بِالْحَيْطِ أَصْلًا. [العناية ٤١٥/٨ - ٤١٦] **مَا ذَكَرْنَاهُ** أَرَادَ بِهِ قَوْلَهُ: مَنْ بَلَغَ بِالسَّكَنِ التَّحَاغَ. (السَّايَةُ) **وَكُلُّ ذَلِكَ** أَشْرَبَهُ إِلَى التَّفَاسِيرِ الثَّلَاثَةِ. (السَّايَةُ) **وَهُوَ مَنَهِيٌّ عَنْهُ** أَيُّ تَعْذِيبِ الْحَيَوَانِ بِلا فائِدةٍ مَنَهِيٌّ عَنْهُ عَلَى مَا مَرَّ فِي الْأَثَارِ الْمَذْكُورَةِ. [السَّايَةُ ٦٧٨/١٠]

* "خَرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي "اسْتَدْرَكَ" عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَجُلًا أَصْجَعَ شَاةً يَرِيدُ أَنْ يَذْبَحَهَا، وَهُوَ يَحْدُ شَمْرَتَهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "يَرِيدُ أَنْ يَنْسَبَ مَذْبَحًا، هَلَا حَدَدْتَ سَفَرَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَصْجَعَ". وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبَحَارِيِّ، وَلَمْ يَخْرُجَاهُ. [كتاب الضحايا، ٢٣١/٤]

** عَرَبِيٌّ، وَمَعْنَاهُ مَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي "مَعْجَمِهِ" حَدَّثَنَا أَبُو حَلِيفَةَ الْفَضْلُ بْنُ الْحَبَابِ ثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ ثَنَا عَبْدُ أَحْمَدَ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هُمَى عَنْ الذَّبِيحَةِ أَنْ تَفْرَسَ، وَرَوَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي الْكَامِلِ، وَأَعْنَاهُ شَهْرٌ، وَقَالَ: بِهِ مَنْ لَا يَحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ وَلَا يَتَدَيَّنُّ بِهِ. [نصب الرأية ٤ - ١٨٨ - ١٨٩] وَثَقَّهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ وَيَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ وَالْعَجَلِيُّ، وَرَوَى عَنْهُ مُسْلِمٌ، وَأَصْحَابُ السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ. [تهذيب التهذيب ٤ / ٣٢٤ - ٣٢٥]

ويكره أن يجز ما يريد ذبحه برجله إلى المذبح، وأن تُنخَع الشاة قبل أن تبرد - يعني أي يكسر عفها تسكن من الاضطراب - وبعده لا ألم، فلا يكره النخع والسلخ، إلا أن الكراهة لمعنى زائد، وهو زيادة الألم قبل الذبح أو بعده، فلا يوجب التحريم، فهذا قال: ^{الفدوري} تؤكل ذبيحته. قال: ^{معدوري} وإن دبح الشاة من قفاها، فبقيت حية حتى قطع العروق: حل؛ لتحقيق الموت بما هو ذكاة، ويكره؛ لأن فيه زيادة الألم من غير حاجة، فصار كما إذا جرحها، ثم قطع الأوداج، وإن ماتت قبل قطع العروق: لم تؤكل؛ لوجود الموت بما ليس بذكاة فيها. قال: ^{الفدوري} وما استأنس من الصيد: فدكاته الذبح، وما توحش من التعم: فدكاته العقر والجرح؛

ويكره أن يجز لما روى البيهقي عن عبد الرحمن بن حماد حدثنا ابن عون عن ابن سيرين رضي الله عنه أن رجلاً رآه عمر رضي الله عنه يجز شاة ليذبحها فصره بالندرة، وقال: سقها لا أم لك إلى الموت سوقاً جميلاً. [السياسة ١٠/٦٧٩] إلا أن الكراهة إلح: أي كراهة هذا الفعل أي حرمة لمعنى زائد أي عارض، فلا يوجب هذا التحريم تحريم المذبح، ولو قال: إلا أن النهي لمعنى في غيره لكان أظهر.

ويكره أي يكره هذا الذبح؛ لأن فيه زيادة الألم، وما في بعض الشروح: ويكره أكلها فحشاً؛ لأنه لا يصق عليه الدليل. فدكاته العقر: أي ودكاة انوحشي العقر واخرج كيما اتفق. [السياسة ١٠/٦٨١]

*حديث البهي عن تعذيب الحيوان تقدم في البهقات. [نصب الراية ٤/١٨٩] أخرجه أبو داود في "سننه" حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن الأعمش عن المعمر بن سويد قال: رأيت أبا در بالمرندة، وعليه برؤ علفاً وعلى علامه مثله، قال: فقال القوم: يا أبا در لو كنت أخذت الذي على علامك فجعلته مع هذا، فكأن حلة وكسوت علامك ثوباً غيره، قال: فقال أبو ذر: إني كنت سببت رجلاً وكانت أمه أعجمية فغيرته بأمه، فشكاني إلى رسول الله ﷺ، فقال: 'يا أبا در إنك امرؤ فيك جاهلية، قال: بهم إخوانكم فصكم الله عنهم، فمن لم يلائمكم فبيعوه، ولا تعذبوا خلق الله'. [رقم: ٥١٥٧، باب في حق المصوك]

ولأنه جزء من الأم حقيقة؛ لأنه متصل بها حتى يفصل بالمقراض، ويتغذى غذائها،
 ويتنفس بتنفسها، وكذا حكماً حتى يدخل في البيع الوارد على الأم، ويعتق بإعتاقها،
 وإذا كان جزءاً منها، فالجرح في الأم ذكاة له عند العجز عن ذكاته كما في الصيد.
 وله: أنه أصل في الحياة حتى تُتصوّر حياته بعد موتها، وعند ذلك يُفرد بالذكاة، ولهذا
 يفرد بإيجاب الغرة، ويعتق بإعتاق مضاف إليه، وتصح الوصية له وبه، وهو حيوان
 دموي، وما هو المقصود من الذكاة وهو الميّز بين الدم واللحم لا يتحصل بجرح الأم؛
 إذ هو ليس بسبب لخروج الدم عنه، فلا يجعل تبعاً في حقه. بخلاف الجرح في الصيد؛
 لأنه سبب لخروجه ناقصاً، فيقام مقام الكامل فيه عند التعذر، وإنما يدخل في البيع
 تحرياً لجوازه كيلاً يفسد باستثنائه، ويعتق بإعتاقها؛ كيلاً ينفصل من الحرّة ولد رقيق.

وكذا حكماً أي وكذا جزء من أم حكماً من حيث الحكم. (إساية) كما في الصيد. إذا لم يوجد
 صدرة على ذكاة لاحتبار اكتفى بذكاة الاصطرر، وهي الجرح في أي موضع كان. (البابية)
 بإيجاب الغرة يعني إذا أُنقذت الأم ومات خيس من ذلك يضمن التالف دية الأم وعرة الخيس، ولو كان جزء
 الأم لكان بمسرة يذبح والرحل، ولا يذبح في هذه الأعضاء شيء بعد إيجاب الدية. [لباية ١٠/٦٨٨]
 تبعاً في حقه أي فلا يجعل الخيس تبعاً لأمه في حق خروج الدم. (البابية) بخلاف الجرح الخ هذا جواب
 عن قومه: كما في الصيد، تقريره. أن يقال: إن القياس على الصيد غير صحيح؛ لأن أصل الجرح وجد
 في الصيد. [إساية ١٠/٦٨٩] كيلاً يفسد فإنه لو لم يدخل في بيع الأم كان ذلك بمسرة استثناء الولد
 من بيع الأم، وأنه مفسد ببيع الأم، فيدخل بولد في بيع الأم؛ تحرياً لخوار بيع الأم. [الكفاية ٨/٤١٧]
 ويعتق بإعتاقها يعني أن عتقه عند عتق الأم بطريق سرية عن الأم، ولسرية مخصوصة بالصفات
 شرعية، وكونها مدكى من الصفات الحقيقية وقائه مقام ذكاة لاحتبار ما هو حلف عنها، وهو ما يفيد
 مقصوده بوصف المقصود عنها في إفادته، وهو الجرح اندمي، وهذا هو أصاب سهم الصلف أو اقرن،
 فمات لا يذبح لعدم الجرح، وأما قوهم. أنه يتعدى بعداء الأم. فبما لا سلم، بل يقيه الله تعالى في بطن
 الأم عن غير غداء، أو يوصل الله تعالى الغذاء إليه كيف شاء. [الكفاية ٨/٤١٧]

فصل فيما يحلّ أكله وما لا يحل

قال: **ولا يجوز أكل ذي ناب من السباع**، **ولا ذي مخالب من الطيور**؛ لأن
النبي عليه السلام: "نهى عن أكل كل ذي مخالب من الطيور، وكل ذي ناب من السباع"،*
وقوله: "من السباع" ذكر عقب النوعين، فينصرف إليهما، فيتناول سباع الطيور
والبهائم لا كل ماله **مخالب**، أو ناب.

فصل الخ لما ذكر أحكام الدبائح وما يتعلق به ذكر في هذا الفصل أكلها منها وغير الأكل، بد المقصود لأصلي من شرعية الذبح هو التوصل إلى الأكل. وقدم الدبائح؛ لأنه ذكر في المبسوط: أن شرع حل تناول فيما يخل من الحيوانات؛ الذكاة؛ بقوله تعالى: ﴿لَا مَا ذَكَّيْنَاهُ﴾، فاشترط يقدم على مشروعه. (النهاية) **ذي ناب** - آيات من الأساس مما يلي الرباعيات. [الكافية ٨ ٤١٨]

دي محل: المحب للطير كالظفر بالاسنان. (الكفاية) **فينصرف إليهما:** أي إلى اسوعين المذكورين في الحديث، لا إلى أحدهما، وإذا صرف إليهما صار تقرير الحديث كأنه قال: هي عن كل دي محب من نساء الطير، وهي عن أكل كل دي ناب من السباع، فيكون محرم هذا الحديث كل دي محب من سباع الطير لا كل طير له مخالب، وكل ذي ناب من السباع لا كل حيوان له ناب.

كل ما له محلب: فاحصاته لها محلب، والغير له باب، والقمر كذلك، وقالوا: أفراد الباب والمحلب ما هو سلاح منهما، بأن يصيد بهما، فعدو الباب من سباع لأسد والدئب واسمر والسهب والفضع والكنك والسنور البري ولأهني، ودو المحلب من الصير الضمير والنازي والسر والعقاب والشاهين، ومؤثر في الحرمة الإيداء، فهو ترة يكون لسان، وتارة يكون بالمحلب، أو الحث، وهو قد يكون حلقة كما في الحشرات والهوام، وقد يكون بعارض كما في الجلالة. [الكفاية ٤١٨/٨]

*روى من حديث ابن عباس، ومن حديث خالد بن الوليد، ومن حديث عبي. [نصف رواية ١٩٢٤] أخرجه مسلم في 'صحيحه' عن ميمون بن مهران عن ابن عباس قال: هي رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع، وعن كل ذي مخ من الطير. [رقعة: ١٩٣٤، باب تعزيم أكل كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخ من الطير]

والسَّبْع: كلُّ مُخْتَطَفٍ مَنْتَهَبٍ جَارِحٍ قَاتِلٍ عَادٍ عَادَةً، ومعنى التحريم - والله أعلم -:
كرامة بني آدم؛ كيلا يَعدُو شيءٌ من هذه الأوصاف الذميمة إليهم بالأكل، ويدخل فيه
السَّبْعُ ^{بسبب الأكل} ^{السبع} والشَّعْلُبُ، فيكون الحديثُ حُجَّةً على الشافعي ^{في إباحتهما} والفيل
ذو ناب فيكره، واليربوعُ وابنُ عرسٍ من السباع الهوام، وكرهوا أكل الرِّخَمِ والبُغَاثِ؛
لأنهما يأكلان الجيف. قال: ^{القدوري} ولا ينسبُ العربُ ^{لغيره} لأنه يأكل الحبَّ ولا يأكل الجيف،
وليس من سباع الطير. قال: ^{القدوري} ولا ^{كل} ^{الانفع} ^{لنفسه} ^{أكل} ^{خفيف} وكذا الغداف.

والسبع كل الح. وبمد هذه لأوصاف ليستى عليها قوة: كيلا يعدو شيء من هذه لأوصاف الذميمة
إيهم. (الكفاية) كل محطف الح. من عد عليه عدونه، وشرق بين الاحتصاف والتهاب: أن لا احتطاف
من فعل لصبور، ولا تهاب من فعل سبع البهائم في المسوط قال. فمراد بي خصفة: ما يخصف تحفه من
هواء كاساري وعقاب، ومن دي البهية: ما ينتهب سابه من لأرض كالأسد ويدب. [لعدي ١١ ٤١٨]
كيلا يعدو سي. ما أن لعداء من الأثر في ذلك، قال: لا يرضع كحمق، فإن ليس
يعدي. (الكفاية) الصنع والتعب لأن هما ما يقتلان به، فلا يؤكل لحمهما كالدب. [الكفاية ٨ ٤١٨]
الحديث حمده وهو ما روي أنه أباح أكلها محمول على لاشده. الهوام جمع هامة، وهي دابة
من دواب الأرض. [السياسة ١٠ ٦٩٩] أكل الرحم [نسبى برحمه كل لعظم] والعباء برحمه جمع
رحمة، وهي صائر تُنقى يشه سر في الحنقة، يقال: لا نوق، وأشعث ما تصيد من صغار صير وصعافه
كالعصافير ونحوها، الواحدة بغائة، وفي أوله الحركات الثلاث. [الكفاية ٨/٤١٨-٤١٩]
الانقع ثم اعرب والأسود والأفقع، فهو نوع ثلاثة: نوع: سقط الحب ولا تأكل حيف وليس
مكروه، ونوع منه لا يأكل إلا الحيف، وهو يدى سماء مصف لأفقع وهو يدى يأكل الحيف، وأنه
مكروه، ونوع منه يحيط يأكل الحب مرة وحيف أخرى، ولم يذكره في كتاب، وهو غير مكروه عند
أي حبيبه - مكروه عندني يوسف - [لعدي ٨ ٤١٩] وكذا الغداف هو عرب لقيص، ويكون
صحماً وأبي الحاحن، والهاجحة تؤكل، وكذلك تدبسي صم لذل، وكذلك حطاف، وأما الحفش فقد
ذكر في بعض الموضع أنه يؤكل، وقد ذكر في بعضها أنه لا يؤكل؛ لأن له نابان. (النهاية)

وفى نوحشة ح: لا بأس ^{وهو الأصح} بأكل العقق؛ لأنه يخلط، فأشبهه الدجاجة، وعن أبي يوسف ح: أنه يكره؛ لأنه غالب أكله الخيف. قال: ^{القُدوري} وكره كل نضج واضب واستحفاة والرثور والحشرات كلها، أمّا الضبع؛ فلما ذكرنا، وأمّا الضب؛ فلأن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} هب عائشة ^{رضي الله عنها} حين سألته عن أكله، وهو حجة على الشافعي ح: في إباحته، والزبور من المؤذيات، والسلحفاة من خبائث الحشرات، ولهذا لا يجب على المحرم بقتله شيء، وإنما تكره الحشرات كلها استدلالاً بالضب؛ لأنه منها. قال: ولا يجوز ^{أكل الحمر الأهلية} وسع:

العق الحشرات القُدوري

العق. طائر معروف ألق سواد وبياض أديب يعقق بصوته يشبه صوت العين والقاف إدا صات. (الباية) **فاته الخ** قال القُدوري في شرحه لمحتصر الكرحي: قال أبو يوسف سألت أبا حنيفة ع عن العقق، فقال: لا بأس به، فقلت: إنه يأكل الخيف، فقال: إنه يخط بشيء آخر، فحصل في قول أبي حنيفة - أن ما يختلط لا يكره أكله بدلالة الدجاج. [الباية ٧٠١/١٠]

والحشرات جمع حشرة، وهي صغار دواب الأرض. (الباية) **فله ذكرنا** أشار به إلى قوله: إلا أنه دواب يدخل فيه الضبع يعني أنه دواب، وقد استوفينا الكلام فيه هناك. (الباية) **والرثور من الخ** لأنه من دوات السم. (الباية) **الحمر الأهلية** قيد بالأهلية؛ لأن في الحمر الوحشية لا خلاف لأحد في إباحتها. [الباية ٧٠٥/١٠]

"غريب. [نصب الراية ١٩٥/٤] وأخرج أبو داود في "سه" عن إسماعيل بن عياش عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن أبي راشد الخزازي عن عبد الرحمن بن شبل أن رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} هب عن أكل لحم الضب. [رقم: ٣٧٩٦، باب في أكل الضب] رواية إسماعيل عن الشاميين صحيحة نص عليه البخاري وغيره، وصححه شامي، فالرواية صحيحة أو حسنة رواه ابن عساكر عن عائشة وعن عبد الرحمن بن شبل وإساده حسن، قال الحافظ في "الفتح": أخرجه أبو داود بإسناد حسن ولا يعتد بقول الخطابي ليس بذلك. [إعلاء السنن ١٦٠/١٧]

لما روى خالد بن الوليد رضي الله عنه: "أن النبي ﷺ نهى عن لحوم الخيل والبغال والحمير"،
وعن علي رضي الله عنه: "أن النبي ﷺ أهدر المِثْقَةَ وحرّم لحوم الحمير الأهلية يوم خيبر".
قال: **وكره حم غرس عبد الله بن حنيفة** رضي الله عنه، وهو قول مالك، وقال أبو يوسف ومحمد
والشافعي رضي الله عنه: لا بأس بأكله؛ لحديث جابر رضي الله عنه أنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن لحوم
الحمير الأهلية وأذن في لحوم الخيل يوم خيبر. **ولأبي حنيفة** رضي الله عنه قوله تعالى: **وَالْبِغَالُ**
وَالْأُخَيْلُ والحمير ليركبوها وزينة **خروج مخرج الامتنان**، والأكل من أعلى مافعها،
والحكيم لا يترك الامتنان بأعلى النعمة، ويمتن بأدناها، ولأنه آلة إرهاب العدو، فيكره
أكله؛ احتراماً له، ولهذا يضرب له **بسهم** في العنيفة؛ ولأن في إباحته تقليل آلة الجهاد.

خرج مخرج الخ لأنه سفت نيل منه، وقد من عيب بالركوب ولم يسل لأكل، ولو كان مأكله لا كان
الأول من مفعلة الأكل؛ لأنه أعظم وجود المانع، لأن فيه نقاء النفس، ولا يسل حكمه حكمه المانع عن
نيل نعمه مافع بن نيل لأدب عند بصير منه، وهذا لاستدلال مفعول عن بن عباس رضي الله عنه [نكفيه ٤٢١/٨]
ولهذا أي وكونه آلة لإرهاب العدو. (مقدمة) **له بسهم الخ** لأن الفارس إنما يستحق سهمين أو سبعة
فرسه. [البنية ٧١٢/١٠]

* أخرجه تودود ونسائي ومن ماله عن نية. [نصب نزيه ١٩٦/٢] أخرجه تودود في مسنده عن
حذيفة بن اليمان قال: قال رسول الله ﷺ نهى عن أكل لحوم الخيل والبغال والحمير الأهلية
ذي ناب من السباع. [رقم: ٣٧٩٠، باب في أكل لحوم الخيل]

** أخرجه البخاري ومسلم. [نصب نزيه ١٩٧/٤] أخرجه البخاري في صحيحه عن علي بن أبي طالب
أن رسول الله ﷺ نهى عن مفعلة النساء من حمير، وعن أكل لحوم حمير لأسنسه. [رقم: ٤٢١٦، باب غزوة حمير]
*** أخرجه البخاري في غزوة حمير، وفي التلخيص، ومسلم في التلخيص. [نصب نزيه ١٩٨/٤] أخرجه
البخاري في صحيحه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن أكل لحوم حمير
ورخص في الخيل. [رقم: ٤٢١٩، باب غزوة حمير]

وحديث جابر معارضٌ بحديث خالد رضي الله عنه، والترحيح للمحرّم. ثم قيل: الكراهة عنده كراهة تحريم، وقيل: كراهة تنزيه. **والأول أصحّ**، وأما لبّنه فقد قيل: لا بأس به؛ لأنه ليس في شربه تقليلُ آلة الجهاد. قال: **ولا بأس بأكل الأرنب؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم** أكل منه حين أُهديَ إليه مشويّاً، وأمر أصحابه رضي الله عنهم بالأكل منه، ولأنه ليس من السباع، ولا من أكلة الجيف، فأشبهه الظبي. * قال: **وإذا ذبح ما لا يؤكل لحمه: طهر جلده ولحمه إلّا الأدمي والخسيري**. فإن الذكاة لا تعمل فيهما. أما الأدمي؛ فلحرمته وكرامته وعرته، والخسيز لنحاسته كما في الدبّاغ. وقال الشافعي رحمته: الذكاة لا تؤثر في جميع ذلك؛ لأنّه يؤثر في إباحة اللحم أصلاً، وفي طهارته وطهارة الجند تبعاً، ولا تبع بدون الأصل، وصار كذبح الجوسي.

والأول أصحّ يعني كونه حرمةً لتحريمه أصحّ؛ لأنه روي أن أبا يوسف رحمته سأل أبا حنيفة رحمته إذا هت في شيء أكرهه فما رأيت فيه، قال: التحريم. [عبارة ٨ ٤٢١] **ليس في شربه إلخ** وفي "الخلاصة": وهو الأصح. قال الكاكي: وعن هذا قيل: كله حلال في هذه المراتب في ديار البر؛ لأن البرم يق. [السياسة ١٠ ٧١٦] **جلده ولحمه**: وفي روايه. لا يظهر بالذكاة لحم ما لا يؤكل لحمه واحداً بظهره، وهو لصحيح. **كما في الدبّاغ** أي كما في حكم الدبّاغ، فإن الدبّاغ يطهر جند كل حيوان إلّا الأدمي لكرامته لا يستعمل. [السياسة ١٠ ٧١٩] **كذبح الجوسي** حيث لا يفيد إباحة الأكل ولا غيره، وكذا دبح وثني. (السياسة) كأنهما حديثان. [نصب الرأية ٤ ١٩٩] الأول أخرجه البخاري في "صحيحه" عن أس بن مالك رضي الله عنه قال: "نقصنا رأساً نمر الظهوان فسمعوا عليها حتى لغوا فسمعوا عليها حتى أخذناها، فحنت بها في أي طمحه، فعث بن النبي صلى الله عليه وسلم يوركيها أو فحديها ففقهه. [رقم: ٥٤٨٩، باب ما جاء في تصيد] وأخرجه لسانه عن أبي هريرة قال: جاء عراقي إلى النبي صلى الله عليه وسلم بأرنب قد شواها فوضعها بين يديه، فأمسك رسول الله صلى الله عليه وسلم، فم يأكل وأمر القوم أن يأكلوا... إلى آخر الحديث. [رقم: ٤٣١٠، باب الأرنب]

ولأنه لا دَمَ في هذه الأشياء؛ إذ الدمويُّ لا يسكن الماء، والمحرَّم هو الدَّم، فأشبهه السمك. قلنا: قوله تعالى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾^{سورة}، وما سوى السمك خبيث، ونهى رسول الله ﷺ عن دواء يُتخذ فيه الضفدع، ونهى عن بيع السرطان، والصيد المذكور فيما تلا محمولٌ على الاصطیاد، وهو مباح فيما لا يحل، والميتة المذكورة فيما روي محمولة على السمك، وهو حلال مستثنى من ذلك؛ لقوله ﷺ: "أُحِلَّتْ لَنَا مِيتَانِ وَدَمَانِ: أَمَا الْمِيتَتَانِ فَالْسَّمَكُ وَالْجُرَادُ، وَأَمَا الدَّمَانِ فَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ."*** قال: **وبكره أكل الطافي منه**، وقال مالك والشافعي **رحمهما الله** لا بأس به؛ لإطلاق ما روينا، ولأن ميتة البحر موصوفة بالحِلِّ بالحديث.

حب لأن الخبيث ما يستحسنه الطبع السليم، وما سوى السمك يستحسنه الطبع السليم فيحرم. (الساية) والصيد المذكور **رحمهما الله** جواب عن استدلالهم فيما ذهبوا إليه في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾. (الساية ١٠/٧٢٤) **واسم المذكور** **رحمهما الله** هذا أيضاً جواب عن استدلالهم بقوله ﷺ في البحر: هو الظهور ماؤه والحل ميتته. (الساية ١٠/٧٢٥) **الطافي** هو اسم فاعل من طفا الشيء فوق الماء يطفو إذا علا، والمراد من السمك الطافي: الذي يموت في الماء حتف أنفه من غير سب فيعبر. [العناية ٨/٤٢٢] **بالحديث**: أراد به قوله ﷺ: "أُحِلَّتْ لَنَا مِيتَتَانِ" الحديث. [البنية ١٠/٧٢٧]

^٢ أخرجه أبو داود في الطب، وفي الأدب، والسنائي في الصيد. [نصب الراية ٤/٢٠١] أخرجه أبو داود في "سنة" عن أبي دث عن سعيد بن خالد عن سعيد بن المسيب عن عبد الرحمن بن عثمان القرشي أن طيباً سأل النبي ﷺ عن صمدع يجعلها في دواء، فيها النبي عن قتها. [رقم: ٣٨٧١، باب في الأودية المكروهة] **** غريب جداً**. [نصب الراية ٤/٢٠١]

^٣ أخرجه ابن ماجه في كتاب الأضعمة، ورواه أحمد والشافعي وعبد بن حميد **رحمهما الله** في مسابدهم. [نصب الراية ٤/٢٠٢] أخرجه ابن ماجه في "سنة" عن عبد الله بن عمر **رحمهما الله** أن رسول الله ﷺ قال: **حب** **رحمهما الله** **رحمهما الله** [رقم: ٣٣١٤، باب الكبد والطحال]

ولنا: ما روى جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «ما نُضِبَ عنه الماء فكلوا، وما لفظه الماء فكلوا، وما طفا فلا تأكلوا».* وعن جماعة من الصحابة مثل مذهبنا، وميتة البحر ما لفظه البحر؛ ليكون موته مضافاً إلى البحر لا ما مات فيه من غير آفة. قال: **ولا تأكل الجريث والمارماهي وأنواع السمك والخراد بلا دكاف**، وقال القنوري مالك رحمته: لا يخل احراد إلا أن يقصع الآخذ رأسه ويستويه؛ لأنه صيد ابر، وهذا يجب على المحرم بقتله حزاء يبيق به فلا يخل إلا بالقتل كما في سائره.

من الصحابة وهم علي بن عباس وأبو هريرة ومن عمر رضي الله عنه مثل مذهبنا، وأنه لا يعرف قسماً. فسبأهم قنوه سمك. [كفاية ٤٢٢/٨] **مثل مذهبنا** أي كرهه كل طائفة **وميتة البحر** أي هذ حوت عما تمسكو من قوتهم. باب منه البحر موصوفة بحل. [نسخة ٧٢٩/١٠] **بأكل الجريث** بكسر حيم وتسديد. راء بعده حر أحروف بكسبه، وفي حرد ثاء متسعة، وفي كتب اللغة: هو نوع من سمك (سمك) **والمارماهي**: السمكة التي تكون في صورة الحية. [البنية ٧٣٠/١٠]

* غريب هذا المقصود. [نسخة ٢٠٢/٤] وأخرج أبو داود في نسخة عن جابر عن عبد الله رضي الله عنه قال: «ما بقي للبحر أو بحر عنه فكلوه، وما مات فيه وطف فلا تأكلوه». قال أبو داود: روى هذا حديث سفيان الثوري وأبو جهماد عن أبي هريرة وفقوه علي بن جبر. وقد نسب هذا حديث أيضاً من وجه ضعيف عن أبي هريرة عن جابر عن النبي ﷺ. [رفع ٣٨١٥، باب في أكل الطافي من السمك] فأما هذا الحديث صحيح من طريقين، وجابر قد كان يرويه عن رسول الله ﷺ، وقد كان يلقى به من جهة نفسه لسماعه من رسول الله ﷺ، وهكذا من بعده من رواية قد كانوا يروونه مرفوعاً وقد كانوا يروونه موقوفاً، فلا وجه لتضعيف المرفوع [إعلاء السمع ١٧/١٨١] روى ابن أبي شيبة في مصنفه في نسخة كرهته عن جابر عن عبد الله وعبيد بن عباس، وكذا عن ابن أبي شيبة وسليمان بن صالح وسليمان بن وهب، وكذا في مصنفه. [نسخة ٢٠٥/٤] أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن جابر، قال: «ما مات فيه وطف فلا تأكل». [١٧٩/٥، باب في الطافي]

والحجة عليه عليه السلام ما روينا، وسئل عبي عليه السلام عن الجراد يأخذه الرجل من الأرض وفيها الميت وغيره، فقال: كُتِبَ كُلُّهُ،* وهذا عُذٌّ من فصاحته، ودلّ على إباحته وإن مات حتف أنفه، بخلاف السمك إذا مات من غير آفة؛ لأننا خصّصناه بالنص من غير آفة الوارد في الطافي، ثم الأصل في السمك عندما أنه إذا مات بآفة يحلّ كالمأخوذ، وإذا مات حتف أنفه من غير آفة لا يحلّ كالصافي. وتنسحب عليه فروع كثيرة بينها في "كفاية المنتهي"، وعند التأمل يقف المبرز عيها، منها: إذا قطع بعضها، فمات يحلّ أكل ما أُبين وما بقي؛ لأن موته بآفة، وما أُبين من الحي وإن كان ميتاً فميتته حلال. وفي الموت باحرّ والبرد روايتان، والله أعلم بالصواب.

ما روينا يعني قوله **كُتِبَ كُلُّهُ** "حيث لنا ميتتان ودمان" إلخ. [العناية ٨/٤٢٢] ثم الأصل إلخ هذا نص في شترط الآفة في موت السمك لتصير حلالاً. (البابية) **كالمأخوذ**: أي كاستمات المأخوذ من الماء، فإن أخذه سمك موته. [سنة ١٠/٧٣٢] بينها في **كفاية إلخ**: وهو أنه لو وجد في بطن السمك سمكة أخرى، فإنه يؤكل؛ لأن ضيق المكان سمكها، وكذلك إن جمعها في حظيرة لا تستصيع الخروج منها، وهو يغدر على أخذه بعد صيده فمات فيها؛ لأن ضيق المكان سمكها، وإن كانت لا تؤخذ بعد صيده، فلا حير في كونها؛ لأنه لا يظهر موتها سمك. ولا بأس بأكل سمكة يصيدها الخوسي، لأنها تحل من غير تسمية؛ فإن التسميم إذا أُخذ السمك وترك التسمية عمدًا يحل، وما يحل بدون التسمية، والخوسي وغير الخوسي فيه سواء. [الكفاية ٨/٤٢٣]

روايتان: إحداهما: أنها تؤكل، لأنه مات بسبب حادث، فكان كما لو ألقاه ماء على نياش، ولأخرى: أنها لا تؤكل؛ لأن الحر والبرد صفتان من صفات الأرواح، وليستا من صفات الموت في الغالب، وأضيق القادوري رحمته الله الرويتين وما يسهم لأحد، وذكر شيخ الإسلام رحمته الله أنه على قول في حبيقة رحمته الله: لا يحل. وعلى قول محمد رحمته الله يحل. [العناية ٨/٤٢٣]

* غريب هذا اللفظ [نصب الرية ٤/٢٠٥] وروى عبد الرزاق في مصنفه: أخبرنا سفيان الثوري عن جعفر بن محمد عن أبيه قال: في كتاب عبي: الجراد والحيات دكي. [٤/٥٣٢، باب اهرّ والجراد والخفش وكن الخراد]

كتاب الأضحية

قال: **الأضحية**، حجة على أن حرم مسلم منسب مؤسري - م لأصح من
 نفسه **وولد شعير**. وأما الوجوب فقول أبي حنيفة ومحمد وزفر والحسن
 وإحدى الروایتين عن أبي يوسف: وعنه أنها سنة ذكره في "الجوامع"، وهو قول
 الشافعي... وذكر الطحاوي أن على قول أبي حنيفة - واجبة، وعلى قول
 أبي يوسف ومحمد: سنة مؤكدة، وهكذا ذكر بعض المشايخ الاختلاف. وجه
 السنة قوله: "من أراد أن يضحّي منكم فلا يأخذ من شعره وأظفاره شيئاً".

كتاب الأضحى، أورد لأضحية عقب الدائح؛ لأن التصحية دح خاص، وخاص بعد لعام. [عبارة ٨ ٤٢٣]
 هو في اللغة، اسم ما يدح في يوم الأضحى، وفي شريعته: عبادة عن دح حيوان مخصوص في وقت
 مخصوص في يوم مخصوص، وهو يوم الأضحى، وسب وجوب لأضحية الوقت، وهو أيام نحر. وبعد،
 الذي يتعلق به وجوب صدقة الفطر شرط وجوبها كذا في "النهاية" وغيرها.

الأضحى، علم أن القرية المأنة بوعان: نوع بطريق تميمث كالصدقات، ونوع بطريق لإلاف
 كالإعناق. وفي الأضحية حتمع المعيا، فإنها تقرب بإرافة لدم وهو لإلاف، ثم بالتصدق بالنجم، وهو
 تميمث. [الكفاية ٨ ٤٢٥-٤٢٦] **منسب مؤسري** شرط أساره بقوله: "من وجد سعة ولم يضح" الخ
 على الوجوب بالسعة، ولا سعة للفقير. [نساية ١١ ٤] **ولد شعير** بضم الهمزة وسكون اللام: جمع ولد تناول
 الذكر والأنثى. (النساية) **الجوامع** وهو سم كتاب في عقبه صنفه أبو يوسف [النساية ١١ ٥]
 من شعره أراد ألا يخلق شعره، ولا ينف يظه، ولا يقص أظفاره في يوم النحر؛ تشبيهاً بحرمين، وبه
 ذهب بعض العلماء. [البنية ١١/٥]

أخرجه الجماعة إلا البخاري [نصب الراية ٤ ٢٠٦] أخرجه مسلم في 'صحيحه' عن أم سمية أن النبي
 قال: 'رد ريتهم هلال دي الحجة وأراد أن يضحى فبُعثت عن شعره وأظفاره'. [رقم: ١٩٧٧، باب نهى
 من دخل عليه عشر دي الحجة وهو يريد التصحية أن يأخذ من شعره أو أظفاره شيئاً]

والتعليق بالإرادة ينافي الوجوب، ولأنّها لو كانت واجبة على المقيم لوجبت على المسافرين؛ لأنهما لا يختلفان في الوظائف المالية كالزكاة وصار كالعتيرة. ووجه الوجوب قوله: "من وجد سعة ولم يضحّ فلا يقربن مصلّاتنا"، ومثل هذا الوعيد لا يلحق بترك غير الواجب، ولأنّها قرينة يضاف إليها وقتها، يقال: يوم الأضحى، وذلك يؤذن بالوجوب؛ لأن الإضافة للاختصاص، وهو بالوجود، والوجوب هو المفضي إلى الوجود ^{المضاف إليه} ظاهراً بالنظر إلى الجنس، غير أن الأداء يختص بأسباب يشقّ على المسافر استحضارها، ^{وجس المكلفين} ^{وشروط}

في الوظائف لماله قيد بقوله: في الوظائف المالية؛ احترازاً عن الدنية كالصلاة والصوم، فإنهما يختلفان فيها؛ لأن المسافر تلحقه المشقة في أدائها. [العناية ٤٢٥/٨] كالزكاة فإنها واجبة عليهما. وصار كالعتيرة وفي "المغرب": العتيرة ذبيحة في رجب يتقرب بها أهل الجاهلية والمسلمون في صدر الإسلام يعني أن العتيرة لما لم تجب على المسافر لا تجب على المقيم، فكذا الأضحية لما لم تجب على المسافر لا تكون واجبة على المقيم. والجامع: كون كل واحد منهما قرينة يتقرب بها إلى الله تعالى، وصار قوله كالزكاة لبيان الطرد، وقوله: كالعتيرة لبيان العكس، والعكس مرجح ومؤكّد للعلّة. [الكفاية ٤٢٦/٨-٤٢٧] وهو بالوجود أي اختصاص المضاف بالمضاف إليه إنما يثبت بوجود المضاف إليه؛ لأنه إذا لم يوجد فيه لا يكون متعلقاً به فضلاً عن الاختصاص. [البنية ٨/١١]

يختص بأسباب يعني أن المسافر يلحقه زيادة مشقة في إقامة هذه القرينة؛ لأنه لا بد من شراء ما يصلح للأضحية، فربما يجد ذلك، وربما لا يجد، ومنى وجد واشترى احتاج إلى حفظها إلى أن يحجّ وقتها، ويتعسر عليه ذلك حالة السفر، ثم بعد الذبح يحتاج إلى إصلاح السقط وغير ذلك؛ ليأكل، أو يطعم غيره، ويتعسر عليه ذلك أيضاً، فسقطت عن المسافر دفعاً للحرج.

أحرجه ابن ماجه في "سنه" عن ريد بن احباب عن عبد الله بن عياش عن عبد الرحمن بن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "من كان له سعة ولم يضحّ فلا يقربن مصلّاتنا". [رقم: ٣١٢٣، باب الأضاحي واجبة هي أم لا]

وبفوت. بمعنى الوقت. فلا تجب عليه بمزلة الجمعة. والمراد بالإرادة فيما روي - والله أعلم - ما هو ضد السهو لا التخيير. والعتيرة منسوخة. وهي: شاة تقام في رجب. على ما قيل. وإنما اختص الوجوب بالحرية؛ لأنها وضيفة مالية لا تتأدى إلا بالنسك. وأما لك هو الحر. وبالإسلام؛ لكونها قربة. وبالإقامة؛ لما بينا. وبالياسار؛ لما روينا من شرائط السعة. ومقداره ما يجب به صدقة الفطر. وقد مر في الصوم. وبالوقت وهو يوم الأضحى؛ لأنها مختصة به. وسبب مقداره إن شاء الله تعالى.

والمراد بالإرادة الخ جوب عمد سببه به من فوته. [صحيح مسلم]. فكل معنى قد مر من قصد تصحيحه هي واحدة تفعل من فعل من. [الفتاوى ٨/ ٤٢٧] لا التحير لأنه محتمل. وهذا لا ينافي له جوب (الكفاية) والعتيرة منسوخة. هذا جوب عن فوته. وصار كغيره يعني أنه ما كان منسوخة لا يدم من عدم. وحكمه وجوب ما من منسوخ [سنة ١٠١١] على ما قيل فيه بشارته بن حاتم في تفسير غيره. وفي (إيضاح العتيرة) هي ما كان الرجل إذا ولدته له الناقة أو الشاة ذبح أول ولد فأكل وأصعم. وقيل: ينذر العرب، فيقول: إذا بلغ شأؤه كذا وكذا، فعليه أن يذبح من كل عشر منها في رجب. [الكفاية ٨/ ٤٢٨] وأما احصى ما سببه من فوته في ما كان (عبارة) لكونها قرية. وكذا من منتهى (السنة) لما بينا وهو فوته غير أن أداه حصص أسبب من على مساهم مسجودها. [كفاية ٨/ ٤٢٨] وبالياسار أي: حصص وجوب تصد مسير [سنة ١٠١٢] لما روي بشارته بن فهد. من وحد سعه. [صحيح حديث] [عبارة ٨/ ٤٢٨] مر في الصوم في باب صدقة الفطر (سنة) وبالوقت أي: حصص لوجوب بالوقت أيضًا. [سنة ١٠١٣]

روى لأنه سببه من حديث الزهري [صفت ٤/ ٢٠٨] أخرجه البخاري في صحيحه عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: لا فرع ولا عترة. والفرع أو الشاة كانوا يذبحونه لطواغيتهم، والعترة في رجب. [رقم: ٥٤٧٣، باب الفرع]

وتحب عن نفسه؛ لأنه أصلٌ في الوجوب عليه على ما بيناه، وعن ولده الصغير؛
لأنه في معنى نفسه فيحق به كما في صدقة الفطر. وهذه رواية الحسن عن
أبي حنيفة رحمته، وروي عنه أنه لا يحب عن ولده وهو ظاهر الرواية، بخلاف صدقة
الفطر؛ لأن السبب هناك رأس يَمُوتُه ويُلِي عليه وهما موجودان في الصغير، وهذه
قربة محضة، والأصل في القرب أن لا يحب على الغير بسبب الغير. وهذا لا يحب
عن عبده، وإن كان يحب عنه صدقة فطره، وإن كان للصغير مالٌ يضحى عنه أبوه،
أو وصيه من ماله عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمتهما. وقال محمد ورُفِر الشافعي رحمته.
يضحي من مال نفسه لا من مال الصغير، فالخلاف في هذا كالحلاف في صدقة
الفطر. وقيل: لا تجوز التضحية من مال الصغير في قوههم جميعاً؛

على ما بيناه، نُشِر به في قوه؛ ويحب على كل حرٍّ مسلم. (السياسة) في معنى نفسه أي لأن ولده
الصغير في معنى نفسه؛ لأنه حرٌّ، وإشْيء، مدح بكه. [سنة ١١ ١٣] **صدقة الفطر** [قوله يحب عن
نفسه، وعن ولده الصغير]؛ وهذا لأن كل واحد قربة مائة تعقت بيوم العيد، فكان صغيرين من هـ
نوحه. [الكفاية ٨ ٤٢٨] **عن ولده**؛ يعني سوء كان صغير أو كبير، يد م يكن به من. [عبادة ٨ ٤٢٩]

ظاهر الرواية. أي هذا هو ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمته. قال قاضي ح. وعنه الصوى (سياسة)
قربة محضة إلخ أي حاصصة؛ لأن لإراقة من العيد قرب من غير شئنة، ولا كدك لتصدق من. لأن
المان كما يتقرب به إلى الله تعالى يتقرب به إلى عباده، فلا يكون في صدقة فطر قربة محضة. (سياسة)
مال الصغير أي ما في نفس الأمر بخلاف، ومن نصير يحفظ عن هـ. [سياسة ١١ ١٤]

فالخلاف إلخ وفي بعض نسخ بالو، أي الخلاف في وجوب لأضحية على الأب عن ولده الصغير
كخلاف في صدقة الفطر. [ابن أبي ١١ ١٥] **لا تجوز التضحية إلخ** أي ليس لأب أن يعبه من ماله؛
لأنه إن كان مقصود الإيلاف، فالأب لا يملك بخلاف ما ولده كالإعتاق، وإن كان مقصود التصديق
باللحم بعد الإراق، فذلك تطوع ومال الصبي لا يحتمل صدقة التطوع كذا في "المبسوط".

لأن هذه القربة تتأدى بالإراقة، والصدقة بعدها تطوع، فلا يجوز ذلك من مال الصغير، ولا يمكنه أن يأكل كله، والأصح: أن يضحى من ماله، ويأكل منه ما أمكنه، ويتنازع بما بقي ما ينتفع بعينه. قال: ^{بغية عنه القدوري} ويصح عن كل واحد منهم سبعة. ^{بغية عنه القدوري} والقياس: أن لا تجوز إلا عن واحد؛ لأن الإراقة ^{البقرة والسبعة} واحدة وهي القربة، إلا أننا تركناه بالأثر، وهو ما روي عن جابر أنه قال: نحرنا مع رسول الله ﷺ البقرة عن سبعة، والبدنة عن سبعة، ولا نص في الشاة، فبقي على أصل القياس. وتجوز عن خمسة، أو ستة، أو ثلاثة، ذكره محمد في "الأصل"؛ لأنه لما جاز عن سبعة فعَمَّنْ دوهم أولى، ولا تجوز عن ثمانية؛ أخذاً بالقياس فيما لا نص فيه، وكذا إذا كان نصيب أحدهم أقل من السبع ولا تجوز عن الكل؛ لانعدام وصف القربة في البعض، وسنبيئه من بعد إن شاء الله تعالى.

لا بد ^{للقربة} من الواجب في الأضحية إراقة الدم، والصدقة بعدها تطوع، وذلك في مال الصغير، ولا يقدر الصغير في العادة أن يأكل جميعها، ولا يجوز البيع فلذلك يجب من ماله أي من مال الصغير، ويأكل أي الصغير من الأضحية التي هي من ماله ما أمكنه، ويتنازع بما بقي ما ينتفع بعينه كالعريان والمحلة. [العناية ٤٢٩/٨] وخبر ^{إح} ذكره تقريباً على مسألة القدوري. [السياسة ١٧/١١] وكذا إذا كان ^{إح} كما إذا مات وترك امرأة وائماً وبقرة، فصحبها يوم العيد لم يخبر؛ لأن نصيب المرأة أقل من السبع، فلم يحز نصيبها، ولا نصيب الإبل أيضاً. [العناية ٤٢٩/٨] ولا يجوز ^{إح} يعني لا يجوز من صاحب الكثير كما لا يجوز من صاحب القليل. [السياسة ١٨/١١] في ^{للعن} الذي هو أقل من سبع. ^{وسد} ^{إح} لعل مراده: وإذا أراد أحدهم نصيبه اسحرم لم يخبر عن سابق ^{إح}. [كفية ٤٣٠/٨] أخرجه الجماعة إلا البخاري. [نصب الراية ٢٠٩/٤] أخرجه مسلم عن جابر بن عبد الله ^{قال} حرره مع رسول الله ﷺ. عام الحديبية البدنة عن سبعة، والبقرة عن سبعة. [رقم: ١٣١٨، باب الاشتراك في هدي]

وقال مالك **١٠٠** : تجوز عن أهل بيت واحد، وإن كانوا أكثر من سبعة، ولا تجوز عن أهل بيتين، وإن كانوا أقل منها؛ لقوله **١٠١** : "على كل أهل بيت في كل عام أضحية وعتيرة". قلنا: المراد منه -والله أعلم- ^{سبعة} قِيمُ أهل البيت؛ لأن اليسار له، يؤيده ما يروى ^{مضمون صاحب} على كل مسلم في كل عام أضحية وعتيرة، **١٠٢** ولو كانت البدنة بين اثنين نصفيين تجوز في الأصح؛ لأنه لما جاز ثلاثة الأسباع جاز نصف السبع تبعاً له، وإذا جاز على الشركة، فقسمة اللحم بالوزن؛ لأنه موزون، ولو اقتسموا جزأفاً لا يجوز، إلا إذا كان معه

ما يروى على **١٠٣** هذا محكم، وقوله **١٠٤** "على كل أهل بيت" محتمل، فحملاه على المحكم. (الكفاية) اصحاب الأضحية بفتح لعة: لا جمع الأضحية كما في بعض الشروح، فإن جمع الأضحية اضحياناً. ولو كانت البدنة **١٠٥** ذكره تقريباً على مسألة "القدوري". [أساية ١١ / ٢٠] في الأصح هذا احتراز عن قول بعض المشايخ **١٠٦** فإنهم قالوا: لا جريهما، لأن كل واحد منهما ثلاثة أسباع ونصف سبع، ونصف السبع لا يجوز في الأضحية، فإذا لم يجر بعضه لم يجر لباقي، وقال بعضهم: يجوز، وبه أحد الفقهاء أبو الليث، والصدر الشهيد **١٠٧** . لأنه لما جاز ثلاثة الأسباع صار نصف السبع تبعاً، ووجه ذلك: أن نصف السبع وإن لم يكن أضحية، فهي قرينة تبعاً للأضحية كما إذا صحى شاة، فخرج من بطنها حين حي، فإنه يجب عليه أن يصحيه، وإن لم يجز توضيحه ابتداءً. [الكفاية ٨ / ٤٣٠]

إذا كان معه **١٠٨** يعني إذا كان مع أحدهما بعض الأكارع، ومع الآخر الخلد، أو بعض الأكارع، أو مع أحدهما بعض الأكارع والحمد، حتى يصرف الحس إلى خلاف الحس، فيجوز كما في البيع، أي في بيع الحس مع الحس جرفاً إذا كان مع أحدهما أو مع كل واحد منهما شيء من خلاف الحس، فيجوز. [الكفاية ٨ / ٤٣٠]

١٠٩ أخرجه أصحاب المسنن الأربعة. [نصب الرأية ٤ / ٢١٠] أخرجه أبو داود في "سننه" عن محمد بن سميم قال: عن وُقوف مع رسول الله **١١٠** بعرفات، قال: "يا أيها الناس إن على كل أهل بيت في كل عام أضحية وعتيرة، أندرون ما اعتيرة هذه التي يقول الناس: الرجحية"، قال أبو داود. والعتيرة مسبوحة، وهذا خبر منسوخ. [رقم: ٢٧٨٨، باب ما جاء في إيجاب الأضاحي]

١١١ رواية عربية. وجهل من استشهد بخديث محمد بن سميم المتقدم. [نصب الرأية ٤ / ٢١١]

شيء من الأكارع واجدد اعتباراً بالبيع. ولو اشترى بقرة ربد أن يصحى لها
 من نفسه، ثم سلك فيها مسه معه حار مستحساناً، وفي القياس: لا يجوز، وهو قول
 رفر. لأنه أعدّها للقربة، فيمنع عن بيعها تمولاً، والاشتراك هذه صفته. وجه
 الاستحسان: أنه قد يجد بقرة سمية يشتريها، ولا يظفر بالشركاء وقت البيع،
 وإنما يطبهم بعده، فكانت الحاجة إليه ماسّة، فجوزناه دفعاً للحرج وقد أمكن؛
 لأن بالشراء للتضحية لا يمتنع البيع، والأحسن أن يفعل ذلك قبل الشراء؛ ليكون
 أبعد عن الخلاف، وعن صورة الرجوع في القربة، وعن أي حنيفة لا يشتري؛ لأنه يكره
 الاشتراك بعد الشراء؛ لما بينا. قال: وليس على المقدر ومسافر أصحبه؛ لما بينا،
 وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما كانا لا يضحيان إذا كانا مسافرين.*

من الأكارع لا كرج جمع كرج، وكرج جمع كرج، وكرج في عام وسفر مسفرة تصف في سفر
 وسفر، وهو سائر سائر ميوث، وفي من أعصى بعد كرج، فصف درعداً لك كرج في سد، وهو
 فصل من كرج في رجن (سنة) اعتباراً بالبيع أي فسد على سع، يعني خمس وخمسة عشرة
 راحة (سنة) ولو اشترى بقرة بعد من مسائل راحس ذكره نريد على مسألة غدوري (سنة)
 لأنه أعدّها للقربة أي لأن مشريها شترى بقرة أعدّها للقربة؛ لأنه نوى أن يتقرب. [سنة ١١ ٢١]
 هذه صفته أي بيع ضرر سمى. [كفاه ٨ ٣٠] فجوزناه أي لا اشتراك بعد شراء (سنة)
 وقد أمكن أي دفع حاحه في هذه الصورة (سنة) لا تمتع البيع ذكره في منصوص نفس شراء لا تمتع
 سع. ولا نعين في لأصحية، وه قات ثلاثة، وهذا هو مشري أصحبه ثم أعيا وشترى مثله. يمكن به
 من. [سنة ١١ ٢٢] لما بينا رده فوه. لأنه أعدّها بقرة، فيمنع عن بيعها. [كفاه ٨ ٣٠ ٤٣١]
 لما بينا: أشار به إلى قوله: واليسار؛ لما روينا، والإقامة؛ لما بينا. [البناء ١١ ٢٣]

* غريب. [نصب الراية ٤ ٢١١] وإنما الذي ذكره عن أبي شريحة العفاري أنه قال: أدركت أو رأيت
 أبا بكر وعمر رضي الله عنهما لا يضحيان. [البناء ١١ ٢٣]

وعن علي بن الحسين: ليس على المسافر جمعة ولا أضحية. * قال: **ووقت لأضحية يدح**
صواع الفجر من يوم لحر، إلا أنه لا يجوز لأهل الأمصار المدح، حتى يصلي الإمام
العيد، فأما أهل البوادي، فيدحون بعد الفجر، والأصل فيه قوله عليه السلام: من ذبح قبل
الصلاة فليعد ذبيحته، ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين،**
وقال عليه السلام: "إن أول نسكنا في هذا اليوم الصلاة ثم الأضحية"*** غير أن هذا الشرط
 في حق من عليه الصلاة، وهو المصري دون أهل السواد، لأن التأخير لاحتمال
 التشاغل به عن الصلاة، ولا معنى للتأخير في حق القروي، ولا صلاة عليه، وما رويناه
 حجة على مالك والشافعي **جميعاً** في نفيهما الجواز بعد الصلاة قبل نحر الإمام.

من عليه الصلاة أي صلاة العيد وهو المصري أي يدي عليه الصلاة. [الساية ١١ ٢٤]. لأن أصل ورد
 في حق من عليه الصلاة، ولا يجوز إحقاق غيره به لعدم إجماع. **وما رويناه** أراد به قوله عليه السلام: ومن ذبح
 بعد الصلاة فقد تم نسكه، وهو لعمومه يتناول ما قبل نحر الإمام وما بعده. [الكفاية ٤٣١/٨]
 "عريب، وجهل من قال: إنه تقدم في الجمعة، وأيدي تقدم في الجمعة، إنما هو حديث عني **عليه السلام** مرفوعاً.
 لا جمعة، ولا تشريق، ولا أضحية، ولا فطر إلا في مصر جامع، م بتقديم غيره [نصب الراية ٤ ٢١١]
 ** أخرجه البخاري ومسلم عن البراء بن عازب. [نصب الراية ٤ ٢١١] أخرجه البخاري في 'صحيحه' عن البراء
 قال: صحني حابي أبو بردة قبل الصلاة، فقال رسول الله **ﷺ** "ثلث شاة خمر"، فقال: يا رسول الله **ﷺ** إن عدي
 جعدة من امرأ، فقال: "صح بها ولا تصبح بعيرك"، ثم قال: من صحني قبل الصلاة، فإما ذبح لنفسه، ومن ذبح بعد
 الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين. [رقم: ٥٥٥٦، باب قول النبي **ﷺ** لأبي بردة صح بالمدح من المعز]
 *** أخرجه البخاري ومسلم بمعناه عن البراء بن عازب. [نصب الراية ٤ ٢١٢] أخرجه البخاري في
 'صحيحه' عن البراء بن عازب **عليه السلام** قال: قال النبي **ﷺ** إن أول ما سئله في يومنا هذا أن يصلي،
 ثم يرجع، فسبح، من فعله فقد أصاب سنتنا، ومن ذبح قبل: فإما هو لحم قدمه لأهله ليس من السنك في
 شيء. [رقم: ٥٥٤٥، باب سنة الأضحية]

ثم المعتبر في ذلك مكان الأضحية حتى لو كانت في السواد، والمضحى في المصر يجوز كما انشق الفجر، ولو كان **على العكس** لا يجوز، إلا بعد الصلاة، وحيلة المصري إذا أراد التعجيل أن يسبعت بها إلى خارج المصر، فيضحى بها كما طلع الفجر؛ وهذا لأنها تشبه الزكاة من حيث أنها تسقط بهلاك المال قبل مضي أيام النحر كالزكاة بهلاك النصاب، فيعتبر في الصرف مكان المحل لا مكان الفاعل؛ اعتباراً بها، بخلاف صدقة الفطر؛ لأنها لا تسقط بهلاك المال بعد ما طلع الفجر من يوم الفطر، ولو ضحى بعد ما صلى أهل المسجد، ولم يصل أهل الجبانة أجزأه استحساناً؛ لأنها صلاة معتبرة، حتى لو اكتفوا بها أجزأهم. وكذا على عكسه، وقيل: هو جائز قياساً واستحساناً.

على العكس: وهو ما إذا كانت الأضحية في المصر، ومضحى في السواد. (ساية) **صدقة الفطر** حيث يعتبر فيها مكر الفاعل وهو المؤدي. [ساية ١١ ٢٧] **لأنها لا تسقط:** فكان محبة ائمة، واعتبرنا فيها مكان المؤدي لا مكان الولد والرقيق على ما عييه الفتوى. [الكفاية ٤٣١/٨]

ولو صحى إلخ: معناه: أن يخرج الإمام بالناس إلى الحدة، ويستحى من يصلي بالصعفاء في جامع، هكذا فعله علي رضي الله عنه حين قدم الكوفة. [العدة ٨ ٤٣١] **أحرأه استحساناً** ونقيس أن لا يجوز؛ لأنها عادة دلت بين أخور وعدمه، فيسعي أن لا يجوز احتياطاً؛ وهذا لأنها من حيث كونها بعد لصلاة تخور، ومن حيث كونها قبل صلاة التي تؤدي في حدة لا تخور. (كفاه) **أجزأهم.** يعني لا يجب عليهم الذهاب إلى الجبانة، ولو لم تكن معتبرة لوجب عليهم الذهاب إليها. [الكفاية ٤٣١/٨]

وكذا على إلخ: أي وكذا يجوز استحساناً لا قياساً عكس حكم المذكور، وهو أن يصلي أهل حنابلة دون أهل المسجد. [لنايه ١١ ٢٨] **قياساً واستحساناً** لأن لمسوح في أعدد خروج إلى أحانة أصل وقد صلوا. [الكفاية ٤٣١/٨]

قال: وهي جائزة في ثلاثة أيام: يوم النحر ويومان بعده، وقال الشافعي رحمته الله: ثلاثة القدوري أيام بعده؛ لقوله عليه السلام: "أيام التشريق كلها أيام ذبح".* ولنا: ما روي عن عمر وعلي وابن عباس رضي الله عنهم أنهم قالوا: أيام النحر ثلاثة، أفضلها أولها،* وقد قالوه سماعاً؛ لأن الرأي لا يهتدي إلى المقادير، وفي الأخبار تعارضٌ فأخذنا بالمتيقن، وهو الأقل، وأفضلها أولها كما قالوا، ولأن فيه مسارعةً إلى أداء القرية، وهو الأصل احتياط إلا لمعارض، ويجوز الذبح في لياليها،

أيام التشريق: سميت أيام التشريق بها؛ لأن الأصاحي تشرق فيها أي تقدد في الشمس. وقد قالوه سماعاً؛ لأن تخصيص العادات بوقت لا يعرف إلا سماعاً وتوقيتاً، فالمروي عنهم كمروي عن رسول الله ﷺ [ساية ٣٢/١١] كما قالوا أي عمر وعلي وابن عباس رضي الله عنهم (الكفاية) وهو الأصل: أي الأصل المسارعة إلى أداء القرية إلا لمعارض كما في الإسفدر بالمحجر، والإبراد بالظهر ونحوه، وهو قوله عليه السلام: 'أسفروا وأبردوا'. [الكفاية ٤٣٢/٨] في لياليها: أي في ليالي أيام النحر، والمراد بها: الليلتان المتوسطتان لا غير، فلا يدخل الليلة الأولى. وهي ليلة العاشر من ذي الحجة، ولا ليلة الرابع عشر من يوم النحر؛ لأن وقت الأضحية يدخل بطبوع المحجر من يوم النحر على ما ذكر في الكتاب، وهو اليوم العاشر. ويفوت بعروب الشمس من اليوم الثاني عشر، فلا يحوز في ليلة النحر التمتع؛ لوقوعها قبل وقتها، ولا في ليلة التشريق المحضة خروجه، وإن حارت في الليل؛ لأن الليالي تسع للأيام، وأما الكراهة؛ فما ذكره في الكتاب. [العناية ٨ ٤٣٢]

*رواه أحمد في 'مسنده'، وابن حبان في 'صحيحه' في النوع الثالث والأربعين من القسم الثالث من حديث عبد الرحمن بن أبي حسين. [نصب الراية ٤ ٢١٢] أخرجه ابن حبان في 'صحيحه' عن حمير بن مصعب عن النبي ﷺ قال: كل يوم شترين ذبح، وعرفة كذب موقف [٦ ٢٦، باب ذكر وقوف الحج بعرفات والمزدلفة] *عريب جداً، وتقدم نحوه في الحج في الحديث الرابع واستسن. [نصب راية ٤ ٢١٣] وروى مالك في 'موطأ' عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول: الأصحى يومان بعد يوم الأضحية مالك أنه بلغ عن عبي بن أبي طالب مثل ذلك. [رقم: ٤٩٧، باب الأضحية عما في بطن المرأة]

إلا أنه يُكره؛ **لاحتتمال الغلط في ظلمة الليل، وأيام النحر ثلاثة، وأيام التشريق ثلاثة، والكل يمضي بأربعة: أولها نحر لا غير، وآخرها تشريق لا غير، والمتوسطان نحرٌ وتشريق، والتضحية فيها أفضل من التصدق^{عشر} بثمن الأضحية؛ لأنها تقع واجبة أو سنة، والتصدق تطوع محض، فتفضل عليه، ولأنها تقوت نفقات وقتها، والصدقة يؤتى بها في الأوقات كلها، فنزلت منزلة الطواف والصلاة في حق الأفريقي. ولو لم يصح حتى مضت أيام النحر: إن كان أوجب على نفسه، أو كان فقيراً ولم يشتري لأضحية: تصدق بها حية. وإن كان غنياً تصدق بمائة اشتري أو لم يشتري؛ لأنها واجبة على الغني،**

لاحتتمال الغلط في مذبح، أو في إشاء في مكانه، أو غيره، أو مذبح شاة، فإن فيها بعض الشرط. [لكفاية ٨/٤٣٢] **والنضحية فيها** أي في أيام النحر فصل من التصدق بثمن لأضحية، ما في حق مؤسره؛ فلأنها تقع واجبة في طاهر بروية، أو سنة في أحد قولي أبي يوسف. وتتصدق بثمن تصوع محض، ولا شك في فخصة لو جاز أو سنة على التصوع، وما في حق مؤسره، لأن فيها جمعاً بين تقرب بارقة لدم، والتصدق، والإرافة قرينة تقوت نفقات هذه الأيام، ولا شك أن جمع بين فقرتين أفضل، وهذا الدليل يشمل العني والفقير. [العناية ٨/٤٣٢]

تطوع محض أي وإتيان السنة المؤكدة أفضل من إتيان تصوع. (السنة) **ميرله الطواف** فإن صوف في حق الأفريقي فموانه أفضل من صلاه التصوع التي لا تقوت، بخلاف المكّي، فإن الصلاة في حقه أفضل. (العناية) **إن كان** [سواء كان موحب عبداً أو فقيراً]. (العناية) **أوجب** أي شاة بعينها بأن يكون في مكانه شاة فيقول: 'صحتي هذه، أو يقول: 'الله عني' أو 'صحتي هذه، أو يقول: 'عني' أو 'صحتي هذه'. (لكفاية) **تصدق بها حية** وبها مذبح لا يجوز له استول من حمها، بل يتصدق بحمها، وفصل ما بين قسمها مذبوحة وغير مذبوحة كذا في 'الأوضح' [لكفاية ٨/٤٣٢] **وإن كان غنياً** من مذبوح عبداً أو موحب عبداً عليه شاة بعينها (العناية) **على العني** عنها أو يعينها. [العناية ٨/٤٣٢]

وتحب على الفقير بالشراء بنية التضحية عندنا، فإذا فات الوقت يجب عليه التصديق ^{بالعين أو القيمة} إخراجاً له عن العهدة كالأضحية تقضى بعد فواتها ظهراً، والصوم بعد العجز فدية.
قال: **ولا يصحى** بالعشاء، ولا عوراً، ولا عرجاً، أي لا تسمى إلى مسك ولا لعفء؛
لقوله **عرجها**، والمریضة البین مرضها، والعفاء التي لا تنقي* قال: **ولا عرجاً**، منصوغة
لأذن، **والسب**، أما الأذن؛ فلقوله **عرجاً**، "استشرفوا العين والأذن"،

عندنا وروى الزعفراني عن أصحابنا* أنه لا يجب، وهو قول الشافعي **عرجاً**، لأن لقرب يذبح يومه بالشروع أو
بالندب، ولم يوجد واحد، وأنا قول: الشراء من الفقير مقروناً بنية الأضحية بمسرة الندب. [الكفاية ٤٣٢/٨ - ٤٣٣]
هكذا **فان الوفاء** أي وقت التقرب بالإرفقة. [العناية ٤٣٣ ٨] **كالجمعة** **إح** والجامع بينهما: أن قضاء
ما وجب عليه في الأداء بجنس غير جنس الأداء. [الكفاية ٤٣٣/٨]

ولا يصحى **إح** هذا بيان ما لا يجوز التضحية به، والأصل فيه: أن يعيب العاجز ماع، وليسير غير ماع؛
لأن الحيوان قدما يسير عن يسير العيب، وليسير ما لا أثر له في حمله، ويسير أثر في دمه؛ لأنه لا يصير عيب
واحدة من العيب ما يصير عيبين، وفئة العلف تورث العرج. [العناية ٤٣٣ ٨] **البني عرجها** هي أن لا يمكنها
التمشي برجلها، وعرجاء، وإنما تمشي بثلاث قوائم، حتى لو كانت تصنع الأربعة على الأرض وضعاً حقيقياً يجوز،
ذكره حواهر راده. (الكفاية) **لا تنقي** أي ليس لها نقي، وهو ماع من شدة العجز. [الكفاية ٤٣٣/٨]

* أخرجه أصحاب السنن الأربعة عن شعبه. [نصب الرأية ٤ ٢١٣] أخرجه أبو داود في 'سننه' عن عبيد بن
فيروز قال: سألت الربيع بن عازب ما لا يجوز في الأضحية؟ فقال: فاء فما رسول الله **عرجاً** وأصابعي أقصر
من أصابعه، وأمامي أقصر من أممه، فقال: "أربع لا يجوز في الأضحية"، فقال: "عوراء، بئس عورها،
والمریضة بين مرضها، والعرجاء بين ظلعها، والكسيرة التي لا تنقي"، قال: فإني أكره أن يكون في السن
نقص قال: "ما كرهت فذعه، ولا تحرمه على أحد" [رقم: ٢٨٠٢، باب ما يكره من الضحايا]

* روي من حديث عبي، ومن حديث حذيفة. [نصب الرأية ٤ ٢١٤] أخرجه أبو داود في 'سننه' عن عبي
ة: "أمرنا رسول الله **عرجاً**، أن يستشرف العين والأذن، ولا يضحي عوراء، ولا مقابلة، ولا مدارة، =

أي اطلبوا سلامتهما، وأما الذنب؛ فلأنه عضوٌ كاملٌ مقصودٌ فصار كالأذن. قال: **ولا التي ذهب كثيرٌ أذنها ودهنها. وإن بقي كثيرٌ لأذنٍ والذنب حار؛ لأن للأكثر حكمَ الكل بقاءً وذهاباً، ولأن العيب اليسير لا يمكن التحرزُ عنه، فجعل عفواً، واختصت الرواية عن أبي حنيفة ^{في مقدار الأكثر، ففي "الجامع الصغير" عنه: وإن قُطِع من الذنب أو الأذن أو العين أو الألية الثلث أو أقل: أجزأه، وإن كان أكثر: لم يجزه؛ لأن الثلث تُنفذ فيه الوصية من غير رضا الورثة، فاعتبر قليلاً، وفيما زاد لا تنفذ إلا برضاهم. فاعتبر كثيراً. ويروى عنه الربع؛ لأنه يحكي حكاية الكمال على ما مر في الصلاة، ويروى الثلث؛ لقوله في حديث الوصية: "الثلث والثلث كثير".}**

بقاء وذهاب أي بقاء الأكثر كبقاء الكل، وذهاب لأكثر كذهاب الكل (الكهنية) **ويروى عنه الربع** يعني د. كان الداهب الربع لا يجوز؛ لأن الربع له حكم الكمال، وهو رواية ابن شجاع عن أبي حنيفة (النهاية) **ما مر في الصلاة** [في باب شروط الصلاة] من إكشاف ربع العورة، وتقدير سحاسة ربع الثوب. (نساية) **ويروى الثلث** يعني إذا كان لذهب اثنتان لا يجوز، وإن كان أقل من اثنتين يجوز. (سهيبة)

= ولا حرقاء، ولا شرقاء، قال رهبر. فقلت لأبي إسحق. أذكر عشاء؟ قال: لا، قلت: فما المقام؟ قال: يقطع صرف الأذن، قلت: فما مدبرة؟ قال: يقطع من مؤخرة الأذن، قلت: فما شرقاء؟ قال: تشق الأذن، قلت: فما الحرقاء؟ قال: تحرق أذنها بسنمة. [رقم: ٢٨٠٤، باب ما يكره من الصحايا]

أخرج الأئمة السنة، وسيأتي في الوصايا. [نصب الرتبة ٢١٥/٤] أخرجه البخاري في 'صحيحه' عن عامر بن سعد عن أبيه قال: جاءنا رسول الله ﷺ يعودني من وجع اشتد بي من حجة الودع، فقلت: بيع بي ما ترى، وإن دو ما، ولا يرثني إلا أمة بي، فأصدق ثنتي مائتي قال: لا، قلت: بالسطر؟ قال: لا، قلت: ثلث؟ قال: 'الثلث كثير، أن تدع ورثتك أعباء حير من أن تدرهم عانة يكفون الناس، ولن تفق نفقة سعيها وجه الله إلا حُرت عليها حتى ماتمحل في مي أمرت'. [رقم: ٥٦٦٨، باب ما رخص لمريض أن يقول إني وجع أو ورأسه]

وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما: إذا بقي الأكثر من النصف أجزاء؛ اعتباراً للحقيقة على ما تقدم في الصلاة، وهو اختيار الفقيه أبي الليث، وقال: أبو يوسف رحمه: أخبرت بقولي أبا حنيفة رحمته فقال: قولي هو قولك، قيل: هو رجوع منه إلى قول أبي يوسف رحمته، وقيل: معناه قولي قريب من قولك، وفي كون النصف مانعاً روايتان عنهما، كما في انكشاف العضو عن أبي يوسف رحمته، ثم معرفة المقدار في غير العين متمسر، وفي العين قالوا: تُشَدُّ العينُ المعيبة بعد أن لا تَعْتَلِفَ الشاةُ يوماً أو يومين، ثم يُقَرَّبُ العَلْفُ إليها قليلاً قليلاً، فإذا رآته من موضع أَعْلَمَ على ذلك المكان، ثم تشد عينها الصحيحة يقرب إليها العلف قليلاً قليلاً، حتى إذا رآته من مكان أعلم عليه، ثم ينظر إلى التفاوت ما بينهما، فإن كان ثلثاً فالذهاب الثلث، وإن كان نصفاً فالنصف. قال: في رواية ويجوز أن يصحى بالحماء، وهي التي لا قرن لها؛

اعتباراً للحقيقة لأن القليل والكثير في الأسماء متقاربة، فما دون النصف قليلاً. [الساية ٤١/١١] **على ما تقدم إلخ** يعني إذا كان أكثر من نصف الساق يجمع، وعن أبي يوسف رحمته في ذلك ثلاث روايات: في رواية: يحرق ما دون النصف، ويجمع ما زاد عليه، وفي رواية: يجمع النصف، وفي رواية: كقولهما يجمع الربع لا ما دونه، ويجمع ما فوقه مطلقاً. [الساية ٤١/١١] **هو رجوع منه** وكان يقول أولاً: إن الثلث قليل، والكثير ما زاد على الثلث، ثم رجع، وقل: الكثير: النصف، وما زاد على النصف كما هو قولهما. [الكفاية ٤٣٤/٨] **قولي قريب** أي قوي الأول، وهو أن الأكثر من ثلث مانع لا ما دونه أقرب إلى قولك الذي هو الأكثر من النصف إذا بقي أجزاءه بالنسبة إلى قول من يقول: إن الربع أو الثلث مانع. [الكفاية ٤٣٤/٨] **روايتان عنهما** أي عن أبي يوسف ومحمد رحمهما في رواية: مانع؛ لأن القليل عموم، والنصف ليس بقليل؛ لأن ما يقابله ليس بكثير، وفي رواية: غير مانع؛ لأن المانع هو الكثير، والنصف غير كثير؛ لأن ما يقابله ليس بقليل. [الساية ٤٢/١١] **أعلم على ذلك** أي جعل عليه علامة. [الساية ٤٣/١١]

لأن القرن لا يتعلق به مقصود، وكذا مكسورة القرن؛ لما قلنا، واحصى؛ لأن لحمها أطيب، وقد صح أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ضحى بكبشين أملحين موحوئين. والثولاء، وهي المجونة -، وقيل: هذا إذا كانت تعتف؛ لأنه لا يغل بالمقصود، أما إذا كانت لا تعتف: فلا تجزئه، وحرد، إن كانت سمينة؛ جاز؛ لأن الحرب في الجلد، ولا نقصان في اللحم، وإن كانت مهزولة لا تجوز؛ لأن الحرب في اللحم فانتقص، وأما اهتمام - وهي التي لا أسنان لها - فعن أبي يوسف -، أنه يُعتبر في الأسنان الكثرة والقلّة، وعنه إن بقي ما يمكن الاعتلاف به أجزاءه؛ لحصول المقصود، وسكّاء، وهي التي لا أدن لها حلقة -؛ لا تجوز إن كان هذا؛ لأن مقطوع أكثر الأذن إذا كان لا يجوز، فعديم الأذن أولى.

لا يتعلق به مقصود، لا يرى أن التصحية بالإس حادثة، ولا قدر له [بعبارة ٤٣٤ ٨] ما قلنا أن القرن لا يتعلق به مقصود. [السنة ٤٣ ١١] كسب أمحس، كسب أمح فيه محة، وهي بيض شبيهة شعرت سود، وهي من بون ملح، ولوجاء على فعل ملح من حصص، وهو أن يضرب العروق حديد، ويضع فيها من غير إخراج حصص، يقال: تشم موحو، إذا فعل به ذلك. [الكفاية ٤٣٤ ٨] والثولاء، ويجوز أن يصحى بالثولاء، وهي شحونة، لأن لعقل غير مقصود في سمنه. [السنة ٤٦ ١١] إن كان هذا يعني أن لا يكون هد، وإن وقع رداء لا يجوز. [الكفاية ٤٣٥ ٨] فعديم الأذن أولى بعدم أحور، ولا يجوز خلاله حتى تأكل معدرة، ولا تأكل غيرها.

روى من حديث حرب، ومن حديث عائشة، ومن حديث أبي هريرة، ومن حديث أبي رافع، ومن حديث أبي برداء، [نصب رتبة ٢١٥ ٤] أخرجه أبو داود في سننه عن جابر بن عبد الله قال: دبح نبي - صلى الله عليه وسلم - يوم دبح كبشين قرنين أمحيين موحوئين فيما وجههما، قال: أبي وجهت وجهي لربي فطر لسماوات والأرض على مئة إبراهيم حيفاً، وما أنا من أمشركين إن صلاتي وسكبي ومحبي وممالي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت، وأنا من المسلمين، منهم ميث ولث وعن محمد وأمه باسمه لله والله أكبر ثم ذبح. [رقم: ٢٧٩٥، باب ما يستحب من الضحايا]

وهذا الذي ذكرنا إذ كانت هذه عبثاً فأنه وقت سره، ولو سره سيئاً
 ثم بيعت عبثاً مانع: إن كان عبثاً فعليه غيرها، وإن كان فقيراً أخرجه هذه: لأن
 الوجوب على العني بالشرع ابتداءً لا بالشراء، فلم تتعين به، وعلى الفقير بشرائه نية
 الأضحية فتعينت، ولا يجب عليه ضمان نقصانه كما في نصاب الزكاة، وعن هذا
 الأصل قالوا: إذا ماتت المشتراة للتضحية على الموسر مكافئاً أخرى، ولا شيء على
 الفقير، ولو قتلت أو سرفت، فاشترى أخرى، ثم ظهرت الأولى في أيام الحر عني
 الموسر دبح أحدهما، وعلى الفقير ذبحهما. وفي أضحية فصبرت، فانكسر رحلها
 فدسحها: أجزاء استحسننا عندنا خلافاً لزفر والشافعي فيها؛

وهذا الذي ذكرنا أشار به إلى ما ذكره من الأحكام التي بعضها حور وبعضها لا حور [سنة ١١ ٤٧] **فعليه غيرها**: [لأن الواجب في دمه نصفه الكمال، ولا يتأدى بالنقص] أو بعد الثلاثة: أخرجه هذه المعنى، ولا يرم
 عليه أخرى بناءً على أن لأضحية غير واجبه. [سنة ١١ ٤٨] كما في نصاب الزكاة: أي كما لا يجب
 النقصان في نصاب الزكاة إذا انتقص بعد الوجوب، فإن الزكاة تسقط عنه غيره، ولا يجب ضمان ذلك المقدر،
 وإجماع بينهما أن محل الوجوب فيهما جميعاً: مال لا الدمة، فإذا حدث لمن سقطت وجوب. [سنة ١١ ٤٩]
 وعن هذا الأصل يعني كون الوجوب على العني بالشرع لا بالشراء، وعلى الفقير بالعكس. [العناية ٨ ٤٣٥]
وعلى الفقير الخ: لأن الوجوب على الفقير بالشراء نية لأضحية، وبشراء قد عدده، فعدد الوجوب،
 وعلى العني بالوجوب بالشرع، والشرع م يوجب إلا أضحية واحدة كذا في 'الغاي الطهيرية'. (للهية)
فانكسر رحلها من باب ذكر خاص واردة العام؛ فإنه إذا أصابها عيب مانع غير لانكسار بالاضطرار حادثة
 الإصحاء يندح كان الحكم كذلك. (عناية) **أحراره استحسننا** وبما قيد لإحراره بالاستحسان، لأن وجه
 القياس خلافه؛ لأن نأدي الواجب بالضحية لا بالإصحاء، وهي معيبة عندها، فصار كما لو كانت كذلك
 قسه. [العناية ٨/٤٣٥] **خلافاً لزفر والشافعي** لأنها صارت معيبة قبل نذبح، فلم يخر تصحته. [سنة ١١ ٥٠]

لأن حذو الذبح ومقدمته منحة الذبح، فكأنه حصل به حياءً وحكمة، ثم لم يغيب
 في هذه حذو الذبح، ثم أحبت من فوره، وكان بعد فوره عند محمد ^{صلى الله عليه وسلم} خلافًا لأبي
 يوسف ^{دليل محمد} : لأنه حصل بمقدمات الذبح. قال: والأضحية من الإبل والبقر والغنم: لأنها
 عرفت شرعاً، ولم تنقل التضحية بغيرها من النبي ^{صلى الله عليه وسلم}، ولا من الصحابة ^{رضي الله عنهم}. قال:
 وحديث من ذبح كذا شاة فصاحوا: لا تضأن، فإن حذو الذبح ^{بفضل} من حذو: لقوله ^{القدوري} :
 'اضحوا بالثنايا إلا أن يعسرَ على أحدكم فيذبح الجذع من الضأن'،

حذو لابي يوسف ^{صلى الله عليه وسلم} يذكر ديل أبي يوسف ^{صلى الله عليه وسلم}، ودينه: أن الفور لما انقطع حرج الفعل لدي تعبت
 به من أن يكون سباً من أسباب الذبح الذي وجد بعد الفور، وصار عسرة ما حصل بفعل آخر (السنة)
 والأضحية من الإبل الخ وفات لأضحية: يجوز بكل حيوان، وحشي أو نسي، وكذا بكل طائر يؤكل
 لحمه وحشي ونسي، حدثني هريرة ^{صلى الله عليه وسلم} أنه قال: مثل المهاجر إلى الجمعة كمثل من يهدي بدنة،
 ثم كمن يهدي بقرة، ثم كمن يهدي شاة، ثم كمن يهدي دجاجة، ثم كمن يهدي بيضة، والعصفور قريب
 إلى البيضة. [البناءة ٥١/١١-٥٢]

أما الإبل، ففي مسند في حديث جابر بن صويل. [نصب الراية ٤/٢١٦] أخرجه مسند في 'صحيحه' من
 حديث جابر بن صويل، وفيه: ثم انصرف إلى المبحر فبحر ثلاثاً وستين بيده، ثم أعطى عبداً فبحر ما عثر،
 وأشركه في هديه. الحديث [رقم: ١٢١٨، باب حجة النبي ﷺ]

وأما البقر، ففي الصحيحين عن جابر وعائشة ^{رضي الله عنهما} [نصب الراية ٤/٢١٦] أخرجه البخاري في 'صحيحه' عن
 عائشة ^{رضي الله عنها}، قالت: وضعني رسول الله ﷺ عن سائه انقروا. [رقم: ٢٩٤، باب الأمر بالنساء بدنس]

وأما الغنم، ففي الصحيحين أيضاً عن أس. [نصب الراية ٤/٢١٦] أخرجه البخاري في 'صحيحه' عن
 أنس قال: وضعني بالمدينة كبشين أملحين أقرنين. [رقم: ١٧١٢، باب من نحر هديه بيده]

أخرجه مسلم عن أبي الزبير عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: 'لا تذبحوا إلا مسنة، إلا أن يعسر
 عليكم، فتذبحوا جذعة من الضأن'. [رقم: ١٩٦٣، باب سن الأضحية]

وقال **عُثْمَانُ**: "نِعْمَتِ الْأُضْحِيَّةُ الْجَذْعُ مِنَ الضَّأْنِ"، * قالوا: وهذا إذا كانت عظيمة بحيث لو خلط بالثنيان يشتبهِه على الناظر من بعيد، والجذع من الضأن ما تَمَّتْ له ستة أشهر في مذهب الفقهاء، وذكر الزعفراني ^{جمع ثني أنه ثني أو جذع} أنه ابنُ سبعة أشهر، والثني منها ومن المعز ابنُ سنة، ومن البقر ابنُ سنتين، ومن الإبل ابنُ خمس سنين، ويدخل في البقر الجاموس؛ لأنه من جنسه، والمولود بين الأهلي والوحشي يتبع الأم؛ لأنها هي الأصل في التبعية، حتى إذا نزا الذئب على الشاة يُضحَّى بالولد. قال: وإذا شترى سبعة بقره يصحوا لها، فمات أحدهم قبل البحر، وقاب مورقة: دحوها عنه وعكم: أحرأهم. وإن كان شربك السنة صرابيا، أو رحلا بريد اللحم: ^{كدر من} يجوز عن واحد منهم. ووجهه: أن البقر تجوز عن سبعة، لكن من شرطه أن يكون قصد الكل القربة،

قالوا وهذا إذا إلج. أي قال اشائع حوز الأضحية بالجذع من الضأن إذا كانت لخدعة عظيمة. [ساية ١١ ٥٣] في مذهب الفقهاء وقيد بقوله: في مذهب الفقهاء؛ لأن عبد أهل لبعة لخدع من لشيء ما تمت له سنة، كذا في 'النهاية'. (العناية) لأنها هي الأصل إلج. لأنه حرؤها، وهذا يشبه في ررق وأخرية؛ وهذا لأن المفصل من الفحل هو الماء، وأنه غير محل هذا الحكم، والمفصل من لأم هو حيوان، وهو محل له فاعتبر به [العناية ٤٣٥/٨] قصد الكل القربة. لأن نص ورد على خلاف اقياس في ذلك، فإن قيل: انصت ورد في الأضحية، فكيف جوّزتم مع اختلاف جهة القرب من الأضحية والقران والمتعة، قصد اعتمد على ذلك رفر. وم يحوره عند اختلافها، كما يقول: إذا كانت الخفات قرناً اتحد معناها من حيث كونها قربة، فجاز الإلحاق، بخلاف ما إذا كان بعضها غير قربة، فإنه ليس في معناه.

* أخرجه اترمذي عن عثمان بن وقاد عن كدام بن عبد الرحمن عن أبي كاش قال: حلبتُ عمماً جدياً إلى المدينة، فكسدت عني، فلقيت أبا هريرة فسألتها، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: 'نَعْمَ أو نَعِمْتَ لأضحية جذع من ضأن'. قال: فأنتهه الدس، وقال اترمذي: حديث حسن عريب. [رقم: ١٤٩٩، باب ما جاء في الجذع من الضأن في الأضاحي]

وإن اختلفت جهاتها كالأضحية والقرآن والمتعة عدنا؛ لاتحاد المقصود، وهو القربة، وقد وجد هذا الشرط في الوجه الأول؛ لأن التضحية عن الغير عرفت قربة، ألا ترى أن النبي

صلى الله عليه وسلم^{القربة} عن أمته^{على ما روينا من قبل}، ولم يوجد في الوجه الثاني؛ لأن التصريحي ليس من أهدبها، وكذا قصد اللحم ينافيها، وإذا لم يقع البعض قربة، والإراقة لا تنجزاً في حق القربة^{القربة} لم يقع الكل أيضاً، فامتنع اجواز، وهذا الذي ذكره استحسان، والقياس: أن لا يجوز، وهو رواية عن أبي يوسف^{الوجه الأول}.

لأنه تبرع بالإتلاف فلا يجوز عن غيره كالإعتاق عن الميت، لكننا نقول: القربة قد تقع عن الميت كالتصدق، بخلاف الإعتاق؛ لأن فيه إلزام الولاء على الميت. ولو دفعوها عن صبي^{بأن أوصى لها} لما بينا أنه قربة.

والله اعلم بالمعنى، إن أردت حدهم لأضحية وأردت لأحرون لغزاً وشعراً، فإني لا يصح. [سنة ١١ ٥٦] لا تبرع بالإتلاف لأن نصيب ميت صار ميراثاً، فالتضحية عنه تبرع بالإتلاف، وهذا هو فقهه عاصب. (الأسدية) عن أبي حنيفة حيث لا يجوز، لأنه تبرع بالإتلاف. (الأسدية) لأن فيه تبرعاً، لأن الولاء من الميت، وليس لميراث الإثم على ميت، خلاف الأضحية عنه، فيها جازت لعدم الإثم. (الأسدية) ولو دفعها أحدهم وفي بعض النسخ: ولو دفعها، أي: ولو كان أحد شركاء صغيراً، أو أم ولد فصلى عنه أو هو أو مولاها جاز. [سنة ١١ ٥٨] لما سألنا أبا حنيفة عن وجه الاستحسان، وفي فقه لا يجوز، فإن الإراقة لا تنجز، وبعض الإراقة صار ملاً أو حملاً، فصار لكل كذلك؛ لأن لأب لا يجب عليه أن يصحى عن ولد صغير، بل من كان له من عني ظاهر لرويه، فكان لأب متطوعاً، وكذا نصيب أم ولد، يكون نفسه عام، ونصيب أبيه يقب بطوعاً أيضاً؛ لأنه مات ولم يعرض له يجب على أمه إن يصحها عنه، وإذا لم يجب عليهم كانوا متطوعين عن الميت.

تقدم في الحج وغيره [نصب الرية ٤ ٢١٨] أخرجه من محله في نفسه عن عائشة وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يصحى شترى كشتين عظيمين سميتين فريتين منجيين موحوتين، فدبح أحدهما عن أمه من شهد لله بالتوحيد وشهد له بالإسلام، ودبح الآخر عن محمد وعن آل محمد [رقعة: ٣١٢٢، باب أضحى رسول الله ﷺ]

وَمِمَّا وَجَدَ مِنْهُمُ فَدَحَاهَا الْمَقُولُ عَنِ ابْنِ لُورَنْو: لَا حَرْنَهُمْ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقْعْ بَعْضُهَا قَرَبَةً،
 وَفِيمَا تَقَدَّمَ وَجَدَ الْإِذْنَ مِنَ الْوَرْتَةِ، فَكَانَ قَرَبَةً. قَالَ: **وَيَأْكُلُ مِنْ لَحْمِ الْأَضْحِيَّةِ، وَيَضَعُهُ**
لَاغَةً، وَاعْتَرَى، وَنَحَرَ: لِقَوْلِهِ: "كُنْتَ نَهَيْتُكُمْ عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الْأَضْحِيَّةِ فَكَلُوا مِنْهَا
 وَادْخَرُوا." وَمَتَى جَازَ أَكْلُهُ وَهُوَ غَنِي، جَازَ أَنْ يُؤْكَلَ غَنِيًّا، **وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا تَنْفَسَ**
صَدْفُهُ عَنِ نَسْتٍ: لِأَنَّ الْجِهَاتِ ثَلَاثٌ: الْأَكْلُ وَالْإِدْخَارُ، لِمَا رَوَيْنَا، وَالْإِطْعَامُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:
 "وَضَعْنِي الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَى". فَانْقَسَمَ عَلَيْهَا ثَلَاثًا. قَالَ: **وَيَصْدُقُ حَيْثُ لَا يَصْحَبُهُ** لِأَنَّهُ جَزَاءُ
 مِنْهَا، أَوْ عَمَلٌ مِنْهُ **لَهُ سَمْعٌ فِي سَبَبٍ**. كَالنَّطْعِ وَالْجِرَابِ وَالْغِرْبَالِ وَنَحْوِهَا؛ لِأَنَّ الْإِثْقَاعَ
 بِهِ غَيْرُ مُحَرَّمٍ، وَلَا نَاسٌ بَأَنَ يَسْتَرَى بِهِ مَا سَمِعَ بِهِ فِي نَسْتٍ مَعَ نَفَاثَةِ اسْتِحْسَانًا، وَذَلِكَ
 مِثْلُ مَا ذَكَرْنَا؛ لِأَنَّ لِلْبَدَلِ حَكْمَ الْمُبْدَلِ، وَلَا يَسْتَرَى بِهِ مَا لَا يَسْمَعُ بِهِ إِلَّا بَعْدَ اسْتِهْلَاكِهِ،
 كَحَبْلِ الْأَنْبَرِ؛ **اعْتِبَارًا بِالْبَيْعِ بِالدَّرَاهِمِ، وَالْمَعْنَى فِيهِ أَنَّهُ تَصَرَّفَ عَلَى قَصْدِ التَّمَوُّلِ،**
وَيَأْكُلُ مِنْ لَحْمِ إِبِلٍ فِي الدَّحِيرَةِ: إِذَا نَدَرَ دَبْحَ شَاةٍ لَا يَأْكُلُ مِنْهَا الْبَادِرُ، وَلَوْ أَكَلَ مِنْهُ قِيَمَةً مَا أَكَلَ.

وَيُسْحَبُ إِبِلٍ هَذَا لِقَوْلِ الْقُدُورِيِّ فِي مَخْتَصَرِهِ. (السَّابِقُ) لِمَا رَوَيْنَا أَرَادَ بِهِ قَوْلَهُ "فَكَلُوا مِنْهَا وَادْخَرُوا". (السَّابِقُ)
الْقَانِعُ وَالْمُعْتَرَى الْقَانِعُ: السَّائِلُ مِنَ الْقَبُولِ لَا مِنَ الْقَبَالَةِ، وَالْمُعْتَرَى: الَّذِي يَتَعَرَّضُ لِلسُّؤَالِ وَلَا سَأَلَ. (الكَفَايَةُ)
مِثْلُ مَا ذَكَرْنَا يَعْنِي كَالنَّطْعِ وَالْجِرَابِ وَالْغِرْبَالِ وَالْقَصْبَةِ؛ لِأَنَّهُ يُوَدِّعُهُ وَاتَّقِعَ بِهِ فِي بَيْتِهِ جَوْرًا،
 فَكَذَا إِذَا اشْتَرَى بِهِ مَا يَتَمَتَّعُ بِهِ فِي بَيْتِهِ؛ لِأَنَّ لِلْبَدَلِ حَكْمَ الْمُبْدَلِ. [الكَفَايَةُ ٤٣٦/٨]

اعْتِبَارًا بِالْبَيْعِ بِالدَّرَاهِمِ أَيُ قِيَاسًا عَلَى بَيْعِ الْخَلْدِ بِالدَّرَاهِمِ حَيْثُ لَا يُعَوَّرُ. (السَّابِقُ) وَالْمَعْنَى فِي عَدَمِ
 اشْتِرَاءِ مَا لَا يَتَمَتَّعُ بِهِ إِلَّا بَعْدَ اسْتِهْلَاكِهِ: أَنَّهُ تَصَرَّفَ عَلَى قَصْدِ التَّمَوُّلِ، وَهُوَ فَدَحْرَجَ عَنْ حِجَةِ التَّمَوُّلِ، وَإِذَا ثَوَّلَهُ
 بِالْبَيْعِ وَجَبَ التَّصَدُّقُ؛ لِأَنَّ هَذَا أَشْمَلُ حَصْلِ مَعْلُومٍ، فَيَكُونُ حَيْثُ، فَيُجِبُ التَّصَدُّقَ [السَّابِقُ ١١/٦٣]

"أَخْرَجَهُ مُسَمِّعٌ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ هَيَّيْ عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الْأَضْحِيَّةِ بَعْدَ ثَلَاثٍ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ:
 "وَمِمَّا وَجَدَ مِنْهُمُ فَدَحَاهَا الْمَقُولُ عَنِ ابْنِ لُورَنْو: لَا حَرْنَهُمْ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقْعْ بَعْضُهَا قَرَبَةً، وَفِيمَا تَقَدَّمَ وَجَدَ الْإِذْنَ مِنَ الْوَرْتَةِ، فَكَانَ قَرَبَةً. قَالَ: **وَيَأْكُلُ مِنْ لَحْمِ الْأَضْحِيَّةِ، وَيَضَعُهُ**
لَاغَةً، وَاعْتَرَى، وَنَحَرَ: لِقَوْلِهِ: "كُنْتَ نَهَيْتُكُمْ عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الْأَضْحِيَّةِ فَكَلُوا مِنْهَا وَادْخَرُوا." وَمَتَى جَازَ أَكْلُهُ وَهُوَ غَنِي، جَازَ أَنْ يُؤْكَلَ غَنِيًّا، **وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا تَنْفَسَ**
صَدْفُهُ عَنِ نَسْتٍ: لِأَنَّ الْجِهَاتِ ثَلَاثٌ: الْأَكْلُ وَالْإِدْخَارُ، لِمَا رَوَيْنَا، وَالْإِطْعَامُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:
 "وَضَعْنِي الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَى". فَانْقَسَمَ عَلَيْهَا ثَلَاثًا. قَالَ: **وَيَصْدُقُ حَيْثُ لَا يَصْحَبُهُ** لِأَنَّهُ جَزَاءُ مِنْهَا، أَوْ عَمَلٌ مِنْهُ
لَهُ سَمْعٌ فِي سَبَبٍ. كَالنَّطْعِ وَالْجِرَابِ وَالْغِرْبَالِ وَنَحْوِهَا؛ لِأَنَّ الْإِثْقَاعَ بِهِ غَيْرُ مُحَرَّمٍ، وَلَا نَاسٌ بَأَنَ يَسْتَرَى بِهِ مَا سَمِعَ بِهِ فِي نَسْتٍ مَعَ نَفَاثَةِ اسْتِحْسَانًا، وَذَلِكَ
 مِثْلُ مَا ذَكَرْنَا؛ لِأَنَّ لِلْبَدَلِ حَكْمَ الْمُبْدَلِ، وَلَا يَسْتَرَى بِهِ مَا لَا يَسْمَعُ بِهِ إِلَّا بَعْدَ اسْتِهْلَاكِهِ، كَحَبْلِ الْأَنْبَرِ؛ **اعْتِبَارًا بِالْبَيْعِ بِالدَّرَاهِمِ، وَالْمَعْنَى فِيهِ أَنَّهُ تَصَرَّفَ عَلَى قَصْدِ التَّمَوُّلِ،**
وَيَأْكُلُ مِنْ لَحْمِ إِبِلٍ فِي الدَّحِيرَةِ: إِذَا نَدَرَ دَبْحَ شَاةٍ لَا يَأْكُلُ مِنْهَا الْبَادِرُ، وَلَوْ أَكَلَ مِنْهُ قِيَمَةً مَا أَكَلَ. **وَيُسْحَبُ إِبِلٍ** هَذَا لِقَوْلِ الْقُدُورِيِّ فِي مَخْتَصَرِهِ. (السَّابِقُ) لِمَا رَوَيْنَا أَرَادَ بِهِ قَوْلَهُ "فَكَلُوا مِنْهَا وَادْخَرُوا". (السَّابِقُ)
الْقَانِعُ وَالْمُعْتَرَى الْقَانِعُ: السَّائِلُ مِنَ الْقَبُولِ لَا مِنَ الْقَبَالَةِ، وَالْمُعْتَرَى: الَّذِي يَتَعَرَّضُ لِلسُّؤَالِ وَلَا سَأَلَ. (الكَفَايَةُ)
مِثْلُ مَا ذَكَرْنَا يَعْنِي كَالنَّطْعِ وَالْجِرَابِ وَالْغِرْبَالِ وَالْقَصْبَةِ؛ لِأَنَّهُ يُوَدِّعُهُ وَاتَّقِعَ بِهِ فِي بَيْتِهِ جَوْرًا، فَكَذَا إِذَا اشْتَرَى بِهِ مَا يَتَمَتَّعُ بِهِ فِي بَيْتِهِ؛ لِأَنَّ لِلْبَدَلِ حَكْمَ الْمُبْدَلِ. [الكَفَايَةُ ٤٣٦/٨]
اعْتِبَارًا بِالْبَيْعِ بِالدَّرَاهِمِ أَيُ قِيَاسًا عَلَى بَيْعِ الْخَلْدِ بِالدَّرَاهِمِ حَيْثُ لَا يُعَوَّرُ. (السَّابِقُ) وَالْمَعْنَى فِي عَدَمِ اشْتِرَاءِ مَا لَا يَتَمَتَّعُ بِهِ إِلَّا بَعْدَ اسْتِهْلَاكِهِ: أَنَّهُ تَصَرَّفَ عَلَى قَصْدِ التَّمَوُّلِ، وَهُوَ فَدَحْرَجَ عَنْ حِجَةِ التَّمَوُّلِ، وَإِذَا ثَوَّلَهُ بِالْبَيْعِ وَجَبَ التَّصَدُّقُ؛ لِأَنَّ هَذَا أَشْمَلُ حَصْلِ مَعْلُومٍ، فَيَكُونُ حَيْثُ، فَيُجِبُ التَّصَدُّقَ [السَّابِقُ ١١/٦٣]
 "أَخْرَجَهُ مُسَمِّعٌ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ هَيَّيْ عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الْأَضْحِيَّةِ بَعْدَ ثَلَاثٍ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ:
 "وَمِمَّا وَجَدَ مِنْهُمُ فَدَحَاهَا الْمَقُولُ عَنِ ابْنِ لُورَنْو: لَا حَرْنَهُمْ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقْعْ بَعْضُهَا قَرَبَةً، وَفِيمَا تَقَدَّمَ وَجَدَ الْإِذْنَ مِنَ الْوَرْتَةِ، فَكَانَ قَرَبَةً. قَالَ: **وَيَأْكُلُ مِنْ لَحْمِ الْأَضْحِيَّةِ، وَيَضَعُهُ**
لَاغَةً، وَاعْتَرَى، وَنَحَرَ: لِقَوْلِهِ: "كُنْتَ نَهَيْتُكُمْ عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الْأَضْحِيَّةِ فَكَلُوا مِنْهَا وَادْخَرُوا." وَمَتَى جَازَ أَكْلُهُ وَهُوَ غَنِي، جَازَ أَنْ يُؤْكَلَ غَنِيًّا، **وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا تَنْفَسَ**
صَدْفُهُ عَنِ نَسْتٍ: لِأَنَّ الْجِهَاتِ ثَلَاثٌ: الْأَكْلُ وَالْإِدْخَارُ، لِمَا رَوَيْنَا، وَالْإِطْعَامُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:
 "وَضَعْنِي الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَى". فَانْقَسَمَ عَلَيْهَا ثَلَاثًا. قَالَ: **وَيَصْدُقُ حَيْثُ لَا يَصْحَبُهُ** لِأَنَّهُ جَزَاءُ مِنْهَا، أَوْ عَمَلٌ مِنْهُ
لَهُ سَمْعٌ فِي سَبَبٍ. كَالنَّطْعِ وَالْجِرَابِ وَالْغِرْبَالِ وَنَحْوِهَا؛ لِأَنَّ الْإِثْقَاعَ بِهِ غَيْرُ مُحَرَّمٍ، وَلَا نَاسٌ بَأَنَ يَسْتَرَى بِهِ مَا سَمِعَ بِهِ فِي نَسْتٍ مَعَ نَفَاثَةِ اسْتِحْسَانًا، وَذَلِكَ
 مِثْلُ مَا ذَكَرْنَا؛ لِأَنَّ لِلْبَدَلِ حَكْمَ الْمُبْدَلِ، وَلَا يَسْتَرَى بِهِ مَا لَا يَسْمَعُ بِهِ إِلَّا بَعْدَ اسْتِهْلَاكِهِ، كَحَبْلِ الْأَنْبَرِ؛ **اعْتِبَارًا بِالْبَيْعِ بِالدَّرَاهِمِ، وَالْمَعْنَى فِيهِ أَنَّهُ تَصَرَّفَ عَلَى قَصْدِ التَّمَوُّلِ،**
وَيَأْكُلُ مِنْ لَحْمِ إِبِلٍ فِي الدَّحِيرَةِ: إِذَا نَدَرَ دَبْحَ شَاةٍ لَا يَأْكُلُ مِنْهَا الْبَادِرُ، وَلَوْ أَكَلَ مِنْهُ قِيَمَةً مَا أَكَلَ. **وَيُسْحَبُ إِبِلٍ** هَذَا لِقَوْلِ الْقُدُورِيِّ فِي مَخْتَصَرِهِ. (السَّابِقُ) لِمَا رَوَيْنَا أَرَادَ بِهِ قَوْلَهُ "فَكَلُوا مِنْهَا وَادْخَرُوا". (السَّابِقُ)
الْقَانِعُ وَالْمُعْتَرَى الْقَانِعُ: السَّائِلُ مِنَ الْقَبُولِ لَا مِنَ الْقَبَالَةِ، وَالْمُعْتَرَى: الَّذِي يَتَعَرَّضُ لِلسُّؤَالِ وَلَا سَأَلَ. (الكَفَايَةُ)
مِثْلُ مَا ذَكَرْنَا يَعْنِي كَالنَّطْعِ وَالْجِرَابِ وَالْغِرْبَالِ وَالْقَصْبَةِ؛ لِأَنَّهُ يُوَدِّعُهُ وَاتَّقِعَ بِهِ فِي بَيْتِهِ جَوْرًا، فَكَذَا إِذَا اشْتَرَى بِهِ مَا يَتَمَتَّعُ بِهِ فِي بَيْتِهِ؛ لِأَنَّ لِلْبَدَلِ حَكْمَ الْمُبْدَلِ. [الكَفَايَةُ ٤٣٦/٨]
اعْتِبَارًا بِالْبَيْعِ بِالدَّرَاهِمِ أَيُ قِيَاسًا عَلَى بَيْعِ الْخَلْدِ بِالدَّرَاهِمِ حَيْثُ لَا يُعَوَّرُ. (السَّابِقُ) وَالْمَعْنَى فِي عَدَمِ اشْتِرَاءِ مَا لَا يَتَمَتَّعُ بِهِ إِلَّا بَعْدَ اسْتِهْلَاكِهِ: أَنَّهُ تَصَرَّفَ عَلَى قَصْدِ التَّمَوُّلِ، وَهُوَ فَدَحْرَجَ عَنْ حِجَةِ التَّمَوُّلِ، وَإِذَا ثَوَّلَهُ بِالْبَيْعِ وَجَبَ التَّصَدُّقُ؛ لِأَنَّ هَذَا أَشْمَلُ حَصْلِ مَعْلُومٍ، فَيَكُونُ حَيْثُ، فَيُجِبُ التَّصَدُّقَ [السَّابِقُ ١١/٦٣]"

واللحم بمنزلة الجلد في الصحيح. ولو باع الجند أو اللحم بالدرهم، أو بما لا يتففع به إلا بعد استهلاكه: **تصدق بثلثه**؛ لأن القرنة انتقلت إلى بدله. وقوله: "من باع جلد أضحيته فلا أضحية له" يفيد كراهة البيع، أما البيع فجائز؛ لقيام الملك والقدرة على التسليم. **ولا يعطى حره حرّاً من أضحيته** لقوله: **لعلي** "تصدق بخلاها وخطامها، ولا تُعط أجراً جزاً منها شيئاً"، **والنهي عنه** نهي عن إيساع أيضاً؛ لأنه في معنى البيع. **ويكره أن يحزر منه ف أضحيته**.

في الصحيح حرّ حرّاً من أضحيته، ولو باع شيء يتففع به بعه لا يجوز، والصحيح ما قال شيخ الإسلام: إن اللحم بمنزلة جلد، وإن باعه شيء يتففع به بعه حرّاً. [عدة ٤٣٧ ٨] وفي "الأجناس" لم يرد مع حكم الأضحية تصديق ثمنها ببيع به ذلك، ونسب له في اللحم إلا أن يضعه أو يأكل، فصار حاصل الحبوب في جند: أنه لو باعه شيء يتففع به بعه يجوز، ولو باعه شيء لا يتففع به لا يعد من سبهنكه؛ لا يجوز، وفي سبهن لا يجوز أصلاً، سواء باعه شيء يتففع به بعه أو باعه شيء لا يتففع به لا يعد من استهلاكه، فلم يبق إلا حقه بقرنه، وسببها تصديق. [الكفاية ٤٣٦ ٨ ٤٣٧]

تصدق بثلثه لأن ثمنه يند من حيث قبول ساقط. **والنهي عنه** أي عن إعطاء حره منه. (السبب) **معنى السع** لأن كل واحد منهما معارضة؛ لأنه إما يعطى أحراراً مقابلته حرره، والبيع مكروه، فكذلك ما هو في معناه [كفاية ٤٣٧ ٨] **ويكره أن يحزر أحده من مسائل** لأصل ذكره تقريراً على مسألة نفوري، وعن أحمد بن حنبل حرّ أضعه ما كان كذا في ربيع لا يكره. [سببه ١١ ٦٥]

رواه الحاكم في المستدرک في تفسير سورة الحج، ورواه السهفي في "سببه" [صحب الراية ٢١٨ ٤] أخرج الحاكم في المستدرک عن أبي هريرة مرفوعاً، قال: **من جلد أضحيته** وقال: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. [٣٨٩/٢، في تفسير سورة الحج]

أخرج جماعه لا يخرجه. [صحب الراية ٢١٩ ٤] أخرج سحاري في صحيحه عن علي بن رباح عن أبيه عن ثمره أن يقوم على ثمنه، وأن يقسمه بينه كنه خومها وجودده وحلاها، ولا يعطى في حررها شيئاً. [رقم: ١٧١٧، باب يتصدق بجلود الهدى]

وَسْتَفْعَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَهَا؛ لِأَنَّهُ التَّرَمُّ إِقَامَةُ الْقَرَبَةِ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهَا، بِخِلَافِ مَا بَعْدَ الذَّبْحِ؛
لِأَنَّهُ أُقِيمَتِ الْقَرَبَةُ بِهَا كَمَا فِي الْهَدْيِ. وَيُكْرَهُ أَنْ يَحْلُبَ لَبَنَهَا فَيَسْتَفْعَ بِهِ كَمَا فِي الصَّوْفِ.
قوله يجوز

قَالَ: وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَذْبَحَ أَصْحِيهَ بِيَدِهِ إِنْ كَانَ يَحْسِنُ الذَّبْحَ، وَإِنْ كَانَ لَا يَحْسِنُهُ،
القدوري

فَالْأَفْضَلُ أَنْ يَسْتَعِينَ بغيرِهِ، وَإِذَا اسْتَعَانَ بغيرِهِ يَنْبَغِي أَنْ يَشْهَدَهَا بِنَفْسِهِ؛ لِقَوْلِهِ لَا تَر
تغصير صحبته

لِفَاطِمَةَ ع: "قَوْمِي فَاشْهَدِي أَصْحَبَتِكَ، فَإِنَّهُ يُغْفَرُ لَكَ بِأَوَّلِ قَطْرَةٍ مِنْ دَمِهَا كُلِّ

ذَنْبٍ". * قَالَ: وَكُرِهَ أَنْ يَذْبَحَهَا الْكَتَانِي؛ لِأَنَّهُ عَمَلٌ هُوَ قَرَبَةٌ، وَهُوَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا، وَلَوْ
القدوري

أَمَرَهُ فَذَبَحَ: جَازٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الذَّكَاءَةِ، وَالْقَرَبَةُ أُقِيمَتِ بِإِنَابَتِهِ وَنِيَّتِهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أَمَرَ

الْمَجْهُوسِي؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الذَّكَاءَةِ، فَكَانَ إِفْسَادًا.
فإنه لا يهل دمه المجوسي دمه أو أمره

كَمَا فِي الصَّوْفِ. أَيُّ كَمَا يَكْرَهُ لَهُ الْإِسْتِمَاعُ بِصَوْفِهَا؛ وَهَذَا لِأَنَّهُ يَتَوَلَّدُ مِنْ عَيْبِهَا، وَقَدْ جُعِلَتْ بِقَرَبَةٍ،

فَلَا يَصْرَفُ شَيْئًا مِنْهَا إِلَى مَفْعَةٍ نَفْسِهِ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهَا، وَلَكِنَّهُ يَصْغَحُ صَرْعُهَا بِأَمَاءِ الْبَارِدِ حَتَّى يَنْقُصَ

اللَّسُّ فَلَا يَتَأَدَّى بِهِ، إِلَّا أَنْ هَذَا إِنَّمَا يَقَعُ إِذَا كَانَ يَقْرُبُ مِنْ أَيَّامِ الْحَرِّ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ بَالِغًا فَلَا يَقِيدُ هَذَا؛

لِأَنَّهُ يَسْرُلُ ثَابِتًا وَثَالِثًا بَعْدَ مَا يَنْقُصُ، وَيَكُنِّي يَسْعَى أَنْ يَحْمِلَ، وَيَصْدُقُ بِأَلْسِنِ كَاهِنِي إِذْ عَصَبَ قَبْلَ أَنْ

يَبْنَعَ مَحَلَّهُ، فَوَيْلٌ عَلَيْهِ أَنْ يَذْبَحَهُ، وَيَتَصَدَّقُ بِلَحْمِهِ كَمَا فِي 'الْمَسْوَطِ'. [الكفاية ٤٣٧، ٨ - ٤٣٨]

قَالَ: وَيَسَّرَ فِي النِّسْحِ 'الصَّحِيحَةُ' لِمَطْلَعِ قَالِ، [السَّيِّئَةُ ١١ ٦٦] بِإِنَابَتِهِ وَنِيَّتِهِ: أَيُّ بِإِدْنَةِ مَسْمِ الْكَتَانِي،

وَنِيَّةِ الْمُسْلِمِ أَيْضًا بِالْأَضْحِيَّةِ. [الْبَنَاءُ ٦٨/١١]

* رَوَى مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، وَمِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

[بَصِ الْأَرَايَةِ ٢١٩/٤] أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي 'الْمُسْتَدْرَكِ' عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ أَسِيًّا ع قَالَ لِفَاطِمَةَ ع:

قَوْمِي بِنِ صَحْبَتِكَ فَاشْهَدِي، فَإِنَّهُ يُغْفَرُ لَكَ بِأَوَّلِ قَطْرَةٍ مِنْ دَمِهَا كُلِّ ذَنْبٍ حَسَنَةٍ، وَقَوِي. ع رَوَى عَنْ

أَسِيٍّ وَمَحْدِيٍّ وَمَسْتَايٍ ع إِلَى قَوْلِهِ: ع مِنْ 'الْمُسْتَدْرَكِ' ع، قَالَ عِمْرَانُ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ هَذَا لَكَ،

وَأَهْلُ بَيْتِكَ حَاصَّةٌ أُمَّ لِلْمُسْلِمِينَ عَامَةً ع قَالَ: 'لَا يَلِ لِلْمُسْلِمِينَ عَامَةٌ'. [٤ ٢٢٢، كِتَابُ الْأَضْحَاكِ]

وعساه يعجز عن إقامتها بعوارض، فصار كما إذا ذبح شاة شدَّ القصابُ رجلها. فإن
 قيل: يفوته أمرٌ مستحب، وهو أن يذبحها بنفسه أو يشهد الذبح فلا يرضى به. قلنا:
 يحصل له به مستحبان آخران: صيرورته مضحياً لما عيّنه، وكونه معجلاً به فيرتضيه.
 ولعلمائنا ^ح من هذا الجنس مسائل إستحسانية، وهي: أن من طبخ لحم غيره، أو
 طحن حنطته، أو رفع جـرثته فانكسرت، أو حمل على دابته فعطبت كل ذلك بغير
 أمر المالك: يكون ضامناً. ولو وضع المالك اللحم في القدر، والقدر على الكانون،
 والخطب تحته، أو جعل الخنطة في الدورق، وربط الدابة عليه، أو رفع الجرة وأمالها إلى
 نفسه، أو حمل على دابته، فسقط في الطريق، فأوقد هو النار فيه فطبخه، أو ساق الدابة
 فطحنها، أو أعانه في رفع الجرة، فانكسرت فيما بينهما، أو حمل على دابته ما سقط
 فعطبت، لا يكون ضامناً في هذه الصور كلها استحساناً؛ لوجود الإذن دلالة. إذا ثبت
 هذا، فنقول في مسألة الكتاب: ذبح كل منهما أضحية غيره بغير إذنه صريحاً، فهي
 خلافية زفر بعينها، ويتأتى فيها القياس والاستحسان كما ذكرنا، فيأخذ كل واحد
 منهما مسلوخةً من صاحبه، ولا يضمنه؛ لأنه وكيله فيما فعل دلالة.

قلنا. وفي بعض النسخ: قلت. (الساية) معجلاً به والتعجيل أفضل وأحب. الدورق: بفتح الدال وسكون
 الواو وفتح الراء في آخره قاف، والمراد به ما شيء في صفته صندوق مطاول يعلق فوق الرحى يوضع فيه
 الخنطة ينزل منه إلى قطب الرحى يطحن، وفي الأصل: هو مكيال التراب قاله في "ديوان الأدب"، وقال
 ابن دريد: وأما الدورق الذي يستعمل، فأعجمي معرب. [الباية ٧١/١١] فيما فعل دلالة أي من حيث
 الدلالة، فصار كوكيله نصاً. [البنية ٧٣/١١]

فإن كانا قد أكلا، ثم علما: فليحلل كل واحد منهما صاحبه، ويجزيهما؛ لأنه لو أطعمه في الابتداء يجوز وإن كان غنياً، فكذا له أن يحلله في الانتهاء، وإن تشاحاً: فكل واحد منهما أن يضمن صاحبه قيمة لحمه، ثم يتصدق بتلك القيمة؛ لأنها بدلٌ عن اللحم، فصار كما لو باع أضحيته؛ وهذا لأن التضحية لما وقعت عن صاحبه كان السحم له، ومن أتلف لحم أضحية غيره كان الحكم ما ذكرناه. ومن عصب شاة فصحت: هذا حسن فسيح، وهو من حسن: لأنه ملكها بسابق الغصب، بخلاف ما لو أودع شاة، فصحت بها؛ لأنه يضمنه بالذبح، فلم يثبت الملك له إلا بعد الذبح، والله أعلم بالصواب.

فإن كان قد أح: وهذا من مسائل 'سوادر' ذكره تقريباً على مسألة 'القنوري'. (السيدة) ساح: ناعاء، أي تارعا وتخاصما، ولم يحس كل منهما صاحبه. [أساية ١١ ٧٣] كما لو ناع أح يعني أنه لو ناع أضحية، واشترى قيمتها غيرها، فلو كان غيرها نقص من الأولى تصدق بما فضل على الثانية، ولو لم يشتر حتى مضت أيام السحر تصدق شمسها كله. (لعاية) ومن أتلف أح متصل بقوة: وإن تشاح، يعني إن تشاحاً عن التحليل كان كل واحد منهما متلفاً لحم أضحية صاحبه، ومن أتلف لحم أضحية صاحبه كان الحكم فيه ما ذكرناه. وهو قوله: فكل واحد منهما أن يضمن صاحبه قيمة لحمه [عباية ٨ ٤٣٨] ما ذكرناه وهو تصميم قيمة اللحم، والتصدق بها. (البديّة) ومن عصب شاة أح وهو ذبح أضحية غيره بغير أمره عن نفسه، فإن صممه المالك قيمتها يجوز عن المذبح دون المالك؛ لأنه ظهر أن الإراقة حصت عن ماله. لأنه ملكها أح أي لأن العاصب ماله شاة التي صحت به مسداً عن العصب السديق، فكانت التضحية واردة على ملكه، وهذا يكفي للتضحية. [البناية ١١/٧٤]

واللبن متولّد من اللحم، فأخذ حكمه. قال: ^{القُدوري} لا حرم لأكله سبب ولا دهون
 • احتسب في الإدهان • فضة • ذهب • حرم • لقوله في الذي يشرب في
 إناء الذهب والفضة: "إنما يُجرّجُرُ في بطنه نارَ جهنم"، وأُتي أبو هريرة بشراب في
 إناء فضة فلم يقبله، وقال: هانا عنه رسول الله ﷺ وإذا ثبت هذا في الشراب،
 فكذا في الإدهان ونحوه؛ لأنه في معناه،
 من الطيب

فأخذ حكمه يرد عليه لب الخيل على قور أبي حنيفة في رواية هذا الكتاب حيث جعل لبه حلالاً
 مما لا بأس به، وأكل لحمه محرماً مع أن لب الخيل متولّد من لحمه، فلا بد من زيادة قيد، وهو أن يقار بعد
 قوله: فأخذ حكمه فيما لم يختلف ما هو المطلوب من كل واحد منهما؛ ما أن المقصود من تحريم لحمه عدم
 تقليل آلة الجهاد، ولا يوجد ذلك في اللبن، فكان شره مما لا بأس به. [العناية ٤٤١/٨]
 نار جهنم في 'العرب': هذا محموظاً من الثقات بصب الرء، ومعناه: يرددها من جرحر المحل إذا ردد
 صوته في حجرتها، وتفسير الأرهري يجرّجُر أي يجرّجُر يعي يرسل وكذا نقله صاحب 'القريين'، وأما ما في
 الفردوس من رفع النار، وتفسير يُجرّجُر يصوت، فليس بذلك. [الكفاية ٤٤١/٨]
 لانه في معناه أي لأن الإدهان من آية الذهب في معنى الشرب منها؛ لأن كلاً منهما استعمال لها،
 والمحرّم هو الاستعمال، قيل: صورة الإدهان المحرم هو أن يأخذ آية الذهب أو الفضة، ويصب الدهن به
 على الرأس، وأما إذا أدخل يده فيها، وأخذ الدهن، ثم صه على الرأس لا يكره. قال صاحب "النهاية": =
 "أحرجه البخاري ومسلم. [نصب الراية ٢٢٠/٤] أحرج البخاري في "صحيحه" عن عبد الله بن عبد الرحمن
 بن أبي بكر الصديق عن أم سمة روح النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: ^{القُدوري}
 يجرّجُر في بصره نار جهنم [رقم: ٥٦٣٤، باب آية الفضة]
 "غريب عن أبي هريرة، وهو في الكتب الستة عن حديفة. [نصب الراية ٢٢٠/٤] وأحرج البخاري في
 "صحيحه" عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أهم كانوا عند حديفة فاستسقى فسقاه محوسى، فلما وضع القدح
 في يده رماه به، وقال: لولا أي هيته غير مرة ولا مرتين كأنه يقول: لم أفعل هذا، ولكي سمعت النبي ﷺ
 يقول: "لا تبسوا الخمر ولا الدباج، ولا تشربوا في آية الذهب والفضة، ولا تأكلوا في صحافها، فإنها
 لهم في الدنيا، ولنا في الآخرة". [رقم: ٥٤٢٦، باب الأكل في إناء مفضض]

ولأنه تشبه بزيّ المشركين، وتنعم بتنعم المُتْرِفِينَ والمُسْرِفِينَ، وقال في "الجامع الصغير":
 يكره، ومراده: التحريم، ويستوي فيه الرجال والنساء؛ لعموم النهي، وكذلك الأكلُ
 بملعقة الذهب والفضة، والاحتحالُ بِمِثْلِ الذهب والفضة، وكذلك ما أشبه ذلك
 كالمُكْحَلَةِ، والمرأة وغيرهما؛ لما ذكرنا. قال: ^{لقدوري} ^{وعاء الكحل} ^{لا بأس باستعماله به} ^{رخص}
^{وخرج} ^{والبلور والعقيق}. وقال الشافعي: ^{يكره}؛ لأنه في معنى الذهب والفضة
 في التفاخر به، قلنا: ليس كذلك؛ لأنه ما كان من عادتهم التفاخرُ بغير الذهب
 والفضة. قال: ^{القدوري} ^{وحيث شرب في إناء بمقتضى عبد أبي حنيفة} ^{المصرع والمزين} ^{وإذا شرب على}
^{سراج بمقتضى} ^{وحيث شرب على كرسى بمقتضى} ^{وإذا شرب على كرسى بمقتضى} ^{وإذا شرب على كرسى بمقتضى}
^{يتقي موضع المقعد}، ومعناه يتقي موضع الفم، وقيل: هذا وموضع اليد في الأخذ، وفي
 السرير والسراج موضع الجلوس، وقال أبو يوسف: ^{يكره ذلك}،

= كذا ذكره صاحب "الدخيرة" في "الجامع الصغير"، وأرى أنه مخالف لما ذكره المصنف في المكحلة، فإن
 الكحل لابد أن يفصل عنها حين الاحتحال، ومع ذلك فقد ذكرها في المحرمات. [الباية ٤٤٢/٨]
 ولأنه تشبه أي ولأن كل من الأكل والشرب والإدّهان والتطيب في آنية الذهب والفضة ولاسيما موك
 الروم والفجرة. (الباية) ^{المشركين} وهو المعجم، يقال: أترفه أي نعمه، وأترفه النعمة أي أطعمته، كذا في
 "الديوان". [الباية ٨١/١١] والمرأة قال أبو حنيفة: لا بأس بخلة المرأة من الفضة إذا كانت امرأة
 حديداً، وقال أبو يوسف: لا خير فيه. (رد المحتار) وغيرهما نحو الحجرة والملقط والمسقط، وكذا
 الركاب واللحام والثفر والكرسي والسرير ونحوها. [الباية ٨٢/١١]
 لما ذكرنا أشار به إلى قوله: ولأنه تشبه بزيّ المشركين. (الباية) ^{والبلور والعقيق} ويحور استعمال
 الألوان من الصفر؛ لما روي عن عبد الله بن بريدة أنه قال: أئانا رسول الله ﷺ، فأخرجنا له ماء في تور من
 صفر فتوصاً، رواه البحاري وأبو داود وغيرهما. هذا أي يتقي موضع الفم. [الباية ٨٣/١١]

وقول محمد رحمه الله يروى مع أبي حنيفة رحمتهما الله ويروى مع أبي يوسف رحمتهما الله وعلى هذا الخلاف الإناء المصَّبُّ بالذهب والفضة، والكرسي المصَّبُّ بهما، وكذا إذا جعل ذلك في السيف والمشحذ وحلقة المرأة، أو جعل المصحف مذهباً أو مفضضاً، وكذا الاختلاف في اللجام والركاب والثَّفر إذا كان مفضضاً، وكذا الثوب فيه كتابة بذهب، أو فضة على هذا، وهذا الاختلاف فيما يخلُص، وأما التمويه الذي لا يخلص، فلا بأس به بالإجماع. لهما: أن يستعمل جزء من الإناء مُستعملٌ جميع الأجزاء، فيكره كما إذا استعمل موضع الذهب والفضة. ولأبي حنيفة رحمتهما الله أن ذلك تابع ولا معتبر بالتوابع فلا يكره،

المصَّب أي المشدد، يقال: صب مصب أي مشدود بالصاب، وهي الحديد العريضة التي يصب بها، ومنه صب أسنانه بالقصة بد شددها بها كذا في 'المعرب'، وفي 'الدخيرة': 'القصة: الذهب العريض، أو القصة العريضة تجعل على وجه الدب، وما أشبه ذلك' [الكفاية ٨/٤٤٢] وكذا إذا **بلح** أي وكذا اختلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف رحمتهما الله إذا جعل تنصيب. [سنة ٨٣/١١] **وحلقة المراد** والمراد بحلقة المرأة التي تكون حواشي المرأة لا ما يأخذ المرأة بيدها، فإن ذلك مكروه بالاتفاق. [الكفاية ٨/٤٤٢] **جعل المصحف مذهباً** يجوز عند أبي حنيفة رحمتهما الله خلافاً لأبي يوسف رحمتهما الله، ويقول أبي يوسف رحمتهما الله قال الشافعي وأحمد رحمتهما الله في تحية المسجد والمصحف بالذهب والقصة له وجهان، فذكر بعض أصحابه أنه يجوز بغطاء، وبصه أنه حرام. [السنة ٨٤/١١] **والثَّفر** وهو الذي يجعل تحت ديب الدابة. [السنة ٨٤/١١] **وكذا الثوب** أي على الخلاف المذكور، وكذا الخلاف إذا كان في ثوب السكين قصة أو قبضة السيف. (السنة) سيأتي أن ينسوح بذهب على ما كان مقدراً أربع أصابع. (رد المحتار) بالإجماع: أن اتفاق أصحابنا رحمتهما الله لأن فيه خلاف الشافعي رحمتهما الله، والتمويه هو التطلية بماء الذهب أو القصة. [السنة ٨٤/١١] أن ذلك أي التفصيل ونحوه إذا لم يستعمل بخصوصه. **فلا يكره**. فإن كتبها يجوز؛ لأنه تابع.

كالحَبَّة المكفوفة بالحرير، والعَلَم في الثوب، ومسمار الذهب في الفَصِّ. قال: ومن أرسل أجيرًا له مجوسيًا أو خادمًا، فاشترى لحمًا، فقال: اشتريته من يهودي أو نصراني أو مسيحي، وسعه أكله؛ لأن قول الكافر مقبول في المعاملات؛ لأنه خبر صحيح؛ لصدوره عن عقل ودين يُعتمدُ فيه حرمة الكذب، والحاجة ماسة إلى قبوله لكثرة وقوع المعاملات. قال: وإن كان غير ذلك: م يسعه أن يأكل منه، معناه: إذا كان ذبيحة غير الكتابي والمسلم؛ لأنه لما قبل قوله في الحل أولى أن يقبل في الحرمة. قال: ويجوز أن يُقبل في الهدية والإذن قول العبد والحارية والصبي؛ لأن الهدايا تبعت عادةً على أيدي هؤلاء، وكذا لا يمكنهم استصحاب الشهود على الإذن عند الضرب في الأرض والمبايعة في السوق، فلو لم يُقبل قولهم يؤدي إلى الحرج. وفي "الجامع الصغير": إذا قالت جارية لرجل: بعثني مولاي إليك هدية،

كالحبة المكفوفة. يقال: ثوب مكفوف ما كف جيبه وأصواف كميته شيء من الديباج، وقد صح أن النبي ﷺ: لس جنة أطرافها من الديباج. [الكفاية ٤٤٣/٨] والعلم في الثوب: علم الثوب رقمه وهو الصرار كما في 'القاموس'، والمراد به: ما كان من حائض الحرير سحًا أو حياطة. (رد المحتار) مقبول الخ: لا يقال: كان ينبغي أن لا يقبل قوله؛ لأنه إحصار بأد هذا حكم حلال والحل والحرمة من الديانات، ولا يقبل في الديانات إلا قول العدل، والمجوسي ليس بعدل؛ لأننا نقول: إنه إحصار بالشراء من يهودي، أو نصراني، أو مسيحي، وإنه من المعاملات، وإنما يشت الحل في صممه، وكذلك لو قال: اشتريته من غيرهم إثبات الحرمة فيه صمي، فيما قل قوله في الشراء يشت ما في صممه؛ لأنه كم من شيء يشت ضمناً ولا يشت قصداً، كوقف اسقول صمماً غير المقول، وكبيع الشرب وغيره. [الكفاية ٤٤٤، ٨] يقبل في الهدية: أي قال العبد، أو الحارية، أو الصبي: إن هذه هدية أرسلها بيدي فلان. [الساية ٨٦/١١] والإذن: أي قال العبد، أو الحارية، أو الصبي: أنا مآدون في التجارة من فلان. [الساية ٨٦/١١]

وسعه أن يأخذها؛ لأنه لا فرق بين ما إذا أحررت بإهداء المولى غيرها أو نفسها؛
لما قلنا. قال: **وعلى في المعاملات** قول عدس، لا غنى في الديارات إلا قول **عدس**.
ووجه الفرق: أن المعاملات يكثر وجودها فيما بين أجناس الناس، فلو شرطنا شرطاً
زائداً يؤدي إلى الحرج، فيقبل قول الواحد فيها عدلاً كان أو فاسقاً، كافراً كان أو
مسليماً، عبداً كان أو حرّاً، ذكراً كان أو أنثى؛ دفعاً للحرج. أما الديانات فلا يكثر
وقوعها حسب وقوع المعاملات، فجاز أن يُشترط فيها زيادة شرط، فلا يقبل فيها
إلا قول المسلم العدل؛ لأن الفاسق **مُتهم** والكافر لا يلتزم الحكم، فليس له أن يلزم
المسلم، بخلاف المعاملات؛ لأن الكافر لا يمكنه المقام في ديارنا إلا بالمعاملة، ولا يتهيأ
له المعاملة إلا بعد قبول قوله فيها، فكان فيه ضرورة، ولا يقبل فيها قول **المستور** في
ظاهر الرواية. وعن أبي حنيفة **في** أنه يقبل قوله فيها؛ جرياً على مذهبه أنه يجوز
القضاء به، وفي ظاهر الرواية: هو والفاسق فيه سواء، حتى يعتبر فيهما أكبر الرأي.
المستور والفاسق

لما **فما** إشارة إلى قوله: لأن الهدايا تبعث عادة على أيدي هؤلاء، إشارة إلى قوله: فلو لم يقبل قومه
يؤدي إلى الحرج. [الساية ٨٨/١١] **في المعاملات** قيل: ذكر محر الإسلام في موضع من كتابه أن إجماع
الممير لغير العدل يقبل في مثل الوكالة وهدايا من غير انضمام التحري. [شائع الأفكار ٤٤٥/٨]
لأن **الفاسق مُتهم** لأن في قبول قوله إلزام المسلم فلا يجوز. (الساية) فيه ضرورة أي موجد في قبول
قوله ضرورة. (الساية) **قول المستور** وهو الذي لا يعلم ما حاله، لم يظهر عدالته ولا فسقه. [الساية ٩٠/١١]
أنه **يجوز القضاء** أي يقتصر الحاكم على ظاهر العدالة في الشاهد عند أبي حنيفة **في** إذا لم يظهر
الحصم، والصحيح: أن المستور كالفاسق لا يكون حبره حجة، حتى تظهر عدالته. [الكفاية ٤٤٦/٨]
وفي ظاهر الرواية: وظاهر الرواية أصح؛ لأنه لا بد من اعتبار أحد شطري الشهادة؛ ليكون الخبر ملزماً،
وقد سقط اعتبار العدد، فبقي اعتبار العدالة. [العناية ٤٤٥/٨]

قال: **ويقبل فيها قول** **عده وحرّ** **وامة** **دكم** **عدو**؛ لأن عند العدالة الصدق ^{القدوري} ^{الديانات}
 راجع والقبول لرجحانه، فمن المعاملات ما ذكرناه، ومنها: التوكيل، ومن الديانات: ^{الصدق} ^{كالثراء والإدب}
 الإخبار بنجاسة الماء، حتى إذا أخبره مسلمٌ مرضيٌّ ^{بنجاسة الماء} ^{عدل} لم يتوضأ به ويتيمم، ولو كان
 المخبر فاسقاً، أو مستوراً تحرّى، فإن كان أكبر رأيه أنه صادق يتيمم ولا يتوضأ به، ^{بنجاسة الماء}
 وإن أراق الماء ثم تيمم كان أحوط، ومع العدالة يسقط احتمال الكذب، فلا معنى
 للاحتياط بالإراقة، أما التحريّ فمجرد ظن. ولو كان أكبر رأيه أنه كاذب يتوضأ به
 ولا يتيمم؛ لترجح جانب الكذب بالتحريّ، وهذا جواب الحكم، فأما في الاحتياط
 فيتيمم بعد الوضوء؛ لما قلنا. ومنها: **الحلّ** **والحرمة** إذا لم يكن فيه زوال الملك،

قال **الح** وليس في السح الصحيحة نفظة قال. (الساية) **ولا بوضا به** لأن غلبة الص دليل شرعي. [الساية ٩١/١١]
ومع العدالة يعني إذا أخبر عدل بنجاسة الماء يتيمم من غير إراقة الماء؛ لسقوط احتمال الكذب مع
 العدالة. (الكفاية) **أما التحريّ** **الح** فيحتاط بالإراقة إن وقع في قلبه أنه صادق في إخباره بنجاسة
 الماء. [الكفاية ٤٤٧/٨] **لما قلنا** إشارة إلى قوله: لأن التحريّ مجرد ظن، فكان فيه احتمال الخطأ، وإن
 لم يترجح أحد الجانبين، فالأصل هو الطهارة. [الكفاية ٤٤٧/٨]

الحلّ **والحرمة** يقبل فيهما حبر الواحد العدل إذا لم يتصمّن زوال الملك كإلحاح حرمة الطعام والشراب،
 يقبل فيها قول العدل، فلا يحل الأكل ولا الإطعام؛ لأنها حق الله تعالى، فيشت نخبر الواحد، ولا يترجح عن
 منكه؛ لأن بطلان الملك لا يثبت بخبره، وليس من ضرورة ثبوت الحرمة بطلان الملك، وأما إذا تصمّن زواله
 فلا يقبل كما إذا أخبر رجل، أو امرأة عدل للزوجين، تأمها ارتضعا من امرأة واحدة، بل لا بد فيها من
 شهادة رجلين أو رجل وامرأتين؛ لأنه الحرمة ههنا مع بقاء الكاح غير متصور، فكان متصمناً لزوال الملك.
 فإن قيل: قد تقدم قوله؛ لأنه لما قل قوله أي قول المخويسي في الحل، أولى أن يقبل في الحرمة، وهو يدل على
 أن العدالة في الخبر بالحل والحرمة غير شرط، فكان كلامه متناقضاً، أجيب: بأن ذلك كان صميئاً، وكم من
 شيء يثبت ضمناً ولا يثبت قصداً، فلا تناقض؛ لأن المراد ههنا ما كان قصدياً. [العناية ٤٤٧/٨]

لأنه لم يلزمه حق الدعوة، بخلاف ما إذا هجم عليه؛ لأنه قد لزمه، ودلت المسألة
 على أن الملاحية كلها حرام، حتى التغني بضرب القضيب، وكذا قول أبي حنيفة ^{ولم يلزمه}
 ابتليت؛ لأن الابتلاء بالمحرّم يكون.

فصل في اللبس

قال: لا يحل لرجال لبس الحرير ^{معدوري} ويحلّ لنساء لأن النبي ﷺ نهى عن لبس
 الحرير والديباج،

لم يلزمه حق إلح لأن إجابة الدعوة إما ترم إذا كانت الدعوة على وجه سهو، هذا إذا كنوا لا يتركون
 محصوره، وإن كنوا يتركون احتشاماً به واحتراماً له لا يحصر؛ لأن محصوره يكون من باب سهو عن
 المكر. [الكفاية ٤٥٠/٨] إذا هجم عليه أي بعتة غير علم بدت حين دُعي إلى الموليمة. (السيدة)
 ودلت المسألة إلح لأن محمداً ^{عليه السلام} أطلق اسم لعب والعاء بقوله: فوجدت للعب والعاء، فاعتب وهو
 اللهو حرام بالنص، قال ^{عليه السلام} "هو المؤمن باطل إلا في ثلاث: بأديه فرسه"، وفي روايه: 'ملاعته
 بفرسه، ورميه عن قوسه، وملاعته مع أهله"، وهذا الذي ذكره ليس من هذه الثلاث، فكان باطلاً، ثم
 الكلام في العاء، قال بعضهم: دت المسألة على أن محرد العاء والاستماع إليه معصية؛ لقوله ^{عليه السلام}
 'استماع الملاحية معصية، واختبوس عنهما فسق، واشتدداً من الكفر'، إنما قال: ذلك على سبيل اشتداد،
 وإن سمع بعتة، فلا إثم عليه، ويجب عليه أن يحتهد كل جهد حتى لا يسمع. [الكفاية ٤٥٠/٨]

بضرب القضيب: قال تاج الشريعة: على به نصب الحارس أراد أن التحريم لا يختص بالزمر، وأن
 الضرب بالقصب والتعني مع ذلك حرام أيضاً. [الساية ١٠٢ ١٠٣] الابتلاء بالمحرّم: يعني في المسح
 لا يقول: ابتليت. (الساية) في اللبس. قال صاحب 'النهاية': لما ذكر مقدمات مسائل بكراهية ذكر ما
 يتوارد على الإنسان مما يحتاج إليه بالقبض، فقدم اللبس على الوطء؛ لأن الحاجة إلى اللبس أشد منه إلى
 الوطء. [نتائج الأفكار ٤٥٢/٨-٤٥٣] الحرير: الإبريسم المصنوع، يسمى الثوب المتحد منه حريراً، وفي
 جمع التفاريق الحرير ما كان مضمناً. [البنية ١٠٥/١١]

وقال: "إنما يلبسه مَنْ لا خلاقَ له في الآخرة"، وإنما حَلَّ للنساء بحديث آخر، وهو ما رواه عِدَّةٌ من الصحابة رضي الله عنهم منهم علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج وبأحدى يديه حرير، وبالأخرى ذهب، وقال: "هذان مُحَرَّمان على ذكور أمتي حلال لإناثهم"، ويروى: "حَلَّ لإناثهم". هذا حديث صحيح، ومقدار ناله من صحيح، كالأعلام

حل للنساء: لما ذكر الحرمة والحل استدل على الحرمة بقوله: "إنما يلبسه من لا خلاق له في الآخرة"، وهو عام في الذكر والأنثى لزم أن يقول: "وإنما للنساء بحديث آخر". [العناية ٤٥٣/٨]

حديث حر: دليل دل على أن مقتضى الحل للإناث متأخر، وهو استعمل الإناث من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا من غير تكثير، وهذا آية قاطعة على تأخره. (الكفاية) مقدار في معرض مصمومة لا مشورة. تدليل وفي السير الكثير: أن العلم حلال مطلقاً، سواء كان صغيراً أو كبيراً، ومن الناس من حرم ذلك؛ لعموم النهي. [الكفاية ٤٥٤/٨]

هما حديثان. [نصب الرأية ٢٢٢/٤] فالأول: أخرجه البخاري في "صحيحه" عن حديفة قال: إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "لا تنسوا الحرير ولا الدِّيَّح، ولا تشربوا في آية الذهب والمصبة، ولا تأكلوا في صحافها، فإنها لهم في الدنيا". [رقم: ٥٨٣٧، باب افتراء الحرير] والثاني: أخرجه البخاري عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رأى حنة سيرة عند باب المسجد، فقال: يا رسول الله لو اشتريت هذه فبستها يوم الجمعة وللوفد إذا قدموا عليك، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ثم جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم معها حنل فأعطى عمر بن الخطاب منها حنة، فقال عمر: يا رسول الله كسوتنيها وقد قتت في حنة عطارد ما قتلت، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إني مأكسكها لتنسها" فكساها عمر بن الخطاب أخاً له بمكة مشركاً. [رقم: ٨٨٦، باب يلبس أحسن ما يجد]

"حديث علي رواه أبو داود وابن ماجه في الناس، والسنائي في الرية، وأحمد في "مسند"، وابن حبان في صحيحه". [نصب الرأية ٢٢٢ ٢٢٣] أخرجه أبو داود في "سننه" عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول: إن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ حريراً فجعله بحيه، وأخذ ذهباً فجعله في شماله، ثم قال: هذا حديث صحيح "أمتي". [رقم: ٤٠٥٧، باب في الحرير للنساء]

وامكتوف بالحرير: لما روي: "أنه **ح** نهى عن لبس الحرير إلا موضع إصبعين أو ثلاثة أو أربعة" * أراد الأعلام، وعنه **ه**: "أنه كان يلبس جُبَّةً مكفوفة بالحرير." * قال: **القُدوري** ولا بأس بتوسُّده، ويوم عبده عبد أبي حنيفة **ج**، وقال: **يكره**. وفي "الجامع الصغير": ذكر قول محمد **هـ** وحده ولم يذكر قول أبي يوسف **ج**، وإنما ذكره القُدوري وغيره من المشايخ **هـ**. وكذا الاختلاف في ستر الحرير، وتعليقه على الأبواب. **لهما: العمومات**، ولأنه من زيِّ الأكاسرة والجبابرة، والتشبهُ بهم حرام،

مكفوفة: أي مكفوفة الحيب والكمين. **يكره** أي يكره ذلك، ويستوي فيه الرجل والمرأة، بخلاف اللبس ذكره في "إخلاصة". [النهاية ١١٣/١١] **وإنما ذكره القُدوري ج** ذكره الكرخي في 'مختصره' قول أبي يوسف مع محمد **هـ**. وتبعه القُدوري على ذلك، وكذا ذكره أبو عاصم القاضي **هـ**. وذكر الفقيه أبو الليث قول أبي يوسف مع أبي حنيفة **هـ** في شرح 'الجامع الصغير'. [النهاية ١١٣/١١] **سر الحرير** أي لا بأس به عند أبي حنيفة **هـ**. خلافاً لهما أي لأبي يوسف ومحمد **هـ**. (النهاية) **هما العمومات** يريد به قوله: نهى عن لبس الحرير، وقوله: إنما يلبسه من لا حلاق له في الآخرة. [العناية ٤٥٤/٨] **ري الأكاسرة ج** الأكاسرة جمع كسرى بفتح الكاف وكسرهما - وهو اسم كل من ملك فارس من العجم، والجبابرة جمع جبار، وهو المتكبر. [النهاية ١١٤/١١]

* أخرجه مسلم عن قتادة عن الشعبي عن سويد بن غفلة أن عمر بن الخطاب **هـ** خطب بالحامية، فقال: **هـ** **ع** [رقم: ٢٠٦٩، باب تحريم استعمال إناء الذهب والحرير على الرجل]

** أخرجه مسلم عن عبد الله أبي عمر مولى أسماء بنت أبي بكر قال: رأيت ابن عمر في السوق وقد اشترى ثوباً شامياً، فرأى فيه خيطاً أحمر فرده، فأتيت أسماء، فذكرت ذلك لها، فقالت: يا حارية ناوليني جبة رسول الله **ص**، فأخرجت لي جبة طيالة كسروانية لها لسة ديباج وهرجاءها مكفوفة بالديباج، فقالت: "كانت هذه عند عائشة حتى قبضت، فلما قبضت أخذتها وكان النبي **ص** يمسها، فنحن نعلسها للمرضى يستشفون بها". [رقم: ٢٠٦٩، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء]

ويكره عند أبي حنيفة رحمته؛ لأنه لا فصل فيما رويناه، والضرورة اندفعت بالمخلوط. وهو الذي لُحِمَتْه حرير، وسداه غير ذلك، والمخطور لا يستباح إلا لضرورة، وما رواه محمود على المخلوط. قال: رحمته ولا بأس بنس ما سداه حرير رحمته غير حرير كالفقطن والخز في الحرب وغيره؛ لأن الصحابة رحمته كانوا يلبسون الخز. * والخز مسدي بالحرير، ولأن الثوب إنما يصير ثوباً بالنسج، والنسج بالثمة، فكانت هي المعتبرة دون السدي، وقال أبو يوسف رحمته: أكره ثوب القز يكون بين الفرو والظهارة، ولا أرى بحشو القز بأساً؛ لأن الثوب ملبوس، والحشو غير ملبوس. قبض الصفة

فيما روي. يريد به قوله رحمته 'أهدان محرمان على دكور أمي'. (السياة) والمخطور لا يستباح الخ قال بعض المتأخرين: قوله: 'والمخطور لا يستباح إلا لضرورة يوهم أن ما حمته حرير وسداه غيره مباح في غير الحرب أيضاً، فحق التعبير والضرورة اندفعت بإباحة الأدنى، فلا حاجة إلى استباحة الأعلى، وهو حسب المعنى على المخطور لا يستباح، إلا لضرورة. [نتائج الأفكار ٨ ٤٥٥] وما رواه محمود: هذا جواب عما رويته من حديث الشعبي رحمته. وإنما حمل على المخلوط توفيقاً بين الدير هدا الذي ما فيه الشراح، وكفى الجواب عنه: أنه غير صحيح ولا ثبت أصلاً. نعم يحتاج مما ذكرنا من حديث الحكم بن عمير، وأثر الحسن بن تقدير صحتهما، ويقول أبي حنيفة رحمته قال أكثر أهل العلم. [السياة ١١/١١٨] والخز. [هو اسم دابة سمي امتداد من وبره حرّاً] يريد به أن الحر اسم ثوب سداه حرير ولُحِمَتْه صوف حيوان يكون في الماء. [الكفاية ٨ ٤٥٥] هي المعتبرة الخ: لأن الشيء إذا تعق وجوده بعة ذات وصفين يضاف إلى آخرهما وجوداً. [السياة ١١/١٢٢] لأن الثوب: أي لأن الثوب إذا كان بين اثنتين فهو ملبوس، ونس الحرير لا يجوز للرجال، فأما الحشو فليس تنسوس، فلا يكره. [الكفاية ٨ ٤٥٦-٤٥٧]

* فيه آثار. [نصب الرأية ٤ ٢٢٧] أخرجه ابن أبي شيبة في 'مصنفه' عن يحيى بن أبي إسحاق قال: رأيت عني أنس بن مالك مطرف حر، ورأيت علي القاسم مطرف حر، ورأيت علي عبيد الله بن عبد الله خزاً. [١٥١/٨، باب من رخص في لبس الخز]

قال: وما كان حرمه حرب، ومساؤه غير حرب: لا بأس به في الحرب؛ للضرورة.
 قال: ويكره في عمره؛ لانعدامها، والاعتبار للحمية على ما بينا. قال: ولا يجوز
 ندخل سجنه بالذهب؛ لما رويناه، ولا نقتضيه؛ لأنها في معناها، إلا بالخاتم والمنطقة
 وحمية سيف من قصده، تحقيقاً لمعنى النموذج، والفضة أغنت عن الذهب؛ إذ هما
 من جنس واحد، كيف وقد جاء في إباحة ذلك آثار؟ وفي "الجامع الصغير":
 ولا يتختم إلا بالفضة، وهذا نص على أن التختّم بالحجر والحديد والصُّفْر حرام، ورأى
 رسول الله ﷺ على رجل خاتم صُفْر، فقال: "مالي أجد منك رائحة الأصنام"،*

على ما ساء إشارة إلى قوله: لأن الثوب إما يصير ثوباً بأسج. [الغاية ٤٥٦/٨] لما روي أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "أشبهتكم النمل، إذا دخل بيتكم فدخلوا من حيث لا تعلمون، وإذا خرجوا خرجوا من حيث لا تعلمون". [البداية ١٢٤، ١١] لأنها في معناه أقول: مانع أن يجمع كونه في معناه، كيف وقد صرح فيما بعد، بأنها أدنى منه حيث قال في تعليل حرمة التختّم بالذهب على الرجال: لأن الأصل فيه التحريم، والإباحة ضرورة التختّم أو النموذج، وقد اندفعت بالأدنى وهو الفضة، ولا يحصى أن الأدنى لا يكون في معنى الأعلى، وتوضيحه: أن مقصود المصنف بقوله: لأنها في معناه إثبات عدم جواز التختّم بالفضة للرجال بدلالة النص الوارد في حرمة الذهب على الرجال. [نتائج الأفكار ٤٥٧/٨]

الأحجام هذا استثناء من قوله: "ولا يجوز للرجال" إلخ أي إلا التختّم بالخاتم، وسقط بالمنطقة بكسر الميم وهي التي تسمى بالحياصة. [النهاية ١٢٥، ١١] والصفر حرام لأنه ذكر فيه بكلمة الحصر، فينحصر الجوار في الفضة، والصفر بضم الصاد، وقال أبو عبيد بكسرها، وهو الذي يتخذ منه الأوبي. [النهاية ١٢٨/١١]

* أخرجه أبو داود في كتاب الخاتم، والترمذي في الباس، والنسائي في الزينة. [نصب الراية ٢٣٤، ٤] أخرجه أبو داود في "سنة" عن عبد الله بن بريدة عن أبيه أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ وعنده خاتم من شبه، فقال له: "يا رسول الله ﷺ، فطره، ثم جاء وعنده خاتم من حديد، فقال: مالي أرى عيبك حية أهل النار، فطره، فقال: يا رسول الله ﷺ من أي شيء أتخذه؟ قال: اتخذه من ورق ولا تُثَمُّه مثقالاً.

[رقم: ٤٢٢٣، باب ما جاء في خاتم الحديد]

ورأى علي آخر خاتم حديد، فقال: ما لي أرى عليك حلية أهل النار،* ومن الناس من أطلق في الحجر الذي يقال له: يَشْب؛ لأنه ليس بحجر؛ إذ ليس له ثقل الحجر، وإطلاق الجواب في الكتاب يدل على تحريمه. والتختم بالذهب على الرجال حرام؛ لما روينا، وعن علي عليه السلام: "أن النبي ﷺ نهى عن التختم بالذهب"،** ولأن الأصل فيه التحريم، والإباحة ضرورة الختم أو النموذج، وقد اندفعت بالأدنى وهو الفضة، والحلقة هي المعتبرة؛ لأن قوام الخاتم بها، ولا معتبر بالفص حتى يجوز أن يكون من حجر، ويجعل الفص إلى باطن كفه، بخلاف النسوان؛ لأنه تزين في حقهن، وإنما يتختم القاضي والسلطان؛ لحاجته إلى الختم، فأما غيرها فالأفضل أن يترك؛ لعدم الحاجة إليه. قال: ولا بأس بمسما^{الذهب}ر الذهب يُجعل في حجر الفص، أي في ثقبه؛ لأنه تابع كالعلم في الثوب،

من أطلق: وإليه مال شمس الأئمة السرخسي، فإنه قال: والأصح: أنه لا بأس به كالعقيق، فإنه عليه السلام تختم به، وقال: 'تختموا بالعقيق، فإنه مبارك"، ولأنه ليس بحجر؛ إذ ليس له ثقل الحجر، ولما: أنه يتخذ منه الأصنام فأشبهه الصفر، وهو مصوص. [الكفاية ٤٥٨/٨] لما روينا إشارة إلى قوله: "هذا حراماً"، ومن الناس من جور التختم بالذهب؛ لما روي عن البراء بن عازب رضي الله عنه أنه لس خاتم ذهب، وقال: كسايه رسول الله ﷺ، ولأن النهي عن استعمال الذهب والفضة سواء، فلما حل التختم بالفضة لقلته، ولكونه مودجاً، وجعل كالعلم في الثوب فكذا في الآخر، والجواب أنه مسووح بحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ اتخذ خاتماً من ذهب فاتخذ الناس خواتيم ذهب، فرماه رسول الله ﷺ، وقال: لا أُلْسِه أبداً، فرماه الناس. [العيانة ٤٥٨/٨] ويجعل الفص الخ: لما روى مسلم من حديث الزهري عن أس قال: 'اتخذ النبي ﷺ خاتماً من فضة في يمينه فيه فص حبشي كان يجعل فسه مما يلي كفه". [البنية ١٣٢/١١]

*ورأى علي آخر ليس كذلك، بل هو رجل واحد كما هو في الحديث. [نصب الراية ٢٣٤/٤]
*رواه الجماعة إلا البخاري من حديث عبد الله بن حسين. [نصب الراية ٢٣٥/٤] أخرجه مسلم في "صحيحه" عن علي بن أبي طالب قال: هب رسول الله ﷺ عن حاتم بالذهب، وعن لباس القسي، وعن القراءة في الركوع والسجود، وعن لباس المعصفر. [رقم: ٢٠٧٨، باب الهبي عن لس الرجل الثوب المعصفر]

فلا يُعَدُّ لابساً له. قال: **«لا أُسَدُّ الأَسَدُ بالذهب»** وهذا عند أبي حنيفة **«لا بأس بالذهب أيضاً، وعن أبي يوسف** مثل قول كل منهما. **«لهما:»** أن عرفة بن أسعد أصيب أنفه يوم الكلاب، فاتخذ أنفاً من فضة فأتى، فأمره النبي **«بأن يتخذ أنفاً من ذهب»**. ولأبي حنيفة أن الأصل فيه التحريم، والإباحة للضرورة، وقد اندفعت بالفضة وهي الأدنى، فبقي الذهب على التحريم، والضرورة فيما روي لم تندفع في الأنف دونه حيث أثنى. قال: **«نكره أن يلبس»** من نكروا **«أن يلبس»** لأن التحريم لما ثبت في حق الذكور وحُرِّم اللبسُ حُرِّم الإلباسُ كالخمر لما حُرِّم شربها حُرِّم سقيها. قال: **«نكره الحُرْفَةُ التي تحمل المسح»** لأنه نوع تجبُّر وتكبر، **«مسح بها الوضوء»** **«بمسحها»** وقيل: إذا كان عن حاجة لا يكره، وهو الصحيح.

وعن أبي يوسف يعني الحنف المشايخ في قول أبي يوسف، فمنهم من ذكر قوله مع أبي حنيفة هكذا ذكره لكرحي، وذكر في الأمالي مع قول محمد **«[بعباية ٨ ٤٥٩] يرد كتابه صم لكوف وتعقيف اللام سم ماء، وقيل: سم ودين كوفه وسصرة، وكانت فيه واقعة عظيمة بغير الأصل فيه الحُرْمَةُ عموم قوله»** هذا حرمان عن ذكر أمي. (السياسة) في لائف دويد أي دور ذهب أي م تدفع الضرورة في الألف بدور تحده من ذهب. [الكفاية ٨ ٤٥٩] **«ونكره أن يلبس»** ودنت لأن يصح يجب أن يعود ما يجوز في الشريعة، ودون ما لا يجوز؛ ينف دنت. **«مسح بها بوضوء»** أي وكذا نكره الحُرْفَةُ التي يمسح بها الوضوء بفتح الواو، وهو الماء الذي يتوضأ به. [السياسة ١١ ١٣٩] **«بمسحها»** أي يوحدها بمحاط وهو ماء لألف. وهو الصحيح لأن عمدة المستعملين استعملوا هكذا في عامة النسخ؛ = أخرج أبو داود في خاتم، وترمذي في السنن، وإسنادي في نزلة عن أبي لأشهب. [نصب الرتبة ٤ ٢٣٦] أخرج أبو داود في نسبه عن عبد الرحمن بن عرفة أن جده عرفة بن أسعد قطع أنفه يوم الكلاب فاتخذ أنفه من ورق فألبس عليه، ومحمد بن **«مسحها»** [رقم ٤٢٣٢، باب في ربط لأسنان بالذهب]

وإنما يكره إذا كان عن تكبر وتجبّر، وصار كالتربع في الجلوس. ولا بأس بأن يربط الرجل في بصره، أو حاشية الحيط للحاجة، ويسمى ذلك الرّتم والرّثيمة، وكان ذلك من عادة العرب، قال قائلهم: شعر: لا يثفَعَنَّكَ اليَوْمَ إن هَمَّتْ بهم — كثرة ما تُوصي وتَعْفَاد الرّثَم. وقد روي أن النبي ﷺ أمر بعض أصحابه بذلك. ولأنه ليس بعَبَث؛ لما فيه من الغرض الصحيح، وهو التذكر عند النسيان.

فصل في الوطء والنظر والمنس

قال: ولا يجوز أن ينظر الرجل إلى الأحسية إلا إلى وجهها وكفها.

= يدفع لأذى عن الثياب الفيسية، وما رآه المسلمون حسناً، فهو عند الله حسن. وقد جاء في الحديث أن النبي ﷺ كان يمسح وضوءه بالخزقة في بعض الأوقات، فلم يكن بدعة. [العناية ٤٥٩/٨]
وصار كالتربع إلخ. فإن كان يعمه خيراً وكبراً فبكره، وإن كان يعمه لضرورة والحاجة: فلا يكره. (الساية)
وتعقاد الرّثَم استدلالاً على أن الرّثَم هو الحيط الذي يعقد على الإصبع للتذكر إلخ (الساية)
الغرض الصحيح. والفعل إذا تعقّب بغير صحيح لا يكره ولا يمسح، وقد جرت بذلك عادة أسلاف من غير كبير [الساية ١١ ١٤٣] **فصل** مسائل ينظر أربع: ينظر الرجل إلى المرأة، وبصرها إليه، وبصر الرجل إلى الرجل، وبصر المرأة إلى المرأة، والأول على أربعة أقسام: ينظر إلى الأحسية الحرة، وينظر إلى من يحل له من المروجة والأمة، وينظر إلى دوات محارمه، وينظر إلى أمة غيره. [العناية ٨ ٤٥٩] **في الوطء** يظهر أن المراد بالوطء ما في مسألة العزل المذكورة في آخر هذا الفصل، وإلا فليس ذكر الوطء فيه.

وجهها وكفها. القياس: أن لا يجوز أن ينظر الرجل إلى الأحسية من قرنها إلى قدميها، إليه أشار قوله: "مرأة عورة مستورة"، ثم أُنِيج النظر إلى بعض المواضع، وهو ما استشه في الكتاب بقوله: "إلا إلى وجهها وكفها بحاجة وضرورة، وكان ذلك مستحسناً؛ لكونه أرفق بالأساس. [العناية ٨ ٤٥٩]

* غريب. وفيه حديث عن النبي ﷺ أنه كان يربط في بصره حيطاً ليذكر به الحاجة، فروي أبو يعنى الموصلي في "مسند" من حديث سفيان بن عبد الأعلى أبي الفيض عن يافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان إذا أشفق من الحاجة أن يسدها يربط في بصره حيطاً ليذكرها. [نصب الراية ٤ ٢٣٨]

لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾، قال علي وابن عباس رضي الله عنهما: ما ظهر منها: الكحل والخاتم* والمراد: موضعهما وهو الوجه والكف كما أن المراد بالزينة المذكورة موضعها، ولأن في إبداء الوجه والكف ضرورة؛ لحاجتها إلى المعاملة مع الرجال أخذاً وإعطاءً، وغير ذلك، وهذا تنصيص على أنه لا يباح النظر إلى قدمها. وعن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه يباح؛ لأن فيه بعض الضرورة، وعن أبي يوسف رضي الله عنه أنه يباح النظر إلى ذراعيها أيضاً؛ لأنه قد يبدو منها عادة. قال: **فإن كان لا بأس بالشهوة لا ينظر إلى وجهها إلا لحاجة؛**

ما ظهر منها استثنى من قوله: "ولا يبدن" إلا ما ظهر من الرية، ثم احتلموا فيها: يعني فيما ظهر ما هو؟ فقال بعضهم: المراد املاءة والرفع والخفاف لا يخل النظر بالأحجاب إلا إلى ملاءعها وبرقعها وحميها الصاهرة، وهو قول ابن مسعود رضي الله عنه. [السياة ١١/١٤٤] **بعض الضرورة** [لأنها تحتاج إلى إبداء قدمها إذا مشت حافية أو متعبة، وربما لا يجد الحف في كل وقت] هذا رواية ابن شجاع عن أبي حنيفة رضي الله عنه، لأن القدم موضع الرية الظاهرة. [السياة] **لأنه قد يبدو الخ** خصوصاً إذا حرّدت نفسها للحبر والطبخ. [السياة ١١/١٤٦] **فإن كان** واحاصل أن الذي ذكره من حوار النظر إلى وجه الأخصية وكميها إذا أمس الشهوة؛ لقوله تعالى: **لَا تُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا**، وأما إذا لم يأمس الشهوة لم يحرم النظر إلى وجهها أيضاً، ولا إلى كفيها. [السياة ١١/١٤٦] **إلا لحاجة** كالشهادة وحكم الحاكم والترويح، فبعد هذه الأشياء يباح النظر إلى وجهها، وإن يخاف الشهوة؛ للضرورة. [البنية ١١/١٤٦]

* الرواية عن ابن عباس رواها الطبري في "تفسيره" عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى: **لَا تُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا**، قال: هي الكحل والخاتم، وأخرجه البيهقي في "السنن الكبرى". [٢٥١/١٠، رقم: ١٣٧٨٠] به، وأخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن سعيد بن جبير: **لَا تُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا** الخاتم والحساب والكحل، [٣٨٤/٣] وأما الرواية عن عبيد بن جريح. [نصب الرواية ٤/٢٣٩]

لقوله **عليه السلام**: "من نظر إلى محاسن امرأة أجنبية عن شهوة صُبَّ في عينيه الآنك يوم القيامة"،* فإن خاف الشهوة لم ينظر من غير حاجة؛ تحزراً عن المحرم، وقوله: "لا يأمن" يدل على أنه لا يسباح إذا شك في الاشتهااء كما إذا علم، أو كان أكبر رأيه ذلك. ولا يحل له أن يمسَّ وجهها ولا كفَّها، وإن كان يأمن الشهوة؛ لقيام المحرم وانعدام الضرورة والبلوى، بخلاف النظر؛ لأن فيه بلوى، والمحرم قوله **عليه السلام**: "من مسَّ كفَّ امرأة ليس منها بسبيل وُضِعَ على كفِّه جمرة يوم القيامة"،** وهذا إذا كانت شابة تشتهي. أما إذا كانت عجوزاً لا تشتهي، فلا بأس بمصافحتها ولمس يدها؛ لانعدام خوف الفتنة، وقد روي أن أبا بكر **رضي الله عنه** كان يدخل بعض القبائل التي كان مسترضعاً فيهم، وكان يصفح العجائز،***

كما إذا علم: أي كما إذا تيقن وجود الشهوة. [البنية ١٤٧/١١] ليس منها بسبيل. أي ليس له فيها شرعاً سبيل بأن لم تكن ممنوكة له ولا منكوحته. أما إذا كانت إلخ: قال بعض متأخريين: يريد أن حرمة لمس الوجه والكف تختص بما إذا كانت شابة، أما إذا كانت عجوزاً لا تشتهي، فلا بأس بمسهما، انتهى. أقول: ليس هذا بشرح صحيح؛ إذ لم يذكر في هذا الكتاب ولا في غيره من كتب الفقه عدم الناس بمس وجه المرأة الأجنبية إن كانت عجوزاً، وإنما المذكور ههنا وفي سائر الكتب عدم الناس بمس كفها إذا كانت عجوزاً، نعم ظاهر الدليل العقلي، وهو قوله: لانعدام خوف الفتنة لا يأتى عن التعميم، لكن لا محال لاحتراع المسألة بمجرد ذلك بدون أن تذكر في الكتب نقلاً عن الأئمة والمشايخ. [نتائج الأفكار ٤٦١/٨]

* غريب، والمعروف: من استمع إلى حديث قوم، وهم له كارهون صُبَّ في أذنه الآنك يوم القيامة. [نصب الراية ٢٤٠/٤] أخرج البخاري في "صحيحه" عن ابن عباس **رضي الله عنه** عن النبي **ﷺ** من استمع إلى حديث قوم، وهم له كارهون، أو يهرون منه صُبَّ في أذنه الآنك يوم القيامة. [رقم: ٧٠٤٢، باب من كذب في حلمه]

** غريب جداً. [نصب الراية ٢٤٠/٤]

*** غريب أيضاً. [نصب الراية ٢٤٠/٤] وإنما الذي روي عن أبي بكر وعمر **رضي الله عنهما** أنهما كانا يزوران أم أبي **ﷺ** بعد رسول الله **ﷺ** وكانت حاضة النبي **ﷺ** رواه 'اليهقي' وغيره. [الساية ١٤٩/١١]

ومن أراد أن يسروح امرأة: فلا بأس أن ينظر إليها، وإن علم أنه يستنهبها؛ لقوله عليه السلام: "أَبْصُرْهَا، فَإِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يُؤَدَّمَ بِبَيْكَمَا" * ولأن مقصوده إقامة السنة لا قضاء الشهوة، ويجوز للطبيب أن ينظر إلى موضع المرض منها؛ للضرورة. وينبغي أن يُعَلِّمَ امرأة مداواتها؛ لأن نظر الجنس إلى الجنس أسهل، ^{المرأة} فإن لم يقدرُوا يستتر كل عضو منها سوى موضع المرض، ثم ينظر ^{لنفسه} ويغضُّ بصره ما استطاع؛ لأن ما ثبت بالضرورة يتقدَّر بقدرها، وصار كنظر الخافضة والختان. ^{وكان حرم}

للرجل النظر إلى موضع الاحتقان من الرجل؛

فلا بأس إلخ ولا يسعى أن يمس شيئاً من ذلك إن كانت ممن تشتهي؛ لأن المس أعطى من النظر؛ لأن الشهوة فيه أكثر، فمع منه من غير حاجة كذا في 'شرح لأقصع'. **فإنه أحرى.** فإن الإصدار أو الإصلاح، وإيقاع الألفة والوفاق بيكما. [الكفاية ٤٦٢/٨] **أن يودم** أصبه أن يودم، فحذف الباء، وحذفها مع أن كثير. [الساية ١٥٢/١١] **ولأن مقصوده إلخ** فيعتبر المقصود، وهو إقامة السكاح المسنون لا قضاء الشهوة المهي المحرم. [الساية ١٥٣/١١] **ونحو إلخ** هذا لفظ القدوري في 'مختصره'.

للضرورة لأن لضرورة تأثير في إباحة المحرمات بدليل إباحة الميتة والخمر عند الضرورة، وحشية التلغ. [الساية ١٥٤/١١] **فإن لم يقدرُوا** أي لم يقدروا امرأة مداويتها، وحافوا على المرأة أن تحدث، أو يصيبها بلاء، أو دخيل من ذلك وجع غير متحمسة، وم يكن للعلاج بد من الرجل.

كنظر الخافضة إلخ [أي نظر الطبيب إلى موضع لا يحل النظر إليه] يعني أنهما يطران إلى العورة، لأجل الضرورة، لأن الختان سه، وهو من حملة الفطرة في حق الرجال لا يمكن تركها، وهو مكرومة في حق النساء أيضاً، وانخفض سحارية كالخثر للعلام، وجارية محموسة أي محتومة. [الكفاية ٤٦٢-٤٦٣]

* أخرجه الترمذي والنسائي في السكاح. [نصب الراية ٢٤٠٠٤] أخرجه الترمذي في جامعه عن المعيرة بن شعبة أنه حطب امرأة، فقال النبي ﷺ: **من سجد لها فليكن له ما يشاء** قال الترمذي: حديث حسن. [رقم: ١٠٨٧، باب ما جاء في النظر إلى المخطوبة]

لأنه مداواة، ويجوز للمريض، وكذا للهزال الفاحش على ما روي عن أبي يوسف رحمه الله لأنه أمانة المرض. قال: ابن قتيبة وبصر الرجل من الرجل إلى جميع جسده، إلا إلى ما بين سرته إلى ركبته؛ لقوله عنه "عورة الرجل ما بين سرته إلى ركبته"،* ويروى: "ما دون سرته حتى يجاوز ركبته"، وبهذا ثبت أن السرة ليست بعورة، ما تحت سرته خلافاً لما يقوله أبو عصمة والشافعي رحمهما الله.

لأنه مداواة أي لأن الاحتقان مداواة يحصل بها إسهال الفضلات، والأحلاط اردية. [البنية ١١/١٥٦] للهزال الفاحش إذا قيل له: إن احقة تربل ما لك من الهزال، فلا بأس بأن يدي ذلك موضع للمحتقن على ما روي عن أبي يوسف رحمهما الله وهذا صحيح؛ فإن الهزال الفاحش نوع مرض يكون آخره الدق والسل. [الكفاية ٨/٤٦٣] ويروى. وهذه الرواية إن صحت تدل على أن كلمة 'إلى' في الرواية السابقة بمعنى "مع". [البنية ١١/١٥٧]

لما يقوله أبو عصمة هو سعد بن معاذ المروزي، فإنه يقول: إن السرة أحد حذئي لعورة، فيكون من العورة كالركبة، وقوله: والشافعي رحمهما الله بالعطف على أبي عصمة رحمهما الله في إثبات أن السرة عورة عندهما، كأنه وقع سهواً بوجهين: أحدهما ما ذكرنا من تعليل أبي عصمة رحمهما الله في إثبات أن السرة عورة بقوله: إنه أحد حذئي لعورة، فيكون عورة كالركبة، وهذا التعليل إنما يستقيم لمن يقول: بأن الركبة عورة، والشافعي رحمهما الله لا يقول بكون الركبة من العورة، والثاني: أن الشافعي رحمهما الله عدل في إثبات أن الركبة ليست بعورة بقوله: إنما حد للعورة، فلا يكون من العورة كالثورة؛ لأن الحد لا يدخل في الحدود، وهو تخصيص على أن السرة ليست بعورة، وهذا التعليل في المبسوط، ولكن في "الأسرار" نوع إشارة إلى أن الشافعي رحمهما الله جعل السرة من العورة ولم يجعل الركبة من العورة. (النهاية)

والشافعي في السرة والركبة ثلاث روايات عن الشافعي رحمهما الله إحداها: أن السرة عورة والركبة ليست بعورة كما هو مدلول كلام المصنف ههنا، وفي كتاب الصلاة أيضاً، والثانية: أنهما ليستا بعورة كما ذكر في وجيز الشافعية، والثالثة: أنهما عورة. [نتائج الأفكار ٨/٤٦٤]

*تقدم في شروط الصلاة.

والركبة عورة، خلافاً لما قاله الشافعي **رحمه الله**، والفخذ عورة، خلافاً لأصحاب الظواهر، وما دون السرة إلى منبت الشعر عورة خلافاً لما يقوله الإمام أبو بكر محمد بن الفضل الكماري **رحمه الله** معتمداً فيه العادة؛ لأنه لا معتبر بها مع النص بخلافه. وقد روى أبو هريرة **رضي الله عنه** عن النبي **ﷺ** أنه قال: "الركبة من العورة"، وأبدى الحسن بن علي **رضي الله عنه** سرته، فقبلها أبو هريرة **رضي الله عنه** ******.

لأصحاب الظواهر. فإنهم قالوا: الفخذ ليس بعورة، واستدلوا بقوله سبحانه تعالى: **وَالْفَخْذُ سَائِرٌ**، والمراد منها: العورة العليقة. (الساية) **لما يقوله الإمام الخ** فإنه يقول: ما دون السرة إلى مست سر العادة ليس بعورة. [الساية ١١/١٥٨] **الكماري** صم الكاف وتخفيف الميم بعدها ألف ساكنة وهو اسم قرية بحار، نسب إليها الإمام المذكور أبو بكر. [البنية ١١/١٥٩] **فيه العادة** لأن الإرار قد ينحط في العمل إلى ذلك الموضع، فكان فيه ضرورة، فأبىح الطر إلى ذلك؛ للتعامل. (الساية) **لأنه لا معتبر الخ** جواب عن قول محمد بن الفضل متعلقاً بقوله: وما دون السرة إلى منبت الشعر عورة. (العادة) **وقد روى الخ** جواب عن قول الشافعي **رحمه الله**. ودليل على أن الركبة عورة. [العادة ٨/٤٦٣] **وأبدى الحسن الخ** هذا جواب عما يقوله أبو عصمة والشافعي **رحمه الله** [الساية ١١/١٥٩]

*** غريب** من حديث أبي هريرة، وتقدم في شروط الصلاة من حديث عبي عند الدار قطني، وفيه ضعف. [نصب الراية ٤/٢٤٢] أخرج الدار قطني في 'سنه' عن علي **رضي الله عنه** يقول: قال رسول الله **ﷺ** "الركبة من العورة". [١٨٢/١]، باب الأمر بتعليم الصلاة والصرع عليها وحد العورة التي تحت سترها فإنه وإن كان حديثاً ضعيفاً، لكن الضعيف إذا تأيد معناه بحديث صحيح يصلح للاعتصام، وهما كذلك؛ لأن رواية المتن تؤيده. [إعلاء السنن ٢/١٣٥]

****** رواه أحمد في "مسند"، وابن حبان في "صحيحه"، والبيهقي في "سنه". [نصب الراية ٤/٢٤٢] أخرجه أحمد في "مسند" عن عمير بن إسحاق قال: كنت أمشي مع الحسن بن علي في بعض طرق المدينة، فلقينا أبو هريرة، فقال للحسن: اكشف لي عن بطنك - جعلت فداك - حتى أقبل حيث رأيت رسول الله **ﷺ** يقبله، قال: فكشف عن بطنه، فقبل سرته، وبو كانت من العورة ما كشفها. [٤٢٧/٢]

أو أكبر رأيها أنها تشتهي، أو شككت في ذلك: يستحب لها أن تغض بصرها، ولو كان الناظر هو الرجل إليها، وهو بهذه الصفة: لم ينظر، وهذا إشارة إلى التحريم. ووجه الفرق: أن الشهوة عليهن غالبية، وهو كالمحقق اعتباراً، فإذا اشتبه الرجل كانت الشهوة موجودة في الجانبين، ولا كذلك إذا اشتبهت المرأة؛ لأن الشهوة غير موجودة في جانبه حقيقة واعتباراً، فكانت من جانب واحد، والمحقق من الجانبين في الإفضاء إلى المحرم أقوى من المحقق في جانب واحد. قال: **ويصير المرء من المرأة** أي ما يجوز لرجل أن ينظر إليه من لرجل؛ لوجود المحاسة، وانعدام الشهوة غالباً، والعالم كالمحقق كما في نظر الرجل إلى الرجل، وكذا الضرورة قد تحققت إلى الإكشاف فيما بينهما. وعن أبي حنيفة **عن أبي حنيفة**: أن نظر المرأة إلى المرأة كنظر الرجل إلى محارمه.

وهو هذه الصفة أي كان في قلبه شهوة، أو كان أكبر رأي أنه يشتهي، أو شك في الاشتباه. (السابع) **ووجه الفرق** أي بين الرجل والمرأة، حيث كان ينظر إلى الرجل حرماً، وعص صهرها مستحجاً. [السابع ١١ ١٦٥] **فإذا اشتبه الخ** يعني أنه لو كان الناظر بشهوة هو الرجل، فلا بد لبقاء أكثر من الرجل، فكثر شهوة من حاسنها يثبت اشتهاؤها من حيث الاعسار، وقد وجد من جانب رجل حقه لاشتهاؤه، ولاشبهاء من حاسين أكثر إقصاء في الوقوع في الحرام من الاشتهاؤه من جانب واحد، وأم إذا كان ناظر بشهوة هي المرأة، ولاشبهاء، إن تحقق من حاسنها من حيث الحقيقة لم يعتبر ثابتاً من جانب الرجل، ومجرد شهوة من أحد الحاسين في سببه ما هو حرام دون شهوة من حاسين، فهذه قضا بالاسحباب في جانب المرأة، وبالحرم في جانب الرجل.

في الحاسين في حاسه حقيقة؛ لأنه هو مفروض، وفي حاسها اعتباراً؛ لقيام لعبة مدم الحقيقه. (العبارة) **واعساراً** عاده عليه شهوة فيه. [السابع ١١ ١٦٥] **قد تحققت الخ** لأن العرف يصهر في جميع أسباب، الحمامات بساء، وتمكيه من دخول الحمامات دليل على صحة ما قلنا، وحاجة بساء إلى دخول الحمامات فوق حاجة رجل؛ لأن المقصود تحصل لريته، والمرأة إلى هذه الخوج من رجل، ويتمكن الرجل من الاعتسار في الأكلار والحياض، والمرأة لا تتمكن من ذلك، وإلى هذا أشار في المسووص. [العبارة ٨ ٤٦٦] **كنظر الرجل الخ** فلا يجوز ما لم تنظر من امرأة إلى لصهر ونص في هذه لروية

ولأن ذلك يورث النسيان؛ لورود الأثر،* وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول: **الأولى أن ينظر؛ ليكون أبلغ في تحصيل معنى اللذة.**** قال: **وينظر الرجل من دوات محارمه** إلى الوجه، والرأس، والصدر، والساقين، والعصدين، ولا ينظر إلى ظهرها ونصها **ومحدها، والأصل فيه:** قوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾ الآية، والمراد- والله أعلم- مواضع الزينة، وهي ما ذكر في الكتاب،

الأولى إلخ: روي عن أبي يوسف رحمته الله في "الأمثال": قال: سألت أنا حيفة رضي الله عنها عن الرجل يمس فرج امرأته، أو يمس فرجه ليتحرك عليها، هل ترى بذلك بأساً، قال: لا، وأرجو أن يعظم الأحرار. [العناية ٤٦٦/٨] **أن ينظر** [إلى فرج امرأته عند الوقاع] **وينظر الرجل إلخ:** قال الكرخي في "مختصره": قال محمد بن الحسن: لا بأس بأن ينظر الرجل من أمه وأخته البالغة، ومن كل ذات رحم محرم منه، ومن كل محرم من رضاع أو نكاح أو وطء، وكذلك ما حرم بوطء أبيه، أو ابنه، أو نكاح ابنه، وإن لم يكن بينهما رحم إلى شعرها وإلى صدرها، وإلى ثديها، وعصدها، وساقها وقدمها، ولا يسعى أن ينظر إلى بطنها، ولا إلى ظهرها، ولا إلى ما بين سرتها حتى يجاور الركبة، وإن كان ينظر إلى شيء من ذلك شهوة، فليس له أن ينظر إلى ذلك، وكذلك إن كان أكبر رأيه أنه إن نصر اشتهى، فيسفي به أن يعص بصره، وإن أمن على نفسه فلا بأس. [البنية ١٧١/١١]

إلى ظهرها. وكذا لا يجوز مسها، وقال الشافعي رحمته الله في "القديم": يجوز مسها، وبقونا قال القاضي حسين من أصحابه، حيث قال: ولا يجوز أن يمس ذات الرحم وإن لم يكن عورة في حقه. [البنية ١٧٢/١١] والمراد. ذكر الحال وأراد المحل سالعة في الهي عن الإبداء؛ لأن إبداء ما كان مفصلاً إذا كان منهياً عنه، فإبداء المتصل أولى. [العناية ٤٦٨/٨]

* غريب، وورد أنه يورث العمي في حديثين ضعيفين: أحدهما: أخرجه ابن عدي في "الكامل"، وابن حبان في "كتاب الضعفاء" عن بقية عن ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ إذا جمع أحدكم روحه، فلا ينظر إلى فرجها، فإن دلت يورث العمي [نصب الراية ٢٤٨/٤]

** غريب جداً. [نصب الراية ٢٤٨/٤]

ويدخل في ذلك السَّاعِدُ والأُذُنُ والعنق والقدم؛ لأن كل ذلك مواضع الزينة، بخلاف الظهر والبطن والفخذ؛ لأنها ليست من مواضع الزينة. ولأن البعض يدخل على البعض من غير استئذان واحتشام، والمرأة في بيتها في ثياب مهنتها عادةً، فلو حُرِّم انظر إلى هذه المواضع أدَّى إلى الحرج، وكذا الرغبة تقلُّ لحرمة المؤبدة، فقلَّما تشتهي. بخلاف ما وراءها؛ لأنها لا تنكشف عادةً، والمَحْرَمُ: من لا تجوز المناكحة بينه وبينها على التأييد بسبب كان أو بسبب، كالرضاع والمصاهرة؛ لوجود المعنيين فيه، وسواء كانت المصاهرة بنكاح أو سفاح في الأصح؛ لما بينا.

قال: **ولا بأس بأن يمَسَّ ما جاز أن ينظر إليه منها؛**
بقدره

في ذلك أي في موضع برية مدون عليها برية. [عناية ٨ ٤٦٨] لأن كل ذلك الخ ما برئ؛ فالأنثى موضع شح، ولا كِبِيل، والسَّعْر موضع عقد، وعنق موضع لقلادة، وعَصْر كدب، ولأذن موضع قرص، والعقد موضع لدمج، والسَّعْد موضع سور، وكف موضع خاتمة وحساب، وساق موضع خنجر، وقدم موضع خضاب. [سنة ١١ ١٧٢] من غير استئذان الخ أن يدخل في بيت لأجنبي من غير استئذان حرماً، ويدخل في بيت محارمه من غير استئذان مكروه، ويكفي في التأدي إلى إخراج حرماً عادة من بيت يدخل بعض محارمه على بعضهم فلا يستند، وإن كان ذلك مما لا يدخل في حكم لشرع، وإخراج مدفوع شرعاً فلا يشك. [نائج لأفك ٨ ٤٦٨ ٤٦٩]

في باب مهنتها أي في ثياب خدمتها وحفظها، ومنها بكسر السين وفحشها. (سنة) والمصاهرة كروحة لأب وأحد أو علا، وروحة لاس وإن سفل. (قاضي حار) لوجود المعنى وهم ضرورة وفئة نزعته. (الكفاية) في الأصح حرمة عن قول بعض مشايخ، فحكمه فلو بددت حرمة مصاهرة برية؛ لأن من ينظر إلى نوب حرمة طريق عقوبة على برية لا طريق لعنه، وأصح. أنه لا بأس بذلك؛ لأنه حرمة على التأييد. [البنية ١١/١٧٤] **لما** بينا: إشارة إلى ما ذكره بقوله: فلو حرم انظر إلى هذه المواضع أدى إلى الحرج، وكذا الرغبة تقل لحرمة المؤبدة. [الكفاية ٨/٤٦٩]

لتحقق الحاجة إلى ذلك في ^{المس} المسافرة. وقلة الشهوة للمحرمة، بخلاف وجه الأجنبية وكفئها، حيث لا يباح المس، وإن أبيع النظر: لأن الشهوة متكاملة. **إلا إذا كان** ^{إلى وجهها وكفئها} **خاف غشها، أو عني نفسه الشهوة،** فحينئذ لا ينظر ولا يمس؛ لقوله **العنان** ^{بالقطع أو الظن دوات محارمه} **تزيان: وزناهما النظر، واليدان تزيان، وزناهما البطش.*** وحرمة الزنا بذوات المحارم أغلظ فيجتنب. **ولا بأس بالخبوة والمسافرة** ^{دوات المحارم} **هـ: لقوله هـ: "لا تسافر المرأة فوق ثلاثة أيام ولياليها إلا ومعها زوجها أو ذو رحم محرّم منها".**** وقوله **هـ: "ألا لا يخلون رجل بامرأة ليس منها بسبيل،**

في المسافرة أي المس في مسافرة؛ لأنه يحتاج إلى ركوب وإبراء وخدمتها [سنة ١١/١٧٤] **لأن الشهوة متكاملة** فإن الشهوة بين الأحباب، والأحبيات متكاملة، فهو حور لمس لأدى إلى الفساد عالياً. **إلا إذا كان الخ** هذا استثناء من قوله: ويصير الرجل من دوات محارمه رخ، وقيل صاحب "العناية": هذا استثناء من قوله: ولا بأس، وفيه نظر. [الباية ١١/١٧٥] **ولا بأس الخ** وهو كان أكبر رأيه أنه لو خلاها، أو سافر بها أن يشتهيها، فيحل له ذلك؛ لأن لعباب ملحق بالقصعي احتياطاً. **فوق ثلاثة أيام** كلمة 'فوق' ههنا صفة، فإن حرمة المسافرة ثابتة في ثلاثة أيام أيضاً، وكان نصير قوله تعالى: **هـ: "لا يسافر فوق سبع سنين"** [كفاية ٨/٤٦٩]

* أخرجه مسلم في "كتاب القدر" عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: **كُتِبَ عَلَى آدَمَ بَصِيْهُ مِنَ الْإِنْسَانِ مَدْرُكٌ ذَلِكَ لِأَخِيَّةٍ، فَالْعِيَانُ رِأْيَاهَا انْظُرْ، وَالْأَدْبَارُ رِأْيَاهَا لَا تَسْمَعْ، وَاللِّسَانُ رِأْيَاهَا اكْثَامْ، وَالْيَدَانِ تَزْيَانُ، وَالرِّجْلَانِ تَزْيَانُ، وَرِأْيَاهَا مَشْيُ، وَتَقَبُّهُ يَهْوَى وَيَتَمَنَّى، وَيَصْدُقُ ذَلِكَ الْفَرْخُ أَوْ يَكْذِبُهُ.** [رقم: ٢٦٥٧، باب قدر على آدَمَ خطه من الرأ] ****** أخرجه مسلم عن قرعة عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ **لا يسافر امرأة فوق ثلاث** **إلا ومعها زوجها، أو ذو رحم محرّم منها.** [رقم: ٨٢٧، باب سفر المرأة مع محرّم إلى حج وغيره]

فإن ثالثهما الشيطان"،* والمراد إذا لم يكن محرماً، فإن احتاجت إلى الإركاب
 والإنزال، فلا بأس بأن يمسه من وراء ثيابه، ويأخذ ظهرها وبطنها دون ما تحتها
 إذا أمتنا الشهوة. فإن خافها على نفسه، أو عليها تيقناً، أو ظناً، أو شكاً: فليجتنب
 ذلك بجهده، ثم إن أمكنها الركوب بنفسها يمتنع عن ذلك أصلاً، وإن لم يمكنها:
 يتكلف بالثياب كيلا تصيبه حرارة عضوها، وإن لم يجد الثياب يدفع الشهوة عن قلبه
 بقدر الإمكان. قال: وينظر لرجل من ممسكة غيره إلى ما يجوز أن ينظر إليه من
 دونه محرم. لأنها تخرج لحوائج مولاه، وتخدم أضيافه، وهي في ثياب مهنتها،
 فصار حالها خارج البيت في حق الأجانب كحال المرأة داخله في حق محارم الأقارب،
 وكان عمر إذا رأى جارية متقنعة علاها بالدرّة،

والمراد إذا لم يكن أي المراد من قوله: ليس منها سبيل. [الكفاية ٤٧٠/٨] وبأحد طهرها إلخ ولا يجوز
 النظر إلى الظهر والطن، وما تحت السرة من دوات المحارم؛ لأنه لا ضرورة إلى ذلك، فإن كان عليه ثياب إن
 كانت رقيقة يحكي ما تحتها لم يحز النظر إليها؛ لأنها عورة، والنظر إلى العورة حرام. وإن كانت ثحية حار
 ذلك؛ لأنه يقع النظر على الثياب دون العورة، ويجوز لمس من وراء الثياب؛ ما بينا أنه يحتاج إلى ذلك.
 إلى ما يجوز إلخ وهو الوجه والرأس والصدر والساقان والعصداك كما مر. [السيه ١٧٩/١١]
 محارم الأقارب حيث يجوز لمحارم الأقارب أن ينظروا إلى مواضع المذكورة من المرأة. [البياضة ١٨٠/١١]

عريب بهذا اللفظ، وقد روي من حديث عمر، وأبو عمر، وجابر بن سمرة، وعامر بن ربيعة، وليس فيه قوله:
 ليس منها سبيل، وهو محل الاستدلال. [نصب الرأية ٢٤٩/٤] وأخرج الترمذي في 'جامعه' عن ابن عمر قال:
 حطبا عمر بالحذية فقال: يا أيها الناس إني قمت فيكم كمقام رسول الله ﷺ، فيا، فقال: أوصيكم بأصحابي ثم
 الذين يلوهم، ثم الدين يلوهم. ثم يغشوا الكذب حتى يحسف الرجل ولا يستحلف، وشهد اشهادا ولا يستشهدا،
 ألا لا يحسن رجل بامرأة إلا كان ثالثهما الشيطان. الحديث. [رقم ٢١٦٥، باب ما جاء في لزوم الجماعة]

وقال: "أَلْقِي عَنْكَ الْخِمَارَ يَا دَفَارِ، أَتَشْبِهِينَ بِالْحَرَائِرِ؟". ولا يحلّ النظر إلى بطنها وظهرها، خلافاً لما يقوله محمد بن مقاتل ^ح: إنه يباح إلا إلى ما دون السرة إلى الركبة؛ لأنه لا ضرورة كما في المحارم، بل أولى؛ لقلة الشهوة ^{سفر} فيهن، وكذلك في الإماء، ولفظة المملوكة تنتظم المُدْتَرَّة والمكاتبَة وأُمّ الولد؛ لتحقيق الحاجة، والمستسعاة كالمكاتبَة عند أبي حنيفة ^ح على ما عرف. وأما الخلوة ^{كتاب} بها والمسافرة معها، فقد قيل: يباح كما في المحارم، وقد قيل: لا يباح؛ لعدم ^{في كتاب الإعتاق} الضرورة فيهن، وفي الإركاب والإنزال اعتبر محمد ^{مسوّد} في: "الأصل": الضرورة فيهن، وفي ذوات المحارم مجرد الحاجة. ^{الأماء للعمير}

لما يقوله محمد ^ح مستدلاً بقول ابن عباس ^ع من أُرِدَ أن يشتري حارية فيبظر إليها فلا موضع مئزر. [السياسة ١١/١٨١] والمستسعاة إذا أعتق مولى بعض مملوكه عتق ذلك القدر ويسعى في بقية قيمته مولاه، واستسعى كالمكاتب؛ إذ هو ملك يداً لا رقة، وهذا كله عند أبي حنيفة ^ح يباح في المحارم، ولكن إذا أسره عليه وعليها. [السياسة ١١/١٨٢] لعدم الضرورة يعني أن الإباحة في الأمة باعتبار الضرورة، ولا ضرورة للأجنبي في حق الخلوة والسفر بها.

وفي الإركاب ^ح يعني إذا لم تقدر الأمة الأحسية على الركوب إلا بمشقة وصرر يلحقها، فحينئذ يركبها الأجنبي ويسرر بها. (السياسة) الضرورة ^ح أي الضرورة التي لا مدفع لها، يعني إذا خاف إهلاك على الأمة، بأن كانت في الصياقي، فهو م يكن يركبها يقطع عن القعدة ويهدك، وأما الحاجة أن تكون مرأة في البلد أو القرية، وها حاجة أن تمشي إلى المزرعة. [الكفية ٨/٤٧٠] مجرد الحاجة: يعني بمجرد حاجتها إلى الركوب والسرو، سواء كان في ركوب نفسها وبروها ضرورة أو لا. [السياسة ١١/١٨٢]

*عريب، وأحرج البيهقي عن نافع أن صبية ست أبي عبيد حدثته، قال: خرجت امرأة محتمة متحللة، فقال عمر: من هذه المرأة، فقيل له: جارية لفلان. رجل من سيه - فأرسل إلى حفصة، فقال: ما حملك على أن تخمري هذه الأمة، وتحلسها حتى هممت أن أقع بها لا أحسها إلا من المحصات، لا تشبهوا الإماء بالمحصات، قال البيهقي: والآثار بذلك عن عمر صحيحة. [نصب الراية ٤/٢٥٠]

قال: ولا بأس بأن يمس ذلك إذا رد السر، وإن خاف أن يشتهي كذا ذكره في القُدوري
 'المختصر'. وأطلق أيضاً في 'الجامع الصغير' ولم يفصل، قال مشايخنا ^{محمد} ^ع يباح
 النظر في هذه الحالة، وإن اشتهى؛ للضرورة، ولا يباح المس إذا اشتهى، أو كان
 أكبر رأيه ذلك؛ لأنه نوع استمتاع، وفي غير حالة الشراء يباح النظر والمس بشرط ^{حالة الشراء}
 عدم الشهوة. قال: ^{محمد} ^ع وإذا حاصب الأمة: لم تعرض في إزار وحده، ومعناه: بلغت،
 وهذا موافق؛ لما بينا أن الظهر والبطن منها عورة. وعن محمد ^ع : أنها إذا كانت
 تُتَشَتَّى، ويُجامع مثلها فهي كالبالغة لا تعرض في إزار واحد؛ لوجود الاشتها. ^{عنه}
 قال: **والخصي في النظر إلى الأجنبية كالفحل؛** ^{قُدوري}

بأن يمس ذلك أي يمس موضع نبي حور، يصر إليها [سنة ١١٨٢] ولم يفصل ^ع أي لم يقصر في
 حور من أمة لأجنبية من حور يصر إليه من لأشياء وعدمه: لأنه قال في أصل جامع 'صغير'
 محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة في الرجل يريد شراء حارة، فلا بأس بأن يمس ساقها وصدرها وذراعها،
 ويظهر إلى ذلك أنه مكشوفاً إلى ههنا فقط محمد فيه، فدل على حوار من يريد الشراء بالاشتها؛ لأن
 إطلاق لفظ يشمل ذلك. وبما حار من هذه موضع نبي حور يصر إليها؛ لأن لصر إلى حور يصر إليها مساس
 حاجة؛ لأن الأمة تحتاج من خروج في خواتم ولأحد ولأعضاء، وتكفيف تيسر يؤدي إلى خروج،
 فمسست الحارية إلى راحة أسطر، وكذلك يقع حاجة إلى المس، وذلك عرض صحيح، فحل لمس.
 نوع مساس أي لأن لمس شهوة جماع معي، والجماع حقيقة حرم، وإن أُرِدَ شراء، فكذلك جماع
 معي (السنة) عدم لشيء قد. كات شهوة لا يباح شيء من ذلك. (السنة) في إزار ^ع يعني يؤمر
 بلبس القميص؛ لأن ظهرها وبطنها عورة، وأمر بالإزار ما يسر به من سرقة إلى أركته. (السنة)
 ومعناه بلغ لأن خيص رديف لبوع، فأرد به لردوف كديه [سنة ١١٨٣] والخصي ^ع حصه نزع
 حصينه يخصبه حصاء على فعل، وإحصاء في معده حصاً، وما حصي كما في حديث لشعي على فعل،
 فقياس، وإن لم نسمعه، ومفعول حصي على فعل، وجمع حصين. [الكفاية ٨ ٤٧٠-٤٧١]

لقول عائشة **عن** الحِصَاءِ مُثَنَّةٌ* فلا يسيح ما كان حراماً قبله، ولأنه **فحل** يجامع، وكذا المحبوب؛ لأنه يسحق ويُنزَل. وكذا المَحْنَثُ في الرديء من الأفعال؛ لأنه فحل فاسق، والخاص: أنه يؤخذ فيه بحكم كتاب الله المنزل فيه، والطفل الصغير مستثنى بالنص.

قال: ولا حرج من سلبه إلا من حوّل إلى غير ذلك من غير أن ينظر إليه منه.

ولأنه **فحل** الح أي ولأن الحصى فحل يجامع، حتى قيل: أشد الحماح حماع الحصى؛ لأن آله لا تغتر. (الساية) وكذا المحبوب وهو مقطوع بذكر واحصيين. (الساية) **وسئل** ولماذا لم يجرى حاءت امرأته بوند يثت سبه، فصار هو الفحل كسره واحدة، وب كان محبواً قد حف مأوه، فقد رخص بعض مشايخنا الاختلاط بالنساء؛ لوقوع الأمن من الفتنة. [البنية ١١/١٨٥]

في الرديء قيد بالرديء من الأفعال، وهو أن يمكن غيره من سبه؛ احترازاً عن المحنث الذي في أعصائه ليس، وفي سبانه تكسر بأصل خلقة، ولا يشتبهى أساءه؛ ولا يكون محباً في الرديء من الأفعال، فإنه قد رخص بعض مشايخنا في ترك مثبه مع النساء، استدلالاً بقوله تعالى: **ولا يلي الأزوة من الرجال**، قيل: هو المحنث الذي لا يشتبهى أساءه، وقيل: هو المحبوب حف مأوه، وقيل: المراد منه الأبيه الذي لا يدرى ما يصنع بالنساء، وإنما همته بصبه، وفي هذا كلام أيضاً؛ فإنه إذا كان شاباً يتحى عن أساءه، وإنما ذلك إذا كان شبيهاً كثيراً قد ماتت شهوته، فحينئذ يرخص في ذلك. [الكفاية ٨/٤٧١] أنه **بوحده** أي في كل واحد من الأصناف الثلاثة المارة، أعني الحصى والمحبوب والمحنث.

تحكم كتاب الله الح وهو قوله تعالى: **فَلْيَنْكِحُوا عَفْوَ** من أفوههم، قال شمس الأئمة **عن** إن قوله: **فَلْيَنْكِحُوا** أي من المتشابه، وقوله تعالى: **فَلْيَنْكِحُوا** من عفوهم، فأحد بأفوهكم، ويقول: كل من كان من الرجال، فلا يحل لها أن تسدي موضع الزينة الناصية بين يديه، ولا يحل له أن ينظر إليها، إلا أن يكون صغيراً، فحينئذ لا بأس بذلك. [الكفاية ٨/٤٧١] **مستثنى بالنص** وهو قوله تعالى: **فَلْيَنْكِحُوا** أي: لم يطلعوا أي لا يعرفون العورة، ولا يميرونها بها وبين غيرها. [النعاية ٨/٤٧٢]

عريب. [نصب الرية ٤/٢٥٠] وأخرج ابن أبي شيبة في 'مصنفه' عن مصرف عن رجل عن ابن عباس قال: حصاء النهائم مثنة، ثم تلا: **فَلْيَنْكِحُوا** من عفوهم، كتاب الجهاد [١٢/٢٧٧، كتاب الجهاد]

وقال مالك **٥٠**: هو كالمحرّم، وهو أحد قولي الشافعي **٥١**: لقوله تعالى: **٥٢** أو ما ملكت نسئله **٥٣**. ولأن الحاجة متحققة لدخوله عليها من غير استئذان. ولنا: أنه فعل غير محرم ولا زوج، والشهوة متحققة؛ لجواز النكاح في الجملة، والحاجة قاصرة؛ لأنه يعمل خارج البيت، والمراد بالنص الإماء، قال سعيد والحسن وغيرهما: لا تغرّكنم سورة النور، فإنها في الإناث دون الذكور. قال: **٥٤** يغزل عن عورة بن حبيب **٥٥**. لا يغزل عن عورة بن حبيب **٥٦** لأنه **٥٧** فهي عن العزل عن الحرّة إلا بإذنها، وقال لمولى أمة: "اغزل عنها إن شئت"، ولأن الوطء حق أحرّة قضاء للشهوة،

هو كالمحرّم أي بعد كحرمه من سيده، وفي بعض النسخ: كالمحرّم (السيدة) أو ما ملك **٥٨** لأ كمة ما عامة تتناول الذكور والإناث، فيحل لمن يده موضع رينتهن، أي مملكتهن، [السيدة ١١ ١٨٦] ولأن الحاجة **٥٩** أي مولاة قد نتجح إلى خدمة العبد، وهو يدخل عليها بلا استئذان، وهي كاشفة شعرها وقدمها، فهو مخرج لظفر لأدى إلى الخرج. والمراد بالنص [يريد بالنص قوله تعالى: **٦٠** وهو حوب عن استدلال مالك والشافعي **٦١** (العديّة)] والمراد من قوله تعالى: **٦٢** حرّرت مسلمات؛ لأنه ليس بمؤمنة أن تتحد بين يدي مشركة أو كتابية، كذا عن ابن عباس ولصهرته عبي مسائهن من في صحتهن من حرّات وفساء كهن سواء في حل بعضهن إلى بعض. [لكفاية ٨ ٤٧٢] قال سعيد أي سعيد بن مسيب، وهكذا في 'كشف' وفي 'النهاية': أصق سم سعيد وهو يقبده بالسنة إلى أبيه؛ ليصبح تداوله لسعيد بن مسيب وسعيد بن حنبل، وتعه صاحب 'عديّة' و'لكفاية'، ونعقده صاحب 'عديّة' ليدل أنه يرم حينئذ أن يكون لمشتري عموم في موضع إناث، وهو فاسد. أقول: إن المراد بتناول في قوله: تناول على سبيل السب، وهو حائر في مشترك، إنما المجموع فيه عندنا تناول على سبيل الشمول والعموم كما هو مصرح في الأصول.

*هما حديثان. [نصب لرية ٤ ٢٥١] فالأول: أخرجه ابن ماجه في 'نسبه' عن عمر بن الخطاب **٦٣**: في **٦٤** عن **٦٥** عن **٦٦** عن **٦٧** [رهم: ١٩٢٨، باب العزل] وثاني: أخرجه مسند في =

فصل في الاستبراء وغيره

«صحيحه» عن جابر أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ فقال: إن لي جارية هي خادمتنا وسانيتنا، وأنا أطوف عليها، وأنا أكره أن تحمل، فقال: 'اعزل عنها ان شئت، فإنه سيأتيها ما قدر لها'. فلبث الرجل ثم أتاه فقيل: إن الجارية قد حملت، فقال: 'قد أحزنت أنه سيأتيها ما قدر لها'. [رقم: ١٤٣٩، باب حكم العرق]

ولا الحيالي حتى يستبرئ بحیضة^١ أفاد وجوب الاستبراء على المولى. ودل على السبب في المسبية، وهو استحداث^٢ المثلک والید؛ لأنه هو الموجود في مورد النص؛ وهذا لأن الحكمة فيه التعرّف عن براءة الرحم؛ صيانة لسمیاء المحترمة عن الاختلاط،^٣ وجوب الاستبراء العائدة والأنساب عن الاشتباه، وذلك عند حقيقة الشغل أو توقّف الشغل بماء محترم، وهو أن يكون الولد ثابت النسب،^٤ ويجب على المشتري لا على البائع؛ لأن العلة الحقيقية إرادة الوطاء، والمشتري هو الذي يريد دون البائع. فيجب عليه، غير أن الإرادة أمر مبطن، فيدار الحكم على دليلها، وهو التمكن من الوطاء،^٥

ولا حائل الحائل جمع حائل، وهي نسي لا حمل في حاء - على خلاف القياس للأرواح حائل، وهي جمع حصى، ويستبرئ دهمرة لا غير - من استبراء حارية، وهو طيب براءة رحمها من حمل حصة أو ما قام مقامها. أفاد وجوب الح **لأن** سبهي عن نوطه مع مثك، وهو انصاف خصص يد على وجوب الاستبراء، لأنه لو لم يمت ما مع مثك عن سبهي حقه، والسبي منع عن سبهي. [كفاية ٨ ٤٧٥]

هو الموجد الح يعني أن موجود في مورد نص، وهو قوله: لا لا نوطاً الحائل من لا استحدث مثك وإيها، فيكون هو النسب، وإنما مع شرح عن نوطه مع مثك لا خلو عن حكمه، وهي صيانة ماء عن الحيط ماء غيره، ولا يجوز أن يكون حكمة موجبة؛ لأن حكمة معقولة، وعلّة سبهي. [كفاية ٨ ٤٧٥]

ماء محترم، وإنما قيد مثك وإن كان الحكم في غير محترم كدثك، فإن الحارية حامل من الرمال لا يخل وضوؤها حملاً محار على اصلاح. [العناية ٨ ٤٧٦] **باب لسب** احترازه عن رب. (السياسة)

إرادته الوطاء لأن اشارة هي عن نوطه، والسبي يتم استقبه عند تمكن الوطاء، وتمكن المشتري؛ لأنه هو المتملك لا البائع. [البنایة ١١/١٩٤]

أخرجه تودود في سكاك عن شريك عن مسس عن وهب عن أبي نودث عن حدری ورفعه أنه قال في سبها أوصس. لا نوطاً حامل حتى تصع، ولا غير دت حمل حتى تحمص حيصه. [رقم. ٢١٥٧، باب في وطاء السبايا] [نصب الراية ٤/٢٥٢]

والتمكّن إنما يثبت بالملك واليد، **فانتصب سبباً**، وأدير الحكمُ ^{عليه} ^{السبب} **عليه** تيسيراً، فكان السبب استحداث ملك الرقبة المؤكد باليد، وتعدّى الحكم إلى سائر أسباب الملك كالشراء والهبة والوصية والميراث والخلع والكتابة وغير ذلك. وكذا يجب على المشتري من مال الصبي، ومن المرأة، ومن المملوك، ومن لا يحلّ له وطؤها، وكذا إذا كانت المشترة بكرة لم توطأ؛ لتحقيق السبب، وإدارة الأحكام على الأسباب دون الحكم لبطونها، فيعتبر تحقق السبب عند توهم الشغل. وكذا لا يجتزأ بالحليضة التي اشتراها في أثنائها،

فانتصب سبباً الخ أي انتصب التمكن سبباً في الوطء؛ وجوب الاستراء. [الساية ١١، ١٩٥] **فكان السبب الخ** أي إذا كان ذلك سبب وجوب لاستراء استحدث سبب ميث يمين ارفقة ايدي تأكده باليد. (ساية) **والخلع والكتابة** بأن خلع امرأة على أمة فقضيها، وكتابة بأن كاتب عبده على حارية فإنه لا يحل لمروح ونحوه الحارية قبل الاستراء. [الساية ١١، ١٩٦] **وعبر ذلك** كما إذا تصدق على الفقير حارية يجب الاستراء على الفقير، وكذا إذا أحر داره على حارية إن سبه، لا يحل وطء المؤجر قبل الاستراء. **من مال الصبي** يعني إذا باع أب الصبي أو وصيه حارية الصبي، يجب على المشتري الاستراء، وكذا إذا شترى حارية من مولاها يجب الاستراء، ولا يحل لوطء فيه. **ومن المملوك** بأن يشتري من عبده المتأدب، وعليه دين مستغرق [الساية ١١، ١٩٦] **لا يحل له** بأن كانت الحارية أخت النافع من الرضاع، أو كان النافع وطئ أمها، أو وصنها نوه أو أمه. [الكافية ٨، ٤٧٨] **لحقق السبب**. هو استحدث است. (ساية) **دول احكم** جمع حكمة؛ الحكمة تعرف براءة ارحم. [الساية ١١، ١٩٧]

عند توهم الشغل فإن قلت. كيف يتصور توهم الشغل في انشتره من مال الصبي ومن المرأة، وفي اشتراء اسكر، قلت: يحتمل أن يكون حارية الصبي وامرأة موصوءة شبهة، فيثبت لسبب من الوطء، فيثبت توهم لشغل، وأما اسكر؛ فلأن لرحل قد يخامعها، فيستاء مع فتحل مع لقاء لسكره، فيثبت توهم الشغل أيضاً هذا الطريق. **وكذا لا يحترأ** أي وكذا لا يكتفى بالحليضة التي كانت في حالة البيع، يعني اشتراها وهي حائض، فظهرت من تلك الحليض فلا تجزئها. [البنابة ١١/١٩٨]

ولا بالحیضة التي حاضتها بعد الشراء أو غيره من أسباب الملك قبل القبض،
 ولا بالولادة الحاصلة بعدها قبل القبض، خلافاً لأبي يوسف ^{توجهه + يصدق} لأن السبب
 استحداث الملك واليد، والحكم لا يسبق السبب، وكذا لا يجتزأ بالحاصل قبل الإجارة
 في بيع الفضولي، وإن كانت في يد المشتري، ولا بالحاصل بعد القبض في الشراء ^{بالاستراء الحاصل}
 الفاسد قبل أن يشتريها شراء صحيحاً؛ لما قلنا. ^{واجب في} ^{الاستراء} ^{الحارة} ^{الاستراء} ^{الحارة}
 لأن السبب قد تم الآن، والحكم يضاف إلى تمام العلة، ويجتزأ بالحیضة
 التي حاضتها بعد القبض وهي محوسية أو مكتوبة، بأن كاتبها بعد الشراء، ثم أسلمت
 المحوسية أو عجزت المكتوبة؛ لوجودها بعد السبب - وهو استحداث الملك واليد؛ إذ
 هو مقتضى للحل والحرمة لما منع كما في حالة الحيض.

خلافاً لأبي يوسف فإن عده يجزأ عندئذ حصصه، يتيقن بفرغ الرحم كما هو ضلعها قبل الدخول لا تحب
 العدة لذلك. [الكفارة ٤٧٨/٨] لأن السبب ح وقد وجد، هذا جواب لوجوب الاستراء، وفي المسائل
 ثلاث أي: لأن سبب وجود الاستراء استحداث ملك واليد وقد وجد. (سأيه) ولا بالحاصل عده وجود
 لعله، وحكم الشيء لا يسبق عليه، فكان لاستراء حاصل قبل سبب كأنه يكن. (سأيه) لما قلنا أشار به
 إلى قوله: لأن السبب استحداث الملك واليد، والحكم لا يسبق السبب. [الباب ١٩٩/١١]
 لأن سبب أي لأن السبب حل لوطء وهو ملك البرقة قد تم الآن أي بعد ما ملك جميع رقتها، ومنك
 بعض الرقة بمنزلة بعض العنة، وثبت الحكم عند كمال لعله. ^{وحرر} ح قال الكرخي في "مختصره":
 وإذا شترى رجل أمة محوسية، أو كانت مسومة، فكاتبها قبل أن يشتريها، ثم حاضت أمكاتبته في حار
 كتابتها، أو أسلمت محوسية، أجزأ عندئذ حصصه من الاستراء إلى ههنا بعض كرخي؛ وذلك لأن
 الحصص وجدت بعد سبب الاستراء، وحرمة لوطء لا يجمع من الأعداد بالحصص عن الاستراء كمن
 اشترى حارية محرمة، فحاضت في حار إحرامها. ^{سبع} أي الحرمة كانت لما منع وهو التمتع أو الكتابة،
 وإذا يجمع الاعتداد بالاستراء كما هو اشترى أمة محرمة فحاضت من حار إحرامها. [الباب ٢٠٠/١١]

« لا حب الاستبراء إذا رجعت الأبقه. أو ردت معصيته. أو انشرد. أو فكك
 مخرج... لانعدام السبب، وهو استحداث الملك واليد، وهو سبب متعين فأدير الحكم
 عليه وجوداً وعدمًا، ولها نظائر كثيرة كتبناها في "كفاية المنتهي". وإذا ثبت وجوب
 الاستبراء وحرمة الوطء ^{هذه مسألة} حرّم الدواعي؛ لإفضائها إليه أو لاحتمال وقوعها في غير
 الملك على اعتبار ظهور الحبل ودعوة البائع، بخلاف الحائض، حيث لا تُحرّم
 الدواعي فيها؛ لأنه لا يُحتمل الوقوع في غير الملك، ولأنه زمان نفرة، فالإطلاق في
 الدواعي لا يفضي إلى الوطء، والرغبة ^{الحائض} في المشتراة قبل الدخول ^{حالة الحيض} أَصْدَقُ الرغبات
 فتفضي إليه، ولم يذكر الدواعي في المسببية،

رجعت الأبقه يعني التي أفتت في دار الإسلام، ثم رجعت إلى مولاها، فإن أفتت إلى دار حرب، ثم عدت
 إليه بوجه من الوجوه، فكذلك عند أبي حنيفة لأهم لا يملكوها فلم يحدث الملك، وعندهما حب عليه
 الاستبراء؛ لأهم ملكوها. [الغاية ٤٧٨/٨ - ٤٧٩] **نظر كثيره** منها إذا كتب أمة، ثم عجرت وردت في
 الرق لا يلزمه الاستبراء، وكذلك إذا باعها على أنه بخير ثلاثة أيام، وسلم إلى المشتري، ثم أُنصل أسبع في مدة
 الخيار، ومنها: لا يرمه الاستبراء إذا ودعها، ثم استردها، وكذا إذا أعادها ثم استردها [كفاية ٨ ٤٧٩]
حرّم الدواعي الخ القلة واللمس وانظر بشهوة، وبه قال الشافعي [النهاية ٢٠٢/١١]
ودعوه البائع بأن تكون قد حست من البائع، فتصير أم وبده بدعوهه وليع باطل، فتصير لدواعي في غير
 ملكه. (النهاية) **أصدق الرغبات** وأقواها؛ لأنها جديدة كما ملكها، وفي قبحها منه حركات، فهو أيسر له ادواعي
 ربما يوقعه في الجماع. [الباية ٢٠٣/١١] **ولم يذكر الخ** واستشكل ذلك حيث تعدى حكمه من الأصل، وهو
 المسببية إلى الفرع، وهو غيرها بتغيير حيث حرمت الدواعي في غير لمسية دونهما، ويمكن أن يخاف عنه: بأن
 التعدية هما بطريق الدلالة، ولا يبعد أن يكون للاحق دلالة حكم السبيل م يكن للمحقق به عدمه، وبديل ههما.
 أن حرمة لدواعي في هذا الباب منحهد فيه، م يقل لها لشافعي ^{٢٠٢} وأكثر الفقهاء، فيما كان عنها في المسببية أمرًا
 واحدًا، وهو الإفضاء لم تعتبر، ولما كان في غيرها أمران: الإفضاء والوقوع في غير الملك تعاصداً، فاعتبرت.

وعن محمد ^{في المسببة} أنها لا تحرم؛ لأنها لا يَحْتَمِل وقوعها في غير الملك؛ لأنه لو ظهر لها حبل
لا تصح دعوة حربي. بخلاف اشتراء على ما بينا. والاستبراء في العامل موضع الحسن.
لما روينا. وفي دوات ^{كالأثمة والصغيرة} الأسهر ^{بالمسببة} الأسهر؛ لأنه أقيم في حقهن مقام الحيض كما في المعتدة.
وإذا حاضت في أثناءه؛ بطل الاستبراء بالأيام؛ لقدرة على الأصل قبل حصول المقصود
بالبدر كما في المعتدة، فإن ارتفع حيضها؛ تركها حتى إذا تبين أنها ليست بحامل وقع
عليها، وليس فيه تقدير في ظاهر الرواية، وقيل: يتبين بشهرين أو ثلاثة. وعن محمد ^{بمعه} . . .
أربعة أشهر وعشر. وعنه: شهران وخمسة أيام؛ اعتباراً بعدة الحرّة، والأمة في الوفاة.

على ما ساء ^{بمعه} في قوله والرغبة في مشرة خدق ^{بمعه} (بعدة) لما روينا ^{بمعه} في قوله .
ولا حسن حتى يصنع حملهن [عدة ٤٨٠ ٨] في المعتدة أي كما أن شهر يقوم مقام حيض في
الحمل بعدة بد كتاب من دوات الأسهر (بعدة) كما في المعتدة أي كما في امرأة بد كتاب عدق
بالأسهر، فرب بد في حامل حب لا بعدد رخص. [ساية ٢٠٤ ١١] ارتفع حصنها أي من شهره
في أول حيض لا يصاه حتى بد تبين أنه ليست حامل، جامعها. لأن مقصود عرف براءة رخصه، وقد
حصل أقصى مدة تن على أن حمل هو كذا نصهر [عدة ٤٨٠ ٨ ٤٨١]

إذا نسين ^{بمعه} في حامل بد مقبلة مدة شهر علامات حملها استباح حرمها، وبرون سها، فإذا مضت المدة ولم يبين
حمل، فنصهر فك غير حامل، فصدر كما لو سترها حيصة، فحل وطئها. أربعة أشهر ^{بمعه} في أربعة أشهر
وعشر أقصى ما يقع به للاستبراء بشهره. فإذا مضت ولم يصهر حمل، حل وطئها، ووجه رواية الأخرى
عنه أن حد تقدر بعدة في الحرّة، فأما أقصى ما بعد استبراءها بالشهر شهران وخمسة أيام في عدة
نوفاة، فإذا مضت حرام عدة شهران ^{بمعه} وهذا هو قول المرحوم إليه، ويقتوى عنه، لأنه متى صلح
يعرف عن شغل بوهه بالنكاح في الإمامة، فلا يصح ستره عن شغل بوهه بحث أسير وهو دونه أولى.
اعتباراً بعدة الحرّة: قوله اعتبار بعدة الحرّة يرجع إلى قوله: أربعة أشهر وعشر، وقوله: أو الأمة يرجع إلى قوله:
شهران وخمسة أيام بتفريق منف ونسب، وقوله. في وفاة يرجع إلى الحرّة والأمة جميعاً. [ساية ٢٠٤ ١١]

وعن رفر - ٥٥ : سنتان، وهو رواية عن أبي حيفة ^{رضي الله عنه} قال: **ولا بأس بالاحسان لإسقاط**
الأسير - عند أبي يوسف - ٥٦ خلاف محمد - ٥٧. وقد ذكرنا الوجهين في الشفعة.
 والمأخوذ قول أبي يوسف - ٥٨. فيما إذا علم أن البائع لم يقربها في طهرها ذلك، وقول
 محمد - ٥٩. فيما إذا قربها، والحيلة إذا لم تكن تحت المشتري حرّة: أن يتزوجها قبل
 الشراء، ثم يشتريها، ولو كانت فالحيلة: أن يزوجه البائع قبل الشراء، أو المشتري قبل
 القبض ^{في الصورة الأولى} ممن يوثق به، ثم يشتريها ويقبضها، أو يقبضها ثم يطلق الزوج؛ لأن عند وجود
 السبب - وهو استحداث الملك المؤكد بالقبض إذا لم يكن فرجها حلالاً له - لا يجب ^{في الصورة الثانية}
 الاستبراء، وإن حل بعد ذلك؛ لأن المعتبر أوان وجود السبب كما إذا كانت معتدّة الغير.
^{بإطلاق وجود السبب}

سنتان لأنه أكثر مدة يبقى الولد في الصغر. **الوجهين** الخ أي وجهي قول أبي يوسف وقول محمد - ٥٨،
 يعني بسبيل الإشارة، هما قالا في الشفعة: وهو أن هذا مع عن وجوب الأسير، دفع سونه، ولا يكره
 الاحسان في الإسقاط عند أبي يوسف - ٥٦. ووجه قول محمد - ٥٧ أنه إنما يجب صيانة لصاحبه التحريم عن
 الاحتياط فيكره. (إساية) **ولو كانت** أي حرّة تحت مشتري. [إساية ١١/٢٠٦]

ممن يوثق به [أي يعتمد عليه، ولا يخاف عليه أن لا يصنعها] لأنه إذا لم يوثق به ربما لا يصنعها، فلا يحصل
 المقصود، وفي فتاوى قاضي خان - ٥٠. وإذا اشترى جارية، وراد أن يزوجه قبل قبض، وخاف أنه لو
 زوجها من عبده أو أجنبي، ربما لا يصنعها بزوج، فحيلة له أن يزوجها على أن يكون أمره بيده يطبقها متى
 شاء [الكفاية ٨/٤٨١] **ثم يطلق الروح** يعني بعد القبض؛ وفيه به؛ لأنه إن طلقها منه كان على المشتري
 الأسير، إذا قصصها في أصح الروايتين عن محمد - ٥٧. لأنه إذا طلقها قبل القبض، فإذا قصصها، والقبض حكم العقد
 بممره العقد صار كأنه شره في هذه الحالة، وليست في نكاح ولا عدة، فيرمة الاستبراء. [إساية ١١/٢٠٧]
كما إذا كانت يعني إذا اشترى أمة معتدة وقصصها، وقصصت عدتها بعد القبض، لا يجب الاستبراء، لأن
 عند استحداث الملك المؤكد بالقبض لم يكن فرجها حلالاً لمشتري، فيما لم يجب الاستبراء وقت
 استحداث الملك، لم يجب بعده؛ لعدم تجديد السبب. [الكفاية ٨/٤٨٢]

قَالَ: **وَلَا يَفْرُبُ السَّطَاهِرُ**، لَا يَمْسُكُ وَلَا يُغْلَى وَلَا يَمَسُّ بِيَدِهِ سَهْدٌ -
 لَمْ يَكُنْ لَأَنَّهُ لَمْ يَحْرَمِ الْوُطْءُ إِلَى أَنْ يُكْفَرَ حُرْمُ الدَّوَاعِي؛ لِلْإِفْضَاءِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ
 سَبَبَ الْإِحْرَامِ حُرَامٌ كَمَا فِي الْإِعْتِكَافِ وَالْإِحْرَامِ، وَفِي الْمَكُوحَةِ إِذَا وَطِئَتْ بِشَبْهَةٍ،
 بِخِلَافِ حَالَةِ الْحَيْضِ وَالصُّومِ؛ لِأَنَّ الْحَيْضَ يَمْتَدُّ شَطْرَ عَمَرِهَا، وَالصُّومَ يَمْتَدُّ شَهْرًا
 فَرَضًا، وَأَكْثَرَ الْعَمَرِ نَفْلًا، فَفِي الْمَنْعِ عَنْهَا بَعْضُ الْحَرَجِ، وَلَا كَذَلِكَ مَا عَدَدْنَاهَا لِقُصُورِ
 مَدَدِهَا، وَقَدْ صَحَّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَيُضَاجَعُ نِسَائُهُ وَهِنَّ حَيَّضٌ.

وَلَا يَفْرُبُ السَّطَاهِرُ هَذِهِ مَسْأَلَةٌ بَيِّنَةٌ مِنْ مَسَائِلِ لَاسْتِرَاءٍ، كَمَا مَذْكُورُهُ فِي جَامِعِ صَغِيرِ سَطَوَادٍ.
 فَوَيْلٌ لِكَلَامِ مَنْ سَاقَى فِي لَاسْتِرَاءٍ إِلَى حُرْمَةِ دَوَاعِي، وَفِي هَذِهِ مَسْأَلَةٌ حُرْمَةِ الدَّوَاعِي ذِكْرُهَا، وَيَجُوزُ أَنْ
 يَقْدَرُ صَدْرُ مَفْعُولٍ لَاسْتِرَاءٍ وَغَيْرِهِ، وَهَذِهِ مِنْ غَيْرِهِ. [بُحَارِ الشَّعَائِرِ ٨/٤٨٢] لَمْ يَحْرَمِ الْوُطْءُ لِمَا سَجَدَ عَلَيْهِ.

حُرْمَةُ الْحَيْضِ لِأَنَّهَا لَمْ يَكُنْ سَبَبٌ حَلَالًا، كَمَا سَبَبٌ أَيْضًا حَلَالًا؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْ مَشْرُوعِهِ
 نَيْسَبٌ، هُوَ نَيْسَبٌ، كَمَا فِي لَاعْتِكَافٍ لَمْ يَحْرَمِ نَوَءٌ حُرْمَ دَوَاعِي أَيْضًا، وَالْإِحْرَامُ أَيْ كَمَا فِي حَالَةِ
 الْإِحْرَامِ لَمْ يَحْرَمِ نَوَءٌ حُرْمَ دَوَاعِي أَيْضًا، وَفِي الْمَكُوحَةِ أَيْ كَمَا فِي الْمَكُوحَةِ إِذَا وَطِئَتْ بِشَبْهَةٍ حُرْمَ
 هَذِهِ مِنْ نَفْضِ عَدَدِهِ، وَكَذَلِكَ حُرْمَ دَوَاعِي. [بُحَارِ الشَّعَائِرِ ١١/٢٠٨] خِلَافُ حَالَةِ الْحَيْضِ أَيْ حَيْثُ يَحْرَمُ
 نَوَءٌ فِيهَا، وَلَا حُرْمَ دَوَاعِي، وَكَانَ فِي الصُّومِ إِذَا مَسَّ صَائِمٌ عَلَى نَفْسِهِ وَعَيْنَيْهَا. [بُحَارِ الشَّعَائِرِ ١١/٢٠٩]
 نَسَبُ سَطَوَادٍ أَيْ قُرْبٌ مِنْ شَطْرِ عَمَرِهَا، وَهُوَ عَشْرَةُ أَيَّامٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ، فَكَانَ قُرْبًا مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ
 يَوْمًا، وَهِيَ نِصْفُ الشَّهْرِ. [الْكَفَايَةُ ٨/٤٨٢-٤٨٣]

أَمَّا حَدِيثَانِ. [صَبْرُ لِرْفَةِ ٤/٢٥٣] وَأَوَّلُهُ. أَخْرَجَهُ سَحَرِي فِي 'صَحِيحِهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:
 "كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْبَلُ وَيُشَارِعُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَأَمَّا كَيْفَ لِرَبِّهِ". [رَقْمٌ: ١٩٢٧، بَابُ الْمَاشِرَةِ لِلصَّائِمِ] وَأَخْبَرَتْ
 سَاحَرِي أَخْرَجَهُ سَحَرِي فِي 'صَحِيحِهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ إِحْدَى ذَاتِ كَاتِبَاتٍ حَائِضًا، فَارْتَدَّ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَشْرَهَ فَمَرَّ بِكَ تَقَرَّرَ فِي فَوْزٍ حَصَّتْهَا ثُمَّ يَشْرَهُ، قَالَتْ: وَأَيْكُمُ يَمْسُكُ بِهِ كَمَا
 كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَمْسُكُ بِهِ". [رَقْمٌ: ٣٠٢، بَابُ مَبَاشَرَةِ الْحَائِضِ]

قال: ومن له أمان أحتال، **فقتلها بشهوة**: فإنه لا جامع واحد منهم ولا نفسها،
ولا نفسها بشهوة، ولا ينظر إلى فرجها بشهوة، حتى تست فرج لأخرى غيره تمت
أو نكاح أو يعنفها وأصل هذا: أن الجمع بين الأختين المملوكتين لا يجوز وطاً؛
لإطلاق قوله تعالى: **وَأَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْسِ**، ولا يعارض بقوله تعالى: **وَأَنْ يَكُونَ**
من مكنت **نفسك**؛ لأن الترجيح للمحرّم، وكذا لا يجوز الجمع بينهما في الدواعي؛
لإطلاق النص، ولأن الدواعي إلى الوطء بمنزلة الوطء في التحريم، على ما مهّدناه
من قبل، فإذا قبلها فكأنه وطئها، ولو وطئها فليس له أن يجمع إحدهما، ولا أن
يأتي بالدواعي فيهما، فكذا إذا قبلها، وكذا إذا مسّها بشهوة، أو نظر إلى
فرجها بشهوة؛ لما بيناه، إلا أن يملك فرج الأخرى غيره بملك أو نكاح أو يعنفها؛
لأنه لما حرّم عليه فرجها لم يسبق جامعاً. وقوله: "بملك" أراد به ملك يمين، فينتظم
التمليك بسائر أسبابه **بيعا أو غيره**. وتمليك الشّقص فيه كتمليك الكل؛

فقتلها الخ [قيد بذلك؛ لأنه إذا لم يكن شهوة لا يكون معتبراً] [نعيمة ٨ ٤٨٣] لأنه إذا لم يقتلها أصلاً
كان له أن يقتل، ويطأ أيهما شاء، سواء كان اشتراهما معاً، أو اشتراهما على التعاقب، وإن قل واحدة
منهما، فله أن يطأ المقصة دون الأخرى، وإذا لم يكن ثقبيل شهوة صدر كأنه لم يقتلها أصلاً. (سأيه)
لإطلاق الخ ومراد: تحريم العقد والوطء بالإجماع، والمعصوف يشرط المعصوف عليه في الحكم تحقيقاً
لقصبة العطف، وهو مروى عن عبيد بن جراح، وعنه أكثر النسخة. [سأيه ١١ ٢١١]
ولا يعارض الخ أراد بذلك أن قوله تعالى: **وَأَنْ يَكُونَ** يدل على الخلل، وقوله: **وَأَنْ يَكُونَ**
عنى الحرمة، وأحرم مع إباحة اجتماع، فأحرم أولى؛ لأن الحرام يجب تركه، وإباحة لا يجب فعله (سأيه)
مهّدناه من قبل. أشار به إلى قوله: **لأن الأصل أن سب الحرم حرم**. (سأيه) **لما بيناه** أشار به إلى قوله: **لأن**
الدواعي إلى الوطء بمنزلة الوطء (سأيه) **أو غيره** أي من حيث أجمع أو غيره حصة والصدقة. [سأيه ١١ ٢١٣]

لأن الوطء يحرم به، وكذا إعتاق البعض من إحداهما كإعتاق كلها، وكذا الكتابة كإعتاق في هذا؛ شتوت حرمة الوطء بذلك كله، وبرهن إحداهما وإحارقتها وتبديرها لا تحل الأخرى، ألا ترى أنها لا تخرج بها عن منك، وقوله: "أو نكاح" أراد به النكاح الصحيح، أما إذا زوج إحداهما نكاحاً فاسداً لا يباح له وطء الأخرى، إلا أن يدخل الزوج بها فيه؛ لأنه تجب العدة عليها، والعدة كالنكاح الصحيح في التحريم. ولو وطء إحداهما: حل له وطء الموطوءة دون الأخرى؛ لأنه يصير جامعاً بوطء الأخرى لا بوطء الموطوءة،

وكذا الكراهية: أي وكذا لو كانت إحداهما، فإن كراهية كإعتاق سبب حرمة الوطء به حتى لو وطئها بغيره لعدت. وهذا صاحب العدة: وكلمة كراهية: رتبة. قلت: زيادة كراهية في كلام العرب غير مشهوره (نسبة) وفي المسعودي هذا الخوف في نكاحه مسكيناً لأنها بالنكاح لا تخرج عن منك مؤن، حتى لا يرميه بغيره حديث بعد محرم، وهذا من فرجه غير، فكان سعيه لا ينجس له وطء الأخرى، ولكن قال: منك مؤن يرمي به كراهية، وهذا يرمي بغيره بوطئها، فكان بوطئها بها في غير منك، حتى لا ينجس عن عقوبة أو حرمة، وقد سقطت العقوبة، فتجب الحرمة، فيجوز من منك حل عنها بنكاحه كزونه بزوجها، فيجوز به أن يوطئ الأخرى. [الكراهية ٨ ٤٨٤ - ٤٨٥] في هذا أي في أنه حل للأخرى. [نسبة ١١ ٢١٣]

بدلت كراهية أي كما ذكرنا في الصور، وهو ثلث استقص، وإعتاق لبعض والنكاح [نسبة ١١ ٢١٣] لا تخرج أح أقول. كان الظاهر في تعيين هذا أن يقول: لأنه لا ثبت لها حرمة لوطء، فإن مجرد عدم خروجها عن منك لا يقتضي أن لا تحل به الأخرى، ألا ترى أنه لا تخرج عن منك بنكاحه أيضاً كما يقرر في كتاب مكاتب، وصرح به لشرح أيضاً هذا فيما قبل مع أنه قد كتب إحداهما حل به لأخرى كما مر بها، وممن منك في قوله لا تخرج به عن منك غلبت منك لوطء كما فعله بعض متأخريه نعتف لا يحق، قد يستعمل في اللغة والمعروف حل لوطء لا ملث لوطء، وإنما يقال: منك معين أو منك نكاح. [فتح القدير ٨ ٤٨٤ - ٤٨٥] والعدة كالنكاح أي على مؤن، فيجوز به حيث لا يوطئها. [نسبة ١١ ٢١٤]

الطحاوي أن هذا

فيما إذا كنت إحداهما، الأخرى أو سبهما لا يجوز جمع بينهما في قضاء الشهوة. [ساية ١١: ٢١٤]

[illegible]

أما إذا كان عليه قميص أو جُبَّة فلا بأس بها بالإجماع، وهو الصحيح. قال: ^{برجس} لا بأس ^{بمصححه} لأنه هو المتوارث، وقال: ^{بمصححه} من صافح أخاه المسلم وحرَّك يده تناثرت ذنوبه.*

فصل في البيع

قال: لا بأس ببيع ^{بمصححه} سرقة، ^{بمصححه} سرقة ناعرة، وقال الشافعي: لا يجوز بيع السرقةين أيضاً؛ لأنه نجس العين، فشابه العذرة وجلد الميتة قبل الدباغ. ولنا: أنه منتفع به؛ لأنه يبقى في الأراضي لاستكثار الرِّيع، فكان مالاً. والمال محلٌّ للبيع، بخلاف العذرة؛ لأنه لا ينتفع بها إلا مَخْطوطاً، ويجوز بيع المخلوط هو المروي عن محمد - ^{بالقرب والرماد} - وهو الصحيح، وكذا يجوز الانتفاع بالمخلوط لا بغير المخلوط في الصحيح.

في البيع آخر فصل في بيع عن فصل لأكل وشرب وشمس ووصء؛ لأن ثمر تلك الأفعال متصل بدن الإنسان، وهذا لا وم كان أكثر نصلاً كان حق بتقديسه. [تأنيح لأفكار ٨ ٤٨٦] فكان مالاً لأن مال ما يتمور أي يدحر بوقت حاجه، وقد يتمور مسموم سارقين، وتقعوه به من كثير من أحد من سلف. بيع المخلوط لأنه من، وحاسة عين يجمع لأكل، ولا يجمع لانتفاع. (سدية) وهو الصحيح احتزر به عما روي عن أبي حنيفة رحمته الله أنه قال: لا بأس بالانتفاع بالعذرة الخالصة. [البنية ٢٢٦/١١]

روى صبري في معجمه توسط حدثاً أحمد بن رشد بن تميم بن كثير ثنا موسى بن ربيعة عن موسى بن سويد الحمصي عن لؤيد بن أبي لؤيد عن يعقوب الحريقي عن حذيفة بن يمام عن أبي - قال: إن المؤمن إذا لقي المؤمن فسلم عليه، وأخذه بيده فصافحه تناثرت خطاياهم كما يتناثر ورق الشجر. [نصب الرأية ٢٥٩/٤]

والمخلوط بمنزلة زيت خالطته النجاسة. قال: ^{محمد} ومن علم نجارية أنها راحل، فرأى
 آخر ^{الآخر} يبيعها، وقال: وكنت صاحبها ببيعها: فإنه يسعه أن يساعها ويطأها؛ لأنه أخبر
 بخبر صحيح لا منازع له، وقول الواحد في المعاملات مقبول على أي وصف كان؛
 لما مر من قبل. وكذا إذا قال: اشتريتها منه، أو وهبها لي، أو تصدق بها علي؛ لما قلنا،
 وهذا إذا كان ثقة، ^{قبول قوله الآخر} وكذا إذا كان غير ثقة وأكبر رأيه أنه صادق؛ لأن عدالة المخبر في
 المعاملات غير لازمة؛ للحاجة على ما مر، وإن كان أكبر رأيه أنه كاذب: لم يسع
 له أن يتعرض لشيء من ذلك؛ لأن أكبر الرأي يقام مقام اليقين، وكذا إذا لم يعلم
 أنها لفلان، ولكن أخبره صاحب اليد أنها لفلان، ^{يفسد}

بمنزلة زيت: أي المخلوط من العذرة بالتراب بمنزلة زيت خالطته النجاسة حيث يحور بيه والانتفاع
 به كاستصحاب ونحوه اتفاقاً، فذلك العذرة المخلوطة بالتراب الغالب يحور بيه قياساً عليه، والجامع كونها
 متفعلاً بها؛ لأن الناس يتفعلون بها مخلوطة. [النهاية ٢٢٦/١١] **خبر صحيح:** لأنه صدر عن عقل ودين مع
 اعتقاد حرمة الكذب. (البداية) **أي وصف:** يعني حراً كان أو عبداً، مسلماً كان أو كافراً، رجلاً كان أو
 امرأة، عدلاً كان أو غير عدل، صبيّاً كان أو بالغاً، بعد أن كان عاقلاً مميّزاً. [النهاية ٢٢٧/١١]
من قل: يعني في فصل الأكل والشرب في قوله: ومن أرسل أجيلاً له محوسياً؛ وهذا لأن خبر الواحد في
 المعاملات مقبول من غير شرط العدالة؛ دفعاً للتحرج. (النهاية) **لما قلنا:** إشارة إلى قوله: لأنه أخبر بخبر
 صحيح لا منازع له. [النهاية ٤٨٧/٨] **كان ثقة:** مراد المصنف بقوله: إذا كان ثقة إذا كان عدلاً، وبقوله:
 وكذا إذا كان غير ثقة، وكذا إذا كان غير عدل، ولا تناقض بين ذلك وبين قوله: على أي وصف كان
 أصلاً [نتائج الأفكار ٤٨٧/٨] **على ما مر:** إشارة إلى ما قال في فصل الأكل والشرب: إن قول
 الواحد قبل في المعاملات؛ دفعاً للتحرج.

لشيء من ذلك: أي يقصد شيء من الانتفاع والوطء يعني: لا يشتريها ولا يضاها. (النهاية) **لم يعلم:** أي وكذا
 الحكم **بعدم** إرجاع أن الحارية لفلان، ولكن الذي في يده أخبره أنها لفلان. [النهاية ٢٢٨/١١]

وأنه وكنه ببيعها، أو اشتراها منه، والمخير ثقة: قبل قوله، وإن لم يكن ثقة يعتبر أكبر رأي؛ لأن إجماره حجة في حقه، وإن لم يخبره صاحب اليد بشيء: فإن كان عرفها للأول لم يشتريها، حتى يعلم انتقالها إلى ملك الثاني: لأن يد الأول دليل ملكه، وإن كان لا يعرف ذلك، له أن يشتريها، وإن كان ذو اليد فاسقاً؛ لأن يد الفاسق دليل الملك في حق الفاسق والعدل، ولم يعارضه معارض، ولا معتبر بأكثر الرأي عند وجود دليل الظاهر، إلا أن يكون مثله لا يملك مثل ذلك، فحيث يُستحب له أن يتنزه. ومع ذلك لو اشتراها يرجح أن يكون في سعة من ذلك؛ لاعتماده الدليل الشرعي، وإن كان الذي أتاه بها عبداً أو أمة: لم يقبلها ولم يشتريها حتى يسأل؛ لأن المملوك لا يملك له، فيعلم أن الملك فيها لغيره، فإن أخبره أن مولاه أذن له وهو ثقة: قبل، وإن لم يكن ثقة يعتبر أكبر الرأي، وإن لم يكن له رأي لم يشتريها؛ لقيام الحاجز، فلا بد من دليل.

حجة في حقه أي في حق نفسه فيما يرجع إليه، وهو قوته. ليس ب. من نعلان، ولكن غير حجة فيما لا يرجع إليه، وهو قوته: وكذا أو شترت منه، فلا بد من حجة، وهو أكبر رأي. [ساية ١١/٢٢٩] **الفاسق والعدل** أي في حق من كفه؛ لأن بيد دليل ملك شرعاً، وفاسق والعدل في هذا سواء، حتى إذا نازعه غيره، فالقول له، ويحل لمن رآه في يده أن يشهد له بالملك. [الكفاية ٤٩٠/٨] **مثل ذلك** كدرة في يد فقير لا يملك شيئاً، أو كتاب في يد جاهل لا يملكه، وهو نفسه وهو نفس ملك. [ساية ١١/٢٢٩] **الدليل الشرعي**: وهو أن بيد دليل ملك. وإن كان الذي ألح أي ويرى كان الذي أتى لرجل بحرية عبداً أو أمة، وفاسقاً وهبته بثمن يفسده ولم يشتريه حتى يسأل. ح. (سنة) أكبر الرأي فإن كان أكبر رأي له صدق صدقه، وإن كان أكبر رأي له كذب لم يتعرض بشيء من ذلك. (لناية) **لقيام الحاجز** لأن نزع حذر عن تصرف أي منع عنه، فما لم يوجد نوع دس لا يعمل بمجرد اليد. [البناية ١١/٢٣٠]

قال: **ولو أن امرأة أخبرها ثقة أن زوجها اعان مات عنها، أو صقها ثلاثاً، أو كان** ^{مخبر} **غير ثقة، وثأها كتاب من زوجها بالطلاق، ولا تدري أنه كتاب أم لا، إلا أن أكبر** **رأى أنه حق، يعني بعد التحري: فلا بأس أن تعمد ثم تتزوج؛ لأن القاطع** **طارئ ولا منارع.** وكذا لو قالت لرجل: **طلّقني زوجي وانقضت عدتي، فلا بأس** **أن يتزوجها، وكذا إذا قالت المطبقة الثلاث: انقضت عدتي، وتزوجت بزواج آخر،** **ودخل بي، ثم طلقني وانقضت عدتي، فلا بأس بأن يتزوجها الزوج الأول، وكذا لو** **قالت جارية: كنت أمة لفلان، فأعتقني؛ لأن القاطع طارئ.** ولو أخبرها مخبر: أن أصل النكاح كان فاسداً، أو كان الزوج حين تزوجها مرتدّاً، أو أخاها من الرضاعة: لم يقبل قوله، ^{مخبر} حتى يشهد بذلك رجلان أو رجل وامرأتان. وكذا إذا أخبره مخبر أنك تزوجتها، وهي مرتدة، أو أختك من الرضاعة: لم يتزوج بأختها أو أربع سواها،

ولو أن امرأة: هذه المسألة مع ما بعدها إلى قوله: وإذا ناع اسمه حمراً من مسائل كتاب الاستحسان، ذكرها هذا تفریعاً على مسألة 'جامع الصغير'. **فلا بأس** بقاء على أن القاطع إذا كان صارثاً ولا منارع سمح به يقبل فوراً وحده، فإن كان ثقة لا يحتاج إلى غيره، وإن لم يكن لابد من إصمام أكبر رأي ^{مخبر} به. [الغاية ٤٩٠/٨] **ثم تتزوج:** هذا في الإحراز، وأما في الشهادة فلا يصح، وإن كان يشهد اثنين حيث لا يقضي القاضي بالفرقة؛ لأنها قضاء على الغائب. [الكفاية ٤٩٠/٨]

لأن القاطع. أي لأن القاطع للزوجية صارئ أي: عارض وهو الموت أو الطلاق، والروحية المسافة لا تدفع؛ لأنها لا تدفع على البقاء، وهو معنى قوله: ولا منارع يعني ولا منارع موجودها. [الغاية ٢٣١/١١] **فلا بأس إلخ.** [أي إذا كانت ثقة، أو وقع في نفسه لها صدقة] لأنها أحررت عن أمر لا منارع فيه. (الغاية) **فأعتقني:** يحل سمح به أن يتزوجها. (الغاية) **القاطع طارئ.** أي القاطع بلزقة عارض وهو لعتق، ولا منازع. [البنية ٢٣٤/١١]

حتى يشهد بذلك عدلان؛ **لأنه** ^{المعبر} **أخبر** بفساد ^{للعقد} مقارن، والإقدام على العقد يدل على صحته وإنكار فساده، **فثبت المنازع** بالظاهر، بخلاف ما إذا كانت المنكوحة صغيرة، فأخبر الزوج أنها ارتضعت من أمه أو أختها، حيث يقبل قول الواحد فيه؛ **لأن القاطع طارئ**، والإقدام الأول لا يدل على انعدامه، فلم يثبت المنازع فافترقا، وعلى هذا الحرف يدور الفرق. ولو كانت جارية صغيرة لا تُعبر عن نفسها في يد رجل يدعى أنها له، فلما كبرت لقيها رجل في بلد آخر، فقالت: أنا حرة الأصل، لم يسعه أن يتزوجها؛ لتحقق المنازع، وهو ذو اليد، **بخلاف ما تقدم**. قال: **وبدع** ^{محمد} **مسألة** حسرة، وأحد ثمنها، وعينه دين. **فإنه يكره** صاحب دين أن يأخذ منه، وإن كان **لنازع حسرة** ^{بمن الوجهين} **بلا بأس به**. والفرق: أن البيع في الوجه الأول قد بطل؛ لأن الحمر ليس بمال متقوم في حق المسلم، فبقي الثمن على ملك المشتري، فلا يحل أخذه من البائع.

لأنه أحمر الخ. أي لأن هذا حمر في موضع المارة؛ لأن الظاهر من حال العاقد أنه يدعي صحة عقده، وهذا يدعي فساده، فلا يقبل، إلا إذا شهد عنده شاهدان عدلان على ذلك، فحينئذ يقبل. **فيثبت المارة الخ** فالحاصل: بما لم يقبل حمر الواحد في موضع اسارعة؛ لحاجتنا إلى الإلزام، وقسا في موضع المسألة؛ لعدمه. (الكفاية) **لأن القاطع طارئ** أي القاطع للزوجية عارض وهو ابرصاع. (الساية) يدور الفرق [أي بين قول الواحد وعدمه قوله] هو أن المفسد إذا كان طارئاً يثبت بحمر الواحد العدل، وإن كان مقارناً، فلا يثبت حتى يشهد بذلك عدلان. [الكفاية ٤٩١/٨]

بخلاف ما تقدم: أراد به قوله: أنها لو قالت: كبت أمة لعدلان، فأعتقني حيث يقبل قوها؛ لأن أخير الأول في غير موضع اسارعة. [الساية ٢٣٥/١١] **فإنه يكره** وروي عن محمد أنه قال: هذا إذا كان القصاء والاقتضاء بالتراضي، فإن كان بقضاء اقاضي بأن قضى عليه هذا الثمن غير عالم بكونه ثم الحمر طاب له ذلك بقضائه. [العناية ٤٩١/٨]

وفي الوجه الثاني: صحّ البيع؛ لأنه مال متقوم في حق الذمي، فملكه البائع، فيحل الأخذ منه. قال: **ويكره الاحتكار في أقوات الأدميين وأنبيئهم إذا كان ديث في** ^{القدوري} **بلد يضرّ لاحتكار بأهله، وكذلك التلقي.** فأما إذا كان لا يضرّ: فلا بأس به. والأصل فيه قوله **عنه**: "الجالب مرزوق والمحتكر ملعون"، ولأنه تعلق به حق ^{النديل} ^{كراهية الاحتكار} العامة، وفي الامتناع عن البيع إبطال حقّهم، وتضييق الأمر عليهم، فيكره إذا كان يضرّ بهم ذلك بأن كانت البلدة صغيرة، بخلاف ما إذا لم يضرّ، بأن كان المصر كبيراً؛ لأنه حابسٌ ملكه من غير إضرار بغيره، وكذا التلقي على هذا التفصيل؛ لأن النبي **عليه السلام** **نهى عن تلقي الجلب،**

ويكره الاحتكار. هو افتعال من حكر أي حس، والمراد به حبس الأقوات متربصاً للعلاء [العناية ٤٩١/٨] **وكذلك التلقي إلخ** أي وكذا يكره التلقي الجلب إذا كان في بلد يضر أهله، وإلا فلا، والمراد منه: أن يخرج من البلدة إلى القافلة التي جلبت الطعام، فاشترها خارج البلد، يكره، وإلا فلا إذا كان لا يضر، فلا بأس به. [الساية ٢٣٧/١١-٢٣٨] **الخالف** قال الفقيه أبو الليث: أراد بالخالب الذي يشتري الطعام للبيع، فيجسه إلى بلده، فيبيعه فهو مرزوق؛ لأن الناس يتفجعون به، فيأمنه بركة دعاء المسلمين، والمحتكر يشتري الطعام ليمنع، ويضر بالناس؛ لأن في ذلك تعييفاً على المسلمين. [الساية ٢٣٩/١١] **ملعون** قيل: اللعن على نوعين: أحدهما: الطرد من رحمة الله تعالى، وذلك لا يكون إلا للكافر، والثاني: الإبعاد عن درجة الأبرار ومقام الصالحين، وهو المراد ههنا؛ لأن عند أهل السنة المؤمن لا يخرج عن الإيمان بارتكاب كبيرة. [الكفاية ٤٩١/٨] **هذا التفصيل** يعني إن أصر بأهل البلدة يكره، وإلا فلا. (البناية)

" أخرجه ابن ماجه في "التجارات" عن علي بن سالم بن ثوبان عن علي بن ريد بن جعدان عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ **حب مرزوق، محبكر ملعون** [رقم: ٢١٥٣، باب الحكرة والجلب]

وعن تلقى الرُّكبان. قالوا: هذا إذا لم يلبس المتلقي على التجار سعر البلدة، فإن لبس فهو مكروه في الوجهين؛ لأنه غادرٌ بهم. وتخصيص الاحتكار بالأقوات كالحنطة والشعير والتبن والقت قول أبي حنيفة. وقال أبو يوسف: كل ما أضرَّ بالعامَّة حبسُه، فهو احتكار، وإن كان ذهباً أو فضة أو ثوباً، وعن محمد: أنه قال: لا احتكار في الثياب، فأبو يوسف اعتبر حقيقة الضرر؛ إذ هو المؤثر في الكراهة، وأبو حنيفة اعتبر الضرر المعهود المتعارف.

قالوا هذا في المشايخ. هذا متى ذكره من كرهه فيه، بضر بأهل سده، وعدم كرهه فيه بضر بهم فيما يدرى بشرى مني. لا لبس لسعر على التجار، أما زيد بن عسهم، فإنه يكره سواء أضر بأهل سدة أو لم يضر. (سنة) في الوجهين أي في صورة لإصرر وعدم لإصرر [سنة ١١ - ٢٤٠] لا احتكار. أح. قول الحاحه سلامة دائمة في الأقوات دون غيرها، والناس لا يقف فيه، وأما حباه عسهم، وقول حبوا ما كان قومهم من شاكلهم، وقول القدوري في شرح مختصر شكري، وأما قول محمد: حبس الأرز من احتكار، فهو محمول على سداد بني لا يتقنون به، أما في موضع الذي هو قومهم مثل طبرستان، فهو احتكار.

حقيقة الضرر أي وحقيقة ضرر موجودة في كل شيء، وعمومه انتهى نص. [سنة ١١ - ٢٤١] المعهود معارف عند ابن المني، وذكر في الكافي محمد مع أبي حنيفة. قال: وعنه لقوى، وللخص: أهم اعتبر لأمر ألعاب عدم، وذلك لا يكون، لا فيما هو ضرر مضمون. [سنة ١١ - ٢٤١ - ٢٤٢]

أهم حديثان. [نصف مرة ٤ - ٢٦١] ولأول: أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة عن رسول الله قال: "لا تلقوا الخلب، فمن تلقاه فاشترى منه، وإذا أتى سبيله السوق فهو باخيار". [رقم: ١٥١٩، باب تحريم تلقى الخلب] والثاني: أخرجه البخاري في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يبيع المسلم ما لم يبيع ما قبله" قال: فقلت لابي عباس: ما قبله لا يبيع حاصر ناد؟ قال لا يكون له سمساراً. [رقم: ٢١٥٨، باب هل يبيع حاضر لباد بغير أجر]

ثم المدة إذا قصرت لا يكون احتكاراً؛ لعدم الضرر، وإذا طالبت ^{المدة} يكون احتكاراً مكروهاً؛ لتحقيق الضرر، ثم قيل: هي مقدرة بأربعين يوماً؛ لقول النبي ﷺ: 'من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه'، * وقيل: بالشهر؛ لأن ما ^{مقدرة بالشهر} دونه قليل عاجل، والشهر وما فوقه كثير آجل، وقد مرّ في غير موضع، ويقع التفاوت في المأثم بين أن يترصص العزة وبين أن يترصص القحط-والعياذ بالله-، وقيل: المدة للمعاقبة في الدنيا، إمّا يأثم وإن قلت المدة، والحاصل: أن التجارة في الطعام غير محمودة. قال: ^{القدوري} ومن احتكر ^{عنصر} عنه صنعته، أو ما جسه من سد آخر: فليس بمحتكر، أما الأول؛ فلأنه خالص حقه لم يتعلق به حق العامة، ألا ترى أن له أن لا يزرع، فكذلك له أن لا يبيع. وأما الثاني فالمذكور قول أبي حنيفة رحمه:

هي مقدرة أي مدة الاحتكار التي يجمع منها. وقد مرّ الخ أي قد مرّ بيان أن الشهر كثير وما دونه قليل في غير موضع من الكتاب في الصلاة، وسلم ووكالة واليمين وغيرها (انسية) ويقع التفاوت الخ أراد أن يتم من يترصص القحط أعظم من يتم من يترصص عزة الطعام، وهي العلاء. (انسية) المدة للمعاقبة. يعني صرب مدة في الاحتكار لأجل معاقبة في الدنيا، يعني يفدر الإمام بمحتكر ويهدده. [الباية ١١ ٤٤٣]

غير محمودة: هذا إذا كان على قصد الاحتكار، وترصص العلاء، وقصد الإصرار بالناس، أما إذا لم يكن شيء من ذلك فهو محمود، لأن الكاسب صديق الله. [الكفاية ٨ ٤٩٢] أما الثاني وهو ما جسه من سد آخر. (لساية)

* روه أحمد واس أبي شعبة والبرار وأبو يعنى الموصلي في مسابدهم، والحاكم في 'المستدرک'، والدر قضي في عرائف مدك، ولطبراني في 'معجمه وسط'، وأبو نعيم في 'الحية'. [نصب الراية ٤ ٢٦٢] أخرجه حاكم في المستدرک عن عمرو بن الحصين عن أصبغ بن ريد ثنا أبو بشر عن أبي إرهادية عن كثير بن مرة الحصرمي عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال. من احتكر صعد أربعين سنة، فقد برئ من الله وبرئ الله منه، وأما أهل عرصّة بات فيهم امرؤ جائع، فقد برئت منهم ذمة الله. [١١/٢، في البيوع]

لأن حق العامة إنما يتعلق بما جُمِعَ في المصر، وجلب إلى فنائها، وقال أبو يوسف - ^{وأهل مصر} يكره لإطلاق ما رويناه، وقال محمد ^{من بلد آخر} كل ما يجلب منه إلى المصر في الغالب فهو بمنزلة فناء المصر، يحرم الاحتكار فيه؛ لتعلق حق العامة به، بخلاف ما إذا كان البلد بعيداً لم تجر العادة بالحمل منه إلى المصر؛ لأنه لم يتعلق به حق العامة. قال: لا سعي ^{قدوري} يستصحب أن يسعر على شئ؛ لقوله: "لا تسعروا فإن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق"، ولأن الثمن حق العاقد، فإليه تقديره، فلا ينبغي للإمام أن يتعرض لحقه، إلا إذا تعلق به دفع ضرر العامة على ما نبين. وإذا رُفِعَ إلى القاضي هذا الأمر ^{الاحتكار} يأمر المحتكر ببيع ما فضلَ عن قوته وقوت أهله على اعتبار السعة في ذلك، وينهاه عن الاحتكار، فإن رُفِعَ إليه مرة أخرى حبسه وعزره على ما يرى زجراً له؛

ما روي أن أشار به إلى قوله: 'المحتكر معون'. (الساية) كل ما جلب أي كل موضع يجلب إلخ. **تحريم الاحتكار** فيه ذكر الفقيه أبو العباس في شرح 'الجامع الصغير' إن هذا على ثلاثة أوجه: في وجه لا بأس به، وفي وجه مكروه، وفي وجه احتقار فيه، فأما الذي هو مكروه هو أن يشتري طعاماً في مصر ويمتنع عن بيعه، وفي ذلك ضرر بالناس، فإنه مكروه. [البنية ٢٤٤/١١]

الأدب **على نه الخ** بأن يتعدى المعتاد تعدياً فاحشاً يبيع ما يساوي خمسين مائة، فحينئذ يجمع منه دفعاً للضرر عن المسلمين، وأما انتعارف فليس به بأس. [الساية ٢٤٦/١١] **على ما سن** والبيد في قوله: ويتعدون عن القيمة تعدياً فاحشاً. (الكفاية) في ذلك يعني في قوته وقوت أهله. (الساية) **مرة أخرى** وفي "الجامع الصغير": فإن رفع إليه مرة أخرى وعطه وهدده، فإن رفع إليه مرة ثالثة، فحينئذ حبسه. [الكفاية ٤٩٢/٨]

روي من حديث أسس، ومن حديث أبي جحيفة، ومن حديث ابن عباس، ومن حديث الحذري. [نصب الراية ٢٦٢/٤] أخرجه أبو داود في سننه عن أسس بن مالك قال: قال الناس: يا رسول الله علا السعر فسعر لنا، فقال رسول الله: "إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق، وإني لأرجو أن ألقى الله تعالى وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم ولا مال". [رقم: ٣٤٥١، باب في التسعير]

دفعاً للضرر عن الناس. فإن كان أربابُ الطعام يتحكمون، ويتعدّون عن القيمة تعدّياً فاحشاً، وعجز القاضي عن صيانة حقوق المسلمين إلا بالتسعير، فحينئذ لا بأس به، بمشورة من أهل الرأي والبصيرة، فإذا فعل ذلك، وتعدّى رجل عن ذلك، وباع بأكثر منه أجازه القاضي، وهذا ظاهر عند أبي حنيفة ^{الذي سعه} لأنه لا يرى الحجر ^{على الحرّ}، وكذا عندهما، إلا أن يكون الحجر على قوم بأعيانهم. ومن باع منهم ^{بما قدره الإمام: صحيح؛ لأنه غير مكسره على البيع، وهل يبيع القاضي على المختكر} طعامه من غير رضاه؟ قيل: هو على الاختلاف الذي عُرِفَ في بيع مال المديون، وقيل: يبيع بالاتفاق؛ لأن أبا حنيفة يرى الحجر؛ لدفع ضرر عام، وهذا كذلك. قال: ونكره بيع سلاح في أيام الفتن، معناه: ممّن يُعرف أنه من أهل الفتنة؛ ^{الفسوري}

تعدّياً فاحشاً بأن يبيعوا فقيراً مائة، وهو يشتري خمسين، فيمسون منه دفعاً للضرر عن المسلمين. [الغاية ٤٩٢/٨] أحاره القاضي وذلك لأنه إذا لم يكن على قوم بأعيانهم لا يكون ذلك حجراً بل يكون قولاً في ذلك. لا يرى الحجر وفي إيصال بيعه كأنه رأى الحجر عليه. (الساية) وكذا عندهما أي وكذا هو ظاهر عندهما؛ لأهما وإن رأى الحجر، ولكن على حر معين، أو قوم بأعيانهم، أما على قوم مجهولين فلا، وهما كذلك، فلا يصح. [الساية ٢٤٨/١١] من غير رضاه. أي امتنع عن البيع بالكية. على الاختلاف أشار به إلى اختلاف المشايخ، قال بعضهم: لا يبيع على مذهب أبي حنيفة. ويبيع على قومه كما في بيع مال المديون المفلس إذا امتنع عن البيع. (الساية) يبيع بالاتفاق وإليه ذهب "القدوري" في شرحه. (الساية) يرى الحجر كالحجر على الطبيب الجاهل، والمكاري المفلس، والمفتي الماحر؛ لأن ضررهم يرجع إلى العامة. (الساية) وهذا كذلك أي وهذا الحكم وهو بيع القاضي طعام المختكر بغير رضا كالحجر لدفع ضرر عام؛ لأن ضرره يرجع على العامة. (الساية) معناه: أي معنى كلام القدوري يكره بيع السلاح في أيام الفتنة. [البنابة ٢٤٩/١١]

لأنه تسبب إلى المعصية، وقد بيناه في السير، وإن كان لا يعرف أنه من أهل
 الفتنة لا بأس بذلك؛ لأنه يُحتمل أن لا يستعمله في الفتنة، فلا يكره بالشك. قال:
 ولا بأس ببيع ^{البيع منه} عصير من يعمه أنه سحره حسراً؛ لأن المعصية لا تقام بعينه بل بعد
 تغييره، بخلاف بيع السلاح في أيام الفتنة؛ لأن المعصية تقوم بعينه. قال: ومن حر
 ما يتحد منه س نار، أو كسسه، أو يعمد، أو يباع فيه الخمر بالسواد ولا بأس به.
 وهذا عند أبي حنيفة ^{للنصارى}، وقالوا: لا ينبغي أن يُكره لشيء من ذلك؛ لأنه إعانة على
 المعصية. وله: أن الإحارة ترد على مفعة البيت، ولهذا تحب الأجرة بمجرد التسليم،
 ولا معصية فيه، وإنما المعصية بفعل المستأجر، وهو مختار فيه، فقطع نسبته عنه، وإنما
 قيده بالسواد؛ لأنهم لا يُمكنون من اتخاذ البيع والكنائس، وإظهار بيع الخمر
 والخنازير في الأمصار؛ لظهور شعائر الإسلام فيها. بخلاف السواد، قالوا: هذا كان
 في سواد الكوفة؛ لأن غالب أهلها أهل الذمة،

أي المعصية وهو الإعانة على معصية وقد ذهب عنه، قال أنه سحره تعالى. ^{سنة ٢٥١} ^{سنة ٢٥١} في السير أي في حر كذب سير. ^{سنة ٢٥١} بعد تعبته أي سحره في الخمر. ^{سنة ٢٥١}
 بالسواد | يرى أي يتأكد بالسواد | يتعق بالحسين (سنة ٢٥١) ^{سنة ٢٥١} مجرد السليم أي بسبب ست إلى
 يستحر. محاربه أي يستأجر مختار في فعل معصية يعني بذلك احتباره. [سنة ٢٥١ ١١]
 فقطع نسبه أي قطع نسبه المعصية عن عقده، وفي بعض نسخ: فيقطع نسبه عنه، وهذا كما إذا أخذ
 من حرب من قصده المقتل حتى قتله لا شيء على الآخر تحلل فعل فاعل محاربه. [سنة ٢٥١ ١١]
 شعائر الإسلام فيها أي في الأمصار، وهي جمع وإحصاءات ولأعداد، ويقامه حدود على ما ذكرنا عن
 فريب (السنة ٢٥١) بخلاف السواد أي أهل نقرى؛ لأنه يست فيه شعائر الإسلام كالأمنصر [سنة ٢٥١ ١١]

فأما في سوادنا فأعلام الإسلام فيها ظاهرة، فلا يمكنون فيها أيضاً، وهو الأصح.
 قيل: ومن حمل لدنّي حملاً فيه نصب له لأحمر، عند أبي حنيفة.
 ومن أبو يوسف ومحمد حملاً بكره به ذلك؛ لأنه إغانة على المعصية، وقد صح:
 'أن النبي لعن في الخمر عشرة: حاملها واحمول إليه'. وله: أن المعصية في تركها،
 وهو فعل فاعل مختار، وليس الشرب من ضرورات الحمل، ولا يقصد به، والحديث
 محمول على الحمل المقرون بقصد المعصية. قال: ولا بأس ببيع أرضها أيضاً، وهذا رواية
 مع أرضها، وهذا عند أبي حنيفة. وقال: لا بأس ببيع أرضها أيضاً، وهذا رواية
 عن أبي حنيفة: لأنها مملوكة لهم؛ لظهور الاختصاص الشرعي بها، فصار كالسواء.

وهو الأصح وهو اختيار شمس الأئمة اسم حسبي، وفجر الإسلام تردوي، وعند القسبي لا ينعون من ذلك
 في لسود، وحرر بقوة: وهو الأصح عن قوله. [سأيه ١١/٢٥٢] على المعصية قال به عن
 من ضرورات الحمل لأن الشرب قد يوجد بدون حمل، والحمل قد يوجد
 لا شرب، بل يكون حمل لإفراقه، أو نصب في الحبل منحل، فلو نكح معصية من ورثه [سأيه ١١/٢٥٤]
 ولا يقصد به أي لا يقصد الحمل بالحمل شرب لدنّي، بل مقصوده خصيص لأحمر [الكفاية ٨/٤٩٣]
 وأحدث محمول الخ هذا جواب عن استدلالهما بالحدث. والمقرون بقصد المعصية هو شرب
 الخمر. [سأيه ١١/٢٥٤] وهذا أي كراهة بيع أرض مكة عند أبي حنيفة. وبه قال مالك وأحمد،
 في رواية. [سأيه ١٤/٥٦٧] لظهور الاختصاص الخ أراد بالاختصاص شرعي، فبورث، وقسمها في
 الموارث من الصدر الأول إلى يومنا. [البنية ١١/٢٥٥]

* روي من حديث ابن عمر، ومن حديث ابن عباس، ومن حديث ابن مسعود، ومن حديث أنس. [نصب
 النزاهة ٢٦٣/٤] أخرجه أبو داود عن ابن عمر أن رسول الله قال. من شرب الخمر...
 [رقم: ٣٦٧٤، باب عتب يعصر للخمر]

ولأبي حنيفة **قوله** : "ألا إن مكة حرام لا تباع رباؤها ولا تورث"، ولأنها حرّة محترمة؛ لأنها فناء الكعبة، وقد ظهر آية أثر التعظيم فيها حتى لا يُنْفَرُ صيدها، ولا يُخْتَلَى خلالها، ولا يُعَصَّدُ شوْكُها، فكذا في حق البيع، بخلاف البناء؛ لأنه خالص ملك الباني، ويكره إيجارها أيضاً؛ لقوله **قوله** : "من آجر أرض مكة فكأنما أكل الربا"، ولأن أراضي مكة تسمى السوائب على عهد رسول الله ﷺ من احتاج إليها سكنها،

رابع الرابع جمع ربع وهو الدار بعينها حيث كانت، والمخلة والمسرى، كذا في 'القاموس' وغيره، ولا شك أن كلاً من الدار والمخلة والمسرى، اسم لما يشمل الساء والعرضة التي هي الأرض. [سائح الأفكار ٤٩٥/٨] حره أي حاضنة لله تعالى، ووقف الخيل موضع الحرم. (الساية) محرمه أي ها حرمة عظيمة، وقد حرمها براهيم الخليل. وقال **قوله** : "ألا إن مكة حرام مد خلق الله السماوات والأرض، الحديث. (الساية) لا شر أي لا يرعح من موضعه، ولا يخوف. (الساية) ملك الساي فيجوز بيعه كمن عرس شجرة في أرض الحرم، أو في أرض الوقف أو في طريق العامة: يجوز بيعه. [البنية ٢٦٠/١١]

السواب جمع سائمة الساقة التي كانت تسب في إحصائية لدر ونحوه. [لسان العرب ٣١٥/٧]

أخرج الحاكم في 'المستدرک' في البيوع، وكذلك الدار قطي في "سسه" عن إسماعيل بن مهاجر عن أبيه، وقال لدار قطي: إسماعيل بن مهاجر ضعيف. [نصب الراية ٢٦٥/٤] أخرجه الحاكم في "المستدرک" عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ : "مكة حرام لا تباع ولا تورث ولا يجرى فيها بيع ولا شراء".

الحاكم: حديث صحيح الإسناد وم يخرجاه. [٥٣/٢، في البيوع] لكن لا صير، فإن الضعيف يصلح شاهداً، وأخرجناه نحن للاستشهاد لا للاحتجاج. [إعلاء السنن ٤٤١/١٧]

عريب هذا اللفظ. [نصب الراية ٢٦٦/٤] وروى محمد بن الحسن في 'كتاب الآثار' أخرجنا أبو حنيفة عن عبيد الله بن أبي زياد عن أبي لجيح عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: "من آجر أرض مكة فكأنما أكل الربا". [رقم ٢٤٣، باب بيوت مكة وأجرها]

ومن استغنى عنها أسكن غيره* **ومن وضع درهما عند بقال يأخذ منه ما شاء** بكرة
 له ذلك؛ **لأنه ملكه** قرضاً جرَّ به نفعاً، وهو أن يأخذ منه ما شاء حالاً فحالاً، وهي
 رسول الله ﷺ عن قرض جرَّ نفعاً** وينبغي أن يستودعه، ثم يأخذ منه ما شاء جزءاً
 فجزءاً؛ لأنه وديعة، وليس بقرض، حتى لو هلك لا شيء على الآخذ، والله أعلم.

ومن وضع إلخ. ومعنى المسألة: أن رجلاً فقيراً له درهم يخاف لو كان في يده يهلك، أو يصرف إلى
 حاجة، لكن حاجته إلى المعاملة مع البقال أمس من غيرها، كما في شراء التوابل: اسبح والكبريت وليس به
 فوس حتى يشتري بها ما سحت له من الحاجة كل ساعة، فيعطي الدرهم اسقال؛ لأن يأخذ منه ما يحتاج
 إليه مما ذكرنا بحسابه جزءاً فجزءاً حتى يستوفي ما يقابل الدرهم، وهذا الفعل منه مكروه؛ لأن حاصل هذا
 الفعل راجع إلا أن يكون قرضاً فيه جرَّ نفع وهو مكروه، ويسعى أن يستودعه ثم يأخذ منه ما شاء جزءاً
 فجزءاً؛ لأنه وديعة وليس بقرض، حتى لو هلك لا شيء على الآخذ. [الكهنية ٤٩٥/٨ - ٤٩٦]

بقال. البقال: هو الذي يبيع توابل الطعام وغيرها، وهذا في اصطلاح تلك البلاد، وأهل الشام يسمونه
 القامي، وأهل مصر الزيات. (الساية) **يأخذ منه إلخ.** خارجاً مخرج اشترط يعني وضعه بشرط أن يأخذ منه
 ما شاء، وأما إذا وضعه ولم يشترط شيئاً فهو وديعة إن هلك لم يصم البقال شيئاً. [العاية ٤٩٥/٨]
لأنه ملكه. أي لأن واصع الدرهم ملك البقال ذلك الدرهم من حيث القرص. [الساية ٢٦٢/١١ - ٢٦٣]

* رواه ابن ماجه في 'سنه' في 'الحج' حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن عيسى بن يونس عن عمر بن
 سعيد بن أبي حسين عن عثمان بن أبي سليمان عن علقمة بن بصله قال: توفي رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر
 وما تدعى رباع مكة إلا السوائت من احتاح سكن، ومن استغنى أسكن. [رقم: ٣١٠٧، باب أجر بيوت مكة]
 ** مر الحديث في آخر كتاب الحوالة.

لشافعي رحمه الله: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ﴾، ولأن الكافر لا يخلو عن جنابة؛ لأنه لا يغتسل اغتسالاً يخرج به عنها، والجُنُبُ يُجَنَّبُ المسجد، وهذا يحتاج مالك، والتعليل بالنجاسة عام، فينتظم المساجد كلها. ولنا: ما روي: "أن النبي عليه السلام أنزل وفد ثقيف في مسجده وهم كفار"،* ولأن الخَبَثَ في اعتقادهم، فلا يؤدي إلى تلويث المسجد، والآية محمولة على الحضور استيلاءً واستعلاءً، أو طائفين عراً، كما كانت عادتهم في الجاهلية.

قال: ويكره استخدام الخصيان؛
القدوري

بعد عامهم أي بعد حج عامهم هذا، وهو عام تسع من الهجرة، كذا في 'كشف'، ومذهب شافعي رحمه الله. صاهر: لأن ظاهر الآية يدل على النهي هم من أن يقربوا لمسجد الحرام لا غير، وشافعي رحمه الله أحد نقول الزهري * - هكذا قال بقرينه أبو النيث. (السياسة) عن جنابة: لأنه لا يراعي الكيفية المسبوبة، ولا يرون حساً. [السياسة ١١ ٢٦٩] والتعليل بالنجاسة إلخ: يعني على أن مشرك بما يجنب عن مسجد حرام؛ لكونه نجساً، فلا تفصيل بين مسجد ومسجد. [الكفاية ٤٩٧/٨]

تلويث المسجد: ولا تنويث ههنا؛ لأن لم يهني عنه تنويث المسجد. (السياسة) على الحضور إلخ: هذا جواب عم استدل به شافعي رحمه الله من الآية المذكورة، فأجاب عنه جوابين الأول: أن الآية محمولة على من أذن بدخولها مستولين عليها، ومستعبرين على أهل الإسلام من حيث التدبير، وإقيام عماره المسجد؛ لأن قبل الفتح كانت الولاية والاستعلاء هم ولم يبق ذلك بعد الفتح. [البنية ١١/٢٧١]

* أخرجه أبو داود في 'سننه' في 'كتاب خراج' في باب حر صدقات عن حماد بن سمية عن حميد عن الحسن بن عثمان بن أبي العاص أن وفد ثقيف قد قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم أنهم أرادوا أن يمشطوا عليه أن لا يمشطوا ولا يمشطوا ولا يمشطوا، فقال صلى الله عليه وسلم: لكم أن لا تمشطوا ولا تمشطوا، ولا حير في دين ليس فيه ركوع". [رقم: ٣٠٢٦، باب ما جاء في خير الصائف]

لأن الرغبة في استخدامهم حثُّ الناس على هذا الصنيع، وهو مثله محرمة. قال: في الدين بالحديث القدوري
ولا بأس بإحصاء نهائهم، ويرى حصر على خمس؛ لأن في الأول منفعة للبهيمة والناس،
 وقد صح: "أن النبي ﷺ ركب البعلة"،^١ فلو كان هذا الفعل حراماً لما ركبها؛ لما فيه
 من فتح بابه. قال: **لا بأس بعبادة اليهودي والنصراني**؛ لأنه نوع برٍّ في حقهم،
محمد

حث الدين أي على الاحتصاء، وقال أبو حنيفة **لا بأس** استخدام الناس إياهم ما أحصاهم الدين
 يحصوهم، وقال شافعي **لا بأس** في لأحاس عن كتاب الحجة محمد بن الحسن **عنى أهل منديته**: قال
 محمد **لا بأس** باقتناء الإحصاء وأن يدخوهم على النساء ما لم يلغوا الحث، واقتناء الواحد والكثير
 سواء، وفسره شافعي في وقفته خمسة عشر سنة. (السياسة) وهو مثله أي وهذا الصنيع منه، وهي
 حرام بالإجماع؛ بقوله: "لا إحصاء في الإسلام"، وإليه ذهب بعض المفسرين في قوله سبحانه وتعالى:
 ﴿فَيُعْتَرِضُ خَلْقُ اللَّهِ﴾ كذا في "الكشاف" وغيره. [الباية ١١/٢٧٢]

ولا بأس بإحصاء اعلم أن إحصاء نهائهم إذا كان لإرادته صلاحها: فهو مباح في قول عامة العلماء،
 وقال قوم **لا بأس** بإحصاء نهائهم من المحول (السياسة) **منفعة لنهائهم** **الح** أراد بالأول: إحصاء نهائهم،
 ومنفعة نهائهم تسميها، ومنفعة الناس إرثها حماها وشماسها. [السياسة ١١/٢٧٣] **هذا الفعل** أي إحصاء
 حمي على خمس. (السياسة) **عبادة اليهودي** **الح** عبد يهودي ونصراني؛ لأن في عبادة الخواري خلافاً
 قيل: لا بأس به؛ لأنهم من أهل الدمة، كاليهود والنصارى، وبص محمد **في الخواري** على أنه لا بأس
 بعبادته، وقيل: لا يجوز؛ لأن الخواري أعداء عن الإسلام من اليهود والنصارى [السياسة ١١/٢٧٥]

"أخرج له بخاري ومسلم في عهد عن أبي إسحاق. [ص ٤/٢٧٠] أخرج له بخاري في
 "صححة" عن أبي إسحاق قال: قال رجل للنساء من غارب **أهروم** عن رسول الله ﷺ يوم حنين؟
 قال: نكس رسول الله ﷺ لم يفر، إن هوارن كانوا قوماً رماةً وبنا لما نقيهاهم حمي عنهم فأهروم، فقتل
 المسلمون على الغنائم واستقيموا بالسَّهَام، فأما رسول الله ﷺ فلم يفر فقد رأيت أنه لعل بعته البيضاء،
 وإن ما سميها أحد بحمامها، التي يقول **لا بأس** **الح** **الح** [رقم: ٢٠٨٦٤،
 باب من قاد دابة غيره في الحجر]

وما نهيّا عن ذلك، وقد صح أن النبي ﷺ عاد يهودياً مرض بجواره. * قال: ويكره أن يقول الرجل في دعائه: أسألك بمعقد العز من عرشك. وللمسألة عبارتان: هذه ومقعد العز، ولا ريب في كراهية الثانية؛ لأنه من القعود، وكذا الأولى؛ لأنه يوهم تعلّق عزّه بالعرش، وهو محدث، والله تعالى بجميع صفاته قديم، وعن أبي يوسف رحمته عليه السلام: أنه لا بأس به، وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمته عليه السلام؛ لأنه مأثور عن النبي ﷺ. روي أنه كان من دعائه: "اللهم إني أسألك بمعقد العز من عرشك، ومنتهى الرحمة من كتابك، وباسمك الأعظم، وجَدِّكَ الأعلى، وكلماتك التامة"، **

من القعود: وهو التمسك على العرش، وذلك قول المحسمة وهو باطل. (السياسة) لأنه يوهم فالأولى في تقرير الدليل أن يقال كما قاله صاحب الكافي: أنه يوهم تعلّق عزّه بالعرش، وأن عره حادث، والعز صفته القديمة. حيث جعل بروم كون عره حادثاً داحلاً في حيز الإيهام. [نتائج الأفكار ٤٩٨.٨] وبه أخذ الفقيه رحمته عليه السلام أي وما روي عن أبي يوسف رحمته عليه السلام: أنه أخذ الفقيه أبو الليث رحمته عليه السلام نص عليه في شرح 'الجامع الصغير'. [السياسة ٢٧٨/١١]

* أخرجه البحاري في 'صحيحه' في الحناثر عن حماد بن زيد عن ثابت عن أنس قال: كان غلام يهودي يخدم النبي ﷺ فمرض فأتاه النبي ﷺ يعبده، فقعد عند رأسه، فقال له: أسمع فنظر إلى أبيه وهو عنده، فقال له: أصع أنا القاسم رحمته عليه السلام، فأسلم، فحرج النبي ﷺ وهو يقول: 'أحمد لله الذي أنقذه من النار'. [رقم: ١٣٥٦، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلّى عليه]

** رواه البيهقي في 'الدعوات الكبير' أخرنا أبو طاهر الزيادة أسأ أبو عثمان البصري ثنا أبو أحمد محمد بن عبد الوهب ثنا عامر بن حداث ثنا عمر بن هارون اللحي عن ابن حريج عن داود بن أبي عاصم عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: 'اثنتا عشرة ركعة نصليهن من ليل أو نهار، وتشهد بين كل ركعتين، فإذا تشهدت في آخر صلاتك، فأش على الله عز وجل، وصل على النبي ﷺ، واقرأ وأنت ساجد فاتحة الكتاب سبع مرات، وآية الكرسي سبع مرات، وقل: لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، عشر مرات، ثم قل: اللهم إني أسألك بمعقد العز من عرشك، ومنتهى الرحمة من كتابك، =

ولكننا نقول: هذا خبر واحد، وكان الاحتياط في الامتناع. ويكره أن يقول رجل في دعائه: **بحق فلان**، أو **حق أسنانك ورسيت**؛ لأنه لا حق للمخوق على الخالق. قال: ويكره اللعب **بالتصريح والتزدد والأربعة عشر**، وكل هو؛ لأنه إن قامر بها، فالميسر حرام بالنص، وهو اسم لكل قمار، وإن لم يقامر بها، فهو عبث وهو، وقال: **لهو المؤمن باطل إلا الثلاث**: تأديبه لفرسه ومناضلته عن قوسه، وملاعبته مع أهله*.

بحق فلان الخ وكذا الحق والمشعر الحرم هذا مما توهم أن عبي الله حقاً لمخوفين، وإن كانت عادة الناس حرت بذلك، وفي الكافي: ولو قال رجل لغيره: **حق الله أو بالله** أن تفعل كذا لا يجب على ذلك الغير أن يفعل ذلك شرعاً، وإن كان الأولى أن يأتي به. (البابية) **والأربعة عشر** قيل: هو شيء يستعمله اليهود، ويحور أن يراد به اللعب الذي يلعبه عوام الناس، وهو قطعة لوح يخط عليه أربعة عشر حصاً في العرص، وثلاثة خطوط في اصور، فيصير جملة العيوب سبعين عيماً، ويرد في كل طرفة خمسة عشر حصاة، باخمسة ثلاثون حصاة، والقوم الذين يعبون به فرقان، كل فرقة من ناحية متقابين، ويسمون هذا طاناً، وربما يسمى طاب وذلك. [البابية ٢٨١/١١]

حرام بالنص قال الله تعالى: **لَا تَلْبِسُوا الْحِلَّ بِالْحَرَامِ**، **وَالْحَرَامَ بِالْحَرَامِ**، **وَالْحِلَّ بِالسُّبْحِ**، **وَالْحَرَامَ بِالْحَرَامِ** = واستمك الأعصم، وكنمانك شمه، ثم سل حاجتك، ثم ارفع رأسك، ثم سم بعباً وشلاً، ولا تعموها اسمها، فإنهم يدعونها فيستحب. روه ابن الحوري في الموصوعات، وقال: هذا حديث موضوع بلا شك، وقد صح عن النبي ﷺ عن القراءة في السجود. [نصب الراية ٢٧٣-٢٧٢/٤]

* روي من حديث عقبة بن عامر الجهني، ومن حديث جابر بن عبد الله، ومن حديث أبي هريرة، ومن حديث عمر بن الخطاب. [نصب الراية ٢٧٣/٤] أخرجه أبو داود في 'سننه' عن عقبة بن عامر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **يا أيها الناس**، **اركبوا**، **وأن ترموا أحب إلي من أن تتركوا**، ليس من اللهو إلا ثلاث: تأديب الرجل فرسه وملاعبته أهله ورميه بقوسه وببله، ومن ترك الرمي بعد ما عنمه رغبة عنه، فإنها نعمة تركها، أو قال: كفرها. [رمم: ٢٥١٣، باب الرمي]

وقال بعض الناس: يباح اللعب بالشطرنج؛ لما فيه من تشجيع الخواطر وتذكية الإلهام، وهو محكي عن الشافعي رحمه الله. ولنا: قوله رحمه الله: "من لعب بالشطرنج والنرد شير فكأنما غمس يده في دم الخنزير"، * ولأنه نوع لعب يصد عن ذكر الله، وعن الجمع والجماعات، فيكون حراماً؛ لقوله رحمه الله: "ما أهلك عن ذكر الله فهو ميسر"، ** ثم إن قامر به تسقط عدالته، وإن لم يقامر لا تسقط؛ لأنه متأول فيه، وكره اللاعب بالشطرنج ولم لا تقبل شهادته

أبو يوسف ومحمد رحمهما التسليم عليهم؛ تحذيراً لهم، ولم ير أبو حنيفة رحمته به بأساً؛ ليشغلهم عما هم فيه. قال: رحمته ولا بأس بقول هدية العبد الناحر، وإجاعة دعوته واستعارة دابته، وتكره كسوته التوب أو هديته الدراهم والدنانير، وهذا استحسان، وفي القياس: كل ذلك باطل؛ لأنه تبرع، والعبد ليس من أهله.

لا تسقط: أي عدالته، فتقبل شهادته. [السنة ٢٨٦، ١١] متأول فيه. أي في اللعب بالشطرنج؛ لأن الشافعي رحمته من باباحتة. وهذا أي جوار قبور هدية العبد الناحر، وإجاعة دعوته، واستعارة دابته استحسان.

* غريب بهذا اللفظ، والحديث في مسند وليس فيه ذكر الشطرنج. [نصب الرأية ٢٧٤/٤] أخرج مسلم في صحيحه عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن النبي ﷺ قال: "من لعب بالنردشير فكأنما صبغ يده في لحم حرير ودمه". [رقم ٢٢٦٠]، باب تحريم اللعب بالنردشير | وروى البيهقي في 'شعب الإيمان' في باب حادي والأربعين، 'أخرج أبو يحيى بن بشران ثنا الحسين بن صفوان ثنا عبد الله بن أبي الدنيا ثنا عبيد بن الخد ثنا أبو معاوية عن عبد الله عمر أنه قال للقاسم بن محمد: هذه النرد تكثرهون، فما بال سمرج، قال: 'كل ما أهي عن ذكر الله وعن الصلاة، فهو ميسر'. [نصب الرأية ٢٧٥/٤]

** غريب مرفوع، ورواه حمد في كتاب الزهد من قول القاسم بن محمد، فقال: حدثنا ابن عمر ثنا حفص عن عبد الله عن القاسم بن محمد قال: 'كل ما أهي عن ذكر الله وعن الصلاة، فهو ميسر'. [نصب الرأية ٢٧٥/٤]

وجه الاستحسان: أنه ^١قبل هدية سلمان حين كان عبداً* وقبل هدية
بريرة ^٢، وكانت مكاتبه* وأجاب رهط من الصحابة ^٣ دعوة مولى أبي أسيد
وكان عبداً***
وفيهما أبوذر

أبي أسيد أبو أسيد اسمه مالك بن ربيعة الساعدي الصحابي. [السيرة ١١/٢٩٧]

أروي من حديث سلمان، ومن حديث بريرة. [نصب الرتبة ٤/٢٧٥] أخرجه الحاكم في المستدرک عن
ربيع بن ابيات ثنا حسين بن واقد عن عبد الله بن بريده عن أنه أن سلمان الهارسي لما قدمه مودة إلى
رسول الله ^٤ فمائدة عليها رطب، فقال له: ما هذا يا سلمان؟ قال: صدقة تصدقت بها عبيتي وعبي
أصحابك، قال: يا لا تأكل الصدقة حتى يد كان من اغد جاء فكشها فوضعها بين يديه، فقال: يا سلمان
ما هذا؟ قال: هدية، فقال: كنوا وأكل، ونظر إلى الخاتم في ظهره، ثم قال له: من أنت؟ قال: لقوم، قال
فأطبت إليهم أن يكاتبوا عبي كذا وكذا خنة أعرضها هم ويقوم عليها أنت حتى تطعم، قال: ففعلوا،
فجاء النبي ^٥ فعرس ذلك الرجل كنها بيده، وعرس عمر منها خنة فأثمرت كنها في لسنة إلا نكح
الحننة، فقال رسول الله ^٦ من عرس هذه، فقالوا: عمر فعرضها رسول الله ^٧ بيده، فحمت من
سنتها. قال الحاكم: حديث صحيح على شرط مسلم. [١٦/٢، في البيوع]

أحديث بريرة في الكتب الستة عن عائشة [نصب الرتبة ٤/٢٨١] أخرجه البخاري في صحيحه عن عائشة
قالت: "كان في بريرة ثلاث سن عتقت فحررت، وقال رسول الله ^٨ الولاء من عتق، ودخل رسول الله
وبرمة على النار، فقرر إليه حر وأدم من آدم البيت، فقال: ألم أر لبرمة؟ فقيل: نعم صدق به عني
بريرة، وأنت لا تأكل الصدقة، قال: 'هو عنيها صدقة ولها هدية'. [رقم: ٥٠٩٧، باب حره تحت العبد]
أعرب، والمصنف استدل به على جواز إحياء العبد، وفيه حديث مرفوع أخرجه الترمذي في المعاني،
واس ماخه في الرهد [نصب الرتبة ٤/٢٨٢] أخرجه الترمذي في 'جامعه' عن مسلم لأعور عن أس بن
مالك قال: كان رسول الله ^٩ يعود المريض، ويشهد الحاضرة، ويركب الحمار، ويحيي دعوة العبد، وكان
يوم بني قريظة على حمار محظوم حمل من ليف عبيه إكاف من ليف، فل أبو عيسى. هذا حديث لا يعرفه إلا
من حديث مسلم عن أس، ومسلم الأعور يصعق. [رقم: ١٠١٧، باب بعد ما جاء في قتلى أحد]
وأخرجه الحاكم في المستدرک في الأضمة، وقال: حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. [٤٦٦/٢]

ولأن في هذه الأشياء ضرورة لا يجد التاجر بداً منها، ومن ملك شيئاً يملك ما هو من ضروراته، ولا ضرورة في الكسوة، وإهداء الدراهم، فبقي على أصل القياس. ^{وبورمه} ^{أي تمبيث ثوب} ^{والدراهم} قال: ومن كان في يده لقيط لا أب له، ^{بمقد} فيه جور قسضه الهبة والصدقة به، وأصل ^{محمد} هذا: أن التصرف على الصغار أنواع ثلاثة: نوع: هو من باب الولاية لا يملكه إلا من ^{هذا حكمه} هو ولي كالإنكاح والشرء والبيع لأموال القنية؛ لأن الولي هو الذي قام مقامه بإنبابة الشرع، ونوع آخر: ما كان من ضرورة حال الصغار، وهو شراء ما لا بد للصغير منه وبيعه، وإجارة الأظآر، ^{كالطعام والكسوة} وذلك جائز ممن يعوله وينفق عليه كالأخ والعم والأم والمملوق إذا كان في حجرهم، وإذا ملك هؤلاء هذا النوع، فالولي أولى به، ^{أحد القيط} ^{شأنه}

هذه الأشياء الهدية واصبافه وغيرهما. لا يجد التاجر إلخ. لأن من فتح دكاناً للتجارة يجتمع عنده جمع من الناس، فلا يحسن من أن يصب أحد منهم شرية ماء، أو نحوه، فهو امتنع يسب إلى السحل، فلا يحتفلون إليه، فيسد باب التجارة، فصار هذا من ضرورته. [الكفاية ٤٩٨/٨] لقيط: القيط لغة: ما يرفع من الأرض فعيل بمعنى مفعول، وشرعاً: موبود صرحه أنه خوف من العينة، أو فراراً من التهمة. لا أب له: في "النهاية": اعلم أن قوله "لا أب له" ليس بشرط لازم في حق هذا الحكم؛ لأنه ذكر في كتاب أهة في صغيرة لها روح وهي عنده يعولها، ولها أب، فوهب لها، أما لو قبضت وقص لها أنها أو زوجها أن ذلك جائز. [الكفاية ٤٩٩/٨] لأموال القنية: وهي أصل بل بسبل لا للتجارة. [الباية ١١/٢٩٩] وإجارة الأظآر: قال الأتراري ^{جاء} وفي بعض نسخ: وإجارة الصغار والسحة الأولى هي الصحيحة؛ لأن إجارة الصغار ليست من ضرورات حال الصغار لا بحانة، ولهذا لم يذكرها الصدر الشهيد ومحر الدين قاضي حاد ^{جاء} في شرحيهما، وأما إجارة الأظآر فمن ضرورات حال الصغار، كسراً ما لا بد للصغير منه كالطعام والكسوة، وأيضاً يزم حينئذ التناقص على رواية الجامع الصغير؛ لأنه صرح فيه أن يستقط: لا يجوز أن يؤاجر استقط، نعم على رواية القدوري ^{جاء} يجوز ذلك؛ لتثقيف الصبي، وحفظه عن الضياع. [الباية ١١/٢٩٩-٣٠٠]

إلا أنه لا يشترط في حق الولي أن يكون الصبي في حجره. ونوع ثالث: ما هو نفع محض كقبول الهبة والصدقة والقبض، فهذا يملكه الملتقط، والأخ والعم والصبي بنفسه إذا كان يعقل؛ لأن اللائق بالحكمة فتح باب مثله؛ نظراً للصبي، فيملك بالعقل والولاية والحجر، وصار بمنزلة الإنفاق. ^{من يعوق} قال: ^{محمد} ولا يجوز للمسقط أن يحجره، ويجوز للأم أن يحجر ابنها إذا كان في حجرها، **ولا يجوز للعم: لأن الأم تملك إتلاف منافعها باستخدامه، ولا كذلك للملتقط والعم. ولو أحرقت نفسها لا يجوز؛ لأنه مشوب بالضرر، إلا بدفع من يعمل؛ لأن عند ذلك ثم محض نفعاً، لا يبرم الإحارة محوط الإحارة** فيجيب المسمى، وهو نظير العبد المحجور يؤجر نفسه قد ذكرناه. قال: ^{محمد} ويكره أن يجعل الرجل في علق عبده الراية، ^{على المستأجر}

الصبي في حجره: بخلاف الأخ والعم والأم والمملوك، فإنه يشترط أن يكون الصغير في حجرهم كما ذكره. [البنية ٣٠٠/١١] ونوع ثالث: ونوع رابع: وهو ضرر محض كالطلاق والعناق، فلا يملكه عليه أحد. فتح باب إلح أي لأنه لما كان نفعاً محضاً كان تحقق معناه في فتح باب الإصابة من كل وجه من وجه الولاية، ومن وجه العول والفقرة، ومن جهة العقل والتمييز. (العناية) **ولا يجوز للعم** يعني وإن كان في حجره. [العناية ٤٩٩/٨ - ٥٠٠] باستخدامه. أي من غير عوض فلائ ثمك بعوض كان أولى. (السناية) **لا يجوز** لأن عقد الصبي إنما يصح فيما هو نفع محض، وليس في لروم العقد منفعة حالصة؛ لأنه مشوب بالضرر. **نظير العبد إلح** أي الصبي الذي يؤجر نفسه نظير العبد المحجور الذي يؤجر نفسه حيث لا يجوز؛ لانعدام الإذن وقيام الحجر. ومع هذا لو أجر نفسه وهرع من العمل صح استحساناً؛ لأنه انقلب نفعاً محضاً. (السياسة) **قد ذكرناه:** في باب إحارة العبد. [البنية ٣٠٢/١١] **ويكره.** هذا كان في زمانهم عند قلة الإباق، وأما في زماننا، فلا بأس به؛ لعبة الإباق خصوصاً في اليهود كما ذكره الإمام قاضي حان. [الكفاية ٥٠٠/٨] **الراية** بالراء المهملة: وهو ما يجعل في علق العبد من الحديد علامة على أنه أبق. [البنية ٣٠٢/١١]

ويروى: الداية، وهو طوق الحديد الذي يمنعه من أن يحرك رأسه، وهو معتاد بين الظلمة؛ لأنه عقوبة أهل النار فيكوه كالإحداق بالنار ولا يكره أن يقيد به مملأه سنة المسلمين في السفهاء، وأهل الدعارة فلا يكره في العبد؛ تحرزاً وصيانة لما له. قال: **ولا بأس بالحقة يريد به التداوي**: لأن التداوي مباح بالإجماع، وقد ورد بإباحته الحديث. * ولا فرق بين الرجال والنساء، إلا أنه لا ينبغي أن يستعمل المحرم كالخمر ونحوها؛ لأن الاستشفاء بالمحرم حرام.

الداية. بالدال المهملة، قال الشراح: هذا غلط من الكاتب، قلت. يتأتى غلط الكاتب في نفس حرف الداية، بأن صحف إراء دالاً، وأما قوله. "ويروى" كيف يزيله من عبده، وبعضهم قد صحح هذه اللفظة. [الساية ٣٠٢/١١] **التداوي** قيد به؛ لأنه لو أريد به التسمين لا يباح له. [الكفاية ٥٠٠/٨] **مباح بالإجماع** والأمر بالتوكل محمول على التوكل عند اكتساب الأسباب، ثم التوكل بعده على الله دون الأسباب، قال الله تعالى نريم: **هَٰذَا نَتَّخِذُ مِنْكُمْ نَحْشَةً** مع قدرته على أن يرفعها من غير هـ كذا ذكره فخر الإسلام. [العناية ٥٠٠/٨] **لا يبغي** وفي 'التهذيب': يجوز للعليل شرب البول والدم وإتيته لتداوي إذا أحره طبيب مسلم أن شفاء فيه، ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه، وإن قال الطبيب: يتعجل شفاك به فيه وجهان. [الكفاية ٥٠٠/٨-٥٠١]

الاستشفاء بالمحرم الخ. قيل: إذا لم يعلم أن فيه شفاء، فإن علم أن فيه شفاء وليس له دواء آخر غيره: يجوز له الاستشفاء به، ومعنى قول ابن مسعود **إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم**، يحتمل أن عند الله قال ذلك في داء عرف له دواء غير المحرم؛ لأنه يستعني بالحلال عن الحرام، ويجوز أن يقال: تكشف الحرمة عند الحاجة، فلا يكون الشفاء بالحرام، وإنما يكون بالحلال. [العناية ٥٠٠/٨]

"بشير إلى حديث: "تداووا فإن الله جعل لكل داء دواء". وقد روي من حديث أسامة بن شريك، ومن حديث أبي الدرداء، ومن حديث أنس، ومن حديث ابن عباس، ومن حديث ابن مسعود، وأبي هريرة. [نصب الراية ٢٨٣/٤] أخرج الترمذي في 'جامعه' عن زياد بن علاقة عن أسامة بن شريك قال: أتيت النبي ﷺ وأصحابه كأنما على رؤوسهم الطير، فسلمت ثم قعدت، فجاء الأعراب من ههنا، وههنا فقالوا: يا رسول الله أنتداوي؟ فقال: "تداووا، فإن الله عزوجل لم يصنع داء إلا وضع له دواء غير داء واحد: الهرم". قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. [رقم: ٢٠٣٨، باب ما جاء في الدواء والحث عليه]

قال: **ولا بأس برزق خاصي**، لأنه **بعت** عتاب بن أسيد إلى مكة وفرض له* وبعث محمد علياً إلى اليمن وفرض له؛** ولأنه محبوسٌ لحقّ المسلمين، فتكون نفقته في مالهم، وهو مال بيت المال؛ وهذا لأن الحبس من أسباب النفقة،

ولا بأس برزق أخ إذا فقد استطاع رجلاً القضاء لا بأس به بغيره رزقاً بصريق كفاية لا بأس بشرط ذلك في ابتداء التقيد. [العناية ٥٠١٨] **وفرض له** أي فرض أربعين ألفه في نفسه، والأوقية بتثنية أربعين درهماً، وتكلموا أنه من أي مال رزقه، ولم يكن يومئذ الدوا من ولا بيت المال، فإن الدوا حين وضعت في زمن عمر [الكفاية ٥٠١٨] **مال بيت المال** فأنوا. هذا إذا كان مال بيت المال حلالاً، فأما إذا كان حراماً جمع باطل لم يكن حلالاً، لأن سبل خرام ونقص رده إلى أهله، وليس ذلك مما عامة المسلمين. (الناية) وهذا أي كونه نفقته منه حسبه لمصالح المسلمين. [الناية ٣١٠/١١]

* غريب. [نصب الراية ٢٨٦٤] وروى الحاكم في المستدرک من طريق إبراهيم خري تاصعب بن عبد الله الريدي قال: استعمل رسول الله ﷺ عتاب بن أسيد على مكة، ونوبى رسول الله ﷺ وهو عامه عليها، ومات عتاب بمكة في حمادى الآخرة سنة ثلاثة عشرة، ثم أسيد بن عمرو بن أبي عقرب، قال سمعت عتاب بن أسيد - وهو مسند ظهره إلى الكعبة - يقول: والله ما أصبت في عملي هذا الذي ولاي رسول الله ﷺ إلا ثوبين معقدين، فكسوفهما مولاي. [٥٩٥/٣، في مناقب عتاب بن أسيد الأموي] فإن قلت: قال الذهبي في 'مختصره': لم يصح هذا، قلت: روى البيهقي في 'نسخه' من حديث إسحاق بن أبي حسين الرقي، وينبغي أن لا يشك في صحة هذا. [الناية ٣٠٨/١١]

** بعته علياً إلى اليمن صحيح، وأما فرضه له فلم يشك عند أهل النقل، ولكن لكلام فيه كالكلام في قصة عتاب بن أسيد، أما بعته فقد رواه أبوودود عن شريك عن سمك عن حسن عن عبيد بن يعقوب عن رسول الله ﷺ إلى اليمن قاصياً، فقلت: يا رسول الله ﷺ ترسي وأنا حديث السن ولا علم لي بالقضاء، فقال: إن الله يستهدي قلتي وبنت لسانك، فإذا حسن بين يديك أحصاها فلا تقصير حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول، فإنه أخرى أب بين لك القضاء فما رلت قاصياً أو ما شككت في القضاء بعد. [البناءة ٣١٠/١١]

كما في الوصي، والمضارب إذا ما سافر بمال المضاربة، وهذا فيما يكون كفاية،
 فإن كان شرطاً، فهو حرام؛ لأنه استئجار على الطاعة؛ إذ القضاء طاعة، بل هو
 أفضلها، ثم القاضي إذا كان فقيراً فالأفضل، بل الواجب الأخذ؛ لأنه لا يمكن إقامة
 فرض القضاء إلا به؛ إذ الاشتغال بالكسب يقعده عن إقامته. وإن كان غنياً،
 فالأفضل الامتناع على ما قيل؛ رفقاً ببيت المال، وقيل: الأخذ - وهو الأصح -؛
 صيانة للقضاء عن اهوان، ونظراً لمن يؤلّى بعده من المحتاجين؛ لأنه إذا انقطع زماناً
 يتعذر إعادته. ثم تسميته رزقاً يدل على أنه بقدر الكفاية، وقد جرى الرسم بإعطائه
 في أول السنة؛ لأن الخراج يؤخذ في أول السنة، وهو يعطى منه، وفي زماننا الخراج
 يؤخذ في آخر السنة، والمأخوذ من الخراج خراج السنة الماضية، هو الصحيح، ولو
 استوفى رزق سنة، وعُزل قبل استكمالها،
 المستقبة السنة

الوصي والمضارب لأهما يعبران أنفسهما بمال يتيم ومال رب المال، وكذلك نفقة امرأة سواء
 كانت في العصمة أو بعده؛ لأهم محبوسة بحق الروح. [البداية ١١/٣١٠] يكون كفاية: يعني إذا أخذ
 القاصي رزقه على وجه الكفاية، بأن تقدر القضاء ابتداءً من غير شرط، ثم رزقه الوالي كفاية؛ لاحتياسه
 بانقضاء عن الكسب، أما إذا أخذ على الشرط بأن قال في ابتداء القضاء: أي أقل القضاء أن يرقي
 الوالي كذا في كل شهر، أو في كل سنة بمقايمة قصائي بين الناس، وبلا فلا أقل، فهو باطل؛ لأنه
 استئجار على الطاعة فلا يجوز. [الكفاية ٥٠١/٨ - ٥٠٢]

يتعذر لأن متولي أمور بيت المال يحتاج عليه عدم جري العادة فيه مند رمان، فيتصرر القاصي
 الفقير. (الساية) بقدر الكفاية: له ولعياله، ولا يعطى أكثر من كفاية؛ لقوله سبحانه وتعالى: ٥٠٥
 مفسر في ذلك ما عرفت ٥، وإن كان بروها في وصي التيم يكون الوصي على التيم حاسباً نفسه، لكن
 أحكم كذلك لكل من يعمل بصريق الحسة. [البداية ١١/٣١٢] ولو استوفى أي القاضي في أول السنة.

قيل: هو على اختلاف معروف في نفقة المرأة إذا ماتت في السنة بعد استعجال نفقة السنة، والأصح أنه يجب الردُّ. قال: **ولا بأس بأن يسافر الأمة ثم يولد عبر محرم؛** لأن الأجانب في حق الإمام - فيما يرجع إلى النظر، والمس - بمنزلة المحارم على ما ذكرنا من قبل، وأمُّ الولد أمة لقيام الملك فيها، وإن امتنع بيعها، والله أعلم بالصواب. في حق الحرائر
لاستحقاق الحرية

احلاف معروف يعني على قول محمد يجب رد حصة ما بقي من السنة، وعلى قول أبي يوسف لا يجب. (العناية) **في نفقة الخ** حيث يجب رد ما بقي من السنة عند محمد خلافاً لأبي يوسف، وإليه أشار خصاف في نفقاته، فكذلك يجب على القاضي رد ما بقي من السنة عند محمد - خلافاً لأبي يوسف - وكذا الكلام في موت القاضي في أثناء السنة. [السياسة ٣١٣/١١] **ولا بأس بأن الخ** قيل: هذا كان في الاستدعاء، أما الآن، فيكره ذلك لغلبة أهل السوق. (العناية) **ما ذكرنا الخ** إشارة إلى ما ذكر قبل فصل الاستبراء بقوله: وأمَّا احوة لها والمسافرة، فقد قيل: يباح كما في المحارم. [العناية ٥٠٢ ٨]

كتاب إحياء الموات

قال: **الموات ما لا يُنتفع به من الأرضي؛ لا قصاع ماء عنه، أو نَعْس ماء عنه،**

أو ما أشبه ذلك مما يمنع الزراعة، سُمِّي بذلك لبطلان الانتفاع به. قال: **فما كان منها**

عادياً لا مالك له، أو كان مملوكاً في الإسلام لا تُعرف به ملك عبده، وهو بعيد من

الحرية بحيث إذا وقف إنسان من أقصى النعام، فصاح لا يسمع الصوت فيه: فهو

موات. قال: هكذا ذكره القدوري، ومعنى العادي: ما قَدَّمَ خرابه. والمروي عن

محمد: أنه يُشترط أن لا يكون مملوكاً لمسلم أو ذميٍّ مع انقطاع الارتفاق بها؛

كتاب مناسبة هذا الكتاب بكتاب الكراهية يجوز أن تكون من حيث أن في مسائل هذا الكتاب ما يكره وما لا يكره. (العناية) **إحياء الموات** مشروعيته بقوله: "من أحيا أرضاً ميتة فهي له"، وسببه: تعلق البقاء المقذور كما مر غير مرة، وحكمه: تملك المحي ما أحياه. [العناية ٢/٩] **ما لا يسمع** قوله: الموات ما لا ينتفع به، وهو المعنى اللغوي، وقوله: من الأراضي إنما زيد إشارة إلى معناه الشرعي، وأشار إلى علة عدم الانتفاع به. [البنية ٣١٤/١١] **أشبه ذلك** بأن صارت سبحة أو علقت الرمال عليها، فهذا تحديد لعوي، ويزيد عليه في الشرع أشياء بيّناها في قوله: فما كان منها عادياً إلخ. [الكفاية ٢/٩]

أو كان مملوكاً هذا قول بعض المشايخ. وقال بعضهم: الأراضي المملوكة إذا اقترض أهلها، فهي كاللقطة. [العناية ٢/٩-٣] **حيث إذا وقف إلخ** هذا تفسير لقوله: وهو بعيد من القرية، هكذا روي عن أبي يوسف. فالحد العاصل بين القريب والبعيد على ما روي عنه: أن يقوم رجل جهوري الصوت أقصى العمرانات على مكان عالٍ، فينادي بأعلى صوته، فالموضع الذي يسمع منه صوته يكون قريباً منه، وإذا كان لا يسمع صوته منه يكون بعيداً من العمرانات فهو موات. [البنية ٣١٦/١١]

قدم خرابه يعني أن لا يكون منسوباً إلى عاد كما هو مقتضاه، وفي "المبسوط": قال رسول الله ﷺ: إن عادي الأرض لله وللرسول، فمن أحيا أرضاً ميتة فهي له، والمراد منه: الموات من الأرض سماها عادياً على أنها حربت على عهد عاد، وفي العادات الظاهرة ما يوصف بطول مضي الزمان عليه يسب إلى عاد، فمعناه ما تقدم خرابه فيما يعلم أنه لا حق لأحد فيه. [الكفاية ٣/٩]

ولأنه مالٌ مباحٌ سبقت يده إليه، فيملكه كما في **الخطب والصيد**. ولأبي حنيفة رحمته قوله عليه "ليس للمرء إلا ما طابت نفسُ إمامه به"، وما روياه المصاحبان **يَحْتَمِلُ** أنه إذن لقوم لا نصبٌ لشرع، ولأنه مغنومٌ؛ لو صوله إلى يد المسلمين بإيجاف الخيل والركاب، فليس لأحد أن يختص به بدون إذن الإمام كما في سائر الغنائم، ويجب فيه العشر؛ لأن ابتداء توظيف الخراج على المسلم لا يجوز، إلا إذا سقاه بماء الخراج؛

الخطب والصيد: يعني لو أخذ حصاً أو صيداً أو حشيشاً يملكه بدون إذن الإمام، وكذا لو وجد معدناً أو ركاراً في موضع لا حق لأحد منه، فيكون له بدون إذنه. [البنية ٣٢١/١١] **يَحْتَمِلُ** أنه إذن تقريره: أن اشروعات على نوعين: أحدهما نصب الشرع، والآخر إذن بالشرع، فالأول: كقوله "من قاء أو رعى في صلاته فليصرف"، والآخر: كقوله "من قتل قتيلاً فله سبعمائة". أي: للإمام أن يأذن للعاري هذا القول، وكان ذلك منه عليه؛ إذن لقوم معينين، فيحور أن يكون قوله "من أحيا أرضاً مواتاً فهي له" من ذلك القبيل، وحاصله: أن ذلك يحتمل التأويل، وما ذكره أبو حنيفة رحمته مفسر لا يقبه، فكان راجحاً، وفيه وجه آخر، وهو: أن قوله "من أحيا أرضاً ميتة فهي له" يدل على السبب، فإن الحكم إذا ترتب على مشتق من على عليه المشتق منه بذلك الحكم، وليس فيه ما يجمع كونه مشروطاً بإذن الإمام، وقوله "ليس للمرء إلا ما طابت به نفسُ إمامه" يدل على ذلك. [البنية ٤٩]

ولأنه **مغنوم** أي ولأن الموات مغنوم، لأنه كان في أيدي المشركين، ثم صار لركاب في أيدي المسلمين بإيجاف الخيل والركاب. (البنية) **سائر الغنائم** يعني قبل القسمة، وفي بعض النسخ: كما في سائر الغنائم. (البنية) **ويجب فيه العشر** ذكره تقريراً على مسألة القدوري، أي يجب في الموات الذي أحياه وررعه العشر. [البنية ٣٢٢/١١]

رواه الصبراني، وفيه ضعف من حديث معاذ، وقد تقدم في كتاب السير. [نصب الرابة ٢٩٠، ٤] الأولى أن يستدل لأبي حنيفة رحمته بما أخرجه أبو يوسف رحمته في كتابه المسمى بالخراج عن ليث عن طاووس قال: قال رسول الله ﷺ "عادي الأرض لله ولرسوله، ثم لكم من بعدي، فمن أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس للمحتجر حق بعد ثلاث سنين". [البنية ٣٢١/١١]

ولأن التحجير ليس بإحياء ليملكه به؛ لأن الإحياء إنما هو العمارة والتحجير الإعلام،
سمى به؛ لأنهم كانوا يُعلمونه بوضع الأحجار حوله، أو يعلمونه لحجر غيرهم عن
إحيائه، فبقي غير مملوك كما كان هو الصحيح. وإنما شرط ترك ثلاث سنين؛ لقول
عمر ^ج: "ليس لمتحجر بعد ثلاث سنين حق"، ولأنه إذا أعلمه لابد من زمان
يرجع فيه إلى وطنه، وزمان يهين أموره فيه، ثم زمان يرجع فيه إلى ما يحجره، فقدّرناه
بثلاث سنين؛ لأن ما دونها من الساعات والأيام والشهور لا يفي بذلك، وإذا
لم يحضر بعد انقضائها، فالظاهر أنه تركها. قالوا: هذا كله ديانة، فأما إذا أحيّاها غيره
قبل مُضي هذه المدة: ملكها؛ لتحقيق الإحياء منه دون الأول، فصار كالاستيلاء،
^{ثلاث سنين} ^{المشايخ} ^{في باب البيع} وهو الحجر

أو بعلمه ^خ أي أو يعلمون الموات بشيء آخر سوى الأحجار يجمع غيرهم. [الكفاية ٦/٩]
هو الصحيح احتراز عما روي عن بعض مشايخنا أنه يصير ممكناً للحجر، ذكره في "المحيط"، وذكر
خواهر راده أن التحجير ممكناً مؤقتاً إلى ثلاث سنين. [البيان ٣٢٧/١١] لا يفي بذلك أي عما ذكرنا من
الرجوع إلى وضعه لتهدئ أمره إلى الرارعة، ورجوعه إلى ما يحجره؛ لأن دار الإسلام من أديانها إلى أقصاها
يقطع في سنة لعله إنما حجر في أقصى طرف دار الإسلام وبنده في الطرف الآخر من دار الإسلام،
ولإصلاح أموره في بلد سنة، وللرجوع إلى ذلك الموضع سنة، فلا يسعى أن يشتغل بإحياء ذلك الموضع
غيره إلى ثلاث سنين. [البيان ٣٢٨/١١]

"رواه أبو يوسف في 'كتاب الخراج' حدثنا الحسن بن عمارة عن الزهري عن سعيد بن المسيب، قال:
قال عمر ^ج: 'من أحيّا أرضاً ميتة فهي له، وليس لمتحجر حق بعد ثلاث سنين' والحسن بن عمارة
ضعيف وسعيد عن عمر فيه كلام. [نصب الرابة ٢٩٠/٤] ورواه البيهقي في "سننه الكبرى" من حديث
معمر بن أبي نجيح عن عمرو بن شعيب أن عمر ^ج جعل التحجير ثلاث سنين، فإن تركها حتى مضى
ثلاث سنين فأحيّاها غيره، فهو أحق بها. [البيان ٣٢٧/١١]

كالمِلح والآبار التي يستقي الناس منها؛ لما ذكرنا. قال: **ومن حفر بئراً في بَرِّيّه:**
 كمعادن الملح **فلّه حرّمها.** ومعه: إذا حفر في أرض موات بإذن الإمام عنده أو بإذنه، أو بغير
 إذنه عندهما؛ لأن حفر البئر إحياء. قال: **فإن كانت للعطن:** فحرّمها أربعون
 ذراعاً؛ لقوله **١٤**: "من حفر بئراً فله مما حولها أربعون ذراعاً عطناً لماشيته"،*

لما ذكرنا أشار به إلى قوله: فتعلق حقهم بها. (الباية) **فلّه حرّمها** وحرّم البئر بواحيها. (الباية)
 إحياء لأنه يصير منتفعاً به، فإذا كان إحياء فقد ملكها، ومن ملك شيئاً ملك ما هو من ضروراته،
 والحرّم من ضرورات الانتفاع بالبئر فيملكه. [الباية ٣٣٢/١١] **فإن كانت للعطن إلخ** وهي التي
 يسرح الماء منها باليد، والعطن مباح الإبل وميركها حول الماء، وبئر الناصح هي التي يسرح الماء منها
 بالبعير، والنارح هو البعير، كذا في "الكفاية". وفي "شرح الوقاية" بئر العطش البئر التي يسرح الإبل حولها
 ويسقى، وبئر النارج البئر التي يسترحح ماؤها بالبعير ونحوه. وفي (الباية): بئر العطش هي بئر الماشية التي
 يستقي الرجل منها لماشيته، ولا تسقى منها الزرع، وكل بئر يستقى منها الزرع والإبل فهي بئر النارج.

روى من حديث عبد الله بن معقل، ومن حديث أبي هريرة. [نصب الراية ٢٩١/٤] أخرجه ابن ماجه في
 "سننه" عن عبد الوهاب بن عطاء حدثنا إسماعيل بن مسلم المكي عن الحسن عن عبد الله بن معقل أن النبي ﷺ
 قال: **من حفر بئراً فله ما حولها أربعون ذراعاً عطناً لماشيته** [رقم: ٢٤٨٦، باب حريم البئر] فإن قلت: قال ابن
 الجوزي في "التحقيق": هذا ضعيف؛ لأن عبد الوهاب بن عطاء قال الرازي فيه: كان يكذب، وقال
 النسائي: متروك الحديث، قلت: قال في "التحقيق": هذا الذي فعّله ابن الجوزي في هذا الحديث من أقبح
 الأشياء؛ لأن ابن ماجه أخرجه من رواية اثنين عن إسماعيل بن مسلم نذكره، وهو من رواية أحدهما، ثم أنه
 وهم فيه، فإن عبد الوهاب هذا وهو الخفاف مع أن الخفاف لم يورد به عن إسماعيل، فقد أخرجه ابن
 ماجه أيضاً عن محمد بن عبد الله بن إسماعيل، فإن قلت: قال صاحب "التحقيق": ويكفي في
 ضعف الحديث إسماعيل بن مسلم المكي، قلت: قد تابعه أشعث كما أخرجه الطبراني في "معجمه" عن
 أشعث عن الحسن عن عبد الله بن معقل عن النبي ﷺ نحوه. [الباية ٣٣٣/١١]

ثم قيل: أربعون من كل الجوانب، والصحيح: أنه من كل جانب؛ لأن في الأراضي رخوة، ويتحول الماء إلى ما حُفِرَ دونها، وإن كانت للناصح: فحريمها ستون ذراعاً، وهذا عندهما، وعند أبي حنيفة ^{عليه السلام} أربعون ذراعاً. لهما: قوله ^{عليه السلام}: "حريم العين خمسمائة ذراع، وحريم بئر العطن أربعون ذراعاً، وحريم بئر الناصح ستون ذراعاً"، ولأنه قد يحتاج فيه إلى أن يُسَيَّر دابته للاستقاء، وقد يطول الرِّشَاء ^{بش} وبئر العطن للاستقاء منه بيده، فقلَّت الحاجة، فلا بد من التفاوت. وله: ما رويناه من غير فصل، والعام المتفق ^{في بئر العطن} ^{في حيفة}

أربعون من كل الح. يعني يكون في كل جانب عشرة أذرع؛ لظاهر قوله: 'من حفر بئراً فله مما حوله أربعون ذراعاً عطناً لماشيته'. فإنه بظاهره لجميع الجوانب الأربع، والصحيح: أنه من كل جانب؛ لأن المقصود من الحريم دفع الضرر عن صاحب البئر الأولى؛ كيلا يحفر أحد في حريمه بئراً أخرى، فيتحول إليها ماء بئره، وهذا الضرر لا يدفع بعشرة أذرع من جانب بئرين، فإن الأراضي تختلف في الصلابة والرخاوة، وفي مقدار أربعين ذراعاً من كل جانب يتيقن بدفع الضرر، والناصح: ابوعير. [العمدة ٧/٩]

حفر دوها. فيصير حينئذ حريم كل واحد أقل من الأربعين، فيصيق العطن وتدحل احمر. (الساية) للناصح أي وإن كانت البئر للناصح، وهو البئر الذي يسقى عليها. (الساية) من التفاوت بين بئر العطن وبئر الناصح. (البنية) ما رويناه: أشار به إلى قوله ^{عليه السلام}: "من حفر بئراً فله مما حوله أربعون ذراعاً عطناً لماشيته". [الساية ٣٣٦/١١] عبر فصل أي بين بئر العطن وبئر الناصح. [الكفاية ٧/٩]

والعام المتفق الح. وهو قوله: 'من حفر بئراً فله مما حوله أربعون ذراعاً، وعمومه مستفاد من كلمة "من"؛ لأنها تفيد العموم، وكونه متفقاً على قبوله. [البنية ٣٣٦/١١]

*عريب. [نصب الرأية ٢٩٢/٤] وأخرج الدرر قصي في 'سنه' عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم}: 'حريم البئر البري خمسة وعشرون ذراعاً، وحريم البئر العادية خمسون ذراعاً، وحريم العين السائحة ثلاثمائة ذراع، وحريم غير انزع ستمائة ذراع، وقال: الصحيح من الحديث أنه مرسل عن ابن المسيب، ومن أسنده فقد وهم. [رقم ٤٤٧٣، كتاب عمر. إلى أبي موسى الأشعري]

على قبوله والعمل به أولى ^{أي حجة} عنده من الخاص المختلف في قبوله والعمل به، ولأن القياس يأبى استحقاق الحریم؛ لأن عمله في موضع الحفر والاستحقاق به، ففيما ^{صاحب البئر} اتفق عليه الحديثان تركناه، وفيما تعارضا فيه حفظناه، ولأنه قد يستقى من العطن ^{وهو الأربعون} بالناضح، ومن بئر الناضح باليد، فاستوت الحاجة فيهما، ويمكنه أن يُدير البعير ^{العطن والناضح} حول البئر، فلا يحتاج فيه إلى زيادة مسافة. قال: وإن كانت عسا: **فحريمها خمسمائة ذراع**؛ لما رويناه؛ ولأن الحاجة فيه إلى زيادة مسافة؛ لأن العين تستخرج للزراعة، فلا بد من موضع يجري فيه الماء، ومن حوض يجمع فيه الماء،

ولأن القياس يعني أن الحديثين اتفقا في الأربعين، فتركنا القياس في هذا القدر، وفيما وراء الأربعين تعارضا؛ لأن العام يفييه والخاص يثبته فتساقطا، فعملنا بالقياس كذا في شرح تاج الشريعة وغيره. [نتائج الأفكار ٨/٩] **وفيما تعارضا فيه** أي على سبيل التسلل وهو ما وراء الأربعين؛ لأن العام يفييه، والخاص يثبته، وإنما قلنا ذلك؛ لأن للعام موجبين: أحدهما: أن يكون الحریم أربعين. والثاني: أن لا يكون رائداً حيث ذكر بكلمة "من"، وهي للتعريض، والتميز بمنع عليه الزيادة. [الكفاية ٨/٩]

وفيما تعارضا فيه أي فيما فيه الاختلاف في الأحاديث، فإن دفع أنه كيف التعارض، فإن الأول متفق على قبوله، والثاني مختلف فيه، فترجح الأول، والتعارض يقتضي المساواة. **قد يستقى إلخ** وهذا في الحقيقة جواب عما قالوا: فلا بد من التفاوت، لا يقال: إن بئر الناضح الغالب فيها البعير لا اليد للحر؛ لأننا نقول: بئر الناضح عندهم لا على حسب ما يكون في بلادنا أن البعير يدور حول البئر، كما في الطاحونة، ولكن عندهم بئر الناضح أن يشد الحبل في وسط البعير، ويشد الدلو في الطرف الآخر من الحبل ثم يساق، فإذا ساق مقدار الحبل يقع الدلو في رأس البئر فيؤخذ الماء، فإذا كان بئر الناضح عندهم على هذا التفسير يمكنه نزع الماء باليد، ويمكن في العطن بالناضح أيضاً فاستويا، كذا في "المبسوط" و"الدخيرة". [البنية ٣٣٨/١١] **بدير البعير** أي يمكن أن يستقى بإدارة البعير. (الباية) **فحريمها خمسمائة إلخ**. وعند الأئمة الثلاثة: يقدر ما لا بد منه في الارتفاق بحسب العلاة. (الباية) **لما رويناه**. أشار به إلى قوله ^{عليه السلام} 'حريم العين خمسمائة ذراع'. [البنية ٣٣٨/١١]

ومن موضع يجري فيه إلى المزرعة، فلهذا يقدَّر بالزيادة، والتقدير بخمسائة بالتوقيف، والأصح: أنه خمسمائة ذراع من كل جانب كما ذكرنا في العطن، والذراع: هو المكسرة، وقد بيناه من قبل، وقيل: إن التقدير في العين والبئر بما ذكرناه في أراضيهم؛ لصلابة بها، وفي أراضيها رخاوة فيزداد: كيلا يتحول الماء إلى الثاني ^{البحر الثاني} فيتعطل الأول. قال: ^{ليس الأول القدوري} فس زد ب حفر في حرمتها: مع مئة: كيلا يؤدي إلى تفويت حقه والإخلال به؛ وهذا لأنه بالحفر منك الحريم ضرورة تمكنه من الانتفاع به، فليس لغيره أن يتصرف في ملكه، فإن احتفر آخر بُرّاً في حدّ حريم الأولى: للأول أن يصلحه ويكبسه تبرّعاً، ولو أراد أخذ الثاني فيه، قيل: له أن يأخذه بكبسه؛ لأن إرالة جناية حفره به كما في الكناسة يلقبها في دار غيره، فإنه يؤخذ برفعها، وقيل: يضمّنه ^{الكس} ^{وهي الريادة} ^{تعدب} ^{مضى} النقصان، ثم يكبسه بنفسه كما إذا هدم جدار غيره، ^{الأول}

بالوقوف على حريم البئر، هذا كأنه جواب عن سؤال مقدر، بقديره: أن يقال: ما كان حريم العين محتاجاً إلى زيادة لما ذكر من المعاني، فلم قدرت خمسمائة، وعييت بها، فأجاب: أن التقدير بها بالتوقيف أي بالأثر الوارد بها، وقد ذكرناه. (الساية) والأصح: أشار هذا إلى الاختلاف فيه أنها من كل الحبوب، أو من كل حبوب كما احتفوا في حريم البئر، ونص على أن الصحيح أنه من كل حبوب. [الساية ١١ ٣٣٩ ٣٤٠]

هو المكسرة وفي "المعرب": الدراع المكسرة ست قصات، وهي ذراع لعامة، وإنما وصفت بالمكسرة؛ لأنها تقصت من ذراع الملك بقصة، وهو بعض الأكاسرة لا الكسرى الأخيرة، وكان ذراعه سبع قصات. (الكفاية) وقد ساء الح أي ساء الوجه في أن الخمسمائة تعتبر من كل حبوب. [الكفاية ٩، ٩]

في حرمتها أي في حريم البئر الأولى أو العين الأولى. (الساية) يصلحه ويكبسه أي يصلحه بالكس، وقوله: يكبسه عطف تفسير كما في قوساً: أعجبي ريد وكرمه. (الساية) ناحده يكبسه يعني بأمر الثاني بكس البئر التي حفرها. [الساية ١١/٣٤١] كما إذا هدم الح حيث يرم بقصان هدم ثم يسيه بنفسه. [الساية ١١ ٣٤٢]

وهذا هو الصحيح، ذكره في "أدب القاضي" للخصاف. وذكر طريق معرفة النقصان، وما عطب في الأولى، فلا ضمان فيه؛ لأنه غير معتد^{هنا} إن كان بإذن الإمام فظاهر، وكذا إن كان بغير إذنه عندهما، والعذر لأبي حنيفة ^{الحفر} ^{الإمام} : أنه يجعل في الحفر تحجيراً، وهو بسبيل منه بغير إذن الإمام، وإن كان لا يملكه بدون^{الإذن}ه، وما عطب في الثانية ففيه الضمان؛ لأنه معتد^{الحفر} فيه حيث حفر في ملك غيره، وإن حفر الثاني بترأ^{حارج} وراء حريم الأولى، فذهب ماء البئر الأولى: فلا شيء عليه؛ لأنه غير معتد^{حارج} في حفرها، وللثاني الحريم من الجوانب الثلاثة دون الجانب الأول؛ لسبق ملك الحافر الأول فيه. والقناة الجانب الأول

هو الصحيح. أي القول الثاني هو الصحيح. (الساية) معرفة النقصان وهو أن يقوم الأول قبل حفر الثانية وبعده، فيضمن نقصان ما بينهما. (الساية) أنه يجعل يعني يجعل الحفر التام بغير إذن الإمام بمنزلة من حفر بترأ^{حارج} نحو دراع يادته، ثم يكون ذلك تحجيراً، وم يشك له الملك بذلك القدر، فكذلك الحفر التام بدون إذن الإمام؛ لأن في الحفر التام وإن وجدت العلة لكن الشرط وهو إذن الإمام لم يوجد، فلم تعمل العلة عملها، فلا يشك للملك، فيبقى تحجيراً، وبالتحجير لا يكون متعدياً، فلا يضمن بالاتفاق. [الكفاية ٩/٩ - ١٠]

وإن حفر الثاني إلخ لأن له أن يحفر بترأ^{حارج} حريم الأولى، والحافر مسب، فإذا لم يكن متعدياً في السب لا ضمان عليه. (الساية) فذهب ماء السر والأصل فيه: أن الماء تحت الأرض غير مملوك لأحد، فليس له أن يخاصمه في تحويل ماء بئر إلى بئر الثاني كالتاجر إذا كان له حابوت وآخر أقام نجاسة حابوت آخر مثل تلك الحابوت، فكسده من تجارة الأول لم يكن له أن يخاصمه. [الساية ٣٤٣/١١]

دون احاب الأول إلخ. لأن ذلك القدر ملكه لسبق يده وحيارته بإذن الإمام. [الساية ٣٤٣/١١]

والفسد هي محرى الماء تحت الأرض. [الساية ٣٤٤، ٣٤٣/١١] ذكرها تعريفاً، وهي من مسائل الأصل يعني إذا حرق فناء في أرض موات، فهي بمنزلة انشتر، فلها من الحريم بالشر كذا قال في "الأصل" ولم يرد هذا، وقال في "الشامل": القناعة بها حريم مفوض إلى رأي الإمام؛ لأنه لا نص في الشرع وقال المشايخ: هذا الذي ذكره في الأصل قوهما، وعند أبي حنيفة: لا حريم لها إلخ، وقال أبو يوسف في "كتاب الخراج": واجعل للقناة من الحريم ما لم يسخ على وجه الأرض مثل ما جعل على الأرض بالآبار، فإذا صهر الماء ووسخ على وجه الأرض جعلت حريمه كحريم النهر.

له حرمة قدر ما يصحبه. وعن محمد عليه السلام: أنه بمنزلة البئر في استحقاق الحرم، وقيل: هو عندهما، وعنده لا حريم لها ما لم يظهر الماء على الأرض؛ لأنه همر في التحقيق، فيعتبر بالنهر الظاهر، قالوا: وعند ظهور الماء على الأرض هو بمنزلة عين فؤارة، فيقدر حريمه بخمسمائة ذراع. **والشجرة** حريم في أصله ما لا يجر منه أصلاً حتى لا يكن معه من عرس سحر في حرمة **لأنه** يحتاج إلى حريم له، يجسد فيه ثمره، ويضعه فيه، وهو مقدر بخمسة أذرع من كل جانب به ورد الحديث. * قال: **وما ترك الفرات، أو الدجلة وعدل عنه الماء، ويجوز عوده إليه:** القنوري هر الكوفة هر بغداد **م يكن إحياءه؛ لحاجة العامة إلى كونه نهراً، وإن كان لا يجد أن يعود إليه.** **الموات** إذا لم يكن حرماً عامراً؛ لأنه ليس في ملك أحد؛ **لأن قهر الماء يدفع قهر غيره، وهو اليوم في يد الإمام.** بعد عدول الماء

والشجرة الخ ذكرها تعريفاً على مسألة المحتصر، قال شيخ الإسلام حواهر راده في شرح كتاب الشرب: لم يذكره محمد عليه السلام في الكتاب أي في الأصل.

لأنه يحتاج الخ أي لأن الغارس يحتاج إلى حريمه يقطع فيه ثمرة الشجرة، ويضعه فيه. [البنية ٣٤٥/١١] **لأن قهر الماء الخ** الإحياء شرطه أن تكون الأرض في قهر الإمام، فإذا عدل عنه ولم يجز عوده فأت قهر الماء، فصار في قهر الإمام، فيجوز إحياءه إذا لم يكن حرماً عامراً. [الكفاية ١٠/٩]

* أخرج أبو داود في "سنه" في آخر الأفضية عن عبد العزيز بن محمد عن أبي طوالة وعمر بن يحيى بن عمارة عن أبيه عن الحذري قال: "احتصم إلى النبي صلى الله عليه وسلم رجلان في حريم نخلة، في حديث أحدهما فأمرهما فذرع فوجدت سعة أذرع، وفي حديث الآخر فوجدت خمسة أذرع قضى بذلك، قال عبد العزيز: فأمر بحريدها فذرعت. [رقم: ٣٦٤٠، باب أبواب من القضاء]

قال: **ومن كان له هَرٌّ في أرض غيره: فليس به حرمة عند أبي حنيفة**، إلا أن القُدوري غيّر **سنة على ذلك**. وقال: **له مُسَدُّ نهر تسمى عنده، وينقي عنها طيبه**. قيل: **عند الكرخي** هذه المسألة بناء على أن من حفر هَرًّا في أرض موات بإذن الإمام لا يستحق الحرِّم عنده، **وعندهما: يستحقه؛ لأن النهر لا ينتفع به إلا بالحرِّم؛ لحاجته إلى المشي لتسييل الماء، ولا يمكنه المشي عادة في بطن النهر، وإلى إلقاء الطين، ولا يمكنه النقل إلى مكان بعيد إلا بحرج، فيكون له الحرِّم؛ اعتباراً بالبئر**. وله: أن القياس يأباه **ثبوت الحرِّم** على ما ذكرناه، وفي البئر عرفناه بالأثر، **في شر الصالح الذي تقدم**

ومن كان له الخ ذكر في شرح الطحاوي: لو أن هَرًّا لرجل، وأرضاً على شاطئ النهر لآخر، فتارعا في المساة، فإن كان بين الأرض وبين النهر حائل كحائط ونحوه، فأنسأ لصاحب الأرض بالإجماع، وإن لم يكن بينهما حائل قال أبو حنيفة: هي لصاحب الأرض، ولصاحب النهر فيها حق، حتى أن صاحب الأرض إذا أراد رفعها أي هدمها كان لصاحب النهر معه من ذلك، وقال أبو يوسف ومحمد: المساة لصاحب النهر، وذكر في 'كشف العوامض': أن الاختلاف في هر كبير لا يحتاج إلى كره في كل حين، أما الأمار الصغار التي تحتاج إلى كرها في كل وقت، فلها حرِّم بالاتفاق هكذا ذكره في "النهاية". [العناية ١٠/٩]

على ذلك أي على أن الحرِّم منك والمساة له. **وعندهما يستحقه** قال فخر الإسلام وغيره في شرح 'الجامع الصغير': من أصحابها من قال: أصل هذه المسألة: أن من أحيا هَرًّا في أرض موات هل يستحق له حرِّمها، قال أبو حنيفة: لا يستحقه، وقال: يستحقه، وقال عامتهم: الصواب أن يستحق للنهر حرِّمًا بالإجماع، استدلالاً بص صاحب الشرع في حرِّم النهر. [البناية ٣٤٧/١١-٣٤٨]

اعتساراً بالبئر يعني بجامع الاحتياج، فإن استحقاق الحرِّم للحاجة، وهي موجودة في النهر كهي في البئر والعين، فتعدى الحكم منها إليه. (العناية) **ما ذكرناه** وهو قوله: ولأن القياس يأبي استحقاق الحرِّم؛ لأن عمله في موضع احصر أي الاستحقاق بالعمل، وهو الحفر، ولا عمل في غير موضع الحفر، فلا يستحق. [الكفاية ١٠/٩] **عرفناه بالأثر** فكان الحكم معدولاً به عن القياس في الأصل، فلا يصح تعديته. [العناية ١٠/٩]

والحاجة إلى **الحريم** فيه فوقها إليه في النهر؛ لأن الانتفاع بالماء في النهر ممكن بدون **الحريم**، ولا يمكن في البئر إلا بالاستقاء، ولا استقاء إلا بالحريم، فتعذر الإلحاق. ^{الانتفاع}
 ووجه البناء: أن باستحقاق الحريم تثبت اليد عليه اعتباراً تبعاً للنهر، والقول لصاحب اليد، وبعدم استحقاقه **تعدم اليد**، والظاهر يشهد لصاحب الأرض على ^{عند أبي حنيفة} ما ذكره إن شاء الله تعالى. وإن كانت مسألة مبتدأة، فلهما: أن الحريم في يد صاحب النهر باستمساكه الماء به، ولهذا لا يملك صاحب الأرض نقضه، وله: أنه أشبه بالأرض ^{الحريم} صورة ومعنى: أما صورة: فلاستوائيهما، ومعنى: من حيث صلاحيته لغرس والزراعة، والظاهر شاهد لمن في يده ما هو أشبه به كائنين تنازعا في مصراع باب ليس في يدهما، ^{دلت المصراع} والمصراع الآخر معلق على باب أحدهما: يقضي للذي في يده ما هو أشبه بالمتنازع فيه،

أي **الحريم الخ** جواب عما يقال: هب أنه على خلاف القياس فليحق به بالدلالة، ووجهه: أن الإلحاق بالدلالة إنما يكون للأعلى بالأدنى أو المساوي. [العناية ١٠/٩] **بدون الحريم** غير أنه يلحقه بعض الحرح في نقل الطير، والمشى في وسطه. (الساية) **فتعذر الإلحاق** إذا كان ذلك يتعذر إلحاق النهر بالبئر؛ لأن البئر منصوبة والنهر غير منصوب، فأخذنا فيه بالقياس. (الساية) **ووجه الساء الخ** أي وجه بناء مسألة المحتصر على مسألة من أحيا نهرأ على المذهبين بالرأي كذا في "المسوط". [الساية ٣٤٩/١١]
تعدم اليد أي يد صاحب النهر على الحريم، والظاهر يشهد لصاحب الأرض يعني الحريم. (البناية) **وإن كانت مسألة** يعني وإن كانت مسألة من له نهر في حريم غيره مسألة ابتدائية غير مبية على مسألة من أحيا نهرأ في أرض موات. (الساية) **باستمساكه الماء** فيكون مستعملاً لحريم النهر والاستعمال يد، باعتبار أنه في يده جعل القول قوله كما لو تنازعا في ثوب وأحدهما لابس. [الساية ٣٥٠/١١]
فلاستوائيهما يشير إلى أن الخلاف فيما إذا تم تكن المسئلة مرتفعة عن الأرض، فأما إذا كانت المسئلة أرفع من الأرض، فهي لصاحب النهر؛ لأن الظاهر أن ارتفاعه لإلقاء طيه. [العناية ١١/٩]

والقضاء في موضع الخلاف قضاء ترك، ولا نزاع فيما به استمسك الماء، إما النزاع فيما وراءه مما يصلح للغرس على أنه إن كان مستمسكاً به ماء فخره، فالآخر دافع به الماء عن أرضه، والمانع من نقضه تعلق حق صاحب النهر لا ملكه، كالحائط لرجل، ولآخر عليه جذوع لا يتمكن من نقضه وإن كان ملكه. وفي "الجامع الصغير" بحر رجل بن حبه مسدود، وآخر حطب مسدود أرض من بينهما، ومسدود في يد أحدهما: فهي لصاحب الأرض عند أبي حنيفة - ع. - وإلا. هي لصاحب سبيل حرى متى حبه وعبر ذلك. وقوله: وليست المسناة في يد أحدهما، معناه: ليس لأحدهما عليه غرس، ولا طين ملقى، فينكشف بهذا اللفظ موضع الخلاف.

قضاء ترك أي لا قضاء منك واستحقاق، وإما ذكر هذا؛ لأن صاحب النهر لو أقام بية بعد هذا على أن المساة ملكه تغل بيته، ولو كان قضاء ملك لما قلت بيته؛ وذلك لأن الأصل أن من صار مقضياً عليه في حادثة لا يصير مقضياً له في تلك الحادثة أبداً إلا إذا كان القضاء تركاً. [الكفاية ١١/٩]

ولا نزاع إلخ جواب عن قولهما: إن الحرى في يد صاحب النهر بامسك الماء وهو واضح. (العناية) فالآخر دافع إلخ فقد استويا في استعمال الحرى، وترجع صاحب الأرض من الوجه الذي قدرنا، ولكن ليس له أن يهدمه؛ لأن لصاحب النهر حق استمسك الماء في فخره، فلا يكون لصاحب الأرض أن يبطله. (النسابة) والمانع إلخ جواب عن قولهما: ولهذا لا يملك صاحب الأرض نقضه. [العناية ١١/٩]

لا يمكن إلخ أي ولا يتمكن صاحب الحائط من نقص الحائط لأجل تعلق صاحب الجذوع مع أن الحائط ملك لصاحبه. [البنية ٣٥١/١١-٣٥٢]

الجامع الصغير إنما أورد رواية "الجامع الصغير"؛ ليكشف موضع الخلاف، أن الخلاف فيما إذا لم يكن الحرى في يد أحد، أما إذا كان في يد أحدهما، فصاحب اليد أولى بالاتفاق. [الكفاية ١١/٩] عليه أي عن المساة. والتذكير باعتبار الحرى. (البنية) موضع الخلاف: [وهو أن يكون الحرى موارياً للأرض لا فاصل بينهما، وأن لا يكون مشغولاً بحق أحدهما] بين أبي حنيفة - ع. - وصاحبه. [البنية ٣٥٢/١١]

أما إذا كان لأحدهما عليه ذلك، فصاحبُ الشغلِ أولى؛ لأنه صاحب يد، ولو كان عليه غرس لا يدري من غرسه، فهو من مواضع الخلاف ^{بالاتفاق} أيضاً، وثمره الاختلاف: أن ولاية الغرس لصاحب الأرض عنده، وعندهما لصاحب النهر، وأما إلقاء الطين فقد قيل: إنه على الخلاف، وقيل: إن لصاحب النهر ذلك ما لم يفحش، وأما المرور فقد قيل: يمنع صاحب النهر عنده، وقيل: لا يمنع للضرورة، قال الفقيه أبو جعفر: ^{وهو الصحيح} ^{مذكور} أخذ بقوله في الغرس، وبقولهما: في إلقاء الطين. ثم عن أبي يوسف - ^{وهو لأشبه} ^{وهو لأشبه} أن حرمة مقدار نصف بطن النهر من كل جانب، وعن محمد - ^{وهو لأشبه} ^{وهو لأشبه} مقدار بطن النهر من كل

جانب، وهذا أرفق بالناس.

فوق محمد أرباب النهر

لأحدهما عليه أي على المسألة تأويل الحرمة كما ذكرنا ذلك أي العرس أو الصير المنقى. [النهاية ٣٥٢/١١] مواضع الخلاف يعني عند أبي حنيفة - الغرس لصاحب الأرض، وعندهما: لصاحب النهر. (السابعة) أن ولاية الخ فإنه لا يمكن لصاحب النهر حرمة عنده، بل كان صرف النهر لصاحب الأرض، ولصاحب النهر حرمة عندهم طهر منه أن ولاية العرس في مقدار ذلك الحرمة لصاحب الأرض عنده، ولصاحب النهر عندهما؛ إذ لا شك أن ولاية العرس في موضع لمن يستحق ذلك الموضع. نصف بطن النهر يعني يمسح بطن النهر، فيجعل مقدار ذلك نصفه من هذا الجانب. [النهاية ٣٥٣/١١]

فصول في مسائل الشرب

فصل في المياه

وإذا كان رجل هرباً أو شرباً أو غداً، فليس له أن يمنع سناً من الشفة، وسنقه: شرباً سي ادم والمنهائم. اعلم أن المياه أنواع: - منها: ماء البحار، ولكل واحد من الناس فيها حق الشفة، وسقي الأراضي، حتى إن من أراد أن يكرى هرباً منها إلى أرضه: لم يُمنع من ذلك، والانتفاع بماء البحر كالانتفاع بالشمس والقمر والهواء، فلا يمنع من الانتفاع به على أي وجه شاء. والثاني: ماء الأودية العظام: كجیحون،

الشرب في "المعرب": الشرب بالكسر الصب من الماء، وفي الشريعة: عن بوبة الانتفاع بماء سقياً للمزارع والدواب، قال الإمام نجم الدين: ويضم الشين فعل الشارب. في اسمه لما فرع من ذكر إحياء الموات ذكر ما يتعلق به من مسائل الشرب؛ لأن إحياء الموات يحتاج إليه، وقدم فصل المياه على فصل الكري؛ لأن المقصود هو الماء كذا في الشروح. [نتائج الأفكار ١٢/٩-١٣] هذه الفصول كلها من هها إلى كتاب الأشربة ليست بمذكورة في "الدابة"؛ لأنها ليست في "الجامع الصغير" و"مختصر القدوري"، وإنما ذكرها شيخ الإسلام المعروف بخواهر راده في شرح كتاب الشرب، ثم لما ذكر إحياء الموات ذكر عقبيها مسائل الشرب؛ لأن الإنسان إذا أحيا مواتاً احتاج لاحتالة إلى الماء، فذكر الشرب، وهو الصب من الماء. الشفة: الشفة واحد الشعاء، وأصلها شففة سقطت اهاء تخفيفاً، ويقال: هم أهل الشفة أي الذين لهم حق الشرب بشفاهم وأن يسقوا دوابهم. (الكفاية) كالانتفاع بالشمس الخ لأن هذا الماء ليس لأحد فيه حق على الخصوص، فإن ذلك الموضع غير داخل تحت قهر أحد؛ لأن قهر الماء يمنع قهر غيره، فلا يمنع من الانتفاع به على أي وجه شاء. (الكفاية) ماء الأودية هي جمع الوادي على غير القياس، وأصل التركيب يدل على الجري والخروج، فسمي الوادي به؛ لأن الماء يدي فيه أي يجري ويسيل، فكان فيه إطلاق لاسم الحال على المحل كذا في "الصحيح" وغيره. [الكفاية ١٢/٩] كجیحون الخ جیحون: هر بلخ، وسيحون: هر لحند، ودجلة بغير حرف التعريف: هر بغداد، والفرات: هر الكوفة.

وسيحون، ودجلة، والفرات، للناس فيه حق الشفة على الإطلاق، وحق سقي الأراضي، فإن أحيا واحداً أرضاً ميتة، وكري منه نهراً ليسقيها، إن كان لا يضر بالعامّة، ولا يكون النهر في ملك أحد؛ لأنها مباحة في الأصل؛ إذ قهر الماء يدفع قهر غيره، وإن كان يضر بالعامّة: فليس له ذلك؛ لأن دفع الضرر عنهم واجب، وذلك في أن يميل الماء إلى هذا الجانب إذا انكسرت صفته، فيغرق القرى والأراضي، وعلى هذا نصب الرّحى عليه؛ لأن شق النّهر للرّحى كشقه للسقي به، والثالث: إذا دخل الماء في المقاسم، فحق الشفة ثابت، والأصل فيه: قوله: "الناس شركاء في ثلاث: الماء، والكلاء،

يدفع قهر الح أسرار ملك إن كان أحداً ليس له قهر في هذا الموضع بقوة مياه فيها. [السياسة ١١ ٣٥٦] **انكسرت صفته** أي حافته وهي بكسر نصاد وفتحها كذا في 'المغرب'، وذكر في 'الديوان' بالانكسر جانب اسهر، وبالفتح جماعة الناس. (سياسة) وعلى هذا أي وعلى التفصيل المذكور نصب الطاحون على سهر أي يسيل من ماء الأودية اعطاه إن كان لا يضر بالعامّة جار، وإلا فلا. [السياسة ١١ ٣٥٦]

المقاسم أي دخل في قسمه قوم، فقسمه (إمام بينهم) (السياسة) **فحق الشفة ثابت** في هذا انقسم والناس شركاء فيه في حق الشفة والسقي أنفسهم ودوابهم، وإن أتى في ذلك على المأكلة، وليس لأهله أن يجمعوا أحداً من الشفة والسقي. [السياسة ١١ ٣٥٦] **والأصل فيه** أي في ثبوت حق الشفة. الماء أما الماء؛ فلاه صار موجوداً بإيجاد الله تعالى في مكانه، فيبقى على إباحة حتى يحرر، فإذا أخذه وجعه في وعائه صار أحص به وجر بيعه كالصيد يصير مملوكاً بالاستيلاء. (الكفاية) **والكلاء** هو الحشيش الذي يست من أن يئنه أحد، فلا يملك صاحبه بكونه في أرضه، فإن قصعه غيره وأحرره ملكه وصار أحص به. [الكفاية ٩/١٢]

* روي من حديث رجل، ومن حديث ابن عباس، ومن حديث ابن عمر رضي الله عنه. [نصب الرأية ٤/٢٩٤] أخرج أبو داود في أسسه عن رجل من المهاجرين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال. عروت مع أبيي ثلاثاً سنة سمعته يقول: **الناس شركاء في ثلاث: الماء، والكلاء،** [رقم: ٣٤٧٧، باب في مع الماء]

وقيل: ما قاله صحيح فيما إذا احتفر في أرض مملوكة له، أما إذا احتفرها في أرض موات، فليس له أن يمنع؛ لأن الموات كان مشتركاً، والحق لإحياء حق مشترك، فلا يقطع الشركة في الشقة، ولو منعه عن ذلك، وهو يخاف على نفسه، أو ظهره العطش: له أن يقاتله بالسلاح؛ لأنه قصد إتلافه بمنع حقه - وهو الشقة - والماء في البئر مباح غير مملوك، بخلاف الماء المحرز في الإناء حيث يقاتله بغير السلاح؛ لأنه قد ملكه، وكذا الطعام عند إصابة المَحْمَصَة، وقيل: في البئر ونحوها الأولى أن يقاتله بغير سلاح بعضاً؛ لأنه ارتكب معصيةً، فقام ذلك مقام التعزير له، والشقة إذا كان يأتي على الماء كله بأن كان جَدُولاً صغيراً، وفيما يَرِدُ من الإبل والمواشي كثرة ينقطع الماء بشرها، قيل: لا يمنع منه؛ لأن الإبل لا تردّها في كل وقت،

لا حد، حتى يسيرت أي لأجل إحياء حق مشترك، فإن العلة الحاصلة من هذا الشرط تكون مشتركة بين المالك ومصرف العشر والحراج إن كان الماء غراحياً. (الساية) ولو منع ح أي منعه صاحب البئر أو العين أو الخوص أو البئر في ملكه عن الدخول فيه، والحال أنه يخاف على نفسه أو ماله العطش له. [الساية ٣٦٣/١١] ح ف ب حرر لأنه إذا أحرره في قرية أو حب، أو كان شركة الغير وكان المرید للماء مضطراً إلى ذلك، فإنه يقاتله بلا سلاح نحو العصا. (الساية) وكذا الطعام أي وكذا حكم الطعام إذا منعه عن المرید عن المَحْمَصَة، فإنه يقاتله بدون سلاح. [البنية ٣٦٤/١١] الأولى أن الح فيه إشارة إلى أنه يجوز أن يقاتله بالسلاح حيث جعل الأولى أن لا يقاتله، فيكون موافقاً لما ذكره. ارتكب معصية حيث ترك إحياء نفس قدر عني إحيائها. (الساية) فقام ذلك أي القتال معه نحو العصا. [الساية ٣٦٤/١١] في كل وقت ففي اليوم الذي لا يرد الإبل يكون الماء لصاحب الحدول، وبصير ذلك كالمياومة فيما بينه وبين صاحب الشقة وقت لصاحب الإبل ووقت لصاحب الحدول، وهذا هو السبيل في الماء المشترك إذا كان لا يصل إلى كل واحد منهم حقه، فيجعل بينهم بالنوبة.

فصار كالمياومة، وهو سبيل في قسمة الشرب، وقيل: له أن يمنع اعتباراً بسقي المزارع
والمشاجر، والجامع تفويت حقه، ولهم: أن يأخذوا الماء منه للوضوء ^{أمر الشفة} وغسل الثياب في ^{سهر المشترك}
الصحيح؛ لأن الأمر بالوضوء والغسل فيه - كما قيل - يؤدي إلى الحرج، وهو
مدفوع، وإن أراد أن يسقي شجرة، أو خضيراً في داره حملاً بجراره: له ذلك في الأصح؛
لأن الناس يتوسعون فيه، ويعتدون المنع من الدناءة، وليس له أن يسقي أرضه ونخله
وشجره من نهر هذا الرجل وبئر وقناته إلا بإذنه نصاً، ^{صراحة} وله أن يمنعه من ذلك؛ لأن الماء
متى دخل في المقاسم انقطعت شركة الشرب بواحدة؛ لأن في إبقائه قطع شرب ^{شركة الشرب}
صاحبه، ولأن المسيل حق صاحب النهر، والصفة تعلق بها حقه، فلا يمكنه التسييل فيه،

والجامع **الح** أي الجامع بين مع الشفة من الحدود عند الاستئصال وبين مع سقي المزارع والمشاجر
تفويت الحق في كل منهما. [الساية ٣٦٥/١١] في الصحيح عند بعضهم: يتوصأ في النهر، ويغسل الثياب
فيه [العناية ١٣/٩-١٤] إشارة إلى اختلاف المشايخ. فإن منهم من قال: لا يأخذون ماءً منه للوضوء،
وغسل الثياب؛ لأن الشركة تثبت في حق الشفة لا غير، والصحيح حواره؛ دفعاً للحرج. [العناية ١٣/٩-١٤]
كما قيل واحتلفوا في التوصية ماء السقاية، فقال بعضهم: يجوز، وقال بعضهم: إن كان الماء كثيراً يجوز؛
وإلا فلا، وكذا كل ما أعد للشرب حتى قالوا في الحياض التي أعدت للشرب: لا يجوز التوصل منه، ويمنع فيه
وهو الصحيح، ويجوز أن يحمل من ماء السقاية إلى بيته للشرب، كذا في الفتاوى. [الساية ٣٦٥/١١]
في الأصح احتراز عن قول بعض المتأخرين من أئمة بلخ، أنهم قالوا: ليس له ذلك، إلا بإذن صاحب
النهر؛ عملاً بظاهر الحديث. (العناية) وله أن يمنعه **الح** أي لصاحب النهر أو أسر أو إقامة أن يمنع غيره
من سقي أرضه ونخله. (الباية) **دخل في المقاسم**. أي دخل في قسمة رجل بعيه. [العناية ١٤/٩]
فلا يمكنه **الح** أي فلا يمكن صاحب النهر غيره من تسييل مائه في مسيه، ولا يمكنه أيضاً من شق صفة
نهره. [الباية ٣٦٦/١١]

ولا شقُّ الضفة، فإن أذن له صاحبه في ذلك أو أعاره: فلا بأس به؛ لأنه حقه، فتجري فيه الإباحة كالماء المحرز في إنائه.

فصل في كُري الأنهار

قال . . . الأنهار ثلاثة: نهر غير مملوك لأحد، ولم يدخل ماؤه في المقاسم بعد كالفرات ونحوه، ونهر مملوك دخل ماؤه في القسمة، إلا أنه عام، ونهر مملوك دخل ماؤه في القسمة، وهو خاص، والفاصل بينهما استحقاق الشقة به وعدمه، فالأول:

هو **نهر** أي فإن أذن للعير صاحب النهر في مسيل الماء أو في شق صفة نهره. [الباية ٣٦٦/١١] **كالماء** تجري أي كما يجري الإباحة في الماء الذي أحرره في قرية أو كور ونحوهما. (الباية) **فصل في كُري** أي قد جماعة من الشرايح لما فرغ من ذكر مسائل الشرب احتاج إلى ذكر مؤنة كُري الأنهار التي كان الشرب منها، ولكن لما كانت مؤنة الكُري أمراً رائداً على النهر؛ إذ النهر يوحد بدون مؤنة الكُري كالنهر العام. [نتائج الأفكار ١٤/٩]

و**لم يدخل ماؤه** أي لا يقسم ماؤه، ولا يمكن ذلك كجيحون والفرات ونحوه، فإنه لا يمكن قسمة مائه بأن يكون يوماً نقوم، ويوماً لأخرين. (الكفاية) **وحدد** مثل جيحون وسيحون والبليل والفرات. [الباية ٣٦٧/١١] **وهم خاص** ونكلموا في النهر الخاص، قال بعضهم: إن كان النهر لعشرة فما دونها، أو عليه قرية واحدة يعني ماؤه فيها، فهو خاص يستحق به الشفعة، وإن كان لنهر لما فوق العشرة، فهو نهر عام، وقال بعضهم: إن كان لنهر ما دون الأربعين، فهو خاص، وإن كان لأربعين فهو نهر عام. وقال بعضهم: جعلوا الحد الفاصل في المائة، وبعضهم في الألف، وأصح ما قيل فيه أنه يفرص إلى رأي المجتهد، حتى يختار من الأقويين أي فور شاء كذا في 'مناوي قصي نخال'. وقيل: الخاص ما لا يجري فيه لسف، وما تجري فيه عام، وعن أبي يوسف الخاص أن يكون نهر يسقي منه قرية أو ثلاثة، وما وراء ذلك، فهو عام. [الكفاية ١٤/٩] **سبب** أي بين النهر العام والنهر الخاص. [الباية ٣٦٨/١١] **فالأول** أي القسمة الأول هو النهر غير المملوك لأحد. [الباية ٣٦٨/١١]

كرهه على السلطان من بيت مال المسلمين؛ لأن منفعة الكري لهم، فتكون مؤنته عليهم، ويصرف إليه من مؤنة الخراج والجزية دون العُشور والصدقات؛ لأن الثاني للفقراء، والأول للنواب، فإن لم يكن في بيت المال شيء: فالإمام يُجبر الناس على كرهه إحياء لمصلحة العامة؛ إذ هم لا يقيمونها بأنفسهم، وفي مثله قال عمر ^{عنه} ^{هذه الأخبار}: لو تركتم لبعثتم أولادكم،* إلا أنه يخرج له من كان يطيقه، ويجعل مؤنته على الميسير الذين لا يطيقونه بأنفسهم. وأما الثاني: فكرهه على أهله لا على بيت المال؛ لأن الحق لهم، والمنفعة تعود إليهم على الخصوص والخلوص، ومن أبي منهم يجبر على كرهه؛ دفعاً للضرر العام، وهو ضرر بقية الشركاء، وضرر الآبي خاص، ويقابله عوض، فلا يعارض به،

للنواب جمع نائبة، وهي التي توب المسلمين من الخراج كماء القضاة، وسد الثغور، وهو ذلك. (السياسة) **إذ هم لا يقيمونها إلخ** أي إذا الناس لا يقيمون مصلحة العامة بأنفسهم، لأن العوام كل ما ينفقون من غير إحياء، والإمام يصب ناضراً في أحوال الناس، فيحرمهم على ذلك. (السياسة) **ويجعل مؤنته** كما يفعل في تخيير حيوش، لأنه يخرج من كان يطيق القتال، ويجعل مؤنته على الأعياء، كذا ههنا. [الكفاية ٩/١٥] **وأما الثاني** أي النوع الثاني: وهو الهر المموت الذي دخل مأوه تحت لقسمته إلا أنه عام. [السياسة ١١/٣٦٩-٣٧٠] **دفعاً للضرر إلخ** لأهم يتصرفون، وهو أنه يجبر الآبي؛ لأهم يحتاجون إلى كرهه نصيبه. (السياسة) **فلا يعارض به** أي فلا يعارض الضرر العام بالضرر الخاص ما تقدم، بل يعلب جانب الضرر العام، فيجعل ضرراً، ويحب السعي في إعدامه، وإن بقي الضرر الخاص مع أن ذلك الضرر في الخاص مجبور بعوض يقابله، وهو حصة من الشرب. [الكفاية ٩/١٥]

*فت: ما أوقف عليه في الكتب المشهورة في كتب الحديث، وإنما ذكره نصحداً في كتبهم، وم ندر من أين أخذوه. [البيان ١١/٣٦٩]

ولو أرادوا أن يحصّنه خيفة الانبثاق، وفيه ضرر عام كغرق الأراضي وفساد الطرق يجبر الآبي، وإلا فلا؛ لأنه موهوم، بخلاف الكري؛ لأنه معلوم. وأما الثالث: وهو الخاص من كل وجه، فكَرُّهُ على أهله؛ لما بينا، ثم قيل: يجبر الآبي كما في الثاني، وقيل: لا يجبر؛ لأن كل واحد من الضررين خاص، ويمكن دفعه عنهم بالرجوع على الآبي بما اتفقوا فيه، إذا كان بأمر القاضي، فاستوت الجهتان، بخلاف ما تقدم، ولا يجبر لحق الشفة كما إذا امتنعوا جميعاً،

حقيقة الإساق وهو تنقاص ممسك الماء وهو انتقله من المستق. (البابية) وإلا فلا. أي وإن لم يكن فيه ضرر عام لا يجبر الآبي. [الساية ١١، ٣٧٠] **لأنه معلوم** لأن حاجة المهر إلى الكري في كل وقت معلوم عادة، وقد انرموه عادة، فيجبر الآبي هنا لا محالة؛ لأنه يأنه يريد قضع مفعة الماء عن نفسه وشركائه، فيس به ذلك، فكذلك جبر عليه. [الساية ١١، ٣٧١] **لما بينا** إشارة إلى قوله: لأن الحق لهم، والمفعة تعود إليهم على الخلو. (العناية) **ثم قيل**: وهو قول أبي بكر الإسكاف رحمته الله. [العناية ١٥/٩]

لا يجبر. وهو قول أبي بكر بن سعيد السحي. كذا في فتاوى قاضي خان. [الكفاية ١٥/٩]

من الضررين إلخ لأهمهما مستويان، فيترك ما كان على ما كان كما تعذر دفع أحدهما للأخرى لا يجبر كما في الحائط بين اثنين إذا تهدم أو تهدم عمو وسفل، فأرد أحدهما أن يبني فأبى الآخر لا يجبر الآبي، بل يقار بالآخر: إن بُنيت إن شئت. (الساية) **على الآبي** بأن يستوفوا من نصيب الآبي من اشترى قدر ما يبلغ قيمته ما أنفقوا في نصيب الكري. [البابية ١١/٣٧١]

خلاف ما تقدم وهو الإجمار في المهر الثاني، فإن من أبى من أهله يجبر عليه؛ ما ذكرنا أن هناك أحد وجهتين عام، فيجبر الآبي؛ دفعا للضرر العام. (الساية) **ولا يجبر إلخ**. هذا جواب إشكال. وهو أن يقال: إن كان لا يجبر الآبي على كرائه بحق الشركاء، فم يجبر بحق الشفة كما قيل: إنه يجبر بحق الشفة، وهو قول بعض متأخري من أصحابنا، فقال: لا يجبر بحق الشفة؛ لأن الجبر بحق الشفة لا يستقيم. [البابية ١١/٣٧١-٣٧٢]

إذا امتنعوا إلخ أي كما لو منع جميع أهل السهر من كريبه حيث لا يجبرون على الكري حق أهل الشفة، ولأن هذا مساع عن إثبات الحق هم لا إيصال حقهم؛ لأن حقهم إنما يثبت حين جريان الماء لا قبله، وهذا كما منع الوبي لنيهم، فإن به ذلك؛ لأنه امتناع عن ثبوت الحق لنيهم لا إيصال حقه. [الكفاية ١٥/٩، ١٦]

ومؤنة كرى النهر المشترك عليهم من أعلاه، فإذا جاوز أرض رجل رُفِعَ عنه، وهذا عند أبي حنيفة ^{بشر} وقالوا: هي عليهم جميعاً من أوله إلى آخره بحصص الشرب ^{مؤنة كرى} والأرضين؛ لأن لصاحب الأعلى حقاً في الأسفل؛ لاحتياجه إلى تسهيل ما فضل من الماء فيه. وله: أن المقصد من الكرى الانتفاع بالسقي، وقد حصل لصاحب الأعلى، فلا يلزمه إنفاق غيره، وليس على صاحب المسيل عمارته، ^{الأسفل} ^{الأسفل}

ومؤنة كرى النهر ^{الح} وصورته: ما ذكره في 'الكافي' و'التحفة': أن النهر إذا كان بين عشرة لكل واحد منهم عليه أرض كان الكرى من أول النهر إلى أن يتجاوز شرب أولهم بينهم على عشرة أسهم، على كل واحد منهم العشر، فإذا تجاوز شرب الثاني خرج هو من الكرى، ويكون الكرى على الباقيين على تسعة أسهم، فإذا تجاوز شرب الثالث سقط عنه الشفعة، ويكون الكرى على الباقيين على ثمانية أسهم، وعلى هذا اشتريه، قالوا: إن المؤنة بينهم على عشرة أسهم من أول النهر إلى آخره. [السياسة ١١/٣٧٢]

عند أبي حنيفة ويقول أبي حنيفة: "أحدوا بالفتوى كذا في 'فتاوى قاضي خان' [الكفاية ٩، ١٦] لاحتياجه إلى تسهيل لأنه إذا سد ذلك فاحراً الماء على أرضه فأفسد ريعه، فعلم أن كل واحد يتنفع بالنهر من أوله إلى آخره، وهذا تسحق الشفعة مثل هذا النهر، وحق أهل الأعلى والأسفل في ذلك سواء، فإذا استووا في القسمة يستوون في العزم وهو مؤنة الكرى. [السياسة ١١/٣٧٢]

فلا يلزمه إنفاق ^{الح} قال صاحب 'النهاية': وأصواب منع غيره؛ لأن الإنفاق في معنى المنع غير مسموع كذا وجدت خط الإمام تاج الدين البربروجي إلى هذا كلامه، وافتنى أثره جماعة من الشراح ولم يريدوا على ذلك شيئاً، وقال صاحب 'النهاية': يستعمل الإنفاق في معنى المنع وهو صد الضرر ومن يسمع ذلك في قلوبهم، وجاء أرجمته في عدة هديل معنى رجعت، ويجوز على قياسه أنفعته بمعنى نفعته، ولكن لعمري لا ينصح بالفساد، ويجوز أن يكون ذلك سهواً من الكاتب بأن يكون في الأصل إنفاق غيره من باب الافتعال انتهى كلامه. [شرح الأفكار ٩، ١٦] وليس على صاحب ^{الح} أن يسأل من هو في أعين النهر عمارته أسفل النهر بسبب حق تسهيل الماء، وهذا حق من ماله لا يحاسبه إلى تسهيل ما فضل من ماء غيره، فلو مع ذلك لا يلزمه شيء من هذا ذلك مجموع عمارته أسفل النهر، =

كما إذا كان له مسيل على سطح غيره، كيف وأنه يمكنه دفع الماء عن أرضه بسيل^ه من أعلاه، ثم إما يرفع عنه إذا جاوز أرضه كما ذكرناه، وقيل: إذا جاوز فوهة نهره، وهو مروي عن محمد ^{لكري} والأول أصح؛ لأن له رأياً في اتخاذ الفوهة من أعلاه وأسفله، فإذا جاوز الكري أرضه حتى سقط عنه مؤنته، قيل: له أن يفتح الماء؛ ليستقي أرضه؛ لانتهاه الكري في حقه، وقيل: ليس له ذلك ما لم يفرغ شركاؤه؛ نفيًا لاختصاصه، وليس على أهل الشفة من الكري شيء؛ ^{فكانوا يحجمون} لأهم لا يحصون، ولأهم اتباع.

فصل في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه ^{الشرط}

• صح دعوى السرب ^{دعوى} على أرض استحصانا، لأنه قد يملك بدون الأرض إرثاً، ^{وصيه}

= ألا ترى أن من له حق مسيل ماء سطحه على سطح حاره لا يزمه شيء من عمارة سطح حاره، ثم هو متمكن من دفع الضرر عن نفسه بدون كري أسفل النهر، بأن يسد فوهة النهر من أعلاه؛ إذ يستعي عن الماء، فعرفنا أن الحاجة لمعتبه في إبرام مؤنة كري الحاجة إلى سقي الأراضي [الكفاية ١٦/٩] كما ذكرناه. أشار به إلى قوة هذا حاور أرض رجل رفع عنه. (الساية) **هذا لاختصاصه** أي بالاسماع بالماء دون شركائه، ولتحرره عن هذا الخلاف احتار المأخرون بالسادة بالكري من أسفل النهر، أو ترك بعض النهر من أعلاه حتى يفرغ من أسفله. [الساية ٣٧٤/١١] **لأهم لا يحصون** ومؤنة الكري لا يستحق على قوم لا يحصون، ولأن أهل شفة جميع أهل الدب، فلا يمكن جمعهم في الكري. (الكفاية) ولأهم الساع ومؤنة على لأصوب دون الأساع، ألا يرى أن المؤنة في القنبل بوجود في الحجة على أصحاب الخطة دون المشتري والسكان. [الكفاية ١٦/٩]

فصل في الدعوى الخ ما قرب الفرع عن بيان مسائل السرب حتمه بفصل يشتمل على مسائل شتى من مسائل السرب. [تأنيذ الأفكار ١٧/٩] **استحصانا** قال في المسعود: يسعى في انقياس أن لا يقل منه ذلك؛ لأن شرط صحة الدعوى إعلام المدعي في الدعوى والشهادة. والسرب مجهول جهالة لا تقل الإعلام، ووجه الاستحصان ما ذكره في الكتاب. [العماية ١٧/٩]

وقد يبيع الأرض، ويبقى الشرب له وهو مرغوب فيه، فيصح فيه الدعوى. وإذا كان نهرٌ رجلٌ يجري في أرض غيره، فأراد صاحبُ الأرض أن لا يجري النهر في أرضه: نُزِتَ على حاله؛ لأنه مستعمل له بإجراء مائه، فعند الاختلاف يكون القول قوله، فإن لم يكن في يده، ولم يكن جارياً: فعليه البيّنة أن هذا النهر له، أو أنه قد كان مجراه له في هذا النهر يسوقه إلى أرضه ليسقيها، فيقضي له؛ لإثباته بالحجة ملكاً له، أو حقاً مستحقاً فيه، وعلى هذا: المصبُّ في نهرٍ أو على سطح، أو الميزاب، أو المشى في دار غيره: فحكم الاختلاف فيها نظيره في الشرب. وإذا كان نهرٌ من قوم، واحتصموا في الشرب: كان شربُ منهم على قدر أراضيتهم؛ لأن المقصود الانتفاع بسقيها، فيتقدّر بقدره،

وهو مرغوب فيه. وإذا استوى عليه غيره كان له أن يدفع الصدم عن نفسه بإثبات حقه بالبيّنة. (لكفاية) لا يجري النهر أي رعم أن النهر له، وليس لدلت الرجل حق فيه. (لكفاية) فإن لم يكن إلخ يعني بأن لم يكن مستعملاً بإجرائه ماء فيه، أو أنه تكى أشجاره في صري النهر فعليه أي فعلى المدعي البيّنة أن هذا النهر له إن كان يدعي رقبة النهر، أو أنه قد كان مجراه في هذا النهر يسوقه إلى أرضه يسقيها إن كان يدعي الإجراء في هذا النهر، وإذا أقامها يُقضى له لإثباته بالحجة ملكاً له يعني في الأول، أو حقاً مستحقاً فيه يعني في الثاني، فإن الثابت بالبيّنة العادلة كالثابت معاينة. [العناية ١٨/٩]

وعنى هذا أي وعلى هذا الحكم المذكور. (الساية) المصبُّ هو موضع صب الماء أي جريه، ومراده: ما اجتمع من فصلات الماء في سقائه وغيره. (الساية) أو على سطح: أي المصب على سطح، وهو مجرى الميراب على سطح. (الساية) فحكم الاختلاف إلخ أي فحكم اختلاف المدعين أو المتخاصمين من هذه الأشياء المذكورة، وفي بعض السح فيه أي في كل واحد من هذه الأشياء في المصب والميراب والمشى. (الساية) فيقدر بقدره: أي بقدر الانتفاع؛ لأن الحاجة في ذلك تختلف بقنة الأراضي وبكثرتها، وتظهر أن حق كل واحد من الشرب بقدر أرضه وقدر حاجته، فالسواء على الظاهر واجب حق تبين خلافه إلخ. [الساية ٣٧٧/١١]

بخلاف الطريق؛ لأن المقصود التطرُّق، وهو في الدار الواسعة والضيقة على غلط واحد، فإن كان الأعلى منهم لا يشرب، حتى يسكر النهر: لم يكن له ذلك؛ لما فيه من إبطال حق الباقيين، ولكنه يشرب بخصته، فإن تراضوا على أن يسكر الأعلى النهر حتى يشرب بخصته، أو اصطلاحوا على أن يسكر كل رجل منهم في نوبته: جاز؛ لأن الحق لهم، إلا أنه إذا تمكن من ذلك بلوغ: لا يسكر بما ينكس به النهر من غير تراض؛ لكونه إضراراً بهم. وليس لأحدهم أن يكرى منه نهراً أو ينصب عليه رحي ماء إلا يرضا أصحابه؛ لأن فيه كسر ضيقة النهر، وشغل موضع مشترك بالبناء، إلا أن يكون رحي لا يضر بالنهر ولا بالماء، ويكون موضعها في أرض صاحبها؛ لأنه تصرف في ملك نفسه،
على حافة النهر

بخلاف الطريق يعني إذا احتصم فيه الشركاء، فإنهم يسوون في ملك رقعة لأرض، ولا تعتبر سعة باب الدار وصيقها. (السياسة) **فإن كان الأعلى** وفي 'الأحسن': قال عمرو الصراي: وهو تميم محمد بن شجاع. راد محمد: هذا إذا كان نصيب صاحب أعلى النهر لا يكفه جميع أرضه حتى يسكر النهر، فساق كل ماء إليه ليس له ذلك، إلا أن يكون أرض صاحب الأعلى من بقعة لا يصل الماء إليه، إلا أن يتحد في الماء سكر، وأرباب الأرضين مقررون أن شرهما من هذا النهر، فلهذا لا بد أن يتحد في النهر سكر حتى يرتفع الماء بينهما، وإن رضوا على أن يجعلوا ذلك مقاومة على أن يسكر كل واحد منهم يوماً يسوق الماء كله إلى أرضه حار. (السياسة) **لا يشرب** [لا يرتفع أرضه، وقلة الماء] أي لا يمكنه أن يسقي أرضه بتعامها إلا بالسكر، وهو من سكرت النهر سكرًا إذا سدده. [النهاية ٣٧٨/١١]

إصراراً لهم أي بالشركاء، وفي فتاوى قاضي حار: وهو كان ماء في سهر حيث لا حري في أرض كل واحد إلا بالسكر، فإنه قيد بأهل الأسفل ثم بعد ذلك لأهل الأعلى أن يسكر ويرجع الماء إلى أراضيهم. (النهاية) **ويكون موضعها إلخ**. بأن يكون نص النهر وحصاه ممنوعاً له، وللآخر حق لسيل كذا في "المحيط" و"المبسوط". [النهاية ٣٧٩/١١-٣٨٠]

ولا ضرر في حق غيره، ومعنى الضرر بالنهر ما بيناه من كسر ضفته، وبالماء أن يتغير عن سنته الذي كان يجري عليه، والدالية والسانية نظيرُ الرحي، ولا يتخذ عليه جسراً ولا قنطرة بمنزلة طريق خاص بين قوم، بخلاف ما إذا كان لواحدٍ نهر خاص يأخذ من نهر خاص بين قوم، فأراد أن يقنطر عليه، ويستوثق منه: له ذلك، أو كان مقنطراً مستوثقاً، فأراد أن ينقض ذلك، ولا يزيد ذلك في أخذ الماء حيث يكون له ذلك؛ لأنه يتصرف في خالص ملكه وضعاً ورفعاً، ولا ضرر بالشركاء بأخذ زيادة الماء، ويمنع من أن يوسع فم النهر؛ لأنه يكسر ضفة النهر، ^{ذلك الواحد} ذلك الواحد ^{الخالص لذلك الواحد} حافة النهر ^{ضفة النهر} ويزيد على مقدار حقه في أخذ الماء، وكذا إذا كانت القسمة بالكوى،

ولا ضرر الخ. والمانع من الانتفاع بالماء مع بقاءه على حاله متعنت قاصد للإصرار لغيره لا دافع الضرر عن نفسه، فلا يلتفت إلى تعنته. أن يتغير لأن فيه تفريع الماء عن موضعه حتى يصل إلى الرحي. (الساية) والدالية جدد طويل تركب تركيب مذاق الأرز، وفي رأسه معرفة كثيرة يستقى بها، والسانية العير يسى عليه أي يستقى من النهر. [الكفاية ١٩/٩] عليه حسراً أي على النهر، وخسر: ما يوضع ويرفع عن الألواح والأحشاش، والقنطرة: ما يتحد من الآجر والحجر لا يرفع. وفي "المعرب": القصرة ما يسى على الماء المحصور والجسر العام. (الباية) بمنزلة طريق الخ. أي لا يجوز أن يتصرف أحد فيه. [الساية ١١ ٣٨٠]

نهر خاص وهو الذي يكون بحال تجري فيه الشععة. (الباية) ويستوثق منه أي يشد حابي القنطرة من النهر. (الكفاية) ولا يريد الخ. أي لا يريد نقص القنطرة لدخول الماء في النهر الخاص. [الكفاية ١٩/٩] وضعاً ورفعاً أي من حيث الوضع في صورة الساء، ومن حيث الرفع في صورة الفص. (الباية) وكذا إذا الخ. أي كذا ليس له أن يوسع الكوة إذا كانت القسمة بالكوى. [الساية ١١ ٣٨١]

بالكوى الكوة ثقب البيت، والجمع كوى، وقد يصم الكف في المفرد والجمع، ويستعار لمفاتيح الماء إلى المزارع والجداول، فيقال: كوى النهر. [الكفاية ١٩/٩]

وكذا إذا أراد أن يؤخرها عن فم النهر، فيجعلها في أربعة أذرع منه؛ لاحتباس الماء فيه، فيزداد دخول الماء فيه، بخلاف ما إذا أراد أن يسفل كواه أو يرفعها: حيث يكون له ذلك في الصحيح؛ لأن قسمة الماء في الأصل باعتبار سعة الكوة وضيقها من غير اعتبار التسفل والترفع وهو العادة، فلم يكن فيه تغيير موضع القسمة، ولو كانت القسمة وقعت بالكوى، فأراد أحدهم أن يقسم بالأيام: ليس له ذلك؛ لأن القدم يترك على قدمه لظهور الحق فيه، ولو كان لكل منهم كوى مسمّاة في نهر خاص: ليس لواحد أن يزيد كوة، وإن كان لا يضر بأهله؛ لأن الشركة خاصة، بخلاف ما إذا كانت الكوى في النهر الأعظم؛ لأن لكلٍ منهم أن يشق نهرًا منه ابتداءً، فكان له أن يزيد في الكوى بالطريق الأولى. ونس لأحد من شركاء في نهر أن يسوق منه إلى أرض له أخرى، ليس لها في ذلك سبب؛ لأنه إذا تقادم العهد يستدل به على أنه حقه. ^{هذه الأرض سهر}

فيجعلها إلخ. هذا لتقدير اتفاقي، وسعة لاحتباس، وصورة هذا؛ إذ كانت لأوح حتى فيها الكوة في فم سهر أراد أن يؤخرها عن فم النهر، فيجعلها في وسط لنهر، ويدع فوهة النهر بغير بوح كذا في 'الندحية'. (كفاية) **لاحتباس الماء إلخ** أي لاحتباس الماء في رأس سهر واعتاقه، فيجتمع ماء ويردد دحوه في الكوى أكثر مما كان يدخل. [السياسة ١١/٣٨٢] أراد أن يسفل أي أراد أن يضع كوة أعمق عما كانت هي في ذلك الموضع، أو يرفعها يعني إلى وجه الأرض. [الكفاية ١٩/٩]

بكون له ذلك. فإنه تصرف في حلقص مكة ليس فيه ضرر لأحد. ليس له ذلك. يعني إذا لم يرص لشركاء بذلك، فإذا رصوا كان له ذلك. (السياسة) **لأن الشركة خاصة** لأن أحداث التصرف فيما هو مشترك لا بالإراد من الشركاء. (السياسة) **النهر الأعظم** كعبرت ودجلة ولسين، حيث لا يجمع أن يريد في الكوى إذا لم يصر بغيره. [السياسة ١١/٣٨٣] **يستدل به إلخ** أي يسوق ماء منه. لأنه حقه، وإن قال اشاعي ومالك وقاضي حسبي، وعن أحمد في رواية: حاربه ذلك إذا كان على وجه لا يتصرف في حافة سهر، وكذا يجوز أي يهديه أو يهبه. [البناء ١١/٣٨٤]

وكذا إذا أراد أن يسوق سربه في أرضه الأولى، حتى ^{التي لها شرب} يسقى من هذه الأرض
 الأخرى؛ لأنه يستوفي زيادة على حقه؛ إذ الأرض الأولى ^{تسقى لا شرب لها} تنشف بعض الماء قبل أن
 تسقى الأخرى، وهو نظير طريق مشترك إذا أراد أحدهما أن يفتح فيه باباً إلى دار
 أخرى ساكنها غير ساكن هذه الدار التي يفتحها في هذا الطريق، ولو أراد الأعلى
 من الشريكين في النهر الخاص - وفيه كوى بينهما - أن يسد بعضها؛ دفعاً لفيض
 الماء عن أرضه كيلا تنزّ: ليس له ذلك؛ لما فيه من الضرر بالآخر، وكذا إذا أراد
 أن يقسم الشرب مناصفة بينهما؛ لأن القسمة بالكوى تقدمت، إلا أن يتراضيا؛

إذا أراد: وذكر حواهر راددة: إذا ملأ الأرض الأولى من الماء، وسد فوهة النهر، به أن يسقى الأرض لأخرى
 من هذا الماء؛ لأنه حينئذ لم يستوف زيادة على حقه، وإن لم يسد فوهة النهر نس له ذلك. [الكفاية ١٩/٩]
 وهو نظير الخ: ووجه كونه نظيراً هو أنه يريد في شرب ما ليس له منه حق في شرب، ويريد في
 الطريق من إمارة من ليس له حق في المرور، يعني: إذا كان له دار متلازماً، وهو يسكن أحدهما،
 والأخرى يسكنها غيره، وممر الدار التي هو يسكنها في طريق مشترك، فإذا كان يفتح باباً للدار الأخرى،
 هذا ليس له ذلك. (الكفاية) ساكنها غير ساكن فيدعيه؛ لأنه لو كان ساكن الدارين وحداً كان له أن
 يفتح باباً إلى الدار الأخرى؛ لأنه متى كان ساكن الدارين وحداً لا يرداد إمار [الكفاية ٢٠/٩]
 من الضرر الخ: يسد الكوى، وهو فعل صاحب الأعلى، وليس لأحد الشريكين أن يصرف في المشترك
 على وجه يحق لصرف شريكه، وضرب السر لا يحق فعل صاحب الأسفل، بل يكون أرضه في أعين
 النهر، وبمقابلة هذا لصرف له منفعة إذا قل الماء. [الكفاية ٢٠/٩] مناصفة بينهما وهو أن يقول لشريكه:
 اجعل لي نصف الشهر ولت نصفه، فإذا كان في حصتي سدوت ما د لي منها، ولت في حصتي فتحت
 كلها، فليس له ذلك؛ لأن القسمة قد تمت بينهما مرة، فلا يكون لأحدهما أن يطالب بقسمة أخرى، وفي
 القسمة الأولى الانتفاع بماء يستدام، وفيما يطالب هذا به يكون انتفاع كل واحد منهما بماء في بعض
 المدة، وربما يضر ذلك لصاحب الأسفل. [الكفاية ٢٠/٩]

لأن الحق لهما، وبعد التراضي لصاحب الأسفل أن ينقض ذلك، وكذا لورثته من بعده؛ لأنه إعارة الشرب، فإن مبادلة الشرب بالشرب باطلة، والشرب مما يورث، ويوصى بالانتفاع بعينه، بخلاف البيع والهبة والصدقة والوصية بذلك حيث لا تجوز هذه العقود إما للجهالة، أو للغرر، أو لأنه ليس بمال متقوم، حتى لا يضمن إذا سقى من شرب غيره، وإذا بطلت العقود، فالوصية بالباطل باطلة.

وكذا لورثته أي وكذا هم أن يقصوا ذلك، لأهم حقاؤه في ذلك. (الباية) لانه اعاره لأن هذا الفعل إعارة يعني كل واحد منهما يعير لصاحبه نصيبه من الشرب. [الباية ٣٨٦/١١] باطله لأنه بيع الخس باعنه سيئة؛ لأن ماء العذ لا يكون موجوداً اليوم، والخس باعنه يحرم النساء، ولأنه بيع المعدوم؛ لأن الماء معدوم في الشهر في الحال، ولأنه مجهول القدر، ولأن معوضة الشرب بمال معدوم لا تحوز فمجهول وزن، ولأن فيه غرراً، فإنه مجهول لا يدري أن الماء يعري في الوقت الثاني أم لا. [الكفاية ٢٠/٩]

مما يورث لأن الورثة يقومون مقام المورث في أملاكه وحقوقه، وقد يملك غيره بالإرث ما لا يملك من أسباب ملك كلقصاص وسنين واحمر. (الكفاية) ويوصى بالانتفاع قيد الإيصاء بالانتفاع بعين الشرب؛ احترازاً عن الإيصاء ببيع الشرب، فإن ذلك باطل على ما ذكر في الكتاب. (الكفاية) والوصية بذلك أي وبخلاف الوصية ببيع الشرب وصدقته وهته، فإن ذلك لا يصح كما لا يصح بيعه وهته. [الكفاية ٢٠/٩]

للجهالة [فيه غير معدوم القدر] أي كان الماء مجهولاً، ولا يصير معلوماً إلا بالإشارة، أو الكيل، أو الوزن، وم يوجد شيء منها، فكان مجهولاً جهالة تقضي إلى إفساده. (الباية) أو للغرر فإنه على خطر اوجود؛ لأن الماء يجيء وينقص. (الباية) ليس بمال متقوم لأن الشرب عبارة عن الصب من الماء، والماء لا يملك قبل الإحراق (الباية) حتى لا ينقص أي يعني من لا شرب به من هذا المهر إذا سقى أرضه شرب غيره لا يصح، ولو كان مملوكاً صم، وإذا لم يكن مملوكاً قبل الإحراق لا يجوز بيعه، وذكر شيخ الإسلام حواهر رده من مشايخ نوح كأي بكر الإسكاف ومحمد بن سلمة وغيرهما: يجوز، وفي بيع الشرب يوم أو يومين؛ لأن أهل نوح تعاملوا بذلك، والقياس يترك بالتعامل كما في الاستصناع، وكان الفقيه أبو جعفر وأستاذه أبو بكر اسحق لا يجوزان ذلك، وقالوا: هذا تعامل أهل بلدة واحدة، والقياس يترك تعامل البلاد كلها كما في الاستصناع، ولا يترك تعامل أهل بلدة واحدة. [الباية ٣٨٧/١١]

وكذا لا يصلح مسمى في النكاح، حتى يجب مهر المثل، ولا في الخلع حتى يجب ردُّ ما قبضت من الصداق؛ لتفاحش الجهالة، ولا يصلح بدل الصلح عن الدعوى؛ لأنه لا يُمْلِك بشيء من العقود، ولا يباع الشرب في دين صاحبه بعد موته بدون أرض كما في حال حياته، وكيف يصنع الإمام؟ الأصح: أن يضمه إلى أرض لا شرب لها فيبيعهما بإذن صاحبها، ثم ينظر إلى قيمة الأرض مع الشرب وبدونه، فيصرف التفاوت إلى قضاء الدين،

لا يصلح مسمى الخ يعني: إذا تزوج الرجل امرأة على شرب بغير أرض، والنكاح حائر، وليس لها من اشترت شيء؛ لأن الشرب بدون الأرض لا يحتمل التملك بعقد المعاوضة. [الكفاية ٢٠/٩-٢١] مهر المثل لعدم صحة التسمية. (السبئية) ولا في الخلع يعني: لو احتلت امرأة من زوجها على شرب بغير أرض كان باطلاً لا يكون له من الشرب شيء، ولكن الخلع صحيح، وعليها أن ترد المهر الذي أُحدث؛ لأنها احتلت الروح بهذه التسمية فيما هو مرغوب فيه، فتصير عارة بهذه التسمية، وانعور في الخلع يرمها رد ما قبضت كما لو احتلت على ما في بيتها من المتاع، فإذا بيس في بيتها شيء. [الكفاية ٢١/٩] لتفاحش الجهالة: يعني في الشرب، وهذا يرجع إلى الكل. (السبئية) ولا يصلح الخ يعني: إذا جعله بدل الصلح، فالمدعي على دعواه إذا لم يكن عن قصاص، فإن كان فعلى القاتل مدية، وأرض الخراقة. [العناية ٢٠/٩-٢١] لأنه لا يملك. أي لأن الشرب لا يملك شيء من العقود، أي لأن الشرب لا يملك شيء من الصلح متى وقع على خلاف المجلس كان فيه معنى البيع، وبيع الشرب بلا أرض لا يجوز. وكذا الصلح عليه بدون أرض، فإن كان المدعي قد شرب من ذلك اشترى ستة أو ستين فلا ضمان عليه. [السبئية ١١/٣٨٨] حال حياته: أي كما لا يجوز بيعه بدون أرض في حياة صاحبه. (السبئية) الأصح: أن يضمه إلى: وقبل: يتحد خصوصاً، ويجمع فيه ذلك الماء في كل بوبة، ثم يبيع الماء الذي جمعه في الخوص ضمن معلوم، فيقضي به الدين. [الكفاية ٢١/٩] فيصرف التفاوت الخ: فإن كان يشترى مع اشترى مائة وخمسين، وبدون الشرب يشترى مائة، يعرف أن قيمة الشرب خمسون درهماً، فيصرف الخمسون إلى الدين. [السبئية ١١/٣٨٩]

وإن لم يجد ذلك اشترى على تركة الميت أرضاً بغير شرب، ثم ضمَّ الشرب إليها وباعهما، فيصرف من الثمن إلى ثمن الأرض، ويصرف الفائض إلى قضاء الدين. وإذا سقى أرضاً أرضه، أو مخرها ماء أي: ملأها، فسال من مائها في أرضه، حن، فعرضها، أو باب أرض حارده من هدهد ماء: لم يكن عنه ضمها؛ لأنه غير متعلِّق فيه، والله أعلم.

وباعها أي: الأرض والشرب جميعاً (الساة) وبصرف الفائض الخ أي: يصرف الفائض من ثمن الأرض إلى رب السبب. (الساة) أو مخرها وفي 'المصباح': محرت الأرض إذا أُرست فيها الماء، وفي "ديوان الأدب": محرت السفينة الماء أي: سفينة يجريها. [الساة ٣٨٩/١١] غير متعلِّق فيه [أي في سقي والمخر] وهذا لأن كون الفعل عنة لشيء يمد يعرف بالأثر المارم له. والأثر المارم بفعله اجتماع الماء في أرضه، وإنما صارت أرض جاره دلت بر الشرب والاحتساب، وهو أمر اتفاقي قد يكون وقد لا يكون، فلا يضاف إلى فعله، إلا أنه لو لا فعله ما حصل هذا الفساد، فصار فعله في حق هذا لأثر سبب محض، ونسب بما يضمن إذا تعدى كحافر ستر ووصح الحجر، وفعله في أرضه مباح، فلم يضمن، قاموا: ههنا سقى أرضه سقياً معتداً يتحمل عادة، أما إذا سقى سقياً لا يتحمل أرضه فيضمن؛ لأنه أجرى الماء إلى أرض جاره تقديراً. [الكفاية ٢١/٩]

كتاب الأشربة

سُمِّيَ بها، وهي جمع شراب؛ لما فيه من بيان حكمها. قال: والأشربة المحرمة أربعة: الخمر وهي عصير العنب إذا عُنِيَ واشْتَدَّ، وهدف بارد، وعصير إذا صُحَّ حتى يذهب أقل من تنبه، وهو الطلاء المذكور في "الجامع الصغير". ونقيع التمر وهو السكر، ونقيع زبيب إذا اشتدَّ وعُنِيَ. أما الخمر فالكلام فيها في عشرة مواضع. أحدها: في بيان مائيتها، وهي: النبي من ماء العنب إذا صار مُسْكِرًا، وهذا عندنا، وهو المعروف عند أهل اللغة وأهل العلم. وقال بعض الناس: هو اسم لكل مسكر؛ لقوله ﷺ: "كل مسكر خمر"، وقوله ﷺ: "الخمر من هاتين الشجرتين"،**

كتاب الأشربة قال جمهور الشراح: ذكر الأشربة بعد الشرب؛ لأهمها شعنتا عرق واحد لفظاً ومعنى، وقصد بعض الفصلاء حمل مرادهم عرق واحد لفظاً ومعنى، فقال: العرق اللفظي: ظاهر، وهو الشرب مصدر شرب، والعرق المعنوي لعنه الأرض، فإن كلاهما يخرج منه إما باوسطة أو بدوها. [تأنيذ الأفكار ٩/٢٢] سُمِّيَ بها الخمر أي سمي هذا الكتاب بها؛ لأن فيه بيان أحكامها كما سمي كتاب البيوع وأحذود؛ ما فيه بيان أحكامها، والأصول التي يتحد فيها الأشربة هي العنب والزبيب والتمر وأحبوب كاحضة والشعير والأرز والدرج والفواكه كالأحاص والعرضاد واشهد والفانيد والألأ. [الكفاية ٩/٢٢] واشتدَّ. امرود بالاشتداد: كونه صالحاً للإسكار. (الكفاية) ونقيع السمر أي الثالث من الأشربة المحرمة نقيع التمر. (الساية) مائيتها أي ماهيتها في اصطلاح الفقهاء. (الساية) بعض الناس أي من علماء الفقه، وأراد بهم الأئمة الثلاثة وأصحاب الظاهر. [البنية ١١/٣٩٣]

* أخرجه مسلم عن أيوب السخياي عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: "كل مسكر خمر وكل مسكر حرام". [رقم: ٢٠٠٣، باب بيان أن كل مسكر خمر، وأن كل خمر حرام]

* أخرجه الجماعة إلا البخاري. [نصب الراية ٤/٢٩٥] أخرجه مسلم في 'صحيحه' عن يزيد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: الخمر من هاتين الشجرتين: سمرة وحبة. [رقم: ١٩٨٥، باب بيان أن جمع ما ينبذ مما يتخذ من النخل من العنب يسمى خمرًا]

وأشار إلى الكرمة والنخلة، ولأنه مشتق من مخامرة العقل، وهو موجود في كل مسكر. ولنا: أنه اسم خاص بإطباق أهل اللغة فيما ذكرناه، ولهذا اشتهر استعماله فيه وفي غيره، ولأن حرمة الخمر قطعية، وهي في غيرها ظنية، وإنما سمي خمرًا لتخمّره لا لمخامرته العقل، على أن ما ذكرتم لا ينافي كون الاسم خاصًا فيه، فإن التخمّ مشتق من التّجوم وهو الظهور، ثم هو اسم خاص للخمير المعروف لا لكل ما ظهر، وهذا كثير النظر. والحديث الأول طعن فيه يحيى بن معين . . . والثاني: أريد به بيان الحكم؛ إذ هو اللائق بمنصب الرسالة، والثاني في حق ثبوت هذا الاسم، وهذا الذي ذكره في الكتاب قول أبي حنيفة . . . وعندهما: إذا اشتد صار خمرًا.

ولأنه مشتق من ج مثل هذا يجوز كما ذكر في نوحه أنه من نوحه. واسم من اليمم [الكفاية ٢٣٩] اسم خاص أي اسم مخصوص بشيء من ماء العنب إذ صار مسكرًا حصفه مذاق أهل اللغة قوله فيما ذكره في شيء من ماء عنب. [السياسة ١١ ٣٩٤-٣٩٥] وهذا أي ولأن استعمال خمر في شيء من ماء عنب إذ صار مسكرًا. (السياسة) حرمة الخمر الخ يعني لا يصح أن يصرف حرمتها إلا إلى غير ثبوت الحرمة في تلك العنب فصلاً، وغير الشيء لست تلك انقضاء مكان الاجتهاد فيه. [الكفاية ٢٣/٩] وإنما سمي الخ هذا جوب عن قولهم: لأنه مشتق من مخامرة العقل يعني لا يسمى أنه مشتق من مخامرة بل هو مشتق من تخمير، وهو أشدة وقوة، فإن هذه شدة قوة ليست بعبرها حتى سميت له حديث. [السياسة ١١ ٣٩٥] من التجوم: يعني مشتق من تجم إذا ظهر. (البيان) كثير النظر: كذا ورد مشتق من التقرار ولا يستعمل في كونه وحده فيه مقرر، وانصدده كدرد. [السياسة ٩ ٢٥] والحديث الأول أردته قوله: كل مسكر خمر. (السياسة) والثاني: أي والحديث الثاني، وهو قوله ﷺ: 'خمر من هاتين الشجرتين' (السياسة) بيان حكم أي احرمة لا بيان خفيفه، وهو راجع [السياسة ١١ ٣٩٦] في الكتاب . . . والقُدوري بقوله: وهو عصير العنب إذا غلا واشتد، وقذف بيزيد. [الكفاية ٩ ٢٦]

ولا يشترط القذف بالزبد؛ لأن الاسم يثبت به، وكذا المعنى المحرم، وهو المؤثر في الفساد بالاشتداد. ولأبي حنيفة رحمته أن الغليان بداية الشدة، وكمالها بقذف الزبد وسكونه؛ إذ به يتميز الصافي من الكدر، وأحكام الشرع قطعية، فتناط بالنهاية كالحذر، وإكفار المستحل وحرمة البيع، وقيل: يؤخذ في حرمة الشرب بمجرد الاشتداد احتياطاً. والثالث: أن عيئها حرام غير معلول بالسُّكر، ^{بمعنى مشايخ} ولا موقوف عليه، ومن الناس من أنكر حرمة عيئها وقال: إن السكر منها حرام؛ لأن به يحصل الفساد وهو الصد عن ذكر الله تعالى، وهذا كفر؛ لأنه جحود الكتاب، فإنه تعالى سَمَّاهُ رِجْسًا، والرجس ما هو محرَّم العين، وقد جاءت السنة متواترة، أن النبي صلى الله عليه وسلم حرَّم الخمر،*

الاسم يثبت أي إما يثبت هذا الاسم، لكونه مسكراً محامراً للعقل، وإما باعتباره صفة الاشتداد؛ إذ هو المؤثر في إيقاع العداوة، والصد عن ذكر الله تعالى باعتباره الدعة المصربة والقوة المسكرة. [الكفاية ٢٦/٩] يتميز الصافي الح لأن أسفله يصير أعلاه، فيمير فائقه من كدره. (الساية ٣٩٨/١١) غير معلول بالسُّكر أي عيئها حرام لا أحكام الشرع قطعية لا مجال للطعن والاحتمال فيه. [الساية ٣٩٨/١١] غير معلول بالسُّكر أي عيئها حرام لا أن يكون حراماً لكونه مسكراً، ولهذا لا يتوقف على السكر. بل قطرة منها حرام. [الكفاية ٢٧/٩] وهذا أي إنكار حرمة عيئها. (الكفاية) رجسا قال الله تعالى هو **والرجس ما هو** يعني الرجس اسم للحرام الجسم عيئاً بلا شبهة، ودليله قوله تعالى: هو **جاءت السنة** الح معناه: جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في الخمر أحاديث كلها تدل على حرمة الخمر، وكل واحد منها وإن لم يبلغ حد التواتر، فالقدر المشترك منها متواتر كشجاعة علي رضي الله عنه، وجود حاتم، ويسمى هذا التواتر بالمعنى. [العاية ٢٧/٩]

*الأحاديث في تحريم الخمر منها: ما أخرجه البخاري ومسلم عن ثابت عن أنس بن مالك رضي الله عنه [ص ٢٩٦/٤] أخرجه البخاري في 'صحيحه' عن أنس رضي الله عنه كنت سافياً القوم في ممر أي صلحة وكان خمرهم يومئذ الفضيحة، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم مبادياً بيادي: ألا أن الخمر قد حرمت، قال: فقال لي أبو طحفة رضي الله عنه =

وعليه انعقد الإجماع. ولأن قبيبه يدعو إلى كثيره، وهذا من خواص الخمر. وهذا تردد لشاربه اللذة بالاستكثار منه، بخلاف سائر المطعومات، ثم هو غير معلول عندنا، حتى لا يتعدى حكمه إلى سائر المُسكرات، والشافعي **يُعَدِّيهِ إِلَيْهَا**، وهذا بعيد؛ **لأنه خلاف السنة المشهورة**. وتعليه **لتعدية الاسم**، والتعليل في الأحكام لا في الأسماء. والرابع: أنها نجسة نجاسة غليظة، كالبول؛ لثبوتها بالدلائل القطعية **على ما بيناه**. والخامس: أنه يكفر مستحلها؛ لإنكاره الدليل القطعي.

وهذا يعني دعه نفس من كثير، وفي مسعود: ما من صوم وشراب، لا وثقة في لسانه ولا يرد على يده في الأسجد، لا خمر، فإن منه لشاربه تردد بالاستكثار منها [العنه ٢٧٩] سائر **المطعومات** فوق سائر مسكرات، وقيل: خلاف سائر مشروبات كان أو، لأنه يريد لفرق بين الخمر وسائر مسكرات لا سبب بين سائر مصعومات، لأنه سبق كلامه في حوت شافعي وقد عدى شافعي حكم الخمر إلى سائر مسكرات لا إلى سائر مصعومات **هو** أي نفس لورد في خمر. (الكفية) **يُعَدِّيهِ إِلَيْهَا** أي جعل حرمة شربه في الخمر معونة لحرمة، فعلى حكمها من غيرها من المسكرات، حتى إذا حب أحد سرب فصره من مدق فبسا على الخمر [كفية ٢٨٩]

لأنه الخ أي لا تعليل لشافعي بحدته بخلاف سنة مشهورة، وهي ما روي عن ابن عباس مرفوع عنه، ومرفوعاً: **أحرمه الخمر عينها**، وسكر من كل شرب [سنة ٤٠٣] **لُعَدِّيهِ لاسم** فإنه يستسم الخمر من سائر أسمائه بمعنى المنحمره، ثم سبب حكم الخمر في سائر الأشربة، فهذا تعليل لتعدية الأحكام لا لأسماء؛ لأن وضع بعده نفس نفس، وأنه فيقي. [كفية ٢٨٩] **على ما ساء** أي بوجهه، ساءه حساً، فكان كبول ودمه مستوح (سبه)

= حرج فأمرها فحرج فمرها فحرج في سكت مدنية. فقد بعض الخمر قد قال قوم وهي في بطونهم، فأمر الله **يُشْرَبُ عَلَى آتَيْنِ أَمْوٍ وَعَمَلُوا الصَّالِحَاتِ خَافَ فِيهَا طَعْمُهَا** الآية. [رقم: ٢٤٦٤، ٢٤٦٥] صب خمر في لصرين

والسادس: سقوط تقوُّمها في حق المسلم حتى لا يضمن متلفها وغاصبها، ولا يجوز بيعها؛ لأن الله تعالى لما نجَّسها فقد أهانها، والتقوُّم يُشعر بعزَّتها، وقال **ابن** الذي حرَّم شُرْبها حرَّم بَيْعها وأكَلَ ثَمْنها، واختلفوا في سقوط ماليَّتها، والأصح: أنه مال؛ لأن الطُّبَّاع تميل إليها وتضنُّ بها، ومن كان له على مسلم دينٌ، فأوفاه ثمن خمر لا يحلُّ له أن يأخذه، ولا لمديون أن يؤدِّيه؛ لأنه ثمنٌ بيع باطلٍ، وهو غصب في يده، أو أمانة على حسب ما اختلفوا فيه كما في بيع الميتة، ولو كان الدينُ على ذميٍّ، فإنه يؤدِّيه من ثمن الخمر، والمسلم الطالب يستوفيه؛ لأن بيعها فيما بينهم جائز. والسابع: حرمة الانتفاع بها؛ لأن الانتفاع بالنَّجس حرام، ولأنه واجب الاجتناب، وفي الانتفاع به اقتراب. والثامن: أن يُحدَّ شارِبها وإن لم يسكَّر منها؛ لقوله **عليه**: "من شرب الخمر فاجلدوه،

لا يضمن متلفها. بالإجماع، قالوا: عدم الصمان في إتلافها لا يدر على إباحة إتلافها. [السيرة ٤٠٧/١١] والتقوُّم الخ معنى قولنا: إن الشيء متقوم: أنه مما يجب إيضؤه إما بعيه، أو بحديثه، وهي القيمة لقائمة مقامه، فيكون ذلك إشعاراً بعزته [الكفاية ٢٨٩-٢٩] وهو غصب أي هذا اتس غصب في يده، وعنى قول أبي سعيد البردعي: لأنه أحده بعير بدن الشرع، وأمتهم على مذهب الطواويس؛ لأنه أحده برصاً صاحبه. [البداية ٤٠٨، ١١، ٤٠٩] احملوها فيه أي في ثمن أسباع اساطل على ما ذكرناه. (السيرة) الانتفاع بها يريد به اشتداوي بالاحتقار، وسقي الدواب والإقصار في الإحليل. [العناية ٢٩٩]

"تقدم في مسائل لمثورة من الشيوع [نصب الرية ٢٩٩، ٤] أخرجه مسلم في صحيحه" قال ابن عباس **ابن** رجلاً أهدى لرسول الله ﷺ راوية خمر، فقال له رسول الله ﷺ "هل عمت أن الله تعالى قد حرَّمها؟" قال: لا، فسارَّ يسألاً، فقال له رسول الله ﷺ "أم سارَّرت؟" فقال: "أمرته ببيعها، فقال: "إن أدي حرَّم شرَّها حرَّم بيعها". [رقم: ١٥٧٩، باب تحريم بيع الخمر]

فإن عاد فاجلدوه، فإن عاد فاجلدوه، فإن عاد فاقتلوه*، إلا أن حكم القتل قد انتسخ، فبقي الجلد مشروعاً، وعليه انعقد إجماع الصحابة^{رحمهم الله}. وتقديره ما ذكرناه في الحدود. والتاسع: أن الطبخ لا يؤثر فيها؛ لأنه للمنع من ثبوت الحرمة لا لرفعها بعد ثبوتها، إلا أنه لا يُحَدُّ فيه ما لم يسكر منه على ما قالوا؛ لأن الحد بالقليل في النبي خاصة؛ لما ذكرناه، وهذا قد طبع. والعاشر: جواز تخيلها، وفيه خلاف الشافعي^{رحمهم الله}. وسنذكره من بعد إن شاء الله تعالى، هذا هو الكلام في الخمر. وأما العصير^{عصير}: إذا طبخ حتى يذهب أقل من ثلثه، وهو المطبوخ أدنى طبخة، ويسمى الباذق،

قد انتسخ أي نقوه^١. لا يخل دم امرئ مسسم إلا بإحدى معد ثلاث^٢. (الكفاية) وعليه انعقد أي عني أنه حرام وبعد شرب قبيلها كذا قال الكاكي... وصبوب أن يقال: أي وعنى الحد انعقد لإجماع من الصحابة؛ لأن بيان انعقاد الإجماع تحريمها فيما قصي من قريب. [الساية ١١ ٤١٢] لا يؤثر فيها أي في الخمر بعد أن صار خمراً، يعني أن خمر إذا صبحت حتى ذهب ثلثه لا يخل. [الساية ١١ ٤١٤] لا لرفعها لأن أثر الصبح في إزالة صفة الإسكار. والخمر حرام وموجب لحد بعينها لا للإسكار. (الساية) على ما قالوا. قال شيخ الإسلام حواهر راده: لم يذكر محمد أنه إذا شرب بعد لصبح ولم يسكر هل يحل عليه الحد، ثم قال: ويحسب أن لا يحل عليه الحد؛ لأنه ليس خمر بعة، فإن الخمر لغة هو سبي من ماء العنب، وهذا ليس سبي. (الساية) لما ذكرناه أي قليبه يدعو إلى كثرة. [الكفاية ٩ ٢٩٩] من بعد. يعني في آخر هذا باب. (الساية) ويسمى البادق^٣ الباذق: عصير عنب صبح أدنى صفة فصار شديداً. [الساية ١١ ٤١٦]

*تقدم في الحدود. [نصب الرأية ٤ ٢٩٩] روه أبو داود في نسبه عن أبي هريرة^{رضي الله عنه}. قال: قال رسول الله^ﷺ إذا سكر واحد، لم يسكر وحده، وإذا سكر اثنان، لم يسكرا وحده، وإذا سكر ثلاثة، لم يسكروا وحده. [رقعة: ٤٤٨٤،

باب إذا تتابع في شرب الخمر]

والمُنصفُ - وهو ما ذهب نصفه بالطبخ - فكل ذلك حرام عندنا إذا غلى واشتد، وقذف بالزبد، أو إذا اشتد على الاختلاف. وقال الأوزاعي: إنه مباح، وهو قول بعض المعتزلة؛ لأنه مشروب طيب، وليس بخمر. ولنا: أنه رقيق مُلذَّ مُطَرَّبٌ، ولهذا يجتمع عليه الفُسَّاق، فيُحرَّم شرُّه؛ دفعاً للفساد المتعلق به. وأما نقيع التمر - وهو السَّكر، وهو النبيء من ماء التمر أي: الرطب - فهو حرام مكروه. وقال شريك بن عبد الله: إنه مباح؛ لقوله تعالى: ﴿تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ امتنَّ علينا به، وهو بالمحرم لا يتحقق. ولنا: إجماع الصحابة عليهم السلام * ويدل عليه ما روينا من قبل،

الامتثال

والمُنصف قل في 'غاية البيان': قوله: واسصف يحور أن يكون بالنصب وهو الأوجه عطفاً على قوله: الباق أي يسمى العصير الداهب أقل من ثلثه اسادق، ويسمى المنصف أيضاً. [نتائج الأفكار ٢٩٩/٩] **الاختلاف**. المذكور بين أبي حنيفة وصاحبيه عليهم السلام في اشترط القذف بالزبد. [الساية ٤١٦/١١] **أي الرطب** قال جمهور الشراح: وإنما فسر التمر بالرطب؛ لأن المتحد من التمر اسمه سيد التمر لا اسكر وهو حلال على قول أبي حنيفة وأبي يوسف عليهم السلام عنى ما سيحي. [نتائج الأفكار ٣٠٩/٩] **حرام مكروه** قال عامة شراح: أردف حرام بالكراهة إشارة إلى أن حرمة ليست كحرمة الحمر؛ لأن مستحل الحمر يُكفر، ومستحل غيرها لا يكفر. [نتائج الأفكار ٣١٩/٩] **منه سكر**: بيان وكشف عن كيفية الإسقاء واسكر: اسيد؛ وهو خمر التمر، والرق الحس: الدبس والخل والتمر والزيب وغير ذلك، والرق الحس شرعاً: ما هو حلال، وحكم المعصوف والمعصوف عليه واحد؛ لأن الآية لبيان الإمتان، ويحور أن يجعل السكر رزقاً حساً كأنه قيل: تتخذون ما هو سكر وورق حس. [الساية ٤٢١/١١] **ما روينا** يعني قوله عليه السلام: 'الحمر من هاتين الشحرتين'، وأشار إلى الكرمه والسحلة. [لغاية ٣١٩/٩]

* روى عبد الرزاق في 'مُصنفه' حراً الثوري عن منصور عن أبي وائل قال: اشتكى رجل ما بطنه فعت له اسكر، فقال عبد الله بن مسعود عليه السلام: إن الله لا يكر ليحعل شفاءكم فيما حرَّم عليكم.

[رقم: ١٧٠٩٧، باب التداوي بالخمر]

والآية محمولة على الابتداء؛ إذ كانت الأشربة مباحة كلها، وقيل: أراد به التوبيخ،
 معناه - والله أعلم - : تتخذون منه سكرًا وتدعون رزقًا حسنًا. وأما نقيع الزبيب -
 وهو النبيذ من ماء الزبيب - فهو حرام إذا اشتد وغلّ، ويتأتى فيه خلاف
 الأوزاعي، وقد بينا المعنى من قبل، إلا أن حرمة هذه الأشربة دون حرمة الخمر
 التي لا يكفر مستحلّها، ويكفر مستحلّ الخمر؛ لأن حرمتها اجتهادية، وحرمة
 الخمر قطعية، ولا يجب أخذ بشرها حتى يسكر، ويجب بشرب قطرة من الخمر،
 ونجاستها خفيفة في رواية، وغلظتها في أخرى، ونجاسة الخمر غليظة رواية واحدة،
 ويجوز بيعها، ويضمن متلفها عند أبي حنيفة خلافاً لهما فيهما؛ لأنه مال متقوم
 بكمه

على لسانه لأهل مكة، وحرمة الخمر باندية، وهذا على تفسير أن يكون الرد بالآية لامتداد كما قال
 الخصم، وقيل: أراد به التوبيخ، معناه: أنتم تسفّهونكم تتخذون منه سكرًا حرامًا، وتدعون رزقًا
 حسنًا. [لعبة ٣١٩] منه - وقد نقيع الزبيب، لأنه سكر، وهو الذي صحّ في صحبه،
 جعل شربه إلى السكر عند أبي حنيفة وأبي يوسف. كائنات العبي عدهما. (السياسة) أي على
 نفسه لا بأمر. (السياسة) ... معنى - أشار به إلى قوله: إنه رقيق مدد، مضرب. إلخ [ساية ١١ ٤٢٤]
 ... يعني لنادق، وسقف، ونقيع زبيب، ونقيع النمر. (السياسة) ففي رواية
 العبيطة تمع ما راد على الدرهم، وفي رواية الحفيفة لا تمع إلا لكثير الفاحش. أي خلافاً
 لأبي يوسف ومحمد في البيع والإتلاف. [ساية ١١ ٤٢٥] قول: فيه نظر، أم أولاً؛
 فالأهم صرحوا بأن معنى تقوم مال مباحة لا تدفع به شرعاً، وسيجيء بتصريح عن قريب، بأن هذه
 الأشربة لا يسفّع بها بوجه من الوجوه، فكيف يتصور لتقوم فيها، وأم ثانياً؛ فلأن الدلالة لقصعية على
 تعتبر في حق وجوب الاعتقاد دون وجوب العمل، ألا ترى أن حرّ الواحد من النسب يوجب العلم
 ولا يوجب علم اليقين، بل يوجب علم الظن على المذهب الصحيح المختار عند الجمهور كما نقرر في علم
 الأصول، وما نحن فيه من العمليات، فيسعي أن يكفي فيه تمجّد عنه الظن. [نائج الأفكار ٣١٩-٣٢]

وما شهدت دلالة قطعية بسقوط تقوّمها، بخلاف الخمر، غير أن عنده يجب قيمتها
لا مثلها على ما عُرِف، ولا يُستفَع بها بوجه من الوجوه؛ لأنها محرّمة، وعن أبي يوسف
أنه يجوز بيعها إذا كان الذاهب بالطبخ أكثر من النصف دون الثلثين. ^{كما في الخمر} قال في
الجامع **ح** وهذا الجواب على

هذا العموم، والبيان لا يوجد في غيره، وهو نصّ على أن ما يتخذ من الخنطة
والشعير والعسل والذرة حلال عند أبي حنيفة ^{الجامع الصغير}. ولا يحدّ شاربه عنده وإن سكر
منه، ولا يقع طلاق السكران منه بمنزلة النائم، ومن ذهب عقله بالبسج ولَبَن الرّمّاك.

حرف خمر فإنه لا يجوز بيع خمر ولا يضمّ متنعها. **ح** فسبها أي قيمة هذه الأشربة عند
الإتلاف. (الساية) **س** ما عُرِف أي أن المسلم ممنوع عن التصرف في الحرّم، فلا يكون مأموراً بإعطاء
المثل. [الكفاية ٣٢/٩] **ن** قوله: في التعديل حتّى لا يدرى من حرمة سائل الشيء عدم
الانتفاع به، ألا يرى أن السارقين نحس العيون محرّم تداول قطعاً مع أنّه ممّا يتنع به حيث يلقى في الأرضي
لاستكتثار الربيع، وهذا يجوز بيعه كما مرّ في فصل البيع من كتاب الكراهية [تناح الأفكار ٣٢/٩]
وعن أبي يوسف **ح** أقول: لا يذهب عيبك أن حق هذه الرواية أن تذكر قبل قوله، ولا يتنع بها
بوجه من الوجوه؛ لأنها من شعب حواز بيع هذه الأشربة، وقوله: ولا يتنع بها إلى آخره مسألة مستقلة
دخلت في البير كما ترى. [تناح الأفكار ٣٢/٩] **و** قال في الجامع **ح** أورد رواية 'الجامع الصغير'،
وهي قوله: ما سوى ذلك من الأشربة، أي ما سوى المذكور، وهو الخمر وسكر ونقيع لربيب والطلاء،
وهو النادق والمصنف بيان أن العموم المذكور في 'الجامع الصغير' لا يوجد في غيره. [لعاية ٣٢/٩]

قلوا أي قال شراح 'الجامع الصغير' مثل فحر الإسلام وغيره. (الساية) **ع** على هذا **ع** يعني في جميع
الأشربة غير المستثناة. (الساية) **و** من ذهب عقده **ح** قال شيخ الإسلام حواهر راده في شرحه: أكل
قليل السقمونيا والسحّ مباح لتداوي، وما راد على ذلك إذا كان يقتل، أو يذهب العقل حرام. (البابية)
وليس الرّمّاك أي وعمرة من ذهب عقده ليس الرّمّاك، وهو جمع رمكة، وهي الأثى من الخيل. [الساية ٤٢٨/١١]

وعن محمد - ^{١٠٠} : أنه حرام، ويحدُّ شاربُه إذا سكر منه، ويقع طلاقُه إذا سكر منه كما في سائر الأشربة المحرّمة. وقال فيه ^{١٠١} : وكان أبو يوسف ^{١٠٢} يقول: ما كان من لأسرة يبقى بعد ما سبع عشره يوم ولا يفسد، فبني أكرهه، ثم رجع إلى قول أبي حنيفة - ^{١٠٣}، وقوله الأول مثل قول محمد - ^{١٠٤} : إن كل مسكرٍ حرام، إلا أنه تفرد بهذا الشرط، ومعنى قوله: "يبلغ" يغلي ويشتد، ومعنى قوله: "ولا يفسد" لا يحمض، ووجهه: أن بقاء هذه المدة من غير أن يحمض دلالة قوته وشدته، فكان آية حرمة، ومثل ذلك مروى عن ابن عباس ^{١٠٥} * وأبو حنيفة - ^{١٠٦} يعتبر حقيقة الشدة على الحد الذي ذكرناه فيما يُحرّم أصل شربه، وفيما يحرّم السكر منه على ما ذكره إن شاء الله تعالى. وأبو يوسف - ^{١٠٧} رجع إلى قول أبي حنيفة - ^{١٠٨}.

أنه حرام أي ما سوى ذلك من لأسره كاستحذ من الحطه وشعر وأمانه، ويحد شارب (كفاه) إلا أنه تفرد الخ فالخاص أن أبا يوسف ^{١٠٩} كان يقول أولاً مثل قول محمد - ^{١١٠} : إن كل مسكر حرام، لكنه وحده شرط أن لا يفسد بعد ما سبع عشره يوم، فهاتان مسألتان. إحداهما أن كل مسكر حرام عند محمد وأبي يوسف ^{١١١} أولاً، ثم رجع إلى قول أبي حنيفة - ^{١١٢}، وثانيه: أن لأشربة حو سكر، ويقع الربد بد على واشتد حرام عندهم، وعند أبي يوسف ^{١١٣} كدث، ولكن بشرط أن يبقى بعد عشرة أيام، ولا يفسد أي لا يحمض، ثم رجع إلى قولهما. [الكفاية ٣٢/٩]

الذي ذكرناه وهو العيب والشدّة والقذف ياريد فيما يحرّم أصل شربه، وهو حمر، وفيما يحرّم السكر منه، وهو سيد تمر والربد إذا ضحك كل واحد منهما أدى ضحكة، يعني كما أن الحمر لا تبت لأوان يثبت على هد أخذ من العيب ولاشتد، والقذف ياريد، كدث لا يثبت كور السكر من هذين الشرعين حراماً، إلا بثبوت هذا الحد فيهما، وهو لعيب والاشتداد، والقذف ياريد. [كفاه ٣٣/٩]

* غريب، وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا وكيع عن عبيد بن مالك عن الصحاح عن ابن عباس ^{١١٤} قال: سيد السدي بيع فسد، وأما ما أوردنا على ظور اترك جوده، فلا خير فيه. [نصب الرية ٤ ٢٩٩]

فلم يحرم كل مسكر، ورجع عن هذا الشرط أيضاً. **وفال في المحصر:** "وسد
 التمر والبرس إذا ضحك كل واحد منهما أدى طححه **حرام**". ^{مختصر القموري} وإن اشتد إذا شرب
 منه ما يغلب على ظنه أنه لا يُسكره من غير هو ولا طرب، وهذا عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف **حرام**. وعند محمد والشافعي **حرام**. والكلام فيه كالكلام في المثلث
 العنبي، ونذكره إن شاء الله تعالى. قال: **ولا بأس بالخلطين:** ^{فيه أو كثيرة} لما روي عن ابن زياد أنه
 قال: سقاني ابن عمر **شربة** ما كدت أهتدي إلى منزلي، فغدت إليه من الغد،
 فأخبرته بذلك، فقال: ما زدناك على **عجوة** وزبيب، وهذا نوع من الخلطين، وكان
 مطبوخاً؛ لأن المروي عنه حرمة نقيع الزبيب، وهو النبي منه، وما روي: أنه **لهي**
 عن الجمع بين التمر والزبيب، والزبيب والرطب، والرطب والبسر ******

ولا بأس بالخلطين. وهو أن يجمع بين ماء التمر وماء الزبيب، ويصح أدى طححه، ويترك إلى أن يعني ويشتد
 كذا في "الأوضح". (الكفاية) **سقاني ابن عمر الخ** واس عمر كان معروفاً بالرهدة والعقه بين الصحابة، فلا بطل
 به أنه كان يسقي غيره ما لا يشربه، أو يشربه ما كان حراماً، وهذا بعيد أن المتخذ من العجوة والزبيب حلال
 وإن اشتد، وصار مسكراً؛ لأن الذي سقاه كان مسكراً، ألا ترى إلى قوله: ما كدت أهتدي إلى أهلي وكان
 مطبوخاً؛ لأن المروي عنه حرمة نقيع الزبيب وهو النبي منه. [الكفاية ٣٣/٩] **عجوة:** نوع من أجود التمر.

"رواه محمد بن الحسن في 'كتاب الآثار' أخبرنا أبو حنيفة **رحم** عن سليمان الشيباني عن ابن زياد أنه أقصر عدد
 عند الله من عمر **رحم**، فسقاه شراباً، فكانه أحد منه، فلما أصبح عدا إليه، فقال له: ما هذا الشراب ما كدت
 أهتدي إلى مربي، فقال ابن عمر **رحم** ما كنت على عهد **رحم** [رقم: ٨٢٩، باب الأشربة والأسدة]
****** أخرج البخاري ومسلم، وباقي الستة عن عطاء بن أبي رباح. [نصب الراية ٣٠١/٤] أخرجه البخاري في
 "صحيحه" عن جابر بن عبد الله الأنصاري **رحم** عن رسول **رحم** أنه **هي** أن يسد التمر ورسب جمعاً، وهي
 أن يسد الرطب والبسر جميعاً. [رقم: ٥٦٠١، باب من رأى أن لا يحط السر والتمر إذا كان مسكراً]

قيل لأحمد وهو قول الفقيه أبي جعفر؛ لأنه متحد مما ليس بأصل الخمر، فكان ممسرة السج وليس الرماك. والسكر مهمما حرام، فلا يحد، فكذا هما. [السياسة ١١/٤٣٦] **وقد ذكرنا الوجه** إشارة إلى ما ذكر أن السكران منه تمسرة السج، ومن ذهب عقده بالسج وليس الرماك؛ وهذا لأن النص ورد بحد في الخمر، وهذا ليس في معناه، فهو وجب الحد فيه كان بطريق اقياس، ودا لا يحد. [الكفاية ٩ ٣٤-٣٥]

روى عن محمد بن إسماعيل هذا لا يناسب، فإن الكلام على مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف، ولم يذكروا سابقاً قولهما، فانتزيع على قوهما. وأما محمد بن إسماعيل، فيحتملهما في أصل المسألة حيث لا يقول بحد متحد من الخمر إذا أشد وعلى، فيجوز أن يقول بحد إذا سكر منه، وأما هما فيقولان: بحد ذلك، فيكون مروى عن محمد بن إسماعيل في حقهما، ولذا ترك صاحب "الكافي" هذا التعليل، وكفى بما ذكره المنصف فيما بعد بقوله: وهذا لأن المساق إجماع. **فهو على هذا** أي على اختلاف الروايتين: قيل يحد، وقيل: لا يحد (السياسة) **به يوقف إجماع** أي روي عن محمد أنه يوقف في حكم المثلث العتيق، وقال: لا أحرمه ولا أبيحه؛ لتعارض الآثار. [السياسة ١١/٤٣٨]

لهم في إثبات احرمته قوله **عليه السلام**: "كل مسكر خمر" * وقوله **عليه السلام**: "ما أسكر كثيره فقليله حرام" * وروى عنه **عليه السلام**: "ما أسكر الجرّة منه فالجرّة منه حرام" * * * ولأن المسكر يفسد العقل، فيكون حراماً قليله وكثيره كالخمر. وهما: قوله **عليه السلام**: "حرّمت الخمر لعينها" * * * وروى: "بعينها قليلها وكثيرها، والسّكر من كل شراب" **خصّ السكر**

حص السكر **الح** تقريره: أنه **صنق** الحرمة في الخمر حيث قرأ حرّمت خمر عينها، فقتضى أن يكون قبسها وكثيرها حراماً، بخلاف غيرها من لأشربة، فإنه حصّ بالتحريم فيها حيث قرأ: واسكر من كل شراب بوزن العصف، ولا شك أن العصف غير معطوف عليه، فيكون ما نحن فيه من لشرب غير الخمر لا يكون حراماً إلا بالسكر. [البنية ١١/٤٤١]

* تقدم في أول كتاب الأشربة.

* * * روي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ومن حديث جابر، ومن حديث سعد بن أبي وقاص، ومن حديث علي، ومن حديث عائشة، ومن حديث بن عمر، ومن حديث حوّا بن حبر، ومن حديث زيد بن ثابت **رضي الله عنه** [نصب لريه ٤/٣٠١] أخرجه سنائي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن سبي **رضي الله عنه** قرأ: ما أسكر كثيره فقليله حرام [رقبه: ٥٦٠٧، باب تحريم كل شراب أسكر كثيره]

* * * هذه رواية عربية، ولكن معناه في حديث عائشة **رضي الله عنها**، ما أسكر بقرق فقليله حرام. أخرجه أبو داود في "سننه" عن عائشة **رضي الله عنها** قالت: سمعت رسول الله **صلى الله عليه وسلم** يقول: كل مسكر حرام، وما أسكر منه لفرق فقليله حرام. [رقبه:

٣٦٨٧، باب الهبي عن المسكر]

* * * * روه يعقبي في "كتاب الضعفاء" في ترجمة محمد بن اقرت حدثنا عمرو بن أحمد بن عمرو بن سرح ث يوسف بن عدي ث محمد بن اقرت سكوفي عن أبي إسحاق السبيعي عن الحارث عن علي، قرأ: طاف نبي **صلى الله عليه وسلم** بين الصف والمروة أسوعاً، ثم ستم إلى حائط من حيضات مكة، فقال: هل من شربة؟ فأثني بقرق من ساء، فذوق فقصت ورده، فقام إليه رجل من أهل الحائط، فقال: يا رسول الله هذ شراب أهل مكة، قال: "فصب عليه الماء"، ثم شرب ثم قال: "حرّمت الخمر بعينها، والسكر من كل شراب". وأعنه محمد بن اقرت. [رقبه: ١٦٨١] [نصب لريه ٤/٣٠٦] تقدم الكلام عليه في هذا الباب أنه روي

عن ابن عباس **رضي الله عنهما** مرفوعاً، والوقف أصح. [البنية ١١/٤٤١]

بالتحريم في غير الخمر؛ إذ العطف للمغايرة، ولأن المفسد هو القدح المسكر، وهو حرام عندنا، وإنما يُحرَّم القليل منه؛ لأنه يدعو لرقته ولطافته إلى الكثير، فأعطي القدح مسكر حكمه، والمثلث لعلظة لا يدعو، وهو في نفسه غذاء، فبقي على الإباحة. والحديث الأول* غير ثابت على ما بيناه، ثم هو محمول على القدح الأخير؛ إذ هو المسكر حقيقة، والذي يُصبُّ عليه الماء بعد ما ذهب ثلثاه بالطبخ حتى يرق.

وأما بحرم جوب سؤل، يمكن تقريره على هذا الوجه، وهو أن بقى ما كان مفسد هو دهن ما تقدم وجب أن يكون في الخمر كذلك (العناية) لأنه يدعو إلج قول: فيه كلام وهو أن هذا تقرير قصصى كون حرمة الخمر معلنة، وقد صرح فيما أمر بأن الخمر عنه حرم غير معمول عند شيء، لأن عبثه خلاف السنة المشهورة، وهي: قوله **الحد** "حرمت خمر نعيمها، وسكر من كل شرب"، فكان يدي يعني ههنا أن يقبل. وإنما يخرم القليل من الخمر؛ بورود نص فيه، وهو قوله **الحد** "حرمت خمر نعيمها" الحديث. [تأنيح الأفكار ٣٧٩] والحديث الأول يعني قوله: "كل مسكر حمر" [عدة ٣٧٩] غير ثابت قال بعض الفضلاء. وكان على المصنف أن يتعرض للحديثين لأخرين الذين رواهما لم يفعل كأنه كتمى معارضته ما رواه هما. [تأنيح الأفكار ٣٧٩] ما بيناه من صعن يعني من معص. (عناية) هو محمول. هذا جواب بطريق السليم، يعني سمعنا أن هذا الحديث صحيح. [النهاية ١١/٤٤٦] والذي يصب إلج: يذكر اسمه لاختلاف وقع فيه، فإن منهم من سماه يوسفياً ويعقوبياً، لأن يوسف - ككثيراً ما كان يستعمل هذا. [العناية ٣٧/١١]

*أخرج الدارقطني في "سننه" عن عمار بن مضر ثنا حريز بن عبد الحميد عن خجاج عن حماد بن إبراهيم عن عقيقة عن عبد الله بن أبي **الحد** قال: "كل مسكر حرام"، قال عبد الله: هي الشرية التي أسكرت، ثم أخرجها عن عمار بن مضر ثنا شريك عن أبي حمزة عن إبراهيم بن وهيب قوله: "كل مسكر حرام" قال: هي الشرية التي أسكرت، قال: وهذا أصح من الأول ولم يسده غير خجاج، وحذف عنه، وعمار بن مضر ضعيف، وخجاج ضعيف، وإنما هو من قول إبراهيم السجعي، ثم أسد عن بن اسارث أنه ذكر له حديث ابن مسعود **الحد** وكل مسكر حرام هي الشرية التي أسكرت، فقال: حديث باطل.

[رقم: ٤٥٨٦ و ٤٥٨٧ و ٤٥٨٨، كتاب الأشربة] [نصيب الراية ٣٠٥/٤ - ٣٠٦]

ثم يطبخ طبخة: حكمه المثلث؛ لأن صب الماء لا يزيده إلا ضعفاً بخلاف ما إذا صب الماء على العصير. ثم يطبخ حتى يذهب ثلث الكل؛ لأن الماء يذهب أولاً لطافته أو يذهب منهما، فلا يكون الداهب ثلثي ماء العنب، ولو طبخ العنب كما هو ثم يعصر: يكتفى بأدنى طبخة في رواية عن أبي حنيفة . وفي رواية عنه: لا يخل ما لم يذهب ثلثاه بالطبخ وهو الأصح؛ لأن العصير قائم فيه من غير تغير، فصار كما بعد العصر. ولو جمع في الطبخ بين العنب والتمر، أو بين التمر والزبيب: لا يخل،

فلا يكون الداهب [أي على نقص وشت] يعني تارة يذهب ماء بصفته أولاً، وتارة يذهب لعصير ماء معاً، فهو ذهب معاً يخل شره كما يخل شره؛ لأنهما ماء دهما معاً، كان يذهب من العصير أيضاً ثلثين كماء، وهناك يجوز شره، لكن ما لم ينفصل يذهبهما معاً، وحتماً يذهب ماء أولاً لصفته قد حرمة شره حتماً؛ لأنه ذهب ماء أولاً كان يذهب أقل من ثلثي العصير، وهو حرمة عند علي م. وهو صدق. [كقاية ٣٨٩] عن أبي حنيفة رواها حسن عنه، وقد روي عنه بد صحيح أدنى صحة يخل شره إذا غلا واشتد كما في نقيع الزبيب والتمر. [البنية ٤٤٧/١١]

وفي روايه عنه أي وفي رواية أخرى عن أبي حنيفة روي حسن من مالث عن أبي حنيفة. (لسايه) كما بعد العصر يعني بد طبخ ماء لعنب بعد عصر لعنب لا يخل ماء يذهب ثلثه، فكذلك بد طبخ العنب أولاً، ثم عصر ماؤه لا يخل بالطبخ بعد ذلك، إلا إذا ذهب ثلثاه. [البنية ٤٤٨/١١]

التمر والزبيب قال صاحب 'عدة سيد': وسأفي قوله، أو بين التمر والزبيب نصر؛ لأن ماء زبيب كماء تمر، يكفي فيهما أدنى طبخة، وقد صرح بذلك قدوري قبل هذا، وهو قوله: وسيد تمر وزبيب بد صحيح كل واحد منهما أدنى طبخة حلال، وإن شئت انتهى... وكان صاحب 'لكافي' فهم رككة فيما ذكره مصنف ههنا حيث غير عدله في صورة ثائية، فقد ولو جمع في الصبح بين لعنب والتمر، أو بين لعنب وزبيب لا يخل ماء يذهب بصبغ من ثلثه. انتهى ويحتمل أن يقع لفظ تمر في قول مصنف أو بين تمر وزبيب بدل لفظ لعنب سهو من نفس المصنف، أو من ساسح لأو، إلا أنه يبقى نوع قصور في التعديل لدي ذكره ههنا عن عدة مدعي في نظوره لثنية على كل حال؛ بد يتعرض بالزبيب في التعديل قط. =

حتى يذهب ثلثاه؛ لأن التمر إن كان يكفي فيه بأدنى طبخة فعصير العنب لابد أن يذهب ثلثاه، فيعتر جانب العنب احتياطاً، وكذا إذا جمع بين عصر العنب ونقيع التمر؛ لما قلنا، ولو طبخ نقيع التمر والزبيب أدنى طبخة، ثم أُنقِع فيه ثمر أو زبيب إن كان ما أُنقِع فيه شيئاً يسيراً لا يتخذ النبيذ من مثله: لا بأس به، وإن كان يتخذ النبيذ من مثله: لم يحل كما إذا صب في المطبوخ قدح من النقيع، والمعنى تغيب جهة الحرمة، ولا حد في شربه؛ لأن التحريم للاحتياط، وهو لمحد في درئه، ولو طبخ الخمر أو غيره بعد الاشتداد حتى يذهب ثلثاه: لم يحل؛ لأن الحرمة قد تقرر، فلا ترتفع بالطبخ. قال: لا بأس به في الساء. ^{القدوري} في حديث فيه طول بعد ذكر هذه الأوعية: 'فاشربوا في كل ظرف، فإن الظرف لا يحل شيئاً ولا يحرمه، ولا تشربوا المسكر'،

= ثم اعلم أن تاج الشريعة وجه ما وقع في سجع هداية هـ حيث قل: فإن قلت: هـا معنى لا يتأتى في الثمر والزيب على ما قل في 'المختصر': أنه يكلف فيهما أدنى طلحة، قلت: إن هـا على ما روى هشام في الموارد عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه لا يحمل ما يذهب ثلثاه سطوح انتهى. [شائع لأفكار ٩ ٣٩]

لا قلنا: أشار به إلى قوله: فعصر العنب لا بد أن يذهب ثلثاه. [البيان ٤٤٩/١١]

المهمة وسكون سون وفتح التاء المشددة من فوق وهو حرر أحمر، وفن أبو غنيدة: حصر، وقد جحر أن يكونا جميعاً، وهو جمع حتمه، ونرفت المظلي نرفت، وهذا الذي ذكره بقنوري هو قول أكثر أهل علم. [سيدة ١١ ٤٥٠]

أُخرجته الجماعة إلا البحاري عن بريدة. [نصب لزيادة ٣٠٩/٢] أخرجه مسلم في صحيحه عن س
بريدة عن أبيه قال. قال رسول الله ﷺ كنت هيتكم عن الأشرية في صفوف الأعداء
غير أن لا تشربوا مسكراً". [رقم: ٩٧٧، باب النهي عن الانتباه في المزفت]

وقال: ذلك بعد ما أحبر عن النهي عنه. فكان ناسخاً له، وإنما ينتبذ فيه بعد تطهيره. فإن كان الوعاء عتيقاً: يغسل ثلاثاً فيضطره، وإن كان جديداً لا يضره عند محمد - ٤٠: تشرب الخمر فيه، بخلاف العتيق، وعند أبي يوسف - ٤٠: يغسل ثلاثاً، ويحفظ في كل مرة. وهي مسألة ما لا ينعصر بالعصر. وقيل: عند أبي يوسف - ٤٠: بماء مرة بعد أخرى، حتى إذا خرج الماء صافياً غير متغير يحكم بطهارته. قال: وإذا حلت الخمر حلت، سواء صارت حلاً بنفسها، أو شيء نصح فيها، ولا يكره حسنها. وقال الشافعي - ٤٠: يكره التخليل، ولا يخل الخل الحاصل به، إن كان التخليل بإلقاء شيء فيه قولاً واحداً، وإن كان بغير إلقاء شيء فيه، فنه في الخل الحاصل به قولان.

عن النهي عنه برهني من حديث شعبة أخبرني عمرو بن مرة سمعت زاذان يقول: قلت لأبي عمر: أخبرنا ما هي عنه سورة الله من لأوعده الحرب بمعكم وعسره - ٤٠: قال: هي عن حتمه وهي خمره، وهي عن مدقه وهو بقره، وهي عن نداء وهو بقره. وهي عن البقر وهي أصل نسخة بقره بقره مسح مسح، ومما أن يستد في لأسقيه قال: بما هي عن هذه لأعده على الخصوص - ٤٠: [النهاية ١١/٤٥٢]

بعد تطهيره إن كان فيه خمر. (النهاية) **يغسل ثلاثاً** الخ لأه يشرب كما هو يحسن انصرف - ٤٠: **يغسل ثلاثاً** الخ (النهاية) **وهي مسألة** الخ والحواف فيها مشهور، وقد شيخ الإسلام: هذا مثل صرف خمر بعد ما صب منه خمر، ثم إذا صب منه حتى صار خمر حلاً ما حل الطرف لم يذكر محمد هذا في الأصل. [النهاية ١١/٤٥٣]

يحكم بطهارته فإنه بغيره ولا يحتاج إلى سحق في كل مرة من غسل (النهاية) **قولاً واحداً** وبه قال مالك وأحمد - ٤٠: [النهاية ١١/٤٥٤] لأن ما بقي في الخمر يحسن بأول ملاقات، وما يكون حسناً لا يبعد صهاره، خلاف ما إذا حلت بنفسها لأن ما يوجد فيه شيء يحسن ملاقات. **بغير إلقاء شيء** الخ يحسن من ص إلى شمس إذا قد سار بقره منها **قولان** في قول: حل كقول: وفي قول: لا يحل، وبه قال مالك وأحمد. أما إذا صار حلاً بطول المدة بدون علاج يخل بلا حواف هم. [النهاية ١١/٤٥٥]

له: أن في التحليل اقتراباً من الخمر على وجه التمول، والأمر بالاجتناب ينافية.
ولنا: قوله **علاء**: "نعم الإدام الحل" * من غير فصل، وقوله **علاء**: "خير خدكم
خل خمركم"، ولأن بالتحليل يزول الوصفُ المفسد، وتثبت صفة الصلاح من حيث
تسكين الصفراء وكسر الشهوة والتغذي به، والإصلاح مباح، وكذا **الصالح للمصالح**؛
اعتباراً بالمتخلل بنفسه وبالذباغ، والاقتراب لإعدام الفساد، فأشبهه الإراقة،
والتحليل أولى؛ لما فيه من إحراز مال يصير حلالاً في الثاني، فيختاره من ابتلي به،
وإذا صار الخمر حلالاً يطهر ما يوازيها من الإناء، فأما أعلاه وهو الذي نقص منه
الخمر، قيل: يطهر تبعاً، وقيل: لا يطهر؛ لأنه خمر يابس إلا إذا غُسل بالخل فيتخلل
من ساعته فيطهر، وكذا إذا صُبَّ فيه الخمر، ثم ملئ حلالاً يطهر في الحال على ما
قالوا. قال: **ويكره شرب ذردي الخمر**.

الصالح للمصالح يخور أن يكون معناه: المحلل صالح لسفاح، والصالح بمصاح مباح؛ اعتباراً بالتحليل
بنفسه وبالذباغ. (العباية) **والاقتراب إلخ** جواب عن قوله: إن في التحليل اقتراباً من الخمر على وجه
التمول، ووجهه: لا يسم أنه على وجه التمول بل يسطور إليه إعدام الفساد. [العباية ٣٩/٩]
والتحليل أولى أي بأن يكون مباحاً من الإراقة؛ إذ في الإراقة إبطال المفسد لا غير، وفي التحليل إحراز
المال وصيانته مع بطلان المفسد. [الكفاية ٣٩/٩] **فيختاره إلخ** أي فيختار التحليل على الإراقة من انتهي
بالخمر كما إذا ورث الخمر مثلاً. [البناءة ٤٥٧/١١] **فيتخلل** يعني يدار فيه الخل حتى يقبض جميع الظرف،
فإذا فعل ذلك فقد صهر، وإن شرب فيه الخمر كذا في الدحية. (البناءة) **ذردي** وذردي الخمر ما
يرسف في آخره. [البناءة ٤٥٩/١١]

* روي من حديث جابر، ومن حديث عائشة **رضي الله عنها**، ومن حديث أم هانئ، ومن حديث أيمن. [نصب الرتبة ٤/٣١٠]
أخرجه مسلم في صحيحه عن جابر بن عبد الله أن النبي **ﷺ** سأل أهله لإدام، فقالوا: ما عندنا إلا حل، فدعا
به فجعل يأكل به، ويقول: 'نعم لإدام الحل، نعم لأدام الحل' [رفع: ٢٠٥٢، باب فضيلة الحل وتأدم به]

والاستساق به. لأن فيه أجزاء الخمر، والانتفاع بالمحرّم حرام، ولهذا لا يجوز أن
يدأوي به جرحاً، أو ذبّرة دابة، ولا أن يسقي ذمياً، ولا أن يسقي صبيّاً لتداوي،
والوبال على من سقاه، وكذا لا يسقيها الدواب، وقيل: لا تُحمل الخمر إليها، أما إذا
قيدت إلى الخمر: فلا بأس به كما في الكلب والميتة، ولو ألقى الدردى في الخل لا بأس
به؛ لأنه يصير خلّاً، لكن يباح حمل الخل إليه لا عكسه؛ لما قلنا. قال: لا بأس
أي شارب الدردى. وقال الشافعي: يُحدّه؛ لأنه شرب جزءاً من
الخمر. ولنا: أن قليه لا يدعوا إلى كثيره؛ لما في الطباع من الثبوت عنه، فكان ناقصاً.
فأشبهه غير الخمر من الأشربة، ولا حدّ فيها إلا بالسكر، ولأن الغالب عليه الثقل،
فصار كما إذا غلب عليه الماء بالامتزاج. **لا حس** لأنه انتفاع بالمحرّم، ولا يجب الحدّ لعدم الشرط، وهو السب. ولو جعل
الخمر في مرقّة: لا تؤكل؛ لتنجّسها بها، ولا حدّ ما لم يسكر منه؛ لأنه أصابه الطبخ.

وأي حص لا مستص: لأنّه تأثير في تحصيل السعير. (السيه) أو درودى أو بدأوي در
دقة، ودر بفتحين جرح لده أو غفره. (سائه) **لا حس** أي لا يجوز أن يسقي صبيّاً لأجل التداوي،
ما ذكرنا من حديث بن مسعود. (السيه) **لا حس** أي لا يجوز أن يسقي صبيّاً لأجل التداوي،
لا حس أي لا حس ميتة إلى كلب، ولم يحد كلب إليها **لا حس** به. (السيه ١١ ٤٦٠) |
لا حس أي لا حس المستفاد من فيه كما في كلب. (السيه) **لا حس** أي لا حس من حبر إلى الدردى
لا حس به، وفي حبر حب حد في تحصيل وإنكسر. (السيه) **لا حس** أي لا حس لا حدّ كلب
ما هو نعت كما ذكرنا. (سائه) **لا حس** وهو نعت لدر | (سائه ١١ ٤٦١) |
أصابه الطبخ: لأنه مطبوخ، والخمر هو الذي من ماء العنب، وعند أحد **لا حس** أي لا حس
موجود فيها، وهو مطبوخ **لا حس** أي لا حس كلب **لا حس** أي لا حس **لا حس** | (٤٦٢)

وكتبه كل من حسن محمد بن محمد بن أحمد . لقيام أجزاء الخمر فيه.

فصل في طبخ العصير

والأصل: أن ما ذهب بغليانه بالنار، وقذفه بالزبد: يجعل كأن لم يكن، ويعتبر ذهاب ثلثي ما بقي؛ ليحلّ الثلث الباقي، بيانه: عشرة دَوَارِقَ من عصير طبخ، فذهب دورق بالزبد: يطبخ الباقي حتى يذهب ستة دوارق، ويبقى الثلث فيحلّ؛ لأن الذي يذهب زبدًا هو العصير أو ما يمازجه، وأيًا ما كان جعل كان العصير تسعة دوارق، فيكون ثلثها ثلاثة. وأصل آخر: أن العصير إذا صُبَّ عليه ماءً قبل الطبخ،

أجزاء الخمر قد أي في المعين، وأما اللحم إذا طبخ بالخمير، فعند محمد لا يظهر أبدًا، وعند أبي يوسف يغلى بالماء الطاهر ثلاث مرات، ويرد في كل مرة. [النهاية ٤٦٢/١١] طبخ العصير قال جماعة من الشراح: لما كان طبخ العصير من أسباب معه عن التحمر ألحقه بالأشربة تعليلًا لإبقاء ما هو حلال على حله، وقال بعضهم: لما ذكر فيما تقدم أن العصير لا يحل ما لم يذهب ثلثاه شرع يبين كيفية طبخ العصير إلى أن يذهب ثلثاه. [الكفاية ٤٠/٩]

ما ذهب أي ما خرج من القدر من شدة الغليان، وقذفه بالزبد يجعل كأن لم يكن. [الكفاية ٤٠/٩-٤١] عشرة دوارق الدورق مكيال للشراب يسع أربعة أماء، وهو أعجمي. (الكفاية) يطبخ الباقي وهو تسعة دوارق. (النهاية) أو ما يمازجه أي والذي ذهب رائدًا هو ما يمازج العصير من الثقل والشراب والدردي. [الباية ٤٦٣/١١] وأنا ما كان الخ أقول: فيه شيء، وهو أن وجه جعل العصير تسعة دوارق، على تقدير أن يكون الداهب زبدًا هو العصير غير ظاهر؛ إذ لا يكون حينئذ فرق بين الداهب زبدًا من عشرة دوارق، وبين الباقي منها في كونها عصيرًا، فإذا جاز اعتبار بعض منها، وهو الداهب زبدًا في حكم العدم فلا أمر بوجهه، فلم لا يحوز اعتبار بعض من التسعة الباقية منها أيضًا في حكم العدم عند دهايه بالطبخ، والأظهر في تعليل هذا الأصل أن يقال: لأن الذي يذهب زبدًا جعل كأن لم يكن؛ لأن الزبد ليس بعصير، فصار كما لو صب فيه دورق من ماء، ولو كان كذلك لم يعتبر الماء، فكذلك هذا. [نتائج الأفكار ٤٠، ٤١/٩]

ثم طبخ بمائه: إن كان الماء أسرع ذهاباً لرقته، ولطافته يطبخ الباقي بعد ما ذهب مقدار ما صب فيه من الماء، حتى يذهب ثلثاه؛ لأن الذهاب الأول هو الماء، والثاني العصير، فلا بد من ذهاب ثلثي العصير، وإن كانا يذهبان معاً تُغلى الجملة حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه، فيحل؛ لأنه ذهب الثلثان ماءً وعصيراً، والثلث الباقي ماءً وعصيراً، فصار كما إذا صبّ الماء فيه بعد ما ذهب من العصير بالغلي ثلثاه. بيانه: عشرة دوارق من عصير، وعشرون دورقاً من ماء، ففي الوجه الأول: يطبخ، حتى يبقى ثُسُعُ الجملة؛ لأنه ثلثُ العصير، وفي الوجه الثاني: حتى يذهب ثلثا الجملة؛ لما قلنا. والغلي بدفعة أو دفعات، سواء إذا حصل قبل أن يصير محرماً، ولو قطع عنه النار

كان يذهبان **الح** قال في "النهاية": كان محمد . علم أن العصير على نوعين: منه ما لو صب الماء فيه وطبخ يذهب الماء أولاً، ومنه ما إذا صب الماء فيه يذهبان فيه معاً، ففصل الجواب فيه تفصيلاً. [العناية ٤٠/٩] **فصار كما إذا** **الح** يعني صار حكم هذا كحكم ماء لو صب العصير بعد ما صار مثلاً بحيث يحل، فكذلك هذا. (البنية) **ففي الوحد الاول** أي فيما إذا ذهب الماء أولاً. [البنية ٤٦٤/١١]

بشي **نسع** **الح** تسع الجملة وهي ثلاثة، وذلك بعد ذهاب الدورق بالزبد، والثلاثة ثلث العصير؛ لأن العصير عشرة، ولكن ذهب منها دورق بالزبد، فبقي تسعة ثلثها ثلاثة. (البنية) **وفي الوجه الثاني** أي فيما إذا كان الماء والعصير يذهبان معاً. (البنية) **حتى يذهب ثلثا** **الح** أي يطبخ حتى يذهب ثلثا الجملة وهو عشرون، وبقي عشرة وثلاثة، فمضى بقي عشرة كان ثلثاه ماء وثلثه عصير، أو كان الباقي ثلث العصير وثلث الماء. (البنية) **لما قلنا** أشار به إلى قوله: لأن الباقي ثلث الماء وثلث العصير. [البنية ٤٦٥/١١]

ولو قطع **الح** صورته: إذا طبخ العصير حتى ثلاثة أحماسه مثلاً وبقي خمسه ثم قطع عنه النار فلم يبرد حتى نقص عليه تمام الثلثين وبقي الثلث: حل؛ لأن ما ذهب بعد قطع النار ذهب بحرارة النار، فصار كما إذا شمس العصير وذهب ثلثاه بحرارة الشمس، فيصير مثلاً؛ لأن المقصود ذهاب الثلثين، وصار كما لو صار مثلاً والنار تحته، بخلاف ما لو برد مشدداً محرماً ثم طبخ حتى ذهب ثلثاه حيث لا يحل كذا في "الذخيرة" و"المبسوط". [البنية ٤٦٥/١١]

فغلي حتى ذهب الثلثان: يحل؛ لأنه أثر النار، وأصل آخر: أن العصير إذا طبخ، فذهب بعضه، ثم أهريق بعضه ثم تطبخ البقية حتى يذهب الثلثان، فالسبيل فيه أن ^{بالطبخ} ^{معلوم} تأخذ ثلث الجميع فتضربه في الباقي بعد المنصب، ثم تقسمه على ما بقي بعد ^{حاصل الضرب} ذهاب ما ذهب بالطبخ قبل أن ينصب منه شيء، فما يخرج بالقسمة فهو حلال، بيانه: عشرة أرطال عصير طبخ، حتى ذهب رطل، ثم أهريق منه ثلاثة أرطال: تأخذ ثلث العصير كله، وهو ثلاثة وثلث وتضربه فيما بقي بعد المنصب، وهو ستة، فيكون عشرين، ثم تقسم العشرين على ما بقي بعد ما ذهب بالطبخ منه قبل أن ينصب منه شيء، وذلك تسعة، فيخرج لكل جزء من ذلك اثنان وتسعان، فعرفت أن الحلال ما بقي منه رطلان وتسعان، وعلى هذا تخرج المسائل، ولها طريق آخر، وفيما اكتفينا به كفاية وهداية إلى تخرج غيرها من المسائل، والله أعلم بالصواب.

لذلكي العطر طريق موصل

وأصل آخر الح ذكر أولاً: الأصل الذي فيه أن ما ذهب بالزبد لا يعتبر، ثم ثانياً: الأصل الذي فيما إذا صب فيه الماء بالوجهين المذكورين. (الباية) **يب العصير الح** لأن كل العصير عشرة، وثلثها ثلاثة وثلث. (البناية) **فيكون عسرس** لأن الستة ثلاث مرات ثمانية عشر، والثلاث مرات اثنان، فالجملة عشرون. [البناية ٤٦٦/١١] **وهي طريق آخر** وهو أن الذي ذهب بالطبخ ذاهب من الحرام؛ لأنه إنما يطبخ ليذهب حرامه، ويبقى حلاله، فثلثا عشرة أرطال حرام، وهو ستة أرطال وثلثا رطل، فإذا أهريق ثلاثة، فهذا من الحلال والحرام جميعاً؛ لأنه لا معلق للذاهب حساباً بالحلال أو بالحرام، فكان الذاهب منهما على السواء، فذهب من الحلال ثلثه، وهو رطل وتسع رطل، فيبقى ثلثاه رطلان وتسعا رطل. [الكفاية ٤١/٩]

كتاب الصيد

الصيد: الاصطياد، ويطبق على ما يُصَاد، والفعل مباح لغير المُحَرَّم في غير الحَرَم؛ لقوله تعالى: ﴿إِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾، ولقوله عز وجل: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾، وقوله ^{خرجتم عن الأحرام الأمر للإباحة} لعدي بن حاتم الطائي "إذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله عليه فكل، وإن أكل منه فلا تأكل؛ لأنه إنما أمسك على نفسه، وإن شارك كلبك كسب آخر فلا تأكل؛ فإنك إنما سميت على كلبك ولم تُسمَّ على كلب غيرك"، وعلى إباحته انعقد الإجماع،

كتاب الصيد مناسبة كتاب الصيد لكتاب الأشربة من حيث أن كل واحد من الأشربة والصيد مما يورث السرور، إلا أنه قدم الأشربة لحرمته؛ اعتناءً بالاحترار عنها، ومحاسنه محاسن المكاسب. [العناية ٤٢/٩]

الصيد هو لغة: الاصطياد، وقد سمي الصيد صيداً تسميةً بالمصدر، فيجمع إذاً على صيود، والاصطياد مباح لغير المحرم في غير الحرم بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿حَسْبُكُمْ فَاصْطَادُوا﴾ أمر بالاصطياد، وأدلى درجات الأمر الإباحة. والسنة: قوله ^{الصيد لمن أحد، ففي هذا بيان أن الاصطياد مباح مشروع؛ لأن الملك حكم مشروع، فسيبه يكون مشروعاً، ويستوي إن كان الصيد مأكولاً للحج، أو غير مأكول للحج؛ لما في اصطاده من تحصيل منفعة حده أو شعره أو دفع أذاه عن الناس.} [الكفاية ٤٢/٩-٤٣]

الاصطياد وهو أحد الصيد كالاحتطاب وهو أحد الخط ثم يراد به ما يصاد مجازاً؛ إطلاقاً لاسم المصدر على المفعول، وهو الممتنع امتوحش عن الادمي بأصل الخنقة مأكولاً كد أو غير مأكول كذا في 'عاية البيان'. [نتائج الأفكار ٤٢، ٩] **ما دسم حرمًا** هذا التحريم إلى عاية، فافتضى الإباحة فيما وراء ذلك. (الساية)

أخرجه الأئمة الستة عنه. [نصب الراية ٣١٢، ٤] أخرجه السحاري في 'صحيحه' عن عدي بن حاتم قال: قلت: يا رسول الله! إني أرسل كلبني وأستمي، فقال النبي: فلا تأكل فيما أمسك على نفسه، قلت: إني أرسل كلبني أحد معه كلباً آخر لا أدري أيهما أحده؟ فقال: 'لا تأكل، وإنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره'. [رقم: ٥٤٨٦، باب إذا وجد مع الصيد كلباً آخر]

ولأنه نوع اكتساب وانتفاع بما هو مخلوق لذلك، وفيه استبقاء المكلف، وتمكينه من إقامة التكاليف، فكان مباحاً بمنزلة الاحتطاب، ثم جملة ما يحويه الكتاب فصلان: أحدهما: في الصيد بالجوارح، والثاني: في الاصطياد بالرمي.

فصل في الجوارح

قال: وحجج الاصطيد الكتب ثمانية: المهد والباري والصقر ونحوها. وسائر الجوارح معشنة، وهي "الجامع الصغير" وكل شيء غنسه من ذي ناب من سباع. وذي مخلب من الطير، فلا بأس بصيده،

مخلوق لذلك أي لأجل الانتفاع؛ لأن ما سوى آدمي خلق لمصالح آدمي. (الباب) وفيه أي في الانتفاع بالشيء المخلوق. (السياة) إقامة التكاليف لأنه لو لم يتفع بما فيه نفعه يهلك، ولا يتمكن من إقامة التكاليف. (السياة) فكان مباحاً أي إذا كان الأمر كذلك كان الاصطياد مباحاً. (السياة) ما يحويه الكتاب أي ما يجمعه كتاب الصيد. (الباب) الجوارح وهو جمع جارحة، وأراد بها ههنا الجوارح من حيوان كالكلب والمهد والباري والصقر ونحوها. [السياة ١١/٤٧١]

في الجوارح قدم فصل الجوارح على فصل الرمي؛ لما أن آلة الصيد ههنا حيوان، وفي الرمي جماد، وللفاضل تقدم على المفصول. (العناية) وسائر الجوارح الخ وهذا بعمومه يتناول الأسد والدب والذئب والحريز، لكن الحريز لكونه نجس العين لا يجوز الانتفاع به، وكان ذلك معمولاً لكل أحد، فلم يستثنه والباقية إن أمكن تعليمها حاز الاصطياد بها. [العناية ٩/٤٤]

الجامع الصغير وإنما أورد رواية "الجامع الصغير"؛ لقوله: ولا حير فيما سوى ذلك أي فيما سوى المعلمة من ذي الناب والمحجب، فإن رواية القدوري تدل على الإثبات لا غير، ورواية "الجامع الصغير" تدل على الإثبات والنفى جميعاً. [العناية ٩/٤٤] فلا بأس بصيده إنما ذكر بلفظة لا بأس؛ لأن قوله تعالى: "لا بأس بالصيد من الجوارح" قد خص منه البعض، كالدب والحريز وغير ذلك، والبص إذا خص منه البعض يكون الباقي منه دون غير الواحد، فيكون طنياً، فتمكن فيه الشهية، ولذلك قال: لا بأس به. =

ولا خير فيما سوى ذلك، إلا أن ^{في ذكاته} والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وما علمتم من الجوارح الكواسب، قال: في تأويل والمكلبين: المسلطين، فيتناول الكل بعمومه دلّ عليه ما روينا من حديث عدي . واسم الجوارح على الصيد ^{مؤدبون الكلاب} الكلب في اللغة يقع على كل سبّع حتى الأسد، وعن أبي يوسف أنه استثنى من ذلك الأسد والدّب؛ لأنهما لا يعملان لغيرهما،

= واعلم أن حل التناول بالاصطياد يختص بشرائط: منها: أن يكون الصائد من أهل الذكاة، ودا بأن يعقل الذبح والتسمية حتى لا يؤكل صيد الصبي والمجنون إذا لم يعقلا الذبح والتسمية، وأن يكون له ملة التوحيد دعوى واعتقاداً كالمسلم، أو دعوى لا اعتقاداً كالكتابي كما مر في الذبائح، وأن يكون ما يصطد به معلماً، وأن يكون جارحاً لقوله تعالى: [الكفاية ٤٤/٩]

فما سوى ^ح أي لا يجوز فيما سوى المعلم من دي باب، والمعلم من دي مقلب يعني إذا أحد كلب غير معلم صيداً، فلا خير فيه. (الساية) والأصل ^ف أي في اشتراط كون الجوارح من دوات الناب والمقلب التي بصيدها. [البنية ٤٧٢/١١] وم ^{حسب} أي وصيد ما علمتم من الجوارح، وهو عطف على الطيات، أي أحل لكم الطيات، وصيد ما علمتم من الجوارح، وفي معنى الجوارح قولان: أحدهما: أن يكون جارحاً حقيقة بنابه أو مقلبه، فيكون من الجرح معنى الجراحة. والثاني: الكواسب كقوله تعالى:

أي: كسبتم، ويمكن حمه عليهما، فيشترط أن يكون من الكواسب التي تجرح ليعمل بالجرح ييقن، والكلب مؤدب الكلاب ومعلمها، ثم عم في كل من أدب جارحة هيمة كانت أو طائراً. [الكفاية ٤٥/٩-٤٦]

الكواسب أي الكواسب من سباع البهائم، والطيور كالكلب والفهد والنمر والعقاب والصقر والباري والشاهين، سميت بذلك؛ لأنها كواسب بنفسها، يقال: جرح وأجرح إذا كسب. (البنية) فسؤل ^ح إذا كان المعنى ما ذكرنا يتناول قوله سبحانه وتعالى: [الخ. [البنية ٤٧٣/١١] حتى لا ^ح الأسد ألا ترى أن النبي قال في عتة بن أبي لهب: "اللهم سبط عليه كلباً من كلابك"، فسلط الله عليه الأسد فقتله، ومعنى هذا الاسم موجود في الكل، فكان عاماً بطريق الحقيقة. (البنية) وعن أبي يوسف هذا يتعلق بقوله: فيتناول العموم بعمومه. [البنية ٤٧٤/١١]

الأسد لعلو همتته، والدب لخساسته، وألحق بهما بعضهم الحداة لخساسته،
 والخنزير مستثنى؛ لأنه نجس العين، فلا يجوز الانتفاع به، ثم لابد من التعليم؛ لأن
 ما تلونا من النص ينطق باشتراط التعليم، والحديث به وبالإرسال، ولأنه إنما يصير
 آلة بالتعليم؛ ليكون عاملاً له فيترسل بإرساله، ويُمسكه عليه. قال: ونعيم الكلب:
 أن يترك الأكل ثلاث مرات، ونيعيم الساري: أن يرحع، ونحيب بد دعوته، وهو
 مأثور عن ابن عباس **رضي الله عنه*** ولأن بدن البازي لا يتحمل الضرب، وبدن الكلب
 يتحملة، فيضرب ليتركه، ولأن آية التعليم ترك ما هو مألوفه عادة،

من النص وهو قوله تعالى: **وَمَا يَنْبَغِي مِنَ الْبَيْتِ** **سقط الح** أقول: فيه نوع شبهة؛ لأن كون
 ما تلاه من الآية ناطقاً بالتعليم، وما رواه من الحديث ناطقاً بالتعليم، وبالإرسال مما لا كلام فيه، وأما كون
 ما تلاه من الآية ناطقاً باشتراط التعليم، وكون ما رواه من الحديث ناطقاً باشتراط التعليم كما هو المدعى
 ههنا، وباشتراط الإرسال أيضاً، فليس بظاهر، وإنما يدلان على الاشتراط المذكور بطريق مفهوم المخالفة،
 وهو ليس بحجة عندنا في الأدلة الشرعية كما عرف. [نتائج الأفكار ٤٦/٩]

والحديث به بالجر عطفاً على قوله: النص باشتراط التعليم. (البنية ٤٧٥/١١) **وعسكه عليه** أي يمسك الصيد
 على صاحبه لا لنفسه. [البنية ٤٧٥/١١] **ليتركه** أي يترك الأكل وتعذر ترك الأكل في البازي؛ لأنه
 لا يحتمل الضرب حتى يترك، فأقيم مقامه ما يدل عليه وهو الإجابة عند الدعوى. [البنية ٤٧٦/١١]

مألوفه عادة قيل: فيه نظر؛ لأن هذا الفرق لا يتأني في الفهد والسر، فإنه متوحش كالبازي، ثم الحكم
 فيه وفي الكلب سواء، فالمتعمد هو الأول، وليس بوارد؛ لأنه إنما ذكره فرقاً بين الكلب والبازي لا غير.
 وذلك صحيح، وإذا أريد الفرق عموماً، فالمتعمد هو الأول. [العناية ٤٦/٩]

* غريب، وفي البخاري: وقال ابن عباس **رضي الله عنه** إن أكل الكلب فقد أفسده، إنما أمسك على نفسه
 والله تعالى يقول: **وَنَعِمَ نَسْءُ مَسْكُوكِهِ** **فَتَضَرَبَ وَتُعْصَمُ حَقُّهُ** [باب إذا أكل الكلب وقوله
 تعالى: **وَنَعِمَ نَسْءُ مَسْكُوكِهِ** مكبين: الكواسب.....] [نصب الراية ٣١٤/٤]

والبازي متوحش متنفّر، فكانت الإجابة آية تعليمه، أما الكلب فهو أَلُوفٌ يعتاد الانتهاب، فكان آية تعليمه ترك مألوفه، وهو الأكل والاستلاب، ثم شَرَطَ ترك الأكل ثلاثاً، وهذا عندهما، وهو رواية عن أبي حنيفة . . . لأن فيما دونه مزيد الاحتمال، فلعله ترك مرة أو مرتين شبعاً، فإذا تركه ثلاثاً دل على أنه صار عادةً له؛ وهذا لأن الثلاث مدة ضربت للاختبار، وإبلاء الأعذار، كما في مدة الخيار، وفي بعض قصص الأخبار، ولأن الكثير هو الذي يقع أمارّة على العلم دون القليل، والجمع هو الكثير، وأدناه الثلاث، فقُدِّرَ بها، وعند أبي حنيفة . . . على ما ذكر في "الأصل" لا يثبت التعليم ما لم يغلب على ظن الصائد أنه معتم، ولا يقدر بالثلاث؛ لأن المقادير لا تعرف اجتهداً، بل نصاً وسماعاً، ولا سمع فيفوّض إلى رأي المتبلى به كما هو أصله في جنسها. وعلى الرواية الأولى عنده: يحل ما اصطاده ثالثاً،

اعتاد الانتهاب لأن حقيقة التعليم والجهل في الحيوان أمر مستطر، فأقيم تدل العادة المألوفة مقام العلم، وإخري على العادة الأصلية مقام الجهل. [السياسة ٤٧٦/١١] لأن الثلاث مدة الخ في المسوّط: فقدرنا ذلك بالثلاث؛ لأنه حسن للاختبار، والأصل فيه قصة موسى مع احصر حيث قال في الثالثة: هذا مرق بيبي ويسث، وكذا الشرع قدر مدة الخيار ثلاثة أيام للاختبار، وقال: 'إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع'، وقال عمر: إذا لم يرح أحدكم في التجارة ثلاث مرات فبيتحول إلى غيرها. [الكفاية ٤٧/٩] كما هو أصل أي أصل أبي حنيفة في حسن المقادير نحو حسن الغريم، وحسن التقادم، وتقدير ما غلب في نوح ماء البئر المعينة. [الكفاية ٤٧/٩]

الرواية الأخرى وهي التي قدرها بالثلاث، وهي رواية القدوري. (السياسة) ما اصطاده يعني إذا أحد صيداً فلم يأكل، ثم أخذ ثانياً فلم يأكل، ثم أخذ ثالثاً، فلم يأكل، يحل أكل الثالث عند أبي حنيفة . . . [السياسة ٤٧٩/١١]

لا **أحصل** وهذا قال: لو انقلب الصيد أو الشاة على سكين، وأصاب مدحجها لا يحل؛ لأن الاستعمال لم يوجد. (البياض) **بالإرسال** أي الاستعمال يكون بإرسال الكلب والباري، فلا بد من الإرسال. (النسابة) **على ما يراه** أي على ما يبين أن ترك التسمية ناسياً لا يصير. [البياض ٤٨٠/١١] **في ظاهر الرواية** يريد رواية "الريادات"، فإنه قال: لو قتل الكلب أو الباري الصيد من غير جرح لا يحل، وإنما في "الأصل" في أنه يحل، والفتوى على ظاهر الرواية. [العناية ٤٧/٩]

ليتحقق الذكاة الاضطراري، وهو: الجرح في أي موضع كان من البدن بانتساب ما وجد من الآلة إليه بالاستعمال، وفي ظاهر قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ﴾ ^{وهو الجرح} ما يشير إلى اشتراط الجرح؛ إذ هو من الجرح بمعنى الجراحة في تأويل، فيحمل على الجارح الكاسب بنابه ومخبله ولا تنافي، وفيه أخذ باليقين، وعن أبي يوسف أنه لا يشترط؛ رجوعاً إلى التأويل الأول، وجوابه ما قلنا. ^{بين التأويلين} قال: ^{القنوري} ~~فإن قيل~~ ^{الفرق ما بيناه في دلالة} ~~الفرق ما بيناه في دلالة~~ ^{التعليم، وهو مؤيد بما رويناه من حديث عدي} وهو حجة على مالك،

في تأويل يعني غير ما أولناه أولاً، وهو قوله: والجوارح الكواسب في تأويل، وذلك ما يكون جارحاً حقيقة. [العامة ٤٨/٩] فيحمل أي إذا كان كذلك فيحمل الجارح الذي دل عليه قوله سبحانه وتعالى: ~~فإن كان~~ ^{أخذ بالنص} أي في الجمع بينهما أحد باليقين؛ وذلك لأن النص إذا ورد فيه اختلاف المعاني، فإن كان بينهما تناف يثبت أحدهما بدليل يوجب ترحيحه، وإن لم يكن بينهما تناف يثبت الجمع أحداً بالمتيقن كذا ذكره محر الإسلام في الحيص في قوله تعالى: ~~فإن كان~~ ^{أريد به الحل، وقيل: الحيص، والصحيح: أنهما مرادان؛ لأنه لا تنافي بينهما، فكذلك هنا لا تنافي بين الكسب والجراحة.} [الكفاية ٤٩/٩] التأويل الأول وهو أن المراد من الجوارح الكواسب، فيحصل صيده بأي وجه كان؛ لعموم النص. (الساية) ما قلنا أي جواب قول أبي يوسف ما قلناه أشار به إلى قوله: فيحمل على الجارح الكاسب إلى آخره. [البنية ٤٨٣/١١]

ما ساء يعني أن التعليم شرط فيما يصاد به من الجوارح، وهو في الكلب ترك الأكل، وفي الناري بالإحابة، وقد مر بيانه مستوفياً. [الساية ٤٨٣/١١] وهو مؤيد ^{أقول} في كلامه هذا ركافة؛ لأن ضمير هو في قوله (وهو مؤيد) إذ كان راجعاً إلى الفرق كما هو الظاهر من أسلوب تحريره، يرد عليه أن حديث عدي لا يميز الفرق المسدور أصلاً، فإنه إنما يدل على أن لا يؤكل ما أكل منه الكلب، ولا يدل على أن يؤكل ما أكل منه الناري، وإفادة الفرق إنما تكون بالدلالة عليهما معاً، =

= وإن كان راجعاً إلى مضمون قوله: فإن أكل منه الكلب أو الفهد لم يؤكل كان حق قوله: وهو مؤيد بما رويناه من حديث عدي أن يذكر عقيب قوله: فإن أكل منه الكلب أو الفهد لم يؤكل. [نتائج الأفكار ٩/٤٩]

قوله القديم وهو قول ربيعة أيضاً. (الساية) ولعلنا **الح** ذكره تفرعاً على مسألة القدوري، وهي من مسائل "الأصل". (الساية) في **الاسد**. أراد به ما ذكر أنه يحلله عندهما ما اصطادوا بالسباع. (الساية) **بعد اخبره** لأن الحكم بالحرمة لا يتصور إلا في محل قائم، وقد فات محل الأكل. [الساية ١١/٤٨٤]

وهو محرم وأما ما باع المالك مما قدره عن صيوده، فلا شك أن عبي قوهما لا يقص البيع فيه، وأما على قول أبي حنيفة يسغي أن يقص البيع إذا تصادق البائع والمشتري على كون الكلب جاهلاً. [الكفاية ٩/٥٠] **قد سئ** كما في بي آدم، فلم يحز تحريم ما تقدم بالشك. [الساية ١١/٤٨٤]

قد أمضي حكمه يعني إما حكماً بإباحة المحرم من الصيود بالاجتهاد؛ لأن ترك الأكل يحتمل أن يكون للعلم، ويحتمل أن يكون للشع، فصار إباحة المحرم بالاجتهاد، فلو نقص نقص بالاجتهاد؛ لأن الأكل أيضاً يحتمل أن يكون عن جهل في الأصل، ويحتمل أن يكون لشدة الجوع، أو لأنه سئ الآن. والأصل: أن ما أمضي بالاجتهاد لا ينقض واجتهاد مثله؛ لأن المقصود قد حصل الآن، ولكن يعمل به في المستقبل كما في سائر الاجتهادات، بخلاف ما لم يحزه؛ لأن الإباحة غير محكوم بها من كل وجه؛ لأنها إما تحكم بها إذا حرج من الصيدية من كل وجه، وشيء من معاشها باق فيه، وهو أنه في المقارة بعد، أو نقول: إباحة الأكل إما تشتت وقت الأكل لعدم الحاجة قبل ذلك، ووقت الأكل بعد الإحراز؛ لأن غير المحرم لا يؤكل. [الكفاية ٩/٥٠]

فلا ينقض باجتهاد مثله؛ لأن المقصود قد حصل بالأول، بخلاف غير المحرز؛ لأنه
 ما حصل المقصود من كل وجه، لبقائه صيداً من وجه؛ لعدم الإحراز، فحرّمناه
 احتياطاً، وله: أنه آية جهله من الابتداء؛ لأن الحُرْفَةَ لا يُنْسَى أصلها، فإذا أكل تبين
 أنه كان ترك الأكل للشبع، لا للعلم، وتبدل الاجتهاد قبل حصول المقصود؛ لأنه
 بالأكل، فصار كتبدل اجتهاد القاضي قبل القضاء. ولو أن صقراً قر من صاحبه،
 فمكث حياً، ثم صاد: لا يؤكل مسنّده؛ لأنه ترك ما صار به عالماً، فيُحكم بجهله
 كالكلب إذا أكل من الصيد. ولو شرب كلب من دم صيد ولم يأكل منه:
 كان؛ لأنه ممسكٌ للصيد عليه، وهذا من غاية علمه حيث شرب ما لا يصلح
 لصاحبه، وأمسك عليه ما يصلح له. وهو نسي قصد من يعلم، ثم فقع منه فصيده.
 وألقاها إليه، فأكلها: يؤكل ما نسي:

لأن الحُرْفَةَ إلخ هذا جواب عن نكتة غير مذكورة في الكتاب يحتج بها، وهي أن الأكل في الحال
 لا يدل على كونه جاهلاً في الماضي خوفاً أنه كان عاملاً، إلا أنه جهل بالحُرْفَةِ قد نسي، فأجاب بأنه
 لو كان عاماً ما جهل بأصل الحُرْفَةِ إلخ [ساية ٤٨٥/١١] ونبدل الاجتهاد وتحقيقه: أن حكم الإباحة
 في المحرز بما يشترط عند الأكل؛ لأنها مسية على كون المكث معتمداً، وذلك ثابت بالاجتهاد على ما قالنا،
 فكان وهماً واحتمالاً، وهو موهوم يعتبر عند الضرورة، وذلك عند الأكل، فلم تكن الإباحة ثابته عنه، فلو
 اعتبر هذا الاجتهاد لا يؤدي إلى بطلان حكم أمضى بالاجتهاد وباجتهاد مثله، بل يؤدي إلى المنع، فصار
 كظهور اجتهاد آخر للقاضي قبل القضاء. [الكفاية ٥١/٩]
 ولو أن صقراً إلخ. ذكره تقريراً وهو من مسائل 'الأصل'. (الساية) ثم صاد أي أنه رجع إلى صاحبه، ثم صاد
 لا يؤكل، أما ما صاد قبل الرجوع إلى صاحبه، فلا شك أنه لا يؤكل، لعدم الإرسال. [الساية ٤٨٦/١١]
 صار به عالماً: وهو إجابته إلى صاحبه. [النهاية ٤٨٧/١١]

لأنه لم يَبْقَ صيداً، فصار كما إذا ألقى إليه طعاماً غيره، وكذا إذا وثب الكلب، فأخذه منه، وأكل منه؛ لأنه ما أكل من الصيد، والشرط ترك الأكل من الصيد، ^{الصيد} ^{الصائد} فصار كما إذا افترس شاته، بخلاف ما إذا فعل ذلك قبل أن يحوزه المالك؛ لأنه بقيت فيه جهة الصيدية. ولو نهس ^{نفسه} ^{الوثوب والأكل} ^{نفسه} ^{فأكلها، ثم أدرك الصيد} ^{أو اتساعه أباه} ^{نفسه} ^{فأكل منه؛ لم يؤكل؛ لأنه صيد كلب جاهل حيث أكل من الصيد. ولو} ^{ذلك الصيد} ^{نفسه} ^{وأنع لصيد نفسه} ^{وأنه لا يضره} ^{فأكلها؛ لأنه لو أكل من نفس الصيد في هذه الحالة لم يضره، فإذا} ^{أكل ما بان منه، وهو لا يحل لصاحبه أولى، بخلاف الوجه الأول؛ لأنه أكل في} ^{حالة الاصطياد، فكان جاهلاً ممسكاً لنفسه، ولأن نهس البضعة قد يكون ليأكلها،} ^{وقد يكون حيلة في الاصطياد؛ ليضعف} ^{الصيد} ^{بقطع القطعة منه فيدركه، فالأكل قبل} ^{الأخذ يدل على الوجه الأول، وبعده على الوجه الثاني، فلا يدل على جهله.} ^{الأكل بعد الأخذ}

لم يبق صيداً لأن الصيد اسمٌ لمتوحش غير محرر، وقد زال التوحش بالقتل، وإن عدم إحراره بالإحرار، فالتحق سائر أطعمته وأكله من سائر أطعمته لا يدل على جهة، فهذا كذلك. [الكمية ٥١/٩] إذا وثب أي وكذا يؤكل إذا بط الكلب فأخذه أي من يد صاحبه وأكل منه. [الساية ٤٨٨/١١] أن يحوزه أي لأنه لما أكل قبل الإحرار صار كأنه أكل حالة الاصطياد فلا يؤكل. (الساية) هذه الحالة وهي بعد إحرار صاحبه وأخذه. [الساية ٤٨٨/١١] الوجه الأول وهو ما إذا أكل البضعة حيث قطعها. (الساية) قبل الأخذ أي قبل أخذ المالك الصيد يدل على الوجه الأول، وهو أنه نهس فبأكلها، يدل على جهل الكلب. (الساية) وبعده أي الأكل بعد أخذ المالك للصيد يدل على الوجه الثاني، وهو أنه نهس الصيد وقطع بضعة حيلة في الاصطياد لتضعيف الصيد، فكان ذلك من غاية حدافته. [الساية ٤٨٩/١١]

لأنه ثبت يده على المذبح، وهو قائم مقام التمكن من الذبح؛ إذ لا يمكن اعتباره؛ لأنه لا بد له من مدة، والناس يتفاوتون فيها على حسب تفاوتهم في الكياسة والهداية في أمر الذبح، فأدبر الحكم على ما ذكرناه، بخلاف ما إذا بقي فيه من الحياة مثل ما يقي في المذبوح؛ لأنه ميت حكماً، ألا ترى أنه لو وقع في الماء، وهو بهذه الحالة: لم يحرم، كما إذا وقع وهو ميت، والميت ليس بمذبح. وفصل بعضهم فيه تفصيلاً: وهو أنه إن لم يتمكن؛ لفقد الآلة: لم يؤكل، وإن لم يتمكن؛ لضيق الوقت: لم يؤكل عندنا، خلافاً للشافعي. لأنه إذا وقع في يده لم يبق صيداً، فبطل حكم ذكاة الاضطرار، وهذا إذا كان يتوهم بقاؤه، أما إذا شق بطنه، وأخرج ما فيه، ثم وقع في يد صاحبه: حل؛ لأن ما بقي اضطراب المذبوح فلا يُعتبر كما إذا وقعت شاة في الماء بعد ما ذبحت،

لأنه ثبت يده إخراج يعني أن حكم القدرة على الأصل يدار على الوقوع في يده حياً؛ لتعذر الوقوف على حقيقة القدرة والعجز؛ لتفاوت أحوال الناس في الهداية في أمر الذبح وعدمها، وهذا قلنا: إن الحمل إذا سقط، وضاق الوقت عن الذبح في المذبح، فجرحه في غير المذبح حتى مات لا يحل؛ لوجود ما يقوم مقام القدرة على ذكاة الاختيار، وهو حصوله في يده حياً. [الكفاية ٥٢/٩] قائم مقام التمكن أي ثبوت يده على الذبح قائم مقام التمكن عن الذبح. (البنابة) يتفاوتون فيها: فهم من يتمكن في ساعة، ومنهم من لا يتمكن إلا بأكثر من ساعة. (البنابة) ميت حكماً فلم يبق محلاً للذبح. [الساية ٤٩١/١١]

ليس مذبح أي ليس بمحل للذبح؛ لأن ما بقي اضطراب المذبوح لا الحياة المعتبرة. [الكفاية ٥٢/٩-٥٣] لم يؤكل لأن التقصير من قبله حيث لم يجعل آلة الذكاة مع نفسه. (الكفاية) لم يؤكل عندنا وقال الحسن بن زياد ومحمد بن مقاتل يحل استحساناً، وهو قول الشافعي. لأنه لم يقدر على الأصل لصيق الوقت، فبقيت ذكاة الاضطرار موجبة للحل، وبالأستحسان أحد القاضي فخر الدين قاضي حان. [الكفاية ٥٣/٩] وهذا أي ما ذكرنا من إقامة ثبوت اليد مقام التمكن حتى لا يحل بدون الذكاة فيها. (البنابة) حل. لأنه لا يتوهم بقاؤه بعد ذلك. [البنابة ٤٩٢/١١]

وقيل: هذا قولهما. أما عند أبي حنيفة رضي الله عنه: لا يؤكل أيضاً؛ لأنه وقع في يده حياً، فلا يحل، إلا بدكاة الاختيار ردّاً إلى المتردية على ما نذكره إن شاء الله تعالى، هذا الذي ذكرناه إذا ترك التذكية، فلو أنه ذكاه: حلّ أكله عند أبي حنيفة رضي الله عنه. وكذا المتردية والنطيحة والموقودة، والذي يقرّ الذئب بطنه، وفيه حياة خفية، أو بينة، وعليه الفتوى؛ لقوله تعالى: **لا بدكاة** استثناءً مطلقاً من غير فصل، وعند أبي يوسف رضي الله عنه إذا كان بحال لا يعيش مثله؛ لا يحل؛ لأنه لم يكن موته بالذبح، وقال محمد رضي الله عنه: إن كان يعيش مثله فوق ما يعيش المذبوح بالدكاة، وإلا فلا؛

وقيل هو قول أبي بكر الرري. (العناية) أي المرددة أي قياساً عليه واعتباراً به، والمتردية التي تقع في شر، أو تسقط من الحس وحوه، والجامع عدم نوعي الدكاة الاضطرارية والاختيارية، ودلت في المتردية طاهر، وكذلك فيما يحس فيه، لأنه ما وقع في يده حياً بطل الدكاة الاضطراري، ولم يوجد الدكاة لاحتيازي، فصار طاهر المتردية، فلا يؤكل. (الكفاية) الذي ذكرناه أي أنه لا يؤكل عنده إذا شق بصره، وأخرج ما فيه. [الساية ١١/٤٩٣] **فإنه** الدكاة **الح** هذا ليس لبيان الخلاف، بل هذا لبيان الإجماع؛ لأنه إن كانت فيه حياة مستقرة، والدكاة وقعت موقعها بالإجماع، وإن لم يكن فيه حياة مستقرة، فعند أبي حنيفة رضي الله عنه: ذكاته الذبح، وقد وجد، وعندهما: حل بلا ذبح. [الكفاية ٥٣/٩]

المرددة هي التي تردت من جمل، أو سقطت في شر فماتت. (الساية) والطحح أي التي طاحتها أخرى، فماتت بالطحح. (الساية) والموقودة التي أحرقوها صرباً بعضاً أو حجر حتى ماتت. (الساية) وعنده الفتوى أي على حل لأكل إذا دكي الصيد وفيه حياة في جميع لأحوال، وهو قول أبي حنيفة [الساية ١١/٤٩٣]

من غير فصل أي باستثناء ما دكيت من المخرمات مطلقاً. (الساية) وعند أبي يوسف أي لا بد من حياة بينة، وهي: أن يكون بحال يعيش مثله، فأما إذا لم يكن كذلك فلا يحل أكله؛ لأنه لم يكن موته بالذبح، وقال محمد رضي الله عنه: لا بد من حياة بينة وهو: أن يكون بحال يعيش فوق ما يعيش المذبوح، فإن كان كذلك حل أكله، إلا فلا. [العناية ٥٣/٩] إذا كان: أي كل واحد من المتردية وغيرها.

لأنه لا معتبر بهذه الحياة على ما قررناه. قال: ولو أدركه ^{الصائد} ولم يأخذه. فإن كان في وقت لو أخذه أمكنه دحس؛ ^{مات} لم يؤكل؛ لأنه صار في حكم المقدور عليه. وإن كان لا تمكنه دحس؛ ^{لا} لأن اليد لم تثبت به، والتمكن من الذبح لم يوجد. وإن أدركه فدكاه؛ ^{حل} لأنه إن كانت فيه حياة مستقرة، فالذكاة وقعت موقعها بالإجماع، وإن لم يكن فيه حياة مستقرة، فعند أبي حنيفة ^{لا} ذكاته الذبح على ما ذكرناه وقد وجد، وعندهما: لا يحتاج إلى الذبح. ^{ود} أرسل كسبه ^{معين} على صيد واحد غيره. ^{حل} وقال مالك ^{لا} يحل؛ لأنه أخذه بغير إرسال؛ إذ الإرسال مختص بالمشار إليه. ولنا: أنه شرط غير مفيد؛ لأن مقصوده حصول الصيد؛ إذ لا يقدر على الوفاء به؛ إذ لا يمكنه تعليمه على وجه يأخذ ما عينه، فسقط اعتباره. ولو أرسله على صيد ^{أخذ المعين} كثير ^{أكل} وسمى مروه ^{أخذ المعين} وحده ^{أكل} فإنه لإرساله ^{حل} في كل كسبه ^{سببه} ^م حده؛ لأن الذبح يقع بالإرسال على ما بيناه، ولهذا تُشترط التسمية عنده، والفعل واحد، فتكفيه تسمية واحدة،

الاسطر

ما قررناه أراد به قوله: لأن ما بقي اضطرب المذبح. (الكفاية) ولو أدركه يريد أن المسائل المتقدمة كانت فيما أخذه الصائد، وهما أدركه، ولم يأخذه. [العبارة ٥٣/٩] وإن كان ^{الح} وهذا بلا خلاف بين العلماء. [النهاية ٤٩٥/١١] ما ذكرناه إشارة إلى قوله: لأنه وقع في يده حياً. (العبارة)

فسقط اعتباره لأن ما لا يدخل تحت القدرة سقط اعتباره كما قلنا في الماري: إنه سقط اعتبار ترك الأكل؛ لاستحالة تعليمه. ولا يقال: جاز أن يكون مقصوده المعين؛ لأننا نقول: لو كان مقصوده المعين كان باعتباره أنه صيد لا باعتبار أنه هو. (الكفاية) ولو أرسله ^{الح} هذه من مسائل الأصل ذكرها تفريعاً. [النهاية ٤٩٦/١١] ما ساء أي في أوائل كتاب الذبح حيث قال: وفي الصيد عند الإرسال والرمي. [الكفاية ٥٤/٩]

ولا يدري أرسنه إسناد أم لا: لا يؤكل: لوقوع الشك في الإرسال، ولا تثبت الإباحة بدونه. وإن حلفه الكذب ولم يخرجه: لم يؤكل: لأن الجرح شرط على ظاهر الرواية على ما ذكرناه، وهذا يدل على أنه لا يحل بالكسر، وعن أبي حنيفة عليه السلام: أنه إذا كسر عضواً فقتله لا بأس بأكله؛ لأنه جراحة باطنة فهي كالجراحة الظاهرة. وجه الأول: أن المعتبر حرج ينتهض سبباً لإفهار ^{يكسر} الدم، ولا يحصل ذلك بالكسر، فأشبهه التخييق. وإن شاركه كذب غير معصية، أو كلب محوسب، أو كلب لم تذكر اسمه الله عليه، يريد به عصاة: لم يؤكل: لما روينا في حديث عدي رضي الله عنه، ولأنه اجتمع المبيح والمحرم، فيغلب جهة الحرمة نصاً،* أو احتياطاً. ^{في أول الباب} ولو رده عليه الكلب نكس، ولم يخرجه معه.

ما ذكرناه. إشارة إلى قوله: ولابد من الخرج في ظاهر الرواية. (الساية) لا يحل بالكسر: قال القدوري: أما إذا لم يخرجه ولم يحقه لكسر عضواً منه فمات، فإن أكل الحس الكرحي ذكر أنه لم يحل عند أبي حنيفة شيئاً مصرحاً، فقد حكى عن محمد المسألة في 'الريادات'، وأجاب فيها جواباً مطلقاً أنه إذا لم يخرج لا يؤكل، وهذا يقتضي أن لا يحل بالكسر. [البنية ٤٩٩/١١]

يريد به عمد من كلام المصنف، قيد به؛ لأنه لو تركه ناسياً يؤكل. (الساية) احتياطاً لأن الحرام واجب الترك، وإحلال جائز الترك، فكان الاحتياط في الترك. (الكفاية) ولو رده عليه الح هذه من مسائل 'الأصل' ذكره تعريفاً. [الساية ٥٠١/١١] أي ولو رد الكلب الثاني الصيد على الكلب الأول، يعني إذا كان الصيد يمر من الكلب الأول، فاستقبه كلب آخر غير معلّم، فرده حتى أحده الكلب الأول يكره أكله قيل: كراهة تبرئه، وقيل: كراهة تحريم، وهو احتياط شمس الأئمة الحواشي. [الكفاية ٥٤٩/٩]

* كأنه يشير إلى حديث: ما اجتمع الحلال والحرام، إلا غلب الحرام إجمالاً، وهذا الحديث وجدته موقوفاً على ابن مسعود رضي الله عنه، أخرجه عبد الرزاق في 'مصنفه' في الطلاق حديثاً سفيان الثوري عن جابر عن الشعبي قال: قال عبد الله: ما اجتمع حلال وحرام، إلا غلب الحرام إجمالاً، قال سفيان: وذلك في الرجل يصحّر بامرأته وعنده ابنتها أو أمها، فإنه يفارقها، قال البيهقي في 'سننه': وجابر ضعيف، والشعبي عن ابن مسعود منقطع. [نصب الرأية ٣١٤/٤]

فَأُولَىٰ أَنْ لَا يَثْبِتَ بِهِ الْحَلَّ، وَكُلٌّ مِّنْ لَا تَجُوزُ ذَكَائُهُ كَالْمُرْتَدِّ وَالْمُحْرِمِ، وَتَارِكُ
 التَّسْمِيَةِ عَامِداً فِي هَذَا بِمَنْزِلَةِ الْمُجُوسِيِّ. وَإِنْ هُوَ بِرِسْمِهِ أَحَدٌ، فَرَحْرَهُ **مُسَمًى** فَابْرَحْهُ،
 وَاحِدٌ **مُسَمًى** فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الزَّجَرَ مِثْلَ الْإِنْفِلَاتِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ دُونَهُ مِنْ
 قُوَّةٍ **مُسَمًى** فَالْقُوَّةُ وَتُصَغَّفُ
 حَيْثُ إِنَّهُ بِنَاءٌ عَلَيْهِ، فَهُوَ فَوْقَهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ فَعَلَ الْمُكَلَّفُ فَاسْتَوَىٰ فَصَلَحَ نَاسِخاً. وَلَوْ
 أُرْسِلَ **الْمُسْلِمُ** كَيْسٌ عَلَى صَيْدٍ هَتَمَ، فَأَذْرَكَهُ فَصَرَبَ **وَوَقَّذَهُ** ثُمَّ صَرَبَ **فَقَصَبَ** كَيْسٌ.
 وَكَذَلِكَ إِذَا رُسِلَ كَيْسٌ، فَوَقَّذَهُ أَحَدُهُمَا ثُمَّ فَصَبَ **لَا حَرَجَ**؛ أَيْ: لِأَنَّ الْإِمْتِنَاعَ عَنِ الْجَرْحِ
 بَعْدَ الْجَرْحِ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ التَّعْلِيمِ، فَجُعِلَ عَفْوَاً. وَلَوْ أُرْسِلَ رَجُلٌ عَلَى وَاحِدٍ
 مِنْهُمَا كَيْسٌ، فَوَقَّذَهُ أَحَدُهُمَا، وَفَصَبَ **لَا حَرَجَ**؛ كَيْسٌ؛ لَمَّا بَيَّنَّا، وَتُصَغَّفُ **فَقَصَبَ** كَيْسٌ. لِأَنَّ الْأَوَّلَ
 أَخْرَجَهُ عَنِ حَدِّ الصَّيْدِيَّةِ، إِلَّا أَنَّ الْإِرْسَالَ مِنَ الثَّانِي حَصَلَ عَلَى الصَّيْدِ، وَالْمُعْتَبَرُ فِي
 الْإِبَاحَةِ وَالْحَرَمَةِ حَالَةُ الْإِرْسَالِ فَلَمْ يَحْرُمْ؛
 وَهُوَ الْإِمْتِنَاعُ

مثل **الانقلاب** من حيث أن كل واحد منهما غير مشروط في حل الصيد، بخلاف الإرسال، والقياس: أن لا يحلله نحره المستم؛ لأن رجره ليس بإرسال، وبدون الإرسال لا يحل؛ لأنه شرط، وجه الاستحسان: أنه لما أخرج نحره جعل ذلك عمرة ابتداء الإرسال. [الكفاية ٥٥، ٩] **فصلح ناسحاً** أي فصيح النحر ناسحاً للانقلاب؛ لأنه متأخر، لأن النحر أحد المستويين، والسح ينت عما يساويه كما في سح الآي، ويقولوا قال مالك وأحمد في رواية. [الاية ٥٠٤/١١] **ولو أرسله** ذكرها وما بعدها إلى فصل الرمي تعريفاً.

ووفده أي أثجه وأضعفه ووهه خراجه، ومنه الموقودة. (الاية) **فجعل عفواً** لأنه ليس في وسعه تعليمه على وجه يمتنع عن الجرح بعد الجرح، فجعل ذلك عفواً، وقوله: لأن الامتناع جواب شبهة تردف المسأتين، وهي: أن الضريرة الثانية التي قتل الكلب لها إما حصل بعد الإثخان الذي أخرج من الصيد، فيسعي أن لا يحل، فأجاب عنه، فقال: لأن الامتناع إلخ. (الاية) ما ساء أشار به إلى قوله: لأن الامتناع عن الجرح بعد الجرح لا يدخل تحت التعليم، فجعل عفواً. [البنية ٥٠٥/١١]

ووجه الظاهر: أن اسم الاصطياد لا يختص بالمأكل، فوقع الفعل اصطياداً، وهو فعل مباح في نفسه، وإباحة التناول ترجع إلى المحل، فتثبت بقدر ما يقبله لحمًا وجلدًا، وقد لا تثبت إذا لم يقبله، وإذا وقع اصطيادًا صار كأنه رمى إلى صيد، فأصاب غيره، ^{التناول} ^{المحل} ^{حسب آدمي} أو ^{حسب أهلي} ^{كاشدة والسر} ^{حسب المسموع} لا يحل المصاب؛ لأن الفعل ليس باصطياد، والمحل ^{حسب المسموع} الذي بأوي البيوت أهلي. والظني الموثق ^{حسب المسموع} لما بيّن. ^{حسب المسموع} ولو رمى إلى صيد، فأصاب صيداً، ومرة أخرى.

فعل مباح الخ أي الاصطياد فعل مباح في نفسه؛ لقوله سبحانه وتعالى: ^{حسب المسموع} ^{حسب المسموع} ^{حسب المسموع} والاصطياد أحد الصيد، والصيد اسم لممتع متوحش في الأصل، فكانت الآية دليلاً بعمومها على إباحة عموم الاصطياد، إلا أن الاصطياد إذا كان فيما حل أكله كان العرض منه الانتفاع بجلده، أو شعره، أو ريشه أو دفع أديته، وهذا معنى قوله: 'إباحة التناول ترجع إلى المحل، فتثبت بقدر ما يقبله لحمًا وجلدًا، أي يشت التناول بقدر ما يقبل المحل المتناول من حيث اللحم، ومن حيث الجلد يعني إذا كان يقبل المحل تناول اللحم يشت تناول اللحم، وإذا كان يقبل تناول الجلد؛ لأن اللحم يشت ذلك فينتفع بجلده، وإن لم يقبل تناوهما جميعاً كما في الحرير، فعينده يكون الاصطياد لدفع أديته، فإذا كان الاصطياد مباحاً حل المصاب إذا كان مأكور اللحم، وإن كان المسموع حسه لا يحل أكله. [الساية ٥٠٨/١١]

لا يحل المصاب لأنه رمى إلى غير صيد، فلم يتعق به حكم الإباحة، فصار كأنه رمى إلى صيد فأصاب غيره أي غير الصيد الذي رمى إليه إلى آدمي نعم به، فأصاب صيد البر يؤكل، فإن قت: أبس قصيد الاصطياد؟ قلت: فعله ليس باصطياد وإن كان قصده الاصطياد بقاء على طه؛ لأن الرمي إليه صيد؛ لأن المحل لا يقبل الاصطياد لنفي ظنه. [البنية ٥٠٨/١١-٥٠٩]

صصيد إيد الاصطياد عبارة عن تحصيل متوحش. [العناية ٥٧/٩] **باوي البيوت** أي يسكنها ويسرل فيها. (الساية) **أهني** أي حكمه حكم الأهني في أنه لا يحل المصاب؛ لأن ما آواه البيوت، وقد ثبت أبس عليه. (البنية) **والظني الموثق** أي المشدد يقال: وثقه أي شده بالوثاق. (الساية) لما بيّن أشار به إلى قوله: لأن الفعل ليس باصطياد، وحل الصيد لوجود فعل الاصطياد. [البنية ٥٠٩/١١]

ولا يحرش بحسنه هو أو غيره من حسنات الصيد لأن الظاهر فيه التوحش،
 ولا يحرش من غير حسنات الصيد ولا يحرش بأداء ما لا يحل لصدده لأن
 الأصل فيه الاستئناس، ولا يحرش من غير حسنات الصيد من غير
 حسنات الصيد، لأنه صيد، وفي أخرى عنه لا يحل؛ لأنه لا ذكاة فيهما.
 ولا يحرش من غير حسنات الصيد ولا يحرش من غير حسنات الصيد، لأنه
 لا معتبر بظنه مع تعيينه، وإذا سمي الرحل صدقه من غير حسنات الصيد
 لأنه ذابح بالرمي؛ لكون السهم آلة له، فُشِّطَتْ التسمية عنده،
 وجميعُ البدن محل لهذا النوع من الذكاة، ولا بد من الجرح ليتحقق معنى الذكاة
 على ما بيناه. ولا يحرش ذكاة. وقد بيناها بوجوهها، والاختلاف فيها في
 الفصل الأول، فلا نعيده. قال: ولا يحرش سهمه حامله في اختلافه.

فقد لوحش حتى يغتم الاستئناس، فتعق برميده الإباحة. (السابة) لا أي البعير ناذ أم لا من بد الشعر ناذ
 وندد، إذا ذهب على وجهه شارداً كد في الحمهرة. [السابة ١١/٥٠٩] لأنه لا ذكاة الخ يشير إلى أن
 كون ما تسمى حسه من الصيد من شرطه أن يكون حل أكله مشروطاً بالدبح، حتى لو سمع حساً قطعه
 صيداً، فرماه فأصاب طياً، ثم تبين أن السموح حسه سمكة م يؤكل الصيد. [العناية ٩/٥٧]
 وإذا سمي الرحل ح هذا لفظ القدوري في "مختصره". (السابة) لا يحرش في فصل الخوارج بقوله:
 ولابد من الجرح في ظاهر الرواية الخ. [العناية ٩/٥٧] ذكاة لأنه قدر على الأصل قبل حصول المقصود
 بالذل، فظل حكم الذل. (السابة) فصل ذل وهو فصل الخوارج. [السابة ١١/٥١١]
 فحمل التحاميل في المشي أن يتكلفه على مشقة وإعياء، يقال: تحاملت في شيء، ومنه روى يتحامل
 الصيد ويتطير أي يتكلف الطيران، والتحاميل أيضاً الظلم، يقال: تحامل على فلان إذا لم يعدل، إلا أن
 الأول يحمل نفسه على تكلف المشي، والثاني يحمل الظلم على الآخر. [الكافية ٩/٥٨]

لم يؤكل قال: يعني في شرح 'كسر' وجعل قاصي حار في 'فتوه' من شرس حل الصيد: أن لا يتواري عن بصره، فقال: لأنه إذا غاب عن بصره رأى يكون موت الصيد بسبب حر لا يصل، يقول بن عباس: 'كسر' ما أصيبت ودع ما أُنِيت 'ولاصدا' ما رُئيه، ولإيذاء ما توارى عنه، وهذا نص على أن الصيد يحرم بالتواري وإن لم يقعد عن طئه. [نتائج الأفكار ٥٨/٩-٥٩]

لما روي أنه رأى قومه على هوم الأرض فنته (الاستاءة) لا يعرف الاصططاد الخ لأن الاصططاد لا حجب عن الصيد عن بصره خصوصاً في عياض ومساحير، والظير بعد ما أُنِيت السهم يحجب ويصير حتى يعيب عن بصره، فسقط عتاره ضروره إذا كان في صله؛ لأن صلب كالألحاح (الاستاءة) إذا لم يستحجب يعني وإن رأى فيه أثر سبع، واحتج على ذلك أنه سمع أهل العلم يقولون: أنه متى الأمر على العالب، لأنه إذا مات عنه فقد عن صله عاماً [أبعده ٥٨/٩] كونه حجة عليه ولا فائدة كرهه أكل الصيد إذا غاب عن الرامي. [البنية ١١/٥١٦]

* روى مسنداً ومرسلأ، فاستند عن أبي رزین وعن عائشة. [نصب لرایة ۳۱۴/۴] أخرجه ابن أبي شبة ش مصنفه عن أبي رزین قال: جاء رجل من بني تميم فقام في مجلسهم وأخبرهم بحديثي عن أبي بكر وعمر وعنه عن علي بن أبي طالب عن أبي رزین عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: "ما من رجل أحب الله ورسوله من أن يعطي نفسه من الدنيا ما يشاء من غير أن يمشي بها في سبيل الله فإني أخشى أن يخطئ به ما في الدنيا من أثم".

فاعتبر محرماً، بخلاف وهم الهوام، والجواب في إرسال الكل في هذا كالجواب في الرمي في جميع ما ذكرناه. قال: ^{مسوري} **لم يؤكل**، لأنه المتردية، وهي حرام بالنص؛ لأنه احتمال الموت بغير السطح أو الحمل. الرمي؛ إذ الماء مهلك، وكذا السقوط من عالٍ، يؤيد ذلك قوله: **لعدي** "وإن وقعت رَمِيَّتْكَ في الماء فلا تأكل، فإنك لا تدري أن الماء قتله أو سهمك".

لأن الصيد قد يخو عن رمي العر، فاعتبر محرماً. (العدي) وهم الذين قد احتمال قتل الهوام لأرم في كل صيد يعيب عن عبث القنائد، فسقط اعتبار ذلك ما دام في طيه؛ كيلا يفسد باب الاصطياد، لأنه لا يرى الاصطياد عنه عذرة، خلاف ما إذا وجد به حراجه سوى حراجه لسهم حيث لا يخ؛ لاحتمال موتها، وهذا لاحتمال بس نلارم في كل ما يعيب عن لعب، فلا يسقط عبرته. [كفاية ٥٩٩] **في الرمي الخ** يعني إذا أرسل الكلب أو أساري معه على الصيد، فحراجه فعاب، ثم وحده ميتاً، فإن كان لم يقعد عن صيده حل إذا لم يكن له حراجه أخرى، فإن قعد عن صيده أو كان له حراجه أخرى لم يحل. (السيدة) لم يؤكل هذا إذا لم يقع الحرج مهلكاً في الحال، أما إذا وقع الحرج مهلكاً، والحياة التي بقيت في الصيد مثل الحياة في المدسوح بعد لدبح، فوقع في الماء، أو على السطح، أو على الحمل ثم تردى إلى الأرض لم يصح، بل يؤكل على ما قال في هذا الفصل، وهذا لو وقع في الماء، وله هذا القدر من الحياة، أو تردى من جبل، أو سطح لا خرم، وإنما قيد بقوله: ثم تردى منه إلى الأرض، لأنه إذا وقع على الحمل ابتداء، أو على السطح، فاستقر عليه، ولم يتردد يؤكل. [الكفاية ٥٩٩] وكذا السقوط الخ أي وكذا لا يؤكل إذا سقط من مكان عال. [النهاية ٥١٨/١١]

أحرجه الحجاري ومسه عنه. [صب الرتبة ٣١٦/٤] أحرجه الحجاري في 'صحيحه' عن عدي بن حاتم قال: سألت رسول الله عن الصيد قال: 'إذا رميت سهمك فادكر اسم الله، فإن وحدته قد قتل فكل، إلا إذا تحده قد وقع في ماء، أو سقط من عال'. [رقم. ٥٤٨٤، باب اصييد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة]

وبل وقع على الأرض اسداء: أكل؛ لأنه لا يمكن الاحتراز عنه، وفي اعتباره سدّ باب الاصطياد، بخلاف ما تقدم؛ لأنه يمكن التحرّز عنه، فصار الأصل: أن سبب الحرمة والحلّ إذا اجتماعاً، وأمكن التحرّز عمّا هو سبب الحرمة ترجيح جهة الحرمة احتياطاً، وإن كان مما لا يمكن التحرّز عنه حراً وجوده مجرى عدمه؛ لأن التكليف بحسب الوُسْع فيما يمكن التحرّز عنه إذا وقع على شجر، أو حائط، أو آجرة، ثم وقع على الأرض، أو رماه، وهو على جبل، فتردّى من موضع إلى موضع حتى تردّى إلى الأرض، أو رماه فوق وقع على رمح منصوب، أو على قصبة قائمة، أو على حرف آجرة؛ لاحتمال أن حدّ هذه الأشياء قتلّه، ومما لا يمكن الاحتراز عنه إذا وقع على الأرض كما ذكرناه، أو على ما هو في معناه كجبل، أو ظهر بيت، أو لبنة موضوعة، أو صخرة، فاستقر عليها؛ لأن وقوعه عليه وعلى الأرض سواء، وذكر في "المنتقى": لو وقع على صخرة فانشق بطنه لم يؤكل؛ لاحتمال الموت بسبب آخر، وصحّحه الحاكم الشهيد رحمهما، وحمل مطلق المروي في الأصل على غير حالة الانشقاق، وحمله شمس الأئمة السرخسي رحمهما على ما أصابه حدّ الصخرة،

بخلاف ما تقدم وهو ما إذا وقع على حل وخوه ثم تردى إلى الأرض. (السياسة) التحرّز عنه أي عن وقوعه على سطح أو جس أو نحوهما. [السياسة ١١ ٥١٨] فتردّى إلخ ففي هذه الأشياء كلها لا يؤكل. (السياسة) في المنتقى يريد بيان ما وقع من الاختلاف بين رواية 'الأصل' وهي موهبة. 'وصخرة فاستقر عليها، ويرى رواية 'المنتقى'. [السياسة ٦٠/٩] لاحتمال الموت إلخ وهذا يخالف ما في 'الأصل'؛ لأنه في 'الأصل' لم يقصص بين أن شقت بطنه أو لم تشق. (السياسة) وصحّحه الحاكم أي ما ذكره في 'المنتقى' سنك. [السياسة ١١ ٥٢٠] وحمله شمس الأئمة: أي ما ذكر في 'المنتقى'. [الكفاية ٦٠/٩]

قال: **ولا يحرّك من أصابته سبذقة، فمات**؛ لأنها تدق وتكسر ولا تجرح، **فصار**
المعرّض: إذا لم يخرق، وكذلك إن رماه بحجر، وكذلك إن جرحه قالوا: **تأويله** إذا
كان ثقيلًا وبه حدة؛ لاحتمال أنه قتله بثقبه، وإن كان الحجر خفيفًا، وبه حدة: يحل؛
لتعني الموت بالجرح، ولو كان الحجر خفيفًا، وجعله طويلًا كالسهم، وبه حدة: فإنه
يحل؛ لأنه يقتله بجرحه، ولو رماه بمروءة جديدة، ولم تبضع بضعا: لا يحل؛ لأنه قتله
دقًا، وكذا إذا رماه بها فأبان رأسه أو قطع أوداجه؛ لأن العروق تنقطع بثقل الحجر
كما تنقطع بالقطع، فوقع الشك، أو لعله مات قبل قطع الأوداج، ولو رماه بعصا، أو
بعود، حتى قتله: لا يحل؛ لأنه يقتله ثقلًا لا جرحًا، اللهم إلا إذا كان له حدة
يبضع بضعا، فحينئذ لا بأس به؛ لأنه بمنزلة السيف والرمح، والأصل في هذه
المسائل: أن الموت إذا كان مضافًا إلى الجرح يبين: كان الصيد حلالًا،
انصب أو العود
القاعدة الكنية

فصار كالمعرّض أي معرّض إذا لم يخرق لا يؤكل، فكذا في السدقة، حرق معرّض أي معد، وبالراء المهملة
تصحيف. (الكفاية) **وكذلك إلح** وهذا من مسائل الأصل ذكره تعريفاً؛ لأن الحجر يخرق ولا يقطع إذا
لم يكن له حد، فيكون كالمعرّض إذا أصاب بعرضه. (الباية) **مروءة** مروءة: حجر أبيض رقيق كالسكين له حد
يذبح به. [الكفاية ٦٠/٩] **تأويله** أي تأويل ما ذكره محمد في "الأصل". [الساية ٥٢٣/١١]
أوداج الودجان: شية ودج مفتحتين عرفاق عظيمات في جاني قدام العنق بينهما الحلقوم والمرئي. كذا
في 'رد المحتار' نقلاً عن القهستاني. وقد يقال: الأوداج تغيباً على عروق أربعة: منها هذان، والثالث:
الحلقوم، وهو مجرى النفس على الصحيح، والرابع: المرئي، وهو مجرى الطعام واشترى كذا في 'الدر
المختار'. وقيل: إن المرئي مجرى النفس والحلقوم مجرى العلق والماء، وأما الودجان فهم مجرى الدم كذا قيل.
اللهم إلا إذا اللهم كلمة يؤتى بها قبل الاستثناء إذا كان المستثنى عريزاً نادراً وكان قصدهم بذلك
الاستظهار بمشيئة الله تعالى في إثبات كونه، ووجوده إيداناً بأنه مع من الندرة حد الشدود [الكفاية ٦٠/٩]

وإذا كان مضافاً إلى النقل بيقين: كان حراماً، وإن وقع اشتك ولا يدري مات بالجرح، أو بالنقل كان حراماً احتياطاً، وإن رماه بسيف أو بسكين، فأصابه بجده، فجرحه: حل، وإن أصابه بقفا السكين، أو بمقبض السيف: لا يحل؛ لأنه قتله دقاً، والحديد وغيره فيه سواء، ولو رماه فجرحه، ومات بالجرح إن كان الجرح مؤمياً: يحل بالاتفاق، وإن لم يكن مدمياً فكذلك عند بعض المتأخرين، سواء كانت الجراحة صغيرة أو كبيرة؛ لأن الدم قد يختبس بضيق المنفذ أو غلظ الدم، وعند بعضهم: يشترط الإدماء؛ لقوله: 'ما نهر الدم وأفرى الأوداج فكراً'، ^{حلاف الزفة} شرط الإهراق، وعند بعضهم: إن كانت كبيرة حل بدون الإدماء، وإن كانت صغيرة لابد من الإدماء، ولو ذبح شاة، ولم يسلم منه الدم، قيل: لا تحل، وقيل: تحل، ووجه القولين دخل فيما ذكرناه.

حل وجود قتل حده لأنه وجود جرح (ساية) و **تقصص** ح انقص من سيف يفتح فيه وسكون غلافه كسر ماء موحدة- حيث يفض عنه جميع كلف (ساية) **والحديد وغيره قد الح** أي في قتل بالنقل، حتى لا يحد به قطعة حديد وقطعة نفسها لا حل، وفي الشامل أحد عوداً وحدده إن أصاب حده حل، وإلا فلا، فعند آل المعرة محد | الساية ١١ ٥٢٥ | بدون الإدماء، لأنه إن كانت صغيرة فعند إخراج يصفى المنفذ لا لعدم الدم، بخلاف ما إذا كانت كبيرة وهذا ظاهر. [البنية ١١/٥٢٦]

لا حل وهو قول أبي لقاسم بصرفه لعدم معنى دمكه، وهو تسيل دم نحس، وقال 'ما نهر دم'، أفرى الأوداج فكراً (كفاهه) **وشل** حل وهو قول أبي بكر الإسكافي، وكذا بقول لا بأس بدمكه، بوجوده فعلى دمكه على ما قال **دمكه** ما بين نسه ولحجته، وقد حسن بعض ندم في عروق حسن يحسنه كذا إذا كتبت شاة نعمان، وذلك غير موجب لحزمة بالاتفاق، فهذا مثله كذا في المنسوخ. [الكفاهه ٩ ٦١] **فيس** ذكرناه وهو قوة: وإن كان مدمياً فكذلك عند بعض المتأخرين، وعند بعضهم يشترط الإدماء إلخ.

تقدم هذا حديث في 'المناسخ'.

ما ذكرناه يريد به قول أبي القاسم الصفار، فإنه شرط سيلان الدم. [العمدة ٦١/٩] ما سده أي أن الرمي مع الحرح مبيح، فلما قطع العَصُو كان الجرح موجودًا لاحتالة، فيحل. [الكفاية ٦١/٩]

ولا يؤكل العَصُو الماء عندما إذا كان الصيد يمكنه أن يعيش بعد الإثابة، وإن كان لا يعيش يؤكل الماء والماء منه، وبه قال مالك وأحمد في رواية. [السياسة ٥٢٧/١١] ههه الصعد يعني أين حق الحي حقيقة وحكمًا. (السياسة) خرم حوار موته أن يكون بسبب وقوعه في الماء. [الباية ١١ ٥٣٠]

اس بالدكاه ذكره ليحيب عنه بقوله: قلنا، وتقريره: سلمنا أن ما أبين بالدكاه يؤكل، ولكن لا دكاه ههه؛ لأن هذا الفعل وهو إثابة العَصُو حال وقوعه ليس بدكاه لبقاء الروح في الباقي على وجه يمكن الحياه بعده؛ إذ العرض ذلك، والحرح يعتبر دكاه إذا مات منه، أو يكون على وجه لا يمكن الحياة بعده، ولهذا لو وجدته، وفيه من الحياة فوق ما في المدبوح لابد من دكه، وعند روال الروح وإن كان دكاه بالنسبة إلى الصيد، لكنه ليس بدكاه بالنسبة إلى إنسان؛ لعدم تأثيره في موته؛ لفقد الحياة فيه حينئذ. [العمدة ٦٢/٩]

أحرجه أبو داود في 'سنه' عن أبي واقد قال: قال النبي ﷺ 'ما قطع من الهيمة وهي حيّة فهي ميتة'. [رقم ٢٨٥٨، باب في صيد قطع منه قطعة]

وإن ضربه من قَبْلِ القَفَاءِ إن مات قبل قطع الأوداج: لا يحل، وإن لم يمِتْ حتى قطع الأوداج: حلّ. ولو ضرب صيداً فقصع يده أو رجلاه، ولم يفصل منه، لم يفصل منه، وإن كان يَبْهَمُ الالتئام ^{فأبأن الرأس} والاندمال، فإذا مات حلّ أكله؛ لأنه بمنزلة سائر أجزائه، وإن كان لا يتوهم بأن بقي متعلقًا بجذده: حلّ ما سواه؛ لوجود الإبانة معني، والعبارة للمعاني. قال: ولا يؤكل ^{الالتئام والاندمال فمات} صيد خوسي ومرتد والوثني؛ لأنهم ليسوا من أهل الزكاة على ما بيناه في الذبائح، ولا بد منها في إباحة الصيد، بخلاف النصراني واليهودي؛ لأنهما من أهل الزكاة اختياراً فكذا اضطراراً. قال: ومن رمى صيداً فأصابه، ولم يتخذه ^{أهية الزكاة} ولم يخرج من حيز الامتناع، فمده ^{القسوري} آخر فنته: فهو لئلي ويؤكل؛ لأنه هو الآخذ، وقد قال ^{القسوري}: "الصيد لمن أخذ"، *

لا يحل لأن الذكاة إما تحصل إذا قطع الأوداج وهي حية، وقصع الأوداج حصلت وهي ميتة. (الباية) حلّ لوجود الذكاة الشرعية. (الباية) حلّ أكله: أي مقطوع اليد أو الرجل. [الباية ١١/٥٣٢] ولا يؤكل الخ وذلك؛ لأن الجرح في الصيد بمنزلة الذكاة، فمن لم يكن أهلاً للذكاة كهؤلاء، فلا يحل صيده، ومن كان أهلاً لها حل صيده كالمسلم غير المحرم، واليهودي والنصراني، والولد الحادث بين اليهودي والخوسي حل دميته؛ لأن الولد يتبع حيز الأبوين ديناً، واكتنابي أقرب إلى الإسلام. ولم يتخذه أنحر الصيد إذا وضعه وأخرجه من حيز الإمتناع. (الباية) عن حيز الخ هذا تفسير لقوله: ولم يتخذه. (الباية) ونؤكل لأن الثاني قتله قبل أن يخرج الصيد عن حيز الامتناع بإصابة الأول. [الباية ١١/٥٣٣]

* غريب، ووجدت في "كتاب التذكرة" لأبي عبد الله محمد بن حمدون، قال: قال إسحاق الموصلي: كنت يوماً عند إرشيد أغيه، وهو يشرب، فدخل الفضل بن الربيع، فقال له: ما وراءك؟ قال: خرج إلي ثلاث حوار: مكية، وأخرى مدية، وأخرى عراقية، فقبضت المدية على آلي، فلما أنعظ قضت المكية عليه، فقات المدية: ما هذا التعدي أم تعلمي أن مالكاً حدثنا عن الرهري عن عبد الله بن ظالم عن سعيد بن زيد، =

وإن كان الأول أُنحِتَه فرماه الثاني فقله: **فهو للأول**، ولم يؤكس؛ لاحتمال الموت بالثاني، وهو ليس بذكاة للقدرة على ذكاة الاختيار، بخلاف الوجه الأول، وهذا ^{للموت بالثاني} إذا كان الرمي الأول بحال ينجو منه الصيد؛ لأنه حينئذ يكون الموت مضافاً إلى الرمي الثاني، وأما إذا كان الأول بحال لا يسلم منه الصيد بأن لا يبقى فيه من الحياة إلا بقدر ما يبقى في المذبوح كما إذا أبان رأسه: يحل؛ لأن الموت لا يضاف إلى الرمي الثاني؛ لأن وجوده وعدمه بمنزلة، وإن كان الرمي الأول بحال لا يعيش منه الصيد إلا أنه بقي فيه من الحياة أكثر مما يكون بعد الذبح بأن كان يعيش يوماً أو ^{في المذبوح للاضطراب} دونه، فعلى قول أبي يوسف ^{في المذبوح للاضطراب} لا يحرم بالرمي الثاني؛ لأن هذا القدر فيه من الحياة لا عبرة بها عنده، وعند محمد ^{في المذبوح للاضطراب} يحرم؛ لأن هذا القدر من الحياة معتبرٌ عنده على ما عرف من مذهبه، **فصار الجواب فيه، والجواب فيما إذا كان الأول بحال** ^{لرمي الأول} يسلم منه الصيد سواء، فلا يحس. قال: ^{القدوري} وإسالي صاممٌ ^{في المذبوح للاضطراب} هيئته للأول.

فهو للأول: لأن الأول لما أُنحِتَه قد صار أهلياً، فدكاته بالذبح لا بالرمي، بل بالرمي في منته بوجوب الحرمة. (الباية) **الوجه الأول** حيث كان قتل الثاني فيه ذكاة؛ لأن رمي الأول لم يخرج عن حكم الصيدية. [الباية ٥٣٤/١١] بمنزلة أراد به أن وجوده وعدمه سواء. [الباية ٥٣٥/١١]

فصار الجواب إلخ: يعني إذا كان معتبراً على مذهبه كان الحواب في هذه المسألة عنده كالحواب فيما إذا كانت الرمية الأولى أُنحِتَه وكان حال يتوهم أن يسلم الصيد مهما، فمضى رماه الثاني لا يحل، فكذلك هذا.

= قال: قال رسول الله ﷺ 'من أحيى أرضاً ميتة فهي له'. فقالت المكية: أم تعلمي أنت أن سفيان حدثنا عن أبي الرناد عن الأعرح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: ^{في المذبوح للاضطراب} ^{في المذبوح للاضطراب} فدفعتهما الثالثة عنه، ثم أخذته، وقالت: هذا لي، وفي يدي حتى تصطبحا. [نصب الراية ٣١٨/٤-٣١٩]

غير ما نقصته جراحته؛ لأنه بالرمي أتلّف صيداً مملوكاً له؛ لأنه ملكه بالرمي المشخن، وهو منقوص بجراحته، وقيمة المتلف تعتبر يوم الإتلاف. قال ^{في قوله} تأويله إذا علم أن القتل حصل بالثاني بأن كان الأول بحال يجوز أن يسلم الصيد منه، والثاني بحال لا يسلم الصيد منه؛ ليكون القتل كله مضافاً إلى الثاني، وقد قتل حيواناً مملوكاً للأول منقوصاً بالجراحة، فلا يضمّنه كَمَلًا كما إذا قتل عبداً مريضاً، وإن علم أن الموت حصل من الجراحتين أو لا يدري قال في "الزيادات": يضمن الثاني ما نقصته جراحته، ثم يضمن نصف قيمته مجروحاً بجراحتين، ثم يضمن نصف قيمة لحمه. أما الأول: فلأنه جرح حيواناً مملوكاً للغير، وقد نقصه، فيضمن ما نقصه أولاً. وأما الثاني: فلأن الموت حصل بالجراحتين، فيكون هو متلفاً نصفه، وهو مملوك لغيره، فيضمن نصف قيمته مجروحاً بالجراحتين؛ لأن الأولى ما كانت بصنّعه، ^{الثاني} الجراحة الأولى

إذا علم إلخ. فإن علم أنه مات من الأول، فهو للأول، وعلى الثاني ضمان ما نقصته جراحته؛ لأن الأول قد اصطاده، والفعل من الثاني نقص ملك الأول، فيضمن. [الكفاية ٦٣/٩] إذا قتل: فإنه لا يصمّر قيمته صحيحاً. [الساية ٥٣٦/١١] في "الزيادات" إلخ: توصيح ذلك: أن الرامي الأول إذا رمى صيداً يساوي عشرة مثلاً، فنقصه درهمين، ثم رماه الثاني فنقصه درهمين يضمن الثاني للأول ما نقصته جراحته وهو درهمان، وبقي من قيمته ستة دراهم، فيضمن الثاني أيضاً نصفها وهو ثلاثة دراهم، وهي نصف قيمته مجروحاً بجراحتين، ثم إذا مات يضمن النصف للآخر وهو ثلاثة أيضاً؛ لأنه فوت عليه اللحم، ولا يصمّر النصف الآخر من اللحم بعد الموت، وإن كان تفويت اللحم فيه موجود بقتله؛ لأنه ضمن ذلك النصف بعد الموت، وإن كان تفويت اللحم فيه موجود بقتله؛ لأنه ضمن ذلك النصف حياً، فلو صمّمه بعد الموت تكرر الضمان بأن يضمن قيمته حياً، ثم يضمن قيمته لحمًا بعد الموت، وهذا لا يجوز. [الباية ٥٣٧/١١]

وأما الثاني: وهو ضمان نصف القيمة مجروحاً بجراحتين. [الباية ٥٣٧/١١]

كتاب الرهن

الرهن لغة: حبس الشيء بأي سبب كان، وفي الشريعة: جعل الشيء محبوساً بحق يمكن استيفاءه من الرهن ^{أي شيء كان} كالدَّيُون، وهو مشروع؛ لقوله تعالى: ﴿فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾، ولما روي: أنه اشتري من يهودي طعاماً ورهنه به ^{أخو} دِرْعَهُ، وقد انعقد على ذلك الإجماع، ولأنه عقد وثيقة لجانب الاستيفاء، فيعتبر بالوثيقة في طرف الوجوب ^{حوايه} وهي الكفالة. قال: الرهن انعقد بالإيجاب والقول، ويتم بالقض، ^{العدوي}

كتاب الرهن أي هـ كتاب في بيان أحكام الرهن، وجه أساسه بين كتاب الرهن وكتاب الصيد من حيث كونهما سبباً لتحصيل المال. (البناية) بأي سبب كان من الأسباب كما في قوله تعالى: ﴿وَالرَّهْنُ كَالْبَيْعِ﴾. أي محبوسة بوبال ما كسبت من المعاصي. (البناية) **حق** إنما قيده بقوله: بحق؛ لأن الرهن كما يصح بالدين يصح بالعصب أيضاً، والحق يشتملها. [البناية ٥٤٢/١١]

كسب حتى لا يصح الرهن إلا بدين واجب طاهرًا وباطنًا أو ظاهرًا، فأما بدين معدوم فلا يصح؛ إذ حكمه ثبوت يد الاستيفاء، والاستيفاء يتلو الوجوب. [الكفاية ٦٤/٩] **ولأنه عقد ونقطة** [الوثيقة ما يوثق به الشيء، ويؤكد به] وتقريره: أن للدين طرفين: طرف الوجوب وطرف الاستيفاء؛ لأنه يجب أولاً في الدمة، ثم يستوفي المال بعد ذلك، ثم الوثيقة لطرف الوجوب الذي يختص بالدمة، وهي الكفالة جائرة، فكذلك الوثيقة التي تختص بالمال بل بالطريق الأولى؛ لأن الاستيفاء هو المقصود، والوجوب وسيلة إليه. (العناية)

بالانحباب والقول ركن الرهن. الإيجاب وهو قول المرهن: رهنتك هذا المال بدين لك عني وما أشبهه، والقبول: وهو قول المرهن: قبلت. [العناية ٦٥/٩-٦٦]

أخرج البهاري ومسلم عن الأسود عن عائشة **[نصب الرابة ٣١٩/٤]** أخرج البهاري في حديثه عن عائشة **[رقم: ٢٢٥١، باب الكفيل في السلم]** حديثه.

قالوا: الركن: الإيجاب بمجرد؛ لأنه عقد تبرع ف يتم بالتبرع كالهبة والصدقة، والقبض شرط الزوم على ما نبينه إن شاء الله تعالى، وقال مالك **ح**: يلزم بنفس العقد؛ لأنه يختص بالمال من الجانبين، فصار كالبيع؛ ولأنه عقد وثيقة، فأشبهه **أي إيجاب وقبول** الكفالة. ولنا: ما تلوناه، والمصدر المقرون بحرف الفاء في محل الجزاء **يراد به الأمر**، ولأنه عقد تبرع؛ لما أن الراهن لا يستوجب بمقابته على المرهن شيئاً، ولهذا لا يُجبر عليه، فلا بد من **إمضائه كما في الوصية**، وذلك بالقبض، ثم يُكتفى فيه **بإمضاء المرهن** بالتخلية في ظاهر الرواية؛ لأنه قبض بحكم عقد مشروع، فأشبه قبض المبيع، وعن أبي يوسف **رحمته الله**: أنه لا يثبت في المنقول إلا بالنقل؛

قالوا إلخ أراد به شريح الإسلام حواهر راده، الركن الإيجاب بمجرد؛ لأنه عقد تبرع، وكل ما هو كذلك يتم بالتبرع، فالرهن يتم بالتبرع، أم أنه عقد تبرع؛ فلأن الرهن م يستوجب براء ما أُنست للمرهن من اليد شيئاً عليه، ولا يعي بالتبرع إلا ذلك، وأما أن كل ما هو كذلك يتم بالتبرع كالهبة والصدقة. [العبارة ٦٦٩] **الإيجاب بمجرد** واحتلموا في القول، قال بعضهم: به شرط، وصاهر ما ذكر في المحيط يشير إلى أنه ركن، فإنه قال في الأيمان: الإجارة بدون القبول ليست بإجارة، وكذا الرهن، حتى لا بحث من حلف لا يؤاجر أولاً يرهن بدون القبول، وهكذا ذكره في 'المنتقى'. [الكفاية ٦٧/٩] **ما تلوناه** أراد به قوله تعالى: **«وَهُدًى مَقْصُودَةً»** (الساية) **والمصدر إلخ** أراد به لفظ رها، فإنه جمعه مصدرًا. (الساية) **يراد به الأمر**. وهو قوله تعالى: **«وَهُدًى مَقْصُودَةً»** أي رهوا لكن ترك كونه معمولاً به في حق ذلك حيث لم يجب الرهن على المديون، ولا قبوله على الدائن بالإجماع، فوجب أن يعمل في شرطه وهو القبض. [الساية ٥٤٦/١١] **كما في الوصية** لأنها عقد تبرع لا يستحق إلا بالإمضاء، ولكن إمضاه بأن لا يرجع عنها صريحاً، أو دلالة. (الساية) **بالتخلية** وهو رفع الموانع عن القبض، يعني أن الراهن إذا حلف بين المرهن والمرهون يعبر قابضاً، كما إذا فعل لبائع مثل ذلك في المبيع والمشتري. [الساية ٥٤٧/١١]

لأنه قبض موجب للضمان ابتداء بمنزلة العصب، بخلاف الشراء؛ لأنه ناقل للضمان قبض الراهن
 من البائع إلى المشتري، وليس بموجب ابتداء، والأول أصح. قال: **فإذا قصه المرتهن**
محوراً مفرعاً متميراً تم العقد فيه؛ لوجود القبض بكماله، فزيم العقد، وما لم يقضه؛
 فالراهن بالخيار إن شاء سبمه، وإن شاء رجع عن الرهن؛ لما ذكرنا أن اللزوم عقد الرهن المرهون
 بالقبض؛ إذ المقصود لا يحصل قبله. قال: **وإذا سلمه إليه فقصه؛** دخل في صمائه، وقال
 الشافعي **جاءه؛** هو أمانة في يده، ولا يسقط شيء من الدين بهلاكه؛ لقوله **الله: "لا يغلق"**
 المرهون

موجب للضمان أراد بابتداء الضمان: أن لا يكون مضموناً قبل العقد، والرهن لم يكن مضموناً على
 الراهن، حتى يكون الرهن نقلاً للضمان، فكان وجوب الضمان على المرهن ابتداء كما في العصب. (الكفاية)
عزلة العصب يعني كما أن المغصوب لا يصير مضموناً بالتحمية بدون النقل، فكذلك المرهون. (الكفاية)
بخلاف الشراء جواب عن قياس وجه الظاهر بأن القص في شراء ناقل للضمان. [الباية ٥٤٨/١١]
لأنه ناقل إلخ فإن المبيع قبل التسليم إلى المشتري كان مضموناً على البائع بالثمن، فانتقل المبيع منه إلى
 المشتري بذلك الضمان على المشتري بالتسليم إليه، فلم يكون مضموناً ابتداءً. [الكفاية ٦٩/٩]
والأول. أي ظاهر الرواية، وهو ثبوت القبض بمجرد التحلية بدون اشتراط النقل أصح؛ لأن حقيقة
 الاستيفاء يثبت بالتحلية، فالقبض الموجب ليد الاستيفاء يثبت بالتحلية. [الباية ٥٤٨/١١] **محوراً.** أي مقسوماً،
 وهو احتراز عن المشاع، فإنه لا يحوز عدداً، وقوله: **مفرعاً أي عن ملك الراهن، وهو احتراز عن رهن دار**
فيها متاع الراهن، وقوله: متميراً أي لم يكن الرهن متصلًا بغيره اتصال حلقة كما لو رهن الثمر على رأس
الشجر بدون الشجر؛ لأن المرهون متصل بغير المرهون حلقة، فصار كالشائع. [الكفاية ٦٩/٩]
لا يحصل قبله أي قبل القص؛ لأن الرهن استيفاء الدين حكماً، والاستيفاء حقيقة لا يكون بدون
 القص، فكذا الاستيفاء حكماً؛ ولأن المقصود إصغار الراهن ليتسارع إلى قضاء الدين، وإنما يحصل هذا
 المقصود بدوام يد المرهن عليه، وذلك إنما يكون بالقص. [الكفاية ٧٠/٩] **لا يغلق إلخ** قال في القائق:
 يقال: غلق الرهن عوقاً إذا بقي في المرهن لا يقدر على تحليصه. كان من أفاعيل الجاهلية أن الرهن
 إذا لم يرد ما عليه في الوقت الموقت ملك المرهن الرهن.

الرَّهْن - قالها ثلاثاً -، لصاحبه غَنَمُهُ وعليه غَرْمُهُ"، قال: ومعناه: لا يصير مضموناً بالدين، ولأن الرهن وثيقة بالدين، فبهلاكه لا يسقط الدين؛ اعتباراً بهلاك الصك؛ وهذا لأن بعد الوثيقة يزداد معنى الصيانة. والسقوط بالهلاك يضاد ما اقتضاه العقد، ^{سقوط الدين} ^{صيانة الدين} ^{سقوط الدين} ^{وهو الصيانة عقد الرهن} إذا لحق به يصير بعرض الهلاك، وهو ضد الصيانة. ولنا: قول النبي ﷺ للمرتهن بعد ما نفق فرس الرهن عنده: "ذَهَبَ حَقُّكَ"،**

وعنه غرمه أي لو هلك هلك على الراهن. ومعناه أي معنى قوله 'لا يعلق الرهن'. (الساية) **وهو** أي سقوط الدين. [الساية ٥٥٠/١١] **ذهب حقت** وحقه الدين، فيكون دهنًا، لا يقال: مرده ذهب حقت من الإمساك أو من المطالبة برهن آخر، لأن الأول مشاهد، فلا فائدة في الإحار عنه. والثاني ليس بحق له، ولأنه ذكر الحق في أول الحديث مكرراً، أن رجلاً رهن فرساً عند رجل بحق له عليه، فنفق الفرس عند امرئ، فاحتصموا إلى النبي ﷺ، فقال للمرتهن: 'ذهب حقت'، فذكر الحق مكرراً، ثم أعده معروفاً، وفي ذلك يكون الثاني عين الأول، كذا في "النهاية". [العناية ٧٠/٩]

'أخرجه ابن حبان في 'صحيحه' في النوع الثالث والأربعين من لقسمه الثالث، وأحاكم في 'المستدرک' في النبوع. [نصب الراية ٣١٩/٤ - ٣٢٠] أخرجه الحاكم في 'المستدرک' عن سفيان بن عيينة عن رباب بن سعد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ "لا يعلق الرهن من رهه، ...". قال الحاكم: هذا حديث صحيح أعنى الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه. [٥١/٢، في النبوع] أخرجه ابن أبي شيبة في 'مصنفه' حدثنا أبو بكر قال: حدثنا عبد الله بن إدريس عن مصعب بن ثابت، قال: سمعت عطاء يحدث أن رجلاً رهن رجلاً فرساً فنفق في يده، فقال رسول الله ﷺ للمرتهن: ... [١٨٣/٧ باب في الرجل يرهن الرجل فيهلك] قال عبد الحق في أحكامه هو مرسل ضعيف، قال ابن القفاص في كتابه: ومصعب بن ثابت ضعيف كثير غلط وإن كان صدوقاً. [نصب الراية ٣٢١/٤] ورواه الطحاوي أيضاً بهذا الإسناد، وعظه. أن رجلاً رهن فرساً فمات الفرس في يد مرتهن، فقال رسول الله ﷺ: ... ثم قال الطحاوي: هذا من قول رسول الله ﷺ على بطلان لدن بضائع الرهن، وقال: فإن قيل: هذا منقطع، قيل له: والذي ناولته أيضاً منقطع، والخطاب للشافعي ... فإن كان المنقطع حجة لك علينا، واسقط أيضاً حجة لنا عليك [الساية ٥١١/١١]

وقوله **سنة**: "إذا غمي الرهن فهو بما فيه"، * معناه: على ما قالوا: إذا اشتبهت قيمة الرهن بعد ما هلك، وإجماع الصحابة والتابعين ^{أي المروون} على أن الرهن مضمون مع اختلافهم في كفيته، فالقول بالأمانة خرق له، والمراد بقوله **سنة**: "لا يعلق الرهن" ^{أي المروون} ^{الصبيان}

إذا **اشتبهت** يعني إذا قال الراهن: لا أدري كم كان قيمته والمرقن كذلك قال يكون الرهن بما فيه، حكى هذا التأويل عن أبي جعفر. [الغاية ٧٠، ٩] **مع اختلافهم** فقال أبو بكر وعلي **سنة** هو مضمون باقية، وقال عمر وابن مسعود **سنة** هو مضمون بالأقل من قيمته ومن الدين، وقال ابن عباس **سنة** هو مضمون بالدين، قلت قيمته أو كثر، وهو قول شريح. [الكفاية ٧٠، ٩] **وامراد بقوله** هذا جواب عن الحديث الذي احتج به الشافعي **سنة**. [البناءة ٥٥٣/١١]

لا يعلق الرهن لم يفهم أحد من السنة من قوله **سنة** 'لا يعلق الرهن' نفى الصمان عن المرقن، وذكر الكرخي عن السلف، كصاوس وإبراهيم وغيرهما أنهم اتفقوا على أن المراد لا يخس الرهن عند مرقن احتساباً لا يمكن فكاكه بأن يكون مموكاً للمرقن. والدليل عليه ما روي عن البرهري أن أهل المدينة كانوا يرقهون، ويشترطون على الراهن أنه إن لم يقص الدين إلى وقت كذا، فالرهن ممنون للمرقن، فأنطل رسول الله **سنة** ذلك بقوله. 'لا يعلق رهن'، وقيل لسعيد بن المسيب: أهو قول لرحس إن لم يأت بالدين إلى وقت كذا، فالرهن بيع بالدين، فقال: نعم. وقوله. لصاحبه عمه' الصاحب يختم المرقن كما يقال للمصارف: صاحب المال، والحمل عليه أولى؛ لأن حقيقة الصحة له، فيصير كأنه قال للمرقن: عمه، أي الرواند تصير رهناً عنده، وعيه عمره، أي هلاك الرهن على المرقن، وإن كان المراد به الراهن، فالمراد من الغرم: نفقة الرهن حال قيامه، والكفن حال موته. [الكفاية ٧١/٩]

* روي مسنداً ومرسلاً. [نصب الراية ٣٢١/٤] أخرجه الضحاوي في 'شرح معاني الآثار' حديثاً أبو العوام محمد بن عبد الله بن عبد الحار المرادي قال: ثنا حنبل بن زرار الأدي قال: حدثني عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال: كان من أدركت من فقهاء الدين ينتهي إلى قوهم منهم: سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبو بكر بن عبد الرحمن وحارثة بن زيد وعبيد الله بن عبد الله في مشيخة من بطرئهم أهل فقه وصلاح وفصل، فذكر جميع ما جمع من أقاويلهم في كتابه على هذه لصفة أنهم قالوا: الرهن بما فيه إذا هلك وعمت قيمته، ويرفع ذلك منهم الثقة إلى النبي **سنة**. فهؤلاء أئمة المدينة وفقهاؤها يقولون. 'إن الرهن يهلك بما فيه'. [٢٨١/٢]، باب الرهن يهلك في يد المرقن [فرواه أبو داود في مراسيله، قلت: مرسل أبي داود صحيح كذا ابن القصاص. [السياسة ٥٥٢/١١]

على ما قالوا: الاحتباس الكلّي. والتمكّن بأن يصير مملوكاً له، كذا ذكر الكرخي عن السلف، ولأنّ الثابت للمرهن يد الاستيفاء وهو ملك اليد، والحبس؛ لأن الرهن ينشأ عن الحبس الدائم، قال الله تعالى: **كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ رَهِينَةً**، وقال قائلهم: ^{شعر:} ^{أي رهين}

وفارقتك برهن لا فكاك له يوم ^{خطاب إلى نفسه} الوداع فأمسى الرهن قد غلقا ^{صار}

والأحكام الشرعية تعطف على الألفاظ على وفق الإيتاء، ولأن الرهن وثيقة لجانب الاستيفاء، وهو: أن تكون موصلة إليه، وذلك ثابت بملك اليد والحبس: ^{الاستيفاء} يقع الأمن من الجحود مخافة جحود المرهن الرهن، وليكون عاجزاً عن الانتفاع به، فيتسارع إلى قضاء الدين لحاجته أو لضجره، وإذا كان كذلك يثبت ^{لرهن الرهن} الاستيفاء من وجه، وقد تقرر بالهلاك، ^{عن المطالبة}

ولأن الثالث دليل معقول على المطلوب. (العناية) **كسبت رهينة**: أي محبوسة بوبال ما اكتسبت من المعاصي. (العناية) **وفارقتك** أي ارتقت المحبوبة منه يوم الوداع واحتس قبه عندها على وجه لا يمكن فكاه، وليس فيه صمان ولا هلاك، كما ترى يدل على الحبس الدائم قيل: الدوام إنما من قوله: لا فكاك به لا من لفظ الرهن. وأحيب. بأنه ما دام وتأيد بنفي الفكاك دل على أنه ينيء عن الدوام؛ إذ لو لم يكن موجهاً لذلك ما دام بنفي ما يعترضه، بل كان الدوام يثبت بإثبات ما يوحه، فثبت أن اللعة تدل على إنشاء الرهن عن الحبس الدائم. [العناية ٧١/٩] **تعطف** تسحب على الألفاظ اللعوية. [السادة ٥٥٤/١١]

لبيع الأمن إلخ معناه: أن الحبس يفصي إلى أداء الحق، لأن الراهن يخشى أن جحد الدين أن يجحد المرهن الرهن؛ لأن قيمة الرهن قد تكون أكثر من الدين، وليكون عاجزاً عن الانتفاع. فيحتاج إلى إبقاء الأقل لتحبيص الأكثر، أو لضجره عن المطالبة. [العناية ٧١/٩] **وإذا كان كذلك** أي لما كان موجب الرهن ملك اليد والحبس. [الكفاية ٧٢/٩] **ثبت الاستيفاء إلخ**: لأن الاستيفاء إنما يكون بأيدي والرقعة، وقد حصل بعضه. (العناية) **وقد تقرر**: لانتفاء احتمال النقص. [العناية ٧٢/٩]

فلو استوفاه ثانياً يؤدي إلى الربا، بخلاف **حالة القيام**؛ لأنه ينقض هذا الاستيفاء بالرد على الراهن، فلا يتكرر، ولا وجه إلى استيفاء الباقي بدونه؛ لأنه لا يتصور، والاستيفاء يقع بالمالية. أما العين فأمانة، حتى كانت نفقة المرهون على الراهن في حياته، وكفنه بعد مماته، وكذا قبض الرهن لا ينوب عن قبض الشراء إذا اشتراه المرهون؛ لأن العين أمانة، فلا تنوب عن قبض ضمان، ^{فصل الأمانة} وموجب العقد ثبوت يد الاستيفاء، وهذا يحقق الصيانة،

فلو استوفاه إلخ أي لو لم يسقط الدين واستوفاه ثانياً أدى إلى تكرار الأداء بالسنة إلى اليد، وهو ربا. (العناية) **حالة القيام** أي بخلاف ما إذا كان الرهن قائماً؛ لأنه ينقض هذا الاستيفاء أي للدين بالحس بالرد على الراهن، فلا يتكرر الأداء. [العناية ٧٢/٩] **إلى استيفاء الباقي**. أي الباقي بعد الاستيفاء يد، وهو ملك الرقبة بدونه أي بدون الاستيفاء يد. [الكفاية ٧٢/٩]

والاستيفاء إلخ هذا جواب إشكال أيضاً، وهو أن يقال: وجب أن لا يسقط؛ لأن المرهون لم يستوف شيئاً من حقه؛ لأن الاستيفاء يكون من حس الحق، فأجاب بأنه استوفى من حس حقه؛ لأنه يكون مستوفياً من مالية الرهن لا من عينه؛ لأن الاستيفاء بالعين يكون استبدالاً، والمرهون مستوف لا مستبدل، وباعتبار الاستيفاء من المالية تتحسس الأموال، أما العين أمانة في يده، وهو بمنزلة الكيس لمالية، فكان الراهن جعل مقدار الرهن في كيس وسلمه إلى المرهون؛ ليستوفي حقه، وعند الهلاك في يده يتم استيفاؤه في مقدار حقه، إلا أنها لم تصر ملكاً له؛ لأن المالية صفة العين، والأوصاف لا تملك قصداً. [الكفاية ٧٢/٩]

وكذا قبض إلخ: عطف على قوله: حتى كانت نفقة المرهون على الراهن، وفيه بيان أن العين أمانة حتى لا يغير المرهون قابضاً نفس الشراء، بل يسعى أن يقبض ثانياً. [الكفاية ٧٢/٩] **وموجب العقد إلخ**: جواب عما قال الشافعي -رحمه الله- الرهن وثيقة بالدين، وبعد الوثيقة يرداد معنى الصيانة، وسقوط بالهلاك يصاد ما اقتضاه العقد. [العناية ٧٤/٩] **وهذا يحقق الصيانة** أي ثبوت يد الاستيفاء يحقق الصيانة؛ لأنه ليس فيه إتواء. [البنية ٥٥٧/١١]

وإن كان فراغُ الذمة من ضروراته كما في الحوالة. فالحاصل: أن عندنا حكمَ الرهن صيرورةُ الرهن محتسباً بدينه بإثبات يد الاستيفاء عليه. وعنده: تعلق الدين بالعين استيفاءً منه عيناً بالبيع. ويخرج على هذين الأصدين عدة من المسائل المختلف فيها بيننا وبينه عددناها في "كفاية المنتهي" جملةً منها: أن الراهن ممنوعٌ عن الاسترداد للانتفاع؛ لأنه يفوت موجهه، وهو الاحتباس على الدوام، وعنده: لا يمنع منه؛ لأنه لا ينافي موجهه، وهو تعيينه للبيع. وسيأتيك البواقي في أثناء المسائل إن شاء الله تعالى. قال: لا يصح الرهن إلا بدين مضمون.

فراغ الذمة أي فراغ ذمة الراهن عند هلاك الرهن، وتام لاستيفاء (الكفاية) تسد في حقه. فيها توجب الدين في ذمة المدين عليه لصيانة حق لصاحب، وإن كان فراغ ذمة المدين من ضرورته، فلا يعدم به مقتضى العقد؛ لأن الاعتبار بنصوصات لأصية لا انورم انصمية. [الكفاية ٧٣٩] فحصل الخ أي حصل اختلاف لدي بين الشافعي أن حكم عقد الرهن عند أصحابنا. [الساية ١١ ٥٥٧] استيفاء الخ أي لأحق استيفاء حقه من عين الرهن بواسطة لبيع. (الساية) حسا الخ أي استيفاء منه بعينه بالبيع لا يمتنع منه؛ لأن تعيين عين للمبيع لا يقتضي تعيين عين أخرى للمبيع. (كفاية) عددناها أي عدة من مسائل التي ذكر تعدادها جملة في 'كفاية المنتهي'. صها أي من المسائل المتفرعة على الأصيبين م. كورين. [الساية ١١ ٥٥٨] لأنه لا ينافي الخ لما كان حكم الرهن صيرورة الرهن أحق به بغير دينه، وعند البيع هو أحق بثمنه، فإذا هلك لا يسقط الدين؛ لأنه أمانة عنده. [الكفاية ٧٣/٩] بدين مضمون وفي 'شرح الأفضع': قوله. مضمون لتأكيد، وإلا فجميع الديون مضمون، وقيل: 'ريد بدين المضمون. ما كان وجباً بحال، أي لا يصح إلا بدين واجب لحال لا بدين مستحب، واحترق به عن الرهن بالدرث، فإنه لا يصح، وهو عبارة عن ضمان التمس عند استحفاق المبيع، وقيل: حترق عن بدل الكتبه، فإن الرهن به لا يصح، وفي اقتاوى: يجوز الرهن بدل لكتبه. وعدد اثلاثة لا يجوز أحد الرهن ببدل الكتابة بعد لزومه. [الساية ١١ ٥٥٨-٥٥٩]

لأن حكمه ثبت يد الاستيفاء، والاستيفاء **يتلو الوجوب**، قال **ويدخل** ^{الرهن} على هذا اللفظ الرهن بالأعيان المضمونة بأنفسها. فإنه يصح الرهن بها ^{أي يتبع} ولا دين، ^{أي يشكّل} ويمكن أن يقال: إن الواجب الأصلي فيها هو القيمة، ورد العين مخلصاً على ما عليه أكثر المشايخ، وهو دين، ولهذا تصح الكفالة بها، ولئن كان لا يجب إلا بعد الهلاك، ولكنه يجب عند الهلاك بالقبض السابق، ولهذا تعتبر قيمته ^{في الجواب} يوم القبض، ^{قيمه} فيكون رهناً بعد وجود سبب وجوبه، ^{أي الرهن} أي القبض ^{أي القبض}

سبب الوجوب فلا بد من وجوب سابق على الاستيفاء، ليكون الاستيفاء مسياً عليه. [الكفاية ٩/٧٣] **ويدخل على هذا** [أي الذي يدل على أحصر] أي يشكل على قوله: ولا يصح الرهن إلا بدين مضمون، الرهن بالأعيان المضمونة بأنفسها أي تمثلها أو بقيمتها، فهي مضمونة بأنفسها، باعتبار أن المثل أو القيمة قائمة مقامها، واحترق به عن الأعيان المضمونة بغيرها، وهي المبيع في يد البائع، فإنه مضمونة بغيره، وهو الثمن. وفي "المسوط": الرهن بالأعيان على ثلاثة أوجه: أحدها: الرهن بعين هو أمانة، وهو باطل؛ لأن موجب الرهن ثبت يد الاستيفاء للمرتهن، وحق صاحب الأمانة في العين معصوب عليه، فاستيفاء العين من غير آخر غير ممكن. والثاني: الرهن بالأعيان المضمونة بغيرها كالمبيع في يد البائع، وهو مضمون بالثمن، وهذا لا يجوز أيضاً. والثالث: الرهن بالأعيان المضمونة بنفسها كالمعصوب، وهو صحيح؛ لأن موجب العقد رد العين إن أمكن، ورد لقيمة عند تعذر رد العين، وذلك دين يمكن استيفاؤه من مالية الرهن. [الكفاية ٩/٧٣]

معصوب بنفسه كالمعصوب، والمقصوص على سوم الشراء [العناية ٩/٧٤] ولا دس أي والحال أن لا دين فيها، وصحة الرهن بما عدا حلاً للشافعي وأحمد، وعند مالك: أن الرهن بالأعيان المضمونة بخور، وهو وجه لأصحاب الشافعي. (السياسة) **ان يقال** جواب عما يقال: إن قوله: ولا يصح الرهن إلا بدين مضمون يشكل عليه الأعيان المضمونة بنفسها، فإن الرهن بها صحيح، ولا دين. [السياسة ١١/٥٥٩-٥٦٠] **وهو** ولكون الموجب الأصلي هو القيمة. (السياسة) **كما** أي بالأعيان المضمونة بنفسها. [العناية ٩/٧٤] **وهو** أي ولكون الوجوب بالقبض السابق (السياسة) **يوم قبض** أي يوم قبض العاصب المعصوب من المالك. (السياسة) **فيكون رهناً** جواب عما احتاره بعض آخر من المشايخ. [السياسة ١١/٥٦٠]

فيصح كما في الكفالة، ولهذا لا تبطل الحوالة المقيدة به ^{بالعين المضمونة} بهلاكه، بخلاف الوديعة. قال: وهو مضمون بالأقل من قيمته ^{من الدين}، وإذا هتك في يد المرتهن وقيمته والدين سواء صار المرتهن مستوفياً ^{من الدين}، وإن كانت قيمته ^{من الدين} أكثر: فافصل أمانة في يده؛ لأن المضمون بقدر ما يقع به الاستيفاء، وذلك بقدر الدين. فإن كانت أقل: سقط ^{من الدين} من الدين بقدره، ورجع ^{على الراهن} مرتهن ^{بمقتضى}؛ لأن الاستيفاء بقدر المالية، وقال زفر ^{حاشه} الرهن مضمون بالقيمة، حتى لو هلك الرهن وقيمته يوم الرهن ألف وخمس مائة، ^{من الدين أو أكثر}

كما في الكفالة، وبما تصح بالأعيان المضمونة بنفسها لوجود سبب وجوبه. لا تبطل ^{بغير} يجوز أن يكون توصيهاً على كل من استخرجين، أما على الأول، فتقريره: ولكون الموجب الأصلي فيها قيمة لا تبطل الحوالة المقيدة بالعين المضمونة بنفسه بهلاكه، فهو أحال على العاصب، فهلك المعصوب م تبطل الحوالة؛ لأن الموجب الأصلي ما كان القيمة كان هلاك العين كالإهلاك؛ بقيام القيمة في دمه، ورد العين كان محلصاً، وم يخص. وأما على الثاني: فتقريره: ولكون سبب وجوب القيمة قد انعقد جعلت كالموجود، فهلاك العين لا يبطل الحوالة، بخلاف الوديعة، فإن الحوالة عليها تبطل هلاكها الوديعة؛ لأنه لا وجوب هناك للقيمة، ولا سبب للوجوب. [العناية ٧٥/٩]

بهلاكه. قد ذكرنا أن الحوالة المقيدة بالعين على نوعين: أحدهما: عين هو وديعة، والثاني: عين هو عصب، ففي الوديعة تبطل الحوالة بهلاكها، وعاد الدين إلى الخيل؛ لأن الوديعة هتك لا إلى حلف، وفي العصب لا يبطل الحوالة؛ لأن المعصوب هتك إلى حلف، وهو الصمان، والصمان يقوم مقام المضمون، فيجعل كأن المعصوب قائم، فيبقى الحوالة لقاء ما تقيدت به. (النهاية) **بخلاف الوديعة** فإن الحوالة عليها تبطل بهلاكها؛ لأنه لا وجوب هنا للقيمة، ولا لسبب الوجوب. [البنية ٥٦١/١١]

بالأقل من قيمته. أي يوم القصص، ومن الدين بيان للأقل، أي أيهما كان أقل فهو مضمون به، وصورته: فإن كان قيمة الرهن أكثر إلخ، وبيانه: إذا رهن ثوباً قيمته عشرة عشرة، فهلك عند المرتهن سقط ديه، فإن كانت قيمة الثوب خمسة يرجع المرتهن على الراهن خمسة أخرى، وإن كانت قيمته خمسة عشر، فافصل أمانة عندنا، وعند زفر ^{حاشه} يرجع الراهن على المرتهن خمسة؛ لأن الرهن عنده مضمون بالقيمة. [الكفاية ٧٥/٩]

والدين ألف: رجع الراهن على المرتهن بخمس مائة؛ له: حديث علي عليه السلام قال: "يتراذان الفضل في الرهن"،* ولأن الزيادة على الدين مرهونة؛ لكونها محبوسة به، فتكون مضمونة؛ اعتباراً بقدر الدين. ومذهبنا مروى عن عمر وعبد الله بن الدين مسعود عليهما السلام،** ولأن يد المرتهن يد الاستيفاء، فلا توجب الضمان إلا بالقدر المستوفي كما في حقيقة الاستيفاء، والزيادة مرهونة به ضرورة امتناع حبس الأصل بدونها، ولا ضرورة في حق الضمان،

يتراذان. التراد ما يكون بين اثنين، فلا جرم يرد المرتهن فضل الرهن كما يرد الراهن فضل الدين (لباية) كما في حقيقة إلح: مثل ما إذا أوفاه ألفي درهم في كيس، وحقه في ألف، فإنه يصير صامماً قدر الدين، والزيادة على قدر الدين أمانة، فكذا هذا. [العناية ٧٥/٩-٧٦] مرهونة. هذا جواب عن قول زهر. [البنية ٥٦٢/١١] ضرورة. والثابت ضرورة يتقدر بقدر الضرورة كما إذا رهن عدداً قيمته أكثر من الدين حيث لا تتمير الريادة من الأصل، فيثبت له حبس الكل. [الكفاية ٧٦/١١] حبس الأصل. لأنه لو لم يجعل الريادة مرهونة أدى إلى الشيوع؛ لعدم انفكاكها. ولا ضرورة إلح: لأن لقاء الرهن مع عدم الضمان ممكن بأن استعار الراهن الرهن من المرتهن على ما يجيء إن شاء الله تعالى. [الكفاية ٧٦/٩]

* رواه عبد الرزاق في 'مصنفه' في أثناء البيوع، أحبرنا سفيان الثوري عن منصور عن الحكم عن عبي قال: 'يتراذان الفضل بينهما في الرهن'. [رقم: ١٥٠٣٩، باب الرهن يهلك]

** أخرجه البيهقي في 'سننه' عن عمر عليه السلام قال في الرجل يرهق الرهن، فيصيع، قال: "إن كان أقل مما فيه يرد عليه تمام حقه، وإن كان أكثر فهو أمين"، وقال: هذا ليس بمشهور عن عمر عليه السلام، والرواية عن ابن مسعود عليه السلام غريب. [٣٧٩/٨، باب من قال: الرهن مضمون] وروى الطحاوي في "شرح الآثار" بإسناده إلى عبيد بن عمير عن عمر بن الخطاب عليه السلام قال في الرجل يرهق الرهن فيصيع، قال: "إن كان أقل مما فيه رد عليه تمام حقه، وإن كان أكثر فهو أمين بالفضل، قلت: قول البيهقي هذا ليس بمشهور لتسلم منه، وهذا ليس بمرح. [البنية ٥٦٢/١١]

إن كان الرهن مما لا حمل له، ولا مؤنة: **فكذلك الجواب**؛ لأن الأماكن كلها في حق التسليم كمكان واحد فيما ليس له حمل ومؤنة، ولهذا لا يُشترط بيان مكان الإيفاء فيه في باب السَّلَم بالإجماع، وإن كان له حمل ومؤنة: يستوفي دينه، **ولا يُكلف** إحضار الرهن؛ لأن هذا نقل، والواجب عليه التسليم بمعنى التخلية لا النقل من مكان إلى مكان؛ لأنه يتضرر به زيادة الضرر، ولم يلتزمه. ولو سبغ الرهن العذر على بيع المرهون، فباعه **بنقد** أو **نسيئة**: حار؛ لإطلاق الأمر، فهو طالب أسرتهن بالدين لا كيف المرهن بإحضار رهن؛ لأنه لا قدرة له على الإحضار. وكذا إذا أمر المرهن ببيعته، فباعه **وَمِنْ بَيْعِ الْمَسْ**؛ لأنه صار ديناً بالبيع بأمر الراهن،

فكذلك الجواب أي يؤمر المرهن بإحضار الرهن أولاً. (النسابة) ولهذا أي لكون الأماكن كلها كمكان واحد. **فيه** أي فيما لا حمل له. (النسابة) **ولا يكلف إلخ**: ذكر في بعض الفوائد: ولكن يحلف المرهن بالله ما هنك إن طلب الراهن ذلك؛ لأن الرهن غائب، فيحتمل هلاكه، وعلى اعتباره لا يحب قضاء الدين، فإذا حلف المرهن قصي الدين [الكفاية ٧٦/٩] **لأنه يتضرر به إلخ** ولم يعتبر هناك احتمال تكرار الاستيفاء على اعتبار الهلاك؛ لأنه موهوم، فلا يظهر في مقابلة صرر متيقن، وهو تأخر حق المرهن، بخلاف الفصل الأول. [العناية ٧٧/٩] **ولم يلتزمه**: لأن الرهن أمانة في يده، لكن للرهن أن يحمله بالله ما هنك. [النسابة ٥٦٥/١١]

بنقد أو نسيئة إلخ. قال القاصي الإمام أبو علي السعفي **بنقد** إذا تقدم من الراهن ما يدل على النقد، بأن قال: إن المرهن يطالبني بدينه ويؤذي، فعه، حتى أخو منه، فباعه بالنسيئة لا يجوز بمنزلة ما لو قال لغيره: مع عدي فإني أحتاج إلى اسقية. [الكفاية ٧٧/٩] **لاطلاق الأمر** أي أمر الراهن يشير به إلى أنه لو قيده بالنقد لا يصح بيعه نسيئة. [النسابة ٥٦٦ ١١] **لا قدرة له**: لأن الرهن بيع بأمر الراهن، فلم يبق له قدرة على إحضاره. [العناية ٧٧/٩] **إذا أمر إلخ**: يعني لا يكلف إحضار الرهن. [العناية ٧٧/٩]

فصار كأن الراهن رهنه وهو دين. ولو قبضه: كلف إحضاره لقيام البدل مقام المبدل، إلا أن الذي يتولى قبض الثمن هو المرهن؛ لأنه هو العاقد، فترجع الحقوق إليه، وكما يكلف إحضار الرهن لاستيفاء كل الدين يكلف لاستيفاء نجم قد حل؛ لاحتمال الهلاك، ثم إذا قبض الثمن يؤمر بإحضاره لاستيفاء الدين؛ لقيامه مقام العين، وهذا بخلاف ما إذا قتل رجل عبد الرهن خطأ، حتى قضى بالقيمة على عاقلته ^{قيمة بعد} ^{انقضاء} في ثلاث سنين: لم يجبر الراهن على قضاء الدين، حتى يحضر كل القيمة؛ لأن القيمة خلت عن الرهن، فلا بد من إحضارها كلها، كما لا بد من إحضار كل عين الرهن، ^{بأن كان قائما} ^{بقيمة}

فصار كأن الخ لأنه ما باعه بإدبه صار كأنهما تفاسح الرهن، فصار لثمن رهنا تراصيهما انتهاء لا بصريق انتقال حكم الرهن إلى الثمن، ألا ترى أنه لو باع الرهن بأقل من الدين لا يسقط شيء من دين المرهن، فصار كأنه رهنه، ولم يسلم، بل وضعه على يدي عدل، كذا في "زيادات قاضي خان". [الكفاية ٩/٧٧]

إلا أن الذي هذا استثناء من قوله: فصار كأن الراهن رهنه وهو دين. على تقدير إشكال، وهو: أن يقال: لم يصير كأن الراهن رهنه وهو دين؛ إذ لو كان كذلك، ما كان للمرهن ولاية قصه كما لو كان الرهن في يد العدل، وبذلك، فأجاب ^{بأن} وقال: ولاية القص به باعتبار أنه عاقد. [الكفاية ٩/٧٧] **يكلف الخ** أي المرهن بإحضار الرهن عند كل نجم يؤديه الراهن من الدين. لا استيفاء نجم هذا إذا ادعى الراهن هلاك الرهن، وأما إذا لم يدع، فلا حاجة إلى إحضار الرهن. إذ لا فائدة فيه. (كفاية)

لاحتمال الهلاك. أي هلاك الرهن، فيؤمر بإحضاره؛ لأن فيه فراغ قلب الراهن عن توهم الهلاك، لكن لا يسلم إلى أن يقبض جميع الدين بإجماع العلماء. [الساية ٥٦٧/١١] **فصل النفس الخ** يعني إن باع الرهن وقبض الثمن، فإذا قبضه وجب إحضاره لاستيفاء نجم؛ لقيامه مقام العين. (العناية) **وهذا بخلاف** إشارة إلى قوله: وكذا إذا أمر المرهن ببيع الخ، فإنه لا يجبر المرهن على الإحضار، بل يجبر الراهن على الأداء بنحو إحضار شيء، بخلاف ما إذا قتل رجل الخ، فإن الراهن لا يجبر على قضاء الدين، حتى يحضر المرهن كل القيمة. [العناية ٩/٧٧]

وما صارت قيمة بفعله، وفيما تقدم صار ديناً بفعل الراهن، فلهذا افترقا. ولو وضع
 الرهن على يد اعدس. وأمر أن يؤدعه غيره، ففعل. ثم جاء المرهن بضم دسه: لا يكف
 إحضار الرهن؛ لأنه لم يؤتمن عليه حيث وضع على يد غيره، فلم يكن تسليمه في قدرته.
 وإن وضعه اعدس في يد من في عياله. وعاد وضبط المرهن دسه، والذي في يده بقوله:
 «دعي فلا» ولا تدري من هو. حذر المرهن على قضاء الدين؛ لأن إحضار الرهن ليس
 على المرهن؛ لأنه لم يقبض شيئاً. ودلت إذ غاب اعدس بالرهن ولا يدري أين هو؛
 لما قلنا، ومما أن لدى اعدس حشد رهس. وفان: هو مان. ثم جمع المرهن على
 الرهن شيء، حتى سب كونه رهس؛ لأنه لما جحد فقد توي المال، والتوى على المرهن،
 فيتحقق استيفاء الدين، ولا يملك المطالبة به. قال: وإن كان الرهن في يده: ليس عليه أن
 يحمله من بيع. حتى يقضه الدين؛ لأن حكمه الحبس الدائم إلى أن يقضى الدين على ما
 بيناه. ولو قضاه البعض. فله أن حبس كل الرهن حتى يستوفي الشيء؛ اعتباراً بحبس المبيع،
 من يدين

وما صارت أي قيمة العبد المقتول. (الساية) قيمة خ يعني فإن قيل. لم لا تكون القيمة ههنا كالثلث ثمة، وهي
 ليست في يد المرهن، فيحذر الراهن على القضاء كما كان ثمة، أحاب: بقوله وما صارت قيمة بفعله حتى تنقل إليها
 الرهينة، فصار كالرهن في يد اعدس، بخلاف ما تقدم. فإن الرهن صار ديناً بفعله، فكأنهما تقاسخا، وجعل الثلث رهناً
 ابتداء، كما مر فافترقا. [الساية ٧٨/٩] وفيما تقدم أي فيما إذا باع اعدس أو المرهن. [الكفاية ٧٨/٩]
 لما قلنا إشارة إلى قوله: لأنه لم يقبض شيئاً. (الكفاية) وإن كان الرهن في يد المرهن فهو
 محير بين أن يملك الراهن من بيعه، وأن لا يملك؛ لأن حكمه الحبس الدائم إلى أن يقضى الدين على ما
 بيناه. ودلت حقه، فله إسقاطه. [الساية ٧٨/٩] بحسب المبيع فإن في البيع إذا قضى بعض الثمن لم يقبض
 شيئاً من المبيع، فكذا ههنا؛ لأن في ذلك تفريق الصفقة على المرهن في الحبس.

فإذا قصاه ^{الرهن} من قبل له: **سحب الرهن** إليه؛ لأنه زال المانع من التسليم لو وصول الحق إلى مستحقه. **فلو هلك من السليم**: ^{إلى الراهن} **سرد رهن ما قصاه**؛ لأنه صار مستوفياً عند الهلاك بالقبض السابق، فكان الثاني استيفاء بعد استيفاء، فيجب رده. ^{ذكره تعريفاً} ولو تقاسم الراهن: ^{المقرن} به حصة ما لم ينقص **الس أو يبرئه**، ولا **يطلق الرهن** إلا بالرد على **له** ^{الرهن} **على وجه الفسخ**؛ لأنه يبقى مضموناً ما بقي القبض والدين. ولو هلك في يده سقط **الس** إذا كان به وفاء **الس**؛ لبقاء الرهن، وليس للمقرن أن يسع **الرهن**، لا باستخدام. ولا **سكى**، ولا **ليس**، إلا بالرد به. ^{في يده} **ما نك**؛ لأن له حق الحبس دون الانتفاع. **ونس** به أن يسع ^{في يده} **إلا يسقط من رهن**. **ونس** له أن **يو حر** ^{في يده} **وعبر**؛ لأنه ليس له ولاية الانتفاع بنفسه،

فلو هلك الرهن بعد قضاء الدين، ما **قصاه** أي ما أذاه إلى المقرن. **صار مسوقاً** فإن الرهن حقيقة عقد استيفاء باليد والخس كما تقدم، وذلك الاستيفاء شيء يتقرر بالهلاك مستنداً إلى وقت القبض، فالقضاء بعد الهلاك استيفاء، فيجب الرد. أو **برئه** أي يرى الراهن من الدين. [النهاية ٥٧٠/١١]

على وجه الفسخ احتراز عما إذا رده على وجه العارية، فإنه لا يبطل الرهن. (العناية) **لأنه** أي الرهن يبقى مضموناً ما دام القبض والدين باقياً، ألا ترى أنه لو رد رهن سقط الصمان؛ لفوات القبض، وإن كان الدين باقياً، وإذا أبرأه عن الدين سقط الصمان وإن كان القبض باقياً، لأن العدة إذا كانت ذات وصفين يعدم الحكم بعدم أحدهما. [العناية ٧٩/٩] **بقي مضموناً** وإنما لا يحتمل نكسح الرد بمجرد القول قبل الرد؛ لأن حكمه قبل الهلاك ثبوت يد الاستيفاء في حق الخس، فيعتبر بائد الثابتة حقيقة الاستيفاء في حق الخس والمالك، وحقيقة الاستيفاء لا ينتقص بمجرد القول دون الرد؛ لأن فعلهما مخالف بقوهما، والقول متى حالف الفعل لا يعتبر. [الكفاية ٧٩/٩] **ولو هلك** أي الرهن بعد ما تقاسم. [النهاية ٥٧٠/١١]

وليس [ذكره تعريفاً على مسألة "المحتصر".] **للمرهن** معناه: انتهاء حوار الانتفاع **بـ** الرهن والامتعاض به. (العناية) **لا باستخدام** أي إذا كان عبداً، أو أمة، ولا **سكى** أي إذا كان داراً، ونحوها. ولا **ليس** أي إذا كان ثوباً ونحوه.

فلا يملك تسليط غيره عليه، فإن فعل كان متعدياً، ولا يبطل عقد الرهن بالتعدي.

قال: **ولم يركب الرهن** أن يحفظ الرهن نفسه، وروحه، وولده، **وخادمه** الذي في عباده. ^{القدوري}

قال **سبب**: معناه أن يكون الولد في عياله أيضاً؛ وهذا لأن عينه أمانة في يده، **فصار** ^{الرهن}

كالوديعة. وإن حفظه بعير من في عياله، أو أهله: **صمم** ^{لنفعه}. وهل يضمن الثاني؟ فهو

على الخلاف، وقد بينا جميع ذلك بدلائله في الوديعة. **وإذا تعدى** ^{الرهن} **في الرهن**:

صممه صمام **نقصت جميع قبضته**: لأن الزيادة على مقدار الدين أمانة، والأمانات ^{دين المرهن في يد المرهن}

تضمن بالتعدي، **ولو رهنه حاتم** **فحصد في حصرد**: فهو **صامس**: لأنه متعدي

بالاستعمال؛ لأنه غير مأذون فيه، وإنما الإذن بالحفظ، واليمن واليسرى في ذلك

سواء؛ لأن العادة فيه مختلفة. **ولو حصد في نعمة الأصابع**: كان رهناً تاماً فيه؛ لأنه

لا يلبس كذلك عادة، فكان من باب الحفظ، وكذا الطَّيْلَسَان إن لبسه لبساً معتاداً: ^{الرهن}

ضمن، وإن وضعه على عاتقه: **لم يضمن**،

وخادمه وذكر محمد **سبب** من جملة من في عياله روحته وولده، وأجيرته الخاص الذي استأجره مشاهرة أو

مساواة لا ميومة، ثم ذكر والحاصل أن العبرة في هذا الباب للمسألة ولا عبرة بالصفة، ألا ترى أن المرأة إذا

أودعت وديعة، فدفعت الوديعة إلى زوجها لا يضمن، وإن لم يكن الروح في نفقتها؛ لألها يسكنان

معاً. [الكفاية ٧٩/٩] وهذا إشارة إلى اشتراط كون الخادم والولد في عياله. [الباية ٥٧٢/١١]

فصار كالوديعة. فيشترط فيه كما يشترط في الوديعة. (الباية) **على الخلاف** فعند أبي حنيفة لاصمان

عنه، وعدهما عليه الصمان كالأول، وعند إس أبي ليلى لاصمان على واحد منهما. [الباية ٥٧٢/١١]

وإذا تعدى هذا لفظ القدوري في 'مختصره' إلخ، قال الحاكم الشهيد في 'الكافي': وإن ركب المرهن

الدابة، أو كان الرهن عبداً فاستخدمه، أو ثوباً فلبسه، أو سيفاً فتقلده بلا إذن الراهن، فهو له ضامن.

صمم لأن هذا استعمال، وليس بحفظ. **لم يضمن** لأنه ليس ببس وإنما هو حفظ.

والرهن سيفين ^١ لأنه يفقد ^٢ لم يصم ^٣ في الثلاثة ^٤ وحسن في السفين ^٥ لأن العادة جرت بين السجعان بتفقد السيفين في الحرب، ولم تجر بتفقد الثلاثة، وإن لبس خاتماً فوق خاتم إن كان هو ممن يتحمل بلُبس خاتمين: ضمن، وإن كان لا يتحمل بذلك: فهو حافظ فلا يضمن. قال: ^٦ حرره ^٧ است ^٨ ي ^٩ حفظ ^{١٠} من ^{١١} على ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠} ^{٩٩١} ^{٩٩٢} ^{٩٩٣} ^{٩٩٤} ^{٩٩٥} ^{٩٩٦} ^{٩٩٧} ^{٩٩٨} ^{٩٩٩} ^{١٠٠٠} ^{١٠٠١} ^{١٠٠٢} ^{١٠٠٣} ^{١٠٠٤} ^{١٠٠٥} ^{١٠٠٦} ^{١٠٠٧} ^{١٠٠٨} ^{١٠٠٩} ^{١٠١٠} ^{١٠١١} ^{١٠١٢} ^{١٠١٣} ^{١٠١٤} ^{١٠١٥} ^{١٠١٦} ^{١٠١٧} ^{١٠١٨} ^{١٠١٩} ^{١٠٢٠} ^{١٠٢١} ^{١٠٢٢} ^{١٠٢٣} ^{١٠٢٤} ^{١٠٢٥} ^{١٠٢٦} ^{١٠٢٧} ^{١٠٢٨} ^{١٠٢٩}

وأجرة الراعي في معناه؛ لأنه علف الحيوان. ومن هذا الجنس: كسوة الرقيق، وأجرة ظئر ولد الرهن، وسقي البستان، وكَرْي النهر، وتلقيح نخيله وجذاده، والقيام بمصالحه، وكل الأمة المرهونة ^{مرصعة} ما كان لحفظه، أو لردّه إلى يد المرهن، أو لردّ جزء منه، فهو على المرهن مثل أجره الحافظ؛ لأن الإمساك حقّ له، والحفظ واجب عليه، فيكون بدله عليه، وكذلك أجره البيت الذي يحفظ الرهن فيه، وهذا في ظاهر الرواية، وعن أبي يوسف ^{لحفظ} ^{على المرهن} أن كراء المأوى على الراهن بمنزلة النفقة؛ لأنه سعى في تبقّيته، ومن هذا القسم: جعل الآبق، فإنه على المرهن؛ لأنه محتاج إلى إعادة يد الاستيفاء التي كانت له ليرده، فكانت من مؤنة الردّ ^{الرهن إلى الراهن هذه الإعادة} فيلزمه، وهذا إذا كانت قيمة الرهن والدين سواء، وإن كانت قيمة الرهن أكثر، فعليه ^{الجعل أي المذكور} بقدر المضمون، وعلى الراهن بقدر الزيادة عليه؛ لأنه أمانة في يده، والرد لإعادة اليد،

في معناه أي معنى الإمساك في المأكّل والمشارب؛ لأنه علف الحيوان، أي الأجير سب علف الحيوان؛ لأنه يوصل إليه به، فأصلق اسم السب على المسب. (الكفاية) ومن هذا الجنس أي من جنس ما يحتاج إليه لمصلحة الرهن وتبقّيته. (الساية) وتلقيح نخيله وهو وضع طبع الذكر في الأنثى أو ما يشو. [الساية ٥٧٤/١١] أو لردّه إلخ ووجهه: أنه أتق العبد المرهون، فردّه إسان إلى المرهن، فالجعل عليه. [الكفاية ٨٠/٩] لردّ جزء منه بأن يبيص غير الرهن، أو يحدث به مرض آخر، فالمدواة على المرهن؛ لأن رد كل الرهن واجب على المرهن، فكذلك جزؤه، وفي المدواة حفظ الجزء لردّه، فيكون على المرهن كما في الكل. (الكفاية) واجب عليه ولهذا لو شرط الراهن شيئاً للمرهن على الحفظ لا يصح، ولا يستحقه، بخلاف الوديعة، فإن المودع إذا شرط شيئاً على الحفظ يصح. [الكفاية ٨٠/٩]

حرّة البيت. لأن الحفظ والإمساك حق له، فكان ما يلزم فيه من العزم عليه. هذا القسم أي من القسم الذي تجعلونه على المرهن. (الساية) جعل: ما يجب للعامل على عمله، أي لو أبق العبد المرهون فرد مدة السفر، فالجعل على المرهن. على المرهن: وعند الأئمة الثلاثة الكل على الراهن، لأن الملك له. [الساية ٥٧٥/١١-٥٧٦]

ويده في الزيادة يد المالك؛ إذ هو كالمودع فيها، فلهذا يكون على المالك. وهذا بخلاف
أجرة البيت الذي ذكرناه، فإن كلها تجب على المرتهن، وإن كان في قيمة الرهن فضل؛
لأن وجوب ذلك بسبب الحبس، وحق الحبس في الكل ثابت له، فأما الجعل إنما يلزمه
لأجل الضمان، فيتقدر بقدر المضمون. ^{أجرة البيت} ~~ومدونه خراج، ومعه نفوس، ومعه~~
~~الأموال، ومعه من الجباية، تنقسم على المضمون والأمان، والخراج على الرهن~~
~~حصته، لأنه من مؤن الملك. • غيبه فيه خراج ومعه على حق مدونه • لتعلقه بالعين.~~
ولا يبطل الرهن في الباقي؛ لأن وجوبه لا ينأي ملكه، بخلاف الاستحقاق.
^{الخراج جمع مؤن} ^{من الزرع والشر} ^{تسعة أعشار}

الذي ذكرناه يعني فيما تقدم من قوله: وأجرة البيت الذي يحفظ فيه لرهن على المرتهن [ساية ١١ ٥٧٦]
لاحل الضمان أي لأجل أن الرهن مضمون على الرهن مائة، فيقدر بقدر مضمون، لأن جعل الأمن
لإعادة اليد، ويده في قدر الأمانة يد المالك، فكانت مؤنة مدونها على المالك، فيقدر لو حبسه بقدر
ما يكونه مضموناً عليه. بخلاف أجرة البيت الذي يحفظ فيه لرهن. [الكفاية ٩ ٨١]
من احسانه قال الأثراري: وهو الدين الذي يلحق الرهن بالأموال التي يصنعها بالاستهلاك، وإذا وجب ذلك في
الرهن، وإن ذلك في حق كل واحد من الرهن والمرتهن؛ لأن حصة المضمون في يد ضمان تحري محرر حصة
الضامن، فيكون من ماله، وأما حصة الأمانة، فهي كحصة المودعة، فتكون على المرتهن. [النهاية ١١ ٥٧٧]
تنقسم الخ فما كان من حصته مضمون فهو على المرتهن، وما كان من حصته الأمانة فهو على الرهن،
وذلك لأن المرتهن مصحح بذلك حقه، ألا ترى أن ما بقوت من الرهن يذهب من دينه، فإذا عدد سهم له الدين
بكماله، وإذا كان في ذلك إصلاح حقه كان عليه، وأما حصة الأمانة، فالمرتهن كالمودع فيكون على المالك
و**خراج** أي جراح الأرض المرهونة. **لتعلقه الخ** يعني خلاف حق المرتهن، فإن حقه يتعلق بالمرتهن من
حيث المانة لا من حيث العين، والعين مقدم على مائة، فكذلك ما يتعلق بالعين يقدم على ما يتعلق
بالمال [الكفاية ٩ ٨١] **خلاف الاستحقاق** يعني إذا صهر مستحق بقدر مستحق م يصح لرهن فيه،
لأنه ملك الغير فلم يصح الرهن فيه، وكذا فيما وراءه لأنه مشاع. [البناءة ١١ ٥٧٧]

وم إذاه أحدهما مما وحب على صاحبه: فهو **متطوع**. وما أنفق أحدهما مما يحب
 الرهن والمرهن
 على الآخر **بأمر القاضي**: رجع عليه. كأن صاحبه أمره به؛ لأن ولاية القاضي عامة،
 لا يحد
 وعن أبي حنيفة **رحمته**: أنه لا يرجع إذا كان صاحبه حاضراً، وإن كان بأمر القاضي،
 رهنه أو مرهناً الواو وصية الإنفاق
 وقال أبو يوسف **رحمته**: إنه يرجع في الوجهين، وهي **فرع مسألة الحجر**، والله أعلم.
 الحضور والعيبة

فهو متطوع لأنه قضى دين غيره بغير أمره، وهو غير مضطر فيه؛ لأنه يمكنه أن يرفع الأمر من القاضي،
 حتى يأمر صاحبه بالأداء أو الإنفاق إن كان حاضراً، أو إن كان غائباً يأمر الخافض بالإنفاق ليرجع
 عليه. [الكمالية ٨٢/٩] **بأمر القاضي** وفي 'الدخيرة': لا يكفي مجرد الأمر بالإنفاق، ولا بد أن يجعله على
 لراهن، وعليه أكثر المشايخ. [السنة ٥٧٨/١١] **فرع مسألة الحجر** فمذهب أبي حنيفة **رحمته** أن القاضي
 لا يبي على الحاضر، وعندهما يبي عليه يعني عند أبي يوسف ومحمد لما بعد حجر بقاضي على الآخر كان
 نافذاً حال غيبته وحضرته. [العناية ٨٢/٩]

باب ما يجوز ارتقائه والارتقائه به وما لا يجوز

قال: **ولا يحرر الرهن المشاع**، وقال الشافعي **يجوز**، ولنا: فيه وجهان: أحدهما: يُبْتَنَى على حكم الرهن، فإنه عندنا ثبوتُ يد الاستيفاء، وهذا لا يتصور فيما يتناوله العقد، وهو المشاع، وعنده: المشاع يقبل ما هو الحكم عنده، وهو تعينه للبيع، ^{مشاع} والثاني: أن موجب الرهن هو الحبس الدائم؛ لأنه لم يشرع إلا مقبوضاً بالنص، أو بالنظر إلى المقصود منه، وهو الاستيثاق من الوجه الذي بيناه، وكل ذلك يتعلق ^{مقصود} بالدوام، ولا يفضي إليه إلا استحقاق الحبس، ولو جُوزناه في المشاع يفوت الدوام؛ ^{دوام الحبس}

بما جُوز ارتقائه، لما ذكر الرهن مطلقاً شرعاً في بيانه مفصلاً، لأن التفصيل بعد لا محال. (الساية) **رهن المشاع** سواء كان شائعاً فيما يقسم أو لا يقسم. (الساية) **يجوز** لأن موجب الرهن استحقاق المبيع في الرهن، والمشاع يجوز بيعه، فيجوز رهنه، وبه قال مالك وأحمد وأبو ثور والأورعي وإسحاق بن إبراهيم. (الساية ٥٧٩/١١) **لا يستند** والمراد منه: احتصاص الرهن بالرهن حسناً إلى أن يقضي الرهن دونه. **وحد** أي ثبوت يد الاستيفاء. [الكفاية ٨٣/٩] **لا يتصور** ^ح لأن اليد يشت على معين، والمرهون من المشاع غير معين، والمعين غير مرهون، فيكون اليد ثابتة على غير مرهون، وفيه فوات حكمه. **موجب الرهن** أي موجب حكمه يعني لارمه. (الساية) **الحبس الدائم** لأن معناه احبس لعة من أي سبب كان (الساية) **مقتضى بالنص** وهو قوله تعالى: **ولا يتصور** (بنيابة) **سأد** [وهو قوله فيما تقدم: ليكون عاجزاً عند الانتفاع به، فيتسارع إلى قضاء الدين لحاجته أو لصحبه]. (الساية ١١ ٥٨٠) **كل ذلك** أي كل ما مر من قوله: **لم يشرع** إلا مقبوضاً بالنص، أو بالنظر إلى المقصود. [الغاية ٨٤ ٩] **سعد بالدوام** متعلق بالدوام، أما تعينه بالدوام بالنظر إلى المقصود، فظاهر، فإنه لو تمكن من الاسترداد رعا حقد الرهن والدين جميعاً، فيفوت الاستيثاق، وأما بالنظر إلى النص، فلأنه لما وجب القبض ابتداءً وجب نفاذ؛ لأن ما تعلق بالغنل، فالابتداء والنفاذ فيه سواء كاختمية في الكاح. [الغاية ٨٤/٩]

لأنه لا بد من المهايأة، فيصير كما إذا قال: رهنْتُك يوماً ويوماً لا، ولهذا لا يجوز فيما يحتمل القسمة، وما لا يحتملها، بخلاف الهبة، حيث تجوز فيما لا يحتمل القسمة؛ لأن المانع في الهبة غرامة القسمة، وهو فيما يقسم. أما حكم الهبة الملك والمشاع يقبضه، وههنا الحكم ثبوت يد الاستيفاء والمشاع لا يقبضه، وإن كان لا يحتمل القسمة، ولا يجوز من شريكه؛ لأنه لا يقل حكمه على الوجه الأول، وعلى الوجه الثاني يسكن يوماً: بحكم الملك، ويوماً: بحكم الرهن، فيصير كأنه رهن يوماً ويوماً لا، والشيوخ الطائري يمنع بقاء الرهن في رواية الأصل، وعن أبي يوسف أنه لا يمنع؛ لأن حكم البقاء أسهل من حكم الابتداء، فأشبهه الهبة.

بقاء الرهن

من المهايأة فكأنه يقول به: رهنْتُك يوماً دون يوم، ولا شئ في عدم استحقاقه بحسن سوى يوم، فيموت الدوام الواجب تحققه. (نعاهه) ولهذا أي ولأن الدوام يموت في مشاع تساوى ما يحتمل القسمة وما لا يحتملها في الرهن خلاف الهبة [العامة ٨٤٩] عزمه للقسمة أي صرح بحر الواهب على القسمة من غير التزم **الوجه الثاني** [أي قوله: إن موجب الرهن هو حسن نداء] - أي وعني وجه نداء أصب لا يجوز من شريكه؛ لأنه يموت دوام الحسن حكم لرهن، فيصير كأنه رهن يوماً ويوماً لا، [لكفاية ٨٤٩] يسكن يوماً أورد به حسن حكم الرهن لأنه يسكن؛ لأنه ممنوع عن الانتفاع بالرهن. (الكفاية) **والشيوخ الطائري** بأن رهن جميع لعين، ثم تقاسحا تعقد في نصف ورده مرهق يمنع بقاء الرهن أي في النصف الثاني في رواية 'الأصل'، وهو الصحيح، حتى قالوا في العدم، إذا سبغ على مع رهن به كيف شاء فباع بصفه بطل الرهن في النصف الباقي للشيوخ الطائري. [الكفاية ٨٤٩]

وعن أبي يوسف رحمه الله رواه من سماعة عنه. (الدية) **أسهل** ألا ترى أن صيرورة المرهون في دمة غير المرهق تمنع ابتداء الرهن، ولا تمنع بقاءه حتى إذا تلف المرهون بسبب، أو بيع المرهون بتمس تكون القيمة، أو أتمس رهن في دمة من عبه، وبنداء عقد الرهن مضاف إلى دين في دمة لا يجوز [لكفاية ٨٤٩] فأشبهه الهبة: حيث لا يمنع الشيوعة الطائرية من بقاء الهبة. [الباية ٥٨٢/١١]

وجه الأول: أن الامتناع لعدم المحلية، وما يرجع إليه، فالابتداء والبقاء سواء،
 أي محلي الاستيلاء
 كالمحرمة في باب النكاح، بخلاف الهبة؛ لأن المشاع يقبل حكمها، وهو الملك،
 واعتبار القبض في الابتداء لنفي الغرامة، على ما بيناه، ولا حاجة إلى اعتباره في حالة
 البقاء، ولهذا يصح الرجوع في بعض الهبة، ولا يجوز فسخُّ العقد في بعض الرهن.
 قال: **ولا رهن مرة على رهن** **الحل** **دور** **الحسن** **ولا رهن** **دور** **لا حسن** **لا حسن** **القُدوري**
 لأن المرهون متصل بما ليس بمرهون خلقة، فكان
 في معنى الشائع. **لا رهن** **دور** **لا حسن** **دور** **لا حسن** **دور** **لا حسن** **دور**
 لأن الاتصال يقوم بالطرفين، فصار الأصل أن المرهون إذا كان متصلاً بما
 ليس بمرهون لم يجوز؛ لأنه لا يمكن قبض المرهون وحده، وعن أبي حنيفة **لا رهن** **دور** **لا حسن** **دور** **لا حسن** **دور** **لا حسن** **دور**
 رهن الأرض بدون الشجر جائز؛ لأن الشجر اسم للنبات، فيكون استثناء
 الأشجار بمواضعها، بخلاف ما إذا رهن الدار دون البناء؛ لأن البناء اسم للمبنى،
 فإنه لا يصح
 فيصير رهنها جميع الأرض، وهي مشغولة بملك الراهن.
 أي البناء

وجه الأول وهو رواية "الأصل" (الساية) في باب النكاح فإنه لا يفرق فيه بين الابتداء والبقاء. (الساية)
 ما ساء إشارة إلى قوله: عرمة القيمة وهي فيما يقسم. (الساية) وهذا أي ولأجل أن الملك حكمه
 أهة والمشاع لا ينافيه. [الساية ٥٨٢/١١] **ولا رهن** **ح** **ها** معصوف عنى قوله: ولا يجوز رهن المشاع،
 وعليه عنته [العاية ٨٤/٩] **وعن** **أبي حنيفة** **رواه** **الحسن** **عنه**. [الساية ٥٨٣/١١]
لما على الأرض، وهذا يسمى بعد القطع جذعاً لا شجرة. (الساية) **فكان** **سواء** أي فكان استثناء
 للمعنت، فكان رهنها لما سوى المسب من الأرض، وذلك حائر، خلاف رهن الأرض دون البناء؛ إذ البناء اسم
 للموضوع على وجه الأرض، فكان ذلك رهنها لجميع الأرض، وذلك مشعول بملك الرهن. [الكفاية ٨٥/٩]

وله رهن النخل بمواضعها حاشا؛ لأن هذه مجاورة، وهي لا تمنع الصحة. ولو كان فيه
 ثم يدخل في الرهن، لأنه تابع لاتصاله به، فيدخل تبعاً تصحيحاً للعقد، بخلاف البيع؛
 لأن بيع النخل بدون الثمر جائز، ولا ضرورة إلى إدخاله من غير ذكره، وبخلاف
 المتاع في الدار حيث لا يدخل في رهن الدار من غير ذكر؛ لأنه ليس بتابع بوجه ما،
 وكذا يدخل الزرع والرطوبة في رهن الأرض، ولا يدخل في البيع؛ لما ذكرنا في الثمرة.
 ويدخل السائر العريس في رهن الأرض، لما ذكرنا، ولو رهن النخل بمواضعها
 حاشا، فإنه مستحق عصاة كل من يجره من رهنه، وهو حاشا رهنه بمواضعها
 المرهون

لا تمنع الصحة لأنها لا تكون في معنى المتاع. [الساية ٥٨٤/١١] ولو كان فيه [ذكرها تفريقاً أيضاً] أي
 لو كان في النخل الذي رهنه بمواضعه ثم، يدخل في الرهن؛ لأن العقد لا يصح على النخل دون الثمر، ودخوله
 في العقد لا يوجب روال ملك الراهن عنه، وقد قصد إلى عقد صحيح، فدخل فيه ما لا يصح إلا به، وليس
 كذلك إذا باع النخل؛ لأن بيع النخل دون الثمر صحيح، فلم يكن بحاجة إلى إدخال الثمر بغير تسمية.
 بدون الثمر حاشا فلا ضرورة لإدخاله من غير ضرورة. [الساية] وبخلاف المتاع هذا عطف على قوله:
 بخلاف البيع، يعني كما أن الثمر لا يدخل من غير ذكر في بيع النخل، فكذلك لا يدخل المتاع في رهن
 الدار بلا ذكر. [الساية] حيث لا يدخل يعني إذا رهن داراً مشعولة بأمتعة الراهن يصح الرهن؛ لأنها لما
 لم تكن تابعة للدار بوجه لم تدخل في رهنها من غير ذكر، فانتهى القبض، ألا ترى أنه لو باع الدار بكل قليل
 وكثير هو فيها، أو منها لم يدخل الأمتعة، بخلاف ما لو باع النخل بكل قليل وكثير هو فيها، أو منها،
 فإنه يدخل الثمار. [الساية ٨٥/٩] في السرقة أنه تبع ويدخل في الرهن، ولا يشبه الرهن البيع؛ لأن الرهن
 لم يجرح من ملك الراهن بعقد الرهن، وجرح ملك النافع بالبيع. [الساية ٥٨٥/١١]

ولو رهن أي لو رهنها وما فيها، وخلق يسه وبين ذلك، هو خارج منها، ثم الرهن؛ لأن الكل مرهون، فتم
 القبض في الكل. رهنها خصه إذا كان الباقي معروفاً بقي الرهن فيه بخصته أي مضموناً بخصته من الدين.
 للرهن حكمان، صيرورة الرهن محبوساً بالدين، ومضموناً بالأقل من قيمته ومن الدين. [الساية ٥٨٥/١١]

والا بطل لأن الرهن جعل كأنه ما ورد إلا على الباقي، ويمنع التسليم كون الراهن، أو متاعه في الدار المرهونة، وكذا متاعه في الوعاء المرهون، ويمنع تسليم الدابة المرهونة الحمل عليها، فلا يتم حتى يلقي الحمل؛ لأنه شاغل لها، بخلاف ما إذا رهن الحمل دونها، حيث يكون رهنًا تامًا إذا دفعها إليه؛ لأن الدابة مشغولة به، فصار كما إذا رهن متاعًا في دار، أو في وعاء دون الدار والوعاء، بخلاف ما إذا رهن سرّجاً على دابة، أو إجمالاً في رأسها، ودفع الدابة مع السرج واللجام حيث لا يكون رهنًا، حتى ينزعه منها، ثم يسلمه إليه؛ لأنه من توابع الدابة، بمنزلة الثمرة لنبخل، حتى قالوا: يدخل فيه من غير ذكر. قال:

ولا يصح رهن الدابة كالودائع والعواري والمضاربات، وما لا يشاء

ولا بطل يعني من يمكن ساقى حور سداء رهن عليه وحده بأن كان شائع بطل جميعه. [النهاية ١١/٥٨٥] **عنى ساقى** أي من يستحق فصار رهناً بقي وهو مقدر (نسبة) **وجمع السديم** الخ حتى لو أخرج رهن متاعه، وكان هو مع رهن فيها قليلاً نسب بيت لا يكون نسماً حتى يخرج، ويقول سميتها بيت. [كفاية ٩/٨٥] **لوعاء المرهون** وفي شرح صحراوي: لحية صخرة تنسب أن يودج ولا مانع به عند المرهن لم يسلم إليه ما رهن. [النهاية ١١/٥٨٦]

لا يشغل الخ والخاص. أنه لا يتم تسليم المتعول بالرهن أو ملكه، إلا بإرادة المتعول، خلاف ما إذا كان رهن ساعلاً لا مشغولاً حيث يتم تسليمه كما إذا رهن حمل على دابة، أو متاع في دار، أو وعاء دون دابة، وأدر ونوعه، حيث يتم تسليمه قبل سقوط حمل، ويخرج متاع عن نوعه ويذكره لأن المرهون فيها شغل لا مشغول. [كفاية ٩/٨٥] **مشغولة** أي شغل، والرهن ليس مشغول غيره ولا تابع له (النهاية) **مع سداء** ولا يصح إفراجه عنها بالرهن. [سنة ١١/٥٨٧] **حتى قالوا** الخ يعني قال مشايخنا: إذا رهن دابة عليها خمار أو سرج دخلت في رهن من غير ذكر نساً. [النهاية ٩/٨٦]

لأن القبض في باب الرهن **قبضٌ مضمون**، فلا بد من ضمان ثابت؛ ليقع القبض مضموناً، ويتحقق استيفاء الدين منه. ^{المرهون} وكذلك لا يصح الأعيان **مضمونه** غيرها **كالمبيع** في يد **البائع**؛ لأن الضمان ليس بواجب، فإنه إذا هلك العين لم يضمن البائع شيئاً، لكنه يسقط الثمن، وهو حق البائع، فلا يصح الرهن، فأما الأعيان المضمونة بعينها، وهو أن يكون مضموناً بالمثل، أو بالقيمة عند هلاكه، مثل المغصوب، وبَدَلِ الخلع؛ والمهر، وبَدَلِ الصلح عن دم العمد ^{العين}؛ يصح الرهن بها؛ لأن الضمان متقرر، فإنه إن كان قائماً وجب تسليمه، وإن كان هالكاً تجب قيمته، فكان رهناً بما هو مضمون، فيصح. قال: **والرهن بالدرك باطل، وكذا بالدرك جائز، والفرق أن الرهن للاستيفاء،**

فصل مضمون أي قصر يصير به المقبوض مضموناً على القابض بقدر الدين، فلا بد من ضمان على الرهن، حتى يصير المرهون مضموناً على المرهن بقدر ذلك الضمان، وليس في الأمانات ضمان، فإن حق صاحب الأمانة مقصور على العين. (الكفاية) **كالمبيع** بأن اشترى عيناً، ثم إن المشتري أحد رهناً من البائع بالمبيع، فإن الرهن باطل؛ لأن المبيع ليس بمضمون، ألا ترى أنه إذا هلك المبيع لم يضمن البائع شيئاً، ولكنه يسقط الثمن، وهو حق البائع فلا يصح الرهن به، ولو هلك يهلك بعير شيء؛ لأنه اعتبار للباطل، فبقي قصر بإدائه، وبما سماه مضموناً بعيره باعتبار سقوط الضمان إن لم يقبض، ورده إذا قصر، وإلا فهو ليس بمضمون؛ لأنه إذا هلك يهلك ملك البائع، فلا يجب عليه شيء كما إذا هكت الوديعة. [الكفاية ٨٦/٩] **إن كان** أي فإن كل واحد من المغصوب وغيره. **والرهن بالدرك الخ** قد تقدم غير مرة أن الدرك هو رجوع المشتري بالثمن على البائع عند استحقاق المبيع، وصورة الرهن بذلك: أن يبيع شيئاً، ويسلمه إلى المشتري، فيحاف المشتري أن يستحقه أحد، فيأخذ من البائع رهناً بالثمن لو استحقه أحد وهو باطل، حتى لا يملك المرهن حبس الرهن إن قبضه قبل الوجوب استحق المبيع أولاً. [العناية ٨٦/٩] **حارّة** بلا خلاف إلا في قول عبد الشافعي لا يصح، وأحمد ^ح في رواية. [النهاية ٥٨٨/١١] **والفرق** بين الرهن والكفالة.

ولا استيفاء قبل الوجوب، وإضافة التملك إلى زمان في المستقبل لا تجوز، أما الكفالة فلا التزام المطالبة، والتزام الأفعال يصح مضافاً إلى المال كما في الصوم والصلاة، ولهذا تصح الكفالة بما ذاب له على فلان، ولا يصح الرهن، فلو قبضه قبل الوجوب، فهلك عنده يهلك أمانة؛ لأنه لا عقد حيث وقع باطلاً، بخلاف الرهن بالدين الموعود، وهو أن يقول: رهنتك هذا لتقرضني ألف درهم، وهلك في يد الرهن حيث يهلك بما سمي من المال بمقابته؛ لأن الموعود جعل كالموجود باعتبار الحاجة، ولأنه مقبوض بجهة الرهن الذي يصح على اعتبار وجوده، فيعطي له حكمه، كالمقبوض على سؤم الشراء فيضمنه.

ولا استيفاء الخ لأن لو حب هو سدي يستوفى، وصاحب يدرك هو صمد شمس عند مستحق لمبيع، فلا يجب قبل الاستحقاق. (الكفية) واصف أي ولا يصح مضافاً إلى حان وجوده، لأن الاستيفاء موعود، فلا تخمس لإضافة، لأن إضافة التملك إلى زمان مستحسن لا يجوز. [كفية ٩ ٨٦] لا يجوز به: أن رهن فيه معنى التملك؛ لأن لارتقاء استيفاء، ورهن يهد، فكان فيه معنى المبادلة، والتمليك لا يصح تعيقها بالأخطار. [البنية ٥٨٩/١١]

والصلاة يعني لو سدر بالصلاة والصوم يصح (السبة) ولهذا أي ولأجل كون الكفالة ترم مطانة، وصحة الترم الأفعال مضاف إلى المال. (السبة) فلو قبضه أي قبض مشتري رهن في يدك من حنود يدرك. (السبة) خلاف الرهن متصل بقوة. يهدك أمانة عسى أنه لا يهدك أمانة، بل يهدك مضموناً. [السبة ٥٨٩ ١١] يهلك بما سمي قبل لأتري: وفيه تسميح، لأنه يهدك بأقل من قيمته، وما سمي له من القيمة ثم نقل عن الإمام لإسباجي أنه قال هكذا في شرح 'صحوي'. [السبة ٥٩٠ ١١]

باعتبار الحاجة فإن رحل يحتاج إلى ستقرص شيء، وصاحب لما لا يعطيه قبل قبض الرهن، فيجعل ليس الموعود موجوداً حينئذ؛ ليجوز دفعاً للحاجة عن مستقرص (السبة) ولأنه مقبوض الخ والمقبوض بجهة الشيء به حكم ذلك لشيء، فيعطي الشيء كالمقبوض على سؤم شراء. [العامة ٨٧ ٩] فصصه أي لأقل من قيمة الرهن، وما سمي أي الرهن انقبض على سؤم رهن عن الدين الموعود. [السبة ٥٩٠ ١١]

قال: ويصح الرهن رأس مال السلم، ويتم الصرف والمُسلم فيه، وقال زفر ^{القدوري} ~~جائز~~: لا يجوز؛ لأن حكمه الاستيفاء، وهذا استبدال لعدم المجانسة، وباب الاستبدال فيها مسدود. ولنا: أن المجانسة ثابتة في المالية، فيتحقق الاستيفاء من حيث المال، ^{هذه الأشياء} وهو المضمون على ما مر. قال: والرهن ^{الرهن} ~~بالمبيع~~ باطل؛ لما بينا أنه غير مضمون بنفسه، فإن هلك: ذهب ^{والمبيع على حاله} ~~بغير شيء~~؛ لأنه لا اعتبار للبطل، فبقي قبضاً بإذنه. قال: وإن هلك الرهن ^{في يد المرهن} بتمن الصرف، ورأس مال السلم في مجلس العقد: تم الصرف والسلم، وصار المرهن مستوفياً لذنبه حكماً؛ لتحقق القبض حكماً، وإن افترقا قبل هلاك الرهن: بطلا؛ لفوات القبض حقيقةً وحكماً. ^{وهو ظاهر}

لأن حكمه: حكم كل واحد من الثلاثة الاستيفاء يعني إذا هلك الرهن كان المرهن مستوفياً لدينه من الرهن، واستيفاء غير رأس المال، وبدل الصرف والمسلم فيه لا يجوز. [البنية ٥٩٠/١١-٥٩١] ولما أن إلخ أي لنا: أن الرهن للاستيفاء، وكل دين يمكن استيفاؤه من الرهن جاز الرهن به كما في الرهن بسائر الديون، وهذه الديون يمكن استيفاؤها من الرهن، فيصح الرهن بها، والرهن وإن لم يكن من جنس حقه صورة، فهو من جنس حقه معنى وهو المالية، والمضمون من الرهن معناه لا صورته أمانة، فإذا هلك الرهن تم العقد، وصار مستوفياً لحقه.

وهو المضمون: أي المالية هي المضمونة في عقد الرهن؛ لأن العين أمانة في يده، فإذا كان مضموناً من حيث المالية، والأموال كلها جنس واحد من حيث المالية، فتتحقق المجانسة. [الكفاية ٨٧/٩-٨٨] ما مر: إشارة إلى ما ذكر في أوائل كتاب الرهن، والاستيفاء يقع بالمالية، لا بالعين أمانة. (البنية) باطل: لأنه ليس في مقابله حق مضمون بنفسه. (البنية) فإن هلك: أي الرهن يد المشتري. [البنية ٥٩١/١١] وإن افترقا: العاقدان في الصرف والسلم. (البنية) وحكماً: لأنه المرهن إنما يصير قابضاً بالهلاك، وكان بالتفريق فلا يشت قلبه، بخلاف ما إذا افترقا بعد هلاك الرهن؛ لأنه وجد القبض حكماً، فاستحكم العقد بالاستيفاء بالقبض السابق. [البنية ٥٩٢/١١]

ومن ههنا **رهن** **النفس** فيه: **بصل** **السلم** **هلاكه**، ومعناه: أنه **يصير مستوفياً** للمسلم فيه، فلم **يَبْقَ** **السلم**، **ولو** **بفسخ** **السلم**، **وبالسلم** فيه **رهن**: **كأن** **دفع** رهناً **رأس** **رب** **المسلم** **حتى** **يجبسه**؛ **لأنه** **بدله**، **فصار** **كالمغصوب** إذا **هلك** **وبه** **رهن**، **يكون** **رهناً** **بقيمته**. **ولو** **هلك** **رهن** **بعد** **تفاسخ** **يهلك** **بالطعام** **السلم** فيه **لأنه** **رهنه** **به**، **وإن** **كان** **محبوساً** **بغيره**، **كمن** **باع** **عبداً** **وسلم** **المبيع**، **وأخذ** **بالثمن** **رهناً**، **ثم** **تقايلا** **البيع**: **له** **أن** **يجبسه** **لأخذ** **المبيع**؛ **لأن** **الثمن** **بدله**، **ولو** **هلك** **المرهون**: **يهلك** **بالثمن**؛

بصر **مستوف** **الح** قال الأتراري: هذا ليس عني إطلاقه؛ لأنه إما يصير مستوفياً للمسلم فيه، إذا كان في الرهن وهاء به، أما إذا كان الرهن أقل منه فلا، ألا ترى إلى ما قال في باب السلم من شرح 'الطحاوي': فإن هلك الرهن في يده صار مستوفياً، وفي الزيادة يكون استيفاء، وإن كان قيمته أقل من المسلم فيه صار مستوفياً لذلك القدر، ويرجع عليه بالباقي. (الساية) **حتى** **حسد** يرجع محسبه؛ لأنه حتى بمعنى العاية، هذا جواب الاستحسان، وفيه القياس لا يكون رهناً **نه** **حتى** لا يحسبه وهو مذهب الأئمة الثلاثة. (الناية) **لأنه** **بدله** أي لأن رأس المال بدل المسلم فيه، وبدل الشيء يقوم مقامه. [الساية ٥٩٢/١١]

إذا **هلك** أي رهن بالمغصوب، فهلك **نه** أن يحس الرهن بقيمته؛ لأن الواجب بالغصب استرداد الغصب عند قيامه، والقيمة عند هلاكه. [الكفاية ٨٨/٩] **ولو** **هلك** أي في يد رب السلم. [الساية ٥٩٣/١١] **يهلك** **بالطعام** [حتى] لم يبق لرب السلم مطالبة المسلم إليه بالطعام. (الساية) [ح] فعني امرئ أن يعطي مثل الطعام الذي كان له على المسلم إليه، ويأخذ رأس ماله؛ لأن قبض المال صارت ماليته مضمونة بطعام السلم، وقد بقي حكم الرهن إلى أن هلك، فصار هلاك الرهن مستوفياً طعام السلم، ولو استوفاه حقيقة قبل الإقالة ثم تقايلا يلزمه رد المستوفي لاسترداد رأس المال، فكذلك ههنا؛ لأن الإقالة في باب السلم لا تحتل الفسخ بعد ثبوتها، فهلاك الرهن لا يبطل الإقالة، وإنما جعله هالكاً بالطعام، لا رأس المال؛ لأنه ليس برهن به؛ لكونه محبوساً به؛ لما قلنا، ويجوز أن يكون الشيء محبوساً بالشيء، ولا يكون مضموناً به.

لما بيّنّا، وكذا لو اشترى عبداً شراءً فاسداً، وأدّى ثمنه: له أن يحبسّه ليستوفي الثمن، ثم لو هلك المشتري في يد المشتري: يهلك بقيمته فكذا هذا. قال: ولا يجوز رهن الحر ^{بعد العس} ^{لا بالثمن} ^{ولا يجوز} الاستيفاء من هؤلاء؛ لعدم المالية في الحرّ، وقيام المانع في الباقيين، ولا يجوز الرهن بالكفالة بالنفس، وكذا بالقصاص في النفس وما دونها، لتعذر الاستيفاء، بخلاف ما إذا كانت الجناية خطأ؛ لأن استيفاء الأرض من الرهن ممكن. ولا يجوز الرهن بالشفعة؛ لأن المبيع غير مضمون على المشتري، ولا بالعبد الجاني ^{بعد الماده} ^{لأنه} غير مضمون على المولى، فإنه لو هلك لا يجب عليه شيء، ولا تأخره المانع والمعينة.

لما سا إشارة إلى قوله: لأنه رهن به. (الكفاية) وأدى ثمنه إلخ ثم أراد فسحه للفساد، له أي للمشتري أن يحبس العبد ليستوفي الثمن؛ لأن العبد هناك بمنزلة الرهن عند المشتري؛ لاستيفاء الثمن من البائع في البيع الفاسد. [الكفاية ٨٨/٩] قال: أي المصنف، وليس في كثير من النسخ لفظ "قال". [الباية ٥٩٤/١١] وفهم المانع يعني حق الحرية في الباقيين، ولهذا لو طرأت هذه التصرفات أبطلته، فإذا كان مقارنة منته. [العناية ٨٨/٩] ولا يجوز [ذكره بسبيل التفريع] إلخ المعينين: أحدهما ما ذكره في الكتاب: أن استيفاء المكفول به من الرهن غير ممكن. والثاني: أن المكفول به غير مضمون في نفسه، فإنه لو هلك لم يجب شيء، وهما جاريان في القصاص في النفس وما دونه. [الكفاية ٨٩/٩]

خطأ فالرهن بالدية والأرض صحيح. ولا يجوز [ذكرها على سبيل التفريع] الرهن بالشفعة صورته: أن يطلب الشفيع الشفعة، ويقضي القاضي بذلك، فيقول للمشتري: أعطني رهناً بالدار المشفوعة. [العناية ٨٩/٩] على المشتري للشفيع ألا ترى أن المبيع إذا هلك لا يلزم المشتري ضمان. (الباية) ولا بالعبد الجاني لأنه إذا مات بطل حق المجني عليه. [الباية ٥٩٥/١١] لا يجب عليه شيء فإن العبد الجاني إذا مات بطل حق المجني عليه، ولا يلزم المولى شيء من ذلك، وكذلك العبد المديون إذا مات لم يجب بموته على أحد شيء.

وكذا قياسه فيما تقدم من جنسه. قال: ويجوز للأب أن يرهن بدين عبداً لابنه الصغير؛ لأنه يملك الإيداع، وهذا أنظر في حق الصبي منه؛ لأن قيام المرهن بحفظه أبلغ خيفة الغرامة، ولو هتك يهلك مضموناً، وأودعة تحت أمانة، والوصي بمسئلة الأب من حفظ المودع هذا المرهون في هذا الباب؛ لما بينا. وعن أبي يوسف وزفر رحمه الله: أنه لا يجوز ذلك منهما، وهو القياس، اعتباراً بحقيقة الإيفاء، ووجه الفرق على الظاهر وهو الاستحسان: أن في حقيقة الإيفاء إزالة ملك الصغير من غير عوض يقابله في الحال، وفي هذا نصب حافظ لماله ناجزاً مع بقاء ملكه، فوضح الفرق، وإذا حار الرهن يصير المرهن مستوفياً دينه لو هتك في يده. وبصير الأب أو الوصي موفياً له. ويضمنه للصبي: لأنه قضى دينه بماله،

وكذا قياسه إلخ: الرواية المحفوظة عن أبي يوسف رحمه الله في مسألة الصلح عن الإنكار أن المرهن لا يضمن إذا تصادق أن لا دين، ولم يحفظ روايته في مسألة من اشترى عبداً، ورهن بضمنه، ثم ظهر العبد حراً وأعتقها، ولكن وجدوا تلك المسائل كمسألة الصلح على الإنكار، فقالوا: قياس قول أبي يوسف رحمه الله في هذه المسائل يقتضي أن لا يكون الرهن مضموناً. [الكفاية ٩/٨٩-٩٠]

فيما تقدم: أي فيما تقدم من المسائل من حس هذا المذكور. (النباية) لابنه الصغير: احتراز عن الابن الكبير، فإنه لا يجوز للأب أن يرهن عبده بدين نفسه إلا بإذن الابن. [العباية ٩/٩٠] لأنه يملك الإيداع: أي لأن الأب إيداع ابنه الصغير. (النباية) والوصي إلخ: يعني إذا رهن الوصي متاع اليتيم بدينه حار. (النباية) لما بينا: إشارة إلى قوله: وهذا أنظر في حق الصبي منه. (النباية) اعتباراً أي قياساً على ما إذا أوفيا دينهما من مال الصغير، فإنه لا يجوز، فكذا رهنهما، لأنه صرف إلى الصغير إلى منفعة تسهماً فلا يجوز. [النباية ١١/٥٩٨]

ويضمنه للصبي: وفي "الدحيرة" و"المعي": وإذا صح الرهن بينهما، وهلك الرهن في يد المرهن هلك بما فيه، ويضمن الأب والوصي للصغير قيمة الرهن إذا كانت القيمة مثل الدين، وإن كانت القيمة أكثر من الدين يضمن مقدار الدين، ولا يضمن الزيادة؛ لأن الأب والوصي فيما زاد مودع مال الصغير. [الكفاية ٩/٩٠]

وكذا لو سلط المرهن على بيعه؛ لأنه توكيل بالبيع، وهما يملكانه، قالوا: أصل هذه المسألة البيع، فإن الأب أو الوصي إذا باع مال الصبي من غريم نفسه: جاز، وتقع المقاصة ويضمنه للصبي عندهما، وعند أبي يوسف: لا تقع المقاصة، وكذا وكيل البائع بالبيع، والرهن نظير البيع؛ نظراً إلى عاقبته من حيث وجوب الضمان. وإذا رهن لأب صغير من نفسه، أو من ابن له، أو من عبد له، لا دين عليه.

وكذا لو سلط أي كما أن الأب والوصي يضمنان للصبي إذا هلك متاعه الذي رهنه عند المرهن، فكذلك يضمنان إذا سطر المرهن على بيع الرهن فباعه. (الساية) قالوا: أي الشايخ: أصل هذه مسألة الرهن من الأب أو الوصي بدين نفسه متاع الصغير البيع. (الباية) ونفع المقاصة أي بين الدين والتمس. [الساية ٥٩٩/١١]

لا تقع المقاصة بل يبقى دين العريم على الأب كما كان، ويصير للصغير التمس على المشتري. [العناية ٩٠/٩]

وكيل الساع أي يعني إذا كان لمشتري على وكيل الساع دين كان على هذا خلاف يقع المقاصة عندهما خلافاً لأبي يوسف (الكفاية) من حب وحب أي من حيث أنه يصير قاصياً دينه عند هلاك الرهن صامناً مثله للصبي، وفي البيع كذلك، فإنه يصير قاصياً دينه من التمس الواجب للصغير ضامناً له مثله. [الكفاية ٩٠/٩] وإذا رهن الأب يريد بيان حوار أن يكون الأب رهنًا ومرتهناً بالنسبة إلى مال واحد، وهو أن يكون له دين على ابنه الصغير، ويأخذ شيئاً رهنًا من متاعه، فيكون رهنًا من جهة ابنه ومرتهناً لذاته. [العناية ٩٠/٩]

من ابن له أي رهن الأب متاع ابنه الصغير من ابن له آخر صغير، بأن يكون لرجل ابن صغير، فصار لأحدهما دين على آخر بوجه من الوجوه. فله الأب متاع ابنه الصغير المدين من ابنه الصغير الذي هو رب الدين. [الكفاية ٩٠/٩] عبد له تاجر أي للأب عبد تاجر، وهذا العبد التاجر دين على الصغير يعني رهن الأب متاع ولده الصغير من عبد نفسه. [الكفاية ٩٠/٩]

لا دين عليه إنما قيد به؛ لأن الشهية إما ترد فيما إذا لم يكن على العبد دين؛ لأنه حينئذ يكون عمرة أن يرهنه من نفسه؛ لأن كسب عبده الذي لا دين عليه له، ولكن هو غير مانع؛ لما ذكرنا أنه لو رهن متاع ابنه الصغير من نفسه يجوز، فكذلك هنا، وأما إذا كان على العبد دين، فلا شك في حوار الرهن، حتى أن الوصي يشارك الأب في جواز الرهن في هذه الصورة. [الكفاية ٩١/٩]

لأن الأب لو فور شفقتة أنزل منزلة شخصين، وأقيمت عبارته مقام عبارتين في هذا العقد، كما في بيعه مال الصغير من نفسه، فتولى طرفي العقد. ولو ارتقاه الوصي من نفسه، أو من هذين، أو رهن عياله من نفسه حق نفسه من نفسه: لا تجز؛ لأنه وكيل محض، والواحد لا يتولى طرفي العقد في الرهن كما لا يتولاهما في البيع، وهو قاصر الشفقة، فلا يعدل عن الحقيقة في حقه إلحاقاً له بالأب، والرهن من ابنه الصغير وعبدته التاجر الذي ليس عليه دين بمنزلة الرهن من نفسه، بخلاف ابنه الكبير وأبيه، وعبدته الذي عليه دين؛ لأنه لا ولاية له عليهم، بخلاف الوكيل بالبيع إذا باع من هؤلاء؛ لأنه متهم فيه، ولا تهمّة في الرهن؛ لأن له حكماً واحداً. ^{رهن الوصي} استدان الوصي نفسه في كسبه وصعامة، ^{رهن} ورهنه ما دنا نفسه: حار؛ لأن الاستدانة جائزة للحاجة، والرهن يقع إيفاءً للحق فيجوز، ^{هذا الدين}

كسب في بيعه أي هذا براء على أن بيع الأب مال ولده من نفسه جائز، وإن لم يكن في ذلك مفعلة ظاهرة، بأن باع مثل القيمة من نفسه، فكذا حار رهنه، وإن كان الرهن يصير مضموناً بالقيمة، وأما بيع الوصي من نفسه فلا يجوز عندهم جميعاً بمثل القيمة، فكذا رهنه من نفسه. [العناية ٩٠/٩]

ولو ارتقاه إلح أي ارتقن الوصي متاع الصغير بدين للوصي على الصغير، أو من هذين، أي لو ارتقن الوصي متاع الصغير بدين ابنه الصغير على الصغير أو بدين التاجر له. (الباب) قاصر الشفقة والأب كامل الشفقة. أحاق له بالأب أي لأجل إلحاق الوصي بالأب، وهذا في حيز النفي، والمعنى: أن الوصي لا يلحق الأب في جواز تولي طرفي العقد؛ لأنه قاصر الشفقة. [الباب ٦٠١/١١]

من هؤلاء المذكورين حيث لا يجوز. (الباب) حكماً واحداً يريد كونه مضموناً بالأقل من القيمة، والدين، سواء رهنه عند هؤلاء أو عند أجنبي. [العناية ٩١/٩] استدان الوصي أي اشترى بدين كسوة لبثيم، أو طعاماً. [الكفاية ٩١/٩] للحق فيجوز أي لأجله الإيفاء للحق، فيجوز للوصي أن يوفي الحق الذي على الصغير من مال الصغير. [الباب ٦٠٢/١١]

وكذلك لو اتجر ^{بوصي} سينيم، فارتفع أو رهن؛ لأن الأولى له التجارة؛ تنميراً لمال اليتيم،
 فلا يجد بُدّاً من الارتقاء والرهن؛ لأنه إيفاء واستيفاء. ^{أولى التصرفات أي الأفضل} ورد **رهن الأب** متاع الصغير،
 فأدرك الأب ومات الأب: نس نلابن أن يردّه ^{الراهن} حتى **يقضي الدين**؛ لوقوعه لازماً من
 جانبه؛ إذ تصرف الأب بمنزلة تصرفه بنفسه بعد البلوغ؛ لقيامه مقامه. ولو كان
 الأب رهينة لنفسه، **فقضاء** لابين: رجوعه في مال الأب؛ لأنه مضطر فيه لحاجته إلى
 إحياء ملكه، فأشبهه معير الرهن. ^{في دين نفسه دين الأب} وكذا إذا هلت قبل أن ^{الابن بما قضى} يسكّه؛ لأن الأب يصير قاضياً
 دينه بماله، فله أن يرجع عليه، ولو **رهنته** بس على نفسه ودين على صغير؛ حره؛
 لا شتماله على **أمرين جائزين**، ^{نفسه الابن الابن} **فإن هنت** ^{الابن} **صمس** ^{الأب} **لأب** ^{الرهن} **حصصه** ^{نفسه} **من دين** ^{أي الرهن} **لو**

لو اتجر أي إذا اتجر الوصي لأجل اليتيم، فباع متاعه فأخذ رهناً، أو اشترى لأجل اليتيم، فرهن متاع
 اليتيم حاز ذلك. **رهن الأب** الح أطلق رهن الأب متاع الصغير، فأدرك، ولم يذكر أنه رهن ندين
 الصغير أو لدين نفسه؛ لأن هذا الحكم الذي ذكره لا يختلف بين أن يكون الدين دين الصغير أو دين
 الأب، وقوله: ومات الأب قيد اتفاقي. وكذلك ذكر الأب ليس بقيد؛ لأن هذا الحكم وهو عدم ولاية
 استرداد الصغير قبل أداء الدين إذا بلغ لا يختلف بين أن يكون الراهن أباً، أو وصياً للصغير. ذكر
 شيخ الإسلام في 'مبسوطه': وإذا رهن الأب مالاً لولده، وهو صغير فأدرك، فأراد رد الرهن ليس له ذلك؛
 لأن الوصي لو رهن مال الصغير إما بدينه أو بدين الصغير، ثم بلغ الصغير، فأراد أن يرد ذلك لم يكن له
 ذلك، فإذا فعله الأب، وأنه أعم ولاية أولى. [الكفاية ٩٢/٩] **فقضاء** الح: أي إذا قضى الابن دين المرهن،
 فإن كان الرهن لنفسه فذاك، وإن كان لوالده فله أن يرجع في مال والده؛ لأنه مضطر فيه. [العناية ٩١/٩]
ولو رهته أي ولو رهن الأب متاع ولده. [الساية ٦٠٣/١١] **أمرين جائزين** الح يريد به رهن الأب
 والوصي متاع الصغير بدين على نفسه، ورهنهما ذلك بدين على الصغير؛ وذلك لأنه لما منحت أن يرهن
 بدين كل واحد منهما على الأفراد منك بدينهما؛ لأن كل ما جاز أن يثبت لكل واحد من أجزاء
 المركب، حاز أن يثبت لكل دون العكس. [العناية ٩٢/٩]

وكذلك الوصي أي وكذا حكم دين الوصي إذا رهن متاع الصغير بدين على نفسه، ودين على الصغير. (الباية) والحكم فيه الخ يعني لو كان اليتيم بالغاً، رهن متاعه بنفسه، ثم استعاره من المرهن، فهلك في يده لم يسقط الدين؛ لأن عند هلاك الرهن يصير المرهن مستوفياً، ولا يمكن أن يجعل صاحب الدين مستوفياً لديه باعتبار يد المديون. [الباية ٩٢/٩] ما سيه أشار به إلى ما ذكره بعد عدة أوراق في باب التصرف في الرهن. [الباية ٦٠٤/١١] لانه غير متعد لأن الاستعارة كانت لمصلحة الصبي وإن قضى دين الصبي، ف يرجع عليه. (الباية) ضمه للوصي يعني إذا هلك في يده ضمه. [الباية ٦٠٥/١١] ولاية الاستعمال أي استعمال مال الصغير بالاستعمال لأنه متعد في حقه. [الباية ٦٠٥/١١]

وإن كانت قيمة أهل من الدين أدى قدر نفسه إلى المرهق، وذو سرادة من مال
 نفسه لأن المضمون عليه قدر القيمة لا غير. وإن كانت قيمة المرهق أكبر من
 نفسه أدى قدر الدين من نفسه إلى المرهق. **والفصل للقيم**. وإن كان له حل
 من القيمة رهس: لأنه ضامن للمرهق بتفويت حقه المحترم، فتكون رهناً عنده، ثم
 إذا حل لأجل كان الجواب على التفصيل الذي فصلناه. **وهو أنه يحل له أن يستعمل**
 لما حل له حتى يهدى في يده: **بضمه** حتى يهدى. **ولا بضمه** حتى يصغر. لأن
 استعماله لحاجة الصغير ليس بتعدي، وكذا الأخذ؛ لأن له ولاية أخذ مال اليتيم، ولهذا
 قال في كتاب الإقرار: إذا أقر الأب أو الوصي بغصب مال الصغير لا يلزمه شيء؛
 لأنه لا يتصور غصبه؛ لما أن له ولاية الأخذ، فإذا هلك في يده: يضمه للمرهق،
 يأخذه بدينه إن كان قد حل، ويرجع الوصي على الصغير؛ لأنه ليس بمتعدي، بل هو
 عامر له، وإن كان لم يحل يكون رهناً عند المرهق، **بما أخذه المرهق**
 الدين القيمة

أدى قدر الدين قال لكافي: قوله: أدى قدر الدين إلى المرهق، وفي بعض النسخ: أدى قدر القيمة،
 وهذا سهو وقع من الكاتب، وهذا ظاهر، لا حفاء لأحد أن حق المرهق بقدر الدين لا قيمة الرهن، فكان
 الصحيح ما أثبتته في المتن، وكذلك قاله الأتراري. [الساية ١١، ٦٠٦] **والفصل للقيم** لأنه بدل ملكه.
فالفصل رهس لأنها تقوم مقام الرهن. (الساية) **فصله** أراد به قوله. فإن كانت قيمته مثل الدين، إلى آخره. (الساية)
بضمه الخ يعني أن الوصي يضمنه قدر الدين، وهو حق المرهق؛ لأنه عصب حقه واستعمله. ولا يضمه الريدة
 على قدر الدين، وهي حق الصغير؛ لأنه لم يوجد التعدي من الوصي في حق الصغير؛ لأنه استعمل مال الصغير في
 حاجة الصغير عاية ما في الباب أنه أحد مال اليتيم من يد المرهق، وله ولاية الأخذ بدليل ما قال في كتاب الإقرار:
 إذا أقر الخ. **ولا بضمه** يعني قدر الريدة على الدين. (العناية) **حده** أي يأخذ المرهق ما ضمنه الوصي
 تقاسمته، فحده عما قبله للاستشاف. [العناية ٩/٩٣] **لأنه ليس بتعدي** لأن عمله وقع لأجل الصغير.

ثم إذا حلّ الدين يأخذ دينه منه، ويرجع الوصي على الصبي بذلك؛ لما ذكرنا. قال: ^{القدوري} ^{عما أخذ المرهن} ويجوز رهن ماله من ماله ^{القيمة} ^{قدرا} لأنه يتحقق الاستيفاء منه، فكان محلاً للرهن، ^{عند المرهن} ^{هناك تسبب من ماله} ^{في حقه} ^{لخوده} لأنه لا معتبر بالجودة عند المقابلة بجنسها، وهذا عند أبي حنيفة ^{أبي حنيفة}؛ لأن عنده يصير مستوفياً باعتبار الوزن دون القيمة، وعندهما: ^{المرهن} ^{بالهلاك} يضمن القيمة من خلاف جنسه، ويكون رهناً مكانه. وفي "الجامع الصغير": ^{المرهن} ^{في رهن ماله من ماله} ^{في حقه} ^{المرهن} ^{بالهلاك} فهو بما فيه. قال ^{المصنف} ^{المرهن} معناه أن تكون قيمته مثل وزنه، أو أكثر هذا الجواب في الوجهين بالاتفاق؛ لأن الاستيفاء عنده باعتبار الوزن، ^{الإمام} ^{ولا للجودة} وعندهما باعتبار القيمة، وهي مثل الدين في الأول، وزيادة عليه في الثاني،

لما ذكرنا أشار به إلى قوله: لأنه ليس ممتد بل هو عامل له. [الساية ٦٠٧/١١] وخبر ^{إخ} قد علمت أن كل ما يمكن الاستيفاء منه جار أن يرهن بدين مضمون، والدرهم والدنانير على هذه الصفة، فيجوز رهنهما. [العناية ٩٣/٩] لا معتبر بالجودة لأن الجودة لا قيمة لها إذا لاقت جنسها فيما يجري فيه الربا. [الباب ٦٠٧/١١-٦٠٨] ويكون رهنا ^{إخ} لأنه لو صار مستوفياً يتصرّر المرهن، فالأصل عنده أن حالة اهلاك حالة الاستهلاك، والاستيفاء إنما يكون بالوزن، وعندهما: حالة الهلاك حالة الاستيفاء إذا لم يقض إلى الصرر. وفي "الجامع الصغير" وأتى برواية 'الجامع الصغير' لاحتياجها إلى تفصيل ذكره. [العناية ٩٤/٩] فهو بما فيه ^{إخ} الهاء في فيه راجعة إلى الرهن، أي يهلك الرهن بالدين الذي في الرهن. وصار كأه الدين في الرهن من حيث المالية. قال بعض الفضلاء طعنًا فيه: لا يخفى أن رواية القدوري أيضاً ^{إخ} [نتائج الأفكار ٩٤/٩] بالاتفاق وأراد بالفصلين ما كانت قيمته مثل وزنه أو أكثر على ما ذكره في الكتاب، وفي بعض النسخ: في الوجهين. [الساية ٦٠٨/١١] في الأول هو ما إذا كانت قيمة الرهن مثل وزن الرهن. في الثاني وهو ما إذا كانت قيمة الرهن أكثر من وزنه.

فيصير بقدر الدين مستوفياً، فإن كانت قيمته أقل من الدين: فهو **على الخلاف** المذكور. لهما: أنه لا وجه إلى الاستيفاء بالوزن؛ لما فيه من الضرر بالمرقن، ولا إلى اعتبار القيمة؛ لأنه يؤدي إلى الربا، فصرنا إلى التضمين، بخلاف الجنس؛ لينتقص القبض، ويجعل مكانه ثم يملكه، وله: أن الجودة ساقطة العبرة في الأموال الربوية عند المقابلة بجنسها، واستيفاء الجيد بالرديء جائز كما إذا تجوز به، وقد حصل الاستيفاء بالإجماع، ولهذا يحتاج إلى نقضه،

على الخلاف: يعني عند أبي حنيفة **ح** يهت بالدين، وعندهما يصمه القيمة من خلاف جنسه. (الساية) **الضرر بالمرقن:** وهو سقاط حقه في الجودة. [النهاية ٦٠٩/١١] إلى الربا لأنه لو صار مستوفياً من دينه ثمانية اعتباراً بقيمة لصار مستوفياً ثمانية عشرة من حيث الوزن، فيكون ربا. [الكفاية ٩٤/٩] **لينتقص القبض:** لا يقال. بأن القصد قد انتقص لموت المحل، وهو فعل حسبي، فلا يتصور بدو المحل؛ لأننا نقول: انقص لا ينتقص إلا بالرد أو بالاستيفاء، وم يوجد أحدهما، فيكون القصد باقياً حكماً وإن مات المحل، فيصير إلى التضمين، بخلاف الجنس؛ ليتم القصد صورة ومعنى، فيكون معنى قوله في الكتاب: لينتقص لقص يكمل ويتم القبض. (الكفاية) **ثم يملكه:** أي ثم يفتكه الراهن بقضاء الدين فيملكه، أي ذلك الضمان الذي جعل مكان الأول. [الكفاية ٩٤/٩]

واستيفاء الجيد قال الكاكي: هذا وقع في النسخ، ولكن الأصح أن يقال: استيفاء الرديء بالحيد حائر. [البدية ٦٠٩، ١١] **إذا تجوز** [في بدل الصرف والسلم، التجوز: هو المساعدة في الاستيفاء به] إنه يستعمل فيما إذا أخذ لرديء مكان الحيد، ووضع المسألة فيما إذا استوفى المرقن بعشرة قيمة إريق، هي أقل من العشرة لردءته. (النهاية) **حصل الاستيفاء إلخ:** لأنه من جنس حقه. وقد قصه على وجه الاستيفاء، وهذا يحتاج إلى نقضه، ولا يمكن نقضه بإيجاب الصمان؛ لأنه لا دل له من مطالب ومطالب، ولا مطالب هنا لأنه لو كان إما أن يكون هو الراهن أو المرقن، ولا يجوز أن يكون الراهن هو المطالب لنقص بعد قضاء دينه بالرديء؛ لأن ذلك يضره ولا ينفعه، ولا يجوز أن يكون هو المرقن؛ لأن المرقن مطالب، فلا يصح أن يكون مطالباً للتدافع. [الكفاية ٩٤/٩]

ولا يمكن نقضه بإيجاب الضمان؛ لأنه لا بد له من مطالب ومطالب، وكذا الإنسان لا يضمن ملك نفسه، ويتعذر التضمين بتعذر النقض، وقيل: هذه فريضة ما إذا استوفى الزئوف مكان الجياد فهلك، ثم علم بالزيف: يمنع الاستيفاء وهو معروف، غير أن البناء لا يصح على ما هو المشهور؛ لأن محمداً فيها مع أبي حنيفة مسألة الرهن وفي هذا مع أبي يوسف مسألة الرهن والفرق لمحمد مسألة الرهن: أنه قبض الزئوف ليستوفي من عينها، والزيف لا تمنع الاستيفاء، وقد تم بالهلاك، وقبض الرهن؛ ليستوفي من محل آخر، فلا بد من نقض القبض، وقد أمكن عنده بالتضمين.

محمد مسألة الرهن بتضمين الرهن

وكذا الإنسان إلخ: يعني لا يمكن أن يقال أيضاً: إن امرئ يضمن؛ لأنه صار مستوفياً بالهلاك، فصار المستوفى ملكاً له، ومن المحال أن يضمن الإنسان ملك نفسه، ولما تعذر التضمين تعذر النقض. (الكفاية) وهو [أي حكم هذه المسألة لا متفرعة عنها] **معروف:** فإنه يسقط ديه، ولا شيء عليه في قول أبي حنيفة مسألة الرهن، وقال أبو يوسف مسألة الرهن: يضمن مثل ما قبض، ويأخذ مثل حقه، وقول محمد مسألة الرهن أولاً كقول أبي حنيفة مسألة الرهن، وآخر كقول أبي يوسف مسألة الرهن، كذا ذكره عيسى بن أبان مسألة الرهن، والأصح: أن هذه المسألة مبتدأة؛ لأن محمداً مع أبي حنيفة مسألة الرهن في تلك المسألة في المشهور، ومع أبي يوسف مسألة الرهن في هذه المسألة. [الكفاية ٩٥/٩]

فيها. أي في المسألة المتفرعة عنها. **والفرق لمحمد مسألة الرهن:** يعني على تقدير أن تكون هذه المسألة بناء على تلك المسألة، أنه أي رب الدين قبض الزئوف؛ ليستوفي حقه من عينها أي أن يكون عينها مقام ماله عليه من الدين، والزيف لا تمنع الاستيفاء، وقد تم بالهلاك، وسمرقن قص الرهن؛ ليستوفي ديه من محل آخر، فكان قابلاً لرده بال ضمان، وأخذ مثل حقه، فيستقضى القبض، ووجه الساء ما قيل: إن الريف مقبوض للاستيفاء، فيكون بمنزلة المقبوض بحقيقة الاستيفاء، وهناك المستوفي إذا تعذر رده بالهلاك يسقط حقه، ولا يرجع بشيء عند أبي حنيفة مسألة الرهن لمكان الجودة، فكذا في الرهن. وعندهما: هناك يضمن مثل المستوفي، ويقام رد المثل رد العين لمراعاة حقه في الجودة، فكذلك في الرهن. [العناية ٩٥/٩]

الاستيفاء: فكان الدين من حسن حقه. (النهاية) **من محل آخر:** يعني من غير الرهن [البناية ١١ ٦١٢]

ولو انكسر الإبريق، ففي الوجه الأول- وهو ما إذا كانت قيمته مثل وزنه- عند
 أبي حنيفة وأبي يوسف ^{الراهن} لا يجبر على الفكك؛ ^{فك الرهن} لأنه لا وجه إلى أن يذهب شيء
 من الدين؛ ^{دين المرهّن} لأنه يصير قاضيًا ^{الراهن} دينه ^{المرهّن} بالجودة على الانفراد، ولا إلى أن يفتكه مع
 النقصان؛ ^{أي بالرهن} لما فيه من الضرر، ^{الراهن} فخيرناه ^{أي بالرهن} إن شاء افتكه بما فيه، وإن شاء ضمّنه
 قيمته من جنسه أو خلاف جنسه، وتكون رهناً عند المرهّن، والمكسور للمرهّن ^{أي بقيته}
 بالضمان، وعند محمد ^{الراهن} إن شاء افتكه ناقصاً، وإن شاء جعله بالدين اعتباراً ^{أي بقيته}
 لحالة الانكسار بحالة الهلاك؛ وهذا لأنه لما تعذر الفكك مجاناً صار بمنزلة الهلاك،
 وفي الهلاك الحقيقي مضمون بالدين بالإجماع، فكذا فيما هو في معناه.

لأنه لا وجه ^أ أي لأنه إن أضر عبه، فما أن يكون مع ذهاب شيء من الدين، أو مع كماله، وهو
 نقصان من جهة الرهن، لا وجه إلى الأول؛ لأنه أي المرهّن يصير قابضاً دينه بالجودة على الانفراد، فإنه
 لم ينقص من الدين إلا في مقابلة ما فات من جودة الإبريق بالكسر، وذلك ربا، ولا إلى الثاني؛ لما فيه من
 الإصرار بالراهن؛ لأن المرهّن قبض الرهن سليماً عن العيب، وبالانكسار صار معيباً، فيصل إليه حقه ناقصاً
 إذا لم يسقط شيء من دينه، وذلك ضرر به لا محالة، فخيرناه إلخ. [العمدة ٩٥/٩]
^د فإنه لم ينقص عن الدين إلا في مقابلة ما فات من جودة الإبريق بالكسر، وذلك ربا. (النية)
 على الانفراد أي بالصياغة والجودة لا قيمة لها عند الانفراد. مع النقصان أي أن يمسك الراهن
 الرهن مع النقصان. (الباب) من الضرر أي بالراهن، لأن المرهّن قبض الرهن سليماً عن العيب.
 وبالانكسار صار معيباً، فيصل إليه حقه ناقصاً إذا لم يسقط شيء من دينه، وذلك ضرر به لا محالة. (النية)
 افتكه بما فيه أي بالدين الذي في المكسور، يعني افتت الراهن الإبريق المكسر ناقصاً ما هو بالدين الذي
 هو مرهون فيه يعني بجميع الدين. [النهاية ١١، ٦١٢] ^د ليس فيصير ملكاً للمرهّن، ويذهب الدين.
^د تعذر ^أ لأنه لا وجه إلى أن يذهب شيء من الدين، ولا إلى أن يفتكه من النقصان؛ ما فيه من الضرر
 بالراهن فتعذر الفكك أصلاً فصار بمنزلة الهلاك. [الكفاية ٩٦/٩]

قلنا: الاستيفاء عند الهلاك بالمالية، وطريقه أن يكون مضموناً بالقيمة، ثم تقع المقاصة، وفي جعله بالدين إغلاق الرهن، وهو حكم جاهلي، فكان التضمين بالقيمة أولى. وفي الوجه الثالث: وهو ما إذا كانت قيمته أقل من وزنه ثمانية، يضمن قيمته جيداً من خلاف جنسه، أو رديفاً من جنسه، وتكون رهناً عنده، وهذا بالاتفاق. أما عندهما فظاهر، وكذلك عند محمد ^{عليه السلام}: لأنه يعتبر حالة الانكسار بحالة الهلاك، والهلاك عنده بالقيمة. وفي الوجه الثاني - وهو ما إذا كانت قيمته أكثر من وزنه اثني عشر - عند أبي حنيفة ^{عليه السلام}: يضمن جميع قيمته، وتكون رهناً عنده؛ لأن العبرة للوزن عنده لا للجودة والرداءة، فإن كان باعتبار الوزن كله مضموناً، في الأموال الربوية الإمام

وطريقه ^{الح} أي طريق صيرورته مضموناً بالدين أن يجعل مضموناً بالقيمة بقدر الدين؛ لأنه عقد استيفاء، وسقوط الدين في الاستيفاء الحقيقي باعتبار أن يجعل مضموناً بالقيمة عليه، ثم يقع المقاصة بين ما له وما عليه، فكذا في الاستيفاء الحكمي، وجعله مضموناً بالدين في حال قيام الرهن يؤدي إلى إغلاق الرهن، وأنه حكم جاهلي مردود في الشرع، فصارت إلى التضمين بالقيمة؛ لأنه لا يؤدي إلى الإغلاق، لانتقال حكم الرهن إلا مثله. [الكفاية ٩٦/٩] ثم تقع المقاصة: بين الدينين يعني ما له وما عليه وهو مشروع. (الباية) إغلاق الرهن وهو الاحتباس الكبي، بأن يصير الرهن مسكوكاً للمرهن. [الباية ٦١٣/١١]

فكان التضمين بالقيمة وفي هذه العبارة تسامح، والحق أن يقال: فكان التضمين بالقيمة واجباً، أو صواباً أو الصحيح أو ما شاكل ذلك. [الساية ٦١٣/١١] وفي الوجه الثالث ^{الح} وإنما قدم الوجه الثالث على الوجه الثاني لاحتياج الثاني إلى زيادة بيان، فيه طول. [الكفاية ٩٦/٩] من وزنه أن يكون الوزن عشرة كالدين، وقيمته ثمانية. (البناية) فظاهر لأن عندهما حالة الانكسار حالة انتضمين بالقيمة بكل حال. (الكفاية) والهلاك عنده: فيما إذا كانت قيمته أقل من وزنه. [الكفاية ٩٧/٩] من وزنه لحدودة صناعة فيه. [الساية ٦١٤/١١]

فإن كان ^{الح} أي فإن كان الرهن باعتبار الوزن كله مضموناً كما إذا كان وزن الرهن مثل وزن الدين، جعل الرهن كله مضموناً من حيث القيمة. [الكفاية ٩٦/٩]

يجعل كله مضموناً، وإن كان بعضه فبعضه؛ وهذا لأن الجودة تابعة للذات، ومتى صار الأصل مضموناً استحال أن يكون التابع أمانة، وعند أبي يوسف ^{٩٦/٩} **يضمن المرهن** خمسة أسداس قيمته، ويكون خمسة أسداس الإبريق له ^{أي المكسر المرهن} بالضمان وسدسه يفرض، ^{أي يقطع} حتى لا يبقى الرهن شائعاً، ويكون مع قيمته خمسة أسداس المكسور رهناً، فعنده: ^{أبي يوسف} تعتبر الجودة والرداءة، وتجعل زيادة القيمة كزيادة الوزن كأنه وزنه اثنا عشر؛ وهذا لأن ^{بالجودة} الجودة متقومة في ذاتها، حتى تعتبر عند المقابلة، بخلاف جنسها،

وإن كان ^خ يعني إن كان بعض الرهن مضموناً لا الرائد عليه، وهو فيما إذا كان وزن الرهن أكثر من وزن الدين، فحينئذ يقسم الجودة على المضمون والأمانة، فما كان بمقابلة المضمون يكون مضموناً، وما كان بمقابلة الأمانة يكون أمانة، وفي مسألتنا: كان كله مضموناً؛ لأن وزن الرهن مثل وزن الدين، فكان كله مضموناً؛ فلا يكون حكم التابع محافاً حكم الأصل. (النهاية) **فبعضه** أي فبعضه مضمون، وهو مقدار الدين لا الزائد عليه. [السياسة ٦١٥/١١] **استحال** [لأن التابع لا يخالف الأصل] ^خ والفرق بين هذا وبين حالة الهلاك: أن حالة الهلاك حالة استيفاء، فيقع الفصل أمانة، وهذه الحالة ليست كذلك عنده، بل هي بمنزلة الغصب في كونها على خلاف رضا الراهن، فيكون مضموناً بالقيمة كالمغصوب، لكن بخلاف جنسه. [العناية ٩٦/٩]

يضمن ^خ يصير خمسة أسداس الإبريق مضموناً بجودته وصعته، وسدسه أمانة، فالتغير بالانكسار فيما هو أمانة لا يعتبر، وفيما هو مضمون يعتبر، وحالة الانكسار ليست بحالة الاستيفاء عنده أيضاً، فيضمن قيمته خمسة الأسداس من خلاف جنسه. [العناية ٩٧/٩] **حتى لا يثني** [إن الطارئ منه كالمقارن كما تقدم] ^خ

لأن الشيوع الطارئ في ظاهر الرواية كالشيوع المقارن؛ لما مر، وعن أبي يوسف ^{٩٧/٩} أن الشيوع الطارئ لا يمنع، فلا يحتاج إلى التمييز. [الكفاية ٩٧/٩]

لأن **الجودة** فاجودة والصناعة كعين مال قائم. **في ذاتها** فإنه عبارة عن كمال المالية. وفي بيان قول محمد ^{٩٧/٩} **إخ:** وهو أن عند محمد ^{٩٧/٩} إن انتقص بالانكسار درهم أو درهمان يحبر الراهن على الفكاك بفضاء الدين، وإن انتقص أكثر من ذلك يحبر الراهن فإن شاء جعله للمرهن بدينه وإن شاء استرده بقضاء جميع الدين؛ لأن من أصبه الضمان في الورن والأمانة في الجودة ^خ. [الكفاية ٩٧/٩]

وفي تصرف المريض، وإن كانت لا تعتبر عند المقابلة بجنسها سمعاً، فأمكن اعتبارها، وفي بيان قول محمد رحمه الله نوع طول يعوف في موضعه من المبسوط والزيادات مع جميع شعبها، قال: ومن باع عبداً على أن يرهنه المشتري شيئاً بعيه: **جاء استحساناً**، والقياس: أن لا يجوز، وعلى هذا القياس والاستحسان: إذا باع شيئاً على أن يعطيه كفيلاً معيناً حاضراً في المجلس فقبل، وجه القياس: أنه صفقة في ^{المشتري بالثمن} صفقة، وهو منهى عنه، * ولأنه شرط لا يقتضيه العقد، وفيه منفعة لأحدهما، ومثله يفسد البيع. وجه الاستحسان: أنه شرط ملائم للعقد؛ لأن الكفالة ^{البائع عاقدين} والرهن للاستيثاق، وأنه يلائم الوجوب، فإذا كان الكفيل حاضراً في المجلس والرهن معيناً اعتبرنا فيه المعنى، وهو ملائم، فصَحَّ العقد، وإذا لم يكن الرهن ولا الكفيل معيناً، أو كان الكفيل غائباً حتى افترقا: لم يَتَّقَ معنى الكفالة، والرهن ^{المرهون} للجهالة،

وفي تصرف المريض: فإنه لو باع مائة من الجيد بمائة من الرديء الذي قيمته خمسون لا يعتبر من جميع المال، بل من الثلث، ولو لم يكن لوجوده اعتبار لاعتبر من الجميع كما في البيع الحالي من المحاباة. (الكفاية) **جنسها سمعاً** أي من حيث السماع من الشارع، وهو قوله: جيدها ورديئها سواء. [الباب ١١/٦١٥]

جاء استحساناً. ولو لم يكن معيناً كان العقد فاسداً قياساً واستحساناً. (الكفاية) لا يقتضيه إلخ لأن ما يقتضيه العقد يجب بالعقد دون الشرط، كتسليم المبيع على البائع، أو تسليم الثمن على المشتري. (الكفاية) لأن الكفالة إلخ: أي لأن المقصود بالكفالة والرهن التوثيق بالثمن، فاشتراطها في معنى اشتراط زيادة وصف الجودة في الثمن. [الكفاية ٩/٩٨]

للجهالة: يعني أن جوار العقد استحساناً مع وجود الشرط إما كان بالنظر إلى معناه، وإذا كان الرهن غير معين والكفيل غائباً فات معناه، وهو الاستيثاق لأن المشتري ربما يأتي بشيء يساوي عشر حقه أو يعطي كفيلاً إلخ. [العناية ٩/٩٨]

* يشير إلى حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ "نهى عن صفقتين في صفقة" أخرجه أحمد، وقد تقدم في باب البيع الفاسد. [نصب الرأية ٤/٣٢٣]

والعبرة في العقود للمعاني، حتى كانت الكفالة بشرط براءة الأصيل حوالة، والحوالة في ضد ذلك كفالة، وقال زفر رحمته: لا يكون رهناً، ومثله عن أبي يوسف رحمته: لأن قوله: أمسك يحتمل الرهن، ويحتمل الإيداع، والثاني أقلهما، فيقضى بشوته، بخلاف ما إذا قال: أمسكه بدِينِكَ، أو بمالك؛ لأنه لما قابله بالدين، فقد عيّن جهة الرهن، قلنا: لما مدّه إلى الإعطاء علم أن مراده الرهن.

فصل

ومن رهن عدين بألف، فقضى حصّة أحدهما: لم يكن له أن يقبضه حتى يؤدي باقي الدين، وحصّة كل واحد منهما ما يخصّه إذا قُسم الدين على قيمتهما؛ وهذا لأن الرهن محبوسٌ بكل الدين، فيكون محبوساً بكل جزء من أجزائه مبالغة في الدين هذا قول صاحب الهداية الرهن الدين حمله على قضاء الدين، الراهن

ذلك كفالة. أي الحوالة بشرط مطالبة الأصيل كفالة. (الكفاية) إذا قال: حيث يكون رهناً بالإجماع. لما مدّه: أي مد إمساك الثوب إلى وقت إعطاء الثمن علم أن مراده الرهن؛ لأنه حكم الرهن هو احبس الدائم إلى وقت الفكاك، فإذا صرح بهذا علم أن مراده الرهن؛ وذلك لأن التصريح بموجب العقد كالتصريح بلفظه، فكأنه قيل: رهنتك بالثمن، ألا ترى أنه لو قال: ملكتك هذا الثوب بعشرة كان هذا وقوله: بعثتك بالعشرة سواء. [الكفاية ٩٩/٩] فصل: أي هذا فصل في بيان رهن الواحد شرع في بيان الرهن أو الراهن أو المرهن إذا كانا اثنين؛ لأن الواحد قبل الاثنين. [الباية ٦٢٣/١١]

ومن رهن إلخ: هذا لفظ القدوري في "مختصره". [الباية ٦٢٣/١١] مبالغة في حمله: لأن قصد المرهن إصغار الراهن ليتسارع إلى قضاء الدين، فلو تفرد الراهن بالتفريق يأخذ ما يحتاج إليه، ويتكاسل في قضاء الباقي، فلا يحصل المقصود. [الكفاية ٩٩/٩]

وصار كالمبيع في يد البائع، فإن سُمِّي لكل واحد من أعيان الرهن شيئاً من المال الذي رهنه به، فكذا الجواب في رواية الأصل، وفي "الزيادات": له أن يقبضه إذا أدى ما سُمِّي له. وجه الأول: أن العقد متحد لا يتفرق بتفرُّق التسمية كما في المبيع، وجه الثاني: أنه لا حاجة إلى الاتحاد؛ لأن أحد العقدين لا يصير مشروطاً في الآخر، ألا يرى أنه لو قبل الرهن في أحدهما جاز. قال: فإن رهن عساً واحده عند رهن بدين كل واحد منهما عساً: حرم، وجميع رهن عند كل واحد منهما: العين الواحدة. لأن الرهن أضيف إلى جميع العين في صفقة واحدة،

وصار كالمبيع في أن المشتري إذا أدى حصة أحدهما من الثمن في البيع لا يتمكن من أحده حتى يؤدي باقي الثمن. [العناية ٩٩/٩] فإن سُمِّي الح: بأن قال: رهنك هذين العدين، وكل واحد منهما بحمسمائة وسلمهما إليه، ثم نقد بحمسمائة، وقال: أدبت عن هذا العبد، وأراد أن يأخذ ذلك العبد، فكذا الجواب في رواية "الأصل"، أي لم يكن له ذلك. [الكفاية ٩٩/٩] العقد متحد يعني أنه عقد واحد، وليس بعقدين؛ لاتحاد الإيجاب والقول حيث قال: رهنك هذين العدين بألف، والتفصيل لا يجعله في معنى العقدين؛ لاتحاد العقد. [الساية ٦٢٤/١١]

لا حاجة الح: يعني أن البيع لا يتفرق بتفريق التسمية عند اتحاد العقدين، والرهن يتفرق، ولهذا لو قبل المشتري البيع في أحدهما دون الآخر لا يصح، ولو قبل المرهن العقد في أحدهما عند تفرق التسمية صح، وإنما افترق؛ لأن ضم الرديء إلى أحيد متعارف في البيع، فهو تفرق البيع بتفرقه التسمية صح، وكان للمشتري أن يقبل في أحدهما، فيقبل أحيد، فيتصرر به النائع، ولو تفرق الرهن بتفرق التسمية لا يتضرر به الراهن؛ لأن الحكم لا يتفاوت في ذلك؛ إذ هو مضمون بما قاله من الدين سواء كان وحده أو مع غيره، ولأنه في البيع إذا جمع بينهما لو تفرقت الصفقة تصير الثانية شرطاً في الأول، وهو شرط فاسد، والبيع يفسد به، أما الرهن فلا يفسد بالشرط الفاسد؛ لأنه تبرع كاهنة. [الكفاية ١٠١/٩]

ألا يرى الح: توضيح لذلك، فإنه لما تمكن المرهن من تفريق القول في الاستثناء وجب أن يتمكن الراهن من تفريق القبض في الانتهاء. [العناية ١٠٠/٩]

ولا شيوع فيه، وموجبه صيرورته محتسباً بالدين، وهذا مما لا يقبل الوصف بالتجزّي
فصار محبوساً بكل واحد منها، وهذا بخلاف الهبة من رجلين، حيث لا تجوز عند
أبي حنيفة رحمته الله فإن نهياً: فكر واحد منهما في نوبته **كالعدل في حق الآخر**. قال:
والمضمون على كل واحد منهما حصته من الدين؛ لأن عند الهلاك يصير كل واحد
منهما مستوفياً حصته؛ إذ الاستيفاء مما يتجزأ. قال: فإن أعطى أحدهما دينه: كان **كله**
رهناً في يد الآخر؛ لأن جميع العين رهن في يد كل واحد منهما من غير تفرق، وعلى
هذا حبس المبيع إذا أدى أحد المشتريين حصته من الثمن.

ولا شيوع فيه. أي في الرهون بسبب عدد المستحقين كقصاص يجب الجماعة على شخص، فإنه لا يتمك
الشيوع في المحل باعتبار عدد المستحقين. [البنية ٦٢٥/١١] **فصار إلخ**. أي صار محبوساً بدين كل واحد
منهما، وكان استحقاق الحبس لهما استحقاقاً واحداً من غير انقسام بينهما. [الكفاية ١٠٢/٩]
وهذا بخلاف الهبة لأن موجب هبة ثبوت الملك، والشئ الواحد يستحيل أن يكون كله مملوكاً لرجلين
لكل واحد منهما على الكمال في زمان واحد، فدخل فيه الشيوع ضرورة، فأما حكم الرهن: هو الحبس،
والعين الواحدة يجوز أن تكون محبوسة بحق كل واحد منهما على الكمال؛ إذ لا تصابق في استحقاق
الحبس لهما استحقاقاً واحداً من غير انقسام. [الكفاية ١٠٢/٩] **عند أبي حنيفة** رحمته الله. لأن المقصود بالهبة:
الملك، ويستحيل أن يكون جميع العين ملكاً لهذا. [البنية ٦٢٥/١١]

كالعدل: وفائدة كونه كالعدل في حق الآخر: أن يكون الرهن في ضمان كل واحد منهما حتى لو هلك
عند أحدهما يكون المضمون على كل واحد منهما نصيبه. [البنية ٦٢٥/١١]
كله رهناً إلخ: قال في الشامل: ولو قضى دين أحدهما ليس له أخذ شيء منه؛ لما عرف أنه رهن عند كل
واحد بتمامه، فإن هلك بعد ما قضى دينه يسترد ما أعطاه، كما لو كان واحداً. **حبس المبيع**: إذا اشترى
رجلان من رجل، فأدى أحدهما حصته لم يكن له أن يقبض شيئاً، فكان للبائع أن يحبس المبيع حتى يستوفي
ما على الآخر. [الكفاية ١٠٣/٩]

قال: وإن رهن رجلان بدين عليهما رجلا رهنا ^{وهو عدد مثلاً} واحد: فهو حائر، والرهن رهن بكل
 دين، ^{وهو عدد مثلاً} ونحوه حتى يسقط في جميع دين: لأن قبض الرهن يحصل في الكل
 من غير شيوع. **فإن أقام** رجلان كل واحد منهما اسمه على رجل أنه رهنه عنده الذي
 في يده. وقصة: **هذه باطل** لأن كل واحد منهما أثبت بيئته أنه رهنه كل العبد،
 ولا وجه إلى القضاء لكل واحد منهما بالكل؛ لأن العبد الواحد يستحيل أن يكون كله رهناً
 لهذا، وكله رهناً لذلك في حالة واحدة، ولا إلى القضاء بكنهه لواحد بعينه؛ لعدم الأولوية،
 ولا إلى القضاء لكل واحد منهما بالنصف؛ لأنه يؤدي إلى الشيوع، فتعذر العمل بهما،
 وتعين التهاثر، ولا يقال: إنه يكون رهناً لهما كأنهما ارقناه معاً؛ إذ جهل التاريخ بينهما.
 وجعل في كتاب الشهادات هذا وجه الاستحسان؛ لأننا نقول: هذا عمل على خلاف
 ما اقتضته الحجة؛ لأن كلا منهما أثبت بيئته حبساً يكون وسيلة إلى مثله في الاستيفاء،
 البينة لنفسه

ندس عليهما في صفقة واحدة، أو كان على كل واحد منهما دين على حدة. **فإن أقام** هذه
 مسألة الجامع الصغير [الح] صورة المسألة رجل في يده عبد، فأدعاه رجلان كل واحد منهما يقول لدي
 اليد: قد رهنتي بألف درهم، وقصته ملك، ثم أحدثت مي بطريق العارية، أو العصب، وأقاما البينة على ما
 ادعيا، فهو باطل. [الكفاية ١٠٣/٩] **الذي في يده** وجهه الوجه: أن العبد إما أن يكون في أيديهما، أو
 لا في يد واحد، أو في يد أحدهما، فإن كان في يد أحدهما، فهو أولى به؛ لأن ثبوتك من القص دليل سبق
 عقده كما في الشراء، وقد تقدم، إلا أن يقيم الآخر بينة أنه الأول، فإنه صريح في السبق، وهو يعوق الدلالة،
 فإن لم يكن في يد واحد منهما، فهو المذكور في الكتاب أولاً، وكلامه فيه واضح، وإن كان في أيديهما، فإن
 علم الأول منهما، فهو أولى، وإن لم يعلم فهو مسألة الكتاب على ما ذكر. [نتائج الأفكار ١٠٢/٩]
التهائر أي تهاثر البيتين أي تساقطهما، فالحكم لعدم الترجيع. (البينة) **وجعل إلح**. أي جعل محمد في كتاب
 الشهادات من "المبسوط" هذا الذي ذكره من قوله: لا يقال إلى أن وجه الاستحسان في الجوار. [البينة ٦٢٨/١١]

وبهذا القضاء يثبت حبس يكون وسيلة إلى شطره في الاستيفاء، وليس هذا عملاً على وفق الحجة، وما ذكرناه وإن كان قياساً، لكن محمداً أخذ به لقوته، وإذا وقع باطلاً، فلو هلك يهلك أمانة؛ لأن الباطل لا حكم له. قال: ولو مات اراهن ^{في الأصل} واعدت ^{الرهن المذكور} في أيديهما، فأقام كل واحد منهما أمانة على ما وصفنا: كان في يد كل واحد منهما نصفه، وهو ^{سبعة} حقه استحساناً، وهو قول أبي حنيفة ومحمد ^{محمد}، وفي القياس: هذا باطل، وهو قول أبي يوسف ^{محمد}، لأن الحبس للاستيفاء حكم أصلي لعقد الرهن، فيكون القضاء به قضاء بعقد الرهن، وأنه باطل للشيوع كما في حالة الحياة، وجه الاستحسان: أن العقد لا يراد لذاته، وإنما يراد لحكمه، وحكمه في حالة الحياة الحبس، والشيوع يضره، وبعد الممات الاستيفاء بالبيع في الدين، والشيوع لا يضره، وصار كما إذا ادعى الرجلان

وهذا القضاء ^{الح} أي ولو جعلناه كالرهن من اثنين، فقصينا لكل واحد بحس هو طريق إلى شطره من الاستيفاء، والحكم بخلاف الحجة باطل. (الكفاية) لقوته. ووجه الاستحسان ضعيف؛ لأن ذلك عمل على خلاف ما قامت به البية. [الكفاية ١٠٣/٩] ما وصفاً أي على أن كل منهما ارقمه. [الناية ٦٢٩/١١] أن العقد ^{الح} يعني أن المقصود بعد موت الراهن إثبات الاحتصاص، وهو كونه أحق به من سائر العرماء دون الحبس، وكل واحد منهما أثبت لنفسه الاحتصاص بالعين، حتى يباع له في دينه، وهذا مما يحتمل الشراكة، فيقضى لكل واحد منهما بالنصف، فأما في حالة الحياة، فالمقصود هو الحبس، ودأباً لا يحتمل الشراكة في العين؛ إذ الشائع لا يدوم حبسه. [الكفاية ١٠٤/٩]

إذا ادعى الرجلان ^{الح} لو ادعى رجلان نكاح امرأة بعد موتها وأقام كل واحد منهما البية يقضى لكل واحد منهما بنصف ميراث الزوج، بخلاف حال الحياة، وكذا لو ادعت أختان نكاح رجل بعد موته وأقامتا البية يقضى لكل واحدة منهما بالمهر ونصف ميراث النساء، بخلاف حالة الحياة؛ لأن الميراث هو المقصود بعد الموت وهو مال يحتمل الشيوع والشراكة، بخلاف حالة الحياة؛ لأن المقصود ثم الحل، وهو لا يقبل الاشتراك. [الكفاية ١٠٤/٩]

نكاح امرأة، أو ادعت أختان النكاح على رجل، وأقاموا البينة: ^{البينات} تهاوتت في حالة الحياة،
ويقضى بالميراث بينهم بعد الممات؛ لأنه يقبل الانقسام، والله أعلم.

ويقضى لكل واحد من الزوجين نصف ميراث الزوج، ولكل واحد من الأختين نصف ميراث الساء.

باب الرهن الذي يوضع على يد العدل

قال: وإذا اتفقا على وضع الرهن على يد العدل حاراً، وقال مالك لا يجوز،
ذكر قوله في بعض النسخ؛ لأن يد العدل يد المالك، ولهذا يرجع العدل عليه عند
الاستحقاق، فانعدم القبض. ولنا: أن يده على الصورة يد المالك في الحفظ؛ إذ العين
أمانة، وفي حق المالية يد المرتهن؛ لأن يده يد ضمان، والمضمون هو المالية، فنزل
منزلة الشخصين تحقيقاً لما قصداه من الرهن، وإنما يرجع العدل على المالك في
الاستحقاق؛ لأنه نائب عنه في حفظ العين كالمودع.

باب الرهن إلخ لما ذكر حكم الرهن إذا كان في يد المرتهن ذكر حكمه إذا كان في يد العدل، وهو
الذي أمن الراهن والمرتهن أن يكون الرهن في يده؛ لأنه نائب عن المرتهن، والنائب يقوم مقام المتوب
لا محالة. (البنية) العدل قال الحاكم الشهيد في "الكافي": ليس للعدل بيع الرهن ما لم يسلط عليه؛ لأنه مأمور
بالحفظ فحسب. [تأنيذ الأفكار ١٠٥/٩] في بعض النسخ: إشارة إلى أن في بعضها ليس كذلك، فإنه
ذكر في "المبسوط"، و"شرح الأقطر" ابن أبي ليلى بدل مالك. [البنية ٣/١٢]

يرجع العدل إلخ يعني إذا هلك الرهن في يد العدل، ثم استحق وضم العدل قيمته، ويرجع على الراهن بما
ضمن، ولو لم تكن يده يد الراهن لما يرجع. (العناية) عيب أي على الراهن عند الاستحقاق. [العناية ١٠٤/٩]
أن يده إلخ يعني أن قبض العدل كقبض المرتهن، فيتم به الرهن؛ وهذا لأن اليد في باب الرهن على
الصورة أمانة، وعلى المعنى مضمونة، فكانت يده على الصورة يد المالك في الحفظ، وعلى المعنى وهو المالية
يد المرتهن. [الكفاية ١٠٤/٩] يد ضمان إذ الاستيعاء يكون منها. [البنية ٤/١٢]

نائب عنه إلخ أي العدل في حق العين نائب عن الراهن، وفي حق المالية نائب عن المرتهن، فكانت العبرة لنقل
العين؛ لأن العين هو الأصل، فلذلك رجع بصمان الاستحقاق على الراهن دون المرتهن. [الكفاية ١٠٥/٩]
كالمودع إذا ضمن قيمة الوديعة بعد الهلاك بالاستحقاق، فإنه يرجع على المودع؛ لأن يده يد مودعه. (العناية)

قال: **ممن لم يرهّن ولا يرهّن له أحده منه** لتعلق حق الراهن في الحفظ بيده القُدوري وأمانته، وتعلق حق المرهّن به استيفاء، فلا يملك أحدهما إبطال حق الآخر، **فمن هب** **في يده هب في ضمان مرهّن** لأن يده في حق المالية يدُ المرهّن، وهي المضمونة. ولو دفع العدل إلى الراهن أو المرهّن **بقيمة**؛ لأنه مودع الراهن في حق العين، وهذه من مسائل الأصل ومودع المرهّن في حق المالية، وأحدهما أجنبي عن الآخر، والمودع يضمن بالدفع إلى الأجنبي. **وبد صحت العدل فممن يرهّن عدده دفع إلى أحدهما، وهو مستهجن** **الراهن والمرهّن يودع حايته** **أحدهما يرهّن في يده لا يرهّن** **أن جعل القيمة رهناً في يده؛ لأنه يصير** **الراهن أو المرهّن** **قاضياً ومقتضياً، وبينهما تنافٍ، لكن يتفقان على أن يأخذها منه، ويجعلها رهناً** **عنده، أو عند غيره، وإن تعذر اجتماعهما يرفع أحدهما إلى القاضي؛ ليفعل كذلك،** **ولو فعل ذلك ثم قضى الراهن الدين، وقد ضمن العدل القيمة بالدفع إلى الراهن:** **فالقائمة سالمة له؛ لوصول المرهون إلى الراهن، ووصول الدين إلى المرهّن، ولا يجتمع** **البدل والمُبدل في ملك واحد.**

وهي المضمونة أي يد المرهّن في حق المالية مضمون بالأقل من قيمة الرهن، ومن الدين. [الساية ١٣/٥] **يصير قاضياً** أي لأن القيمة وحت ديناً في دمه، ولو جعلها رهناً في يده صار الواحد قاضياً ومقتضياً ما عيه، وسهما تناف. [الكفاية ١٠٥/٩] **يرفع أحدهما** أي يرفع الأمر إلى القاضي أحد هذين المذكورين، وهما الراهن والمرهّن هكذا قاله الكاكي وغيره. [البناية ٥/١٣] **كذلك** أي يأخذ القيمة الواجبة على العدل بالضمآن منه، ثم يصير رهناً عنده. (الساية) **ولا يجتمع البدل** فلو أخذها أحدهما احتجعت البدل والمبدل في ملك شخص واحد، فإن القائمة بدل الرهن من حيث العين في حق الراهن، وبدله من حيث المالية في حق المرهّن. [العناية ١٠٦/٩]

وإن كان **صمسها** بالدفع إلى المرتهن: فالرهن يأخذ **القسمه منه**: لأن العين لو كانت ^{العدل القيمة بدفع المرهون} قائمة في يده يأخذها إذا أدى الدين، فكذلك يأخذ ما قام مقامها، ^{الرهن} ولا جمع فيه بين البديل والمبدل. قال: وإذا وكل ^{الرهن} الرهن المرتهن، أو العدل أو غيره ^{العين} بيعا ^{القدوري} الرهن عند حلول الدين: فالوكالة جائزة: **لأنه** **توكيل** ببيع ماله. ^{الوكالة} **وإن شرطت في عقد الرهن: فليس للرهن أن يعزل التوكيل.** ^{الوكالة} **وإن عرله لم يعزل:** لأنها لما شرطت في ضمن عقد الرهن صار وصفاً من أوصافه، وحقاً من حقوقه، ألا ترى أنه لزيادة الوثيقة، فيلزم بلزوم أصله، ولأنه تعلق به حق المرتهن، وفي العزل إتواء حقه، وصار ^{هو الرهن} **كالوكيل بالخصومة بطلب المدعي.**

ياحد إلح وهل يرجع العدل بعد ذلك على المرتهن يظن إن كان العدل دفعه على وجه العارية أو الوديعة، وهلك في يد المرتهن لا يرجع، وإن استهلك يرجع عليه؛ لأن العدل بأداء الضمان منك، وتبين أنه أعار أو أودع ملك نفسه، فإن هلك في يده لم يضم. وإن استهلكه ضمن، وإن كان العدل دفع إلى المرتهن رهناً، بأن قال: هذا رهنت خذ بحقك، وأحبسه بديك: رجع العدل عليه بقيمته استهلكه المرتهن، أو هلك عنده؛ لأنه دفع إليه على وجه الضمان. [العناية ١٠٦/٩]

ولا جمع فيه إلح. تحرراً عن المسألة الأولى، وهي ما لو ضمن العدل القيمة بسبب دفع الرهن إلى الرهن، وهناك لو قضى الرهن دية إلى المرتهن، ثم أراد أخذ القيمة من العدل كان جامعاً بين البديل والمبدل؛ لأنه وصل إليه عين حقه، وهو الرهن أولاً، ثم لو أخذ منه قيمته كان جامعاً بين البديل والمبدل، فذلك لا يأخذ القيمة هناك، وأما ههنا فلا جمع بينهما. (الكفاية) **لأنه** **توكيل** وهذا لأن الرهن شرع وثيقة لجانب الاستيفاء، وبالتوكيل يصير جانب الاستيفاء أوثق، فكان بالجواز أحق. [الكفاية ١٠٦/٩]

يعزل التوكيل وعند الشافعي ينعزل، وبه قال أحمد. (الباية) **لزيادة الوثيقة** أي التوكيل لزيادة الوثيقة، والرهن وثيقة، فيكون التوكيل وصفاً من أوصاف الرهن، فيلزم بلزوم الرهن. (الكفاية) **كالوكيل بالخصومة إلح** أي إذا وكل المدعي عليه بالخصومة بطلب المدعي لا يملك عرله بغير محضر من الخصم؛ لأنه تعلق به حق المدعي. [الكفاية ١٠٦/٩]

ولو وكله سبيع مضيقاً، حتى مدت سبيع بالعدل والسبيطة، ثم كره عن السبع سبيطة: ^{الراهن}

م عمن كنه؛ لأنه لازم بأصله، فكذا بوصفه؛ لما ذكرنا، وكذا إذا عر به المرهق: ^{وهو الرهن وهو الإطلاق}

لا عر: لأنه لم يؤكله، وإنما وكله غيره. وإن مات الراهن: لم يعر: لأن الرهن ^{رهن}

لا يبطل بموته، ولأنه لو بطل إنما يبطل لحق الورثة، وحق المرهق مقدم. قال: ويوكيل ^{الراهن} ^{على حق الورثة محمد}

سبعة يعر خص من الورثة كما سبعة في حيا يعر خص من: وإن مات المرهق: ^{ورثة الراهن} ^{وهو الرهن} ^{الراهن} ^{الراهن}

فأوكيل عني وكاله: لأن العقد لا يبطل بموتهما، ولا بموت أحدهما، فيبقى بحقوقه ^{عقد الرهن} ^{العقد}

وأوصافه. وإن مات الموكيل: انتقضت الوكالة. ولا يقوم به ولا وحسه مقامه؛

لأن الوكالة لا يجري فيها الإرث، ولأن الموكل رضي برأيه لا برأي غيره. وعن

أبي يوسف ^{في رواية الحسن بن مالك}: أن وصي الوكيل يملك بيعه؛ لأن الوكالة لازمة، فيملكه الوصي

كالمضارب إذا مات بعد ما صار رأس المال أعياناً: يملك وصي المضارب بيعها؛

ولو وكله أي ولو وكل الراهن العدل سبيع الرهن مطلقاً بغير قيد شيء. (الباب) لأنه لازم الح أي لأن

عقد الوكالة صار لازماً بمرور أصله؛ بكونه مشروطاً في عقد الرهن، فكذا لازم وصفه.

وهو الإطلاق حيث لم يتقيد بالنقد بأسه عن السبيطة. لما ذكرنا أنه صار حقاً من حقوقه. (الباب)

حق الورثة كما في سائر الوكالات، ويبطل بموت الموكل حيث ينتقل الملك إلى الورثة. [الباب ١٢/٧]

فسمي بحقوقه الح الحقوق: الحسن والاستيفاء والوكالة، والأوصاف الزوم، وجير الوكيل، وحق بيع ولد

الراهن، وحق صرف الدراهم بالدائير. [الكفاية ١٠٦/٩] انتقضت الوكالة يعني والرهن باق كما كان؛

لأن الرهن لو كان في يد المرهق، فمات لم يبطل العقد به، فلا يبطل بموت العدل أولى. [العاية ١٠٧/٩]

يملك بيعه أي بيع الرهن عند حلول الدين. (الباب) الوكالة لازمه لأن هذا حق واجب، ولو أراد

الراهن أن يجوز عليه لم يكن له ذلك. [الباب ١٢/٨]

لما أنه لازم بعد ما صار أعياناً. قلنا: التوكيل حق لازم لكن عليه، والإرث يجري عقد المصاربة فيما له، بخلاف المضاربة؛ لأنها حق المضارب. وليس للمرهن أن يبيعه إلا برضا الرهن؛ لأنه ملكه، وما رضي ببيعه، وبس لراهن أن يبيعه إلا برضا المرهن؛ لأن المرهن أحق بماليته من الراهن، فلا يقدر الراهن على تسليمه بالبيع. قال: فإن حلّ الأجل، وإلى التوكيل الذي في يده الرهن أن يبيعه، والراهن عائب: أخر على بيعه؛ لما ذكرنا من الوجهين في لزومه، وكذلك الرجل يوكل غيره بالخصومة وعاب الموكل، فأى أن يخصم: أخر على الخصومة؛ للوجه الثاني، وهو أن فيه إتواء الحق، بخلاف التوكيل بالبيع؛ لأن الموكل يبيع بنفسه فلا يتوى حقه. أمّا المدعي لا يقدر على الدعوى، والمرهن لا يملك بيعه بنفسه، فلو لم يكن التوكيل مشروطاً في عقد الرهن،

فيما له: أي لا فيما عليه، ألا ترى أن الميت إذا كان عليه دين لا يجب على ورثة الميت قضاؤه، وإن كان له دين على غيره ورثوه. [العناية ١٠٧/٩] على بيعه؛ وكيفية الإيجاب: أن يحبس القاضي أياماً لبيع، فإن لم يبع بعد الحبس أياماً، فالقاضي يبيع عليه، وهذا على أصلهما ظاهر، وأما على أصل أبي حنيفة - - فكذلك عند البعض؛ لأنه تعين جهة البيع لقضاء الدين ها، وقيل: لا يبيع كما لا يبيع مال المديون عنده لقضاء الدين، ولا يفسد البيع بهذا الإيجاب؛ لأنه إيجاب بحق، فصار كالاختيار. [الكفاية ١٠٧/٩] من الوجهين. أحدهما: أنه لما شرط في عقد الرهن صار وصفاً من أوصافه. والثاني: أنه تعلق به حق المرهن، وفي العزل إتواء حقه، لا يقال: بأنه لا يستقيم الاستدلال على الوجه الأول، فإنه لا يلزم من كون الوكالة وصفاً من أوصاف الرهن، وكونها لازمة أن يكون آخر مستحقاً عليه؛ لأنه لا تأثير له فيه؛ لأننا نقول: إنما يثبت وصف اللزوم في الوكالة حقاً للمرهن، فلو لم يحبر على البيع لم تتحقق فائدة اللزوم. [الكفاية ١٠٧/٩] التوكيل بالبيع: حيث لا يحبر بالبيع إذا امتنع. [البنية ٩/١٢]

وإنما شرط بعده قيل: لا يجبر؛ اعتباراً للوجه الأول، وقيل: يجبر رجوعاً إلى الوجه الثاني، وهذا أصح، وعن أبي يوسف ^{ابو كبر} أن الجواب في الفصلين واحد، ويؤيده إطلاق الجواب في "الجامع الصغير"، وفي "الأصل". وإذا باع العبد ^{المبسوط} ^{ذكرها تفريعاً} برهن، فقد حرج من الرهن، ^{التمس} وأمس فانه مقدم، فكان رهناً، وإن لم ينقص عنه لقيامه مقام ما كان مقبوضاً، وإذا توي كان مال المرهن لبقاء عقد الرهن في الثمن؛ لقيامه مقام المبيع المرهون. وكذلك إذا قتل العبد الرهن، وغرم القاتل قيمته؛ لأن المالك يستحقه من حيث المالية، وإن كان بدل الدم، ^{هذا الضمان} ^{أي المرهون}

لا يخبر ^{الح} ذكر في 'المبسوط' هو ظاهر الرواية؛ لأن الوكالة إنما تدرم سراية الدوم من الرهن إليها، فإذا ثبت قصداً يعطى له حكم نفسه، وهي في نفسها إغاة، والمعين لا يجبر على الإغاة، وقيل: يجبر رجوعاً إلى الوجه الثاني، وهو تعلق حق الرهن، وهذا أصح، وعند أبي يوسف ^{هـ} أن الجواب في الفصلين واحد، أي في المبسوط في عقد الرهن، وفي المستأنف بعد عقد الرهن، يعني يجبر فيهما. [الكفاية ١٠٨/٩] في الفصل أي فيما كان مشروطاً في الرهن، وفيما لا يكون أي يجبر فيهما. [الباية ٩/١٢] في 'الجامع الصغير' ^{الح} حيث قال فيه: إذا أتى الوكيل بخر من غير فصل بين أن يكون مشروطاً في العقد أو م يكن، وكذا ذكر في "الأصل" مطلقاً. [العناية ١٠٧/٩] من الراهن لأنه صار ملكاً للمشتري، لا يكون رهناً، ما كان مقبوضاً فروا القبط لا يخرج من أن يكون رهناً، كما لو استعار الراهن الرهن. وإن كان ^{الح} جواب إشكال مقدر، وهو أن يقال: بأن قيمة العبد ضمان الدم، بدليل أنه ينقص منه عن دية الحر، فإذا كان ضمان الدم، والدم ليس بمملوك له، ولا يصح رهنه، فكذلك بدنه، واستحقاق المالك إياه لا يدل على أنه ضمان المال كالدية، والجواب أنه وإن كان بدل الدم، فإن المالك يستحقه باعتبار أنه ضمان مائته، فأحد حكم ضمان المال في حق المستحق، وهو المولى، بخلاف الدية؛ لأن الضمان فيه لا يستحق باعتبار المالية؛ إذ ليس فيه ثبوت المالية، وهنا المالية متحققة، وهي حق المالك، فالقتل يتدف حقه، فأخذ هذا الاعتبار حكم ضمان المال، وإن كان بدل الدم. [الكفاية ١٠٨/٩]

فأخذ حكم ضمان المال في حق المستحق، فبقي عقد الرهن، وكذلك لو قتله عبدُ هذا الصمان ^{الراهن} فدفع به؛ لأنه قائم مقام الأول لحماً ودماً. قال: وإن باع العدل الرهن فأوفى المرتهن ^{النس}، ثم استحق الرهن، فضمنه العدل: كان بالخيار، إن شاء ضمن الراهن قيمته، وإن شاء ضمن المرتهن ^{النس} الذي أعطاه، وليس له أن يُضمنه غيره، وكشف هذا: أن المرهون المبيع إذا استحق إما أن يكون هالِكاً أو قائماً، ففي الوجه الأول: المستحق بالخيار، إن شاء ضمن الراهن قيمته؛ لأنه غاصب في حقه، وإن شاء ضمن العدل؛ لأنه متعدي في حقه بالبيع والتسليم. فإن ضمن الراهن: نفذ البيع، وصح ^{العدل} الاقتضاء؛ لأنه ملكه بأداء الضمان، فتبين أنه أمره ببيع ملك نفسه، وإن ضمن ^{بيع العدل الرهن} البائع: ينفذ البيع أيضاً؛ لأنه ملكه بأداء الضمان، فتبين أنه باع ملك نفسه، وإذا ضمن ^{أي العدل} العدل، فالعدل بالخيار: إن شاء رجع على الراهن بالقيمة؛ لأنه وكيل من جهته عامل له، فيرجع عليه بما لحقه من العُهد، ونفذ البيع، وصح ^{الراهن} الاقتضاء، فلا يرجع المرتهن عليه بشيء من ديبه، وإن شاء رجع على المرتهن بالثمن؛ لأنه تبين أنه ^{أي بيع العدل الرهن} أخذ الثمن بغير حق؛ لأنه ملك العبد بأداء الضمان، ونفذ بيعه عليه، فصار الثمن له، وإنما أذاه إليه على حَسْبِ ما أنه ملك الراهن، فإذا تبين أنه ملكه، لم يكن راضياً به، ^{النس المرتهن}

قال أي محمد رحمته في "الجامع الصغير". (الساية) وليس له. أي ليس للعدل أن يضم المرتهن غير الثمن الذي أعطاه. (الساية) الوجه الأول: أي فيما إذا كان المرهون المبيع هالِكاً. (الساية) وصح الاقتضاء أي صح قبض المرتهن الثمن بمقابلة ديبه. [الباب ١٣/١١] وصح الاقتضاء أي استيماء المرتهن الثمن بدينه. أنه ملكه. أي ملك العدل لم يكن راضياً، أي لم يكن العدل راضياً بأداء الثمن إلى المرتهن. [الكفاية ١٠٨/٩]

فله أن يرجع به عليه، وإذا رجع **بطل الاقتضاء**، فيرجع المرتهن على الراهن بدينه.
وفي الوجه الثاني - وهو أن يكون قائماً في يد المشتري - فللمستحق أن يأخذه من يده؛ لأنه وجد عين ماله، ثم للمشتري أن يرجع على العدل بالثمن؛ لأنه العاقد،
فستعلق به حقوق العقد، وهذا من حقوقه حيث وجب بالبيع، وإنما أداه ليسلم له
المبيع ولم يسلم، ثم العدل بالخيار: إن شاء رجع على الراهن بالقيمة؛ لأنه هو الذي
أدخله في العهدة، فيجب عليه تخليصه، وإذا رجع عليه: صح قبض المرتهن؛ لأن
المقبوض سلم له، وإن شاء رجع على المرتهن؛ لأنه إذا انتقض العقد بطل الثمن، وقد
قبضه ثمناً، فيجب نقض قبضه ضرورة، وإذا رجع عليه وانتقض قبضه: عاد حقه في
الدين كما كان، فيرجع به على الراهن، ولو أن المشتري سلم الثمن إلى المرتهن:
لم يرجع على العدل؛ لأنه في البيع عامل للراهن، وإنما يرجع عليه إذا قبض، ولم يقبض
فبقي الضمان على الموكل، وإن كان التوكيل بعد عقد الرهن غير مشروط في
العقد، فما لحق العدل من العهدة يرجع به على الراهن، قبض الثمن المرتهن أم لا؛

يرجع أي فلنعدل أن يرجع بالثمن الذي أداه إلى الراهن على المرتهن. (الساية) **بطل الاقتضاء** أي بطل
قبض المرتهن. [البناية ١٣/١١] **وإنما أداه** أي إما أدى المشتري الثمن إلى العدل ليسلم للمشتري المبيع
وم يسلم. [العناية ١٠٨/٩] **هو الذي** أي لأن الراهن هو الذي أداه في يده الورطة، فإذا صم
بفعل باشره لأجله، كان له أن يرجع عليه بما صم. **لأن المقبوض** أي لأن الثمن المقبوض من العدل
سلم للمرتهن. (البناية) **رجع**: أي بالثمن الذي أداه إليه. [البناية ١٣/١٢]
على موكل والمراد بالموكل. المرتهن، وسماه موكلاً؛ لأن البيع وقع لأجله، وبالضمان الثمن، أو بالموكل
الراهن وبالضمان الدين. [الكفاية ١٠٩/٩]

لأنه لم يتعلق بهذا التوكيل حق المرهن، فلا رجوع كما في الوكالة المفردة عن الرهن إذا باع الوكيل، ودفع الثمن إلى من أمره الموكّل، ثم لحقه عهدة: لا يرجع به على المقتضى، بخلاف الوكالة المشروطة في العقد؛ لأنه تعلق به حق المرهن، فيكون البيع لحقه. قال ^{أي نقاص المصنف} **هكذا ذكره الكرخي**، وهذا يؤيد قول من لا يرى جبر هذا الوكيل على البيع. قال ^{في مختصره محمد} **وإن مات المهرن في يد المرهن، ثم استحقه رهنه، فإنه أحار، إن شاء صمّم الرهن، وإن شاء صمّم المرهن؛ لأن كل واحد منهما متعّد في حقه بالتسليم أو بالقبض. فإن صمّم الرهن: فقد مات بالدين؛ لأنه المستحق ذهب بالدين** ملكه بأداء الضمان، فصحّ الإيفاء. وإن صمّم المرهن: يرجع على الراهن بما صمّم من القيمة وبدئنه، أما بالقيمة؛

لأنه لم يتعلق أي لأن التوكيل بعد العقد إنما يقع لحق الراهن خاصة دون حق المرهن، ألا ترى أن المرهن لا يملك مطالبة هذا الوكيل بالبيع، ولا يجمع الراهن من عرله، وإذا وقعت الوكالة خاصة لحق الراهن لم يشت الرجوع على غيره، وصار كمن وكل رجلاً ببيع شيء، وأن يقضي عنه دينه، ففعل ثم لزمه ضمان لم يرجع على المقتضى، وليس كذلك الوكالة المشروطة في الرهن؛ لأنها لحق المرهن بدلالة أنه يملك المطالبة بالبيع، ويمنع الراهن من العزل، فإنه فإذا وقع البيع في حقه، وسلم له غرضه، جاز أن يلزمه الضمان كما ذكره القدوري في "شرحه".

فيكون البيع إلج وإذا وقع البيع لحقه، وقد سلم له ذلك، جاز أن يلزمه بالضمان. [الكفاية ١٠٩/٩]

وهذا أي الذي ذكره الكرخي. (الساية) **على البيع** أي الوكيل الذي لم تكن وكالته مشروطة في العقد، حيث فرق بين الوكالة المشروطة في العقد، وبين الوكالة التي بعد العقد، فقال في الوكيل الذي كانت وكالته بعد عقد الرهن: يرجع الوكيل بالعهد على الراهن لا على المرهن؛ لأنه لم يتعلق بهذا التوكيل حق المرهن. (العناية) **بالتسليم أو بالقبض** يعني الراهن بالتسليم، والمرهن بالقبض، فكان كالغاصب وعاصب الغاصب. [العناية ١٠٩/٩] **لأنه ملكه** أي لأنه الراهن ملكه بأداء الضمان من وقت القبض. [البنية ١٣/١٣]

فلأنه مغرور من جهة الراهن، وأما بالدين، فلأنه انتقص اقتضاؤه، فيعود حقه كما كان. فإن قيل: لما كان قرار الضمان على الراهن يرجوع المرتهن عليه، والملك في المضمون، يثبت لمن عليه قرار الضمان، فتبين أنه رهن مدك نفسه، فصار كما إذا ضمن المستحق الراهن ابتداءً. قلنا: هذا طعن أبي خازم القاضي ^{بصحة} والجواب عنه: أنه يرجع عليه بسبب الغرور، والغرور بالتسليم كما ذكرناه، أو بالانتقال من المرتهن إليه ^{بالضمان} وكأنه وكيل عنه،

فلأنه مغرور حيث رهن ملك غيره، وصار كأنه هو الذي أوجب عليه الضمان. (الساية) ح والمغرور يرجع على العار مما لحقه من لضمان كما يرجع المسأجر على المؤجر، والمودع على المودع. [الكفاية ١٠٩/٩] انتقص الخ أي قبضه؛ لأن الرهن م يكن مدك الرهن حتى يكون هلاكه مستوفياً، فإذا كان كذلك. (الساية) طعن أبي حارم الخ على محمد بن الحسن، بيان طعنه: أنه قال: لما كان قرار الضمان على الراهن كان استك في المضمون له، فتبين أنه كان رهن مدك نفسه فكان هذا. وأما إذا ضمن المستحق الراهن من الانداء على السواء. فأبو حارم باجاء المعجمة والرائي: اسمه عبد الحميد بن عبد العزيز القاضي الحنفي، أصله من البصرة وسكن بغداد. [البناءة ١٤/١٣]

يرجع عليه الخ أي يرجع بالضمان على الراهن بسبب الغرور، والغرور إنما يحصل بالتسليم إلى المرتهن، وإنما يملك العين من هذا الوقت، وعقد الرهن سابق عليه، فلا يكون رهن ملك نفسه، فأما المستحق وإنما يصح الرهن باعتباره قبضه السابق لا تسليمه، فيمكنه من ذلك الوقت وعقد الرهن كان بعده، أو بالانتقال من المرتهن إليه كما في الوكيل بالشراء كأنه اشتراه من المستحق، ثم باع من الراهن؛ وهذا لأن المرتهن عاصب في حق المستحق، فإذا ضمن يملك المضمون ضرورة، وسكن لما كان قرار ضمان على الراهن ينتقل إليه من جهة المرتهن، والمرتهن يملكه من وقت القبض؛ لأنه باقضى صدر عاصباً، فيملكه الراهن بعده من جهته، فيكون مدك الراهن متأخراً عن عقد الرهن. [الكفاية ١١٠/٩]

كما ذكرناه يعني بقوله: لأن كل واحد منهما متعلق في حقه بالتسليم. (الساية) كأنه وكيل عنه أي كأن المرتهن وكيل عن الراهن من حيث انتقال الملك منه إليه كانتقال الملك من الوكيل إلى الموكل. [الساية ١٤/١٣]

والمالك بكل ذلك متأخر عن عقد الرهن، بخلاف الوجه الأول؛ لأن المستحق يضمه باعتبار القبض السابق على الرهن، فيستند المالك إليه، فتبين أنه رهن ملك نفسه، وقد طولنا الكلام في "كفاية المنتهي"، والله أعلم بالصواب.

والمالك بكل إلخ أي بكل واحد من التسليم، والانتقال متأخر عن عقد الرهن، أما بالتسليم فظاهر؛ لأن التسليم كان بعد العقد، فتبين أنه رهن غير ملكه، وأما بالانتقال: فلأن المرهق غاصب في حق المستحق، وإذا ضمن ملك المضمون، ولكن لما كان قرار الضمان على الراهن انتقل إليه، فيملكه من جهة المرهق، والمرهق ملكه من حين القبض؛ لأنه صار عاصباً به، فيملك الرهن بعد ذلك من جهة، فيكون ملك الراهن متأخراً عن عقد الرهن، فكانه رهن غير ملكه. [الباب ١٣/١٤] الوجه الأول يعني ما إذا ضمن المستحق الراهن ابتداءً. (الساية) طولنا الكلام إلخ قيل: مراده مسألة المضاربة، والفرق بينها وبين مسألة الرهن. [العناية ١٠٩/٩]

باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنايته على غيره

قال: وإذا باع الراهن الرهن بغير إذن المرهن: فالبيع موقوف؛ لتعلق حق الغير به ^{القُدوري}
وهو المرهن، فيتوقف على إجازته، وإن كان الراهن يتصرف في ملكه، كمن أوصى
بجميع ماله تتوقف على إجازة الورثة فيما زاد على الثلث؛ لتعلق حقهم به. فإن أجاز ^{أبو وصيلة}
المرهن: حار؛ لأن التوقف لحقه، وقد رضي بسقوطه، وإن قصد الراهن دسه: حار ^{الوصية}
نصاً؛ لأنه زال المانع من النفوذ، والمقتضى موجود، وهو التصرف الصادر من الأهل
في المحل. وإذا نفذ البيع بإجازة المرهن، ينقل حقه إلى بدله هو الصحيح؛ ^{نفذ البيع} ^{لعاد البيع} ^{العاقل البالغ}
^{للمستوفى}

باب التصرف إلخ. لما كان التصرف في الرهن بعد الرهن، والجناية عليه، وحماية الرهن على غيره متأجراً
طبعاً عن كونه رهناً آخره وضماً ليوافق الوضع الطبع. [نتائج الأفكار ١١٠/٩] إذن المرهن سواء لم يعلم
المرهن بالبيع أو علم ولم يأذن. (البنية) فالبيع موقوف وفي المبسوط: لم يحز البيع، وقال في موضع
آخر: البيع فاسد. وقال في موضع: جائز، والصحيح أنه موقوف. [البنية ١٦/١٣]
فيتوقف إلخ. وروي عن أبي يوسف في 'الأمالي': أن البيع نافذ، حتى أن المشتري لو أعتقه قبل القبض
يفقد عتقه، وإذا لم يعتقه المشتري بقي رهناً عند المرهن، فيستوي المرهن دينه، قال: وهذا قول أبي يوسف
الأول، وقوله الآخر مثل ما ذكر في الكتاب، أي في 'الجامع'. ووجه ما روي عن أبي يوسف أن
الراهن يتصرف في خالص ملكه؛ لأن البيع تصرف موضوع لنقل الملك، والملك له، وهذا لو أعتقه نفذ
عتقه، فكان البيع نافذاً؛ لأن حق المرهن يفوت إلى خلف، وهو الثمن.

وإن كان أقول في تمام هذا القدر من التعليل نظر فإنه ينتقض بما إذا أعتق الراهن عبد الرهن، فإنه ينفذ عتقه كما
سيأتي في الكتاب مع جريان هذا التعليل هناك أيضاً، فالوجه في التعليل هنا أن يقال لانعدام القدرة على التسليم
لتعلق حق الغير به وهو المرهن، فيتوقف على إجازته. [فتح القدير ١١١/٩] حقهم به أي بما زاد على الثلث.

إلى بدله وهو الثمن يكونه رهناً، فكانه البيع المرهون. (البنية) هو الصحيح احتراز به عن رواية القاضي
أبي حازم عن أبي يوسف أنه قال: إنما يصير الثمن رهناً إذا شرط المرهن عند الإجازة أن يكون الثمن
رهناً عنده لا عند عدم الشرط. وبه قالت الأئمة الثلاثة ^{رحمهم الله}. [البنية ١٧/١٣]

لأن حقه تعلق بالمالية، والبديل له حكم المبدل، فصار كالعبد المديون المأذون إذا بيع برضا الغرماء، ينتقل حقهم إلى البديل؛ لأنهم رضوا بالانتقال دون السقوط رأساً، فكذا هذا. وإن لم يُحز المرهن البيع، وفسخه: انفسخ في رواية، حتى لو افتت^{ماكية} الراهن الرهن لا سبل للمشتري عليه؛ لأن الحق الثابت للمرهن بمنزلة الملك، فصار كالمالك، له أن يجيز، وله أن يفسخ. وفي أصح الروايتين: لا يفسخ بفسخه؛ لأنه لو ثبت حق الفسخ له، إنما يثبت ضرورة صيانة حقه، وحقه في الحبس لا يبطل بانعقاد هذا العقد، فبقي موقوفاً، فإن شاء المشتري صبر حتى يفتك الراهن الرهن؛ إذ العجز على شرف الزوال، وإن شاء رفع الأمر إلى القاضي، وللقاضي أن يفسخ؛ لفوات القدرة على التسليم، وولاية الفسخ إلى القاضي لا إليه، وصار كما إذا أبق العبد المشتري قبل القبض، فإنه يتخير المشتري؛ لما ذكرنا كذلك هذا. ولو باعه^{الرهن} الراهن من رجل، ثم باعه بيعاً ثانياً من غيره قبل أن يحيزه المرهن: فالنابي موقوف أيضاً على إجارته؛ لأن الأول لم ينفذ، والموقوف لا يمنع توقف الثاني،^{البيع الأول} كلاهما.

في رواية. وهو رواية ابن سماعة عن محمد رحمه الله. (الكفاية) بمنزلة الملك؛ لأنه حق قوي، ألا ترى أن الراهن حذر عن التصرف فيه، ويضمن القيمة، أو المثل كالأجنبي، ويضمن العقر لو وطىء الجارية الموهوبة، وهي بكر، وهذه إمارات الملكية. [الكفاية ١١١/٩] إذ العجز أي لأن العجز عن تسليم المبيع على شرف الزوال. (الساية) لا إليه. أي لا إلى المرهن؛ لأن هذا الفسخ لقطع المنازعة، وهو إلى القاضي. (البنائية) فإنه يتخير إما أن يصير إلى زوال العجز، وإما أن يرفع الأمر إلى القاضي فيفسخ البيع. [الساية ١٨/١٣] لما ذكرنا: من قوته: لفوات القدرة على التسليم. (البنائية) باعه الراهن. هذه من مسائل 'الحامع الكبير'، ذكرها تفرعاً.

فلو أحاز المرتهن البيع الثاني: جاز الثاني. **ولو باع الراهن ثم آخر، أو وهب، أو رهن من غيره، وأحار المرتهن هذه العقود: حار البيع الأول.** والفرق: أن المرتهن ذو حظ من البيع الثاني؛ لأنه يتعلق ^{أي ضمن المرهون} حقه ببذله، فيصح تعيينه؛ لتعلق فائدته به، أما لا حق له في هذه العقود؛ لأنه لا بدل في الهبة والرهن، والذي في الإجارة بدل المنفعة لا بدل العين، وحقه في مالية العين لا في المنفعة، فكانت إجازته إسقاطاً لحقه، فزال المانع، فنفذ البيع الأول فوضع الفرق.

من البيع

البيع الثاني. وإنما حص إجارة البيع الثاني لبيان الفرق بينه وبين العقود السابقة المذكورة، فإنه بإجارته يصح العقد الأول وهو البيع وم تصح هي، وإجارة بيع ثاني لا يصح البيع الأول وإن كان سابقاً ويصح هو. [العناية ١١١/٩] **حاز الثاني** وقال الشيخ أبو المعين السمي في 'شرح الجامع الكبير': وهذه الرواية إما تستقيم على رواية 'الجامع' عند أبي يوسف - ^{هـ} أن البيع لا يفد بدون إجارة المرتهن كما هو مذهب أبي حنيفة ومحمد ^{هـ} على رواية صاحب 'الأمال' عن أبي يوسف - ^{هـ} أن البيع يعقد بدون إجارة المرتهن فلا يتوقف البيع الثاني على اشتري الأول؛ لأنه ملكه بالعقد الأول لا على المرتهن. [أساية ١٣ ١٨] **باع الراهن:** هذه من مسائل 'الجامع'، ذكرها ترميزاً. **أو وهب.** وسكت المصنف عن اشتراط التسليم في الرهن والهبة؛ اعتماداً على كونه معلوماً. [العناية ١١١ ٩] **هذه العقود:** أي الإجارة أو الرهن أو الهبة دون البيع نقد البيع السابق، والأصل: أن تصرف الراهن في الرهن إذا كان يظل حق المرتهن لا يفد إلا بإجارة المرتهن، وإذا أحاز المرتهن تصرفه يظفر فيه، فإن كان تصرفاً يصلح حقاً بمرتهن بفد بإجارة المرتهن التصرف الذي حقه الإجارة، وإن كان تصرفاً لا يصلح حقاً بمرتهن، فبالإجارة يظل حق مرتهن، والنقاد يكون من جهة الراهن، فيفد السابق من تصرفات الراهن، وإن كان المرتهن أجار اللاحق. [الكفاية ١١١، ٩]

البيع الأول: سماه أولاً وإن لم يكن بيعاً بالنسيئة إلى هذه العقود؛ لأن هذه العقود متأخرة عن بيع (الكفاية) **لأنه يتعلق إلخ:** أي لأنه يتحول حقه إلى الثمن، وأن الثمن يصير رهناً عنده، ويكون المرتهن أخص شمه من العرماء إذا مات الراهن، فيصح تعيينه إلخ. [الكفاية ١١١ ٩] **فيصح تعيينه:** وهو زيادة الثمن في البيع الثاني، ولعمدة يحصله تلك الزيادة له ففي البيع الثاني دون الأول، فيجعل لتعيينه فائدة. [النهاية ١٩/١٣]

قال: **ولو أعتق الراهن عند الرهن: نفذ عتقه.** وفي بعض أقوال الشافعي رحمه الله: لا ينفذ إذا كان المعتق معسراً؛ لأن في تنفيذه إبطال حق المرهن فأشبهه البيع، بخلاف ما إذا كان موسراً، حيث ينفذ على بعض أقواله؛ لأنه لا يسبطل حقه معنى بالتضمين، وبخلاف إعتاق المستأجر؛ لأن الإجارة تبقى مدتها؛ إذا الحرُّ يقبلها، أما ما لا يقبل الرهن فلا يبقى. ولنا: أنه مخاطبٌ أعتق ملك نفسه، فلا يلغو تصرفه بعدم إذن المرهن كما إذا أعتق العبد المشتري قبل القبض، أو أعتق الآبق، أو المغصوب، ولا خفاء في قيام ملك الرقبة لقيام المقتضى، وعارض الرهن لا ينبيء عن زواله،

أعتق الراهن إلخ: موسراً كان أو معسراً. (الكفاية) **بعض أقوال إلخ:** ذكر أقواله بلفظ الجمع؛ لأن له أقوالاً ثلاثة ههنا، وأحد أقواله كقولنا. (الكفاية) **في تنفيذه إلخ:** أي لأنه تصرف يلاقي حق المرهن بالإبطال، فكان مردوداً كالبيع، بل أولى؛ لأن البيع أسرع بعداً من العتق، حتى بعد بيع المكاتب دون العتق، وإذا لم ينفذ بيع لراهن رعاية لحق المرهن، فلأن لا يبعد إعتاقه أوى. [الكفاية ١١٢/٩] **إعتاق المستأجر:** أي العبد المستأجر حيث يجوز. (الساية) **الإجارة إلخ:** لأن المصانع عنده مدحقة بالأعيان في حق قبول العقد والصمان، والمولى بالإجارة باع مافع العبد مدة معلومة، ثم أعتقه فتبقى الإجارة كما إذا باع بصف العبد ثم أعتق الباقي، أما الحر فلا يقبل الرهن، فلا يبقى بعد العتق، فافترقا. (الكفاية) **مدتها.** أي تبقى الإجارة في مدة الإجارة. [الساية ١٩/١٣] **الآبق أو المغصوب:** والجامع بين الآبق والمغصوب وبين المرهون فوات يد المالك. [الكفاية ١١٢/٩]

لقيام المقتضى: وهو سبب الملك كالشراء والإرث، ونحوهما، فكان منك ثابته لراهن رقبة وبدء، وروال الملك يد الضرورة عارض الرهن، والضرورة تدفع بإراده منك اليد، فيكون ملك الرقبة باقياً كما كان، ومنك الرقبة كاف لصحة الإعتاق كما في الآبق والمغصوب وغيره. [الكفاية ١١٢/٩] **عن رواله:** لأن موجب عقد الرهن إما ثبوت يد الاستيلاء للمرهن كما هو عندنا، أو هو حق البيع كما هو مذهب الخصم على ما تقدم، وشيء من ذلك لا يزيل ملك العين، فيبقى العين على ما كان على منك الراهن، فإذا كان باقياً على ملكه، وقد أزاله بالإعتاق صح. [العناية ١١٢/٩]

ثم إذا زال ملكه في الرقبة بإعتاقه يزول ملك المرهن في اليد بناءً عليه كإعتاق العبد المشترك بل أولى؛ لأن ملك الرقبة أقوى من ملك اليد، فلما لم يُمنع الأعلى لا يمنع الأدنى بالطريق الأولى، وامتناع النفاذ في البيع والهبة لانعدام القدرة على التسليم، وإعتاق الوارث العبد الموصى برقبته لا يلغو، بل يؤخر إلى أداء السعاية عند أبي حنيفة. وإذا نفذ الإعتاق بطل الرهن؛ لفوات محله، بعد ذلك كان مرهون مؤسراً وليس حلاً؛ طلب أداء الدين؛ لأنه لو طُلب بأداء القيمة تقع المقاصة بقدر الدين، فلا فائدة فيه. وإن كان الدين مؤجلاً؛ جازت منه حصة العبد، وجعلت رهنه مكانه، حتى حل الدين؛ لأن سبب الضمان متحقق، وفي التضمين فائدة، فإذا حل الدين اقتضاه بحقه إذا كان من جنس حقه، وردَّ الفضل.

حصول الاستيفاء المرهن الضمان المرهن

كإعتاق العبد إذا أعتق أحد الشريكين نصيبه، فإن نفوذ عتقه في نصيبه أوجب نصيب الشريك حكماً ولم تقع عليه صحة التصرف. (الساية) **ملك الرهنه أقوى الخ** أي من حق المرهن؛ لأن له ملك اليد والرقبة، ولهذا ملك اليد فقط، فإذا لم يجمع الأقوى الإعتاق، فلا يجوز لا يمنع الأدنى أولى. [الكفاية ١١٢/٩] **الأعلى** وهو حقه للمدرك للشريك عند صحة العتق. (الساية) **وامناع النفاذ الخ** هذا جواب عما يقال: وليس المانع محصر فيما يريل المالك؛ بل بمجرد تعيق الحق مانع، وهذا منع النفاذ. [الساية ٢٠/١٣] **لانعدام القدرة الخ** لأن يده ماعة من التسليم، والبيع كما يفتقر إلى الملك يفتقر إلى القدرة على التسليم، وهذا لا يفذ بيع الآبق والمستأجر، والإعتاق لا يفتقر إليها بدليل نفاذ إعتاق الآبق. [الكفاية ١١٢/٩] **وإعتاق الوارث** هذا جواب عما تمسك به الشافعي. في بعض المواضع، وادعى أن إعتاقه لغو. (البيان) **العبد الموصى الخ** صورته: مريض أوصى برقبة عبده لشخص، ولا مال له غيره، ثم مات، وأعتق الوارث العبد، لم ينفذ لحق الموصى له. [العناية ١١٢/٩] **عند أبي حنيفة** وأما عندهما فلا إشكال، لأنه يعتق في الحال. (البيان) **فلا فائدة فيه** لأنه يجب عليه رد الريادة إذا كانت القيمة أكثر من الدين. (البيان) **وردَّ الفضل: أي على الدين على الراهن.** [البيان ٢١/١٣]

وإن كان معسراً: سعى العبدُ في قيمته وقضى به الدين. إلا إذا كان خلافَ حسنِ
 حقه: لأنه لما تعذر الوصولُ إلى عَيْنِ حقه من جهة المعتق، يرجع إلى مَنْ ينتفع
 المرهون به بعتقه، وهو العبد؛ لأن الخراج بالضمان.* قال ^{مرهون} ^{المرفوع} ^{المصنف} وتأويله: إذا كانت القيمة أقلَّ
 من الدين، أما إذا كان الدين أقلَّ نذكره إن شاء الله تعالى، ثم يرجع ما سعى على
 مولاه إذا أيسر: لأنه قضى دينه، وهو مضطر فيه بحكم الشرع، فيرجع عليه
 ما تحمّل عنه، بخلاف المستسعى في الإعتاق؛

سعى العبد إلح. وفي "شرح الطحاوي": وإن كان الرهن معسراً فدمرته أن يستسعى في الأقل من ثلاثة أشياء سواء كان دينه حالاً أو إلى أجل، وينظر إلى قيمته وقت العتاق، وإلى الدين رهن به فيه، فيسعى العبد في الأقل من هذه الأشياء الثلاثة. [الباب ٢١/١٣] إلا إذا كان إلح أي إذا كان ما حصل من سعاية العبد، بخلاف جنس حق المرهن لا يقضى به الدين، بل يطالبها حالياً لتكسب إلى أن يوفيه الدين. [الكفاية ١١٣/٩]

لأن الخراج: [أي الخراج للمعيب فعليه الضمان، فيرجع عليه] بالضمان في 'المغرب': الخراج ما يخرج من غلة الأرض، أو الغلام، ومنه خراج بالضمان، أي يكون له الغنة لما أن عليه ضمانه، ثم يسمى ما يأخذه السيطان خراجاً، فيقال: أدى خراج أرضه، وأدى أهل الدمة خراج رؤسهم يعني الخزية، وعدد محارج قد خارجه سيده إذا اتفقا على ضريبة يردها عليه عند انقضاء كل شهر. [الكفاية ١١٣/٩]

وتأويله: أي تأويل قول القدوري سعى العبد في قيمته. (الباب) من الدين: لأنه إذا كان الدين أقل من القيمة سعى في الدين. (النهاية) نذكره. في هذا الباب في مسألة استيلاء الأمة المرهونة، وهو قوله: بخلاف المعتق حيث يسعى في الأقل من الدين ومن القيمة. [الكفاية ١١٣/٩] بخلاف المستسعى. يعني بخلاف العبد المشترك بين اثنين إذا اعتق أحدهما نصيبه فاستعسى والساكت لا يرجع عما سعى على المعتق. [الباب ١٣ ٢٢]

* "الخراح بالصمان" حديث صحيح، رواه أحمد وأبو داود الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان رحمهم الله من حديث عائشة رضي الله عنها. وفي بعض طرقه ذكر السبب، وهو أن رجلاً ابتاع عبداً، فأقدم عنده ما شاء الله أن يقوم، ثم وجد به عبياً، فخاصمه إلى النبي ﷺ، فردّه عليه، فقال الرجل: يا رسول الله! قد استعمل غلامي، =

لأنه يؤدي ضماناً عليه؛ لأنه إنما يسعى؛ لتحصيل العتق عنده، وعندهما لتكميله، وهنا يسعى في ضمان على غيره بعد تمام إعتاقه، فصار كمُعِيرِ الرهن. ثم أبو حنيفة ^{أي حنيفة} أوجب السعاية في المستسعي المشترك في حالتي اليسار والإعسار، وفي العبد المرهون شرط الإعسار؛ لأن الثابت للمرهون حق الملك، وأنه أدى من حقيقته الثابتة للشريك ^{بعسا} الساكت، فوجب السعاية هناك في حالة واحدة؛ إظهاراً لنقصان رتبته، بخلاف المشتري قبل القبض إذا أعتقه المشتري حيث لا يسعى للبائع،

إذ يسعى ^{الخ} عند أبي حنيفة ^{بـ} إعتاق العتق لا يكون إعتاق الكل، فتكون السعاية لتحصيل الباقي، والعبد يسعى بمك عوض ما أدى، فلا يرجع به حتى لا يستحق عوضين بارء ما واحد. وعندهما إعتاق العتق إعتاق الكل، فتكون السعاية لتكميله، وهذا لأن لكل وإن عتق عبي لمعتق، وصار ملكاً به، إلا أن الثابت منك لا قرار به، فيصير ثابتاً في حق بعد العتق، وأما فيما عد ذلك يعتبر منك ثانياً لساكت، ومتقلاً عن العبد. [الكفاية ٩، ١١٣] ^{بـ} أي تكميل العتق؛ لأنه كان في عتقه نقصان، لكونه مضالماً بالسعاية. (السياسة)

لأن الثالث ^{الخ} أي الثابت بمرهون في الرهن حق الملك لا حقيقة منك، ودلت شوب يد الاستيفاء، وإيراد منه: اختصاص المرهون بالرهن حسباً، أي أن يقضى الرهن دسه، وحق الملك أدى حلاً من حقيقة الملك الذي هو ثابت لشريك الساكت، فلما كان كذلك، أوجب أبو حنيفة ^{بـ} السعاية ههنا، أي في إعتاق الرهن في حالة حد، وهي حالة الإعسار، إظهاراً لنقصان مرتبة حق المرهون عن مرتبة شريك الساكت، فإن ساكت حقيقة منك في العبد، ولذلك وجب السعاية في الحالين. في حالة واحدة وهي حالة الإعسار. (السياسة) ^{للبائع} يعني ليس لمذبح، ولأنه استسعاء بقدر الثمن ورب كان هو محسباً قبل التسليم بالثمن، لأن لمذبح مجرد الحس وإذا فات محروجه عن كونه محلاً لمحس بالعق بطل أصلاً وبقي حقه مطاعة للمشتري بالثمن محسباً ^{الخ}. [السياسة ١٣/٢٣]

== فقال: "الخروج بالضمان". قال أبو عبيدة: الخرج في هذا الحديث عنة بعد بشرته بمرهون فيستعسعه رماناً، ثم عثر منه على عيب دلّسه البائع، فبرده وبأحد جمع الثمن، ويعود بعنه كلها، لأنه كان في ضمانه، ولو هلك هلك من ماله، انتهى، وفي "الفائق". كل ما خرج من شيء فهو حراجه، فخراج الشجرة ثمرها، وخراج الحيوان دره ونسله، انتهى.

إلا رواية عن أبي يوسف رحمته الله والمرهون يسعى؛ لأن حق البائع في الحبس أضعف؛
 لأن البائع لا يملكه في الآخرة، ولا يستوفي من عينه، وكذلك يبطل حقه في الحبس
 بالإعارة من المشتري، والمرهون ^{في حالة الهلاك} ينقلب حقه ملكاً، ولا يبطل حقه بالإعارة من الراهن
 حتى يمكنه الاسترداد، فلو أوجبنا السعاية فيهما، لسوينا بين الحقيين، وذلك لا يجوز.
 ولو أقر ^{من الراهن} برهن عنده، بأن قال: رهننت عند فلان وكذاه عند، ثم أعفاه:
 نعت السعاية عندنا، خلافاً لزمير وهو معسر، هو يعتبره بإقراره بعد العتق. ونحن نقول: أقر
 بتعلق الحق في حال يملك التعليق فيه؛ لقيام ملكه فيصح، بخلاف ما بعد العتق؛ لأنه
 حال انقطاع ^{حق الرهن} الولاية. ولو دبره ^{بعد الرهن} الراهن: صح تدبيره بالاتفاق، أما عندنا فظاهر،
 وكذا عنده؛ لأن التدبير لا يمنع البيع على أصله. ولو كاتب ^{بمرهونة} منه فاسوئدها الراهن:
 صح الاستبلاذ بالاتفاق؛ لأنه يصح بأدنى الحقيين، وهو ما للأب في جارية الابن.
 أدنى الحقيين

عن أبي يوسف رحمته الله إلخ. وعن أبي يوسف رحمته الله أنه يسعى في قيمته لسائغ، ثم يرجع بها على المشتري
 كالمرهون إذا أعفاه الراهن. والمرهون يسعى؛ أنه يسعى إذا كان المشتري معسراً. [الساية ٢٣/١٣]
 السعاية فيهما أي في المبيع المعتق قبل القبض، وفي امرهون المعتق. (الساية) ولو أقر ذكرها تعريضاً على مسألة
 'المحتصر'. بتعلق الحق إلخ. وهذا لأنه لما ملك إنشاء الرهن قبل العتق يكون مالكاً تعيق عتقه بأداء السعاية،
 فيصح إقراره بما يملك إنشاءه؛ إذ الولاية باعتبار الملك قائم، فلم يعتبر تكذيب العد. [لكفاية ١١٤/٩]
 يملك التعليق أي يملك تعلق الدين برقته. (الساية) انقطاع الولاية لأنه لا ولاية لها بعد العتق فلا يصح. (الساية)
 ولو دبره إلخ ذكره تعريضاً على مسألة القدوري وقد ذكرها الكرخي في 'مختصره'. (الساية) فظاهر لأنه يملك
 إعاقته ويملك تدبيره بالطريق الأول. (البابية) لا يمنع البيع إلخ لأنه بيع اندر يحوز عنده، وهو في مالك
 وأحمد رحمته الله [الساية ٢٤/١٣] على أصله فلا صبر للمرهون، فإنه قدر على بيعه.

فيصح بالأعلى، وإذا صحَّ: **خرجا من الرهن**: لبطلان المحلية؛ إذ لا يصح استيفاء الدين ^{المدين والمدين} منهما. فإن كان الرهن **موسرا**: **حسب** ^{المدين وأم الولد} **فمنهما على التفصيل** الذي ذكرناه في الإعتاق، وإن كان **معسرا** ^{المدين وأم الولد} **يسعى** ^{المدين وأم الولد} **لمرته** ^{المدين وأم الولد} **مُسَرَّه** ^{المدين وأم الولد} **وَمُسَرَّه** ^{المدين وأم الولد} **فجميع الدين**: لأن كسبهما مال المولى، بخلاف **المعتق** حيث يسعى في الأقل من الدين ومن القيمة؛ لأن كسبه حقه، والمحتبس عنده ليس إلا قَدْرُ القيمة، فلا يزداد عليه، وحق المرتهن بقدر الدين، فلا تلزمه الزيادة. ولا يرجعان بما يؤديان على المولى بعد يساره؛ لأنهما أدياه من مال المولى، ^{على دين المرتهن} ^{المدين وأم الولد} **والمعتق يرجع**؛ لأنه أدَّى ملكه عنه، وهو مضطر على ما مرَّ، وقيل: الدين إذا كان مؤجلاً ^{المولى} يسعى المدير في قيمته؛ لأنه عوض الرهن حتى تحبس مكانه، ^{القيمة} ^{الرهن} **فيتقدَّر** ^{القيمة} **بقدر العوض**،

خرجا [أي المدير وأم الولد] **من الرهن** وهذا عدنان، وأما عند الشافعي، فالمدير لا يخرج؛ لأنه قابل لما هو حكم الرهن عنده، وأم الولد تخرج؛ لأنها لا تقبل حكم الرهن، فإنه لا يجوز بيعها بالاتفاق، والفرق له بين الاستيلاء والإعتاق: أن الأمومية إنما تثبت بالنسب، وأنه لا يتوقف عنده على الدعوة، بل يثبت بنفس الوطء، وأنه ليس بمنوع عنه، فإن الراهن عنده لا يمنع من الانتفاع بالمرهون، ولا يصح الحجر عن الوطء حتى المرتهن؛ لأنه عسى أن لا تعلق، فصح الاستيلاء، فلا يتوقف على إذن المرتهن. بخلاف الإعتاق؛ فإنه يوجب بطلان حق المرتهن لامحالة، فيمنع منه بدون إذنه. [الكفاية ١١٤/٩]

على التفصيل ^{الح} أي إذا كان الدين حالا طوبى لأداء الدين، وإن كان مؤجلاً أخذت القيمة، وجعلت رهناً مكانها، حتى يحل الدين، فإذا حل الدين اقتضاه بحقه إذا كان حسن حقه، ورد الفصل. (الكفاية) **بخلاف المعتق** هذا هو الذي وعده بقوله: أما إذا كان الدين أقل نذكره. [الكفاية ١١٤/٩]

والمعتق يرجع لأن الاستيفاء يقع من ملك المعتق. **فيتقدَّر** ^{الح} لأن الدين المؤجل لا يجب قضاؤه، وإنما يجب رد عوض الرهن إلى يد المرتهن، فيتقدَّر وجوب العوض بقدر ما فات من المعوض، فأما إذا كان الدين حالا، فالقضاء واجب من مال الراهن، وكسبه مذكور، فيستسعى في كله. [الكفاية ١١٤/٩]

بخلاف ما إذا كان حالاً؛ لأنه يُقضى به الدين. ولو أعتق الراهن المدبر، وقد قُضي عليه بالسعاية، أو لم يقض: لم يَسْعَ إلا بقدر القيمة؛ لأن كسبه بعد العتق ملكه، ^{ذكره تقريباً أيضاً} وما أذاه قبل العتق لا يرجع به على مولاه؛ لأنه أذاه من مال المولى. قال: **وكذلك** ^{إلى المرهن} لو **استهلك** ^{الراهن} ^{الرهن}؛ لأنه حقٌّ محترم مضمون عليه بالإتلاف، والضمان ^{القدوري} رهنٌ في يد المرهن؛ لقيامه مقام العين. **فإن استهلكه** ^{حق المرهن} ^{حسب} ^{فإن رهنه هو الخصم في} ^{نفسه، فأخذ القيمة، وكور رهنه في دمه؛ لأنه أحق بعين الرهن حال قيامه،} فكذا في استرداد ما قام مقامه، ^{الأجنبي} ^{من الضمان} ^{على} ^{هذا المستهلك قيمته يوم هلك، فإن} كانت قيمته يوم استهلكه خمسمائة، ويوم رهن ألفاً: غرم ^{الراهن} ^{بمعنى الأجنبي} ^{خمسمائة، وكانت رهنًا،} ^{القيمة} وسقط من الدين خمسمائة، فصار الحكم في الخمسمائة الزيادة، ^{دين المرهن}

وكذلك أي الجواب في الاستهلاك كالجواب في الإعتاق، يعني إذا كان الراهن مؤسراً والدين حالاً طوّل بأداء الدين، وإن كان مؤجلاً، أخذت منه قيمة العبد، وجعت رهنًا مكانه حتى يحل الدين. (النهاية) وكذلك: وهو عطف على قوله: فإن كان الدين حالاً طوّل بأداء الدين، وإن كان مؤجلاً إلى آخره، كذا قال الأتراري، وقال الأكمّل: قوله: وكذلك لو استهلك الراهن الرهن معطوف على قوله: فإن كان مؤسراً ضمن قيمتها، وكذلك قاله الكاكي، وقال تاج الشريعة: قوله: وكذلك لو استهلك الراهن الرهن، يعني أن حكم الاستهلاك حكم الإعتاق على التفصيل المذكور. [البناء ١٣/٢٥-٢٦]

حال قيامه. يعني أنه لو كانت العين باقية كالمرهن هو الخصم في ردها إلى يده، كذلك هو الخصم في إعادة ما قام مقام العين إلى يده. **هذا المستهلك** احتراز عن استهلاك المرهن، فإن عليه قيمته يوم قبض على ما يجيء، وكذلك في الهلاك بدون الاستهلاك يعتبر قيمته يوم قبض لا يوم هلك. [الكفاية ٩/١١٥] **الزيادة.** أي الزيادة على ما غرمه لمستهلك، فلا يصمن المستهلك تلك الزيادة.

كأنها هلكت بأفة سواوية، والمعتبر في ضمان الرهن القيمة يوم القبض لا يوم الفكاك؛
 لأن القبض السابق مضمون عليه؛ لأنه قبض استيفاء، إلا أنه يتقرر عند الهلاك. ولو
 سببه ملكه، وليس له حق في عدم قيمته؛ لأنه أ تلف ملك الغير، وليس له حق في
 ردّه حتى يحلّ له، لأن الضمان بدل العين، فأخذ حكمه، وردّ حتى يحلّ له وهو على
 قيمته قبله، وليس له حق في ردّها، لأنه جنس حقه. وإن كان فيه فصل
 ردّه على الرهن؛ لأنه بدل ملكه، وقد فرغ عن حق المرهن، وإن نقصت عن الرهن
 ما جع السعر إلى خمسائه، وقد كان قيمته من الرهن نقداً وحباً لاستهلاك
 خمسائه، ونقص من الرهن خمسائه؛ لأن ما انتقص كالهالك، وسقط الدين بقدره،
 وتعتبر قيمته يوم القبض، وهو مضمون بالقبض السابق لا تراجع السعر،

هيك رافد يعني تكون الزيادة مضمومة على المرهن [العاية ١١٥/٩] ولا يقال: بأن الرهن لو كان
 رافداً كما كان، وقد تراجع السعر، وانقصت قيمته، فإنه لا يسقط من الدين شيء، فبأن: لأن ثم العين
 باق كما كان، ويتم حصل التعير بسبب تراجع والعين حال يمكن أن يصير مالية بالتراجع كما كان يوم
 نقص، فم يعتبر التعير، وهما التعير الحاصل بالتراجع استقرار هلاك، وم يبق على حال يعود مالية كما
 كان فاعتر التعير. [الكفاية ١١٥/٩] والتعير الخ حصة معينة لقوله: وسقط من الدين.
 إلا أنه يتقرر الخ جواب سؤال، وهو أنه إذا كان مضموماً بقيمته يوم انقص، فإذا نقصت قيمته تراجع
 السعر، يعني أن يسقط لدين بقدر نقصان القيمة، وليس كذلك، فأجاب بأن الفصل يتقرر عند الهلاك،
 فإذا عدت قيمته كقيمة قبل الهلاك، لم يعتبر النقصان. وهو مضمون الخ جواب إشكال، وهو. أن
 يقال. لو سقط لدين بقدر ما انتقص كان الرهن مضموماً على المرهن بتراجع السعر، وليس لتراجع السعر
 تأثير في إسقاط شيء من الدين كما إذا رده إلى الراهن بعد انتفاص قيمته بتراجع السعر، فأجاب بأنه
 مضمون بالقبض السابق لا بتراجع السعر. [الكفاية ١١٥/٩]

ووجب عليه الباقي بالإتلاف، وهو قيمته يوم أتلّف. قال: **وإذا أعار المرتهن الرهن** ^{الراهن} ^{القُدوري} **لرهن ليخدمه، أو ليعمل له عملاً، فقصصه: خرج من ضمان المرتهن؛ لمنافاة بين يد** **العارية ويد الرهن، فإن هبث في يد الراهن: هبث بغير شيء؛ لفوات القبض** **المضمون، وللمرتهن أن يسترجعه إلى يده؛ لأن عقد الرهن باقٍ إلا في حكم الضمان** ^{على المرتهن} **في الحال. ألا ترى أنه لو هلك الراهن قبل أن يرده على المرتهن، كان المرتهن أحقَّ به** ^{من الراهن} **من سائر الغرماء؛ وهذا لأن يد العارية ليست بلازمة، والضمان ليس من لوازم** ^{أي الاسترجاع} **الرهن على كل حال، ألا ترى أن حكم الرهن ثابت في ولد الرهن،**

وإذا أعار فيه تسامح؛ لأن الإعارة تمليك المافع بغير عوض، والمرتهن لا يملكها، فكيف يملكها غيره، **ولكن لما عومل معاملة الإعارة من عدم الضمان، وتمكن استرداد المعير أُنطق بالإعارة.** [العناية ١١٥/٩]

لمنافاة ^{إلّا} **لأن قص الرهن يوجب الضمان، وقص العارية لا يوجب إلّا** ^{لأن الضمان لو كان باقياً، بما} **يكون باعتار بقاء يد المرتهن، وبقاء يد المرتهن إنما يتحقق أن لو كان يد الراهن يد المرتهن، وهذا غير** **ممكّن؛ لأن قص المرتهن قص مضمون، وقص الراهن غير مضمون، وبين كونه مضموناً وغير مضمون** **منافاة، فلا يوجب غير المضمون عن المضمون، ولا يقال: بأن يد الراهن بالاستعارة يجعل يد أمانة في حقه،** **ويد ضمان في حق المرتهن كما في فصل العدل، فإن يد العدل يد أمانة في حق نفسه في المالية، ويد ضمان** **في حق المرتهن، فكذا هذا، لأننا نقول: لا يمكن ههما بقاء ضمان الرهن باعتبار القصر؛ لأن القبض قد** **انقضى، وبما يجعل باقياً حكماً باعتار اليد حكماً إذا أمكن جعل يد الراهن يد المرتهن، ودلت غير ممكّن** **لمنافاة بين البيدين؛ لأن يد المرتهن يد الحس عن المالك، ويد العارية يد الاستعمال للملك، وبين الحس عن** **المالك، وبين ثبوت يد الاستعمال للمالك تناقض، ولا تتحقق هذه المناهات في فصل العدل؛ لأن يد العدل** **يد حس عن المالك كما أن يد المرتهن يد حس عن المالك، فذلك افتراقاً.** [الكفاية ١١٦/٩]

ألا ترى. توضيح لبقاء عقد الرهن. **أحقّ:** فعم أن الرهن باق. **والضمان إلّا:** هذا جواب عما يقال: **كيف أمكن القول ببقاء الرهن، وأنه لم يبق مضموناً؟** فأجاب بقوله: **والضمان إلّا.** [الساية ٢٨/١٣]

ومن استعار من غيره ثوباً برهنه: فما رهنه به من قبل أو كثر، فهو جائز؛ لأنه
متبرع بإثبات ملك اليد، ^{للمرهن} فيعتبر بالترع بإثبات ملك العين واليد، وهو قضاء الدين،
ويجوز أن يفصل ملك اليد عن ملك العين ثبوتاً للمرهن كما يفصل زوالاً في حق
البائع. والإطلاق واجب الاعتبار، خصوصاً في الإعارة؛ لأن الجهالة فيها لا تفضي
إلى المنازعة. ^{المع} وهو عين قدر: لا يجوز للمستعير أن يرهنه بأكثر منه، ولا بأقل منه؛
لأن التقيد مفيد، وهو ينفي الزيادة؛
عنى ذلك القدر

ومن استعار إلح. هذه المسألة إن قوتها: وجدية الرهن على الراهن من مسائل 'الأصل'، ذكرها على
سبيل التمريع. [البية ٢٩/١٣] **فيحصر إلح:** أي فيقاس إثبات ملك اليد بمجرد إثبات ملك العين
بإثبات مع إثبات ملك العين قياساً بعدم الفارق، يعني برفع حصة خصوصية الاقتراع بإثبات ملك العين، وقوته:
يجوز أن يفصل إلح، بيان بالإلغاء. **فصاء الدين إلح** فإنه لو استأد أن يقضي ديناً عليه بما به كان
صحيحاً، وكذا إذا تبرع بساكن بقضاء دين غيره، فقد جاز أن يثبت به ملك اليد والعين بإهداء غير المدين
من ماله بطريق التبرع، يجوز أن يثبت له ملك اليد بالرهن أيضاً. [الكفاية ١١٧/٩]

ونحو إلح. يعني من قبل: اعتبار غير صحيح، لحوار أن يكون صحة ذلك لاحتتماع العين واليد فيه،
فاحتمل أن الاتصال غير مباح؛ لعدم استمرار أحدهما الآخر، فإنه يجوز أن يفصل إلح. [المعاية ١١٧/٩]
ثبوتاً للمرهن أي جاز أن يثبت للمرهن ملك اليد دون العين. (معاية) **كما يفصل إلح** أي كما يجوز أن
يرهن ملك اليد عن المائع دون ملك العين بأن ماع بشرط خير وسلم إلى المشتري، فإن يده لا يمكنه (الكفاية)
والإطلاق واح إلح يعني إذا أصق الإعارة في الرهن، ولم يسم ما يرهنه به عشرة، أو تسعة، أو بغيرهم،
أو بدبير، أو برهنه من ريد، أو عمرو كان للمستعير أن يعمل بموجب الإطلاق. [الكفاية ١١٧/٩]

في الإعارة لأن مساهم على المساحة، فلا يجرى فيها مضايقة، واحجهة فيها لا تفصي إلى المنازعة،
فإن من ستعار دنة به أن يركب بنفسه، وله أن يركب غيره، وله أن يحمل ما شاء. [الكفاية ١١٧/٩]
إلى المنازعة يعني المنازعة المانعة من التسليم والتسليم، فإنها هي لمفسدة تعقد [معاية ١١٧/٩]

وهو: أي تعيين المعير بأن يرهن المستعير بقدر من المال.

لأن غرضه الاحتباس بما تيسر أدائه، وينفي النقض أيضاً؛ لأن غرضه أن يصير
 مستوفياً للأكثر بمقابته عند الهلاك ليرجع عليه. وكذلك التقيد بالحسن والرهن
 المستعير؛ لأن كل ذلك مفيد لتيسر البعض بالإضافة إلى البعض، وتفاوت الأشخاص
 في الأمانة والحفظ. وقد حاشى كل صامد، ثم إن شاء معبر حسن مستعير، ومنه
 عند الرهن فمما سده عن الرهن؛ لأنه ملكه بأداء الضمان، فتبين أنه رهن ملك
 نفسه، وإن شاء حسن مرهن، ورجع الرهن مما حسن، وإن شاء حسن الرهن، وقد
 بيناه في الاستحقاق. وبأن رهنه بمقدار ما أمره به، إن شاء حسن الرهن
 المستعير، أو شاء، فهذا عند مرهن؛ بسقط دين المرهن؛ لتتمام الاستيفاء
 بالهلاك، ووجب مثله رهن ثوب عن الرهن؛ لأنه صار قاضياً دينه بماله بهذا
 القدر، وهو الموجب للرجوع دون القبض بذاته؛ لأنه برضاه،
 قبض المستعير القبض المعتبر

أداءه للمستعير عند الاحتياج إن فكاكه. (الساية) لأن غرضه الح أي لأنه ربما يرصى المعبر بأن يصير
 المرهن عند الهلاك مستوفياً للأكثر، يرجع هو عن المستعير بذلك، فإذا رهنه بأقل، فعند الهلاك إنما يرجع
 المعبر على المستعير بذلك القدر، فلم يحصل غرضه. (الكفاية) لسر العوض الح يرجع إلى القيد بالحسن،
 أي قد تيسر على المعبر، أو على المستعير أداء حسن دون حسن، وتفاوت الأشخاص في الأمانة يرجع إلى
 القيد بالمرهن، وقوله: والحفظ إلى القيد بالبلد. [الكفاية ٩/١١٨]

في الاستحقاق أي في استحقاق الرهن قبل هذا الباب. [الكفاية ٩/١١٨] ووجب مثله أي مثل ما تم
 الاستيفاء به بالهلاك، وهو مقدار الدين المسمى لا مثل قيمة الثوب إن كانت أكثر، لأن الريادة على
 قدر الدين عند الهلاك أمانة فيما نحن فيه، وهو ما إذا واقع المستعير المعبر، فيما شرطه. [العناية ٩/١١٨]
 وهو أي كونه قاضياً بدينه بماله. لأنه برضاه لأنه قبض المستعير برضا المالك فلا يتعقبه. [الساية ٣١/١٣]

وكذلك إن أصابه عيبٌ ذهبَ من الدين بحسابه، ووجب مثله لربِّ الثوب على
 الرهن على ما بيناه، وإن كانت قيمته أقلَّ من الدين: ذهب بقدر القيمة، وعلى الرهن
 ثوبه للمرتهن؛ لأنه لم يقع الاستيفاء بالزيادة على قيمته، وعلى الرهن لصاحب
 الثوب ما صار به موفياً؛ لما بيناه. ولو كانت قيمته مثل الدين، فأراد المعير أن يفتكه
 حرّاً عن الرهن: لم يكن للمرتهن إذا قضى دينه أن يمنع؛ لأنه غير متبرع حيث
 يخلص ملكه، ولهذا يرجع على الرهن بما أدّى المعير، فأجبر المرتهن على الدفع. بخلاف
 الأحمي إذا قضى الدين: لأنه متبرع؛ إذ هو لا يسعى في تخلص ملكه، ولا في تفرغ
 ذمته، فكان للطالب أن لا يقبله. ولو هتك الثوب ائعارةً عند الرهن قبل أن يرهقه، أو
 بعد ما افتكه: فلا ضمان عليه؛ لأنه لا يصير قاضياً بهذا، وهو الموجب على ما بيناه.
 وهو أحسن في ذلك: فالقول للرهن: لأنه ينكر الإيفاء بدعواه اهلاك في هاتين الحالتين.
 المعير والمستعير مع يمينه المستعير

على ما بيناه وهو أنه صار قاضياً دينه بماله هذا القدر. [الباية ١٣/٣١] لما بيناه وهو قوله: لأنه صار
 قاضياً دينه بماله. (الكفاية) فأراد المعير إلخ. أي أراد أن يفتكه نيابة عن الرهن حرّاً على المرتهن، ولفظ
 محمد في هذه المسألة حين اعتبر الرهن ذكر شمس الأئمة السرخسي والإمام ابنزدوي إلخ. (العناية)
 عن الراهن قيل: معناه من غير رضاه وليس بطاهر، وقيل: نيابة، ولعله من اجترار يعني حرّاً؛ لما فات
 عن الرهن من القضاء بنفسه. [العناية ٩/١١٨] غير متبرع. في الفكك، بل له حق ومثك في المرهون.
 وهذا أي ويكون غير متبرع. (البنية) ما بيناه: وهو قوله: لأنه صار قاضياً دينه. (البنية) في ذلك أي في
 كون اهلاك حال الرهن، أو غيره، فقال المعير: هلك حال الرهن، وقال المستعير: هلك قبل الرهن، أو بعد
 الافتكك، فانقول قول الراهن؛ لما ذكر، وائبية بية المعير؛ لأنه يدعي عليه الضمان. [العناية ٩/١١٩]
 الحالتين: أي أراد بما قبل الرهن وما بعد الفكك. [البنية ١٣/٣٣]

كما لو اختلفا في مصدر ما فرددنا هـ في المصدرين لأن القول قوله في
 إنكار أصله، فكذا في إنكار وصفه. وهو وجه المستعير من قولهم قد عودت هذه الـ

لأن سلامة مالية الرهن باستيفائه من المرتقن كسلامته ببراءة ذمته عنه. ^{المرتقن} ^{المرتهن}

عاش في عهدنا، فاعتمدنا ^{في العهد بعد الزمان} ^{فرضه المستعمر} ^{لأن الحق}

كما لو أحلفنا الخ هكذا وقع في السج. ولكن بصوب ولو حثفا في مقدار ما أمره مكان كما؛ لأنه في لفظ كما جثمت العرص؛ إذ في لأو يقول لمرهش، وهو مستعير، وفي لثاني القور قور معير، فكيف يصح انثنيه، إلا أن يقال. انثنيه في إلكار من غير نظر إلى كون الشكر معيرا، أو مستعيرا (الكفاية) إلكار أصله: أي العارية بتأويل عقد العارية. [الكفاية ١١٩/٩]

الكار وصفه أي وصف عقد العارية من الريدة واستقصاها. (ساية) لما سماه إشارة إلى ما ذكر في باب ما يجوز إرتقائه بقوة: لأن الموعود جعل كالموجود باعتدال حاجة. (كافية) **لا سائمة** **خ** ساء: أن الذي الموعود كالموجود، فهو كالموجود؛ هناك رهس في ضمان المرقس يسمى رهس مائة لرهن بسبب براءة دمه عن الدين، وفي الموعود د هـ رهس في يد المرقس بضم المرقس لرهن يسمى من دين، فإذا استوفاه من المرقس، وهو ومائة رهس سوء بصير لرهن مستوفياً مائة رهس بواسطة الاستيفاء، وفي فصل سلامة بواسطة البراءة يرجع المنعير مثله على الرهن. فكذا في فصل سلامة بالاستيفاء. [كافية ٩: ١٢٠]

لأن الحق الح أي حق المرفق تعنى حماية المرفق برصد المغير، وقد استهيكه بالإعتاق، فصار كما استهيكه بالإتلاف، وهو في هذا حكم كأحيي آخر، فيضمن قبضه، ثم يردده على المغير؛ لأن ستردد القيمة كاسترداد العين. ولو أخذ المغير المرفق من المرفق، ثم أسرده المرفق كان رهناً عبده إلى أن يقض دينه، فإذا قضى يردده على المغير، كذا هذا. [الكفاية ١٢٠/٩]

قد تعلق برقبته برضاه، وقد أتلفه بالإعتاق، ويكون رهنه عند من أن ينقص دينه،
 رهنه من المعير؛ لأن استرداد القيمة كاسترداد العين. وهو سلع عند، أو دابة
 رهنه، وسجله عند، أو ركب دابة من رهنهما، ثم رهنهما مال من رهنهما
 ثم نقص من قيم رهنهما حين سلكا عند المرهن؛ ولا يصح على المرهن؛ لأنه قد
 برىء من الضمان حين رهنهما، فإنه كان أميناً خالف، ثم عاد إلى الوفاق. وأكد
 عند المرهن ثم ركب، أو استجدد عند ثم نقص، ثم غلب بعد ذلك من غير
 مسعة لا قصص، لأنه بعد الفكاك بمنزلة المودع لا بمنزلة المستعير؛ لانتهاء حكم
 الاستعارة بالفكاك، وقد عاد إلى الوفاق، فيبرأ عن الضمان. وهذا بخلاف المستعير؛

استرداد القسيح الخ يعني أن المرهن استرد قيمة الرهن من المعير، واسترداد القيمة كاسترداد العين، ولو
 استرد العين ثم ستوى دية من الراهن وحب عليه رد العين، فكذلك رد قيمته. [الغاية ١٢٠/٩]
 من الضمان أي ضمان لتعدي بالاستخدام والركوب لا ضمان قضاء الدين، فلو المعير يرجع على
 الراهن بضممان قضاء الدين؛ لأن الراهن بعد ما قصي الدين لما هلك الرهن في يد المرهن، ويرجع مما أدى
 إليه من الدين؛ لأن الرهن ما هلك في يد المرهن يصير مستوفياً حقه من مالية الرهن، فيرد إلى الراهن ما
 اقتضاه من الدين؛ كيلا يتكرر الاستيفاء، فإذا وقع الاستيفاء بمالية الرهن، يرجع المعير على الراهن بمالية
 الرهن في قدر ما وقع به الإبراء. (الكفاية) **فإن كان اسماً** الخ بخلاف مودع؛ لأن يده كيد المالك،
 فالعود إلى الوفاق يصير راداً عليه حكماً، وما نحن بصدد نظير مسألة الوديعة؛ لأن نسيمه إلى المرهن
 يرجع إلى تحقيق مقصود المعير، حتى لو هلك بعد ذلك يصير دية مقصياً، فيستوجب المعير الرجوع على
 الراهن مثله، فكان ذلك بمنزلة الرد عليه حكماً، فلهذا برىء من الضمان. [الكفاية ١٢١/٩]
خالف أي بالاستخدام والركوب. (السياسة) **عن الضمان** لأن الرد إلى نائب المعير، وهو المستعير نفسه
 قد وجد؛ لأن الراهن الذي هو المستعير بعد الفكاك مودع، والمودع يبرأ بآرد إلى الوفاق. (لغة)
خلاف مستعير أي بخلاف إذا استعار عينا لستمع بها، فخالف، ثم عاد إلى الوفاق لم يبرأ عن الضمان (الكفاية)

لأن يده يَدُ نفسه، فلا بد من الوصول إلى يد المالك، أما المستعير في الرهن، فيحصل
 لا يد المالك
 مقصود الأمر - أو هو الرجوع عليه - عند الهلاك وتحقق الاستيفاء. قال: ^{القدوري} ^{عند المرهون} ^{حماية}
 المرهون على الرهن مقصود، لأنه تفويت حق لازم محترم، وتعلق مثله بالمال يجعل
 المالك كالأجنبي في حق الضمان كتعلق حق الورثة بمال المريض مرض الموت يمنع
 نفاذ تبرعه فيما وراء الثلث، والعبد الموصى بخدمته إذا أئنفه الورثة ضموا قيمته
 المريض
 ليشتري بها عبداً يقوم مقامه. قال: ^{القدوري} ^{عند المرهون} ^{مستحق من دمه نفسه} ^{الحياة}
 ومعناه: أن يكون الضمان على صفة الدين؛ وهذا لأن العين ملك المالك، وقد
 تعدى عليه المرهون، فيضمنه لمالكه. قال: ^{القدوري} ^{حماية} ^{الرهن} ^{عند المرهون} ^{وعلى}
 ما هو ^{عند أبي حنيفة} ^{وهذا عند أبي حنيفة} ^{وقالا: جنائته على المرهون معتبرة، والمراد}
 بالجناية على النفس: ما يوجب المال، ^{عند الرهن والمرهون}

مقصود الأمر يعني تنسيم الرهن إلى المرهون، فيسعي أن يجعل المستعير في الرهن معنى المودع، ليكون
 التسليم إلى المرهون مسمرة رده إلى صاحبه، فيبرأ من لضمان، وهو صحيح ظاهر إذا كان الاستعمال قبل
 الرهن (العناية) ^{محرّم} وعي بالآلام ما لا يقدر على إسقاطه باعتراده، وبالمحرّم هو أن يكون غيره ممبوعاً
 عن إبطائه. [العناية ٩ ١٢١] ^{صفحة الدس} يعني من جسده جودة ورداءة ويسقط من السنين بقدرها، ولو
 كان بخلاف الجنس يكون رهناً مع الأصل قاله تاج الشريعة. [البنية ١٣/٣٦]
 ما يوجب المال وهو ما إذا كانت الحياة خطأ في نفس أو فيما دونهما، أما الحماية الموجهة لنقصان
 معتبرة، أما على المرهون فلا يشكل، وأما على المرهون؛ فلأن المستحق به دمه، والمولى من دمه كأجنبي
 آخر، ألا ترى أن إقرار المولى عليه بالحياة الموجهة للنقصان لا يصح، وبالحماية الموجهة للمال يصح،
 وإقراره على نفسه بالحياة الموجهة بنقصان صحيح، وبالموجهة للمال باطل. [الكفاية ٩ ١٢١]

أما الوفاقية؛ فلأنها جناية المملوك على المالك، ألا ترى أنه لو مات كان الكفّن عليه،
 بخلاف جناية المعصوب على المعصوب منه؛ لأن المالك عند أداء الضمان يثبت
 للغاصب مستنداً، حتى يكون الكفن عليه، فكانت جناية على غير المالك فاعتبرت.
 ولهما في الخلافية: أن الجناية حصلت على غير مالكة، وفي الاعتبار فائدة،
 المرهن

أما الوفاقية الخ يعني أما وجه المسألة التي اتفقوا على حكمها، وهي أن جناية الرهن على الراهن فلاها
 جناية المملوك على المالك فيما يوجب المال، بدليل أنه إذا مات وجب الكفن على مولاه، وكل ما كان
 كذلك، فهو هدر؛ لأنه لو حتى على غيره، وجب على مولاه من ماله، فإذا حتى عليه شيء، لكان واحداً
 له عليه، وذلك باطل، وبوقص بالمعصوب إذا حتى على مالكة المعصوب منه، فهذا توجب الضمان،
 وأجاب عنه المصنف بما في الكتاب بقوله: بخلاف الخ. [الكفاية ١٢١/٩ - ١٢٢]

ألا ترى: توضيح لكون العبد مملوكاً وإن كان مرهوناً. جناية المعصوب فإنها تعتبر عند أبي حنيفة .
 مع أن المعصوب مضمون على العاصب، كما أن المرهون مضمون على المرهن؛ لأن المالك الخ (الكفاية)
 فكانت [أي جناية المعصوب على العاصب] الخ أي فتبين أن العبد حتى على غير مالكة فاعتبرت، وأما
 ضمان الرهن وإن تقرر على المرهن، فلا يوجب املاك له في العين، وهذا لو مات كان الكفن على اراهن،
 فلا يتبين به أن جنائته كانت على غير مالكة، فلهذا كانت هدرًا، فالخاصل. أن المرهون من حيث أنه
 مضمون المالية كالمعصوب، ومن حيث أن عليه أمانة كالوديعة، فباعثار أنه كالأمانة من وجه يجعل جنائته
 على المالك هدرًا، وباعثار أنه كالمعصوب يحسن جنائته على الضامن هدرًا. [الكفاية ١٢٢/٩]

في الخلافية أي في جناية الرهن على المرهن. [الكفاية ١٢٢/٩] غير مالكة. إذ المرهن غير مالك للعين،
 وحصولها على غير المالك يوجب الضمان، كما لو حصلت على أحمي، فإن قيل: مالته محتسنة بدينه، فلا فائدة
 في إيجاب الضمان، أجاب عنه بقوله: وفي الاعتثار فائدة، وهو دفع العبد إليه بالحياة، فيعتبر وإن كان يسقط حقه
 في الدين، فإن أنقاه رهناً، وجعله بالدين لا يثبت له ملك العين، وربما يكون له عرض في ملك العين، فيحصل له
 باعتثار الحياة، وإن لم يكن له عرض في ذلك، يترك طلب الحياة، ويستغني رهناً كما كان. فائدة لأن موجب
 اعتبار الحياة الدفع إلى أحمي عليه، وللمرهن عرض صحيح في ثلث العبد، وإن سقط دينه، فوجب أن يعتبر، وربما
 يكون نقاء الدين مع التزام العداء أنفع له، ففي إثبات الخيار له توفير النظر عليه. [الكفاية ١٢٢/٩]

باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنائه على غيره

وهو دفع العبد إليه بالجناية فتعتبر، ثم إن شاء الراهن والمرهن أبطلا الرهن، ودفعاه
بالجناية إلى المرهن، وإن قال المرهن: لا أطلب الجناية فهو رهن على حاله. وله: أن
هذه الجناية لو اعتبرناها للمرهن كان عليه التطهير من الجناية؛ لأنها حصلت في
ضمانه، فلا يفيد وجوب الضمان له مع وجوب التخليص عليه، وجنائه على مال
المرهن لا تعتبر بالاتفاق إذا كانت قيمته والدين سواء؛ لأنه لا فائدة في اعتبارها؛
لأنه لا يملك العبد، وهو الفائدة. وإن كانت القيمة أكثر من الدين، فعن أبي حنيفة
أنه يعتبر بقدر الأمانة؛ لأن الفضل لبس في ضمانه، فأشبهه جناية العبد الودیعة على
المستودع. وعنه: أنها لا تعتبر؛ لأن حكم الرهن - وهو الحبس فيه - ثابت، فصار
كالمضمون. وهذا بخلاف جناية الرهن على ابن الراهن، أو ابن المرهن؛ لأن الأملاك
حقيقة متباينة، فصار كالجناية على الأجنبي.

ودفعاه فيه تاسيح، لأن الرهن لا يدفع العبد، بل نفسه ومخصه متداولة. (معدة) عليه التطهير الخ لأنه محص
هو أيضا بالدفع، أو بالعداء كإيراس، فحينئذ كان حكم الدفع أو العداء له، وعيه في حق شيء واحد
نسب حياه و حدة، والقول به شتعاى لا يفسد، وذلك أن المرهن في الرهن إذا كانت قيمته مثل مدين
بمسرة أمثا في حكم حياه، لا يرى أنه لو حتى على غيره كان بقاء على مرهن بمسرة ما لو كان
مالكا، فكذلك في حياه عليه يجعل كاشا، فلا يعتبر جنائه عليه. [الكفاة ٩ ١٢٣]

لأنه لا يدفع الخ أي لا مفعلة للمرهن في عتار نك لحياه، فيه لا يسحق بها ميث، ولكن يسحق
بمدين مائة بعد يداع فيه، وذلك مستحق به بدينه، فلا فائدة في عتار حياهه على مائه، فيه
لا يعتبر. [الكفاة ٩ ١٢٢] به عذر أي إن حكم حياه بنت في مقدار لأمانه. (أساية) وهذا أي ما
ذكرنا من كون الجناية على الراهن والمرهن هدرًا. [البنية ١٣/٣٨]

قال: ومن رهن عبد يساوي ألفاً ألف إلى أجل، فمضى في سعر، فرجعت مائة إلى مائة، ثم فله رهن، وعزم قيمته مائة، ثم حل لأجل، فإن رهن فمضى مائة فصاء عن حقه، ولا يرجع على الرهن شيء، وأصله: أن النقصان من حيث السعر لا يوجب سقوط الدين عندنا، خلافاً لزفر ^{عليه السلام}، هو يقول: إن المالية قد انتقصت فأشبهه انتقاص العين. ولنا: أن نقصان السعر عبارة عن فتور رغبات الناس، وذلك لا يعتبر في البيع، حتى لا يثبت به الخيار، ولا في الغصب حتى لا يجب الضمان، بخلاف نقصان العين؛ لأن بفوات جزء منه يتقرر الاستيفاء فيه؛ إذ اليد يد الاستيفاء. وإذا لم يسقط شيء من الدين بنقصان السعر، بقي مرهونا بكل الدين، فإذا قتته حرّاً، غرم قيمته مائة؛ لأنه تعتبر قيمته يوم الإتلاف في ضمان الإتلاف؛ لأن الجابر بقدر الفائت، وأخذ المرهن؛ لأنه بدل المالية في حق المستحق، وإن كان مقابلاً بالدم على أصلنا، حتى لا يزيد على دية الحر؛ لأن المولى استحقه بسبب المالية، وحق المرهن متعلق بالمالية، فكذا فيما قام مقامه، ثم لا يرجع على الرهن بشيء؛ لأن يد الرهن يد الاستيفاء من الابتداء، وبالهلاك بتقرر. وقيمته كانت في الابتداء ألفاً،

لا يوجب الخ نقصان القيمة بترجع لسعر بعد ما مضى الرهن ليس بمعتبر، فلا يوجب سقوط الدين، وهذا لو نقص به، وهو باق على حاله، فالرهن يصلح لجميع الدين عند رد المرهن رهن إلى الرهن. [اعيا ١٢٢/٩ ١٢٣] لا سب به الخيار يعني إذا تغير سعر مشتري قبل القبض، لا يثبت الخيار بمشتري. [الكفاية] ولا في الغصب يعني لا يعتبر نقصان السعر في غصب. [الكفاية ٩ ١٢٣] لأنه بدل المالية أي لأن حقه متعلق بمال الرهن. (سأية) لأن المولى هذا دليل قوله: لأنه بدل مالية في حق المستحق. (البنية) شيء: أي شيء زائد على المالية. [البنية ١٣/٣٩]

إلا بقدر ما استوفى كذا هذا. قال: **وإن قتله عند قيمته مائة، فدفع مكانه: افتكته** ^{المرهن} **جميع الدين**، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف ^{محمد} **حمد**، وقال محمد **حمد** هو بالخيار، إن شاء افتكته بجميع الدين، وإن شاء سلم العبد المدفوع إلى المرهن بماله، وقال زفر **حمد**: يصير رهناً بمائة، له: أن يد الرهن يد استيفاء، وقد تقرر بالهلاك، إلا أنه أخلف بدلاً بقدر العشر، فيبقى الدين بقدره. ولأصحابنا على زفر **حمد**: أن العبد الثاني قام مقام الأول لحمًا ودمًا، ولو كان الأول قائماً وانتقص السعر لا يسقط شيء من الدين عندنا؛ لما ذكرنا، فكذا إذا قام المدفوع مكانه. ولحمد **حمد** في الخيار: أن المرهون تغير في ضمان المرهن، فيحتر الرهن كالمبيع إذا قتل قبل القبض، والمعصوب إذا قتل في يد الغاصب يُخير المشتري والمعصوب منه، كذا هذا. ولهما: أن التغير لم يظهر في نفس العبد؛ لقيام الثاني مقام الأول لحمًا ودمًا كما ذكرناه مع زفر **حمد**.

وإن قتله: أي فإن قتل العبد المرهون الذي كان يساوي ألفاً في ابتداء الرهن ثم نقص لسعره فرجعت قيمته إلى مائة ففتته عند مثله. [الساية ١٣ ٤٠] **تماله** أي يديه ولا شيء عيه. **خماً ودماً** يعني صورة ومعنى، أما صورة فظاهر، وأما معنى؛ فلأن مقاتل كالمقتول في لادمية، والشرع يعتبره جرة من حيث اللادمية دون المسالية، ألا ترى إلى استوائهما في حق القصاص، فكذا في حق البدع أيضاً. (العناية) **لما ذكرنا** إشارة إلى قوله: **وبما أن نقصا سعر عبادة عن فتور رعات اساس إلخ.** [العناية ٩/١٢٤] **إذا قتل إلخ.** أي إذا قتلها عبد ودفع مكانها، وإنما قيد بينهما بالقتل؛ لأن سعرهما لو نقص مما كان عليه وقت البيع والعصب لا خيار للمشتري والمعصوب منه، بل يأخذها من غير خيار، أما لو قتلها عبد ودفع مكانها يتخير المشتري بين أن يأخذ بكن اشترى، وبين أن يفسح البيع بتغير المبيع، وفي العصب يتخير المعصوب منه بين أن يأخذ المدفوع، وبين أن يطالب الغاصب بقيمة المعصوب. [الكفاة ٩ ١٢٤-١٢٥] **مقام الأول:** ولذا افتكته بجميع الدين لا بالمائة.

وعين الرهن أمانة عندنا. فلا يجوز تملكه منه بغير رضاه، ولأن جعل الرهن بالدين حكم جاهلي، وأنه منسوخ، بخلاف البيع؛ لأن الخيار فيه حكمه الفسخ وهو مشروع. وبخلاف الغصب؛ لأن تملكه بأداء الضمان مشروع، ولو كان العبد تراجع سعره، حتى صار يساوي مائة، ثم قتله عبدٌ يساوي مائة، فدفعت به: فهو على هذا الخلاف. **فصل الجنابة على المرهن.**

لأنه لا يملك التملك. **فصل الخلع.** أي دين المرهن. لأن الجنابة حصت في ضمانه، فكان عليه إصلاحها. **فصل الرقبة قائمة له.** وإنما إلى المرهن الفداء؛ لقيام حقه. **فصل الرقبة قائمة له.** وإنما إلى المرهن الفداء؛ لقيام حقه. **فصل الرقبة قائمة له.** وإنما إلى المرهن الفداء؛ لقيام حقه. **فصل الرقبة قائمة له.** وإنما إلى المرهن الفداء؛ لقيام حقه.

رهن - من جنابه - بين الدفع والفداء

فلا يجوز تملكه أي بغير رضاه (الساية) والله سبحانه يعي بقوه لا يعق الرهن ثلاث (معاية) **خلاف البيع** قد جواب عن قياس محمد بنيع، بانه: أن قياس البيع في خيار لا يصح. [ساية ١٣/٤٢] ولو كان الخ في بعض مشروع: هذا تكرار لا محالة، لأن وضع المسألة في الفصل ثلاث يعني ما عدا ما عهد بصورة لثلاثة فيما إذا تراجع سعر الرهن إلى مائة، ففتنه عبد قيمته مائة، فدفعت به، وقد ذكر الخلاف فيه، فلا حاجة إلى أن يقول عد ذلك فيه معيه، فهو على هذا الخلاف. [العدة ٩/١٢٥] **فصل الجنابة عليه** يعني إذا كنت لقيمة ودين سوء، أم إذا كانت القيمة أكثر فسيأتي، ويتم كنت الجنابة عليه؛ لأن العبد في ضمانه. [العاية ٩/١٢٥] **على المرهن:** وإنما بدئ بالمرهن؛ لأننا لو حاطبنا الرهن، من الجائر أن يختار الدفع فيمنعه المرهن من ذلك؛ لأن له أن يقول: أن أفدي حتى أصبح رهن. [الكفاية ٩/١٢٥] **طهر المخل:** أي طهر العبد عن الجنابة. [البنابة ١٣/٤٢]

قال: فإن أحمار **الدفع**: سقط الدين؛ لأنه استحق لمعنى في ضمان المرتهن، فصار كاهلاك، قال: وكذلك إن فدى؛ لأن العبد كالحاصل له ^{وهو حصة} بعوض كان على المرتهن، وهو الفداء، بخلاف ولد الرهن إذا قتل إنساناً، أو استهلك مالا حيث يخاطب الراهن بالدفع، أو الفداء في الابتداء؛ لأنه غير مضمون على المرتهن، فإن دفع: خرج من الرهن، ولم يسقط شيء من الدين كما لو هتك في الابتداء، وإن فدى: فهو رهن مع أمه على حالهما. قال: وإن استهلك ^{ولد الرهن} المرهون مالا بسعرق ربه، فإن دى ^{كما كان} الرهن دى له العبد: فدىه على حاله، كما في الفداء، وإن رهن له رهن: فدى في الدين، إلا أن أحمار أن تؤدى عنه، فإن أدى حصل دين المرتهن كما ذكرنا في الفداء، وإن لم تؤدى، وقع انعقد فيه: فأحد صاحبه دين العبد ديه؛ لأن دين العبد مقدم على دين المرتهن، وحق ولى الجنابة؛ لتقدمه على حق المولى.

فصار كاهلاك والجامع: روى من الرهن عن الرهن في ضمان المرتهن. (الكفاية) على المرتهن وهو الفداء، وإذا كان على مرتهن، فقد أده الراهن، فيجب للرهن على المرتهن مثل ما أدى إلى وى الجنابة، وسمرتهن على الراهن دين، فالتقيا قصاصاً، فيسقط الرهن براهن، ولا يكون الرهن مترعاً في أداء الفداء؛ لأنه يسعى في تخيير منكه كمعير الراهن. [الكفاية ١٢٥/٩] **فإن دفع** أي الرهن إلى المرتهن. [الساية ٤٣، ١٣] **كما في الفداء** أي كما ينبغي الدين على حله إذا فده. (الساية) **ولى الجنابة**. ناجر معصوف على دين المرتهن، يعني أن دين العبد مقدم على دين المرتهن، وعلى حق ولى الجنابة أيضاً، حتى لو حتى العبد المديون دفع إلى وى الجنابة، ثم يباع للعرماء على ما يأتي في الديات. [العناية ١٢٦/٩] **حق المولى** أي تقدم دين العبد على حق المولى، وإذا كان مقدماً على حق المولى كان مقدماً على حق من يقوّم مقامه، وهو المرتهن، ووى الجنابة، فإن المرتهن مقام المولى في المالية، وولى الجنابة في مدك العين. [العناية ١٢٦/٩]

قال: **فإن فضل شيء**، ودين غيره ائتمن من دين مرهون أو أكثر. فالمفضل للمرهن،
 وحصل دين المرهون؛ لأن الرقبة استحققت لمعنى هو في ضمان المرهون، فأشبهه الهلاك،
 وإن كان دين ائتمن أقل: سقط من دين مرهون بقدر دين ائتمن، وما فضل من دين
 المرهون بقدر دين المرهون. ثم إن كان دين المرهون قد حل: أحده: لأنه من جنس
 حقه، وإن كان لم حل: أمسكه حتى حل، وإن كان من ائتمن لا بقي لدي ائتمن:
 أحله ائتمن، ورجع عما بقي على ائتمن حتى يفي ائتمن: لأن الحق في دين
 الاستهلاك يتعلق برقبته، وقد استوفيت، فيتأخر إلى ما بعد العتق. ثم إذا أدى ائتمن
 لا يرجع على ائتمن؛ لأنه وجب عليه بفعله: وإن كاتب فمده لئتمن، وهو رهن
 بأئتمن، وقد حل ائتمن، يقال هما: ائتمن؛ لأن النصف منه مضمون، والنصف أمانة،
 والفاء في المضمون على المرهون، وفي الأمانة على الراهن، فإن أجمعا على الدفع:
 دفعاه، وبطل دين المرهون، والدفع لا يجوز في الحقيقة من المرهون؛

فإن فضل شيء إلخ [أي ثم ائتمن لدي بيع (السدة)] قوب: فيه شيء، وهو أن يظهر من أسبوت تحرير
 نكت أن يكون قوة: فإن فضل شيء إلخ، من منفرعات المسألة لسابقة، وهي قوة. وهو استهت ائتمن
 مرهون ملاً يستغرق رقبته، ولا يذهب على دي مسكة أن حال استهت إذا استغرق رقبة لئتمن لا ينصرون أن
 بفضل على دين ائتمن شيء من ثم ائتمن لدي بيع، فيرم أن لا ينتظم معنى منهم إلا أن يكون قوة: فإن فضل
 شيء إلخ، مسألة مائة لمسألة لأولى مقابلة لا متفرعة عنها، ويكون إفاء في قوله: فإن فضل إلخ مجرد
 الترتيب المذكور، كما تستعمل إفاء في هذا معنى يفسر على ما عرف في علم لأدب. [فتح تقدير ٩ ١٢٧]
استوفيت أي ائتمن: قد استحققت بسبب كان في يده. [السدة ١٣ ٤٥] **والدفع لا يجوز** إلخ لأن الدفع
 تمليك، وهو لا يملك التملك، والمراد به أن الراهن دفع، ورضي به المرهون.

لما بيّناه، وإنما منه الرضا به، **فإن تشاحاً** ^{تخلف} ^{سمع} قال: أنا أفدي، راهناً كان أو مرهنًا. أما المرهن؛ **فلأنه ليس** في الفداء إبطال حق الراهن، وفي الدفع الذي يختاره الراهن إبطال حق المرهن، وكذا في جنابة ولد الرهن إذا قال المرهن: أنا أفدي له ذلك، وإن كان المالك يختار الدفع؛ لأنه إن لم يكن مضموناً، فهو محبوس بدينه، وله في الفداء غرض صحيح، ولا ضرر على الراهن، فكان له أن يفدي، وأما الراهن؛ **فلأنه ليس** للمرهن ولاية الدفع؛ لما بيّنا، فكيف يختاره؟ **ويكون المرهن في اعداء متطوعاً في حصه** ^{المرهن} ^{الفداء} **لا فائدة حتى لا يرجع على الراهن؛ لأنه يمكنه أن لا يختاره، فيحاطب الراهن، فلما التزمه** ^{الفداء} ^{المرهن} **والحالة هذه كان متبرعاً، وهذا على ما روي عن أبي حنيفة** ^{رضي الله عنه}.

لما بيّناه وهو قوله: لأنه لا يمتك التميث. (الكفاية) **فإن تشاحاً** بأن قال المرهن: أنا أفدي، أو قال المرهن: أنا أدفع، أو على العكس. (الكفاية) **فلأنه ليس إلخ** أي لأن الراهن إذا قال: أنا أدفع، فالراهن بالدفع يسقط حق المرهن، والمرهن بقوله: أنا أفدي لا يسقط حق الراهن، بل يحفظ حق نفسه من غير إصرار بالراهن، فدللت كان اختيار المرهن الفداء أولى. (الكفاية) **بدبه** أي بدين المرهن أي وللمرهن. (الساية) **غرض صحيح**: وهو زيادة التوثق لاستيفاء دينه. [الكفاية ١٢٧/٩]

وأما **الراهن إلخ** أي لو قال الراهن أنا أفدي، وقال المرهن: أنا أدفع، فليس الدفع إلى المرهن، ولا فائدة أيضاً في اختيار المرهن الدفع؛ لأنه يسقط ديه بالدفع كما يسقط بالفداء، وفي الدفع أسقاط حق الراهن في الرقة، وله عرص صحيح في استيفاء الرقة بالفداء، فكان في اختيار المرهن الدفع تعويت عرص الآخر من غير فائدة، فلا يعتبر. [الكفاية ١٢٧/٩] **لما بيّنا** يعني أن الرقة ليست له، فكيف يملكها من غيره. [الساية ٤٦/١٣]

لأنه يمكنه إلخ أي لأن المرهن بإمكانه أن لا يختار الفداء. (الساية) **فلما التزمه إلخ** أي فلما التزم الفداء المرهن مع تمكيه اعداء يكون متبرعاً. [الساية ٤٦/١٣] **ما روي إلخ**: وفي 'المسوط': أبو حنيفة رضي الله عنه يقول: المرهن أحد من يطالب بالفداء في هذه الحالة، فلا يكون متبرعاً فيه كالراهن، وهذه السكتة تقتضي أن لا يكون متبرعاً حالة الحصر أيضاً، وروي عنه على عكس هذا، أنه لا يصير متبرعاً حالة الحصر، ويكون متبرعاً حالة العية؛ =

أنه لا يرجع مع احضور، وسنين القولين إن شاء الله تعالى. **وهو أن المرهن لا يملك**
الدين **أو دفعه**، فم يجعل الرهن في الفداء متصوعاً، ثم ينظر إن كان نصف الفداء مثل
الدين، أو أكثر: بطل الدين، وإن كان أقل: سقط من الدين بقدر نصف الفداء، وكان
العبد رهناً بما بقي؛ لأن الفداء في النصف كان عليه، فإذا أدّاه الرهن، وهو ليس بمقتطوع:
كان له الرجوع عليه، فيصير قصاصاً بدينه كأنه أوفى نصفه، فيبقى العبد رهناً بما بقي.
وهو أن المرهن لا يملك **الدين** **أو دفعه**، فم يجعل الرهن في الفداء متصوعاً، ثم ينظر إن كان نصف الفداء مثل
الدين، أو أكثر: بطل الدين، وإن كان أقل: سقط من الدين بقدر نصف الفداء، وكان
العبد رهناً بما بقي؛ لأن الفداء في النصف كان عليه، فإذا أدّاه الرهن، وهو ليس بمقتطوع:
كان له الرجوع عليه، فيصير قصاصاً بدينه كأنه أوفى نصفه، فيبقى العبد رهناً بما بقي.

= لأن المرهن لا يطلب بأدفع حال عليه رهن، ولا يمكنهم لأحد منه، فيكون مترعاً في الفداء وحده
حصر ويحكي عليه بخلافه يدفع أو يفداء، فلا يملك من حسن ولا ينفذ، فلا يكون مترعاً كصاحب
لعلو إذا بنى السفن، ثم بنى العلو عليه لا يكون مترعاً، فهذا مثله. [الكفاية ١٢٧/٩]
وسنين القولين أي قول أبي حنيفة وقول محمد، وهو ما ذكر بعد هذا لخصوص في قوله: وهو أن المرهن
فدى، والمرهن حصر، فهو مقتطوع، وبأن كان عتقاً بكن متصوعاً، وهو قول أبي حنيفة (ج). (كفاه)
أمر لازم لأن موجب خسة دفع أو عدى، وعلى تقدير يسقط الدين على ما ذكر في كتابه إن حذر
لنوع سقط دين؛ لأنه سيقع معنى في ضمان المرهن، فصار كحالات، وكنت إذا فدى؛ لأن العبد كالحصن له
عوض كان على المرهن، وهو عدى، فيكون سقوط الدين من ثورمه، فم يمكن رهن من الخروج عن
موجب خسة لا وسقوط دين المرهن بالارمه، فم يجعل رهن في الفداء متصوعاً؛ لأنه قصد به تظهير ملكه عن
خديه، وهو محذر من ذلك، فلا يكون مترعاً في نصيب المرهن، كمعبر رهن بد فصى دين، ثم إن رد عليه
مرهن نصف الفداء، بقي رهناً كما هو فيه به وبأن أي ذلك، ونصف الفداء مثل دين أو أكثر فقد خرج من
الرهن؛ لأن المرهن حين أي الفداء رضي بإتوائه، فيجعل في حقه كأنه هلك. [الكفاية ١٢٨/٩]
وإن كان عتقاً إلخ ذكر العبة مطلقاً، وكذا في الإصباح والمنسوط، وشروح في الأسرار، أن يكون
العبة منقطعة. [الكفاية ١٢٨/٩]

وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله، وقال أبو يوسف ومحمد والحسن وزفر رحمهم الله : المرهن متطوع في الوجهين؛ لأنه فدى ملك غيره بغير أمره، فأشبهه الأجنبي. وله: أنه إذا كان الراهن حاضراً ^{المقصود والغنية} أمكنه مخاطبته، فإذا فداه المرهن، فقد تبرع كالأجنبي، فأما إذا كان الراهن غائباً تعذر مخاطبته، والمرهن يحتاج إلى إصلاح المضمون. ولا يمكنه ذلك إلا بإصلاح الأمانة، فلا يكون متبرعاً. قال: وإذا مات الراهن: ^{القُدوري} **باع وصية رهن وقضى** ^{الذي على الراهن} **بدين**؛ لأن الوصي قائم مقامه، ولو تولى الموصي حياً بنفسه كان له ولاية البيع بإذن المرهن، فكذا لو ^{الصرف} **وصى** **بدين** له وصياً، وأمره **سعه**، لأن القاضي نصب ناظراً لحقوق المسلمين إذا عجزوا عن النظر لأنفسهم، والنظر في نصب الوصي، ليؤدي ما عليه لغيره، ويستوفي ماله من غيره. وإن كان على الميت دين، ^{بوصي} **فهرس الوصي بعض** **اتركة عند غريم من عزمائه** **لم يجر**، وللاحرين أن يردوه؛ لأنه أثر بعض الغرماء بالإيفاء الحكمي، فأشبه الإيثار بالإيفاء الحقيقي. ^{الوصي} **فإن قضى دينهم قبل أن يردوه** **حار**؛ لزوال المانع لوصل حقهم إليهم، قال **ولو** **لم يكن مبيع عربة أحر** **حار** ^{الرهن} **رهن**؛ اعتباراً بالإيفاء الحقيقي. قال **وبيع في دينه** ^{العريم} **لأنه يسباع فيه قبل الرهن فكذا بعده**. قال وإذا ^{الوصي} **أرهن الوصي بدين لميت على رجل** **جاز**؛ لأنه استيفاء، وهو يملكه. قال ^{بوصي} **وفي رهن الوصي تفصيلات** **نذكرها في كتاب الوصايا إن شاء الله تعالى**.

بالإيفاء الحكمي : لأن موجب عقد الرهن ثبوت يد الاستيفاء حكماً. [الكفاية ١٢٨/٩] **الإيثار** أي إيثار بعض الغرماء. **حار** أي عقد الرهن، وهذا كالراهن إذا باع لا يبعد بيعه لحق المرهن، وإن قضى الراهن دينه، ينفذ البيع. [الكفاية ١٢٨/٩]

فصل

قال: ومن رهن عصيراً بعشرة فيمته عشرة، فحصر ثم صار حلاً يساوي عشرة، فهو رهن بعشرة؛ لأن ما يكون محلاً للبيع يكون محلاً للرهن؛ إذ المحلية بالمالية فيهما، والخمر وإن لم يكن محلاً للبيع ابتداءً، فهو محل له بقاء، حتى إن من اشترى عصيراً، فتخمر قبل القبض يبقى العقد، إلا أنه يتخير في البيع المشتري

فصل هذا الفصل ممرئة المسائل المنفرقة المذكورة في أواخر الكتب، فذلك أحد أسرار كتابات فيما سبق. [سائج الأفكار ١٢٨/٩ ١٢٩] رهن بعشرة ذكر صاحب "خيصة": هذا لما يقص من الورق شيء، فأما رد نقص سقط من الدين بقدر نقصان، ويكون هو رهناً عما بقي من الدين، وفوقه: ثم صار حلاً يساوي عشرة، هذا القيد وقع اتفاقاً؛ لأن انتقص قيمة لا يوجب سقوط شيء من الدين بد بقي القدر على حاله، كما لو انكسر القلب، وبقي الوزن على حاله. [الكفاية ١٢٩/٩] يكون محلاً إلخ: نعم أن العصير مرهون بد تخمر، فمما أن يكون لرهن ومرهون مسمين أو كافرين، أو يكون الرهن وحده مسماً أو بالعكس، فإن كانا كافرين، فالرهن حله تخل، أو لم يتحل، وفي الأقسام لافية إن تخل فكذلك، وإليه ينوح إطلاق مصنف. حيث قد. ثم صار حلاً يعني نفسه، وإن لم يتحل نفسه، فهل للمرهون أن يحلله أو لا، ففيه تفصيل، إن كانا مسلمين أو كان الرهن مسماً حار خبيثه؛ لأن لمالية وإن تلفت بالتخمر حيث لا يصح، وحدث بسقوط الدين، كمن عاهد ممكنة بالتحل، فصار كتخليص الرهن من الحدية، ولمرهون ذلك. وإذا حار ذلك في المسلمين والخمر ليست محل بالنسبة إليهم، فلا يجوز في المرهون الكافر أو؛ لأنه محل بالنسبة إليه، ومما إذا كان الرهن كافر، فيه أن يأخذ الرهن وسين على حاله؛ لأن صفة الحمرية لا تعدد بالمالية في حقه، فيس بمرهون النسبة تحييه، فإن حله ضمن قيمتها يوم حبسها؛ لأنه صار عاصياً قد صنع كما لو عصي حمر دمي، فحبسها، فاحل له، وتقع مقاصة إن كان الدين من حسن القيمة، ويرجع بالزيادة إن نقصت قيمتها يوم التحصيل من ديه. [العدي ١٢٩/٩]

يبقى العقد إلخ وحدث لأن الخمر مال، إلا أنه ليس بمشقوق، فأنظر في جهة ماليه يقتضي حية، وأنظر في أنه ليس بمشقوق يقتضي اعدام المحلية، فعمنا بالشهين، فقنا: بأنه ليس بمحل ابتداءً، وأنه محل بقاء، ولم نقل بالعكس؛ لأن ما يكون محلاً للائداء فهو محل لسقاء، فإن النفاء أسهل من الابتداء، فلا يمكن اعتبار الشهين. [الكفاية ١٢٩/٩]

لتغير وصف المبيع بمنزلة ما إذا تعيب. ولو رهن شاة قيمتها عشرة بعشرة، فمات، فبيع حياها، فصار يساوي درهماً، فهو رهن بدرهم؛ لأن الرهن يتقرر بالهلاك، فإذا حيا بعض المحل: يعود حكمه بقدره، بخلاف ما إذا ماتت الشاة المبعة قبل القبض، فبيع جلدتها حيث لا يعود البيع؛ لأن البيع ينتقض بالهلاك قبل القبض والمنتقض لا يعود، أما الرهن يتقرر بالهلاك على ما بيناه، ومن مشايخنا من يمنع مسألة البيع، ويقول: يعود البيع. قال: وبماء الرهن للرهن، وهو مثل الولد والتمر والدين والصوف؛ لأنه متولد من ملكه، ويكون رهناً مع الأصل؛ لأنه تبع له، والرهن حق لازم، فيسري إليه. فإن هتك يهتك غير شيء؛ لأن الأتباع لا قسطن لها مما يقابل بالأصل؛ لأنها لم تدخل تحت العقد مقصوداً؛ إذ اللفظ لا يتناولها. قال وإن هلك الأصل ونفي النماء: افتكك الرهن بحصته،

إذا تعيب المبيع قبل القبض. [الساية ٥٠/١٣] رهن بدرهم هذا إذا كانت قيمة الخلد يوم الرهن درهماً، وأما إذا كانت قيمة الخلد يوم الرهن درهماً كان الخلد رهناً بدرهمين، وإنما يعرف هذا فيما إذا نظر إلى قيمة الخلد، وإلى قيمة اللحم يوم الارتقاء، فإن كانت قيمة اللحم تسعة، وقيمة الخلد درهماً كان الخلد رهناً بدرهم، وإنما يعرف إذا نظر إلى قيمة الشاة حية، وإلى قيمتها مسلوحة، فإن كانت قيمتها حية عشرة، وقيمتها مسلوحة تسعة، علم أن قيمة الخلد درهم يوم الرهن؛ لأن يارء كل درهم من الشاة درهم من الدين، فيسقط من الدين تسعة، ويبقى الخلد رهناً بدرهم إلخ. [الكفاية ١٢٩/٩ - ١٣٠]

ويكون رهناً على معنى أنه يحبس كما يحبس الرهن. (الكفاية) حق لازم. أي متأكد بحيث لا احتيار فيه. [الكفاية ١٣٠/٩] ألا ترى أن الراهن لا يملك إبطاله، بخلاف ولد الحارية الحاية حيث لا يسري حكم الحاية إلى الولد، ولا يتبع أمه فيه؛ لأن الحق فيها غير متأكد حتى يفرد المالك بإبطاله بالعداء. تحت العقد أي العقد الوارد على الأصل مقصوداً [الكفاية ١٣١/٩] إذ اللفظ: أي لفظ الحارية، أو الشاة. بحصته: أي بحصة من الدين؛ لأنه صار مقصوداً بالعكاز، والتبع إذا صار مقصوداً يكون له قسط، كود المبيع لا حصة له من الثمن، ثم إذا صار مقصوداً بالقبض، صار له حصته، حتى إذا هكت الأم قبل القبض، وبقي الولد كان للمشتري أن يأخذ الولد بحصته من الثمن، ولو هتك قبل القبض لا يسقط شيء من الثمن.

نقسم الدين على قيمة الرهن يوم القبض، وهما: يوم الفكاك؛ لأن الرهن يصير مضموناً بالقبض، والزيادة تصير مقصودة بالفكاك إذا بقي إلى وقته، والتبعية يقابله شيء إذا صار مقصوداً كولد المبيع، فما أصاب الأصل: يسقط من الدين؛ لأنه يقابله الأصل مقصوداً، وما أصاب النماء: افتكه الراهن؛ لما ذكرنا، وصور المسائل على هذا الأصل تخرج، وقد ذكرنا بعضها في "كفاية المستهي"، وتمامه في "الجامع" و"الزيادات".

وهو: إذا كان مضموناً، وقسب غصبه، وهو: إذا كان مضموناً، فحسب غصبه، وهو: إذا كان مضموناً، فحسب غصبه.

في شيء من ذلك. أما الإباحة فيصح تعليقها بالشرط والخطر؛ لأنها إطلاق وليس بتعليق، فتصح مع الخطر. قال: ولا يسقط شيء من الدين.

نصير الخ. ودلت لأن الزيادة لا تصير مقصودة: لا فعل حسبي كما ذكرنا، ولا فعل ههنا سوى الفكاك، فيصير مقصوداً به. (الكفاية) مقصودة. لأنه إذا صار مضموناً به، ولو حدث قبله حدث محذور (العناية) يقابله شيء. والزيادة ههنا صارت مقصودة بالفكاك، فيحضره شيء من الدين. [العناية ٩/١٣٢]

كولد المبيع لا يكون لولد المبيع حصة من الدين، إذا صار مقصوداً بالقبض. [الكفاية ٩/١٣١]

لما ذكرنا أي كونه مقصوداً بالفكاك، وتفسيره: إذا كانت قيمة الأصل أثناء، والولد يساوي أثناء، فدين صفاء في ظاهره، فإن مات لولد ذهب غير شيء، ويبقى الدين براء لأم، وإن ماتت الأم، وبقي لولد، فإن افتكه افتكه نصف الدين، وإن هلك الولد بعد موت الأم ذهب غير شيء، وذهب كل لدين موت الأم. [الكفاية ٩/١٣١-١٣٢] هذا الأصل يخرج. يعني ما ذكرنا من قسمة دين على قيمته يوم القبض والفكاك. [العناية ٩/١٣٢] وفي ذلك كثرة وتطويل، فأعرض عنها أنصف ههنا. [السنة ٥٣/١٣]

تعليقها بالشرط. يريد بالشرط قوة: فما حسبت، فإن كسمة ما نصبت معنى شرط، وهذا دحل ماء في خيرها. [العناية ٩/١٣٢]

لأنه أتلفه بإذن المالك. فإن لم يفسد الشاة حتى ماتت في يد المرتهن: قُسم الدين على الشاة فيسمة الدين الذي شرب وعلى فيسمة الشاة، فما أصاب الشاة: سقط، وما أصاب الدين: أخذ المرتهن من الراهن؛ لأن الدين تلف على ملك الراهن بفعل المرتهن، والفعل حصل بتسليط من قبله، فصار كأن الراهن أحذه وأتلفه، فكان مضموناً عليه، فيكون له حصته من الدين، فبقي بحصته، وكذلك ولد الشاة إذا أذن له الراهن في أكله، وكذلك جميع النماء الذي يحدث على هذا القياس. قال: وتجوز الزيادة في الرهن. لا يجوز في الدين عند أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله. ولا يصير الرهن رهناً بها، وقال أبو يوسف رحمه الله: تجوز الزيادة في الدين أيضاً، وقال زفر والشافعي رحمهم الله: لا تجوز فيهما، الرهن والدين

لأنه أتلفه الخ ولو فعل ذلك بغير إذن الراهن وجب عليه الصمان، فيكون رهناً عند المرتهن ومحسباً بالدين مع الشاة، وكذا لو فعل الراهن ذلك بنفسه بغير إذن المرتهن ضمن قيمته، وتكون القيمة رهناً عند المرتهن مع الشاة، ثم التقييد بالشاة إنما تظهر فائدته في جانب الصمان فيما إذا حصلها بغير إذنه، حتى أن المرهون لو كان أمة، فأرصعت صبي المرتهن بغير إذن الراهن لم يحتسب به؛ لأن من الآدمي لا ثمن له. [الكفاية ٩/١٣٢] أحده المرتهن الخ لأن إتلاف المرتهن انتقل إلى الراهن؛ ما كان بإذنه، وصار الراهن مسترداً؛ ما أتلفه المرتهن. على هذا القياس. يعني إن كان بإذن الراهن لا يضمن، وإن كان بغير إذنه يضمن، ولا يعلم فيه خلاف، ويكون صمانه رهناً عندنا. [البنية ١٣/٥٤] ونحو الزيادة الخ: مثل أن يرهن ثوباً بعشرة يساوي عشرة، ثم يزيد الراهن ثوباً آخر ليكون مع الأول رهناً بعشرة، جاز عند عثمان رحمه الله [العناية ٩/١٣٢]

في الدين صورة الزيادة في الدين: هو أن يريد ديناً على الدين الأول على أن يكون الرهن الأول رهناً بالدينين، وهو غير جائز. ولا يصير الرهن الخ: يعني أن المراد بقولهم: إن الزيادة في الدين لا تصح: أن الرهن لا يكون رهناً بالزيادة، بل يكون كل الرهن مقابلة الدين السابق، وأما نفس زيادة الدين على الدين فصحيحة. لأن الاستدانة بعد الاستدانة قبل قضاء الدين الأول حائر إجماعاً. لا تجوز فيهما. لأنه يؤدي إلى الشبوح؛ لأنه لابد للرهن الثاني من أن يكون له حصة من الدين، فيحرج الرهن الأول بقدر من أن يكون رهناً أو مضموناً، وذلك شائع، والشبوح يفسد الرهن.

والخلاف معهما في الرهن والتمن والمثمن والمهر والمنكوحة سواء، وقد ذكرناه في
اليوسع. ولأبي يوسف ^{ريادة الرهن} في الخلافة الأخرى: أن الدين في باب الرهن كالتمن في
البيع، والرهن كالتمن، فتجوز الزيادة فيهما كما في البيع، والجامع بينهما الالتحاق
بأصل العقد للحاجة والإمكان. ولهما - وهو القياس - أن الزيادة في الدين توجب
الشيوع في الرهن، وهو غير مشروع عندنا، والزيادة في الرهن توجب الشيوع في
الدين، وهو غير مانع من صحة الرهن، ألا ترى أنه لو رهن عبداً بخمسة مائة من
الدين جاز، وإن كان الدين ألفاً، وهذا شيوع في الدين،

والمنكوحة أي في ريادة المنكوحة، بأن روح المولى أمته من رجل بمهر مقدر، ثم روح المولى أمة
أخرى منه بذلك المهر وقبل الروح يصح، ويتقسم الألف عنيهما. [الكفاية ١٣٣/٩]
في اليوسع أي في الفصل الذي ذكره في باب المراجعة والتولية. (الكفاية) **احلافة الأخرى** وهو قوله:
وقال أبو يوسف - تخور الزيادة في الدين أيضاً. (الكفاية) **كالتمن الخ** حتى يكون الرهن محوسباً بالدين
مضموناً به كاسبيع بالتمن، ثم الزيادة في الرهن منقصة بأصل العقد، فكذلك ريادة في الدين كاريادة في بيع
واشمس. [الكفاية ١٣٣/٩] **كما في البيع** أي كما تخور ريادة في لثمن والمبيع في البيع. [الباية ٥٥/١٣]
الالتحاق الخ ففي الثمن إما يصح بالتحقق بأصل العقد، فإنه بولا دلت، ما صحت ريادة ثمة، فكذلك
اريادة في المبيع تصح لهذا بوصف أيضاً، والدين مع الرهن كالتمن مع المبيع، ويخور ريادة في الرهن بالتحقق
الريادة بأصل العقد، فكذلك الزيادة في الدين نجتمع الحاجة والإمكان، فإن الحاجة تنس إلى ريادة في الدين كما
تنس إلى ريادة في الرهن، بأن يكون في مالية الرهن فصل على الدين، ويحتاج للرهن إلى ما لا يخلو، فيجعل له
رهنًا بهما. وأما لإمكان؛ فلا العقد بعد الالتحاق يتغير من وصف مشروع إلى وصف مشروع، بأن يصير
قيمة الرهن مثل الدين أو أقل، وأنه مشروع في الانتداء، فكذلك في الانتهاء. (الكفاية) **في الدين** لأن بعض الرهن
يعر عن الدين الأول؛ لثبت فيه ضمان الدين الثاني، ففقي حكم الأول في البعض مشاعاً، وشيوع في الرهن
بمع صحة الرهن، فأما الريادة في الرهن فتؤدي إلى شيوع في الدين، لأن بعض الدين يتحول ضمانه من الرهن
الأول إلى الثاني، وشيوع في الدين لا يصح كما لو رهنه نصف دين رهنًا. [الكفاية ١٣٣/٩]

والالتحاق بأصل العقد غير ممكن في طرف الدين؛ لأنه غير معقود عليه ولا معقود به، بل وجوبه سابق على الرهن، وكذا يبقى بعد انفساخه، والالتحاق بأصل العقد في بدلي العقد، بخلاف ^{الدين} البيع؛ لأن الثمن بدل يجب بالعقد، ثم إذا صحَّت الزيادة في الرهن - ^{معقود عليه وبه} وتسمى هذه زيادة قصدية - : يقسم الدين على قيمة الأول يوم القبض، وعلى قيمة الزيادة يوم قبضت، حتى لو كانت قيمة الزيادة يوم قبضها خمس مائة، وقيمة الأول يوم القبض ألفاً، والدين ألفاً: يقسم الدين أثلاثاً في الزيادة ثلث الدين، وفي الأصل: ثلثا الدين؛ اعتباراً بقيمتيهما في وقتي الاعتبار؛ وهذا لأن الضمان في كل واحد منهما يثبت بالقبض، فتعتبر قيمة كل واحد منهما وقت القبض، ^{أي وفي قصتهما} وإذا ولدت امرهونه ولد،

والالتحاق [إفساد للجامع الذي ذكره أبو يوسف. (العناية)] إلخ يعني أن الالتحاق بأصل العقد في المعقود عليه، أو المعقود به، والدين ليس معقود عليه، ولا معقود به، لأن المعقود به ما يكون وجوبه بالعقد، والدين كذلك وجباً قبل عقد الرهن بسببه، ويبقى بعد فسخ الرهن، فلا يمكن إثبات الزيادة فيه متحققة بأصل العقد، وأم الرهن فمعقود عليه؛ لأنه لم يكن محبوساً قبل عقد الرهن، ولا يبقى محبوساً بعد عقد الرهن، فزيادة في الرهن زيادة في المعقود عليه، فيستحق بأصل العقد، والثلث يجب بالعقد، فيكون معقوداً به، فوضح الفرق. [الكفاية ١٣٣/٩] وتسمى هذه إلخ: أي الزيادة في الرهن زيادة قصدية، بخلاف مائة الرهن، فإن ذلك زيادة في الرهن، وبسبب قصدية، بل هي زيادة ضمنية، ويختلفان حكماً أيضاً، فإن الدين يقسم على قيمة الزيادة في الرهن يوم القبض، وقيمة النماء يوم الفكاك. [الكفاية ١٣٣/٩ - ١٣٤]

على قيمة الأول: وفي بعض النسخ: على قيمة الأصل. [البناية ٥٦/١٣]

وإذا ولدت إلخ يعني إذا رهن حارية ألف تساوي ألفاً، فولدت ونداً يساوي ألفاً، فقال الرهن: ردتك هذا العبد مع ابنته رهناً، وهو أيضاً يساوي ألفاً حار العقد، ويكون العبد رهناً مع الولد دون الأم، فينظر إلى قيمة الولد يوم الفكاك، وإلى قيمة الأم يوم العقد، فما أصاب الولد قسم على قيمته يوم الفكاك، وقيمة العبد يوم قبضه، لأنه دخل في ضمانه بالقبض، فإن مات الولد بعد الزيادة بطلت؛ لأنه إذا هلك خرج من العقد، وصار كأن لم يكن، فبطل الحكم في الزيادة. [العناية ١٣٤/٩]

فلا ينوب عنه كمن له على آخر جياذ، فاستوفي زيوفاً ظنّها جياذاً، ثم علم بالزيافة،
 وطالبه بالجياذ وأخذها: ^{يد الأمانة يد الضمان} فإن الجياذ أمانة في يده ما لم يردّ الزيوف، ويجدد القبض،
 وقيل: لا يشترط؛ لأن الرهن تبرع كالهبة على ما بيناه من قبل، وقبض الأمانة ينوب ^{في الجياذ}
 عن قبض الهبة، ولأن الرهن عينه أمانة، والقبض يردّ على العين، فينوب قبض الأمانة ^{تحدد نفس}
 عن قبض العين. ولو أُرأ المرهن الراهن عن الدين، أو وهبه منه ثم هبّ الراهن في يد
 المرهن: يهلك بغير شيء استحسننا خلافاً لزفر؛ لأن الرهن مضمون بالدين، أو بجتهته
 عند توهم الوجود كما في الدين الموعود، ولم يبقَ الدين بالإبراء، أو الهبة،
 ولا جهته لسقوطه، إلا إذا أحدث منعاً؛ لأنه يصير به غاصباً؛ إذ لم تبق له ولاية المنع.
 عن قبض الراهن ^{مع}

فإن الجياذ أمانة الخ لا يقال: بأن حقه في الجياذ دون الزيوف، فيسعي أن يكون لزيوف أمانة، دور
 الجياذ؛ لأنما نقول: لما قبض الزيوف أولاً وقع الاستيفاء لأصل حقه، وكسفات الوصف، وهذا لو تخوّر به
 يتم الاستيفاء، فإذا حصل قبض الزيوف أصل الاستيفاء يكون الجياذ أمانة ضرورة؛ كيلا تنكّر
 الاستيفاء. [الكفاية ١٣٥/٩] من قبل يعني في صدر كتاب الرهن في تعييل أن تمام الرهن بالقبض. (العناية)
 خلافاً لزفر قال زفر ^{هـ}. إن الضمان في باب الرهن إنما يجب باعتار القبض، وهو قائم، فكان ما بعد
 الإبراء وما قبله سواء، وهذا كان مضموناً بعد الاستيفاء وإن لم يبق الدين بعده. [العناية ١٣٥ ٩]

لأن الرهن الخ هذا تعليل جواب الاستحسان بأن الرهن يهلك بغير شيء استحسننا، بيد هذا: أن
 ضمان الرهن ثبت باعتار القبض والدين جميعاً؛ لأنه ضمان استيفاء، فلا يتحقق ذلك إلا باعتار بقاء
 الدين، وبالإبراء عن الدين لعدم أحد المعيين، وهو الدين، واحكم الثالث بعلّة ذات وصفين يعدهم
 بانعدام أحدهما، ألا ترى أنه لو رد سقط الضمان؛ لانعدام القبض مع بقاء الدين، فكذلك إذا أُرأ عن
 الدين يسقط الضمان؛ لانعدام الدين مع بقاء القبض، وما يبق الدين بالإبراء أو الهبة، ولا جهة الدين
 لم يبق الضمان. [الكفاية ١٣٥/٩] الموعود. عني ما مرّ صورته. ولا جهته. أي ولا يبقى جهة الدين.
 إلا إذا أحدث الخ: فحينئذ لو هلك، هلك مضموناً.

باب التصرف في الرهن والجنابة عليه وجنابته على غيره

وكذا إذا أركب امرأة رهناً بالنسيئة أو فترته، أو وهبته، أو أهدى أو أعتد به
 من الروح، أو أعتد به على صانعيها، ثم هبت الرهن في نكاحها؛ بهت بعد
 سنة، أو هذا كله، ولم يحسب نكاحاً؛ لسقوط الدين كما في الإبراء. وفيه شبهة في
 الرهن الذي يهتأ الرهن، أو يهتأ مضروب، ثم هبت الرهن في نكاحه بهت
 بالنسيئة، وحب عليه رد ما استوفى إلى ما استوفى منه، وهو من عبادة، أو مستباح
 خلاف الإبراء، ووجه الفرق: أن بالإبراء يسقط الدين أصلاً كما ذكرنا،
 وبالإستيفاء لا يسقط؛ لقيام الموجب، إلا أنه يتعذر الاستيفاء لعدم الفائدة؛ لأنه
 يعقب مطالبة مثله، فأما هو في نفسه فقائم، فإذا هبت ^{الرهن} ^{تعدد الاستيفاء} يتقرر الاستيفاء الأول،
 فانتقض الاستيفاء الثاني. وكذا إذا أسرى بالدين عبداً أو صحاح عنه على وجه
 لأنه استيفاء، وكذلك إذا أحال الرهن الرهن بالدين على غيره.

لصم المرحب [وهو عقد لدي بزم دين به، (عباية) وهو إما اقرض أو لمدينة أو لإحارة وغير
 ذلك. (كفاية)] وهو لاستئانة أو غيره، أما في الإبراء لا يعدم موجب أيضاً، ولكن وجد مادي، وهو
 الإبراء، وفي الإبراء وإن بقي موجب، لكن لم يوجد مادي؛ لأن الديون تقضى بأمانتها؛ لأن الديون بعد
 أدائه باق على دمة مديون، وهذا لو تركت له الدين لمديون عن ندين بعد الأداء، يتمكن من سترداد ما
 أدى من الدين، كذا في "مبسوط خواهر راده"، **يعقب**: فيفضي إلى الدور. [العناية ١٣٥/٩]
مطالبه من الرهن مستوفى. **في نفسه** وهو كبرير لتوكيد [عباية ١٣٥/٩] **الاستيفاء** أي لاستيفاء
 ندي كان ثبت للرهن بقص مرهون. **الاستيفاء الثاني** أي لاستيفاء حقيقي، ولا يتكرر
 لاستيفاء. [كفاية ١٣٥/٩] **وكذا** معصوف على قوته وهو مستوفى مرهن ندين [عباية ١٣٥/٩]
 لأنه [أي الشراء، أو صحاح] أي لأن كل واحد من شراء أو صحاح على عين ستيفاء، فيحب عليه رد
 الرهن إن كان باقياً، أو قيمته إن هبت في يده قبل الرد. [العناية ١٣٦/٩]

ثم هلك الرهن: **بطلت الحوالة، ويهلك بالدين؛ لأنه في معنى البراءة بطريق الأداء؛ لأنه يزول به عن ملك المحيل مثل ما كان له على المحتال عليه، أو ما يرجع عليه به إن لم يكن للمحيل على المحتال عليه دين؛ لأنه بمنزلة الوكيل.** ^{عقد الحوالة} **و كذا لو تصادف الرهن والرهن** على أن لا دين ثم هلك الرهن: **يهلك بالدين؛ لتوهم وجوب الدين بالتصادق على قيامه، فتكون الجهة باقية، بخلاف الإبراء، والله أعلم.**
في الثاني

بطلت الحوالة لأنه لم تنق المصالاة بهلاك شقرر الاستيلاء. (الكفاية) **ويهلك بالدين** لأن الحوالة لا تسقط الدين، ولكن دمة المحتال عليه تقوم مقام دمة المحيل، ولهذا يعود إلى دمه إذا مات المحتال عليه مفلساً. [الكفاية ١٣٦/٩] **لأنه في معنى إلخ** إشارة إلى الخواب عما يقار: دمة المحيل تبرا بالحوالة عما عليه، فكان ينبغي أن يكون معنى الإبراء، فيهلك أمانة، ووجه ذلك ما أشار إليه أن الحوالة وإن كانت إبراء، لكنها بطريق الأداء دون الإسقاط؛ لأنه يزول به إلخ. [العناية ١٣٦/٩]

لأنه يزول إن كان للمحيل على المحتال عليه دين. **أو ما يرجع إلخ** معطوف على قوله: ما كان له إلخ، أي يزول بعقد الحوالة عن ملك المحيل مثل ما يرجع المحتال عليه على المحيل. **لأنه تمسره إلخ** يعني المحتال عليه بمنزلة الوكيل عن المحيل بقضاء الدين. [العناية ١٣٦/٩] **يهلك بالدين** احتيار بعض المشايخ احتاره انصاف. (العناية) [وذكر شمس الأئمة السرخسي في "المسوط": وإذا تصادقا على أن لا دين بقي ضمان الرهن إذا كان تصادفهما بعد هلاك الرهن؛ لأن الدين كان واحداً ظاهراً حين هلك الرهن، ووجوب الدين صاهراً يكفي بضممان الرهن، فصار مستوفياً، فأما إذا تصادقا على أن لا دين والرهن قائم، ثم هلك الرهن، فإن هلك يهلك أمانة؛ لأن بتصادفهما ينتهي الدين من الأصل، وضممان الرهن لا يبقى بدون الدين. [لكفاية ١٣٦/٩]

بالتصادق على قيامه يعني بعد التصديق على عدمه؛ حوار أن يتذكرا وجوبه بعد التصديق على انتفائه، فتكون الجهة باقية، وضممان الرهن متحقق بتوهم الوجوب. [العناية ١٣٦/٩] **بخلاف الإبراء** راجع إلى قوله: فتكون الجهة باقية، فإنه لم يبق الدين في الإبراء، ولا جهته.

فهرس المجلد السابع

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
كتاب الشفعة	٣	كتاب الأضحية	١٥٤
باب طلب الشفعة والحضومة فيها	١٤	كتاب الكراهية	١٧٩
فصل في الاختلاف	٢٤	فصل في الأكل والشرب	١٧٩
فصل فيما يؤخذ به المشفوع	٢٨	فصل في اللبس	١٨٧
فصل: وإذا بنى المشتري	٣٢	فصل في الوطء والنظر والمس	١٩٥
باب ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب	٣٨	فصل في الاستبراء وغيره	٢١٣
باب ما تنص به الشفعة	٤٨	فصل في بيع	٢٢٤
فصل: وإذا بيع درع لا مقدر درع	٥٣	مسائل متفرقة	٢٣٨
مسائل متفرقة	٥٦	كتاب احياء الموات	٢٥١
كتاب القسمة	٦٠	فصول في مسائل شرب	
فصل فيما يُقسم وما لا يُقسم	٧٠	فصل في مياه	٢٦٧
فصل في كيفية قسمة	٧٦	فصل في كربي لأهبار	٢٧٢
باب دعوى الغلط في القسمة	٨٦	فصل في الدعوى والاختلاف	٢٧٦
فصل وإذا سحق بعض صيب أحدهم	٨٨	كتاب الأنسرية	٢٨٥
فصل في المهايأة	٩٢	فصل في طبخ العصير	٣٠٥
كتاب المزارعة	٩٩	كتاب الصيد	٣٠٨
كتاب المساقاة	١١٧	فصل في الجوارح	٣٠٩
كتاب الذبائح	١٢٦	فصل في الرمي	٣٢٦
فصل فيما يحل كنهه وما لا حل	١٤٥	كتاب الرهس	٣٤١

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
باب ما يجوز ارتكائه والارتكائ به	٣٦٢	باب التصرف في الرهن والجناية عليه	
فصل: ومن رهن عبدين بألف	٣٨٧	وجنائته على غيره	٤٠٤
باب الرهن الذي يوضع على يد العدل	٣٩٣	فصل: ومن رهن عصيراً	٤٣٤

من منشورات مكتبة البشري

الكتب العربية

المطبوع

الهداية	(ملون)	كامل ٨ مجلدات
هادي الأنام إلى احاديث الأحكام		مجلد
فتح المغطى شرح كتاب الموطا		مجلد
صلاة الرجل على طريق السنّة والآثار		التجليد بالبطاقة
صلاة المرأة على طريق السنّة والآثار		التجليد بالبطاقة
متن العقيدة الطحاوية	(ملون)	التجليد بالبطاقة
"هداية النحو" مع الخلاصة والأسئلة والتمارين	(ملون)	التجليد بالبطاقة
"زاد الطالبين" مع حاشيته مزاد الراغبين	(ملون)	التجليد بالبطاقة
أصول الشاشي	(ملون)	مجلد

سيطع قريبا بعون الله تعالى

المرفقات (منطق)	(ملون)	كافية	(ملون)
نور الأنوار	(ملون)	"دروس البلاغة" مع الأمثلة والتمارين	(ملون)
المقامات الحريية	(ملون)	الصحيح لمسلم	(ملون)
قاموس البشري (عربي - اردو)	(ملون)	مشكوة المصابيح	(ملون)
السراجي في الميراث	(ملون)	مختصر المعاني	(ملون)
نفحة العرب	(ملون)	شرح التهذيب	(ملون)
مختصر القدوري	(ملون)	شرح الجامي	(ملون)
الحسامي	(ملون)		

مطبوعات مكتبة البشري

اردو کتب (طبع شدہ)

اردو کتب (طبع شدہ)

لسان القرآن اول - ثانی	(رنگین) جلد	عربی کا معلم (حصہ اول، دوم)	(رنگین) کارڈ کور
مفتاح لسان القرآن اول - ثانی	کارڈ کور	تسہیل المبتدی	(رنگین) کارڈ کور
الحزب الاعظم ایک مہینہ کی ترتیب پر مکمل	(رنگین) جلد	تعلیم الاسلام مکمل	(رنگین) جلد
الحزب الاعظم (جیبی) ایک مہینہ کی ترتیب پر مکمل	(رنگین) کارڈ کور	عربی کا آسان قاعدہ	(رنگین) کارڈ کور
الحجامة (جدید اشاعت)	(رنگین) کارڈ کور	فارسی کا آسان قاعدہ	(رنگین) کارڈ کور
تیسیر المنطق	(رنگین) کارڈ کور	فوائد مکبہ	(رنگین) کارڈ کور
علم الصرف (اولین و آخرین)	(رنگین) کارڈ کور	جمال القرآن	(رنگین) کارڈ کور
عربی صفوة المصادر	(رنگین) کارڈ کور	فضائل اعمال	جلد
خیر الاصول فی حدیث الرسول	(رنگین) کارڈ کور	مختب احادیث	جلد
علم النحو	(رنگین) کارڈ کور		

زیر طبع (ان شاء اللہ جلد دستیاب ہوگی)

تفسیر عثمانی	(رنگین) جلد	بہشتی گوہر	(رنگین) جلد
خصائل نبوی شرح شمائل الترمذی	(رنگین) جلد	بہشتی زیور	(رنگین) جلد
لسان القرآن	(رنگین) جلد	سیرۃ الصحابیات	(رنگین) جلد
مفتاح لسان القرآن	ثالث	تاریخ اسلام	(رنگین) جلد

PUBLISHED

To be published Shortly Insha Allah

Tafsir-e-Uthmani	Vol.I & II	Tafsir-e-Uthmani	Vol.III
Lisaan-ul-Quran	Vol.I & II	Lisaan-ul-Quran	Vol.III & Key
Key Lisaan-ul-Quran	Vol.I & II	Talim-ul-Islam Complete (Coloured)	
Concise Guide to Hajj & Umrah		Cupping Sunnat and Treatment	
Al-Hizbul Azam			

OTHER LANGUAGES

OTHER LANGUAGES

Riyad Us Saliheen	(Spanish)	Al-Hizbul Azam	(French)
-------------------	-----------	----------------	----------